



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية  
عليه صلوات الله  
عليه وآله

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir

# كتاب الحج

تأليف

شمسة آية الله العظمى

الحاج آقا حسن الطباطبائي النجفي

مفتي

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# كتاب الحج

کاتب:

آیت الله سید حسن طباطبائی قمی

نشرت فی الطباعة:

مجهول ( بی جا ، بی نا )

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریات الكمبيوتریة

# الفهرس

٥	الفهرس
١٤	كتاب الحج المجلد ١
١٤	اشاره
١٤	المقدمه
١٥	افصل من أركان الدين الحج
١٥	اشاره
٢٨	مسأله لا خلاف فى أن وجوب الحج فورى
٣٠	مسأله لو توقف إدراك الحج على مقدهما وجب المبادره الى إتيانها على وجه يدرك الحج فى تلك السنه
٣٦	افصل فى شرائط وجوب حجه الإسلام
٣٦	اشاره
٣٦	الكمال بالبلوغ والعقل
٣٦	اشاره
٤٩	مسأله يستحب للصبى المميز أن يحج وإن لم يكن مجزيا
٥٠	مسأله يستحب للولى أن يحرم بالصبى الغير المميز
٥٣	مسأله لا يلزم كون الولى محرما فى الإحرام بالصبى
٥٤	مسأله المشهور أن المراد بالولى فى الإحرام بالصبى الولى الشرعى
٥٦	مسأله النفقه الزائده على نفقه الحضر على الولى
٥٧	مسأله الهدى و كفاره الصيد على الولى
٦١	مسأله لو حج الصبى لم يجزه عن حجه الإسلام
٦٢	مسأله إذا بلغ الصبى قبل أن يحرم من الميقات و كان مستطيعا، لا اشكال فى أن حجه حجه الإسلام
٦٢	مسأله إذا حج باعتقاد أنه غير بالغ فبان بعد الحج أنه كان بالغا فالأوجه أنه يجزى عن حجه الإسلام
٦٣	الثانى الحريه
٦٣	اشاره
٧٦	مسأله إذا أذن المولى لمملوكه فى الإحرام فتلبس به ليس له أن يرجع

- ٧٩ ..... [مسأله يجوز للمولى أن يبيع مملوكه المحرم بأذنه]
- ٧٩ ..... [مسأله إذا انعتق العبد قبل المشعر فهديه عليه]
- ٧٩ ..... [الأظهر أن كفاره المملوك المأذون في الإحرام على مولاه]
- ٨٧ ..... [مسأله إذا أفسد المملوك حجه بالجماع قبل المشعر فعليه الإتمام و القضاء]
- ٩١ ..... [مسأله لا فرق في المملوك بين القن و المدبر و المكاتب و أم الولد و المبعوض]
- ٩٢ ..... [مسأله إذا أمر المولى مملوكه بالحج و جب عليه طاعته]
- ٩٢ ..... [الثالث الاستطاعه من حيث المال]
- ٩٢ ..... اشاره
- ٩٢ ..... [مسأله لا خلاف في عدم كفايه قدره العقليه في وجوب الحج]
- ٩٦ ..... [مسأله لا فرق في اشتراط وجود الراحله بين القريب و البعيد]
- ٩٧ ..... [مسأله لا يشترط وجودهما عينا عنده]
- ٩٨ ..... [مسأله المراد بالزاد هنا ما يحتاج إليه المسافر]
- ٩٩ ..... [مسأله إذا لم يكن عنده الزاد و لكن يمكنه تحصيله بالكسب في الطريق الأقوى عدم وجوبه]
- ١٠٠ ..... [مسأله إنما يعتبر الاستطاعه من مكانه لا من بلده]
- ١٠٠ ..... [مسأله إذا كان من شأنه ركوب المحمل أو الكنيسه و لم يوجد سقط الوجوب]
- ١٠١ ..... [مسأله غلاء أسعار ما يحتاج إليه أو أجره المراكب في تلك السنه لا يوجب السقوط]
- ١٠٣ ..... [مسأله لا يكفي في وجوب الحج وجود نفقه الذهب فقط، بل يشترط وجود نفقه العود]
- ١٠٣ ..... [مسأله لا يشترط وجود أعيان ما يحتاج إليه في نفقه الحج لا وجود أثمانها]
- ١٠٥ ..... [مسأله لو كان بيده دار موقوفه تكفيه لسكنائه، و كان عنده دار مملوكه فالظاهر وجوب بيع المملوكه]
- ١٠٦ ..... [مسأله فيما لو لم تكن المستثنيات زائده عن اللائق بحاله بحسب عينها لكن كانت زائده بحسب القيمه]
- ١٠٦ ..... [مسأله إذا لم يكن عنده من المستثنيات لكن كان عنده ما يمكن شراؤها به ففي جواز شرائها و ترك الحج إشكال]
- ١٠٧ ..... [مسأله إذا كان عنده مقدار ما يكفي للحج و نازعته نفسه إلى النكاح، صرح جماعه بوجوب الحج]
- ١٠٨ ..... [مسأله إذا كان له دين على شخص بمقدار مؤنته أو بما تتم به مؤنته، فاللازم اقتضاؤه و صرفه في الحج]
- ١١٠ ..... [مسأله لا يجب الاقتراض للحج، إذا لم يكن له مال و ان كان قادرا على وفائه بسهولة]
- ١١٠ ..... [مسأله إذا كان عنده ما يكفي للحج و كان عليه دين]
- ١١٨ ..... [مسأله لا فرق في كون الدين مانعا من وجوب الحج بين أن يكون سابقا على حصول المال بقدر الاستطاعه أو لا]

- 119 ----- [مسأله إذا كان عليه خمس أو زكاه و كان عنده مقدار ما يكفيه للحج لو لا هما فالحال حال الدين مع المطالبه]
- 119 ----- [مسأله إذا كان عليه دين مؤجل بأجل طويل جدا فالظاهر عدم منعه عن الاستطاعه]
- 120 ----- [مسأله إذا شك في مقدار ماله و أنه وصل إلى حد الاستطاعه أو لا، فالأحوط وجوب الفحص]
- 120 ----- [مسأله لو كان بيده مقدار نفقه الذهاب و الإياب و كان له مال غائب لو كان باقيا يكفيه في رواج أمره بعد العود لكن لا يعلم بقاؤه أو عدم بقائه]
- 121 ----- [مسأله إذا حصل عنده مقدار ما يكفيه للحج يجوز له أن يتصرف فيه بما يخرج به عن الاستطاعه]
- 124 ----- [مسأله إذا كان له مال غائب بقدر الاستطاعه وحده أو منظما إلى ماله الحاضر و تمكن من التصرف في الغائب يكون مستطاعا]
- 124 ----- [مسأله إذا وصل ماله إلى حد الاستطاعه لكنه كان جاهلا به أو غافلا عن وجوب الحج عليه ثم تذكر بعد تلف ذلك المال فالظاهر استقرار الحج عليه]
- 125 ----- [مسأله إذا اعتقد أنه غير مستطيع فحج ندبا، فان قصد امتثال الأمر المتعلق به فعلا أجزأ عن حجه الإسلام]
- 126 ----- [مسأله هل تكفى في الاستطاعه الملكيه المتزلزله وجهان أقواهما عدم]
- 126 ----- [مسأله يشترط في وجوب الحج بقاء المال إلى تمام الأعمال]
- 127 ----- [مسأله إذا تلف بعد تمام الأعمال مؤنه عوده ما به الكفايه من ماله في وطنه لا يبعد الإجزاء عن حجه الإسلام لا يبعد الإجزاء]
- 129 ----- [مسأله الظاهر عدم اعتبار الملكيه في الزاد و الراحله]
- 130 ----- [مسأله لو أوصى له بما يكفيه للحج فالظاهر وجوب الحج عليه بعد موت الموصى]
- 130 ----- [مسأله إذا نذر قبل حصول الاستطاعه أن يزور الحسين عليه السلام في كل عرفه ثم حصلت لم يجب عليه الحج]
- 134 ----- [مسأله النذر المعلق تاره يكون على وجه الشرطيه و تاره يكون على نحو الواجب المعلق]
- 135 ----- [مسأله إذا لم يكن له زاد و راحله و لكن قيل له حج و على نفقتك و جب عليه و كذا لو قال حج بهذا المال و كان كافيا]
- 139 ----- [مسأله لا يمنع الدين من الوجوب في الاستطاعه البذليه]
- 140 ----- [مسأله لا يشترط الرجوع إلى كفايه في الاستطاعه البذليه]
- 140 ----- [مسأله إذا وهبه ما يكفيه للحج لأن يحج و جب عليه القبول]
- 141 ----- [مسأله لو وقف شخص لمن يحج أو أوصى أو نذر كذلك، فبذل المتولى أو الوصى أو الناذر له و جب عليه]
- 141 ----- [مسأله لو أعطاه ما يكفيه للحج خمسا أو زكاه و شرط عليه أن يحج به فالظاهر الصحه و وجوب الحج عليه]
- 142 ----- [مسأله الحج البذلي مجز عن حجه الإسلام]
- 143 ----- [مسأله يجوز للبادل الرجوع عن بذله قبل الدخول في الإحرام]
- 147 ----- [مسأله إذا رجع البازل في أثناء الطريق ففي وجوب نفقه العود عليه أو لا وجهان]
- 150 ----- [مسأله إذا بذل لأحد اثنين أو ثلاثه، فالظاهر الوجوب عليهم]
- 151 ----- [مسأله الظاهر أن ثمن الهدى على البازل]

- ١٥٢ ..... [مسأله إنما يجب بالبذل الحج الذي وظيفته على تقدير الاستطاعه]
- ١٥٢ ..... [مسأله إذا قال له بذلت لك هذا المال مخيرا بين أن تحج به أو تزور الحسين عليه السلام وجب عليه الحج]
- ١٥٣ ..... [مسأله لو بذل له مالا ليحج بقدر ما يكفيه فسرق في أثناء الطريق سقط الوجوب]
- ١٥٣ ..... [مسأله لو رجع عن بذله في الأثناء و كان يتمكن من إتيان بقيه الأعمال من مال نفسه أو حدث له مال بقدر كفايته وجب عليه الإتمام و أجزاءه]
- ١٥٤ ..... [مسأله لا فرق في البازل بين أن يكون واحدا أو متعددا]
- ١٥٤ ..... [لو عتین له مقدارا ليحج به و اعتقد كفايته فبان عدمها وجب عليه الإتمام]
- ١٥٥ ..... [مسأله إذا قال اقترض و حج و على دينك ففي وجوب ذلك عليه نظر]
- ١٥٥ ..... [مسأله لو بذل له مالا ليحج به فتبين بعد الحج أنه كان مغصوبا فالأقوى عدم الكفايه]
- ١٥٦ ..... [مسأله لو أجر نفسه للخدمه في طريق الحج بأجره يصير بها مستطيعا وجب عليه الحج]
- ١٥٧ ..... [مسأله إذا استؤجر بما يصير به مستطيعا لا يجب عليه القبول]
- ١٥٩ ..... [مسأله يجوز لغير المستطيع أن يؤجر نفسه للنيايه عن الغير، و إن حصلت الاستطاعه بمال الإجاره قدم الحج النياي]
- ١٥٩ ..... [مسأله إذا حج مع عدم كونه مستطيعا لا يكفيه عن حجه الإسلام]
- ١٦١ ..... [مسأله يشترط في الاستطاعه وجود ما يمؤن به عياله حتى يرجع]
- ١٦٢ ..... [مسأله الأقوى وفاقا لأكثر القدماء اعتبار الرجوع إلى كفايه]
- ١٦٧ ..... [مسأله لا يجوز للولد أن يأخذ من مال والده و يحج به]
- ١٧٠ ..... [مسأله إذا حصلت الاستطاعه لا يجب أن يحج من ماله]
- ١٧١ ..... [مسأله يشترط في وجوب الحج الاستطاعه البدنيه]
- ١٧٢ ..... [مسأله يشترط أيضا الاستطاعه الزمانيه]
- ١٧٣ ..... [مسأله و يشترط أيضا الاستطاعه السريبه]
- ١٧٤ ..... [مسأله إذا استلزم الحج تلف مال له في بلده معتد به لم يجب]
- ١٧٤ ..... [مسأله يشترط في وجوب الحج الاستطاعه الماليه و البدنيه و الزمانيه و السريبه و عدم استلزامه الضرر أو ترك واجب أو فعل حرام]
- ١٧٩ ..... [مسأله إذا حج مع استلزامه لترك واجب أو ارتكاب محرم لم يجزه عن حجه الإسلام]
- ١٨١ ..... [مسأله إذا كان في الطريق عدو لا يندفع إلا بالمال يجب بذله إلا إذا كان مضرا بحاله]
- ١٨٢ ..... [مسأله لو توقف الحج على قتال العدو لم يجب حتى مع ظن الغلبه عليه و السلامه]
- ١٨٢ ..... [مسأله لو انحصر الطريق في البحر وجب ركوبه إلا مع خوف الغرق أو المرض خوفا عقلائيا]
- ١٨٣ ..... [مسأله إذا استقر عليه الحج و كان عليه خمس أو زكاه أو غيرهما من الحقوق الواجبه وجب عليه أداؤها و لا يجوز له المشى إلى الحج قبلها]



- ١٨٣ ----- [مسأله يجب على المستطيع الحج مباشرة]
- ١٨٤ ----- [مسأله إذا استقر الحج عليه و لم يتمكن من المباشره فالمشهور وجوب الاستنابه عليه]
- ١٩٥ ----- [مسأله إذا مات من استقر عليه الحج فى الطريق بعد الإحرام و دخول الحرم أجزاءه عن حجه الإسلام]
- ١٩٩ ----- [مسأله الكافر يجب عليه الحج إذا استطاع]
- ٢١٢ ----- [مسأله لو أحرم الكافر ثم أسلم فى الأثناء لم يكفه]
- ٢١٢ ----- [مسأله المرتد يجب عليه الحج]
- ٢١٥ ----- [مسأله لو أحرم مسلماً ثم ارتد ثم تاب لم يبطل إحرامه]
- ٢١٥ ----- [مسأله إذا حج المخالف ثم استبصر لا تجب عليه الإعاده]
- ٢٢٠ ----- [مسأله لا يشترط إذن الزوج للزوجه فى الحج إذا كانت مستطيعه]
- ٢٢٥ ----- [مسأله لا يشترط وجود المحرم فى حج المرأة]
- ٢٣١ ----- [مسأله إذا استقر عليه الحج و أهمل حتى زالت أو زال بعضها صار ديناً عليه و وجب الإتيان به بأى وجه تمكن]
- ٢٣٣ ----- [مسأله إذا استقر عليه عمره فقط أو الحج فقط ثم زالت استطاعته يجب عليه بأى وجه تمكن]
- ٢٣٣ ----- [مسأله تقضى حجه الإسلام من أصل التركه]
- ٢٤٢ ----- [مسأله لا يجوز للورثه التصرف فى التركه قبل استيجار الحج]
- ٢٤٧ ----- [مسأله إذا أفر بعض الورثه بوجوب الحج على المورث و أنكره الآخرون لم يجب عليه إلا دفع ما يخص حصته]
- ٢٥١ ----- [مسأله إذا كان على الميت الحج و لم تكن تركته وافية به و لم يكن دين فالظاهر كونها للورثه]
- ٢٥٢ ----- [مسأله إذا تبرع متبرع بالحج عن الميت رجعت أجره الاستيجار إلى الورثه]
- ٢٥٣ ----- [مسأله المشهور أن الواجب الاستيجار عن الميت من أقرب المواقيت]
- ٢٥٩ ----- [مسأله لو لم يمكن الاستيجار إلا من البلد وجب]
- ٢٦٠ ----- [مسأله إذا أوصى بالبلديه أو قلنا بوجودها مطلقاً فخولف برئت ذمته]
- ٢٦٠ ----- [مسأله الظاهر أن المراد من البلد هو البلد الذى مات فيه]
- ٢٦١ ----- [مسأله لو عتین بلده غير بلده تعین]
- ٢٦٢ ----- [مسأله على المختار من كفايه الميقاتيه لا يلزم أن يكون من الميقات أو الأقرب إليه فالأقرب بل يكفى كل بلد]
- ٢٦٢ ----- [مسأله إذا لم يمكن الاستيجار من الميقات و أمكن من البلد وجب]
- ٢٦٣ ----- [مسأله إذا لم تف التركه بالاستيجار من الميقات لكن أمكن الاستيجار من الميقات الاضطرارى وجب]
- ٢٦٣ ----- [مسأله بناء على المختار من كفايه الميقاتيه لا فرق بين الاستيجار عنه و هو حى أو ميت]

- ٢٦٤ ----- [مسألة الظاهر وجوب المبادره إلى الاستيجار في سنه الموت]
- ٢٦٤ ----- [مسألة إذا أهمل الوصى أو الوارث الاستيجار فتلفت التركة أو نقصت قيمتها فلم تف بالاستيجار ضمن]
- ٢٦٥ ----- [مسألة على القول بوجوب البلديه إذا كان له وطنان الظاهر وجوب اختيار الأقرب إلى مكه]
- ٢٦٥ ----- [مسألة بناء على البلديه الظاهر عدم الفرق بين أقسام الحج الواجب]
- ٢٦٦ ----- [مسألة إذا اختلف تقليد الميتم و الوارث فالمدار على تقليد الميتم]
- ٢٦٨ ----- [مسألة الأحوط في صورته تعدد من يمكن استيجار الاستيجار من أقلهم أجره]
- ٢٦٩ ----- [مسألة الأقوى كفايه الميقاتيه]
- ٢٦٩ ----- [مسألة إذا علم أنه كان مقلدا و لكن لم يعلم فتوى مجتهده]
- ٢٧٠ ----- [مسألة إذا علم استطاعه الميتم مالا و لم يعلم تحقق سائر الشرائط فلا يجب القضاء عنه]
- ٢٧٠ ----- [مسألة إذا علم استقرار الحج عليه و لم يعلم أنه أتى به أم لا، فالظاهر وجوب القضاء عنه]
- ٢٧٢ ----- [مسألة لا يكفى الاستيجار في براءه ذمه الميتم و الوارث بل يتوقف على الأداء]
- ٢٧٢ ----- [مسألة إذا استأجر الوصى أو الوارث من البلد غفله عن كفايه الميقاتيه ضمن ما زاد عن أجره الميقاتيه]
- ٢٧٢ ----- [مسألة إذا لم يكن للميتم تركه و كان عليه الحج لم يجب على الورثه شىء]
- ٢٧٤ ----- [مسألة من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره]
- ٢٩١ ----- [فصل في الحج الواجب بالنذر و العهد و اليمين]
- ٢٩١ ----- اشاره
- ٢٩٧ ----- [مسألة يشترط في انعقاد اليمين من المملوك و الزوجه و الولد إذن المولى و الزوج و الوالد]
- ٣٠٨ ----- [مسألة إذا كان الوالد كافرا فالأوجه عدم شمول الحكم له]
- ٣٠٩ ----- [مسألة المملوك المبعوض لا يبعد أن يكون حكمه حكم القن]
- ٣١١ ----- [الظاهر عدم الفرق في الولد بين الذكر و الأنثى]
- ٣١٢ ----- [مسألة إذا نذر أو حلف المملوك باذن المالك ثم انتقل إلى غيره بقى على لزومه]
- ٣١٢ ----- [لو نذرت المرأة أو حلفت ثم تزوجت و يجب عليها العمل به]
- ٣١٣ ----- [مسألة إذا نذر الحج من مكان معين فحج من غير ذلك المكان لم تبرأ ذمته]
- ٣١٤ ----- [مسألة إذا نذر أن يحج و لم يقيد به بزمان فالظاهر جواز التأخير إلى ظن الموت أو الفوت]
- ٣٣١ ----- [مسألة إذا نذر الحج مطلقا أو مقيدا بسنه معينه و لم يتمكن من الإتيان به حتى مات لم يجب القضاء عنه]
- ٣٣١ ----- [مسألة إذا نذر الحج معلقا على أمر فمات قبل حصول المعلق عليه هل يجب القضاء عنه أم لا]

- مسأله: (١١) إذا نذر الحج فاستقر عليه ثم صار معضوبا أو مصدودا فالظاهر وجوب استنابته حال حياته] ..... ٣٣٢
- مسأله لو نذر أن يحج رجلا في سنة معينه فخالف مع تمكنه وجب عليه القضاء والكفاره] ..... ٣٣٢
- مسأله لو نذر الإحجاج معلقا على شرط فمات قبل حصول الشرط مع تمكنه منه فالظاهر وجوب القضاء عنه] ..... ٣٣٤
- مسأله اذا كان مستطيعا و نذر أن يحج حجه الإسلام انعقد على الأقوى] ..... ٣٣٧
- مسأله لا يعتبر في الحج النذرى الاستطاعه الشرعيه] ..... ٣٤٠
- مسأله إذا نذر حجا غير حجه الإسلام في عامه و هو مستطيع لم ينعقد] ..... ٣٤٠
- مسأله إذا نذر حجا في حال عدم الاستطاعه ثم حصلت له، فإن كان موسعا أو مقيدا بسنه متأخره قدم حجه الإسلام] ..... ٣٤١
- مسأله إذا كان نذره في حال عدم الاستطاعه فوريا ثم استطاع و أهمل عن النذر في عامه وجب الإتيان به مقدما على حجه الإسلام] ..... ٣٤٤
- مسأله إذا نذر الحج و أطلق و كان مستطيعا أو استطاع بعد ذلك، ففيه أقوال] ..... ٣٤٥
- مسأله إذا نذر الحج حال عدم استطاعته معلقا فاستطاع قبل حصول المعلق عليه فالظاهر تقديم حجه الإسلام] ..... ٣٤٨
- مسأله إذا كان عليه حجه الإسلام و الحج النذرى و لم يمكنه الإتيان بهما ففيه وجوه] ..... ٣٤٨
- مسأله من عليه الحج الواجب بالنذر الموسع يجوز له الإتيان بالحج المنذوب قبله] ..... ٣٥٠
- مسأله إذا نذر أن يحج أو يحج انعقد و وجب عليه أحدهما على التخيير] ..... ٣٥٠
- مسأله إذا نذر أن يحج أو يزور الحسين عليه السلام ثم مات قبل الوفاء بنذره وجب القضاء من تركته] ..... ٣٥٢
- مسأله إذا علم أن على الميت حجا و لم يعلم أنه حجه الإسلام أو حج النذر وجب قضاؤه عنه من غير تعيين] ..... ٣٥٣
- مسأله إذا نذر المشى في حجه الواجب عليه أو المستحب انعقد مطلقا] ..... ٣٥٥
- مسأله لو نذر الحج راكبا انعقد و وجب] ..... ٣٦٢
- مسأله يشترط في انعقاد النذر ماشيا أو حافيا تمكن الناذر و عدم تضرره] ..... ٣٦٤
- مسأله في كون مبدأ وجوب المشى أو الحفاء بلد النذر أو الناذر أو أقرب البلدين إلى الميقات أو مبدأ الشروع أقوال] ..... ٣٦٥
- مسأله لا يجوز لمن نذر الحج ماشيا أو المشى في حجه أن يركب البحر] ..... ٣٦٧
- مسأله إذا نذر المشى فحج راكبا، فإن كان المنذور الحج ماشيا من غير تقييد بسنه معينه وجب عليه الإعاده] ..... ٣٦٨
- مسأله لو ركب بعضا و مشى بعضا فهو كما لو ركب الكل] ..... ٣٧٢
- مسأله لو عجز عن المشى بعد انعقاد نذره لتمكنه منه أو رجائه سقط] ..... ٣٧٢
- مسأله إذا نذر الحج ماشيا فعرض مانع آخر غير العجز فهل حكمه حكم العجز أو لا وجهان] ..... ٣٧٩
- الفصل في النياه] ..... ٣٧٩
- اشاره ..... ٣٧٩

- ٣٨٠ ..... [مسأله فيما يشترط في النائب]
- ٣٨٠ ..... اشاره
- ٣٨٠ ..... [البلوغ]
- ٣٨٤ ..... [الثاني العقل]
- ٣٨٤ ..... [الثالث الإيمان]
- ٣٨٥ ..... [الرابع العدالة]
- ٣٨٦ ..... [الخامس معرفته بأفعال الحج و أحكامه]
- ٣٨٦ ..... [السادس عدم اشتغال ذمته بحج واجب عليه في ذلك العام]
- ٣٨٨ ..... [مسأله لا يشترط في النائب الحريه]
- ٣٨٨ ..... [مسأله يشترط في المنوب عنه الإسلام]
- ٣٩٤ ..... [مسأله تجوز النيابة عن الصبي المميز]
- ٣٩٥ ..... [مسأله لا تشترط المماثله بين النائب و المنوب عنه في الذكوره و الأنوئه]
- ٣٩٧ ..... [مسأله لا بأس باستنابه الضروره]
- ٤٠٠ ..... [مسأله يشترط في صحه النيابة قصد النيابة و تعيين المنوب عنه]
- ٤٠١ ..... [مسأله كما تصح النيابة بالتبرع و بالإجاره كذلك تصح بالجعله]
- ٤٠٤ ..... [مسأله لا يجوز استيجار المعذور في ترك بعض الأعمال]
- ٤٠٥ ..... [مسأله إذا مات النائب قبل الإحرام لم يجز عن المنوب عنه]
- ٤٠٨ ..... [مسأله إذا مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجره]
- ٤١٣ ..... [مسأله يجب في الإجاره تعيين نوع الحج]
- ٤١٨ ..... [مسأله لا يشترط في الإجاره تعيين الطريق]
- ٤٢٢ ..... [مسأله إذا أجر نفسه للحج عن شخص مباشره في سنه معينه ثم أجر عن آخر في تلك السنه مباشره بطلت الإجاره الثانيه]
- ٤٢٦ ..... [مسأله إذا أجر نفسه للحج في سنه معينه لا يجوز له التأخير و لا التقديم لا مع رضی المستأجر]
- ٤٢٨ ..... [مسأله لا تصح الإجاره الثانيه فيما اذا أجر نفسه من شخص في سنه معينه ثم أجر من آخر في تلك السنه]
- ٤٣٠ ..... [مسأله إذا صد الأجير أو أحصر كان حكمه كالحاج عن نفسه]
- ٤٣١ ..... [مسأله إذا أتى النائب بما يوجب الكفاراه فهو من ماله]
- ٤٣١ ..... [مسأله إطلاق الإجاره يقتضى التعجيل]

- ٤٣٣ ----- [مسأله إذا قصرت الأجره لا يجب على المستأجر إتمامها]
- ٤٣٤ ----- [مسأله لو أفسد الأجير حجه بالجماع قبل المشعر فكالحاج عن نفسه]
- ٤٣٩ ----- [مسأله يملك الأجير الأجره بمجرد العقد]
- ٤٤١ ----- [مسأله إطلاق الإجاره يقتضى المباشره]
- ٤٤٢ ----- [مسأله لا يجوز استيجار من ضاق وقته عن إتمام الحج تمتعا]
- ٤٤٤ ----- [مسأله يجوز التبرع عن الميت فى الحج الواجب]
- ٤٤٨ ----- [مسأله لا يجوز أن ينوب واحد عن اثنين أو أزيد فى عام واحد]
- ٤٥٠ ----- [مسأله يجوز أن ينوب جماعه عن الميت أو الحى فى عام واحد فى الحج المندوب]
- ٤٥٢ ----- تعريف مركز

سرشناسه : طباطبائی قمی، حسن

عنوان و نام پدیدآور : كتاب الحج / تالیف حسن الطباطبائی القمی

مشخصات نشر : ١٤١٥ق. = ١٣٧٣ (بی جا: باقری).

مشخصات ظاهری : ج ٣

یادداشت : عربی

یادداشت : کتابنامه

موضوع : حج

موضوع : حج -- احادیث

موضوع : حج -- رساله عملیه

رده بندی کنگره : BP١٨٨/٨ ط٢ک٢ ١٣٧٣

رده بندی دیویی : ٢٩٧/٣٥٧

شماره کتابشناسی ملی : م ٧٥-٧٨٩٤

## المقدمه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين، محمد و آله الطيبين الطاهرين، لا سيما على الإمام الثاني عشر صاحب العصر و الزمان أرواحنا لمقدمه الشريف فداء و عجل الله تعالى فرجه الشريف، و اللعنه الدائمه على أعدائهم و غاصبي حقوقهم أجمعين إلى يوم الدين.

و بعد:

فهذه جملة من مسائل الحج الحاويه لأكثر الفروع المبتلى بها مع مداركها، جعلناها شرحا لكتاب «شرائع الإسلام» للفقیه الأعظم

فخر الشيعة و مقتداها نجم المله و الدين المحقق الحلى طاب ثراه و جزاه الله عن الإسلام و أهله أفضل الجزاء.

و لما كان «العروه الوثقى» للسيد الفقيه المحقق آيه الله السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى رضوان الله عليه مشتملا على الفروع الكثيره بالمقدار الذى تعرض لأحكام الحج لكن لم يتعرض لتمام كتاب الحج، فلنشرع ابتداء بشرح ما تعرض له قدس سره من أحكامه، فنقول و بالله التوفيق و عليه التوكل و منه المستعان، و أسأل الله تعالى أن يعصمنى من العثرات و الزلات و القول بغير العلم:

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٥

## [فصل من أركان الدين الحج]

### إشاره

فصل من أركان الدين الحج (١).

و هو واجب على كل من استجمع الشرائط الآتية من الرجال و النساء و الخناثى (٢)، بالكتاب و السنه (٣)

(١) يستفاد ذلك من كثير من الروايات:

«منها» صحيحه الفضيل عن أبى جعفر عليه السلام قال: بنى الإسلام على خمس:

على الصلاه و الزكاه و الحج و الصوم و الولايه. الحديث «١».

«و منها» صحيحه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: بنى الإسلام على خمسة أشياء، على الصلاه و الزكاه و الحج و الصوم و الولايه. قال زراره: فقلت: و أى شىء من ذلك أفضل؟ فقال:

الولايه أفضل، لأنها مفتاحهنّ، و الوالى هو الدليل عليهنّ. قلت: ثم الذى يلى ذلك فى الفضل؟ فقال: الصلاه. قلت: ثم الذى يليها فى الفضل؟ قال: الزكاه، لأنه قرنهما بها و بدأ بالصلاه قبلها. قلت: فالذى يليها فى الفضل؟ قال: الحج. قلت: ما ذا يتبعه؟ قال: الصوم. الحديث «٢».

«و منها» ما عن أبى حمزه الثمالى عن أبى جعفر عليه السلام قال: بنى الإسلام على خمس: على الصلاه و الزكاه و الصوم و الحج و الولايه، و لم يناد بشىء ما نودى بالولايه «٣».

إلى غير ذلك من الروايات الكثيره الوارده فى الحث على اتيان الحج.

(٢) لإطلاق الأدله الشامل على الرجال و النساء و الخناثى كما يعرف من الأدله.

(٣) أما الكتاب فقولُه عز و جل: وَ لِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا

(١). الوسائل ج ١ ب ١ من أبواب وجوب العبادات الخمس ح ١.

(٢). الوسائل ج ١ ب ١ من أبواب وجوب العبادات الخمس ح ٢.

(٣). الوسائل ج ١ ب ١ من أبواب وجوب العبادات الخمس ح ١٠.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٦

و الإجماع من جميع المسلمين (١)

وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ «١».

و أما السنّه فكثيره مستفيضه بل متواتره، و قد تقدم بعضها من طرق الخاصه، و أما من طريق العامه فكثيره أيضا:

«منها» ما في المنتهى: و رووا عن ابن عمر أنّ النبيّ صلى الله عليه و آله قال: بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله و إقام الصلاة و إيتاء الزكاه و صوم رمضان و حج البيت من استطاع إليه سبيلا «٢».

و عن عمر قال: كُنّا ذات يوم عند رسول الله صلى الله عليه و

آله إذ أقبل رجل لم أر أشد بياضا من ثيابه و لا أشد سوادا من شعره و لا نعرفه حتى دنى من رسول الله صلى الله عليه و آله، فوضع ركبتيه و يديه على فخذيّه، ثم قال: يا محمد ما الإسلام؟ فقال: أن تشهد أن لا إله إلا الله، و أنّ محمدا رسول الله (صلى الله عليه و آله)، و أن تقيم الصلاة و تؤدى الزكاه و تصوم رمضان و تحج البيت إن استطعت. قال: فإذا فعلت هذا فأنا مسلم؟ قال: نعم.

قال: صدقت «٣».

و غير ذلك من الروايات.

(١) لا- اشكال في اجماع المسلمين (الخاصه و العامه) على وجوبه، قال في المنتهى في أول البحث الثاني من المقدمه: و يدل على وجوبه النص و الإجماع. و قال في آخر البحث الثاني:

و أما حج الإسلام فقد أجمع المسلمون كافه على وجوبه على المستطيع في العمر مره واحده.



قال في الجواهر: وهو فرض على كل من اجتمعت فيه الشروط الآتية من الرجال و النساء و الخنثى كتابا و سنه و اجماعا من المسلمين بل ضروره من الدين.

---

(١). سورة آل عمران: ٩٧.

(٢). المنتهى ج ٢ كتاب الحج البحث الثاني من مقدمه ح ١.

(٣). نفس المصدر السابق للحديث الأول ح ٢.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٧

بل بالضروره (١)

---

و غير ذلك من كلمات العلماء الذين ادعوا الإجماع على وجوبه من جميع المسلمين، بل ادعوا أن وجوبه من الضروريات.

(١) و هذا أيضا لا اشكال فيه، لأن الضرورى هو الذى لا يجهله أحد من المسلمين، و الحج هكذا وجوبه غير مخفى على أحد من المسلمين، و الأخبار فى فضيله الحج- و ان كان مندوبا- كثيره بل متواتره قطعيه:

«منها» صحيحه معاويه

بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام عن أبيه عن آبائه عليهم السلام: أن رسول الله صلى الله عليه و آله لقيه أعرابى فقال له: يا رسول الله إنى خرجت أريد الحج ففاتنى، و أنا رجل مميل فمرنى أن أصنع فى مالى ما أبلغ به مثل أجر الحاج.

فالتفت إليه رسول الله صلى الله عليه و آله فقال: أنظر الى أبى قبيس، فلو أن أبى قبيس لك ذهبه حمراء أنفقته فى سبيل الله ما بلغت (به) ما يبلغ الحاج. ثم قال: ان الحاج إذا أخذ فى جهازه لم يرفع شيئا و لم يضعه إلا كتب الله له عشر حسنات و محى عنه عشر سيئات و رفع له عشر درجات، فإذا ركب بعيره لم يرفع خفا و لم يضعه إلا كتب الله له مثل ذلك، فإذا طاف بالبيت خرج من ذنوبه، فإذا سعى بين الصفا و المروه خرج من ذنوبه، فإذا وقف بعرفات خرج من ذنوبه، فإذا وقف بالمشعر الحرام خرج من ذنوبه، فإذا رمى الجمار خرج من ذنوبه. قال: فعند رسول الله صلى الله عليه و آله كذا و كذا موقفا اذا وقفها الحاج خرج من ذنوبه، ثم قال: أنى لك أن تبلغ ما يبلغ الحاج. قال أبو عبد الله عليه السلام: و لا تكتب عليه الذنوب أربعة أشهر، و تكتب له الحسنات إلا أن يأتى بكبيره «١».

«و منها» ما عن أبى بصير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: درهم فى الحج أفضل من ألفى درهم فيما سوى ذلك من سبيل الله «٢».

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٤٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٤٢ من أبواب

وجوب الحج و شرائطه ح ٣.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٨

.....

---

«و منها» ما عن ابراهيم بن ميمون قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنى أحج سنه و شريكى سنه. قال: ما يمنعك من الحج يا ابراهيم؟ قلت: لا أتفرغ لذلك جعلت فداك، أتصدق بخمسائه بمكان ذلك. قال: الحج أفضل. قلت: ألف. قال: الحج أفضل. قلت: ألف و خمسمائه. قال: الحج أفضل. قلت ألفين. قال: فى ألفيك طواف البيت. قلت: لا. قال: فى ألفيك سعى بين الصفا و المروه. قلت: لا. قال: أ فى ألفيك وقوف بعرفه (عرفه). قلت: لا. قال:

أ فى ألفيك رمى الجمار. قلت: لا. قال: أ فى ألفيك المناسك. قلت: لا. قال: الحج أفضل «١».

«و منها» ما عن الصدوق رضوان الله عليه قال: و روى أن الحاج و المعتمر يرجعان كمولودين مات أحدهما طفلا لا ذنب له، و عاش الآخر (آخر) ما عاش معصوما «٢».

«و منها» ما عن عقاب الأعمال باسناد تقدم فى عياده المريض عن رسول الله صلى الله عليه و آله أنه قال فى خطبه له: و من خرج حاجا أو معتمرا فله بكل خطوه حتى يرجع مائه ألف ألف حسنه، و يمحي عنه مائه ألف ألف سيئه، و يرفع له مائه ألف ألف درجه، و كان له عند الله بكل درهم ألف درهم، و بكل دينار ألف ألف دينار، و بكل حسنه عملها فى وجهه ذلك ألف ألف حسنه حتى يرجع، و كان فى ضمان الله، إن توفاه أدخله الجنة، و إن رجع رجع مغفورا له مستجابا له، فاغتنموا دعوته فان الله لا يرد دعاءه، فانه يشفع فى مائه ألف رجل يوم القيامة، و من

خلف حاجا أو معتمرا فى أهله بخير بعده كان له مثل أجره كامل من غير أن ينقص من أجره شىء «٣».

«و منها» حسنه عبد الله بن يحيى الكاهلى أو صحيحه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول و يذكر الحج فقال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: هو أحد الجهادين، هو

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٤٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٨.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٣٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢٧.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٣٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٣٥ ص ٧٢.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٩

.....

جهد الضعفاء و نحن الضعفاء، أما انه ليس شىء أفضل من الحج الا الصلاة، و فى الحج هاهنا صلاه، و ليس فى الصلاه قبلكم حج، لا تدع الحج و أنت تقدر عليه، أما ترى أنه يشعث فيه رأسك و يقشف فيه جلدك و تمتنع فيه من النظر الى النساء، و أنا نحن هاهنا و نحن قريب و لنا مياه متصله، ما تبلغ الحج حتى يشق علينا، فكيف أنتم فى بعد البلاد، و ما من ملك و لا سوقه يصل إلى الحج إلا بمشقه فى تغيير مطعم أو مشرب أو ريح أو شمس لا يستطيع ردها، و ذلك قوله عز و جل وَ تَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بِالْغَيْهِ إِلَّا يَشُقُّ الْأَنْفُسَ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرؤُفٌ رَحِيمٌ «١».

الى غير ذلك من الروايات الكثيره فى ثواب الحج و فضله و تفضيله على كثير من العبادات كالعتق و الصدقه و غيرها.

أقول: و للحج شأن عظيم، فانه الذى قد كان بدعوه الله عز و جل الى

بيته، و الداعى هو الله العلى العظيم، و هو أعلى و أعظم من كل شىء، و رقعته الدعوه أعلى الرقع و أجل و أعز المكتوب، و هو القرآن المجيد بقوله تعالى وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، و الواسطه فى ايصال الرقعته و المكتوب أعظم الرسل و أشرف الأنبياء و خاتم النبيين صلى الله عليه و آله، و المدعو هو العبد الذليل الحقير المسكين مع تهيئه وسائل السفر الى بيته و إعطاء الزاد و الرحله و غير ذلك له. فمع عدم قبول هذه الدعوه و عدم الاعتناء بشأنها يكون هو المستحق للتهديد بقوله تعالى وَ مَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ.

و الحج جامع لرموز و مصالح شتى من المصالح السياسيه و الاجتماعيه و الاقتصاديه و الأخلاقيه التى لا توجد فى سائر العبادات، مع جامعته لكمال العبوديه و التذلل و التعبد و رفض الامتيازات و الشهوات و اللذات، و ركوب المشقات، و رفض الكبر و الجبروت و الخيلاء، و لبس لباس الأموات المنقطعين عن الدنيا و الواردين فى القبور، و كون الحجاج

(١). الوسائل ج ٨ ب ٤١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢ ص ٧٧.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٠

متّحدى الشكل من حيث اللباس و الهيئه و العمل فى صف واحد، دون فرق بين الغنى و الفقير و القوى و الضعيف و السلطان و الرعيه و الحر و العبد، و جميع فئات المسلمين من الممالك المختلفه الأبيض منهم و الأسود منهم بلا- ميز و لا- امتياز، كلهم مشغولون بأداء المناسك المخصوصه الموظفه، مع اجتماعهم فى جميع ذلك فى صف واحد.

كل ذلك مع كون أكثر هذه

النسك و العبادات مما تخفى مصالحها و حكمها و رموزها على أغلب الناس. و الإتيان بذلك أخلص فى التعب و العبوديه، لأنه لم ير العبد فى العمل بها فائده و مصلحه إلا الامتثال لأمر المولى عز و جل و الإتيان بالوظيفه التى جعلها الله تعالى على عباده.

هذا، الى غير ذلك من الخصوصيات التى تختص بالحج، و لو أردنا أن نفصل فى توضيح كل واحد منها لطال الكلام بل ينتهى الى كتاب مستقل لها.

و من الآثار و الفوائد المهمه الاجتماعيه السياسيه المترتبه على هذا العمل الرفيع العظيم التى غفل عنها المسلمون فى طول الزمان و لم يستفيدوا منها، هى أن هذا المجتمع العظيم الذى يجتمع من أقطار الدنيا فى كل سنه فى هذا المكان مع الإتيان بهذه النسك التى أزال عنهم بينونه و التكبر و أكثر الأهواء الفاسده و الفوارق القوميه و اللويه، عليهم أن يجتمعوا بعد الفراغ من هذه الأعمال و النسك فى محل للمشاوره فى أمور المجتمع الإسلامى و اتخاذ التصميمات اللازمه لرفع الاحتياجات و النواقص فى أمورهم الاقتصاديه و التجاريه و الثقافيه و الاجتماعيه و غيرها، و أخذ التصميمات القاطعه الصارمه فى مقابل الكفار و المشركين، و يكونوا سدودا قويه فى مقابلهم، بحيث لا- يكون لهم سلطه و سيطره، و يكونوا فى صيانه و أمان عن تعدياتهم و هجومهم، دون حاجه اليهم فى أى أمر من الأمور بل يكون الكفار هم المحتاجون اليهم، و دون أن يكون لهم أى سبيل على المؤمنين كما قال عزّ من قائل وَ لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا و على

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١١

و منكره فى سلك الكافرين (١)

المسلمين أن

يكونوا إخوانا و يدا واحده على من سواهم، و رفع الاختلافات الموجوده بينهم الى السنه القادمه، ثم تشكيل هذا المجتمع فى تلك السنه للمشاوره فى هذه الأمور أيضا. و هكذا فى كل سنه، فان فى هذا المجتمع و المشاوره فى الأمور فوائد لا تحصى و عوائد لا تستقصى.

و من الأمور اللازمه المهمه التي كانت مغفولا عنها الى الآن إيجاد المبررات الضخمه الكبيره لجعل الزائد من مقدار الحاجه في الموسم من لحوم الضحايا و ادّخارها فيها لإعطائها و ارسالها الى المحتاجين من المسلمين في أى صقع من البلاد، حتى لا يكون إتلاف هذه اللحوم نقطه ضعف في الحكم الإسلامى، و يعرف أنها نقطه ضعف على عمل المسلمين الى الآن لا على الإسلام و حكمه. و غير ذلك من الأمور التي تجب رعايتها.

و هنا نختم ما أردنا من بيان الحكم و المصالح و الرموز في هذه الوظيفه العظمى على نحو الإيجاز و الاختصار.

(١) قد تقدم أن وجوب حجه الإسلام من الضروريات، و قلنا: إنَّ الضرورى هو الحكم الذى لا يجهله أحد من المسلمين، فاذا علم المكلف أن وجوبها حكم من أحكام الإسلام و من أحكام القرآن و مع ذلك أنكره فهو من الكافرين بالله تعالى و أحكام القرآن.

و أما ما يستفاد من بعض الكلمات: أن إنكار الضرورى بما هو إنكار للضرورى موجب للكفر و ان لم يرجع إلى إنكار حكم الله و حكم القرآن، كما أن إنكاره لشبهه عرضت له أو من جهه أنه حديث العهد بالإسلام و لم يكن مباشرا و محشورا مع المسلمين، فيكون إنكاره من هذه الجهات، أى دون رجوعه الى انكار حكم الله تعالى و حكم القرآن المجيد.

فهو مشكل فى كمال الإشكال، بل

هو ممنوع، لعدم الدليل عليه من آيه أو روايه بحيث يستفاد منها أن إنكار الضرورى بما هو إنكار للضرورى موجب للكفر، بل من جهه أن الحكم الضرورى لا يخفى على أحد من المسلمين، و إنكاره مع عدم خفائه عليه بأنه حكم

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٢

و تاركه عمدا مستخفا به بمنزلتهم (١).

و تركه من غير استخفاف من الكبائر (٢).

---

الله عز و جل فلا محاله موجب للكفر. و هذا ثابت فى جميع الأحكام و لو لم يكن من الأحكام الضروريه.

فاذا علم الإنسان أن الحكم الفلانى هو حكم الله تعالى- و لو كان مجهولا عند اكثر المسلمين- فمع علمه بأن هذا الحكم حكم الله تعالى و أنكره فإنكاره موجب لكفره.

إذا فليست للضروريه موضوعيه لإيجاب الكفر عند إنكاره.

(١) لعل نظره الشريف: أن تاركه عمدا مع استجماع الشرائط و تساهله و تسامحه فى السفر الى الحج، خصوصا مع عدم العزم الى إفراغ الذمه عن هذه الفريضه، ينتزع منه الاستخفاف، و الاستخفاف بها بما هو موجب للكفر، هذا.

و لكن الظاهر أن الاستخفاف بما هو استخفاف لا يوجب الكفر، فإن كثيرا من المسلمين لا يبالون بالمعصية و لا بترك الواجب، و لا- يهتمون بالعمل بالواجبات، مثلا مع عدم الشغل و وجود الفراغ يجعلون صلاتهم في آخر الوقت في كمال الاستعجال في الركوع و السجود، و كذلك التساهل و التسامح في الزكاه الواجبه عليهم و في الخمس و في ديونهم مع الناس. و أيضا ترى كثيرا ممن استطاع يسوّفون الحج من سنه الى سنه أخرى بل الى سنوات عديده، و هكذا يعملون في سائر الأوامر و النواهي، و لا يخلو ذلك من الاستخفاف، و لا يمكن القول بأن

ذلك موجب للكفر، و لا جعل الكثير من المسلمين بهذه الجبهه من الكفار قطعاً.

(٢) إذا كان الترك الى آخر العمر فكونه من الكبائر من الواضحات، فإنه ورد في الروايات أن من استطاع اليه و لم يحج حتى يموت فليمت يهوديا أو نصرانيا، فعن ذريح المحاربي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من مات و لم يحج حجه الإسلام لم يمنعه من ذلك حاجه تجحف به أو مرض لا يطيق فيه الحج أو سلطان يمنعه فليمت يهوديا أو

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٣

و لا يجب في أصل الشرع إلّا مره واحده في تمام العمر (١).

نصرانيا «١». و غير ذلك من الأخبار قريب منها، و في بعضها: فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا «٢» كما في روايه أخرى.

و ما ورد في تفسير قوله عز و جل وَ مَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَ أَضَلُّ سَبِيلًا أَنَّهُ فِيمَنْ سَوَّفَ حَجَّهُ الْإِسْلَامَ حَتَّى يَمُوتَ، و قولهم عليهم السلام: هو مَمَّنْ يحشر يوم القيامة أعمى.

مضافا الى التعبير في الآيه الشريفه عن تركه بقوله تعالى وَ مَنْ كَفَرَ\*.

و يدل عليه أيضا ما سيجى ء من قول الإمام عليه السلام في روايه عبد العظيم في عداد الكبائر: و ترك الصلاه تعمدا أو شيئا مما فرض الله عز و جل.

و أما الدليل على أن تركه في عام الاستطاعه و التأخير من عام الى عام آخر حتى يحج قبل موته من الكبائر، فهو ما ورد عن عبد العظيم بن عبد الله الحسنى قال: حدثنى أبو جعفر الثانى عليه السلام عن أبيه عن أبيه عن أبي عبد الله عليهم السلام أَنَّهُ ذَكَرَ فِي عِدَادِ الْكِبَائِرِ:

و ترك

الصلاه متعمدا أو شيئا مما فرض الله عز و جل «٣» الحديث.

فمع وجوبه في عام الاستطاعه فورا و عدم جواز تسويفه كما سيجى ء إنشاء الله تعالى، فاذا تركه في عام الاستطاعه بلا عذر فإن

أتى به قبل موته فيصدق عليه أنه ترك شيئاً مما فرض الله عز وجل، مع أنه عدّه عليه السلام في عداد الكبائر، فلا اشكال فيه.

(١) هذا إجماعى و مقطوع به، قال فى المعتبر: يجب الحج بأصل الشرع فى العمر مره واحده، و عليه اجماع العلماء، و ما روى فى بعض الروايات: أن الحج فرض على أهل الجده فى كل عام، محمول على الاستحباب، لأن تنزيله على ظاهره مخالف لإجماع المسلمين

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٧ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٧ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٥.

(٣). الوسائل ج ١١ ب ٤٦ من أبواب وجوب جهاد النفس و ما يناسبه ح ٢.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٤

و هو المسمى بحجه الإسلام، أى الحج الذى بنى عليه السلام، مثل الصلاه و الصوم و الخمس و الزكاه، و ما نقل عن الصدوق «ره» فى العلل من وجوبه على أهل الجده كل عام- على فرض ثبوته- شاذ مخالف للإجماع و الأخبار (١).

---

كافه. انتهى.

و قال فى المنتهى: إنما يجب بأصل الشرع فى العمر مره واحده باجماع المسلمين على ذلك. الى أن قال: و لا نعلم فيه خلافا يعتد به، و قد حكى عن بعض الناس أنه يقول: يجب فى كل سنه مره، و هذه حكاية لا تثبت، و هى مخالفه للإجماع و السنه، و كذا قول غيرهما ممن ادعى الإجماع عليه

أو نقل الإجماع عليه.

(١) أما الإجماع فقد عرفت، و أما الأخبار:

«فمنها» صحيحه هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ما كلف الله العباد إلّا ما يطيقون، إنما كلفهم فى اليوم و الليله خمس صلوات. الى أن قال: و كلفهم حجه واحده و هم يطيقون اكثر من ذلك. الحديث «١».

«و منها» ما عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال: إنما أمروا بحجه واحده لا أكثر من ذلك، لأن الله وضع الفرائض على أدنى القوه، كما قال فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَيْدِي \* يعنى شاه ليسع القوى و الضعيف، و كذلك سائر الفرائض انما وضعت على أدنى القوم قوه، فكان من تلك الفرائض الحج المفروض واحدا، ثم رغب بعد أهل القوه بقدر طاقتهم «٢».

«و منها» ما عن محمد بن سنان: أن أبا الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام كتب فيما كتب من جواب مسائله قال: عله فرض الحج مره واحده لأن الله تعالى وضع الفرائض على أدنى القوم قوه، فمن تلك الفرائض الحج المفروض واحدا، ثم رغب أهل القوه على قدر

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٣ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١ ص ١٢.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٣ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢ ص ١٢.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٥

ولا بد من حملة على بعض المحامل، كالأخبار الواردة بهذا المضمون (١)، من إرادته الاستحباب المؤكد أو الوجوب على البدل، بمعنى انه يجب عليه فى عامه و اذا تركه فى العام الثانى و هكذا.

و يمكن حملها على الوجوب الكفائى، فانه لا يبعد وجوب الحج كفايه على كل أحد فى كل عام (٢) اذا

كان متمكنا بحيث لا تبقى مكه خاليه عن الحجاج،

---

طاقتهم «١».

(١) «منها» صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: ان الله عز و جل فرض الحج على أهل الجده فى كل عام، و ذلك قوله عز و جل وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَ مَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ. قال: قلت فمن لم يحج منا فقد كفر؟ قال: لا، و لكن من قال ليس هذا هكذا فقد كفر «٢».

«و منها» صحيح أبى جرير القمى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: الحج فرض على أهل الجده فى كل عام «٣».

«و منها» مرفوعه عبد الله بن الحسين الميثمى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: إن فى كتاب الله عز و جل فيما أنزل الله وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ فى كل عام مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا «٤».

قال فى الوسائل: حمل الشيخ «قده» هذه الأحاديث على الاستحباب، و جوز حملها على إرادته الوجوب على البدل كما قال الماتن «قده».

(٢) رجح فى الوسائل حمل هذه الأخبار على الوجوب الكفائى كما احتمله

---



(١). الوسائل ج ٨ ب ٣ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٣ ص ١٣.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١ ص ١٠.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٤ ص ١١.

(٤). الوسائل ج ٨ ب ٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٧ ص ١١.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٦

لجمله من الأخبار (١) الداله على أنه لا يجوز تعطيل الكعبه عن الحج، و الأخبار الداله على أن

على الإمام (٢) كما في بعضها و على الوالى (٣) - كما في آخر - أن يجبر

---

المصنف «قده».

(١) «منها» صحيح الحسين الأحمسى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لو ترك الناس الحج لما نوظروا العذاب، أو قال أنزل عليهم العذاب «١».

«و منها» صحيح حماد عن أبى عبد الله عليه السلام قال: كان على صلوات الله عليه يقول لولده: يا بنى أنظروا بيت ربكم فلا يخلون منكم، فلا تناظروا «٢».

«و منها» ما عن حنان بن سدير عن أبيه قال: ذكرت لأبى جعفر عليه السلام البيت، فقال: لو عطلوه سنة واحده لم يناظروا «٣».

و غير ذلك من الأخبار الداله على هذا المعنى.

(٢) و يدل عليه صحيحه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لو عطل الناس الحج لوجب على الإمام أن يجبرهم على الحج إن شاءوا و ان أبوا، فان هذا البيت وضع للحج «٤».

(٣) و يدل عليه صحيحه الفضلاء عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لو أن الناس تركوا الحج لكان على الوالى أن يجبرهم على ذلك و على المقام عنده، و لو تركوا زياره النبى صلى الله عليه و آله لكان على الوالى أن يجبرهم على ذلك و على المقام عنده، فان لم يكن لهم أموال أنفق عليهم من بيت مال المسلمين «٥».

أقول: لما كان المسلم المقطوع به عدم وجوب حجه الإسلام فى العمر أزيد من مره

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢.

(٤). الوسائل ج ٨ ب

٥ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٥). الوسائل ج ٨ ب ٥ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٧

.....

واحد، أوجب القوم و ألجأهم الى التوسل الى هذه المحامل التى هى على خلاف الظاهر و خلاف الإطلاق مع عدم رفع التعارض فى بعضها، و لكن مضافا الى مسلميه عدم وجوب حجه الإسلام فى العمره إلّا مره ظهور تام للنص فى عدم الوجوب، فانه ذكر فيه الحكم مع علته، فيمكن أن يكون قرينه فى التصرف فى الأخبار المعارضه.

و أقرب تلك المحامل احتمالان:

أحدهما: أن يكون المراد من فرض الحج فى كل عام أن وجوب الحج ليس محدودا بزمان دون زمان، بل هو ثابت فى كل زمان و عام، كما روى أنه قيل لرسول الله صلى الله عليه و آله: أ حَجْنَا لعامنا هذا أم للأبد؟ فقال صلى الله عليه و آله: بل للأبد.

و هذا الاحتمال و إن كان خلاف الظاهر، إلا أنه لا محيص من أن يصار اليه أو مثله بما ذكرنا من القرينه.

و أظهر من هذا الاحتمال حمل فرض الحج فى كل عام فى النص على مطلق الثبوت لا الثبوت الوجوبى، لأن دليل عدم الوجوب نص فى عدم وجوب الأكثر، و غايه ما يمكن فى الدليل المعارض هو الظهور التام، و حمل الظاهر على النص جائز. فعلى هذا- و إن كانت الروايات الداله على وجوب الأزيد أكثر و ظاهره فى الوجوب فى غايه الظهور- إلا أنها لا تصل إلى حد النصوصيه، فحينئذ يكون النص على خلافها قرينه على أن المراد خلاف الظاهر، و هو تأكد الاستحباب. و تشهد على ذلك روايات كثيره مصرحه باستحباب تكرار الحج

على قدر الإمكان:

«منها» عن أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: الحج و العمره سوقان من أسواق الآخره، اللزم لهما فى ضمان الله، إن

أبقاه أداه الى عياله و ان أماته أدخله الجنة «١».

«و منها» ما عن ابن (أبي) الطيار قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: حجج تترى

---

(١). نفس المصدر و الموضع ح ٢.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٨

.....

---

و عمر تسعى يدفعن عيله الفقر و ميته السوء «١».

«و منها» ما عن زراره قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كان لعلي بن الحسين عليهما السلام ناقة قد حج عليها اثنين و عشرين حجه ما قرعها قرعه قط «٢» الحديث.

«و منها» ما عن الشيخ الصدوق رضوان الله عليه قال: و قال الرضا عليه السلام: و من حج بثلاثه من المؤمنين فقد اشترى نفسه من الله عز و جل بالثمن، و لم يسأله من أين اكتسب ماله من حلال أو حرام، و من حج أربع حجج لم تصبه ضغطه القبر أبدا، و إذا مات صور الله الحجج التي حج في صورته حسنه أحسن ما يكون من الصور بين عينيه، يصلى في جوف قبره حتى يبعثه الله من قبره، و يكون ثواب تلك الصلاة له، و اعلم أن الركعه من تلك الصلاة تعدل ألف ركعه من صلاة آدميين، و من حج خمس حجج لم يعذبه الله أبدا، و من حج عشر حجج لم يحاسبه الله أبدا، و من حج عشرين حجه لم ير جهنم و لم يسمع شهيقها و لا زفيرها، و من حج أربعين حجه قيل له اشفع فيمن أحببت له، و يفتح له باب من أبواب الجنة يدخل منه

هو و من يشفع له، و من حج خمسين حجه بنى له مدينة في جنه عدن فيها ألف قصر، في كل قصر ألف حوراء من الحور العين، و ألف زوجه، و يجعل من رفقاء محمد صلى الله عليه و آله في الجنة، و من حج أكثر من خمسين حجه كان كمن حج خمسين حجه مع محمد و الأوصياء (صلى الله عليهم أجمعين)، و كان ممن يزوره الله تبارك و تعالى في كل جمعه، و هو ممن يدخل جنه عدن التي خلقها الله عز و جل بيده و لم ترها عين، و لم يطلع عليها مخلوق، و ما أحد يكثر الحج إلا بنى الله له بكل حجه مدينة في الجنة، فيها غرف كل غرفه فيها حوراء من الحور العين، مع كل حوراء ثلاثمائة جاريه، لم ينظر

---

(١). نفس المصدر و الموضع ح ٣.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٤٥ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٨.

الناس على الحج و المقام فى مكة و زياره الرسول صلى الله عليه و آله و المقام عنده و انه إن لم يكن لهم مال أنفق عليهم من بيت المال.

### [مسأله لا خلاف فى أن وجوب الحج فورى]

(مسأله: ١) لا-خلاف (١) فى أن وجوب الحج- بعد تحقق الشرائط- فورى، بمعنى أنه يجب المبادرة اليه فى العام الأول من الاستطاعه، فلا يجوز تأخيره عنه، و ان تركه فيه ففى العام الثانى، و هكذا.

---

الناس الى مثلهن حسنا و جمالا «١».

«و منها» ما عن عذافر قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: ما يمنعك من الحج فى كل سنه؟ قلت: جعلت فداك العيال. قال: فقال: إذا متّ فمن لعيالك؟ أطعم عيالك الخل

و الزيت و حج بهم كل سنه «٢».

(١) قال فى المعتمر: و تجب حجه الإسلام و جوبا مضيقا، و به قال مالك و أصحاب أبي حنيفه، و قال الشافعى تجب موسعا. انتهى.

و قال فى المنتهى: الحج يجب على كل مكلف هو مستطيع للحج. الى أن قال: و جوبا مضيقا على الفور، قال علماءنا أجمع. قال مالك و احمد و أبو يوسف و نقله الكرخى و غيره من أبى حنيفه و به قال محمد بن الحسن. انتهى.

قال فى السرائر: و جوبهما (الحج و العمره) على الفور دون التراخى بغير خلاف بين أصحابنا. انتهى.

قال فى الجواهر: اتفاقا محكيا عن الناصريات و الخلاف و شرح الجمل للقاضى، و فى التذكره و المنتهى: ان لم يكن محصلا. انتهى.

أقول: الظاهر عدم الخلاف فيه بين أصحابنا، بل يكون مجمعا عليه، بل الظاهر فى هذه الأزمنه أنه يكون من المقطوع به.

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٤٥ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١٦.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٤٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٣.

و يدل عليه جملة من الأخبار (١).

(١) تدل عليه صحيحه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال الله تعالى وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا قَالَ: هذه لمن كان عنده مال و صحه و ان كان سوفه للتجاره فلا يسعه، و إن مات على ذلك فقد ترك شريعته من شرائع الإسلام إذا هو يجد ما يحج به. الحديث «١».

و لا اشكال في صدق التسوية بالتأخير و لو عاما واحدا و هو عام الاستطاعة، فقوله عليه السلام «فلا يسعه» صريح في عدم الجواز، فيدل

على وجوب الفور، و كون الوجوب مضيقا و ليس بموسع.

و يمكن أن يستدل على ذلك أيضا بصحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا قدر الرجل على ما يحج به ثم دفع ذلك و ليس له شغل يعذره به فقد ترك شريعته من شرائع الإسلام. الحديث «٢».

بناء على أن المراد بقوله عليه السلام «دفع ذلك» هو دفعه في أول زمان قدره، يعني أول عام الاستطاعة كما هو الظاهر من العبارة، فيكون المراد من الترك الموجب لترك شريعته من شرائع الإسلام هو الترك في أول زمان الاستطاعة بلا عذر، فيدل على المقصود.

و يدل على ذلك أيضا الأخبار الواردة في أن المستطيع إذا مات و لم يحج يموت يهوديا أو نصرانيا، و هي كثيرة سبق ذكر بعضها.

و لا إشكال في أن من استطاع الحج و لم يحج و مات في أول عام استطاعته يصدق عليه أنه مات و لم يحج مع استطاعته، و بمقتضى الروايات يموت يهوديا أو نصرانيا، فلا بد أن يكون الوجوب فوريا، إذ لو كان موسعا لم يكن تركه في أول زمان الاستطاعة معصية

(١). الوسائل ج ٨ ب ٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٣.

فلو خالف و آخر مع وجود الشرائط بلا عذر يكون عاصيا، بل لا يبعد كونه كبيره كما صرح به جماعه (١)، و يمكن استفادته من جمله من الأخبار (٢).

### [مسألة لو توقف إدراك الحج على مقدا و جب المبادره الى إتيانها على وجه يدرك الحج فى تلك السنه]

(مسألة: ٢) لو توقف إدراك الحج- بعد حصول الاستطاعه- على مقدمات من السفر و تهيئه أسبابه و جب المبادره الى إتيانها على وجه يدرك الحج فى تلك السنه (٣).

أصلا، فضلا عن أن يصل العصيان حدا يكون موته موت يهودى أو نصرانى. إذا فلا اشكال فى استفاده الوجوب المضيق من الروايه كما هو المطلوب.

(١) كما قال فى الشرائع: و التأخير مع الشرائط كبيره موبقه. و نقل عن غيره أيضا.

(٢) كما يمكن استفادته مما رواه عبد العظيم الحسنى عن الإمام عليه السلام، حيث عد من جمله الكبائر ترك ما فرضه الله تعالى، فبعد ثبوت كون وجوبه على الفور فى أول عام استطاعته فمع تركه فى هذا العام يصدق عليه أنه ترك فريضه مما فرضه الله تعالى. و قد تقدم حديث عبد العظيم الحسنى فى باب كون ترك الحج كبيره.

و قد تقدم منا أن ترك المستطيع الحج فى أول عام استطاعته ثم لو مات فى ذلك العام بعد الموسم يصدق عليه أنه مات و لم يحج مع الاستطاعه، فبمقتضى الروايات يموت يهوديا أو نصرانيا، فمن ذلك يعرف أنه يكون وجوبه فوريا و يكون تركه فى أول عام استطاعته من الكبائر.

(٣) فانه بعد ثبوت أن موضوع وجوب الحج هو البالغ العاقل الحر الواجد للزاد و الراحله و هو صحيح فى بدنه مخلى سربه، فمع تحققه تعلق الوجوب و مع ثبوت كون الوجوب فوريا فكلما توقف عليه حصول الواجب فى الخارج يجب ايجاده عقلا. فما ذكره الماتن «ره» لا اشكال فيه.

هذا بناء على الالتزام بالواجب المعلق و صحته كما هو الحق فلا اشكال أصلا، فإنه بعد تحقق الموضوع تعلق الوجوب فعلا و ان كان زمان الواجب متأخرا، فمع تعلق الوجوب

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٢

.....

تجب مقدماته عقلا فعلا.

لكن من لم يلتزم بالواجب المعلق لا بد له من التشبث بالخطاب المتمم الذى فيه

كلام و مناقشه، أو التشبث بوجوب المقدمات المفوته، و لا بأس ببيان المطلب بوجه أبسط:

قد يستشكل على القول بوجوب المبادره الى تهيئه أسباب السفر بعد حصول الاستطاعه للحج مع أن زمان الواجب- و هو المناسك المخصوصه- يكون فى الموسم و قبل مجىء ذلك الموسم لا يكون وجوب للمناسك، فكيف تجب مقدماتها قبل وجوب ذبيها؟

فان وجوب المقدمه- سواء كان وجوبا عقليا أو شرعيا- إنما يكون مترشحا من وجوب ذبيها، و قبل وجوب ذى المقدمه كيف تجب المقدمه؟

فيه: أن هذا الإشكال انما يأتى على القول بامتناع الواجب المعلق، فلا بد من رفعه، و يرتفع أما على القول بإمكان الواجب المعلق و وقوعه كما هو الحق فلا- اشكال فيه أصلا، فإن هذا الإشكال مبنى على كون اللازم اتحاد زمان الوجوب مع زمان الواجب، فيشكل الأمر. و أما بناء على عدم لزوم ذلك بل يمكن اختلاف زمان الوجوب مع زمان الواجب، بأن يكون الوجوب حاليا و الواجب استقباليا- كما هو المبنى لجواز الواجب المعلق- فانه قد حررنا البحث فى جوازه و أثبتنا جوازه و وقوعه و الرد على الوجوه التى ذكرت لامتناعه، و تشهد على جوازه ظواهر بعض الأدله الشرعيه:

«منها» قوله عز و جل وَ لِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، فان الظاهر منه أنه بعد الاستطاعه و استجماع الشرائط فمن حين الاستطاعه يصير الحج واجبا على المستطيع قبل الموسم و قبل حضور زمان الواجب و هو المناسك المخصوصه. و معلوم بعد تحقق وجوب الحج عند حصول الاستطاعه قبل حضور زمان الواجب لا إشكال فى وجوب مقدماته، فان وجوب المقدمه مترشح من وجوب ذى المقدمه لا من حضور زمان الواجب، و بعد حصول وجوب ذى المقدمه

لا اشكال فى اليين.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٣

.....

«و منها» قوله عز و جل فَامَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ فَإِنِ الظاهر منه أنه متى حصل شهود الشهر يجب الصيام فى الغد، بل يمكن الاستظهار منه أنه بعد شهود الشهر يجب صوم تمام الشهر لا خصوص اليوم الغد، و هذا ظاهر فى الواجب المعلق.

و الحاصل: إنه بعد إمكان الواجب المعلق و وقوعه لا يبقى إشكال فى الظهور فيما نحن فيه و فى وجوب الغسل لصيام الغد و

أمثال ذلك.

و يمكن دفع الإشكال أيضا في الموارد التي نقطع بوجود المقدمه قبل مجي ء زمان الواجب بوجود تلك المقدمات بالوجوب النفسى، لكن لا من جهه مصلحه فى نفسها بل من جهه المصلحه الكامنه فى غيرها، فيكون وجوبها للغير لا لنفسها و لا بالغير و لا وجوبها وجوبا مستقلا فى قبال وجوب ذى المقدمه، فان المولى أوجب تلك الأمور لحفظ غرضه و استيفاء المصلحه الملزمه فى وقتها، لئلا تفوت تلك المصلحه الملزمه.

فكلما دل الدليل على وجوب المقدمات قبل حضور زمان الواجب و لم يكن الدليل ظاهرا فى وجوب الواجب فى الحال كما قدمنا فلا بأس بالقول بذلك.

و قد يدفع الإشكال أيضا بحكم العقل بلزوم المقدمات المفوته، بمعنى أن العقل كما يدرك و يحكم بقبح مخالفه التكاليف الفعلية للمولى و يحكم باستحقاق العبد للعقاب عند مخالفتها، كذلك يحكم العقل بقبح تفويت الملاكات و الأغراض الملزمه للمولى فى ظرفها، و يحكم أيضا باستحقاق العبد للعقاب عند تفويتها اختيارا من غير حاجه الى أمر أو نهى من طرف المولى.

مثلا لو اتفق ابتلاء ولد المولى أو من يكون نظيره من أقربائه بحرق أو غرق بدون اطلاع المولى، يحكم عقل العبد بلزوم

حفظ الولد عن الحرق و الغرق، و لو تساهل العبد و لم يحفظه عن الهلاك فالعقل يحكم و يدرك قبح ذلك و يدرك استحقاقه للعقاب.

و كذلك لو علم العبد أنه بعد ساعات يعطش المولى عطشا شديدا بحيث لو لم يصل الماء

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٤

.....

له لهلك أو يمرض مرضا شديدا و لكن المولى لم يعلم بذلك حتى يدخر الماء بنفسه أو يأمر العبد بادخار الماء، فلو تساهل العبد فى تحصيل الماء و ادخاره لموقع لزومه يحكم العقلاء بقبح عمل العبد و استحقاقه للعقاب بواسطه تفويته الغرض الملزم للمولى، و يكون سبب تفويت غرض الأمر هو العبد فيكون مستحقا للعقاب.

و الحاصل كل ما يكون الملاك الملزم للحكم تاما فيما يأتى من الزمان القادم و ان لم يكن الملاك فعلا موجودا و العبد يعلم بحدوث الملاك الملزم للحكم، و يعلم العبد بذلك و بأن المولى سيأمره باتيان العمل إن كان قادرا على إتيانه، و مع ذلك لا يحفظ قدرته لإتيان العمل فى وقته و يصير عاجزا عن الإتيان فى وقته و حينئذ لا يمكن للمولى أن يأمره لقبح تكليف العاجز، و لكنه أصبح عاجزا بسوء اختياره و بعجز المولى عن الوصول الى غرضه الملزم الذى هو روح الحكم بالتكليف له، ففى وقت العمل - و ان كان العمل ممتنعا عليه - غير أنه انما كان هذا الامتناع بالاختيار، و القاعده المسلمه عند العقلاء أن الامتناع بالاختيار



لا ينافى الاختيار عقابا لا تكليفا.

ففى وقت العمل - و ان لم يكن أمر و حكم من المولى - إلا - أنه بواسطة قبح أمره، لأن أمر العاجز عن الفعل و غير القادر عليه قبيح فلا يصدر من المولى الحكيم، و

العبد و إن لم يكن قادرا حينئذ على العمل و لكنه كان بسوء اختياره، فانه كان قادرا على حفظ قدرته و لم يحفظها مع علمه بالحال و أنه يحصل الملاك فيما يأتى.

هذا فى الموالى الظاهريين الذين يمكن عليهم الجهل و الغفله عما وقع أو عما يقع و عدم التفاتهم الى الأمور أو عدم تمكنهم من الأمر حين تماميه الملاك بجهه من الجهات واضح، إذ لا إشكال فى حكم العقل بذلك و باستحقاق العبد للعقاب، لأنه السبب الوحيد لتفويت الملاك و غرض الأمر، فإن الأمر بواسطة جهله و عدم التفاته أو عدم تمكنه بجهه من الجهات يكون معذورا فى عدم الأمر الى تهيئه الأسباب و المقدمات، فيكون التقصير

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٥

.....

منحصرا فى العبد، و ليس المولى مقصرا فى عدم أمره بتحصيل المقدمات و تهيئه الأسباب.

فالعبد هو المفوت للملاك الذى هو روح الحكم و قوامه، فلا محيص فى أن يكون تساهله فى عدم تحصيل المقدمات محكوما عند العقل بالقبح و الاستحقاق للعقاب. هذا.

أما اذا كان الأمر و المولى عالما و ملتفتا الى الموضوع و خصوصيات الأحوال و عارفا بأن الملاك سيتم، و مع تماميته فى الحال أو فيما يأتى و أنه هو الملاك الملزم و مع ذلك كله كف نفسه عن الأمر بتحصيل المقدمات مع عدم مانع من أمره و عدم مقتض للكف عنه، و حينئذ لم يكن سبب تفويت الملاك منحصرا فى العبد، بل السبب لتفويت هو نفس المولى من جهه امكانه للأمر و لم يأمر و كف نفسه عن الأمر، فالمفوت للغرض و الملاك إما يكون منحصرا بالمولى نفسه أو يكون المفوت للغرض فى المرحلة الأولى هو المولى و

فى المرحلة الثانية هو العبد.

و فى هذا الفرض يشكل الاطمئنان بحكم العقلاء بكون العبد مستحقا للعقاب، فان المولى هو الذى فوّت الملاك الملزم على نفسه، فلا يكون العبد مقصرا فى ذلك، بل له أن يعتذر بعدم الأمر من المولى مع علمه و التفاته الى الموضوع و الى خصوصياته مع وجود جميع شرائط الحكم، فانه كان عليه أن يأمر، لفرض تماميه ملاك حكمه و عدم المانع له.

مثلا- إذا فرضنا أن المولى حاضر في محل الحادثه و ابتلى ابنه بالغرق أو الحرق و كان ذلك بمرأى الوالد و مع ذلك لم يأمر العبد بانقاذه، أو هو عالم و ملتفت بأنه بعد ساعات يعطش عطشا شديدا و لا يوجد الماء في تلك الساعه و لا مانع له من الأمر بحمل الماء و ادخاره و مع ذلك لم يأمر بذلك. فهل ترى أن العقلاء يحكمون بانحصار تقييحهم للعبد بعدم حمل الماء و ادخاره و يحكمون باستحقاق العبد للعقاب لذلك. هذا مشكل في نهايه الاشكال و ان كان له وجه.

و ما نحن فيه من حكم الشارع بذى المقدمه فى الموسم و عدم تحقق الأمر منه بتهيئه

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٦

و لو تعددت الرفقه و تمكن من المسير مع كل منهم اختار أوثقهم سلامه و ادراكا (١). و لو وجدت واحده و لم يعلم حصول أخرى أو لم يعلم التمكن من

---

المقدمات، فانه المولى الحقيقى الذى لا يعقل فى مقامه الجهل و عدم الالتفات، بل هو العالم بكل شىء و هو القادر العزيز، فحكم العقل بذلك فيما نحن فيه محل تأمل و إشكال، فلا يمكن الاعتماد على ذلك فى الحكم و ان كان له وجه.

بمعنى أن العبد

كلما التفت الى المصلحه الملزمه مع التفاته أيضا بأنه يستحق العقاب بتفويته لكفى ذلك عن بعث المولى و أمره، و ليس عليه الأمر بذلك، بل لا يكاد يكون أمره مولويا إلا لغوا. و ان أمر بذلك و الحال هذه لكان إرشادا محضا الى ما يستقل به عقله لا مولويا، إذا فلقاعده تامه و الإشكال مندفع.

و على فرض تسليمه و صرف النظر عن الاشكال فلا يفيد فى بعض الموارد، مثل الصوم الذى يكون بدلا من الهدى الذى جاز أن يكون الثلاثه فى أول ذى الحجه، مع أن المبدل لا يكون زمان وجوبه إلا يوم العاشر و ما بعده على اختلاف الأقوال. فما لم يجب المبدل الاختيارى لا يمكن وجوب البديل الاضطرارى، فلا محيص عن الالتزام بالواجب المعلق.

مضافا الى أنه لا ينطبق على وجوب المقدمات المفوته المبني على حكم العقل بلزوم حفظ قدره الى زمان ظرف الواجب، حتى يتمكن المولى بأن يأمر العبد بإتيان الواجب.

و من الواضح أنه لا يصدق على الصوم فى محل الكلام هذا المعنى، و أما على القول بالواجب المعلق فلا اشكال فى البين كما عرفت مفصلا.

هذا، و على كل حال يجب تحصيل كل ما يتوقف عليه الحج، و منها السفر بحيث يصل فى الموسم الى مكه حتى يأتى بالمناسك كلها.

(١) لا- اشكال فى انه فى صورته تعدد الرفقه و التمكن من المسير مع كل منهم و كان مع بعضهم الوثوق بالسلامه و الإدراك دون بعض آخر، يجب أن يختار من كان معهم الوثوق بالسلامه و الإدراك، لأنه مع عدم الوثوق لا يأمن إدراك الحج، فيستحق العقاب بترك

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٧

المسير و الإدراك للحج بالتأخير، فهل يجب الخروج

مع الأولى، أو يجوز التأخير الى الأخرى بمجرد احتمال الإدراك، أو لا يجوز إلا مع الوثوق؟ أقوال، أقواها الأخير (١).

و على أى تقدير إذا لم يخرج مع الأولى و اتفق عدم التمكن من المسير أو عدم إدراك الحج بسبب التأخير استقر عليه الحج (٢) و ان لم يكن آثما بالتأخير (٣)،

---

فوريته على فرض عدم الإدراك، فيجب عليه عقلا اختيار ما هو موثوق به.

أما مع الوثوق بالكل و لكن بعضهم أوثق عنده من البعض الآخر، فالمصنف أفتى بوجوب اختيار الأوثق. و لا دليل على ذلك، فان الوثوق و الاطمئنان حجه عند العقلاء و عند الشارع، و مع وجود الحجه على إدراك متعلق التكليف لا دليل على اتباع ما هو حجه أقوى مع عدم التعارض فى البين.

(١) لا اشكال فى جواز التأخير الى الأخرى مع الوثوق، لأن التأخير مع الوثوق بالأخرى يكون مع الحجه، فلا يصدق التفريط.

و أما مع عدم الوثوق بالأخرى و لكن كانت الأخرى مظنونه الوصول، فالإكتفاء بالظن بالأخرى مشكل، فعدم الإكتفاء به إن لم يكن أقوى فلا ريب فى أنه هو الأحوط مع عدم المانع من اختيار الأولى.

(٢) لأنه بواسطه استجماع شرائط الاستطاعه صار مستطيعا و صار الحج مستقرا عليه.

(٣) مراده «قده» من عدم كونه آثما فى صورته الوثوق بالأخرى، لأن التأخير مع الوثوق بالأخرى يكون مع الحجه الشرعيه فلا إثم عليه.

أما إذا كان التأخير مع عدم الوثوق بالأخرى كان آثما بالتأخير، لأن التأخير لم يكن مع الحجه على جوازه، فيكون آثما.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٨

لأنه كان متمكنا من الخروج مع الأولى، إلا إذا تبين عدم إدراكه لو سار معهم أيضا.

---

بل على ما اختار الماتن «قده» يلزم أن يكون آثما

بالتأخير عند ترك الأولى مع أنها أوثق، إلا أنك قد عرفت أنه على خلاف التحقيق و لا دليل عليه.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٩

## [فصل فى شرائط وجوب حجه الإسلام]

### إشاره

فصل (فى شرائط وجوب حجه الإسلام) و هى أمور:

## [الكمال بالبلوغ و العقل]

### إشاره

أحدها: الكمال بالبلوغ (١) و العقل.

---

(١) لا- اشكال فى اشتراط العقل و البلوغ فى وجوب حجه الإسلام، و الدليل عليه الإجماع كما ادعاه فى المعبر و فى التذكرة «عليه العلماء كافة»، و فى الجواهر اجماعا بقسميه و نصوصا- انتهى، و فى المستند اجماعا محققا و محكيا مستفيضا- انتهى.

بل ذلك من المقطوعات التى لا شبهه فيها، و يدل عليه أيضا الأدله العامه على اعتبار العقل و البلوغ فى مطلق التكليف الإلهيه و الواجبات الشرعيه و عدم وجوب شىء منها على المجنون و الصبى.

أما اشتراط العقل فتدل عليه أخبار كثيره:

«منها» ما عن محمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام قال: لما خلق الله العقل استنطقه ثم قال له: أقبل، فأقبل، ثم قال له: أدبر، فأدبر، ثم قال: و عزتى و جلالى ما خلقت خلقا هو أحب إلى منك، و لا أكملتك إلا فىمن أحب، أما إنى إياك آمر و إياك أنهى و إياك أعاقب و إياك أثيب «١».

و غيرها من الأخبار الكثيره التى دلت على انحصار جعل الأمر و النهى و الثواب و العقاب على العقل.

و أما اشتراط البلوغ فتدل عليه أيضا روايات كثيره عامه و نصوص وارده فى المقام، أما النصوص فى المقام:

«فمنها» ما عن اسحاق بن عمار قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن ابن عشر سنين

---

(١). الوسائل ج ١ ب ٣ من أبواب وجوب العبادات ح ١.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٠

فلا يجب على الصبي و ان كان مرافقا، و لا على المجنون و ان كان أدواريا اذا لم يف دور إفاقة باتيان تمام الأعمال.

و لو حج الصبي لم يجز

عن حجه الإسلام (١) و ان قلنا بصحة عباداته

---

يحج؟ قال: عليه حجه الإسلام اذا احتلم، و كذلك الجارية عليها الحج إذا طمشت «١».

و من المعلوم أن المراد من التشبيه حجها قبل البلوغ لا بعد عشر سنين، و غير ذلك من الأخبار الداله على ذلك.

«و منها» خبر مسمع المذكور فى المتن.

و أما الأدله العامه، فمنها: ما رواه عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

سألته عن الغلام متى تجب عليه الصلاه؟ قال: إذا أتى عليه ثلاث عشر سنه، فان احتلم قبل ذلك فقد وجبت عليه الصلاه و جرى عليه القلم. الحديث «٢».

و ما رواه ابن ظبيان قال: أتى عمر بامرأه مجنونه قد زنت، فأمر برجمها، فقال على عليه السلام: أما علمت أن القلم يرفع عن الثلاثه: الصبي حتى يحتلم، و عن المجنون حتى يفيق، و عن النائم حتى يستيقظ «٣».

و ما رواه محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: عمد الصبى و خطأه واحد «٤».

(١) اجماعا على الظاهر، و نصوصا كما صرح فى الأخبار المتقدمه، و فى خبر أبان بن الحكم أيضا قال: سمعت أبى عبد الله عليه السلام يقول: الصبى إذا حجّ به فقد قضى حجه الإسلام حتى يكبر. الحديث «٥». فلا إشكال فى عدم إجزائه عن حجه الإسلام.

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ١٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٢). الوسائل ج ١ ب ٤ من أبواب وجوب العبادات و الخمس ح ١٢.

(٣). نفس المصدر السابق و الموضع ح ١١.

(٤). الوسائل ج ١٩ ب ١١ من أبواب العاقله ح ٢.

(٥). الوسائل ج ٨ ب ١٣ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص:

٣١

و شرعيتها كما هو الأقوى (١) و كان واجدا لجميع الشرائط سوى البلوغ،

(١) لا بد لنا من البحث أولا عن إسلام الصبى المميز هل يقبل و يكون محكوما بالإسلام أم لا؟

قد نسب إلى بعض عدم توجه الواجبات العقلية الأصولية إلى الطفل، كما لا تتوجه الواجبات الشرعية إليه و لا يقبل إسلامه. و ادّعاء أن قبول إسلام أمير المؤمنين صلوات الله عليه قبل سن البلوغ كان من خواصه عليه السلام. ففيه: أن الانصاف أن هذا القول ضعيف جدا - يمكننا المساعدة عليه، لأن الاعتقاد بالله و بالرسول صلى الله عليه و آله هو الميزان و المعيار للإسلام الواقعى، سواء كان المعتقد بالغاً أو غير بالغ، و لكنه كان ملتفتا مميزا، و لا يكون من الجعليات حتى يقبل الرفع.

كما أن الإسلام الظاهرى الذى يكون ميزانا للحكم بالإسلام ظاهرا و ترتيب أحكام الإسلام عليه، هو الشهاده بالوحدانيه لله تعالى و النبوه للرسول صلى الله عليه و آله.

ففى موثقه سماعه بل فى صحيحته فى أصول الكافى قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أخبرنى عن الإيمان و الإسلام أهما مختلفان؟ فقال: إن الإيمان يشارك الإسلام و الإسلام لا يشارك الإيمان. فقلت: فصفهما لى. فقال: الإسلام شهاده أن لا إله إلا الله و التصديق برسوله صلى الله عليه و آله، به حققت الدماء و عليه جرت المناكح و المواريث و على ظاهره جماعه الناس، و الإيمان الهدى و ما ثبت فى القلوب من صفه الإسلام و ما ظهر من العمل به، و الإيمان أرفع من الإسلام بدرجة، إن الإيمان يشارك الإسلام فى الظاهر و الإسلام لا يشارك الإيمان فى الباطن و إن اجتماعا فى القول و الصفه «١».

و

فى صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام فى أصول الكافى قال: الإيمان إقرار و عمل، و الإسلام إقرار بلا عمل «٢».

(١). الكافى ج ٣ ب ١٥ من أبواب الايمان و الكفر ح ١.

(٢). الكافي ج ٣ ب ١٦ من تلك الأبواب ح ٢.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٢

.....

و في روايه سفيان ابن السمط عن أبي عبد الله عليه السلام في أصول الكافي قال:

الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس شهاده أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أن محمدا صلى الله عليه و آله عبده و رسوله، و إقام الصلاة و إيتاء الزكاه و حج البيت و صيام شهر رمضان، فهذا الإسلام. قال: الإيمان معرفه هذا الأمر مع هذا، فان أقرّ بها و لم يعرف هذا الأمر كان مسلما و كان ضالا «١».

و في صحيح حمزان بن أعين في أصول الكافي عن أبي جعفر عليه السلام في حديث:

و الإسلام ما ظهر من قول أو فعل، و هو الذي عليه جماعه الناس من الفرق كلها، و به حقنت الدماء و عليه جرت المواريث. الحديث «٢».

و غير ذلك من الأخبار التي ذكر فيها المعيار للإسلام بالإطلاق، من غير فرق بين البالغ و الصبي المميّز.

و قد يتمسك بعدم الاعتبار بإسلام الصبي و بكفره بنحو الاستقلال بالحكم بإسلام ولد المسلم بتبعيه إسلام أبويه، و كذا الحكم بكفر ولد الكافر بتبعيه كفر والديه. و هذا مما لا إشكال فيه، بل ادّعى الإجماع على ذلك، مضافا إلى أن السيره المستمره قائمه على معاملة آثار الكفر مع أولاد الكفار.

و فيه: إن القدر المتيقن من الإجماع و السيره هو الطفل غير المميّز، و أما الطفل المميّز

الملتفت المظهر للإسلام فلا اجماع و لا سيره على معاملة معه معاملة الكفر، و القاعده بحسب الروايات تقتضى الحكم باسلامه.

و قد يقال: بأن حديث الرفع يدل على رفع الأحكام الأصوليه العقليه عنه، كما يدل على رفع الأحكام الفرعيه عنه، فهذا الحديث يدل على عدم الاعتبار باسلام الصبي.

(١). الكافي ج ٣ ب ١٤ من أبواب الكفر و الايمان ح ٤.

(٢). الكافي ج ٣ ب ١٥ من أبواب الكفر و الايمان ح ٥.

.....

وفيه: إن حديث الرفع - بما أنه في مقام الامتنان - يختص برفع كل ما يكون امتنان في رفعه، كالأحكام الإلزامية، كوجوب الصلاة و الصوم و الحج و غير ذلك مما فيه المنه في رفعه عليه. أما رفع قبول إسلامه فليس فيه امتنان عليه حتى يرفع.

و أما الحكم بكفره مع كون والديه مسلمين إذا أظهر الكفر، ففيه تفصيل: فإن الأحكام المترتبة على الكفر: إما أن تكون أحكاما متعلقه بالمكلفين، مثل وجوب حفظه عن الهلاك، أو وجوب تجهيزه مثل غسله و سائر تجهيزاته، أو وجوب حفظ ماله في بعض الأحيان، أو وجوب رفع بعض المضرات عنه. فيمكن القول بعدم رفعه، لأن هذه الأحكام أحكام متعلقه بالمكلفين بالنسبة إلى المسلمين، و الصبي المميز المظهر للكفر ليس بمسلم، فلا تجب هذه الأحكام عليهم مع التأمل و الاشكال في بعضها، فان في رفع حكم ارتداده بالنسبة الى بقاء وجوب حفظ نفسه عن الهلاك أو عن بعض المضرات امتنانا عليه. كما أن وجوب قتله - و إن كان متعلقا على المكلفين - فهو مرفوع عنه قطعا، فان سبب وجوب القتل على المكلفين هو ارتداده، فإذا كان رفع ارتداده امتنانا عليه فيكون مرفوعا، فلا يبقى سبب

وجوب قتله، كما أن وجوب إجراء الحدود عليه مرفوع امتنانا عليه. فبناء على هذا يمكن أن يقال: كل ما يكون من الأحكام التي يكون ارتداده سببا لها في رفعها منه على الصبي فهو مرفوع، خصوصا مع احتمال رجوعه إلى الإسلام قبل البلوغ أو بعده كما هو الأغلب. فعلى هذا لا يجوز قتله و لا إجراء الحد عليه، و لا تبين زوجته عنه، و لا يسقط وجوب حفظ نفسه و ماله عن التلف، و أمثال ذلك.

إنما الكلام في الحكم بنجاسته فيما يوجب الكفر النجاسة: فقد ذهب بعض إلى أن الحكم بنجاسته موضوع للأحكام الإلزامية بالنسبة إلى المكلفين، فلا يرفع مثل هذا الحكم.

وفيه: إن هذا الحكم - و إن كان موضوعا لأحكام إلزامية بالنسبة إلى المكلفين - إلا أنه من جهة تعلق هذا الحكم بالصبي و ارتباطه به، فالظاهر أنه مرفوع، لأنه منه عليه، لأن

.....

المعاملة معه معاملته الأعيان النجسه و الاجتناب عنه. و الالتزام بعدم ملاقاته مع الرطوبه و عدم الأكل و الشرب من سؤره يكون أشد ضررا عليه، و في رفعه كمال الامتنان عليه. كما أن وجوب قتل المرتد أو وجوب إجراء الحد عليه مع الثبوت الشرعي عند



الحاكم من الأحكام الإلزامية على المكلفين، و من البعيد جدا أن يلتزم هو بإجراء هذه الأحكام بالنسبة إلى ارتداد الصبي. نعم بناء على أن غسله بعد موته صيبا و سائر تجهيزاته لا تكون نافعه له في الآخرة فلا يجب قطعا.

هذا كله في الحكم بإسلام الصبي و بكفره.

أما عبادات الصبي فلا إشكال في صحة عباداته المستحبه إذا كان مميزا، لشمول اطلاق أدلتها له كما يشمل المكلفين. و حديث الرفع لا يرفع

هذه الأحكام، فإن الظاهر من الحديث أن يكون في مقام الامتتان، و لا امتتان في رفع المستحبات من الصبي بلا اشكال، فلا تكون مرفوعه عنه.

أما العبادات الواجبه فقد يتوهم عدم صحتها منه، فانه بعد رفع الإلزام في الأحكام الواجبه بواسطه حديث الرفع فيما أن المجمعول يكون أمرا بسيطا فمع رفع الإلزام لا- تبقى المطلوبيه أصلا، فالواجبات مرفوعه عنه من أصلها. لكن الأقوى صحتها من الصبي أيضا، و يدل على ذلك الأخبار، فانها تدل على مشروعيه عبادات الصبي و إن كانت واجبه، كما سيجيء مفصلا إنشاء الله تعالى.

و أما ما يتحقق به الإسلام و الكفر، فقد عرفت أن الإسلام يتحقق بالشهادتين، يعنى بالإقرار بالله تعالى و بالرسول صلى الله عليه و آله و بكل ما جاء به الرسول إجمالا، فإنه قد اعتبر في الشريعه المقدسه الاعتراف بالله تبارك و تعالى بوجوده و بوحدانيته على وجه الموضوعيه، و كذا الاعتراف بالرسول، يعنى الاعتراف برسالة محمد بن عبد الله صلى الله عليه و آله و بما جاء به على وجه الموضوعيه.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٥

.....

و تدل على هذا المقدار الآيات و الروايات، فالمسلم هو الذى اعترف بالله تبارك و تعالى و بوحدانيته و اعترف أيضا برسالة محمد بن عبد الله صلى الله عليه و آله و بكل ما جاء به الرسول، و من أنكر الله تعالى أو أنكر وحدانيته أو أنكر رسول الله صلى الله عليه و آله أو أنكر شيئا مما جاء به- مع العلم بأنه مما جاء به، بل مع الظن، بل مع الاحتمال بأنه مما جاء به- و مع ذلك أنكره يصير كافرا.

و أما إذا أقر إجمالا بكل ما جاء به

الرسول صلى الله عليه و آله و لم ينكر شيئا منه إلا- أنه أنكر بعض ما جاء به باعتقاد أنه ليس مما جاء به، فليس بكافر. فالمعيار فى الإسلام الإقرار بما ذكر، و المعيار فى الكفر إنكار شىء مما ذكر.

و لكن بعض الفقهاء رضوان الله عليهم أضاف شيئا آخر و قال: إن إنكار ضرورى من ضروريات الإسلام موجب للكفر، بمعنى أنه أعتبر على وجه الموضوعية، بحيث يكون إنكاره موجبا و لو من جهة شبهه عرضت للمنكر و لذا لا يعتقد أنه من الإسلام و يقول ليس مما جاء به الرسول صلى الله عليه و آله، و أنه مع اعترافه أولا بجميع ما ذكر يكون كافرا من جهة إنكاره للضرورى مع عدم رجوع إنكاره إلى إنكار الألوهية و الوجدانية و الرساله.

و استدلووا على ذلك ببعض الروايات:

«منها» صحيحه عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرتكب الكبيره فيموت هل يخرج به ذلك من الإسلام، و إن عذب كان عذابه كعذاب المشركين أم له مده و انقطاع؟ فقال: من ارتكب كبيره من الكبائر فزعم أنها حلال أخرجه ذلك من الإسلام و عذب أشد العذاب؛ و إن كان معترفا أنه ذنب و مات عليها أخرجه من الإيمان و لم يخرج به من الإسلام، و كان عذابه أهون من عذاب الأول «(١)».

---

(١). الوسائل ج ١ ب ٢ من أبواب وجوب العبادات و الخمس ح ١٠.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٦

.....

---

و فيه: أن الروايه لا تدل على مقصود المستدل، فإنه لا إشاره في الروايه إلى أن الكبيره التي ارتكبها تكون من ضروريات الدين، بل هي مطلقه و تختص بارتكاب الكبيره التي تنجزت حرمة على

مرتكبها، بقرينه ترتب العذاب و العقاب على المرتكب مع عدم الإنكار و كونه معترفا بأنه ذنب. فمن علم بتحريم فعل من الشارع و مع ذلك زعم أنه حلال و يستحله، فهو كافر من جهة عدم اعترافه بكل ما جاء به الرسول صلى الله عليه و آله، فإنه مع العلم باشتمال الرساله بحرمة هذا العمل و مع ذلك يقول بعدم حرمة، فيعتقد بطلان الرساله و يقول ببطلانها في هذا الأمر، و هذا مناقض لاعترافه بحقيه كل ما اشتملت عليه الرساله و كل ما جاء به الرسول صلى الله عليه و آله.

و الحاصل: كل حكم من الأحكام علم أنه من الشارع و مع ذلك أنكره فهذا ما يوجب الكفر، سواء كان الحكم من الضروريات أم لا، و سواء كان من المحرمات أم لا، و سواء كان من الواجبات أم لم يكن. فلا تشمل الروايه من أنكر ضروريا من الضروريات لأجل شبهه عرضت له مع اعترافه إجمالا بأن كل ما جاء به الشارع حق. فهذه الروايه و أمثالها لا تدل على أن إنكار الضرورى بما أنه ضرورى له موضوعيه في إيجابه الكفر.

و قد ذهب بعض المحققين من المعاصرين - على ما في تقارير بعض تلامذته - بأن الاعتراف بالمعاد أيضا له موضوعيه في

إيجابه الإسلام، بحيث لو أنكره يوجب الكفر، حتى إذا لم يرجع إلى إنكار ما اشتملت عليه الرسالة، فلو عرضت له شبهه و أنكر المعاد بزعم أنه ليس مما جاء به الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ اعترف بأنه لو كان مما جاء به الشارع فهو حق و لكن زعم أنه لم يأت به الشارع. فهذا يوجب الكفر.

و استدل على قوله هذا بآيات لا تدل على مقصوده،

قال: في هذه الآيات قد قرن الإيمان بالمعاد بالإيمان بالله سبحانه، و هذا يدل على أن الإيمان بالمعاد قد اعتبر على وجه الموضوعية: منها ما في سورة النساء قوله تعالى إِنَّ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ،

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٧

.....

و منها قوله في سورة البقرة إِنَّ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ، و قوله تعالى أيضا في سورة البقرة مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ، و قوله تعالى أيضا في سورة البقرة مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ، إلى غير ذلك من الآيات.

و فيه: إن عطف شيء على الإيمان بالله لنكته لا يدل على أنه بمنزلة الإيمان بالله من جهة الموضوعية، كما أن عطف الإحسان بالوالدين على توحيده و على عدم الشرك بالله تعالى في كثير من الآيات لا يدل على أن الإحسان بالوالدين بمنزلة التوحيد أو بمنزلة عدم الشرك من جهة الموضوعية، منها قوله تعالى في سورة الإسراء وَ قَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَ بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا، و منها ما في سورة الأنعام قوله تعالى: أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَ بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا، و منها في سورة النساء قوله تعالى: وَ اعْبُدُوا اللَّهَ وَ لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَ بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا، و منها في سورة البقرة قوله تعالى: لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَ بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا و غير ذلك من الآيات.

و الحاصل: إن عطف أمر على الإيمان بالله أو على عدم الشرك به تعالى لا يدل على أنه بمنزلة الإيمان بالله أو بمنزلة عدم الشرك به. و لعل إحدى النكات في عطف يوم الآخر على الإيمان بالله أن أكثر الناس إلا الأوحى منهم لم يكونوا مطيعين في أوامره

و نوايه تعالى بصرف الإيمان بالله تبارك و تعالى، بل الذي أوجب إطاعتهم و عدم عصيانهم هو الاعتقاد بيوم الجزاء و بالعقاب، فكلما أراد الله تعالى التهديد و التحذير قرن الإيمان باليوم الآخر بالإيمان بالله كما في الآيات المذكورة.

و يشهد على عدم موضوعية الإيمان بالمعاد قوله تعالى في سورة البقرة الآية ١٣٦ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَ مَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَ مَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَ إِسْمَاعِيلَ وَ إِسْحَاقَ وَ يَعْقُوبَ وَ الْأَسْبَاطِ وَ مَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَ عِيسَىٰ وَ مَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَ نَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ثم فرغ على ذلك بقوله تعالى فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا إِلَىٰ قَوْلِهِ

.....

تعالى وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ.

الأ- ترى أنه تعالى لم يذكر في مقام الإسلام والاهتداء إلا الإيمان بالله وبالمنزل والمنزل إليه من نبينا صلى الله عليه وآله والأبياء السلف صلوات الله عليهم أجمعين، ولم يذكر الإيمان باليوم الآخر مستقلا.

وكذلك قوله تعالى في سورة آل عمران قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَيَّ إِلَّا نَزْلًا مِنْ رَبِّي وَمَا كُنَّا بِآيَاتِهِ إِلَّا كَاذِبِينَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ قَوْمِكَافِرٍ أُولَئِكَ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْهِمْ لِيُذَكِّرُوا الَّذِينَ آمَنُوا وَأُولَئِكَ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْخِرَهُمْ لِلْيَوْمِ الْمَوْتِ وَهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُذْمُومِينَ وَتَبَارَكَ وَتعالى وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ «٢»، الدال على أن ما ذكر كان معيارا للإسلام من غير دخل شيء آخر على

وجه الموضوعية، ولم يذكر الإيمان باليوم الآخر مستقلا.

ويشهد بذلك أيضا قوله تبارك وتعالى في سورة البقرة آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَمْ يُنْفَرُوا مِنْ رَبِّهِمْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ كُفْرًا إِلا كُفْرًا بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ الْإِيمَانِ لَهُمْ أَلْحَابُ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشِرْكٍَ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ كُفْرًا إِلا كُفْرًا بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ الْإِيمَانِ لَهُمْ أَلْحَابُ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشِرْكٍَ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ كُفْرًا إِلا كُفْرًا بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ الْإِيمَانِ لَهُمْ أَلْحَابُ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ

ومن العجيب من هذا المحقق أن يستدل على مقصوده أيضا بالآية الشريفة التي في سورة البقرة، وهي قوله تبارك وتعالى وَ لَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى إِلَى آخِرِ الْآيَةِ الشريفة «٤» مع أن في هذه الآية يذكر ما هو معتبر في البر لا ما يعتبر في الإسلام، ولذا عطف على الإيمان بالله واليوم الآخر الإيمان بالملائكة، وعطف أيضا على الإيمان بما ذكر الأعمال البرية من الإنفاق

(١). سورة آل عمران: ٨٤.

(٢). سورة آل عمران: ٨٥.

(٣). سورة البقرة: ٢٨٥.

(٤). سورة البقرة: ١٧٧.

على ذوى القربى وغيرهم، و اقامه الصلاه و إيتاء الزكاه و غير ذلك من الأمور البرّيه، و لا يرتبط بما يعتبر فى تحقق الإسلام.  
و الحاصل: إن الآيات التى استدل بها لا- تدل على مقصوده أصلا، فالنتيجه أنّ المعبر فى تحقق الإسلام هو الإيمان بالله و بالرسول صلّى الله عليه و آله، من غير اعتبار شىء آخر.

و لكن الذى يسهّل الخطب أن الإيمان باليوم الآخر من أوضح ما جاء به الإسلام، فالإيمان إجمالا بكل ما جاء به الإسلام يشمله قبل كل شىء، كما أن

الإيمان و الاعتقاد بالخاتميه يكون من الواضحات التى جاء بها الإسلام، بل من البعيد و فى غايه الندره عروض الشبهه فى انكار هذين الأمرين مع الاعتراف بحقيه كل ما جاء به النبى صلّى الله عليه و آله، بحيث لو علم أنهما مما جاء بهما النبى صلّى الله عليه و آله يؤمن بهما.

و المتحصل من جميع ما ذكر أن الإسلام عبارته عن الإيمان بالله و بالرسول صلّى الله عليه و آله تفصيلا و بكل ما جاء به الإسلام إجمالا فاذا أنكر شيئا مما جاء به الإسلام مع اعترافه بأنه جاء به الإسلام و مع ذلك أنكره فهذا موجب للكفر، سواء كان من الضروريات أم لم يكن، و سواء كان ما أنكره هو المعاد أو غيره.

و أما البحث عن صحه عبادات الصبى و عدمها، فالأقوى صحه عباداته أيضا من دون فرق بين الواجبات و المستحبات.

أما العبادات المستحبه فلا اشكال فى صحتها من الصبى المميّز لشمول اطلاقات أدلتها، فانها كما تشمل البالغين تشمل الصبى المميّز أيضا من غير فرق بينهم.

و ما يتوهم من إخراج غير البالغين عن العمومات و الاطلاقات بحديث الرفع. ففيه:

أن حديث الرفع لا- يشمل الأحكام المستحبه، فان الظاهر منه أنه فى مقام الامتنان، و لا امتنان فى رفع المستحبات عنه، لأن وضعها موجب للأجر و الثواب فى فعلها، حيث أنه لا عقاب و لا تهديد فى تركها.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٠

إذا فمعنى رفع المستحبات عنه رفع ما يوجب الأجر و الثواب عنه، و من الواضح أنه لا امتنان فى رفع ذلك، بل المرفوع بحديث

الرفع قلم التكليف و الإلزام، فإن فى وضع الواجبات ترتب العقاب و التهديد فى تركه، فالامتنان يقتضى

رفع ذلك عند توسعته عليه، فبما أن المستحبات لا تكليف و لا إلزام فيها، فلا يقتضى الامتنان رفعها عنه، فجميع المستحبات صحيحه بلا إشكال.

أما الواجبات فمرفوعه عنه بواسطه حديث رفع القلم عن الصبى، فبالنظر الى هذا الحديث لا تشمل أدله الواجبات الصبى مميزا كان أو غير مميز، و لكن مع ذلك لا- إشكال فى مشروعيه عباداته الواجبه أيضا بالأدله الخاصه من غير وجوب عليهم، ففى صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام فى الصبى متى يصلى؟ قال: اذا عقل الصلاه.

قلت: متى يعقل الصلاه و تجب عليه؟ قال: لتسع سنين «١»، لكنها محموله على الاستحباب، لما دل على عدم وجوبها عليه قبل البلوغ.

و عن عبد الله بن فضاله عن الصادق أو الباقر عليهما السلام فى حديث قال: سمعته يقول:

يترك الغلام حتى يتم سبع سنين، فاذا تم له سبع سنين قيل له اغسل وجهك و كفّيك، فاذا غسلها قيل له صلّ، ثم يترك حتى يتم له تسع سنين، فاذا تمت له علم الوضوء و ضرب عليه و أمر بالصلاه و ضرب عليها، فاذا تعلم الوضوء و الصلاه غفر لوالديه إن شاء الله «٢».

و عن فضيل بن يسار قال: كان على بن الحسين صلوات الله عليه يأمر الصبيان يجمعون بين المغرب و العشاء، و يقول: هو خير من أن يناموا عنها «٣».

و عن اسحاق بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا أتى على الصبى ست سنين

---

(١). الوسائل ج ٣ ب ٣ من أبواب اعداد الفرائض ح ٢.

(٢). الوسائل ج ٣ ب ٣ من أبواب اعداد الفرائض ح ٧.

(٣). الوسائل ج ٣ ب ٤ من أبواب اعداد الفرائض و نوافلها ح ١.

كتاب الحج (للقمى،

السيد حسن)، ج ١، ص: ٤١

.....

وجبت عليه الصلاة، و إذا أطاق الصوم وجب عليه الصيام «١».

و ما عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال: إنا نأمر صبياننا بالصلاة إذا كانوا بنى خمس سنين، فمروا صبيانكم بالصلاة إذا كانوا بنى سبع سنين «٢».

الحديث.

لا- اشكال أن الوجوب فى هذه الروايات يراد به مطلق الثبوت و محمول على الاستحباب، لما دل على رفع الوجوب عنه حتى يبلغ. هذا فى غير الحج، أما فى خصوص الحج ففیه روايات تدل على صحه حج الصبى مع عدم الوجوب عليه:

«منها» ما عن أبان بن الحكم قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الصبى إذا حج به فقد قضى حجه الإسلام حتى يكبر. الحديث «٣».

و فى صحيحه زراره عن أحدهما عليهما السلام قال: إذا حج الرجل بابنه و هو صغير فانه يأمره أن يلبى و يفرض الحج، فان لم يحسن أن يلبى لبوا عنه، و يطاف به و يصلى عنه.

الحديث «٤».

و عن محمد بن الفضيل قال: سألت أبا جعفر الثانى عليه السلام عن الصبى متى يحرم به؟ قال: إذا أثمر «٥».

و غير ذلك من الأخبار الداله على تكليف الصبيان بالصلاه و الصوم و الحج المحموله على عدم إرادته الوجوب، لما تقدم من دليل الرفع و غيره.

و يدل أيضا على مشروعيه عبادات الصبى الروايات الداله على الأمر بأمر الصبيان

---

(١). الوسائل ج ٣ ب ٣ من أبواب اعداد الفرائض و نوافلها ح ٤.

(٢). الوسائل ج ٣ ب ٣ من أبواب اعداد الفرائض و نوافلها ح ٥.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ١٣ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٤). الوسائل ج ٨ ب ١٧ من أبواب اقسام

الحج ح ٥.

(٥). الوسائل ج ٨ ب ١٧ من أبواب اقسام الحج ح ٨.

بالصلاه و الصوم، بناء على ما هو التحقيق من أن الأمر بالأمر بفعل من الأفعال يكون حقيقه أمرا بذلك الفعل.

«منها» ما عن الجعفریات باسناده عن النبىّ صَلَّى اللهُ عليه و آله أنه قال: مروا صبيانكم بالصلاه اذا كانوا أبناء عشر سنين «١».

«و منها» ما عن الراوندى باسناده عن رسول الله صَلَّى اللهُ عليه و آله أنه قال: مروا صبيانكم بالصلاه اذا كانوا أبناء ست سنين «٢».

و قد تقدمت صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال: إنا نأمر صبياننا بالصلاه اذا كانوا بنى خمس سنين، فمروا صبيانكم بالصلاه اذا كانوا بنى سبع سنين، و نحن نأمر صبياننا بالصوم اذا كانوا بنى سبع سنين بما أطاقوا من صيام اليوم ان كان إلى نصف النهار أو اكثر من ذلك أو أقل، و اذا غلبهم العطش و الغرث أفطروا حتى يتعودوا الصوم و يطيقوه، فمروا صبيانكم اذا كانوا بنى تسع سنين بالصوم ما استطاعوا من صيام اليوم، فاذا غلبهم العطش أفطروا.

و غير ذلك من الروايات الداله على ذلك.

و الحاصل: انه لا إشكال فى صحه عبادات الصبى و شرعيتها و منها الحج و يصح منه و مع ذلك لا يجزى عن حجه الإسلام كل ما ذكر كما عرفت من الروايات، و قد مر أن أدله المستحبات تشمل الصبى كما تشمل البالغين، فالأخبار الداله على استحباب الحج و تأكده تشمل الصبى كما تشمل البالغ غير المستطيع مع عدم وجوب حجه الإسلام عليه، كما مر مطلوبه الواجبات منه أيضا بلا إلزام عليه و مطلوبه الحج

بالخصوص منه من غير إلزام.

و يدل أيضا على صحه الحج منه ما دل على عدم إجرائه عن حجه الإسلام، فإن الإمام

---

(١). المستدرک ج ١ ب ٣ من أبواب وجوب الصلاه ح ٤.

(٢). المستدرک ج ١ ب ٣ من أبواب وجوب الصلاه ح ٣.

ففى خبر مسمع عن الصادق عليه السلام: لو أن غلاما حج عشر حجج ثم احتلم كان عليه فريضه الإسلام، و فى خبر اسحاق بن عمار عن أبى الحسن عليه السلام عن ابن عشر سنين يحج؟ قال عليه السلام: عليه حجه الإسلام اذا احتلم، و كذا الجارية عليها



الحج اذا طمشت.

### [مسأله يستحب للصبي المميز أن يحج و إن لم يكن مجزيا]

(مسأله: ١) يستحب للصبي المميز أن يحج و إن لم يكن مجزيا عن حجه الإسلام، و لكن هل يتوقف ذلك على إذن الولي (١) أو لا؟ المشهور بل قيل لا

عليه السلام في قوله: «لو أن غلاما حج عشر حجج ثم احتلم كانت عليه فريضة الإسلام» (١) لم ينف صحه حجّه بل نفى أجزاءه عن حجه الإسلام.

(١) قد يستدل على لزوم إذن الولي في الحج - كما اشار إليه الماتن بأن الحج عباده متلقاه من الشارع - مخالفه للأصول، فاللازم الاقتصار على المتيقن.

و فيه: إنه يكفي في عدم لزوم الإذن شمول المطلقات و عدم التعرض للزوم الإذن، و مرادنا من المطلقات إطلاق استحياب الحج الشامله للصبي كغيره، مضافا إلى أن الأصل كما ثبت في محله في كل ما ثبت مشروعيته و شك في قيد زائد على ما علم من الأجزاء و الشرائط يقتضى عدم اشتراطه.

و استدل أيضا على لزوم الإذن بأن الحج مستلزم لصرف المال، و جواز تصرف الصبي في المال مشروط بإذن الولي.

و فيه: أولا إنه

لا يستلزم التصرف في المال مطلقا، اذ يمكن تحمل الغير مصارف حجّه.

و ثانيا إذا فرضنا أنه كان مالكا للذبيحه من قبل فيذبح، و لم يدل أي دليل على حرمة تصرفاته في ماله حرمة تكليفه، لأنّ التكاليف الإلزاميه مرفوعه عنه. و لو فرضنا أنه لا يملك الذبيحه و لم يصح شراؤه بلا إذن الولي، فيكون ممن لا يقدر على الهدى، فيكون

(١). الوسائل ج ٨ ب ١٣ من أبواب وجوب الحج ح ٢.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٤

خلاف فيه أنه مشروط باذنه، لاستتباعه المال في بعض الأحوال للهدى و للكفاره، و لأنه عباده متلقاه من الشرع مخالف للأصل (١)، فيجب الاقتصار فيه على المتيقن.

وفيه: إنه ليس تصرفا ماليا و ان كان ربما يستتبع المال، و ان العمومات كافيه فى صحته و شرعيته مطلقا، فالأقوى عدم الاشتراط فى صحته و إن وجب الاستيذان فى بعض الصور (٢).

و أما البالغ فلا يعتبر فى حجه المندوب إذن الأبوين (٣) ان لم يكن مستلزما للسفر المشتمل على الخطر الموجب لأذيتهما. و أما فى حج الواجب فلا اشكال.

### [ مسأله يستحب للولى أن يحرم بالصبي الغير المميّز ]

(مسأله: ٢) يستحب للولى أن يحرم بالصبي الغير المميّز، بلا خلاف لجمله من الأخبار (٤).

حكّمه الصوم، فيصوم بدلا منه. و اذا لم يقدر على الصوم أيضا يكون بحكم العاجز من المكلفين عن الهدى و الصوم. فالصحيح عدم لزوم إذن الولي له كما فى سائر عباداته.

(١) قد عرفت أنه ليس مخالفا للأصل بل موافق له.

(٢) لم أر وجهها فيما ذكره، فانه إن أراد بقوله فى بعض الصور عروض العناوين الثانويه فى حجه - كما اذا كان مثلا يكون حجه موجبا للخطر عليه أو هتكه أو غير ذلك من الفساد - ففيه: انه

حينئذ لا يجوز إذنه بل يجب منعه، لا - أنه يجب الاستيذان على الصبي، فان الأحكام الإلزاميه مرفوعه عنه، فلا معنى لوجوب الاستيذان فى بعض الصور.

(٣) أقول: لا يجب على البالغ فى شىء من أعماله - عباده كانت أو معامله أو غيرهما - الاستيذان من الوالدين أو من الوالد. نعم يحرم الإيذاء لهما، فكل عمل من الولد يوجب أذيتهما فلا يجوز له فعله إلا الواجبات عليه و ما يستلزم الحرج أو الضرر على احتمال.

(٤) «منها» صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام فى حديث

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٥

.....

قال: قلت له: إن معنا صبيا مولودا فكيف نضع به؟ فقال: مر أمه تلقى حميده فتسألها كيف تصنع بصيائها؟ فأتتها فسألها كيف تصنع؟ فقالت: اذا كان يوم الترويه فأحرموا عنه و جرّده و غسلوه كما يحرم المحرم (يجرّد المحرم) وقفوا به الواقف، فاذا كان

يوم النحر فارموا عنه و احلقوا رأسه ثم زوروا به البيت، و مرى الجاربه أن تطوف به البيت و بين الصفا و المروه «١».

«و منها» صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أنظروا من كان معكم من الصبيان فقدموه إلى الجحفة أو إلى بطن مر، يصنع بهم ما يصنع بالمحرم و يطاف بهم و يرمى عنهم، و من لا يجد الهدى منهم فليصم عنه وليه «٢».

«و منها» صحيح زراره عن أحدهما عليهما السلام قال: إذا حج الرجل بابنه و هو صغير فانه يأمره أن يلبي و يفرض الحج، فان لم يحسن أن يلبي لثبوا عنه، و يطاف به و يصلى عنه. قلت: ليس لهم ما يذبحون. قال: يذبح عن الصغار و يصوم الكبار، و يتقى عليهم ما يتقى على المحرم من الثياب و الطيب، فان قتل صيدا فعلى أبيه «٣».

«و منها» ما عن اسحاق بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غلمان لنا دخلوا معنا مكة بعمره و خرجوا معنا إلى عرفات بغير إحرام. قال: قل لهم يغتسلون ثم يحرمون، و اذبحوا عنهم كما تذبحون عن أنفسكم «٤».

«و منها» ما عن أيوب أخى أديم قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام: من أين يجرد الصبيان؟ فقال: كان أبى يجردهم من فخ «٥».

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ١٧ من أبواب اقسام الحج ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ١٧ من أبواب اقسام الحج ح ٣.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ١٧ من أبواب اقسام الحج ح ٥.

(٤). الوسائل ج ٨ ب ١٧ من أبواب اقسام الحج ح ٢.

(٥). الوسائل ج ٨ ب ١٧ من أبواب اقسام الحج ح ٦.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٦

و كذا الصبيّه (١) و ان استشكل فيها صاحب المستند.

---

«و منها» ما عن يونس بن يعقوب عن أبيه قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن معى صبيه صغارا و أنا أخاف عليهم البرد، فمن أين يحرمون؟ قال: أيت بهم العرج فليحرموا منها، فانك إذا أتيت بهم العرج وقعت فى تهامه. ثم قال: فان خفت عليهم فائت بهم الجحفة «١».

و ما عن محمد بن الفضيل قال: سألت أبا جعفر الثانى عليه السلام عن الصبى متى يحرم به؟ قال: اذا أثنى «٢».

ثم إنه يستفاد من هذه الرواية الأخيرة أنه لا يستحب الإحرام بالصبي قبل أن يثغر، لكن بعد الغض عن سندها يعارضها ما تقدم من صحيحه ابن الحجّاج المذكور فيها «ان معنا صيبا

مولودا»، الظاهر أنه أوائل ولادته، ولا يصدق على من مضى من ولادته ستة أشهر، فإن أمكن الجمع بينهما بتأكد الاستحباب إذا أثغر لا- في أصل الاستحباب- كما ليس ببعيد لأنه جمع عرفي لا- يحتاج إلى شاهد-، وإن لم يمكن الجمع بينهما فالمرجع العمومات الشاملة للصبي قبل ستة أشهر.

(١) يمكن أن يستدل عليه بأن العرف لا يفهم الخصوصية، كما يمكن أن يستدل عليه أيضا بموثقه اسحاق بن عمار قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن ابن عشر سنين يحج؟

قال: عليه حجه الإسلام إذا احتلم، وكذا الجارية عليها الحج إذا طمشت «٣».

و من المعلوم أن التشبيه في حجّها قبل بلوغها لا لكونها بنت عشر سنين، لأن حجّها بعد عشر سنين مجزّ قطعاً. و مثلها خبر شهاب «٤»، لكن الظاهر منهما حجّهما بنفسهما لا إحجاجهما.

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ١٧ من أبواب اقسام الحج ح ٧.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ١٧ من أبواب اقسام الحج ح ٨.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ١٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٤). الوسائل ج ٨ ب ١٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٧

و كذا المجنون (١) و ان كان لا يخلو عن إشكال لعدم النص فيه بالخصوص، فيستحق الثواب عليه (٢).

و المراد بالإحرام به جعله محرماً (٣) لا أن يحرم عنه، فيلبسه ثوبى الإحرام و يقول

---

و قد يؤيد ذلك بمرسلة دعائم الإسلام المذكورة في المستدرک عن عليّ عليه السلام أنه قال في الصبي الذي يحج به و لم يبلغ، قال: لا يجزى ذلك عن حجه الإسلام، و عليه الحج إذا بلغ، و كذا المرأه إذا حج بها

و هي طفلة. لكنها مرسلة لا يعتمد عليها الا من باب قاعده التسامح.

و استدلل أيضا بخبر يعقوب المتقدم، بناء على أن الصبيه فيها جمع للذكر و الأنثى، على أن يقرأ «يحرمون» بالبناء على المجهول كما لعله هو الظاهر، لكن الروايه ضعيفه، لأن يعقوب لم يوثق، فلا يفيد إلا من باب قاعده التسامح.

(١) و ألحق المجنون بعض بالصبي، و لا دليل عليه، و لا بأس بالإتيان به رجاء.

(٢) فالولى يستحق الثواب، فانه مقتضى الاستحباب له. و يستفاد ذلك أيضا مما ورد عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: مر رسول الله صلى الله عليه و آله برويئه و هو حاج، فقامت إليه امرأه و معها صبي لها، فقالت: يا رسول الله أ يحج عن مثل هذا؟ قال: نعم و لك أجره «١».

(٣) فانه المستفاد من الأخبار المتقدمه، من صحيحه معاويه بن عمار «٢» و خبر أيوب «٣» و خبر محمد بن فضيل «٤».

كما أن الظاهر أن المراد من صحيح عبد الرحمن بن الحجاج المتقدمه «فأحرموا عنه

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٠ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٢). تقدم كل هذه الأخبار من ب ١٧ من أقسام الحج فراجع.

(٣). تقدم كل هذه الأخبار من ب ١٧ من أقسام الحج فراجع.

(٤). تقدم كل هذه الأخبار من ب ١٧ من أقسام الحج فراجع.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٨

«اللهم إنى أحرمت هذا الصبي» الخ، و يأمره بالتلبيه، بمعنى أن يلقيه إياها، و ان لم يكن قابلا يلبى عنه، و يجنبه عن كل ما يجب على المحرم الاجتناب عنه،

و يأمره بكل من أفعال الحج يتمكن منه و ينوب

عنه فى كل ما لا يتمكن، و يطوف به و يسعى به بين الصفا و المروه، و يقف به فى عرفات و منى، و يأمره بالرمى، و إن لم يقدر يرمى عنه، و هكذا يأمره بصلاه الطواف و إن لم يقدر يصلّى عنه، و لا بد من أن يكون طاهرا و متوضئا و لو بصورة الوضوء، و إن لم يمكن فيتوضأ هو عنه، و يحلق رأسه، و هكذا جميع الأعمال.

**[مسألة لا يلزم كون الولى محرما فى الإحرام بالصبي]**

(مسألة: ٣) لا يلزم كون الولى محرما فى الإحرام بالصبي (١)، بل يجوز له ذلك و ان كان محلا.

## [مسألة المشهور أن المراد بالولي في الإحرام بالصبي الولي الشرعي]

(مسألة: ٤) المشهور أن المراد بالولي في الإحرام بالصبي غير المميز الولي

و جردوه» هذا أيضا نظير ما في صحيح زراره المتقدمان.

و حيث أن الاستفادة من الرواية- كما عليه الأكثر- أن كل ما يمكن إيقاعه من الطفل لا بد له فيه من ذلك، و كل ما لا يمكن إيقاعه منه ينوب عنه الولي، أما الطهارة و الوضوء فان أمكن إيقاعهما من الطفل فلا اشكال فيه، و ان لم يمكن إيقاعهما منه ففيه اشكال، فالأحوط إيقاع صورته الوضوء بالطفل.

و أما طهاره الولي نيابه عن الطفل فلم نجد موردا جعل الشارع فيه طهاره الغير عن شخص عوضا عن طهاره نفسه، لكن الأحوط الجمع بين صورته الوضوء بالطفل و التوضؤ عنه.

(١) هذا لإطلاق النصوص، و لم يشترط فيها لزوم كون الولي محرما في الإحرام بالصبي.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٩

الشرعي (١) من الأب و الجد، و الوصي لأحدهما (٢) و الحاكم و أمينه أو وكيل أحد

(١) فإن الظاهر من التعبير بالولي في لسان الشارع هو الولي الشرعي لا الولي العرفي.

(٢) لا كلام و لا اشكال في ولاية الأب و الجد في ذلك، أما الوصي لأحدهما فولايته في ذلك محل اشكال، حتى و إن كانت الوصاية في ذلك بالخصوص فضلا عن غيره، فان ولايتهما على الإطلاق حتى بالنسبة إلى ما بعد الموت بمثل هذا الأمر و جواز وصايتهما في ذلك بعد موتهما محل اشكال، فإن القدر المتيقن من ولايتهما بالنسبة إلى ما بعد الموت حتى يجوز وصايتهما فيه هو ما كان مربوطا بحفظ نفسه و ماله و كل

ما يكون صلاحا في شؤون حياة الطفل من حيث الدنيا، و أما ولايتهما في كل ما يكون لهما في مده حياتهما بالنسبة إلى ما بعد موتهما حتى يكون لهما الوصية فيه في غير ما هو المتيقن، فمحل اشكال.

و أما ولاية الحاكم و أمينه فلا دليل على ولايته بمثل هذا الأمر، إلا على القول بأن له الولاية العامة، مثل ولاية النبي الأكرم صلى الله عليه و آله و الأئمة المعصومين الاثنى عشر صلوات الله عليهم أجمعين. و قد بينا في محله أن ولاية الفقيه بهذا الحد لم يدل عليها دليل، فكل ما استدلوا به على ذلك مدفوع بل ممنوع عقلا و محال قطعاً.

فنقول فى توضيح ذلك: ان الولاية العامه التى ثبتت للنبي صلى الله عليه وآله بصريح القرآن الكريم فى قوله تعالى النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ و دلت على أن كل ما يكون جائزا للمؤمنين فى أنفسهم و أموالهم و أزواجهم و أولادهم يكون النبي أولى منهم بها، فجميع هذه الأمور يجوز للنبي «ص» من دون رضى المؤمن. و اعطاء هذا الحق للنبي و للمعصومين عليهم السلام انما هو لكونهم معصومون من الخطأ و الاشتباه، بحيث لا يمكن أن يكون شيئا حسنا و فيه المصلحة و يكون مبعوضا عند الله تعالى.

و إعطاء هذه الولاية لهم لا يكون مخالفا للعدل و لا للحكمة، و أما اعطاء هذا الحق لغير المعصوم من الخطأ و الاشتباه بحيث يكون فى نظره اجراء أمر مصلحه للمسلمين و يكون

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٥٠

المذكورين، لا مثل العم و الخال و نحوهما و الأجنبي.

نعم ألقوا بالمذكورين الأم و ان لم تكن وليا شرعيا للنص الخاص فيها (١)،

مرضيا

لله تعالى و الحال أنه اشتبه و يكون هذا الأمر مبعوضا له سبحانه، فاعطاء هذا الحق لهذا الشخص خلاف الحكمة و العدل، فهو محال و ممتنع. فالقول بذلك باطل رأسا.

مضافا الى أن قوله تعالى فى القرآن لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ قرر تعالى على الناس التأسى برسوله فى الأمور، فلا بد من ملاحظه أنه صلى الله عليه وآله أى مقدار عمل بهذا الحق الذى جعله الله له بصريح الآيه الكريمة، فنرى أنه لم يعمل بهذا الحق أصلا.

فالظاهر عدم ولاية أحد فى احرام الصبي إلا الأب و الجد، أى أبو الأب. و يحتمل قويا كون الولاية للأُم أيضا فى الإحرام.

(١) النص الخاص ما روى عن عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

سمعتة يقول: مرّ رسول الله صلى الله عليه وآله برويته و هو حاج، فقامت إليه امرأه و معها صبي لها، فقالت: يا رسول الله أ يحج عن هذا؟ قال: نعم و لك أجره «١».

و الروايه إن أغمضنا عن سندها- و ان كانت مصرحه فى صححه احجاج الصبي و نفى القصور من جهه الطفل لا من جهه أخرى- فلا إطلاق لها من هذه الجهه، إلا أن ذيل كلامه صلى الله عليه وآله من أن لك الأجر مع عدم السؤال عن الأجر له إطلاق من جهه أن إحجاجة يكون باذن وليه أو بدون إذن وليه.

وقد يشكل على الاستدلال بتلك الروايه بأنها ناظره إلى الصحه و اثبات الأجر و الثواب لها، و لا يمكن جعل ذلك دليلا على اثبات الولايه للأُم على الصبي في الإحجاج، فلعل ما فيه من الثواب للأُم نظير ما ورد في بعض الأخبار

من أن الولد كل ما أتى بشيء من العبادات و المثوبات كتب لأبويه الثواب و يرحمهما الله من أجل ما فعل الولد.

و فيه: إن سياق الكلام بعيد عما ذكره جدا، فإنَّ السؤال عن صحه إحجاج الصبي،

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٠ من أبواب وجب الحج و شرائطه ح ١.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٥١

قالوا لأن الحكم على خلاف القاعده فاللازم الاقتصار على المذكورين، فلا تترتب أحكام الإحرام اذا كان المتصدى غيرهم. و لكن لا يبعد كون المراد الأعم منهم و ممن يتولى أمر الصبي و يتكفله و ان لم يكن وليا شرعيا لقوله عليه السلام «قدّموا معكم من كان من الصبيان إلى الجحفة أو إلى بطن مر» الخ، فانه يشمل غير الولي الشرعي أيضا.

و أما في المميز فاللازم إذن الولي الشرعي إن اعتبرنا في صحه إحرامه الإذن (١).

### [مسألة النفقه الزائده على نفقه الحضر على الولي]

(مسألة: ٥) النفقه الزائده على نفقه الحضر على الولي لا من مال الصبي (٢)،

---

و الجواب بأن لك الأجر ظاهر في أن المتصدى للإحجاج به هي الأم، و كون الثواب و الأجر لها من جهه تصدى الأم في إحجاج الصبي، و لا خلاف في ذلك.

مضافا إلى أنه ان كان المراد أن أجر أعمال الطفل لأبويه، يلزم أن يقال «لك و لأبيه الأجر» و لم تخص الأم فقط بالأجر.

وقد أورد على الاستدلال بالروايه بعض آخر: بأنه لا إطلاق في الروايه يشمل صورته عدم إذن الولي الشرعي للأُم في إحجاج الصبي. و لكن الإنصاف - كما بينا - لا قصور في إطلاق الذيل من قوله عليه السلام «و لك أجره»، مع عدم السؤال عن ذلك، من غير استفصال و إشاره إلى أن ثبوت الأجر لك مع الإذن من

وليه الشرعي أو بدون اذنه. فظهور الكلام في ولايه الأم للإحجاج من جهه الاطلاق مما لا ينكر كما فهمه المشهور.

نعم لا إطلاق في قوله عليه السلام في روايه أخرى «قدموا من كان منكم من الصبيان إلى الجحفة أو إلى بطن مر»، حتى يقال انه يشمل غير الولي الشرعي، لأن الكلام مصوغ لبيان محل الإحرام بالصبي، لا من جهه أن المتصدى في ذلك من هو؟ حتى يقال:



هو أعم من الولي الشرعي وغيره خلافا للماتن.

(١) قد بينا عدم اعتبار إذن الولي الشرعي في صحة إحرام الصبي المميز.

(٢) هذا واضح من جهة عدم الدليل على جواز التصرف في مال الصبي لإحجابه،

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٥٢

إلا إذا كان حفظه موقوفا على السفر به أو يكون السفر مصلحه له.

### [مسألة الهدى و كفاره الصيد على الولي]

(مسألة: ٦) الهدى على الولي (١). و كذا كفاره الصيد إذا صاد الصبي (٢).

لأن جواز تصرف الولي في مال الصبي منوط بمصالحه الدنيويّة. نعم كما قال المصنف «قده» إذا كان حفظ الطفل موقوفا على السفر به أو يكون السفر مصلحه له مصالحة دنيويه فلا اشكال في جواز التصرف له في مال الطفل، فان صرف المال وقتئذ من المصالح الدنيويه له.

ثم إنه لا يفرق في الصبي بين أن يكون مميزا أو غير مميز، كما يفهم من الأخبار على ما عرفت.

(١) تدل على ذلك صحيحه زراره قال: قلت ليس لهم ما يذبحون. قال: يذبح عن الصغار و يصوم الكبار؛ فإن قول السائل «ليس لهم ما يذبحون» بعد قوله عليه السلام «لبوا عنه و يطاف به و يصلّى عنه» ظاهر في أن الضمير يرجع إلى الأولياء لا إلى الصبي كما توهم.

و يدل أيضا قوله عليه السلام «يذبح عن

الصغار و يصوم الكبار» من أن مفروض السائل عدم ما يذبح الأولياء لأنفسهم و للصبي، فأجاب عليه السلام بأن ما هو الموجود يذبح عن الصغار و يصوم الكبار لأنفسهم.

و يدل أيضا قوله عليه السلام في مصحح اسحاق بن عمار «قل لهم يغتسلون ثم يحرمون، و اذبحوا عنهم كما تذبحون عن أنفسكم»، الظاهر في كونه من مال الولي لا- من مال الطفل، بمقتضى اطلاق التشبيه وضعاً و تكليفاً. و لكن كون الهدى على الولي ينحصر بصوره إحجاج الولي به، أو صوره إذنه له في الحج، على تأمل في هذه الصوره.

أما لو حج الصبي بنفسه من دون إذن الولي، فلا يكون الهدى على الولي من جهة عدم الدليل عليه.

(٢) كما هو المشهور، و يدل عليه التصريح في صحيح زراره من قوله عليه السلام

و أما الكفارات الأخر (١) المختصه بالعمد فهل هي أيضا على الولي أو في مال

«و إن قتل صيدا فعلى أبيه» فالقول بأنه يجب في مال الصبي، أو القول بعدم وجوب الكفاره لا على مال الصبي ولا على الولي؛ اجتهاد في مقابل النص كما عن الجواهر.

(١) ذهب بعض من المحققين إلى عدم الكفاره في ارتكاب الصبي شيئا من محظورات الإحرام لا عليه ولا على وليه.

و استدل بعضهم بصحيحه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: عمد الصبي و خطأه واحد. و غيرها من الروايات.

و قد استشكل على الاستدلال بها بأن عمد الصبي خطأ مختص بالديات كما عليه المصنف و جماعه من القدماء و المعاصرين. و استند بعضهم بأن الأخذ باطلاقها مخالف لضروره المذهب و موجب لتأسيس فقه جديد، بداهه أن لازم اطلاقها

هو أن لا يبطل صوم الصبي مع عدم الاجتناب عن مبطلات الصوم و المفروض أن عمد الصبي خطأ، فان ارتكاب مبطلات الصوم خطأ لا ينقض الصوم.

و أيضا لزم من ذلك القول بصحة صلاه الصبي اذا ترك عمدا أجزاءها التي لا يضر تركها خطأ بصلاه البالغين. و هكذا في ناحيه الزيادة العمديه فيها. و حاصل ما أفاده في الإشكال على الاستدلال بالصحيحه: أن الأخذ باطلاقها مما يقطع بخلافها، فلا بد من الأخذ بالمتيقن، و هو باب الجنایات.

و فيه: أن النقص بالصلاه و الصوم بما ذكره ليس في محلّه، فإن الأدله التي دلّت على تشريع عبادات الصبي بما أنها أخص من مدلول الصحيحه خارجه عن عمومها، لأن الظاهر من تشريع الصلاه عليه هو الصلاه مع جميع أجزائها و شرائطها، فقوله عليه السلام في جواب السؤال «الصبي متى يصلّي؟ إذا عقل الصلاه»، ثم قال: قلت متى يعقل الصلاه و تجب عليه؟ قال: ست سنين، فلا إشكال في أن مراده عليه السلام الصلاه مع جميع أجزائها و شرائطها. أو قوله عليه السلام: يترك الغلام حتى يتم سبع سنين، فاذا تم له سبع

سنين قيل له اغسل وجهك و كفيّك، فاذا غسلها قيل له صل، ثم يترك حتى يتم له سبع سنين، فاذا تمت له علم الوضوء و ضرب عليه و أمر بالصلاه و ضرب عليها. فهل يحتمل أن المراد منهما الصلاه الباطله الفاقده لأجزائها و شرائطها، و كذلك

و أوضح من ذلك قوله عليه السلام: نحن نأمر صبياننا بالصوم إذا كانوا بنى سبع سنين بما أطاقوا من صيام اليوم ان كان الى نصف النهار أو اكثر من ذلك أو أقل،

فاذا غلبهم العطش و الغرث أفتروا حتى يتعودوا الصوم و يطيقوه، فمروا صبيانكم إذا كانوا بنى تسع سنين بالصوم ما استطاعوا من صيام اليوم، فاذا غلبهم العطش أفتروا. فلو كان إفطار الصبيان مع العمدة بمنزلة الخطأ لم يكن موضوع لغلبه العطش و الغرث و بما أطاقوا، فان هذه الروايات أخص من مدلول الصحيحه بأن عمد الصبى خطأ، فمقدم عليها، فلا ينتقض اطلاقها بما ذكر. و كذلك قوله عليه السلام فى صحيحه زراره فى الحج بالصبى «و يتقى عليهم ما يتقى على المحرم من الثياب و الطيب».

و الحاصل: إن جميع عبادات الصبى خارج عن اطلاق عمد الصبى خطأ، لأخصيه أدلتها. نعم يبقى بعض الموارد تحت اطلاقها مع عدم إمكان القول بأن عمده خطأ، كما استشكل به بعض المحققين: بأن الصبى إذا قصد المسافه فبلغ فى الأثناء فهل يمكن القول بعدم ترتب أحكام المسافر عليه، أو قصد الإقامة فى محل كذلك. أقول: يمكن القول بخروج ما يقطع بخروجه و يبقى الباقي، و لا يلزم التخصيص المستهجن.

و استشكل أيضا بعض المحققين من المعاصرين على ما فى تقارير بعض تلامذته:

بأن تنزيل أحد الأمرين الوجوديين منزله صاحبه لا يتحقق إلا بلحاظ وجود الأثر للمنزل عليه، كما فى تنزيل الطواف منزله الصلاه فى قوله عليه السلام «الطواف بالبيت صلاه». أما تنزيل عمد الصبى منزله الخطأ فى الموارد التى لا يكون للخطأ أثر و حكم فلا معنى له، فلا بدّ من حمل الصحيحه على الموارد التى لا يكون لخطئه أثر و هى باب الجنائيات،

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٥٥

.....

فلا يتعدى عنها إلى غيرها.

و يرد عليه: أنه فى كل مورد يكون أمرا واقعا خارجيا له فردان فرد عمدى و فرد

غير عمدى و يترتب على الفرد العمدى منه أثر دون أن يترتب ذلك الأثر على غير العمدى منه، يكون مشموولا لهذه الصحيحه، كما صرح بذلك فى بعض النصوص، مثلا فى صحيحه زراره قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: من نتف إبطه أو قلم ظفره أو حلق رأسه أو لبس ثوبا لا ينبغى له لبسه أو أكل طعاما لا ينبغى له أكله و هو محرم ففعل ذلك ناسيا أو جاهلا فليس عليه شىء، و من فعله متعمدا فعليه دم شاه (١).

و غير ذلك من الأخبار بهذا المضمون، خصوصا اذا كان للفرد غير العمدي أثر خفيف، كما في صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: من أكل زعفرانا متعمدا أو طعاما فيه طيب فعليه دم، فان كان ناسيا فلا شىء عليه، و يستغفر الله و يتوب اليه. (٢).

و ما في خبر معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل مس الطيب ناسيا و هو محرم. قال: يغسل يده و يلبى (٣).

و ما عن حريز قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن محرم غطى رأسه ناسيا؟ قال:

يلقى القناع عن رأسه و يلبى و لا شىء عليه (٤)، و غير ذلك من الأخبار التي يأمر فيها بالاستغفار أو التلبيه أو التصدق بشىء.

و الحاصل: ان الاستدلال بخبر عمد الصبي خطأ في عدم ترتب الكفاره على ارتكاب الصبي شيئا من محرمات الإحرام متين، و يدل عليه أيضا حديث الرفع.

و يمكن الاستدلال عليه أيضا بأن الظاهر من وجوب الكفاره هو المجازاه على الذنب،

---

(١). الوسائل ج ٩ ب ٨ من بقيه كفارات الإحرام ح ١.

(٢). الوسائل ج ٩ ب ٤ من بقيه كفارات الإحرام ح

١.

(٣). الوسائل ج ٩ ب ٤ من بقيه كفارات الإحرام ح ٢.

(٤). الوسائل ج ٩ ب ٥ من بقيه كفارات الإحرام ح ٢.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٥٦

.....

---

و ذلك لا يتأتى فى حق الصبي.

وفيه: إن ثبوت الكفاره فى غير موارد صدور الذنب فى الأخبار مع التعبير عنه بالكفاره كثير، مثل التعبير بأن يكفر فى المرضعه و المقرب وضعها، و المريض الذى لا يقدر على الصوم أو الشيخ و الشيخه و غير ذلك فى الصوم و غيره، موجب للتأمل فى هذا

الاستدلال، الا- أن يقال: ان الظاهر من التعبير بالكفاره ذلك يعنى فيما صدر الذنب عنه و ان عبّر في غير موارد صدور الذنب بنحو من المسامحه أيضا، فلا مانع من الانصراف.

هذا، و لكن فرق بين كفاره الصيد و غيره، لأن كفاره الصيد لا تختص بصوره العمد بل تثبت بلا عمد أيضا، بخلاف الكفارات الأخرى.

و الحاصل: إن الظاهر أن الكفارات لا- تثبت لا على الطفل و لا على الولي إلا كفاره الصيد التي نص عليها في صحيحه زواره على أنها تثبت على الولي.

و يدل أيضا على عدم الكفاره على الصبي ما في احتجاج أبي جعفر الجواد عليه السلام مع يحيى بن أكثم الذي رواه على بن ابراهيم في تفسيره، و فيه قال يحيى: يا أبا جعفر أصلحك الله ما تقول في محرم قتل صيدا؟ فقال ابو جعفر عليه السلام: قتله في حلّ أو حرم، عالما أو جاهلا، عمدا أو خطأ، عبدا أو حرا، صغيرا أو كبيرا. و بعد التشقيقات قال عليه السلام عند بيان حكم كل من الأقسام: و كل ما أتى به العبد فكفارته على صاحبه مثل ما يلزم صاحبه الفداء

بجهاله كان أو بعلم بخطأ كان أو بعمد، و كل ما أتى به الصغير الذي ليس ببالغ فلا شىء عليه «١».

و لا منافاه بين قوله «لا شىء عليه» و بين قول الإمام عليه السلام في صحيح زواره «و ان قتل صيدا فعلى أبيه»، لعدم المنافاه بين عدم شىء على الصغير و وجوب الكفاره على أبيه بواسطه قتل الصيد.

---

(١). الوسائل ج ٩ ب ٣ من كفارات الصيد و ترابعها ح ٢.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٥٧

الصبي أو لا تجب الكفاره في غير الصيد لأن عمد الصبي خطأ و المفروض أن تلك الكفارات لا تثبت في صورته الخطأ؟ وجوه: لا يبعد قوه الأخير، إما لذلك و إما لانصراف أدلتها عن الصبي. لكن الأحوط تكفل الولي، بل لا يترك هذا الاحتياط، بل هو الأقوى، لأن قوله عليه السلام «عمد الصبي خطأ» مختص بالديات، و الانصراف ممنوع و إلا فيلزم الالتزام به في الصيد أيضا.

### [مسألة لو حج الصبي لم يجزه عن حجه الإسلام]

(مسألة: ٧) قد عرفت أنه لو حج الصبي عشر مرات لم يجزه عن حجه الإسلام، بل يجب عليه بعد البلوغ و الاستطاعة. لكن استثنى المشهور (١) من ذلك ما لو بلغ و أدرك المشعر، فانه حينئذ يجزى عن حجه الإسلام، بل ادعى بعضهم الإجماع عليه. و كذا اذا حج المجنون ندبا ثم كمل قبل المشعر.

و استدلووا على ذلك بوجوه:

أحدها: النصوص الواردة في العبد على ما سيأتي، بدعوى عدم خصوصيه للعبد في ذلك، بل المناط الشروع حال عدم الوجوب، لعدم الكمال ثم حصوله قبل المشعر.

و فيه: إنه قياس مع أن لازمه الالتزام به فيمن حج متمسكاً، ثم حصل له الاستطاعة قبل المشعر، و لا يقولون به.

الثاني: ما ورد من الأخبار من أن

من لم يحرم من مكة أحرم من حيث

و لا- يمكن القول بأن قوله عليه السلام «لا شئ ء عليه» عام خرج منه قتل الصيد، لأن المورد هو قتل الصيد و لا يمكن خروج المورد عن العموم.

(١) أقول: لا دليل على ذلك، و ما استدلوا عليه غير تام كما عرفت من المصنف «ره».

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٥٨

أمكنه، فانه يستفاد منها أن الوقت صالح لإنشاء الإحرام، فيلزم أن يكون صالحاً للانقلاب أو القلب بالأولى. و فيه ما لا يخفى.

الثالث: الأخبار الداله على أن من أدرك المشعر فقد أدرك الحج. و فيه: إن موردها من لم يحرم، فلا يشمل من أحرم سابقاً لغير حجه الإسلام، فالقول بالإجزاء مشكل. و الأحوط الإعادة بعد ذلك إن كان مستطيعاً، بل لا يخلو عن قوه.

و على القول بالإجزاء يجرى فيه الفروع الآتية في مسأله العبد من أنه هل يجب تجديد التيه لحجه الإسلام أو لا؟ و أنه هل يشترط في الإجزاء استطاعته بعد البلوغ من البلد أو من الميقات أو لا؟ و أنه هل يجرى في حج التمتع مع كون العمره بتمامها قبل البلوغ أو لا؟ الى غير ذلك.

**[مسأله إذا بلغ الصبي قبل أن يحرم من الميقات و كان مستطيعاً، لا اشكال في أن حجه حجه الإسلام]**

(مسأله: ٨) إذا مشى الصبي الى الحج فبلغ قبل أن يحرم من الميقات و كان مستطيعاً، لا اشكال في أن حجه حجه الإسلام.

**[مسأله إذا حج باعتقاد أنه غير بالغ فبان بعد الحج أنه كان بالغاً فالأوجه أنه يجزى عن حجه الإسلام]**

(مسأله: ٩) إذا حج باعتقاد أنه غير بالغ ندباً، فبان بعد الحج أنه كان بالغاً (١)، فهل يجزى عن حجه الإسلام أو لا؟ و جهان أوجههما الأول. و كذا اذا

(١) أقول: العناوين الطارئة على الفعل تارة متقومه بالقصد بحيث إذا لم يقصد ذلك العنوان لم ينطبق عليه.

مثلا: قيام الشخص عند ورود فرد في المجلس إما أن يقصد به تعظيم الوارد فيصدق عليه التعظيم و يكون محكوما بحكمه، ان كان تعظيمه مطلوباً فيكون ذلك القيام مطلوباً و ان كان مبغوضاً فيكون القيام مبغوضاً أيضاً، و ان قصد بقيامه الاستهزاء و السخرية به فيصدق على قيامه الاستهزاء و السخرية به، و ان كان قيامه لا يقصد الاحترام و لا يقصد الإهانة بل كان لأمر آخر لا يصدق على فعله لا التعظيم و لا الإهانة. نعم قد يتخيل الناظر

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٥٩

حج الرجل باعتقاد عدم الاستطاعة بتيئه الندب ثم ظهر كونه مستطاعاً حين الحج.

## [الثاني الحريه]

### اشاره

الثاني من الشروط: الحريه

---

قمي، سيد حسن طباطبائي، كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ٣ جلد، مطبعه باقري، قم - ايران، اول، ١٤١٥ هـ ق

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)؛ ج ١، ص: ٥٩

---

أنه عظمه أو أهانه من جهه جهله بقصد الفاعل، و هذا غير مرتبط بما نحن فيه، فإذا أمر المولى بتعظيم شخص عند وروده فقام المأمور لا يقصد الاحترام لم يمتثل ما أمر به.

و العبادات قد تكون مختلفه في الحقيقه و ان كانت مشتركه في الصوره، كما في نافله الصبح و فريضته، فلا بد في تحقق فريضته من قصدتها و لو اجمالاً. و قد تكون متحده الحقيقه كما أنها متحده الصوره، كما في الوضوء الواجب و المستحب، فان الوضوء

حقيقه واحده و ماهيه فارده، غايه الأمر الطلب المتعلق به قد يكون طلباً إلزامياً و قد يكون نديباً، فإذا أتى المكلف بالوضوء بقصد القربه مع الشرائط و تخيل أنه مستحب و لكن في الواقع كان واجبا يصح الوضوء، لأن قصد الوجه غير معتبر في الصحه و المفروض أن الحقيقه واحده.

و الحجّ أيضاً كذلك، فان الحج الواجب و الحج المستحب لا يكونان حقيقتين بل هما حقيقه واحده، و الاختلاف إنما هو في الأمر المتعلق به، فانه قد يكون إلزامياً و قد يكون غير الزامى، فإذا أتى الفاعل بالحج بقصد القربه مع الشرائط و تخيل أنه غير بالغ

أو أنه غير مستطيع و لم يقصد الوجوب و لا حجه الإسلام و كان فى الواقع بالغاً مستطيعاً يصح منه الحج، لأن قصد الوجوب و الاستحباب غير معتبر فى العباده، كما أن قصد حجه الإسلام لا يعتبر فى تحققها، لأن عنوان كونه حجه الإسلام ليس من العناوين القصدية التى لا تحصل الا أن تؤتى مع القصد، فليس مما لا يحصل الا أن يؤتى بقصد أنه حجه الإسلام.

و الحاصل: إن حجه الإسلام هى الحج الصادر عن المكلف العاقل البالغ الحر المستطيع، و يكون أول حج صادر منه مع هذه الشرائط مع قصد القرابه فى إتيانه بالحج، و أما قصد عنوان كونها حجه الإسلام فلا دليل على وجوبه، و الأصل براءة الذمه منه.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٦٠

فلا يجب على المملوك و إن أذن له مولاه (١)، و كان مستطيعاً من حيث المال، بناء على ما هو الأقوى من القول بملكه (٢)

---

(١) للإجماع بقسميه منا و من غيرنا كما فى الجواهر، و عن المعتمد أن عليه اجماع العلماء،

و تدل عليه روايات كثيرة:

«منها» ما عن فضل بن يونس عن أبى الحسن موسى عليه السلام قال: ليس على المملوك حج و لا عمره حتى يعتق «١».

و ما عن الفضل قال: سألت أبا الحسن عليه السلام فقلت: تكون عندى الجوارى و أنا بمكة، فأمرهن أن يعقدن بالحج يوم الترويه، فأخرج بهن فيشهدن المناسك أو أخلفهن بمكة؟ فقال: إن خرجت بهن فهو أفضل، و إن خلفتهن عند ثقه فلا بأس، فليس على المملوك حج و لا عمره حتى يعتق «٢».

و ما عن آدم بن على عن أبى الحسن عليه السلام قال: ليس على المملوك حج و لا جهاد، و لا يسافر الا باذن مالكة «٣».

(٢) اختلفوا فى أنه هل يملك العبد مطلقاً أو لا يملك مطلقاً أو التفصيل فى بعض الأموال دون بعض؟ قال فى الشرائع: العبد لا يملك، و قيل يملك فاضل الضريبه، و هو المروى، و أرش الجنايه على قول، و لو قيل يملك مطلقاً و لكنه محجور عليه بالرق حتى يأذن له المولى كان حسناً. انتهى.

و قال فى الدروس: و اختلف فى كون العبد يملك، فظاهر الأكثر ذلك. انتهى.

و قال فى المسالك: القول بالملك فى الجملة للأكثر، و مستنده الأخبار، و ذهب جماعه إلى عدم ملكه مطلقاً، و استدلوا عليه بأدله كلها مدخوله، و المسأله موضع اشكال، و لعل



(٢). الوسائل ج ٨ ب ١٥ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ١٥ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٤.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٦١

.....

القول بعدم الملك مطلقا موجه. انتهى.

و

قال فى الجواهر على ما حكى: لا يملك عينا و لا منفعه مستقرا و لا متزلزلا، من غير فرق بين ما ملكه المولى و فاضل الضريبه و أرش الجنايه و بين غيرها عند أكثر علمائنا. إلى آخر ما ذكره. و ذكر أقوالا كثيره من الفقهاء.

و منشأ الاختلافات و الأقوال الأخبار الكثيره، فلا بد من ذكر الأخبار و ما يستفاد منها حتى نختار من الأقوال ما هو المؤيد بها:

فمن الأخبار صحيحه عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أراد أن يعتق مملوكا له و قد كان مولاه يأخذ منه ضريبه فرضها عليه فى كل سنه فرضى بذلك، فأصاب المملوك فى تجارته مالا سوى ما كان يعطى مولاه من الضريبه. قال فقال: اذا أدى إلى سيده ما كان فرض عليه فما اكتسب بعد الفريضه فهو للمملوك. ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: أليس قد فرض الله على العباد فرائض فاذا أدوها إليه لم يسألهم عما سواها. قلت له: فللمملوك أن يتصدق ما اكتسب و يعتق بعد الفريضه التى كان يؤديها الى سيده؟ قال:

نعم و أجر ذلك له. قلت: فإن أعتق مملوكا مما كان اكتسب سوى الفريضه لمن يكون ولاء المعتق؟ فقال: يذهب فيتولى إلى من أحب، فاذا ضمن جريرته و عقله كان مولاه و ورثه.

قلت له: أليس قال رسول الله صلى الله عليه و آله «الولاء لمن أعتق»؟ فقال: هذا سائبه لا يكون ولاؤه لعبد مثله. قلت: فان ضمن العبد الذى أعتقه جريرته و حدثه يلزمه ذلك و يكون مولاه و يرثه؟ فقال: لا يجوز ذلك، لا يرث عبد حرا «١».

«و منها» موثقه اسحاق بن عمار قال: قلت لأبى

عبد الله عليه السلام: ما تقول فى رجل يهب لعبده ألف درهم أو أقل أو أكثر، فيقول: حللنى من ضربى إياك و من كل ما كان منى إليك و ما أخفتك و أرهبتك، فيحلله و يجعله فى حل رغبه فيما أعطاه، ثم إن المولى بعد ما

(١). الوسائل ج ١٣ ب ٩ من أبواب بيع الحيوان ح ١.

كتاب الحج (للقيمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٦٢

.....

أصاب الدراهم التي أعطاه في موضع قد وضعها فيه العبد فأخذها المولى أ حلال هي؟

فقال: لا. فقلت له: أ ليس العبد و ماله لمولاه؟ فقال: ليس هذا ذاك. ثم قال عليه السلام:

قل له فليردها عليه، فانه لا يحل له، فإنه افتدى بها نفسه من العبد مخافه العقوبه و القصاص يوم القيامة. الحديث «١».

أقول: إن هاتين الروايتين اللتين تدل احدهما على مالكيه العبد لفاضل ضريبته الملكيه التامه المستقره، و ثانيتهما تدل على مالكيه العبد ما وهبه مولاه عوض الجنايه التي أوردتها عليه ملكيه تامه مستقره، و لا معارض لهما الا العمومات و المطلقات على فرض دلالتها على عدم الملك، و لا شك في أنهما مقدمتان عليها من أجل التصريح فيهما بالملكيه التامه، سيما في الموثقه التي أجاب الإمام عليه السلام عند قول السائل: أ ليس العبد و ماله لمولاه؟ بأن هذا ليس ذاك.

و أما بقيه الروايات فلا بد لنا من ذكر جميعها و مقدار دلالتها و معارضاتها و طريق الجمع بينها حتى يتبين الأمر لنا:

١- صحيح زراره عن أحدهما سلام الله عليهما في رجل أعتق عبدا له و له مال لمن مال العبد؟ قال: إن كان علم أن له مالا تبعه ماله و إلا فهو للمعتق «٢».

٢- موثقه زراره عن أبي

جعفر عليه السلام قال: اذا كاتب الرجل مملوكه أو أعتقه و هو يعلم أن له مالا- و لم يكن استثنى السيد المال حين أعتقه فهو للعبد «٣».

٣- صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل أعتق عبدا له و للعبد مال و هو يعلم أن له مالا، فتوفى الذي أعتق العبد لمن يكون

(١). الوسائل ج ١٣ ب ٩ من أبواب بيع الحيوان ح ٣.

(٢). الوسائل ج ١٦ ب ٢٤ من كتاب العتق ح ٢.

(٣). الوسائل ج ١٦ ب ٢٤ من كتاب العتق ح ١.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٦٣

.....

مال العبد، يكون للذى أعتق العبد أو للعبد؟ قال: إذا أعتقه و هو يعلم أن له مالا فماله له، و إن لم يعلم فماله لولد سيده «١».

٤- خبر اسحاق بن عمار عن جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام أن عليا عليه السلام أعتق عبدا له، فقال: إن ملكك لى و قد تركته لك «٢».

٥- خبر قرب الإسناد عن على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:

سألته عن المملوك الموسر أذن له مولاه فى الحج هل عليه أن يذبح؟ و هل له أجر؟ قال:

نعم، فان أعتق أعاد الحج «٣».

إن هذه الروايات- حتى الأخيره منها- بمناسبه ذكر المملوك الموسر- أعنى الغنى- تدل على مالكيه العبد فى الجملة، و تدل غير الأخيره منها على مالكيته فى طول مالكيه المولى، بمقتضى أن العبد و ماله لمولاه كما أشار اليه السائل فى موثقه اسحاق و تقرير الإمام عليه السلام له، و كما يأتى فى صحيحه محمد بن قيس و غيرها، و لكن الخارج من هذا

الحكم موردان تقدا قريبا.

فالمولى مالك لرقبه العبد و لماله، و فى طول مالكيه المولى يكون العبد مالكا لماله، فمالكيه المولى أقوى من مالكيه العبد، بحيث يمكن له أن يرفع ملكيه العبد عن ماله، فيجوز له عتق العبد و يبقى ماله لنفسه، و يمكن له أن يبيعه مع ماله أو بدونه، كما أنه لا- يجوز للعبد أن يتصرف فى ماله الا باذن مولاه. فمالكيه العبد تكون فى طول مالكيه المولى، فتكون مالكيته أضعف من مالكيه مولاه، كما أن مالكيه جميع الأحرار فى طول مالكيه الله جلّ جلاله بمالكيه حقيقه واقعيه أصلية لنفس الأحرار و لأموالهم، و كما يستفاد عن بعض

(١). الوسائل ج ١٦ ب ٢٤ من كتاب العتق ح ٦.

(٢). الوسائل ج ١٦ ب ٢٤ من كتاب العتق ح ٧.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ١٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١٠ ص ٣٥.

.....

كلمات المعصومين سلام الله عليهم أجمعين أن جميع الأحرار أيضا عبيد لهم، و في إذن الدخول من زياره وارث المنقوله عن أبي عبد الله جعفر بن محمد صلوات الله عليهما مخاطبا لأبي عبد الله الحسين صلوات الله عليه «السلام عليك يا بن أمير المؤمنين، عبدك و ابن عبدك و ابن أمتك المقرّ بالرق». فيستفاد من هذا و من كلماتهم الأخرى أيضا أن جميع الأحرار أيضا مع أموالهم مملوكون للمعصومين سلام الله عليهم، فتكون مالكيه الأحرار أيضا في طول مالكيه المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين، و يحتاج في جواز تصرف العبد في ملكه إلى إذن المولى، و بدون إذنه لا يجوز التصرف في ملكه. و أما المولى فيجوز له جميع التصرفات في ملك العبد

بدون إذنه.

و يخرج من هذا العموم فاضل ضريرته و ما وهبه مولاه عوضا عما جنى عليه، بمقتضى ما تقدم من الصحيحه و الموثقه المتقدمتين من جهة أخصيتهما من هذه العمومات.

و من الأخبار صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما صلوات الله عليهما قال: سألته عن رجل باع مملوكا فوجد له مالا؟ فقال: المال للبائع، انما باع نفسه، إلا أن يكون شرط عليه أن ما كان له مال أو متاع فهو له «١».

و صحيحه زراره قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يشتري المملوك و له مال، لمن ماله؟ فقال: ان كان علم البائع أن له مالا فهو للمشتري، و إن لم يكن علم فهو للبائع «٢».

و صحيحه زراره أيضا عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام في رجل باع مملوكا و له مال؟ قال: إن كان علم مولاه الذي باعه أن له مالا فالمال للمشتري، و ان لم يعلم به البائع فالمال للبائع «٣».

---

(١). الوسائل ج ١٣ ب ٧ من أبواب بيع الحيوان ح ١.

(٢). الوسائل ج ١٣ ب ٧ من أبواب بيع الحيوان ح ٢.

(٣). الوسائل ج ١٣ ب ٧ من أبواب بيع الحيوان ح ٣.

و ما عن يحيى بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال: من باع عبدا و كان للعبد مال فالمال للبائع، إلا أن يشترط المبتاع، أمر رسول الله صَلَّى الله عليه وآله بذلك «١».

و ما عن سالم عن أبيه قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله: من باع عبدا و له مال فماله للبائع، إلا أن يشترطه المبتاع «٢».

و غيرها

من الأخبار الدالة على ذلك.

و هذه الروايات أيضا تدل على مالكيه العبد للمال، بمقتضى قوله «له مال» و لكن في طول مالكيه المولى، فتكون مالكيه العبد ضعيفه و مالكيه المولى أقوى، فله إبقاء مال العبد لنفسه و بيع العبد و له أيضا بيع العبد و ماله للمشتري، فيصير المشتري مالكا للعبد و لماله، فيصير مالكيته أيضا أقوى من مالكيه العبد.

ففى جميع هذه الأخبار أثبتت الملكية للعبد فى طول مالكيه المولى، و لكن ملكيه العبد ضعيفه بحيث لا يستقل فى التصرف فى ملكه، بل لا بد من إذن المولى، و بعد إذنه له التصرف فى ماله بمقدار إذن المولى.

و من الأخبار صحيحه محمد بن قيس عن أبى جعفر عليه السلام أنه قال: فى المملوك ما دام عبدا فانه و ماله لأهله، لا يجوز له تحرير و لا كثير عطاء و لا وصيه الا أن يشاء سيده «٣».

و ما عن عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا يجوز للعبد تحرير و لا تزويج و لا عطاء من ماله إلا بإذن مولاه «٤».

(١). الوسائل ج ١٣ ب ٧ من أبواب بيع الحيوان ح ٤.

(٢). الوسائل ج ١٣ ب ٧ من أبواب بيع الحيوان ح ٥.

(٣). الوسائل ج ١٣ ب ٧٨ من كتاب الوصايا ح ١.

(٤). الوسائل ج ١٥ ب ٢١ من أبواب نكاح العبيد و الإماء ح.

و فى هذين الخبرين دلالة واضحة على ملكيه العبد، إلا أن مالكيته فى طول مالكيه المولى، فلا يستقل فى التصرف فى ماله و لا يجوز له ذلك إلا باذن سيده.

و من الأخبار صحيحه محمد بن اسماعيل بن بزيع قال:

سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يأخذ من أمّ ولده شيئاً وهبه لها بغير طيب نفسها من خدم أو متاع، أ يجوز ذلك له؟  
فقال: نعم اذا كانت أم ولده «١».

و هذه الروايه أيضا تدل على ملكيه المملوك من جهه تقرير الإمام عليه السلام صحه الهبه لها، لكن مالكيته فى طول مالكيه المولى، و هى أقوى من ملكيه المملوك، و لذا يجوز للسيد أخذ المال من دون رضا مملوكه.

و من الأخبار صحيحه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له:

مملوك فى يده مال أ عليه زكاه؟ قال: لا. قلت: فعلى سيده؟ فقال: لا، لأنه لم يصل الى السيد و ليس هو للمملوك «٢».

و هذه الروايه يمكن أن تحمل على أن ما فى يده لم يكن مملوكا له، أو تحمل على أنه ليس مملوكا له بنحو الاستقلال و بنحو عدم كونه محجورا عن التصرف، بقريته الروايات الأخرى المتقدمه و فى هذا الباب التى أثبت فيها أن للمملوك مالا.

ففى صحيحه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ليس فى مال المملوك شىء و لو كان له ألف ألف «٣».

و فى صحيحته الأخرى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سأله رجل و أنا حاضر عن مال المملوك أ عليه زكاه؟ فقال: لا و لو كان له ألف ألف درهم «٤».

(١). الوسائل ج ١٦ ب ١ من أبواب الاستيلاء ح ٢ ص ١٠٣.

(٢). الوسائل ج ٦ ب ٤ من أبواب تجب عليه الزكاه و من لا تجب عليه ح ٤.

(٣). الوسائل ج ٦ ب ٤ من أبواب من تجب عليه الزكاه و من لا تجب ح ١.

(٤). الوسائل ج ٦

.....

وغيرهما من الروايات الداله على مالكيه العبد.

و المتحصل من روايات باب الزكاه أن الزكاه تتعلق بمن كان منفردا في المالكيه، سواء كان ممن كانت مالكيته أقوى أو أضعف، لأنها في طول مالكيه الآخر. و كيف كان فلا تدل روايه على نفي مالكيه العبد.

و قد يستدل على عدم مالكيه العبد بما دل على أن العبد إذا مات و ترك مالا كان لمالكه.

و فيه: إنه لا دلالة في هذه الأخبار على عدم مالكيه العبد، فان الحكم بأن وارث العبد مالكه ليس فيه أى دلالة على عدم مالكيه العبد، فان مدلول هذه الأدله أن مالك العبد مقدم على أرحامه في الميراث، و لعل مالك العبد في نظر الشارع أقرب إلى العبد من أرحامه، أو يكون حكما تعديا صرفا.

بل يمكن أن يقال: انه لا موضع للإرث أصلا، لأن ما فرضنا من ملكيه العبد هي الملكيه الضعيفه في طول ملكيه المولى التي هي أقوى، فالمالك مالك لما يملك العبد بملكه أقوى بحيث يمكن له أن يزيل المالكيه من العبد، فاذا مات العبد يبقى المال في ملك المولى بلا ارث، فلا معنى لانتقال ملكه إلى أرحامه.

إن قلت: بناء على أن الناس كلهم عبيد للمعصومين عليهم السلام فكيف ينتقل مال العبيد بعد موتهم الى أرحامهم؟

قلنا: بناء على هذا القول ينتقل المال من عبد الى عبد آخر بنحو كان للعبد الأول الميت بلا خلل في ملكيه المولى، فملكه المولى باقيه على حالها، بخلاف العبيد مع مواليتهم غير المعصومين، فان قلنا بانتقال مال العبد الى أرحامه يلزم بواسطه موت العبد أن ينتقل مال المولى الى الأحرار و لا

يبقى له شىء، و هذا لا معنى له.

و قد يستدل أيضا على عدم مالكيته بالأخبار التي دلت على منع العبد عن الإرث:

«فمنها» ما عن محمد بن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام: لا يتوارث الحر

.....

و المملوك « ١ ».

و ما عن الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام: العبد لا يرث و الطليق لا يرث « ٢ ».

و ما عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: لا يتوارث الحر و المملوك « ٣ ».

و ما عن علي بن رثاب قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: العبد لا يرث و الطليق لا يورث « ٤ ».

و ما عن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: لا يرث عبد حرا « ٥ ».

و غيرها من الروايات.

و فيه: إن جعل الشارع الرقي من موانع الإرث لا دلالة فيه على عدم مالكيه العبد، و هذا أمر تعبدى لا يصلح الاستدلال به على شىء غير مدلول الرواية.

و قد يستدل على هذا القول بما دل على عدم إمضاء الوصيه للعبد و عدم إمضاء وصيته.

و فيه: ان عدم امضاء وصيته على القاعده، لأنه لا يستقل فى ماله، بل الملكيه على نحو أقوى للمالك و الملكيه له ضعيفه فى طول ملكيه المولى، فلا معنى لإمضاء وصيته بدون إذن المولى، أما مع إذنه فلا مانع من إمضاء وصيته، كما دل عليه النص. بل هذا دليل على ملكيه العبد، فانه إذا لم يكن مالكا لا ينفذ وصيته و لو مع اذن المالك، لأن الوصيه بمال الغير و لو مع إذنه لا تنفذ، و اما عدم امضاء الوصيه للعبد فهو حكم تعبدى لا يدل على عدم

مالكيه العبد.

---

(١). الوسائل ج ١٧ ب ١٦ من أبواب موانع الإرث ح ٢ ص ط. طهران.

(٢). الوسائل ج ١٧ ب ١٦ من أبواب موانع الإرث ح ٣ ص ط. طهران.

(٣). الوسائل ج ١٧ ب ١٦ من أبواب موانع الإرث ح ١ ص ط. طهران.

(٤). الوسائل ج ١٧ ب ١٦ من أبواب موانع الإرث ح ٧ ص ط. طهران.

(٥). الوسائل ج ١٧ ب ١٦ من أبواب موانع الإرث ح ٦ ص ط. طهران.



أو بذل له مولاة الزاد و الراحله (١).

فالمتحصل مما ذكرنا: إن ما دل على ملكيه العبد لماله لا معارض له أصلاً. نعم في غير فاضل ضربيته و غير ما وهبه عوضاً عن الجنايات التي جنى عليه تكون ملكيته ملكيه ضعيفه في طول ملكيه مولاة. فما في بعض الأخبار من نسبة ماله إلى مواليه يحمل على أن المالكيه التامه القويه لمواليه إلا في فاضل الضريبه و ما وهبه المولى عوضاً عما جنى عليه بالنص الخاص الذي قد تقدم. و يؤيد ملكيته اطلاق أدله سببيه الأسباب لمسبباتها.

و قد يتوهم الاستدلال على عدم ملكيه العبد بقوله تعالى **ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَّ مَن رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَّ جَهْرًا هَلْ يَشْتَوُونَ** «١».

و قوله تعالى **ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَّا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ** «٢».

و أنت خبير أن توصيف العبد بأنه لا يقدر على شىء لا ينفي ملكيه العبد، فانه بناء على ملكيه العبد لأمواله فانه محجور عن التصرف فيها بلا إذن من المولى، و كذا المقابله بين العبد الذي لا

**يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَّ مَن رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا إِلَىٰ آخِرِ الْآيَةِ، لَا تَنفَىٰ الْمَلَٰئِكَةُ لَهُ، فَإِنِ الْمَقَابِلَةُ تَصَحُّحٌ مَّعَ كَوْنِهِ مَالِكًا وَّ لَكِن لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ إِتْفَاقِهِ سِرًّا وَّ جَهْرًا إِلَّا بِإِذْنِ السَّيِّدِ.** و كذلك الآيه الثانيه تنفي المساواه بين الحر و العبد فيما رزقهم الله، فان الحر يستقل في تصرفاته بخلاف العبد حيث لا يستقل و يحتاج الى إذن المولى، و هذا المقدار يكفى في عدم المساواه.

(١) فلا يجب الحج على المملوك مع الاستطاعه الماليه كما تقدم، و هكذا مع بذل المولى له و إذنه له، بالإجماع و الأخبار على ما في الجواهر و المستند.

(١). سورة النحل: ٧٥.

(٢). سورة الروم: ٢٨.

نعم لو حج بإذن مولاة صح بلا اشكال (١)، و لكن لا- يجزيه عن حجه الإسلام (٢). فلو أعتق بعد ذلك أعاد، للنصوص: منها خير مسمع: لو أن عبدا حج عشر حجج كانت عليه حجه الإسلام اذا استطاع الى ذلك سبيلا، و منها:

المملوك اذا حج و هو مملوك أجزاءه إذا مات قبل ان يعتق، فان أعتق أعاد الحج.

و ما فى خبر حكم بن حكيم: أيما عبد حج به موالیه فقد أدرك حجه الإسلام.

محمول على إدراك ثواب الحج (٣) أو على أنه يجزيه عنها ما دام مملوكا، لخبر أبان: العبد إذا حج فقد قضى حجه الإسلام حتى يعتق. فلا اشكال فى المسأله.

نعم لو حج بإذن مولاه ثم انعتق قبل ادراك المشعر أجزاءه عن حجه الإسلام

---

(١) كما دل عليه ما عن الفضيل و عن آدم بن علاء و قد تقدما، و ما يأتى من الأخبار المصرحه بذلك.

(٢) كما فى صحيحه عبد الله بن سنان عن أبى عبد

الله عليه السلام قال: إن المملوك إن حج و هو مملوك أجزاءه إذا مات قبل أن يعتق، و إن أعتق فعليه الحج «١». و فى خبر أبان كما فى المتن «٢».

و ما عن على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: المملوك إذا حج ثم أعتق فان عليه إعادة الحج «٣».

و ما عن عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: المملوك إذا حج و هو مملوك ثم مات قبل أن يعتق أجزاءه ذلك الحج، فان أعتق أعاد الحج «٤». و غيرها من الأخبار.

(٣) كما ذكر فى الوسائل و ادعى الإجماع على خلاف الخبر.

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ١٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١ ص ٣٣.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ١٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢ ص ٣٣.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ١٦ من أبواب وجوب الحج ح ٣ ص ٣٣.

(٤). الوسائل ج ٨ ب ١٦ من أبواب وجوب الحج ح ٤ ص ٣٣.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٧١

بالإجماع (١) و النصوص (٢).

و يبقى الكلام فى أمور:

أحدها: هل يشترط فى الإجزاء تجديد التيه للإحرام بحجه الإسلام بعد الانعتاق، فهو من باب القلب أو لا بل هو انقلاب شرعى؟ قولان، مقتضى اطلاق النصوص الثانى و هو الأقوى (٣)، فلو فرض أنه لم يعلم بانعتاقه حتى فرغ أو علم و لم يعلم الإجزاء حتى يجدد النيه كفاه و اجزأه.

الثانى: هل يشترط فى الإجزاء كونه مستطيعا حين الدخول فى الإحرام، أو يكفى استطاعته من حين الانعتاق، أو لا يشترط ذلك أصلا؟ أقوال، اقواها

---

(١) قال فى الجواهر: بلا خلاف بل الإجماع بقسميه عليه.

(٢) ففى

صحيحه معاويه بن عمار قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: مملوك أعتق يوم عرفه؟ قال: إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحج «١».

و عن شهاب عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل أعتق عشيه عرفه عبدا له؟ قال:

يجزى عن العبد حجه الإسلام و يكتب للسيد أجران: ثواب العتق و ثواب الحج.

(٣) بعد ما عرفت فى حج البالغ الذى تخيل أنه غير بالغ و أتى بالحج يجزى عنه و بينا أن حقيقه حجه الإسلام و الحج الآخر واحده و ليسا حقيقتين مختلفتين، غايه الأمر الاختلاف من ناحيه الأمر الوجوبى و الاستحبابى، فالحج الاستحبابى و الوجوبى مثل الصلاه المعاده بالجماعه، فمن صلى صلاه الظهر منفردا ثم أعادها جماعه فلا تكون صلاته المعاده حقيقه أخرى، و لذا لو تبين له فساد صلاته المنفردة فلا إشكال فى الاكتفاء بصلاته المعاده، فالحج الصادر من العبد ليست حقيقته مختلفه عن حج الحر بل حقيقه واحده فلا يحتاج إلى تجديد النيه أصلا.

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ١٧ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢ ص ٣٥.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٧٢

الأخير (١)، لإطلاق النصوص و انصراف ما دل على اعتبار الاستطاعه عن المقام (٢).

الثالث: هل الشرط فى الإجزاء إدراك خصوص المشعر- سواء أدرك الوقوف بعرفات أيضا أو لا- أو يكفى إدراك أحد

الموقفين (٣)، فلو لم يدرك المشعر لكن أدرك الوقوف بعرفات معتقاً كفى؟ قولاً-ن، الأ-حوط الأول. كما أن الأ-حوط اعتبار إدراك الاختياري من المشعر، فلا- يكفى إدراك الاضطراري منه. بل الأ-حوط اعتبار إدراك كلا الموقفين و ان كان يكفى الاعتقاد قبل المشعر، لكن إذا كان مسبقاً بإدراك عرفات أيضاً و لو مملوكاً.

الرابع: هل الحكم مختص

بحج الأفراد و القران أو يجرى فى حج التمتع أيضاً و ان كانت عمرته بتمامها حال المملوكيه؟ الظاهر الثانى، لإطلاق النصوص، خلافاً لبعضهم فقال بالأول، لأن إدراك المشعر معتقاً إنما ينفع للحج لا للعمره

(١) بل الظاهر اشتراط الاستطاعة من حين الاعتقاد وفاقاً لبعض الفقهاء، فان مصب الإطلاق وارد فى مقام بيان الاجتزاء بالحريه عند أحد الموقفين، و ليس وارداً فى مقام لزوم الاستطاعة و عدمه، فتبقى شرطيه الاستطاعة مثل باقى الشرائط على حالها، و لكن شرطيه الاستطاعة إنما تكون حال الوجوب، و هو حين الاعتقاد، و لا دليل على شرطيه الاستطاعة قبل حال الوجوب.

(٢) هذا الانصراف ممنوع، و لو فرض فهو بدوى يزول بتأمل.

(٣) كما هو الظاهر المصرح به فى صحيحه معاويه بن عمار، قال عليه السلام: إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحج.

فما ذكر فى الجواهر و غيره من الإشكال، كأنه اجتهاد فى مقابل النص، فان قوله عليه السلام «أحد الموقفين» يشمل كل واحد منهما وحده من دون اشتراط انضمام الآخر إليه،

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٧٣

الواقعه حال المملوكيه. و فيه ما مر من الإطلاق (١). و لا يقدر ما ذكره ذلك البعض لأنها عمل واحد.

هذا اذا لم ينعقد إلا فى الحج، و أما إذا انعتق فى عمره التمتع و أدرك بعضها معتقاً فلا يرد الإشكال.

**[مسألة إذا أذن المولى لمملوكه فى الإحرام فتلبس به ليس له أن يرجع]**

(مسألة: ١) إذا أذن المولى لمملوكه فى الإحرام فتلبس به ليس له أن يرجع من اذنه، لوجوب الإتمام على المملوك، و لا- طاعه لمخلوق فى معصيه الخالق (٢).

فإدراك عرفات وحدها كاف بلا اشكال.

(١) هذا هو الأقوى، لما ذكره المصنف «قده» من إطلاق النصوص، و ما ذكره أيضاً من دفع ما ذكره البعض من الإشكال بأنهما

عمل واحد فالعمل بالإطلاق متعين. وهذا متين جدا.

(٢) الظاهر أنه ليس من باب الإطاعة للمخلوق في معصية الخالق، فان ذلك في الموارد التي تجب إطاعه المخلوق - كإطاعه الوالدين مطلقا أو مقيدا بما كان عصيانهما موجبا لأذيتهما - ففي هذه الموارد إذا أمرا بمعصية الله تعالى لا تجب إطاعتها أو نهيا عن إتيان الواجب فلا تجب إطاعتها، لأنه لا إطاعه للمخلوق في معصية الخالق.

أما عدم جواز التصرف في مال الغير بدون إذن المالك، فليس من باب وجوب إطاعه المالك، بل التصرف في مال الغير بدون إذنه معصية للخالق لا معصية للمالك، فانه لا وجوب في إطاعه المالك، فكلما كان وجوب أمر مستلزما للتصرف في مال الغير بدون إذن مالكة فيكون من باب التراحم، فلا بد من ملاحظه الأهم و المهم.

مثلا: إذا استلزم إنقاذ المؤمن من الغرق أو الحرق التصرف في مال الغير بدون رضاه وجب التصرف بدون إذنه، بل مع نهيهِ الصريح، لأن إنقاذ المؤمن من الغرق و الحرق أهم في نظر الشارع من حرمة التصرف في مال الغير مع عدم رضاه، فلذا يجب التصرف و لا يكون حراما. و ليس من باب اطاعه المخلوق في معصية الخالق، لأنه لا يجب علينا إطاعه

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٧٤

.....

المالك حتى يتعارض مع إطاعه الخالق، بل وجوب حفظ المؤمن و حرمة التصرف في مال الغير كلاهما طاعه و معصيه للخالق، يعني إنقاذ المؤمن إطاعه للخالق و التصرف في مال الغير بغير رضاه معصيه للخالق، فلا بد من مراعاة الأهم و المهم. كما إذا كان المكلف في المكان الغصبي في ضيق الوقت يجب أن يصلّي في حال الخروج من الدار، لأن حرمة التصرف في الغصب أهم من مراعاة القبلة و الاستقرار و الطمأنينه في الصلاة، فتسقط القبلة و الاستقرار و الطمأنينه، فلا يكون من باب الإطاعه للمخلوق في معصيه الخالق.

فبناء على ذلك بما أن العبد مملوك للمولى و منافعه أيضا مملوكه له، فلا يجوز التصرف في أعماله بدون رضا مالكة، الا في الأفعال الضرورية مثل الأكل و الشرب و النوم بمقدار الضروره، و الا في الواجبات المطلقة العامه مثل الصلاة المفروضه و صيام شهر رمضان، و الأعمال التي تنصرف الإطلاقات عنها مثل صلاة الركعتين في وقت الفراغه و مثل الاشتغال بالأذكار و الصلوات على محمد و آل محمد صلوات الله عليهم أجمعين بالمقدار الذي تنصرف الإطلاقات عنه، و في غير ما ذكر و نحوه يكون جميع أعماله و منافعه مملوكا للمولى، فلا يجوز التصرف فيه إلا برضاء المالك من غير جهه وجوب إطاعته، فبناء على ذلك كان حجه تصرفا في ملك المولى بدون إذنه، و التصرف في ملك الغير بدون إذنه معصيه للخالق لا للمالك فلا يجوز.

و بما أن الحج عمل واحد ارتباطي و لا يكون كل جزء منه عملا مستقلا، فلا بد فيه من إذن المولى حدوثا و بقاء، فاذا رجع المولى عن إذنه كان العمل باطلا من أصله، فان إذن المالك شرط لصحة الحج حدوثا و بقاء، و بانتفاء الشرط يبطل المشروط

كالطهاره للصلاه، فان انتفاءها تبطل الصلاه و لو كان فى آخر جزء منها.

و بعباره اخرى: بعد ما ثبت أن الإذن شرط فى صحه الحج حدوثا و بقاء و مع رجوع المالك فى الأثناء يستكشف عدم صحه إحرامه من أصله، فان بقاء الإذن الى آخر العمل

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٧٥

نعم لو أذن

له ثم رجع قبل تلبسه به لم يجز له أن يحرم اذا علم برجوعه (١)، و اذا لم يعلم برجوعه فتلبس به هل يصح إحرامه و يجب اتمامه أو يصح و يكون للمولى حلّه أو يبطل؟ وجوه أوجهها الأخير (٢)، لأن الصحه مشروطه بالاذن

يكون شرطا متأخرا لصحه الشروع فى العمل، فالعمل صحيح من أوله ظاهرا لا واقعا و قبل الرجوع و بعده يستكشف البطلان من أصله.

هذا هو الذى يقتضى التحقيق فى المسأله، لكن الظاهر عدم الخلاف فى عدم جواز رجوع المالك من إذنه، فمخالفه الفقهاء و الإفتاء على خلافهم مشكل و تبعيتهم من دون حجه و برهان أشكل.

نعم إذا قلنا ان القاعده تقتضى بأن إذن المالك فى اتيان عمل فى ملكه من الأعمال التى بواسطه حدوثها و الشروع فيها لا يجوز رفعها بل يجب إبقاؤها إلى تمامها، فليس له الرجوع عن إذنه و يسقط حقها. مثلا: إذا أذن دفن ميت فى ملكه، فبعد الدفن لا يجوز له الرجوع عن إذنه، أو أذن فى الصلاه فى داره فبعد دخول المأذون فى الصلاه ليس للمالك الرجوع عن إذنه إلى إتمام الصلاه. فإن تمت هذه القاعده فيما نحن فيه تم عدم جواز رجوع المالك من إذنه، لكن كليه هذه القاعده مع عدم تماميه اقامه الدليل عليها مشكله، و لو فرض إمكان اتمام الدليل فى بعض الموارد لكن اتمامه مطلقا مشكل، إذا فالمسأله محل إشكال.

(١) هذا ظاهر جدا، لانتفاء شرط صحه الاحرام، و هو إذن المولى.

(٢) ما ذكره المصنف «قده» متين جدا، لأن الإذن شرط واقعى لصحه إحرام العبد، و لا دخل لعلمه و جهله كما فى سائر شرائط الأعمال إلا ما دل الدليل على أن شرطا من الشروط

شرط علمى كالطهاره الخبيثه للصلاه. أما فى المقام فلا دليل على أن الإذن شرط علمى.

و دعوى أن دخول العبد فى الإحرام يكون دخولا مشروعاً. إن أريد بها ذلك بحسب

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٧٦

المفروض سقوطه بالرجوع.

و دعوى أنه دخل دخولا مشروعاً فوجب إتمامه، فيكون رجوع المولى كرجوع الموكل قبل التصرف و لم يعلم الوكيل . مدفوعه بأنه لا تكفى المشروعية الظاهرية، و قد ثبت الحكم فى الوكيل بالدليل، و لا يجوز القياس عليه.

### [مسألة يجوز للمولى أن يبيع مملوكه المحرم باذنه]

(مسألة: ٢) يجوز للمولى أن يبيع مملوكه المحرم باذنه (١) و ليس للمشتري

الظاهر فمسلّمه، لأنه يمكن أن يعتقد العبد بقاء الاذن أو يعمل على طبق الاستصحاب، و إن أريد بها أن الدخول يكون مشروعاً واقعا فهذا باطل، لأن شرط المشروعية قد سقط بالرجوع، فلم يكن الدخول مشروعاً واقعا.

و أما مسألة الوكيل فقد ثبتت بدليل خاص على خلاف القواعد العامة، و لا يجوز القياس عليها كما قال المصنف «قده».

(١) الظاهر عدم الإشكال فى ذلك، كما صرح به الفقهاء قديماً و حديثاً، و عن المدارك: لو أحرم العبد باذن مولاه ثم باعه صح البيع إجماعاً، و فى الجواهر: و للمولى بيع العبد فى حال الإحرام قطعاً، و لا اشكال فى المسألة، لعدم ورود دليل على مانعيه الإحرام من صحه بيع المملوك المحرم.

ثم إن قلنا ان شرط صحه بقاء إحرام العبد بقاء إذن المالك، فيدور صحه بقاء احرامه بعد البيع على إذن المشتري على بقاء احرامه و عدم اذنه، و ان قلنا: ان احرام العبد المأذون فى احرامه حدوثاً صحيح بقاء مع انتفاء إذن المالك و لا يجوز للمالك حلّه، فبناء عليه يبقى العبد على إحرامه، فان كان المشتري عالماً باحرام العبد

فلا يثبت له الخيار، و ان كان جاهلاً- فان كان الزمان الباقي من احرامه قصيراً لا يوجب فوات بعض منافعه التى لا يتسامح فيها العرف فلا خيار له، و إن كان الباقي من احرامه موجبا لفوات بعض منافعه التى لا يتسامح فيها العرف فيثبت له الخيار.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٧٧

حل إحرامه. نعم مع جهله بأنه محرم يجوز له الفسخ مع طول الزمان الموجب لفوات بعض منافعه.

### [مسألة إذا انتعت العبد قبل المشعر فهديه عليه]

(مسألة: ٣) إذا انتعت العبد قبل المشعر فهديه عليه (١)، و ان لم يتمكن فعليه أن يصوم، و ان لم ينتعت كان مولاه بالخيار بين أن يذبح عنه أو يأمره بالصوم، للنصوص (٢) و الإجماعات (٣).

### [الأظهر أن كفاره المملوك المأذون فى الإحرام على مولاه]

(مسأله: ٤) إذا أتى المملوك المأذون في إحرامه بما يوجب الكفاره، فهل هي على مولاه (٤)، أو عليه و يتبع بها بعد العتق، أو تنتقل الى الصوم فيما فيه الصوم مع

---

و هذا نظير ما لو آجر عبده مده ثم بعد الإجاره باعه، فمع جهل المشتري يثبت له الخيار إن كان الباقي من مده الإجاره موجبا لفوات بعض منافعه التي لا يتسامح فيها العرف.

(١) بلا- اشكال لأن حجه صار حج الإسلام، فيساوى سائر الأحرار في وجوب الهدى عليه مع قدره و وجوب الصوم عليه مع التعذر.

(٢) في صحيح سعد بن أبي خلف قال: سألت أبا الحسن عليه السلام قلت: أمرت مملوكي أن يتمتع. فقال: إن شئت فاذبح عنه، و إن شئت فمره فليصم «١».

و عن جميل بن دراج قال: سألت رجلا أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أمر مملوكه أن يتمتع. قال: فمره فليصم، و إن شئت فاذبح عنه «٢».

(٣) في الجواهر: بلا خلاف محقق معتد به أجده عندنا، بل في ظاهر المنتهى و التذكرة الإجماع عليه، بل في صريح المدارك ذلك.

(٤) كما عن المعتمر، و عن المدارك تقويته لصحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام: كلما أصاب العبد و هو محرم في إحرامه فهو على السيد إذا أذن له في الإحرام.

---

(١). الوسائل ج ١٠ ب ٢ من أبواب الذبح ح ٢.

(٢). الوسائل ج ١٠ ب ٢ من أبواب الذبح ح ١.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص:



و فيه: ما لا يخفى. و بصحيحه أخرى لحرز مثل سابقتها إلا أنه قال: المملوك كلما أصاب الصيد.

و احتمال بعض أنها روايه واحده و وقع اشتباه في نقل أحدهما، لكن لا دليل لنا على أن نجعلها روايه واحده حتى نرجح النقل الأولى أو الثانوى، فإن جعلناها (صحيحه حرز) روايتين كما هو الظاهر فالصحيحه الأولى تدل على أن جميع الكفارات على السيد، و تدل الثانيه على أن خصوص كفاره الصيد على مولاه. و لا منافاه بينهما، لكن دلالة الصحيحه الأولى على أن جميع الكفارات على السيد محل اشكال، فإن قوله عليه السلام «كل ما أصاب العبد و هو محرم» شموله لغير الصيد محل اشكال، فانه إما أن يكون ظاهرا في خصوص إصابه الصيد أو يكون مجملا و القدر المتيقن منه هو الصيد، فيكون مفاد الصحيحتين واحدا، و هو أن كفاره الصيد على مولاه.

و في هذا الباب خبر آخر، و هو ما في قضيه احتجاج الإمام الجواد عليه السلام مع يحيى بن أكثم قاضى القضاة عند المأمون، و هذا الخبر نقله فى الوسائل «١» عن احمد بن على بن أبى طالب الطبرسى فى الإحتجاج عن الزيان بن شبيب، و أيضا نقله صاحب الوسائل عن الحسن بن على بن شعبه فى تحف العقول مرسلا عن أبى جعفر الجواد عليه السلام، و نقل الإحتجاج أيضا مرسل.

و بعض المعاصرين - على ما فى تقارير بعض تلامذته - كأنه نظر إلى هذين النقلين و قال: إن هذا الحديث و إن ذكره جماعه لكن كلهم نقلوه عن الزيان بن شبيب مرسلا.

و الظاهر أنه غفل أن على بن ابراهيم نقله

مسندا «٢» عن محمد بن الحسن عن محمد بن

---

(١). الوسائل ج ٩ ب ٣ من كفارات الصيد و توابعها.

(٢). تفسير على بن ابراهيم ص ١٦٩.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٧٩

.....

---

عون النصيبى عن أبى جعفر عليه السلام، و ما فى معجم رجال الحديث من ذكره محمد بن الحسين بدل محمد بن الحسن الظاهر أنه اشتباه (من سهو القلم)، لأن المذكور فى تفسيره محمد بن الحسن و كذا فى الوسائل نقلا عنه، و بناء على ما قال فى أول تفسيره و هذا نصه:

و نحن ذاكرون و مخبرون بما ينتهى إلينا و رواه مشايخنا و ثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم و أوجب ولايتهم و لا يقبل العمل

إلا- بهم و هم الذين وصفهم الله تبارك و تعالى فى كتابه. إلى آخر ما ذكره، فهو وثق بهذه العبارة جميع مشايخه الذين رووا عن الذين فرض الله طاعتهم، فهذا شهاده اجماليه بوثاقه جميع الرواه الذين يكونون واسطه بينه و بين الذين فرض الله طاعتهم، فإن هذه العبارة ظاهره فى التوثيق المذكور.

إذا فىكون السند صحيحا و لا إشكال من جهته، إلا أنه فى النسخه التى عندنا سقط فى بيان الكفارات كفاره ما يأتى به العبد، و الظاهر أنها سقطت عند الكتابه من هذه النسخه، فإن الإمام عليه السلام فى تشقيق قتل الصيد قال «عمدا أو خطأ عبدا أو حرا»، فلا بد أن فىكون فرق بين كفاره الحر و العبد، و لا فىمكن أن لا يذكر كفاره العبد فى مقام بيان أقسام الكفارات.

و صاحب الوسائل «قده» بعد ما ذكر الروايه عن تحف العقول قال: و رواه على بن ابراهيم فى تفسيره عن محمد بن الحسن (الحسين خ)

عن محمد بن العون النصيبى عن أبى جعفر عليه السلام نحوه، و ذكر أن المأمون أمر أن يكتب ذلك كله عن أبى جعفر عليه السلام.

و هذا الكلام من صاحب الوسائل «قده» يعطى أن النسخه التى عنده من تفسير على بن ابراهيم كانت مشتمله على جميع ما رواه و نقله عن تحف العقول حتى كفاره العبد.

و المفيد «قده» أيضا ذكره فى الإرشاد مسندا قال: و روى الحسن بن محمد بن سليمان، عن على بن ابراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن الريان بن الشيب.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٨٠

.....

و لكن الحسن بن محمد بن سليمان لم يوثق فى الرجال، و نحن الآن نذكر الحديث على طبق تفسير على بن ابراهيم، قال: حدّثنى محمد بن الحسن، عن محمد بن العون النصيبى، قال: لما أراد المأمون أن يزوّج أبا جعفر محمد بن على بن موسى عليهم السلام ابنته أم الفضل اجتمع أهل بيته الأذنون منه، فقالوا له: يا أمير المؤمنين ننشدك الله أن تخرج عنا أمرا قد ملكناه، و تنزع عنا عزا قد ألبسناه الله، فقد عرفت الأمر الذى بيننا و بين آل على عليه السلام قديما و حديثا. قال المأمون: اسكتوا فوالله لا قبلت من أحد منكم فى أمره.

فقالوا: يا أمير المؤمنين أفتزوج قره عينك صبيا لم يتفقه فى دين الله و لا- يعرف فريضه (و لا سنه خ) من سننه و لا يميز بين الحق و الباطل- و لأبى جعفر عليه السلام يومئذ عشر سنين أو إحدى عشره سنه- فلو صبرت عليه حتى يتأدب و يقرأ القرآن و يعرف فرضا من سنّه.

فقال المأمون: و الله انه لأفقه منكم و أعلم بالله و

برسوله و فرائضه و سننه و أحكامه و أقرأ لكتاب الله و أعلم بمحكمه و متشابهه و خاصه و عامه و ناسخه و منسوخه و تنزيله و تأويله منكم، فاسألوه فان كان الأمر كما قلتُم قبلت منكم في أمره، و ان كان كما قلت علمتم أن الرجل خير منكم.

فخرجوا من عنده و بعثوا إلى يحيى بن اكنم و أطمعوه في هدايا أن يحتال على أبي جعفر عليه السلام بمسأله لا يدري كيف الجواب فيها عند المأمون اذا اجتمعوا للتزويج، فلما حضروا و حضر أبو جعفر عليه السلام قالوا: يا أمير المؤمنين هذا يحيى بن اكنم إن أذنت له أن يسأل أبا جعفر عليه السلام عن مسأله. فقال المأمون: يا يحيى سل أبا جعفر عليه السلام عن مسأله في الفقه لننظر كيف فقهه؟ فقال يحيى: يا أبا جعفر أصلحك الله ما تقول في محرم قتل صيدا؟ فقال أبو جعفر عليه السلام: قتله في حلّ أو في حرم، عالما أو جاهلا، عمدا أو خطأ، عبدا أو حرا، صغيرا أو كبيرا، مبدئا أو معيدا، من ذوات الطير أو من غيرها، من صغار الصيد أو من كبارها، مصرّا عليها أو نادما، بالليل في وكرها أو بالنهار

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٨١

.....

عيانا، محرما لعمره أو للحج.

قال: فانقطع يحيى بن اكنم انقطاعا لم يخف على أهل المجلس، و كثر الناس تعجبا من جوابه، و نشط المأمون فقال: تخطب يا أبا جعفر؟ فقال: نعم يا أمير المؤمنين.

و ذكر الحديث إلى أن قال: فلما تفرق الناس قال المأمون: يا أبا جعفر أن رأيت أن تبين لنا ما الذي يجب على كل صنف من هذه الأصناف التي ذكرت في قتل

الصيد.

فقال أبو جعفر عليه السلام: نعم يا أمير المؤمنين، إن المحرم إذا قتل صيدا في الحل و الصيد من ذوات الطير من كبارها فعليه شاه، فاذا أصابه في الحرم فعليه الجزاء مضاعفا، و اذا قتل فرخا في الحل فعليه حمل (جمل خ) قد فطم و ليس عليه قيمته لأنه ليس في الحرم، و إذا قتله في الحرم فعليه الحمل (الجمل خ) و قيمته لأنه في الحرم، و إذا كان من الوحش فعليه في الحمار (حمار خ) الوحش بدنه و كذلك في النعام، فان لم يقدر فإطعام ستين مسكينا، فان لم يقدر فصيام ثمانية عشر يوما، و إن كانت بقره فعليه بقره، و ان لم يقدر فعليه اطعام ثلاثين مسكينا، و من لم يقدر فليصم تسعة أيام، و ان كان ظبيا فعليه شاه، فان لم يقدر فإطعام عشره مساكين، فان لم يقدر فصيام ثلاثه أيام، و ان كان في الحرم فعليه الجزاء مضاعفا هديا بالغ الكعبه حقا واجبا عليه أن ينحره إن كان في حج بمنى حيث ينحر الناس، و ان كان في عمره ينحره بمكه و يتصدق بمثل ثمنه حتى يكون مضاعفا، و كذلك إذا أصاب أرنا فعليه شاه، و إذا قتل الحمامه تصدق بدرهم أو يشتري به طعاما لحمام الحرم، و في الفرخ

نصف درهم، و فى البيضة ربع درهم، و كلما أتى به المحرم بجهاله فلا شىء عليه فيه إلا الصيد، فان عليه الفداء بجهاله كان أو بعلم بخطأ كان أو بعمد، و كلما أتى به العبد فكفارته على صاحبه بمثل ما يلزم صاحبه، و كلما أتى به الصغير الذى ليس يبلغ فلا شىء عليه فيه، و ان كان ممن عاد فهو ممن

ينتقم الله منه ليس عليه كفاره و النقمه فى الآخره، و ان دل على الصيد و هو محرم فقتل فعليه الفداء، و المصرّ عليه يلزمه بعد الفداء

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٨٢

.....

عقوبه فى الآخره، و الندام عليه لا شىء عليه بعد الفداء، و إذا أصاب ليلاً فى وكرها خطأ فلا شىء عليه، إلا أن يتعمده فإن تعمد بليل أو نهار فعليه الفداء، و المحرم بالحج ينحر الفداء بمنى حيث ينحر الناس، و المحرم بالعمره ينحر بمكه.

فأمر المأمون أن يكتب ذلك كله عن أبى جعفر عليه السلام «١»، ثم دعى أهل بيته الذين أنكروا تزويجه عليه فقال لهم: هل فيكم أحد يجب بمثل هذا الجواب؟ قالوا: لا و الله و لا القاضى. ثم قال: و يحكم ان أهل هذا البيت خلو من هذا الخلق، أو ما علمتم أن رسول الله صلى الله عليه و آله بايع للحسن و الحسين و هما صبيان غير بالغين و لم يبايع طفلاً غيرهما، أو ما علمتم أن أباه علياً آمن بالنبي صلى الله عليه و آله و هو ابن اثنى عشر سنه و قبل الله و رسوله منه إيمانه و لم يقبل من طفل غيره، و لا دعى رسول الله صلى الله عليه و آله طفلاً غيره إلى الإيمان، أو ما علمتم أنها ذريته بعضها من بعض يجرى لآخرهم مثل ما يجرى لأولهم، فقالوا: صدقت يا أمير المؤمنين كنت أعلم منا.

قال: ثم أمر المأمون أن ينشر على أبى جعفر عليه السلام ثلاثه أطباق مرقع زعفران و سبك معجون بماء الورد و جوفها رقع عمالات و الثانى ضياع طعمه لمن أخذها و الثالث فيه بدر، فأمر أن

يفرق الطبق الذى عليه عمالات على بنى هاشم خاصه، و الذى عليه ضياع طعمه على الوزراء، و الذى عليه البدر على القواد، و لم يزل مكرماً لأبى جعفر عليه السلام أيام حياته «٢» حتى كان يؤثره على ولده.

أما فقه الأحاديث:

أما صحيحه حرير فقوله عليه السلام فيها «كل ما أصاب العبد و هو محرم»، شموله لغير الصيد مشكل. مثلاً إذا مشى تحت الظل أو لبس المخيط لا يصدق أنه أصاب شيئاً،

(١). تفسير علي بن ابراهيم ص ١٧١.

(٢). تفسير القمي المأمون و الإمام الجواد عليه السلام ج ٩ ب ٢ من كفاره الصيد ح ٢ ص ١٧٢.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٨٣

.....

و لا أقل من الشك في صدقه، فيصير الكلام مجملا و القدر المتيقن منه هو الصيد، فيكون مفاد الصحيحين واحدا.

و أما حديث محاجه الإمام الجواد عليه السلام في مجلس المأمون و قد نقلناه من تفسير علي بن ابراهيم فمورد الشاهد منه قوله عليه السلام «و كلما أتى به العبد فكفارته على صاحبه بمثل ما يلزم صاحبه»، و هذه الجملة بعد قوله «و كل ما أتى به المحرم بجهاله فلا شىء عليه فيه الا الصيد فإن عليه الفداء»، فلا إشكال في شمولها لجميع المحرمات، فتكون قرينه على شمول جملة «كل ما أتى به العبد فكفارته على صاحبه» لجميع المحرمات، إلا أن قوله عليه السلام «و ان كان ممن عاد فهو ممن ينتقم الله منه» الظاهر في أنه إشاره الى قوله تعالى وَ مَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ الْوَارد في خصوص الصيد، قرينه على أن قوله عليه السلام «و كل ما أتى به العبد» وارد في خصوص الصيد. على أن الحديث من أوله الى آخره

مصوغ لحكم كفاره الصيد، فاستكشاف حكم غير الصيد منه مشكل، فلا يبقى ظهور تام موجب لاطمئنان النفس بأن جميع الكفارات على السيد، و القدر المتيقن خصوص كفاره الصيد.

و في مقابل ما ذكر حديث آخر صحيح على الظاهر عن عبد الرحمن بن أبي نجران قال:

سألت أبا الحسن عليه السلام عن عبد أصاب صيدا و هو محرم هل على مولاة شىء من الفداء؟ فقال: لا شىء على مولاة.

و المتحصل من روايتي حريز و روايه علي بن ابراهيم في تفسيره: أن القدر المتيقن منها أن كفاره الصيد على المولى، و يعارضها روايه عبد الرحمن بن أبي نجران، فان بنينا أن الروايات الثلاث قطعيه السند فتسقط روايه ابن أبي نجران، و ان لم نقل بذلك كما هو الظاهر فان بنينا على أن إحدى روايتي حريز مطلقه و كذلك روايه علي بن ابراهيم، فتقيد هاتان الروايتان بخبر ابن أبي نجران، فيبقى غير كفاره الصيد بلا معارض، فيكون جميع

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٨٤

.....

الكفارات على السيد إلاً كفاره الصيد تكون على العبد، لكن يدعى انه مما لم يقل به أحد.

مضافا إلى أن محاجه أبي جعفر عليه السلام موردها الصيد، فبمخرج كفاره الصيد عن عمومها يلزم تخصيص المورد و إخراجة عن الحكم و لا يمكن.

و بعبارة أخرى: انها نص في الصيد، و بناء على ذلك يكون خبر على بن ابراهيم و خبر ابن أبي نجران متباينين لا يمكن تقييد أحدهما بالآخر، على أنه قد عرفت أن استفاده الحكم الكلى الشامل لجميع الكفارات من الروايتين في غايه الإشكال. و تحصل من ذلك: أن الأخبار متعارضه، و لا يكون من المرجحات المعتبره في البين ما يكون سببا للترجيح.

و قد يقال:

من المرجحات في الخبرين المتعارضين أحديثه أحدهما، بمعنى أنه إن كان أحدهما مقدما و الآخر مؤخرا فالترجيح للمتأخر زمانا، و ذلك لصحيحه أبي عمرو الكنانى التى رواها الكلينى «ره» عن محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن ابى عمرو الكنانى قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا عمرو أ رأيت لو حدثتك بحديث أو أفيتتك بفتيا ثم جئتني بعد ذلك فسألتني عنه فأخبرتتك بخلاف ما كنت أخبرتتك أو أفيتتك بخلاف ذلك بأيهما كنت تأخذ؟ قلت:

بأحدثهما و أدع الآخر. فقال: قد أصبت يا أبا عمرو، أبى الله إلا أن يعبد سرا، أما و الله لئن فعلتم ذلك انه خير لى و لكم، أبى الله عز و جل لنا فى دينه إلا التقيّه.

و عن الحسين بن المختار، عن بعض أصحابه، عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

أ رأيتك لو حدثتك بحديث لعام ثم جئتني من قابل فحدثتك بخلافه بأيهما كنت تأخذ؟

قال: كنت آخذ بالآخر، فقال لى: رحمك الله.

و عن الصدوق «قده» أنه حملة على زمان الإمام خاصه، فإنه قال فى توجيهه: ان كل امام أعلم بأحكام زمانه من غيره من الناس. و صاحب الوسائل «قده» يؤيده أيضا، و هو الظاهر من الحديثين، لا سيما الأول منهما، فان الإمام عليه السلام اذا أفتى فى الزمان المتأخر

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٨٥

.....

بحكم لا يخلو من أن يكون إما حكما واقعا أو حكم تقيه، و على كل تقدير لا بد من العمل بالآخر، فانه إن كان حكما واقعا

فواضح، و إن كان حكم تقيه يجب الأخذ به أيضا لوجوب رعايته. و هذا

لا يكون إلا فى زمان الحضور، و ليس فيه أى دلاله أو أى إشعار إلى أن الأخير هو الحكم الواقعى و كان الأول تقيه.

بل يمكن الاستئناس من بيان حكم التقيه فى ذيل الحديث و بيان أن العمل بذلك خير لى و لكم، أن الأخير هو الحكم تقيه، فكأن الإمام عليه السلام بعد السؤال منه بأيهما تأخذ و جوابه بأحدتهما قال: هو خير لى و لكم. و ان أبيت عن استئناس ذلك بقى الكلام محتملا- لكون الأول تقيه أو الآخر، و هذا لا- يكون إلا- فى زمان الحضور، فان الإمام عليه السلام يعلم فى زمان الحضور أن أى وقت وقت التقيه، و لكن فى زمان الغيبه لا- سبيل لنا إلى أن نعلم أيهما يكون تقيه، فلا يمكن الحكم الكلى بأن اللازم علينا الأخذ بالأحدث، فالمعارضه باقيه.

و إن بنينا الأخذ بالأحدث على خلاف ما بنينا و بيننا فاللازم الأخذ بمحاجه أبى جعفر عليه السلام، لأنها بالبيان الذى قدمناه تكون نصا فى كفاره الصيد التى قال الإمام عليه السلام انها تكون على السيد، فانه بعد سؤال يحيى: ما تقول فى محرم قتل صيدا، فقال الإمام عليه السلام: فى حل أو فى حرم، عالما أو جاهلا، عمدا أو خطأ، عبدا أو حرا. فلا بد من فرق بين العبد و الحر فى قتل الصيد، و لا يمكن إهمال الفرق فى مقام بيان حكم الأقسام، فقوله عليه السلام «كل ما أتى به فكفارته على صاحبه بمثل ما يلزم صاحبه» نص فى كفاره الصيد، و لا يمكن أن يكون المراد أن كفاره غير قتل الصيد على صاحبه و أما كفاره قتل الصيد فعلى نفسه، من غير فرق فيها بين العبد و الحر.

و هذا واضح لا غبار عليه.

و المتحصل: انه إن أمكننا ترجيح الروايات الثلاث فى كفاره قتل الصيد على روايه ابن أبى نجران يلزم القول بأن كفاره الصيد تكون على السيد و سائر الكفارات على نفسه، من

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٨٦

العجز أو فى الصيد عليه و فى غيره على مولاه؟ وجوه أظهرها كونها على مولاه، لصحيحه حريز، خصوصا إذا كان الايتان بالموجب بأمره أو باذنه. نعم لو لم يكن مأذونا فى الإحرام بالخصوص بل كان مأذونا مطلقا احراما كان أو غيره لم يبعد كونها عليه، حملا لخبر عبد الرحمن بن أبى نجران النافى لكون الكفاره فى الصيد على مولاه على هذه الصورة.

#### [مسأله اذا أفسد المملوك حجه بالجماع قبل المشعر فعليه الإتمام و القضاء]

(مسأله: ٥) اذا أفسد المملوك المأذون حجه بالجماع قبل المشعر فكالحر فى وجوب الإتمام و القضاء (١)، و أما البدنه ففى كونها عليه أو على مولاه فالظاهر أن حالها حال سائر الكفارات على ما مر (٢). و قد مر أن الأقوى كونها على المولى الآذن له فى الإحرام (٣).

أجل أننا خدشنا في دلالة الروايات على أن جميع الكفارات على السيد، و ان لم نرجح الروايات الثلاث على خبر ابن أبي نجران فبالتعارض تسقط الروايات، فيصير جميع الكفارات على نفسه من صيد كانت أو غيرها.

و أما القول بأن كفاره العبد المأذون على سيده و المحرم غير المأذون على نفسه، أو يفرق بين المأذون باذن خاص أو إذن عام. فلا- يصغى إليه، لأن صحه الإحرام متوقفه على الإذن، فغير المأذون لا يكون محرما. و لا فرق بين الإذن العام و الإذن الخاص، فقوله عليه السلام «فهو على السيد اذا أذن له في الإحرام» يشمل الإذن العام و الخاص، و لا يكون فيه أى دلالة على أن المراد منه المأذون بإذن خاص.

(١) لا اشكال فيه، لعموم الأدله الشامل للحر و العبد من غير تقييد و تخصيص.

(٢) إذ لا دليل بالخصوص في ذلك، فيتعين الحكم فيه كما يحكم في سائر الكفارات.

(٣) قد مرّ الإشكال فيه و أن الأرجح في النظر أن جميع الكفارات غير كفاره الصيد على العبد لا على سيده، و لكن الاحتياط مما لا ينبغي تركه فانه طريق النجاه.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٨٧

و هل يجب على المولى تمكينه من القضاء- لأن الإذن فى الشىء ء إذن فى لوازمه- أو لا، لأنه من سوء اختياره؟ قولان، أقواهما الأول (١)، سواء قلنا: ان القضاء هو حجه، أو أنه عقوبه و أن حجه هو الأول.

هذا إذا أفسد حجه و لم ينعق، و أما إن أفسده بما ذكر ثم انعتق، فإن انعتق قبل

(١) كما هو المحكى عن الخلاف و المبسوط و السرائر، و وافقهم المصنف. و فى الجواهر: و لعل ذلك- أى الثانى- هو الأقوى، معللاً بأن القضاء عقوبه دخلت عليه بسوء اختياره، لا مدخلية للإذن السابق فيه بوجه من الوجوه، بل ربّما أدى ذلك إلى الاحتيال بتعطيل العبد نفسه عن منافع سيده بحيث يحصل الضرر عليه بذلك.

أما القول بأن الإذن فى الشىء ء إذن فى لوازمه، بمعنى أن إذن المولى له فى الحج إذن بجميع ما يترتب عليه شرعا. قول بلا دليل، و الإذن فى الحج لا- يشمل الإذن فى القضاء و ان قلنا إنه الفرض، و المفروض كما تقدّم أنه قبل الإحرام يجوز للمولى العدول عن إذنه.

و أما القول بأنه للوجوب على العبد بمقتضى الإطلاقات ليس للمولى منعه لقوله عليه السلام «لا طاعه للمخلوق فى معصيه

الخالق». فقد تقدم أن المقام ليس منحصرا بوجوب إطاعه العبد لأوامر المولى حتى يقال: لا طاعه للمخلوق فى معصيه الخالق، بل من باب حرمة التصرف فى مال الغير بدون إذنه، و لزوم الاجتناب عن التصرف فى مال الغير بغير رضاه ليس من باب وجوب



اطاعه الغير، بل من باب وجوب إطاعه الخالق في حرمه التصرف في مال الغير بغير رضاه. مضافا إلى أنه إذا قلنا بذلك يلزم أن العبد إذا أراد الضرر على مولاه و عدم اطاعته يفعل أعمالا توجب الواجبات الكثيره عليه، بحيث لا يمكنه إطاعه مولاه إن أراد الإتيان بواجباته. مثلا: يفطر عمدا في شهر رمضان مع عدم قدرته على العتق و على إطعام ستين مسكينا، فينحصر وجوب الصوم عليه و يفرض مع الصوم أنه يغلب عليه الضعف بحيث لا يقدر الإتيان بما يأمره المولى. و كذلك في المقام عمدا يأتي زوجته حتى يجب الحج عليه في السنه القابله و لا يقدر معه الايتمار بأوامر المولى.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٨٨

المشعر كان حاله حال الحر (١) في وجوب الإتمام و القضاء و البدنه و كونه مجزيا عن حجه الإسلام إذا أتى بالقضاء على القولين من كون الاتمام عقوبه (٢) و ان حجه هو القضاء أو كون القضاء عقوبه، بل على هذا إن لم يأت بالقضاء أيضا أتى بحجه الإسلام و ان كان عاصيا في ترك القضاء.

و إن انعتق بعد المشعر فكما ذكر إلا أنه لا يجزيه عن حجه الإسلام، فتجب عليه بعد ذلك ان استطاع، و ان كان مستطيعا فعلا ففى وجوب تقديم حجه الإسلام أو القضاء وجهان مبنيان على أن القضاء فورى أو لا؟ (٣) فعلى الأول

---

و الحاصل: إن

قول صاحب الجواهر «قده» لعله هو الأقوى، و لا- يفرق بين القول بأن حجه الأول حجه و الثانى هو العقوبه، أو القول بأن الأول عقوبه و الثانى هو حجه.

(١) الظاهر أنه لا- إشكال فيه، لأن الظاهر من دليل الحريه فى الأثناء قبل أحد الموقفين الإلحاق بالحريه من أول الأمر فى جميع الأحكام.

(٢) الأقوى أن الأول حجه الإسلام، لصحيح زراره قال: سألته عن محرم غشى امرأته و هى محرمه، قال: جاهلين أو عالمين. قلت: أجبنى عن الوجهين جميعا. قال: إن كانا جاهلين استغفرا ربهما و مضيا على حجّهما و ليس عليهما شىء، و إن كانا عالمين فرق بينهما من المكان الذى أحدثا فيه و عليهما بدنه و عليهما الحج من قابل، فاذا بلغا المكان الذى أحدثا فيه فرق بينهما حتى يقضيا نسكهما و يرجعا إلى المكان الذى أصابا فيه ما أصابا. قلت: فأى الحجّين لهما؟ قال: الأولى التى أحدثا فيها ما أحدثا، و الأخرى عليهما عقوبه «١».

(٣) قد حكى عن الخلاف و المبسوط القول بتقديم حجه الإسلام، و عن كشف اللثام: كأنه للإجماع و النص على فوريتها دون القضاء. و عنه ثم قال: و الأظهر عندى

---

(١). الوسائل ج ٩ ب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع فى الإحرام ح ٩.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٨٩

.....

تقديم القضاء، لسبق سببه و عدم الاستطاعة لحجه الإسلام إلّا بعده.

و التحقيق: أنه لو فرض أنه لو صرف الزاد و الراحله فى حجه الإسلام لم يبق له الزاد و الراحله للحج العقوبتى، و لو صرف فى الحج العقوبتى لم يبق له الزاد للحج الإسلامى.

قد يقال: بأنه لا يجب عليه الحج الإسلامى، لأنه ليس مستطاعاً. و هذا مبنى على أن

من شرائط الاستطاعة أن لا يكون عليه واجب مالى لو صرف المال فيه لم يبق له مال للحج. و هذا و ان لم يكن بعيداً الا أنه لا يخلو من إشكال.

و أما اذا لم يكن كذلك بل له المال بقدر الحجتين، و على هذا لو قلنا بعدم فوريه القضاء فلا إشكال فى وجوب تقديم حجه الإسلام، و أما إن قلنا بفوريه القضاء - كما هو الظاهر - فان قوله عليه السلام «عليه الحج فى القابل» دليل على فوريه القضاء.

و على هذا فان قلنا بأن من شرائط الاستطاعة أن لا يكون عليه واجب فوري لا يقدر مع الإتيان به على الحج الإسلامى فيجب القضاء و لا يجب الحج الإسلامى، كما هو المفروض من مانعيه فوريه القضاء من الاستطاعة، لكن القول بذلك محل منع، إذ بناء على ذلك فلا بد من ملاحظه الأهم، فان الوظيفة فى تراحم الواجبين ملاحظه الأهم منهما، فأتى بالأهم. و أما بملاحظه سبق سبب أحدهما فيقدم فلا دليل عليه، فان لم يحرز الأهم و لكن يحتمل الأهميه فى واحد منهما فيقدم محتمل الأهميه.

ففى المقام ان لم نقل باحراز أهميه فوريه الحج الإسلامى فلا أقل من أنها محتمل الأهميه، فيقدم الحج الإسلامى ثم يأتى بالحج القضائى. فإن أبيت عن القول باحتمال الأهميه فى خصوص الحج الإسلامى دون القضائى فالمرجع التخيير.

ثم إنه ان قلنا بلزوم تقديم حجه الإسلام و مع ذلك عصى و قدم الحج العقوبتى، فاختلفت كلمات الفقهاء فى ذلك، قال صاحب الجواهر: فلو قدم القضاء لم يجز عن أحدهما، أما القضاء فلكونه قبل وقته، و أما حجه الإسلام فلا أنه لم ينوها. خلافا للمحكى

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٩٠

.....

عن الشيخ «قده» أنه

قال: فصرفه الى حجه الإسلام. لكن عن مبسوطه احتمال البطلان قويا، و استجوده في المدارك بناء على مسأله الضد، و الا اتجه صحه القضاء و ان أثم بتأخير حجه الإسلام. انتهى.

أقول: الظاهر أن ما أتى بعنوان الحج العقوبتي يصح و لم يكن قبل وقته بل وقع في وقته، لأن وجوب تقديم الواجب الأهم لأهميته لا- يوجب وقوع الواجب المهم في غير وقته، لأن التحقيق أن ترك الواجب الأهم و الاشتغال بالواجب المهم أو ترك الواجب الفوري و الاشتغال بالواجب الموسع لا يوجب بطلان الواجب المهم و لا بطلان الواجب الموسع و ان ارتكب محرما في ترك الأهم و الواجب الفوري، فانه قد حقق في محلّه أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده، فيصح الحج العقوبتي و يبقى في ذمته الحج الإسلامى.

و أما ما عن الشيخ من صرفه إلى حجه الإسلام. فلا وجه له، فانه بعد ما تعلق على ذمه المكلف حجتان: احدهما حجه الإسلام و الأخرى الحج العقوبتي، و لا تميز بينهما إلا بالنيه، فوقع ما أتى به من الحج حجه الإسلام أو الحج العقوبتي تابع للنيه، فإن نوى حجه الإسلام يقع منها، و إن نوى الحج العقوبتي يقع منه، فان نوى بما أتى من النسك الحج العقوبتي فلا وجه للقول بصرفه الى الحج الإسلامى بعد أن صار معنونا بالقضاء. و هذا لا اشكال فيه.

أما لو قلنا بلزوم تقديم الحج العقوبتي و مع ذلك عصى و أتى بنيه الحج الإسلامى، فان كان لزوم تقديم الحج العقوبتي من جهه البناء على أن من شرائط الاستطاعه عدم استلزامه لترك واجب و لو لم يكن أهم من الحج، فلا تقع حجه الإسلام، لأن المفروض على هذا القول

أنه لم يكن مستطيعا، و مع عدم الاستطاعه لا يقع ما أتى به حجه الإسلام، سواء نوى حجه الإسلام أو نوى غيرها. و على هذا لا يكون في ذمته إلا الحج العقوبتي، فما أتى به يقع من الحج العقوبتي.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٩١

يقدم لسبق سببه، و على الثاني تقدم حجه الإسلام لفوريته دون القضاء

### [مسأله لا فرق في المملوك بين القن و المدبر و المكاتب و أم الولد و المبعض]

(مسأله: ٦) لا فرق فيما ذكر من عدم وجوب الحج على المملوك و عدم صحته إلا باذن مولاه و عدم إجزائه عن حجه الإسلام الا اذا اعتق قبل المشعر، بين القن و المدبر و المكاتب و أم الولد و المبعض (١)، إلا إذا هياه مولاه و كانت نوبته كافيه مع عدم كون السفر خطريا، فانه يصح منه بلا إذن، لكن لا يجب و لا يجزيه حيثئذ عن حجه الإسلام و ان كان مستطيعا، لأنه لم يخرج عن كونه مملوكا. و ان كان يمكن (٢) دعوى الانصراف عن هذه الصور.

فمن الغريب ما فى الجواهر من قوله: و من الغريب ما ظنه بعض الناس من

و أما إن كان المدرك فى لزوم تقديم الحج العقوبتى تقدم سببه مع القول بحصول الاستطاعه. فالظاهر وقوع الحج الإسلامى، بناء على ما ذكرنا من أن ترك الواجب الأهم لا يوجب بطلان الواجب المهم.

(١) كما صرح بذلك بعض الفقهاء مرسلا له إرسال المسلمات الظاهر عدم الإشكال فى المبعوض، لإطلاق الأدله الداله على عدم وجوب الحج على العبد. نعم يقع الإشكال فى المبعوض الذى هياه مولاة و كانت نوبته كافيه لحجه الإسلام، من أنه لا يصدق عليه العبد بقول مطلق كما لا يصدق عليه الحرّ بقول مطلق أيضا، فالأدله الداله على أن الحج لا يجب على

العبد و كنا نجمد على ظاهر اللفظ لا تشمل المبعوض. لكن يمكن دعوى أن المفهوم من الأدله اعتبار الحريه، و اشتراط الحريه فى وجوب الحج كما هو الظاهر من أقوال الفقهاء و معاهد اجماعاتهم، فانهم استفادوا من الأدله اشتراط الحريه. كما هو ليس ببعيد، لكن للمبعوض المذكور الإتيان بالحج ندبا من دون إذن مولاة و لا يجزيه عن حجه الإسلام.

(٢) دعوى انصراف أقوالهم عن المبعوض المذكور. ضعيفه مع تنصيصهم على أن المبعوض كالأقن فى الأحكام، و استغراب صاحب الجواهر «قده» فى محله.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٩٢

وجوب حجه الإسلام عليه فى هذا الحال، ضروره منافاته للإجماع المحكى عن المسلمين الذى يشهد له المتتبع على اشتراط الحريه المعلوم عدمها فى المبعوض. انتهى. اذ لا غرابه فيه بعد إمكان دعوى الانصراف، مع أن فى أوقات نوبته يجرى عليه جميع آثار الحريه (١).

**[مسأله إذا أمر المولى مملوكه بالحج وجب عليه طاعته]**

(مسأله: ٧) إذا أمر المولى مملوكه بالحج وجب عليه طاعته (٢) و ان لم يكن مجزيا عن حجه الإسلام، كما اذا آجره للنيابه عن غيره، فانه لا فرق بين إجارته للخياطه أو الكتابه و بين إجارته للحج أو الصلاه أو الصوم.

**[الثالث الاستطاعه من حيث المال]**

**إشاره**

الثالث: الاستطاعه من حيث المال و صحه البدن و قوته و تخليه السرب و سلامته و سعه الوقت و كفايته، بالإجماع و الكتاب السنه (٣).

**[مسأله لا خلاف فى عدم كفايه قدره العقليه فى وجوب الحج]**

(مسأله: ۱) لا خلاف و لا إشكال في عدم كفايه قدره العقليه في وجوب الحج، بل يشترط فيه الاستطاعه الشرعيه، و هي - كما في جمله من الأخبار -

(۱) جريان جميع أحكام الحريه عليه محل اشكال بل منع، و القدر المعلوم من خروجه عن أحكام العبد مختص بمنافعه في أوقات نوبته، و أما استقلاله بالتصرف في ماله بقول مطلق بلا إذن من المولى فمحل تأمل، بل الظاهر عدم جريان أحكام الحر عليه من المواريث و التزويج و الطلاق و العتق و غير ذلك.

(۲) هذا مقتضى دليل الملكيه، فمنافع العبد مع كونها مملوكه للمولى يجب تسليمها إلى المالك بالمطالبه كما يجب على الأجير أن يسلم العمل الذي استأجر عليه.

(۳) كما قال في الجواهر: باجماع المسلمين، و النص في الكتاب المبين و المتواتر من سنه سيد المرسلين صلى الله عليه و آله، بل لعل ذلك من ضروريات الدين كأصل وجوب الحج. انتهى.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ۱، ص: ۹۳

الزاد و الراحله (۱) فمع عدمها لا يجب، و إن كان قادرا عليه عقلا بالاكتساب و نحوه.

و هل يكون اشتراط وجود الراحله مختصا بصوره الحاجه إليها لعدم قدرته على المشى، أو كونه مشقه عليه، أو منافيا لشرفه، أو يشترط مطلقا و لو مع عدم الحاجه إليه؟ مقتضى اطلاق الأخبار و الإجماعات المنقوله الثانى، و ذهب

(۱) في صحيح محمد بن يحيى الخثعمى قال: سألت الحفص الكناسى أبا عبد الله عليه السلام و أنا عنده عن قول الله عز و جل وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ

مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ما يعنى بذلك؟ قال: من كان صحيحا في بدنه مخلى سربه له زاد و راحله فهو ممن يستطيع الحج، أو قال: ممن كان له مال. فقال له حفص الكناسى: فإذا كان صحيحا في بدنه مخلى في سربه له زاد و راحله فلم يحج فهو ممن يستطيع الحج؟ قال: نعم.

و في صحيح هشام بن الحكم عن أبى عبد الله عليه السلام في قوله عز و جل وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ما يعنى بذلك؟ قال: من كان صحيحا في بدنه مخلى سربه له زاد و راحله.

و في خبر السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سأله رجل من أهل القدر فقال:

يا بن رسول الله أخبرنى عن قوله الله عز و جل وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا أ ليس قد جعل الله لهم

الاستطاعه؟ فقال: ويحك إنما يعنى بالاستطاعه الزاد و الراحله.

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيره، و فى بعض الأخبار التعبير بما يحج، ففى صحيح محمد بن مسلم قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: قوله تعالى وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا قال: يكون له ما يحج.

و فى صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام فى قول الله عز و جل وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ما السبيل؟ قال: أن يكون له ما يحج.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٩٤

جماعه من المتأخرين إلى الأول (١) لجمله من الأخبار المصرحه بالوجوب إن

(١) قال فى المنتهى فى الفرع الثانى من الفروع التى ذكرها فى مسأله الاستطاعه: إنما يشترطان (يعنى الزاد و

الراحله) فى حق المحتاج إليهما لبعد مسافه، أما القريب فيكفيه اليسير من الأجره بنسبه حاجته، و المكى لا يعتبر الراحله فى حقه و يكفيه التمكن من المشى. انتهى.

و المحكى عن المدارك بعد نقله لكلام المنتهى ما لفظه على ما حكى: و نحوه قال فى التذكره، و صرح بأن القريب إلى مكه لا يعتبر فى حقه وجود الراحله إذا لم يكن محتاجا إليها، و هو جيد لكن فى تحديد القرب الموجب لذلك خفاء، و الرجوع الى اعتبار المشقه و عدمها جيد، إلا أن اللازم منه عدم اعتبار الراحله فى حق البعيد أيضا اذا تمكن من المشى من غير مشقه شديده، و لا نعلم به قائل. و من قوله «لا نعلم به قائل» يستفاد أن نظره أن المعروف بين الأصحاب عدم الفرق فى اشتراط الراحله فى حق البعيد بينما اذا كان محتاجا إليها و ما اذا لم يكن محتاجا إليها.

و فى المستند قال: ظاهر المنتهى الأول، يعنى اشتراط الراحله مختص بصوره الاحتياج إليها، و هو ظاهر الذخيره و المدارك و صريح المفاتيح و شرحه، و نسبه فى الأخير إلى الشهيدين، بل التذكره، بل يمكن استفادته من كلام جماعه قيدها بالاحتياج و الافتقار، و قال فى آخر كلامه بعد الاستدلال على القولين: و مما ذكر ظهر أن الحق هو الأول، و عليه الفتوى و العمل، و لكن نسبه القول بذلك الى المذكورين فى غايه الإشكال، فإن الكلام تاره فى أن اشتراط الراحله مطلق حتى بالنسبه إلى القريب و حتى بالنسبه الى أهل مكه فالظاهر من عبارات هؤلاء عدم اعتبارها فى حق القريب و المكى، و تاره النزاع فى أن اعتبار الراحله مختص بصوره الاحتياج إليها حتى بالنسبه إلى

البعيد، فلا- يستظهر من كلمات من ذكر، و قد عرفت من المدارك أنه قال: لا نعلم به قائل. و كيف كان فلا بد من ملاحظه الأدله.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٩٥

أطاق المشى بعضاً أو كلا (١)، بدعوى أن مقتضى الجمع بينها وبين الأخبار الأول حملها على صورته الحاجه (٢) مع أنها منزله على الغالب (٣) بل انصرفها إليها.

(١) ففي صحيحه معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه دين أ عليه أن يحج؟ قال: نعم، ان حجه الإسلام واجبه على من أطاق المشى من المسلمين، و لقد كان اكثر من حج مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، و لقد مر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بكراع الغميم فشكوا إليه الجهد و العناء فقال: شَدُّوا أزرَكم و استبتنوا، ففعلوا ذلك فذهب عنهم «١».

و ما عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قول الله عز و جل وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا قَالَ: يخرج و يمشى إن لم يكن عنده. قلت: لا يقدر على المشى. قال: يمشى و يركب. قلت: لا يقدر على ذلك أعنى المشى. قال: يخدم القوم و يخرج معهم «٢».

و ما عن محمد بن مسلم قلت لأبي جعفر عليه السلام: فان عرض عليه الحج فاستحى. قال: هو ممن يستطيع الحج، و لم يستحى و لو على حمار أجدع أبت، قال: فان كان يستطيع أن يمشى بعضاً و يركب بعضاً فليفعل.

و ما عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام فى حديث قال: قلت له: فإن عرض عليه ما يحج به فاستحى من ذلك

أ هو ممن يستطيع إليه سبيلاً؟ قال: نعم، ما شأنه يستحى و لو يحج على حمار أجدع أبت فإن كان يستطيع، يطيق أن يمشى بعضاً و يركب بعضاً فليحج.

و غير ذلك من الأخبار.

(٢) بواسطة الجمع العرفى بين المطلق و المقيد، لأن الأخبار الداله على اعتبار وجود الراحله مطلقه من حيث الحاجه و عدمها و هذه الأخبار مقيده بعدم الحاجه.

(٣) فيكون حمل المطلق على المقيد أسهل.

(١). الوسائل ج ٨ ب ١١ من أبواب الحج و شرائطه ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ١١ من أبواب الحج و شرائطه ح ٢.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٩٦

و الأقوى هو القول الثانى، لإعراض المشهور عن هذه الأخبار مع كونها بمرأى منهم و مسمع، فاللازم طرحها أو حملها على

بعض المحامل، كالحمل على الحج المندوب (١) و ان كان بعيدا عن سياقها مع أنها مفسره للاستطاعه فى الآيه الشريفه. و حمل الآيه على القدر المشترك بين الوجوب و الندب بعيد، أو حملها على من استقر عليه حجه الإسلام سابقا و هو أيضا بعيد، أو نحو ذلك.

و كيف كان فالأقوى ما ذكرنا و ان كان لا ينبغى ترك الاحتياط بالعمل بالأخبار المزبوره، خصوصا بالنسبه الى من لا فرق عنده بين المشى و الركوب،

---

(١) هذه المحامل كلها بعيدة، بل بعضها غير ممكن. و هذا واضح لا يحتاج إلى البيان.

لكن الإنصاف أن هذه الأخبار معارضة للأخبار الداله على اعتبار وجود الراحله، لأن النسبه بين الطائفتين الإطلاق و التقييد، فإن هذه الأخبار تدل على وجوب الحج مع العناء و الجهد و المشقه الشديده و المهانه العظيمه، فلا بد من حمل الأخبار الأول على صورته العجز حتى مع المشقه الشديده و الوقوع

فى المهانه، فيلزم حمل المطلقات على الفرد النادر، فلا يصار إليه. فان قوله عليه السلام فى جواب السائل ما يعنى بمن استطاع إليه سبيلا: من كان صحيحا فى بدنه مخرى سر به له زاد و راحله. أو قوله فى صحيحه الحبلى «ان يكون له ما يحج به»، بحمل الإطلاق على من لا يقدر المشى أصلا لا كلا و لا بعضا و لا يمكنه الخدمه و لا يقدر و لو على حمار أجدع حمل على النار المستهجن. فالنتيجه: أن هذه الأخبار معارضة للأخبار الأول، و بعد ثبوت المعارضه فالترجيح مع الأخبار الأول الموافقه للكتاب الداله على نفى العسر و الحرج.

و لا يمكن الأخذ بإطلاق آيه الحج، فإنها محكومه بآيه نفى العسر و الحرج، لأنها حاكمه على أدله الأحكام كلها.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٩٧

أو يكون المشى عليه أسهل، لانصراف الأخبار الأول عن هذه الصوره (١). بل لو لا الاجماعات المنقوله و الشهره لكان هذا القول فى غايه القوه.

### [مسأله لا فرق فى اشتراط وجود الراحله بين القريب و البعيد]

(مسأله: ٢) لا فرق فى اشتراط وجود الراحله بين القريب و البعيد (٢) حتى

---

(١) لا- وجه لانصراف و لو كان يزول بأدنى تأمل، فقول الماتن: لو لا الإجماعات المنقوله و الشهره لكان هذا القول فى غايه القوه. ضعيف إلى النهايه لما عرفت.



(٢) فى الشرائع: الثالث الزاد و الراحله، و هما يعتبران فىمن يفتقر الى قطع المسافه.

و قال فى المسالك فى شرحه: احترز بالمفتقر إلى قطع المسافه عن أهل مكه و ما قاربها ممن يمكنه السعى من غير راحله بحيث لا يشق عليه عاده، فإن الراحله حينئذ غير شرط.

و فى الجواهر بعد ذكر كلام المصنف قال: و إن قصرت عن مسافه القصر خلافا للمحكى عن العامه

فشرطوا ذلك، لا مثل القريب الذى يمكنه قطع المسافه بالمشى من دون مشقه معتد بها، بل لا أجد فيه خلافا، بل فى المدارك نسبتة إلى الأصحاب مشعرا بدعوى الإجماع عليه.

و قال فى المستمسك: لانصرافه (أى دليل اعتبار الزاد و الراحله) إلى المسافه التى يعدان لها عاده، فلا يشمل غيرها، و هو غير بعيد. و هذا له وجه، خلافا للمصنف «قده» من قوله: انه لا وجه له.

و قال فى المستمسك أيضا: اعتبارهما للمضى إلى عرفات لا دليل عليه، لاختصاص الآيه الشريفه بالسفر إلى البيت الشريف، و الاستطاعه الشرعيه معتبره فى ذلك، و لا دليل على اعتبارها فى السفر إلى عرفات.

أقول: قال فى الشرائع: الحج و إن كان فى اللغه القصد فقد صار فى الشرع اسما لمجموع المناسك المؤداه فى المشاعر المخصوصه، و يدل على ذلك أن استعمال الحج فى الآيات الأخرى كلها إنما كان فى المشاعر المخصوصه.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٩٨

بالنسبه إلى أهل مكه، لإطلاق الأدله، فما عن جماعه من عدم اشتراطه بالنسبه إليهم لا وجه له.

### [مسأله لا يشترط وجودهما عينا عنده]

(مسأله: ٣) لا يشترط وجودهما عينا عنده، بل يكفى وجود ما يمكن صرفه فى تحصيلهما من المال (١)، من غير فرق بين النقود و الأملاك من البساتين و الدكاكين و الخانات و نحوها.

و لا يشترط امكان حمل الزاد معه، بل يكفى إمكان تحصيله فى المنازل بقدر الحاجه، و مع عدمه فيها يجب حمله مع الإمكان، من غير فرق بين علف الدابه و غيره، و مع عدمه يسقط الوجوب (٢).

---

فإن ثبت ذلك - كما هو الظاهر - فحج البيت لا يكون معناه قصد البيت فقط، بل المعنى مجموع المناسك من الطواف و غيره، فاضافه الحج إلى البيت من

إضافه الكل إلى جزئه المعظم. فبناء على ذلك فان أرجعنا الضمير فى مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ إِلَى حَجِّ الْبَيْتِ فَيَكُونُ الْمُرَادُ مِنْ

الاستطاعه الاستطاعه إلى جميع المناسك، فتصير الاستطاعه معتبره في جميع المناسك، و من أركانها الوقوف في عرفات، فيكون دليلا- على اعتبارها في السفر إلى عرفات أيضا. و يؤيده تفسير الإمام عليه السلام في صحيحه الحلبي بعد سؤاله عن السبيل، قال عليه السلام: أن يكون له ما يحج به. و لا اشكال في كون «ما يحج» جميع المناسك لا خصوص المضى إلى البيت الشريف، فقول الماتن متين جيد.

(١) بلا خلاف في ذلك، و هذا واضح، و هو مقتضى قوله عليه السلام «له ما يحج به».

(٢) قال في المنتهى: الزاد الذي يشترط قدره عليه هو ما يحتاج إليه من مأكول و مشروب و كسوه، فان كان يجد الزاد في كل منزل لم يلزمه حمله، و أما الماء و علف البهائم فإن كانت توجد في المنازل التي ينزلها على حسب العاده لم يجب عليه حملها و إلا وجب مع

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٩٩

### [مسألة المراد بالزاد هنا ما يحتاج إليه المسافر]

(مسألة: ٤) المراد بالزاد هنا المأكول و المشروب و سائر ما يحتاج إليه المسافر من الأوعية التي يتوقف عليها حمل المحتاج إليه و جميع ضروريات ذلك السفر بحسب حاله (١) قوه و ضعفا و زمانه حرا و بردا و شأنه شرفا و وضعه.

و المراد بالراحله مطلق ما يركب و لو مثل السفينه في طريق البحر، و اللازم وجود ما يناسب حاله بحسب القوه و الضعف، بل الظاهر اعتباره من حيث الضعه و الشرف (٢) كما و كيفا، فاذا كان من شأنه ركوب المحمل أو الكنيسه

الممكنه و مع عدمها يسقط

الفرض.

أقول: لا بد أن يشترط مع الممكنه عدم استلزامه العسر و الحرج، و إلا فلا يجب أيضا.

(١) كل ذلك ظاهر كما صرح به غير واحد من الفقهاء بعد دخوله تحت قوله عليه السلام «أن يكون له ما يحج به».

(٢) و هذا أيضا ظاهر لا إشكال فيه، و قد صرحوا بذلك كله، إلا في اشتراط الضعه و الشرف و لم يشترطوهما. قال في كشف اللثام على ما حكى عنه: دون الأخيرين (أى الضعه و الشرف) لعموم الآيه و الأخبار و خصوص قول الصادق عليه السلام في صحيح أبي بصير: من عرض عليه الحج و لو على حمار أجدع مقطوع الذنب فأبى فهو مستطيع للحج. و نحوه أخبار آخر، و لأنهم عليهم السلام ركبوا الحمير و الزوامل. و قال في المدارك: الأصح الأول، أى عدم اعتبار المماثلة في الرفعه و الضعه.

أقول: الإنصاف اعتبار المماثلة في الضعه و الشرف أيضا، و يلزم من عدم اعتباره المشقه الشديده و العسر و الحرج، و مع ذلك

المسألة محل إشكال ما لم يلزم العسر و الحرج.

وقوله: انهم صلوات الله عليهم ركبوا الحمير و الزوامل، لعله لم يكن نقص و مهانه فى ذلك الزمان فى ركوب مثل ذلك، لأنه من المستبعد جدا بل يكون من المحالات أنهم عليهم السلام أوقعوا أنفسهم فى المذلة و المهانه. مضافا إلى أنه إن ثبت عملهم هذا فلا يدل على أن ذلك لازم عليهم فى حجهم الواجب، فإن المنقول من بعضهم صلوات الله عليهم أنهم كانوا

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٠٠

بحيث يعد ما دونها نقصا عليه يشترط فى الوجوب القدره عليه و لا يكفى ما دونه و ان كانت الآيه و الأخبار

مطلقه، و ذلك لحكومته قاعده نفى العسر و الحرج على الإطلاقات.

نعم إذا لم يكن بحد الحرج و جب معه الحج (١)، و عليه يحمل ما فى بعض الأخبار من وجوبه (٢) و لو على حمار أجدع مقطوع الذنب.

### [مسألة إذا لم يكن عنده الزاد و لكن يمكنه تحصيله بالكسب فى الطريق الأقوى عدم وجوبه]

(مسألة: ٥) إذا لم يكن عنده الزاد و لكن كان كسوبا يمكنه تحصيله بالكسب فى الطريق لأ-كله و شربه و غيرهما من بعض حوائجه هل يجب عليه أو لا؟

الأقوى عدمه (٣)، و ان كان أحوط.

يمشون فى طريق الحج مع المشقه الشديده، حتى أن المنقول عن الامام المجتبى صلوات الله و سلامه عليه أنه حج عشرين مره ماشيا حتى تورّمت قدماه صلوات الله عليه، فلا يستفاد من ذلك أنه واجب على المكلفين فى حجهم الواجب عليهم.

(١) اذا كان موجبا للذل و المهانه و لو لم يصل إلى حد الحرج يشكل الحكم بالوجوب، لأنه يستظهر من بعض الأخبار أن الله تبارك و تعالى لا يرضى لعبده المؤمن المهانه و المذلة، قال الله عز و جل و تقدست اسماءه فى سوره المنافقين وَ لِلّٰهِ الْعِزَّةُ وَ لِرَسُولِهِ وَ لِلْمُؤْمِنِينَ، فكيف يمكن الحكم بوجوب ما يوجب الذله و المهانه للمؤمن.

(٢) الظاهر من بعض هذه الأخبار وجوب الحج فى صورته استلزامه الحرج و المشقه و المهانه بحيث يصعب الإقدام عليها، و قد مر أن هذه الأخبار معارضة مع الأخبار الداله على اعتبار وجود الراحله، و الترجيح مع تلك الأخبار لموافقته للكتاب و مخالفه هذه الأخبار لما دل على نفى العسر و الحرج، و هو قوله تعالى مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ، فلا بد من طرح هذه الأخبار.

(٣) فإنه بعد ما فسرت الاستطاعه فى الأخبار بأن له الزاد و الراحله أو بقوله

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٠١

### [مسأله إنما يعتبر الاستطاعه من مكانه لا من بلده]

(مسأله: ٦) إنما يعتبر الاستطاعه من مكانه لا من بلده، فالعراقي إذا استطاع و هو في الشام وجب عليه و ان لم يكن عنده بقدر الاستطاعه من العراق (١)، بل لو مشى إلى ما قبل الميقات متسكعاً أو لحاجه أخرى من تجاره أو غيرها و كان له هناك ما يمكن أن يحج به وجب عليه (٢)، بل لو أحرم متسكعاً فاستطاع و كان أمامه ميقات آخر أمكن أن يقال بالوجوب عليه، و ان كان لا يخلو عن اشكال (٣).

السلام «له ما يحج به»، فمن لم يكن له الزاد لا يتحقق له الاستطاعه التي هي شرط في وجوب الحج، و لا يجب تحصيل شرط الوجوب.

و أما قولنا: إذا لم يكن عنده عين الزاد و الراحله و كان عنده من النقود و الأثمان بقدرهما يجب الحج، فان العرف يفهم بحسب الظاهر أن المراد من وجود الزاد و الراحله أعم من وجود عينهما أو بدلتهما من النقود و الأثمان، و لا يفهم منه أعم من وجودهما أو قدره على تحصيلهما إلا مع القرينه الخارجيه و لا توجد قرينه على ذلك، فقول صاحب المستند لا وجه له.

(١) الظاهر عدم الإشكال في هذا الحكم، لشمول الإطلاقات له، لعدم دخل المكان في الحكم، فان الحكم على من له الزاد و الراحله للروح و العود إلى بلده مع الشرائط الأخر، فكلما حصلت هذه الشرائط تحقق الموضوع، فيتعلق الحكم عليه، من غير فرق بين مكان و مكان.

(٢) هذا أيضا ظاهر لما قدّمناه.

(٣) بل الإشكال قوى، لأن صيروره الحج حجه الإسلام تتوقف على تحقق الاستطاعه له من أول الأعمال إلى آخرها، و الإحرام جزء

من أجزاء الحج، و لا- يمكن أن يحرم في ميقات آخر، لأنه لا- إحرام في الإحرام. و لا يجوز لمن أنشأ إحراما لنسك أن ينشئ إحراما آخر آلا بعد تحلله من إحرامه السابق، و ليس له إبطال إحرامه أو العدول منه إلى

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٠٢

### [مسأله إذا كان من شأنه ركوب المحمل أو الكنيسه و لم يوجد سقط الوجوب]

(مسأله: ٧) إذا كان من شأنه ركوب المحمل أو الكنيسه و لم يوجد سقط الوجوب، و لو وجد و لم يوجد شريك للشق الآخر

فإن لم يتمكن من أجره الشقين سقط أيضا، وإن تمكن فالظاهر الوجوب لصدق الاستطاعه، فلا وجه لما عن العلامة من التوقف فيه، لأن بذل المال له خسران لا مقابل له (١). نعم لو كان بذله مجحفا و مضرا بحاله لم يجب (٢)، كما هو الحال في شراء ماء الوضوء.

---

النسك الآخر الا ما أثبتته الدليل الخاص.

(١) لأن ذلك لا يوجب عدم صدق الاستطاعه التي بوجودها يثبت وجوب الحج، فلا وجه للتوقف.

(٢) إن وصل إلى حد الحرج فلا- إشكال في عدم الوجوب لدليل نفى الحرج، وإن لم يصل إلى حد الحرج فلما عن ذريح المحاربي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من مات و لم يحج حجه الإسلام لم يمنعه من ذلك حاجه تجحف به أو مرض لا يطيق فيه الحج أو سلطان يمنعه فليمت يهوديا أو نصرانيا.

و أورد على الاستدلال بهذه الروايه أن المراد من «حاجه تجحف به» غير مبيئه، فالروايه مجمله. لكن الظاهر أن وجوب صرف جميع ماله في الحج بحيث لم يبق له بعد شىء يصدق الإجحاف به، فإن منعه ذلك من الحج فهو معذور عند الشارع. و لقوله تعالى وَ لَا يَسْئَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ إِنْ يَسْئَلُكُمْهَا

فِيخْفِكُمْ تَبَخَّلُوا وَ يُخْرِجُ أَضْغَانَكُمْ «١»، فإن المعنى بحسب الظاهر- و العلم عند الله- أن الله تعالى لا يسألكم في تكاليفه جميع أموالكم، فإن الجمع المضاف يفيد العموم، خصوصا بقريته الذيل، و ان سؤال الأموال بالإحفاء يتسبب البخل و إخراج الأضغان، فيستفاد منها أنه تعالى بإيجاب الحج عليكم لا يكلفكم بصرف جميع أموالكم حتى ترجعوا صفر اليد و لا يبقى بعد العود لكم شىء تعيشون به،

---

(١). سورة محمد: ٣٧.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٠٣

**[مسأله غلاء أسعار ما يحتاج اليه أو أجره المركوب في تلك السنه لا يوجب السقوط]**

(مسأله: ٨) غلاء أسعار ما يحتاج اليه أو أجره المركوب في تلك السنه لا يوجب السقوط (١).

و لا يجوز التأخير عن تلك السنه مع تمكنه من قيمه، بل و كذا لو توقف على

---

فهذه الآيه تدل على المقصود بأوضح الدلاله.

و يؤيد ذلك خبر أبى الربيع الشامى قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن قول الله عز و جل وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا فقال: ما يقول الناس؟ قال:

فقلت له الزاد و الراحله. قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: قد سئل أبو جعفر عليه السلام عن هذا فقال: هلك الناس إذا، لئن كان من كان له زاد و راحله قدر ما يقوت عياله و يستغنى به عن الناس ينطلق إليهم فيسلبهم إياه، لقد هلكوا اذا. فقيل: فما السبيل؟

فقال: السعه فى المال، اذا كان يحج ببعض و يبقى بعضا لقوت عياله، أليس قد فرض الله الزكاه فلم يجعلها إلا على من يملك مائتى درهم «١». فان هذه الروايه- و إن كان فى سندها ضعف بأبى الربيع الشامى- إلا أنها صالحه للتأيد.

و كذلك خبر عبد الرحيم القصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

سأله الحفص الأعمور و أنا أسمع عن قول الله عز و جل وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا قال: ذلك القوه فى المال و اليسار، قال: فان كانوا موسرين فهم ممن يستطيع؟

قال: نعم. الحديث «٢». و هذا أيضا مخدوش بعبد الرحيم القصير لكنه صالح للتأيد.

(١) لصدق الاستطاعه، و مقتضى عموم الدليل و عدم ما يوجب التخصيص كما هو المشهور شهره عظيمه. و ما عن بعض من السقوط. لا وجه له.

و أما التمسك بقاعده نفى الضرر. فلا مورد له، لأن الحج تشريعه متضمن لصرف المال، و هو أخص من أدله نفى الضرر.

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٩ من وجوب الحج و شرائطه ح ١ و ٢.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٩ من وجوب الحج و شرائطه ح ٣.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٠٤

الشراء بأزيد من ثمن المثل و قيمه المتعارفه، بل و كذا لو توقف على بيع أملاكه بأقل من ثمن المثل لعدم وجود راغب فى قيمه المتعارفه، فما عن الشيخ من سقوط الوجوب ضعيف. نعم لو كان الضرر مجحفا بما له مضرا بحاله لم يجب (١)،

و الا فمطلق الضرر لا يرفع الوجوب بعد صدق الاستطاعه و شمول الأدله، فالمناط هو الإجحاف و الوصول إلى حد الحرج الرافع للتكليف. (٢)

## [مسألة لا يكفي في وجوب الحج وجود نفقه الذهب فقط، بل يشترط وجود نفقه العود]

(مسألة: ٩) لا- يكفي في وجوب الحج وجود نفقه الذهب فقط، بل يشترط وجود نفقه العود إلى وطنه إن أرادته (٣)، و إن لم يكن له فيه أهل و لا مسكن مملوك و لو بالإجارة، للحرج في التكليف بالإقامة في غير وطنه المألوف له.

(١) فإن أصل الضرر لا يكون مرفوعاً بأدله نفى الضرر، إلا أنّ دليله بحسب الظاهر يرفع

الوجوب عن الفرد الضررى الزائد على المتعارف.

(٢) اذا وصل إلى حد الحرج فلا- إشكال فيه بدليل نفى الحرج، و أما إذا لم يصل إلى حد الحرج و لكن يكون مضراً بحاله مجحفاً به و يكون الضرر أكثر مما يكون لازم وجوب الحج و متعارفاً له بحيث يستلزم صرف المال بأكثر من بعض أفراده التي تستلزم مالا كثيراً و لو نادراً، فإذا كان صرف المال أكثر من ذلك أيضاً و كان مضراً بحاله مجحفاً به فالظاهر عدم الوجوب، و أما إذا لم يكن مجحفاً بحاله و كان يستلزم صرف المال أكثر مما ذكر فيشكل الحكم بالوجوب و عدم شمول أدله نفى الضرر.

(٣) الظاهر عدم الإشكال فيه، أما في صورته استلزامه الحرج كما بين المصنف قدس سره فواضح، لكن لا ينحصر اعتبار نفقه العود في صورته استلزامه الحرج، بل الظاهر من نفس الأدله أن يكون له زاد و راحله ذهاباً و إياباً، فإن قوله عليه السلام «له زاد و راحله» أو قوله عليه السلام «له ما يحج» يستظهر منه أن يكون له ما يحج و يكون له زاد و راحله

كتاب الحج (للقيمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٠٥

نعم إذا لم يرد العود أو كان وحيداً (١) لا- تعلق له بوطن لم يعتبر وجود نفقه العود، لإطلاق الآيه و الأخبار في كفايه وجود نفقه الذهب.

و إذا أراد السكنى في بلد آخر غير وطنه لا بد من وجود النفقه إليه إذا لم يكن أبعد من وطنه، و إلا فالظاهر كفايه مقدار العود إلى وطنه (٢).

## [مسألة لا يشترط وجود أعيان ما يحتاج إليه في نفقه الحج لا وجود أثمانها]

(مسألة: ١٠) قد عرفت أنه لا يشترط وجود أعيان ما يحتاج إليه في نفقه الحج من الزاد و الراحله، و لا وجود أثمانها

من النقود، بل يجب عليه بيع ما عنده من الأموال لشرائها. لكن يستثنى من ذلك ما يحتاج إليه في ضروريات معاشه، فلا تباع دار سكنه اللائقة بحاله (٣)، و لا خادمه المحتاج إليه، و لا ثياب

لذهابه و إياه.

(١) أما في صورته عدم إرادته العود فواضح، و أما إذا أراد العود الى وطنه فالظاهر أنه لا فرق بين كونه وحيداً أو غير وحيد.  
(٢) هذا إذا لم يصير بواسطة الحج ملجأ و مضطراً في السكنى في الأبعد، و ألا فالظاهر اعتبار وجود الزاد و الراحله إلى ذلك الأبعد.

(٣) هذا هو المشهور شهره عظيمه، بل ادعى غير واحد الإجماع عليه، و يدل عليه صحيح المحاربي المتقدم.

و الإنصاف أنه إذا توقف الحج على بيع دار سكناه اللاتقه بحاله أو خادمه كذلك و لم يحج لصدق أنه منعه حاجه تجحف به و كذلك جميع ما ذكره المصنف، و الظاهر أن هذا الدليل تام لا إشكال فيه.

و الإشكال فيه من أن المعنى بالحاجه التي تجحف به مجمل لا- يمكن التمسك به. ضعيف، لأنه لا إجمال فيه، و على فرض الإجمال بالنسبه إلى جميع أفرادها، لكن هذا المقدار الذي ذكره المصنف «قده» هو القدر المتيقن منه، و ان كان في بعضها لا يخلو من تأمل مع عدم

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٠٦

تجمله اللاتقه بحاله فضلاً عن ثياب مهنته، و لا- أثاث بيته من الفراش و الأواني و غيرهما مما هو محل حاجته، بل و لا حلى المرأه مع حاجتها بالمقدار اللائق بها بحسب حالها في زمانها و مكانها، و لا- كتب العلم لأهله التي لا بد له منها فيما يجب تحصيله، لأن الضروره الدينيه أعظم من الدينويه، و

لا- آلات الصنائع المحتاج إليها في معاشه، و لا- فرس ركوبه مع الحاجه إليه، و لا سلاحه، و لا سائر ما يحتاج إليه، لاستلزام التكليف بصرفها في الحج العسر و الحرج.

و لا يعتبر فيها الحاجه الفعلية، فلا وجه لما عن كشف اللثام من أن فرسه إن كان صالحاً لركوبه في طريق الحج فهو من الراحله و الا- فهو في مسيره إلى الحج لا- يفتقر إليه بل يفتقر الى غيره (١)، و لا- دليل على عدم وجوب بيعه حينئذ. كما لا وجه لما عن الدروس من التوقف في استثناء ما يضطر إليه من أمتعه المنزل و السلاح و آلات الصنائع، فالأقوى استثناء جميع ما يحتاج إليه في معاشه مما

---

استلزامه العسر و الحرج.

لكن استدلاله باستلزامه العسر و الحرج، ففيه: أنه لا- يختص الحكم بالموارد التي يستلزم التكليف بصرفها في الحج العسر و الحرج، و أما هذه الموارد- أي الموارد التي تستلزم العسر و الحرج- فلا شبهه فيها لدليل نفى الحرج.



و أما القول بأن تكليف الحج حرجي، فهو وارد في مورد الحرج. ففيه: أنا لا نسلم ذلك، و على فرض التسليم فما يستلزم منه الحرج أكثر مما هو المتعارف فيه، فيبقى تحت دليل نفى الحرج.

(١) فان افتقاره إلى غيره في سفر الحج لا ينافي افتقاره إليه بعد الرجوع بحيث لو باعه وقع في الحرج أو يصدق أنه مجحف به.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٠٧

يكون إيجاب بيعه مستلزما للعسر و الحرج (١).

نعم لو زادت أعيان المذكورات عن مقدار الحاجة و جب (٢) بيع الزائد في نفقه الحج، و كذا لو استغنى عنها بعد الحاجة، كما في حلي المرأه إذا كبرت عنه و نحوه.

### [مسألة لو كان بيده دار موقوفه تكفيه لسكنائه، و كان عنده دار مملوكة فالظاهر وجوب بيع المملوكة]

(مسألة: ١١) لو كان

بيده دار موقوفه تكفيه لسكنائه، و كان عنده دار مملوكة فالظاهر وجوب بيع المملوكة (٣) اذا كانت وافيه لمصارف الحج أو متممه لها، و كذا في الكتب المحتاج إليها إذا كان عنده من الموقوفه مقدار كفايته فيجب بيع المملوكة منها، و كذا الحال في سائر المستثنيات إذا ارتفعت حاجته فيها بغير المملوكة، لصدق الاستطاعة حينئذ اذا لم يكن ذلك منافيا لشأنه و لم يكن عليه حرج في ذلك.

نعم لو لم تكن موجوده و أمكنه تحصيلها لم يجب عليه ذلك، فلا يجب بيع ما عنده في ملكه. و الفرق عدم صدق الاستطاعة في هذه الصورة (٤) بخلاف الصورة الأولى، إلا اذا حصلت بلا سعي منه أو حصلها مع عدم وجوبه، فانه بعد التحصيل يكون كالحاصل أولا.

(١) بل و لو لم يستلزم الحرج، لكن يصدق أنه منعه من الحج حاجه تجحف به، فلا يجب البيع و لا الحج.

(٢) لا إشكال في هذه الصورة لصدق الاستطاعة.

(٣) وجوب بيع الدار المملوكة و غيرها لا وجه له، بل الواجب عليه الحج في هذه الصورة، فلو حج متسكعا في هذا الحال بدون بيعها فيجزي بلا إشكال. و لعل مراد المصنف «قده» ذلك. أما أصل وجوب الحج في هذه الصورة فلصدق الاستطاعة كما ذكره المصنف، لكن مع قيد أن بيع المذكورات لا يكون مجحفا بحاله.

(٤) يعني لا يصدق الاستطاعة فعلا فلا بد من تحصيلها، و هو لا يجب.

**[مسألة فيما لو لم تكن المستثنيات زائده عن اللائق بحاله بحسب عينها لكن كانت زائده بحسب قيمه]**

(مسألة: ١٢) لو لم تكن المستثنيات زائده عن اللائق بحاله بحسب عينها لكن كانت زائده بحسب قيمه و أمكن تبديلها بما يكون أقل قيمه مع كونها لائقا بحاله أيضا، فهل يجب التبديل للصرف في نفقه الحج

أو لتتميمها؟ قولان من صدق الاستطاعه و من عدم زياده العين عن مقدار الحاجه. و الأصل عدم وجوب التبديل، و الأقوى الأول إذا لم يكن فيه حرج أو نقص عليه و كانت الزيادة معتدا بها، كما اذا كانت له دار تسوى المائه و أمكن تبديلها بما يسوى خمسين مع كونه لائقا بحاله من غير عسر (١) فانه يصدق الاستطاعه.

نعم لو كانت الزيادة قليله جدا بحيث لا يعتنى بها أمكن دعوى عدم الوجوب (٢)، و ان كان الأحوط التبديل أيضا.

**[مسألة إذا لم يكن عنده من المستثنيات لكن كان عنده ما يمكن شراؤها به ففي جواز شرائها و ترك الحج إشكال]**

(مسألة: ١٣) إذا لم يكن عنده من الأعيان المستثنيات لكن كان عنده ما يمكن شراؤها به من النقود أو نحوها، ففي جواز شرائها و ترك الحج إشكال، بل الأقوى عدم جوازه، إلا أن يكون عدمها موجبا للحرج عليه، فالمدار في ذلك هو الحرج و عدمه (٣).

و حينئذ فإن كانت موجوده عنده لا يجب بيعها إلا مع عدم الحاجه، و إن لم تكن موجوده لا يجوز شراؤها إلا مع لزوم الحرج (٤) في تركه، و لو كانت

---

(١) مع عدم كون التبديل مجحفا بحاله.

(٢) إذا كانت الزيادة وافية لمصارف الحج أو متممه فلا وجه لعدم الوجوب مع عدم لزوم الحرج و عدم كونه مجحفا بحاله. و دعوى انصراف الدليل عن هذا. ممنوعه.

(٣) بل و عدم الإجحاف به أيضا.

(٤) يمكن أن يفرق بينهما بأن ما كان عنده من المذكورات مع الحاجه إليها عرفا بحيث

موجوده و باعها بقصد التبديل بآخر لم يجب صرف ثمنها في الحج، فحكم ثمنها حكمها. و لو باعها لا بقصد التبديل و جب بعد البيع صرف ثمنها في الحج إلا مع الضروره إليها على حد الحرج في عدمها

## [مسأله إذا كان عنده مقدار ما يكفيه للحج و نازعته نفسه إلى النكاح، صرح جماعه بوجوب الحج]

(مسأله: ١٤) إذا كان عنده مقدار ما يكفيه للحج و نازعته نفسه إلى النكاح، صرح جماعه بوجوب الحج و تقديمه على التزويج، بل قال بعضهم و ان شق عليه (٢) ترك التزويج. و الأقوى وفاقا لجماعه أخرى عدم وجوبه مع كون ترك

إذا يبيعها يبقى محتاجا إليها و لم يكن عنده ما يرفع حاجته و لكن لا يصل إلى حد الحرج عليه و الإجحاف به و مع ذلك لا يصدق عليه أنه مستطيع و أنّ له ما يحج به و أن له زادا و راحله، بخلاف ما إذا لم يكن عنده و يريد شراءه و مع عدم الاشتراء يكون له ما يحج و يكون له زاد و راحله فيصدق أنه مستطيع. مضافا إلى أن بيع الموجود يمكن أن يكون مخالفا لشأنه أو يكون وجوب البيع مستلزما للحرج عليه أو مستلزما للإجحاف به، على أن الاعتياد بوجود شيء و الاستفادة منه زمانا ممتدا يوجب انعدامه مشقه كثيره. كل ذلك يمكن أن لا يستلزم في صورته فقدانه فعلا و عدم الاشتراء له، فيكون حال المستقبل كالماضى.

(١) ظاهره الفرق بين البيع بقصد التبديل و البيع لا-بقصده، فوجه ذلك أنه إن باعها لا بقصد التبديل ووطن نفسه على عدم الاستفادة فيما يحتاج إليه و تحمل بعض المشقه و ترك عاداته لا لأجل الحج، ففي هذه الصوره قد حكم المصنف «قده» بأن الضروره إليها إن وصلت إلى حد الحرج في عدمها فلا يجب الحج و إن لم تصل إلى هذا الحد يجب الحج. و لا بأس به مع عدم الإجحاف به أيضا على تأمل فيه.

(٢) قال في الشرائع: و لو كان معه قدر ما يحج به فنازعت نفسه إلى

النكاح لم يجز صرفه في النكاح و إن شق تركه و كان عليه الحج. و نسب هذا القول إلى البعض الآخرين أيضا.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١١٠

.....

و قال في المنتهى: لو كان له ما يحج و تاقت نفسه إلى النكاح لزمه الحج، و قال الشافعي:

يصرف المال في النكاح إذا خاف العنت. لنا أن الحج فرض على الفور و النكاح سنه و الفرض مقدم. احتج بجواز تأخير الحج لأنه يجب على التراخي فيقدم النكاح مع خوف العنت. و هو ممنوع لما بيننا من وجوب الحج على الفور، أما لو خاف من ترك النكاح المشقه العظيمه فالوجه تقديم النكاح لحصول الضرر. انتهى.

و التحقيق أنه لو فرض أن ترك النكاح موجب للمشقه البالغه حد الحرج فلا ينبغي الإشكال في عدم وجوب الحج و النكاح مقدم، لدليل نفى الحرج الدال على أن كل حكم يستلزم منه الحرج فهو منفي. إذا فوجوب الحج الذي يستلزم منه الحرج فهو منفي.

و الظاهر أن فى حكمها ما لو لم يصل ترك النكاح إلى حد الحرج لكن تكون المشقه بحد يصدق أن وجوب الحج عليه و ترك النكاح إجحاف به، لما تقدم من صحيح المحاربي.

و أما القول بأن تكليف الحج فى نفسه حرجي، و أن دليل وجوب الحج وارد فى مورد الحرج، فيكون دليله حاكما على دليل رفع الحج. فواضح البطلان، فإن الحج مع وجود الزاد و الراحله و تخليه السرب و سلامه البدن و عدم الموانع الأخر من مزاحمته للدين و النكاح و الرجوع مع عدم الكفايه و نحو ذلك لا يكون حرجيا. فدعوى كون التكليف بالحج فى نفسه حرجيا باطله.

على أنه لو فرض و سلم أنه حرجي فى نفسه

فالمقدار المخصص لدليل نفى الحرج هو المقدار المتعارف منه، و أما ما يزيد على المقدار المتعارف فيبقى تحت دليل نفى الحرج، كما أنه مع صدق الإجحاف به فهو مرفوع بدليل صحيح المحاربي.

و أما القول بأن الحج واجب و النكاح مندوب فلا- يزاحم المندوب الواجب. فالظاهر أن القائلين بتقدم النكاح لا يقولون به بواسطة نفس مزاحمه النكاح للحج، بل يقولون بواسطة دليل نفى الحرج أو بواسطة صحيح المحاربي، فهو صحيح.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١١١

التزويج حرجا عليه أو موجبا لحدوث مرض (١) أو للوقوع فى الزنا و نحوه.

نعم لو كانت عنده زوجه واجبه النفقه و لم يكن له حاجه فيها لا يجب أن يطلقها و صرف مقدار نفقتها فى تميم مصرف الحج، لعدم صدق الاستطاعه عرفا.

**[مسأله إذا كان له دين على شخص بمقدار مؤنته أو بما تتم به مؤنته، فاللزام اقتضاؤه و صرفه فى الحج]**

(مسأله: ١٥) إذا لم يكن عنده ما يحج به و لكن كان له دين على شخص بمقدار مؤنته أو بما تتم به مؤنته، فاللزام اقتضاؤه و صرفه فى الحج إذا كان الدين حالا و كان المديون باذلا (٢)، لصدق الاستطاعه حينئذ.

(١) أما حدوث المرض فقد يستدل بأن الإضرار بالنفس حرام فيمنع من وجوب الحج.

أقول: أما الإضرار الجزئي و إحداث الأمراض الجزئية فلا- نسلم حرمة، لا سيما إن كانت للأغراض العقلانية. و أما الأمراض الهامه فإن كانت بحد الحرج عليه فيكون داخلا فى دليل نفى الحرج، و ان لم يصل إلى هذا الحد و لكن يكون تحمّله إجحافا به فينفى وجوب الحج صحيح المحاربي، و إلا فمع حرمة إيقاع النفس فى ذلك المرض فلا بد من ملاحظه أهميه وجوب الحج و أهميه حرمة إيقاع النفس فى ذلك المرض، فمع إحراز أهميه أحدهما يقدم، و مع عدم إحراز الأهميه

فيكون موردا للتخير.

و أما إيجاب ترك التزويج الوقوع فى الزنا فلا- يوجب سقوط وجوب الحج، لأن الزنا منه أمر اختيارى له فيقدم عليه بسوء اختياره، فلا يسقط وجوب الحج لأجله.

و أما لو كانت له زوجته واجبه النفقه و لم يكن له حاجه فيها، فلا اشكال فى عدم وجوب طلاقها و صرف مقدار نفقتها فى تميم مصرف الحج، لأن طلاقها لأجل ذلك تحصيل للاستطاعه و هو غير واجب و مع عدم طلاقها لا يكون مستطيعا فعلا.

(٢) الدين إما أن يكون حالا و المديون باذلا فوجب اقتضاؤه و صرفه فى سبيل الحج، هذا اذا لم يستلزم من اقتضائه حرج أو ذله أو مهانه. و إن كان الدين حالا و لكن

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١١٢

و كذا إذا كان مماطلا و أمكن إجباره باعانه متسلط، أو كان منكرا و أمكن إثباته عند الحاكم الشرعى و أخذه بلا كلفه و حرج، بل و كذا إذا توقف استيفاؤه على الرجوع إلى حاكم الجور، بناء على ما هو الأقوى من جواز الرجوع إليه مع توقف استيفاء الحق عليه، لأنه حينئذ يكون واجبا بعد صدق الاستطاعه، لكونه مقدمه للواجب المطلق.

و كذا لو كان الدين مؤجلا و كان المديون باذلا قبل الأجل لو طالبه. و منع صاحب الجواهر الوجوب حينئذ، بدعوى عدم صدق الاستطاعه. محل منع.

---

المديون مماطل و توقف استنقاذ الدين على الاستعانه بالحاكم الشرعى أو بالاستعانه بغيره و لم يكن فى الاستعانه بالحاكم الشرعى أو بغيره حرج و لا ذله و لا مهانه، فالظاهر عدم الإشكال فى وجوب الاقتضاء و صرفه فى سبيل الحج، لأن القدره على السبب قدره على المسبب. فالقدره على ماله قدره فعليه حقيقه، لا أنه تحصيل للقدره.

بل الظاهر كذلك إذا توقفت استفاده حقه إلى الاستعانه بحاكم الجور، لا- فى اثبات حقه ما لم يكن فى المراجعه إلى حاكم الجور حرج و لا- مهانه و لا ذله، و كذا لم يكن فى المراجعه إليه تأييد الظالم و لا تقويته و لا تثبيته فى مقامه و نحو ذلك، فإنه فى جميع هذه الصور لا يجب المراجعه إليه بل لا يجوز.

و ان كان الدين مؤجلا و كان المديون باذلا قبل الأجل لو طالبه. ففيه إشكال، من جهه أنه يشترط فى الاستطاعه القدره الفعلية على ماله و لو بواسطة القدره على سببه، و فى محل الكلام ليس له القدره الفعلية، لأنه لا حق له على المديون فى أداء دينه قبل الأجل و لو مع المطالبه، لأن له الامتناع من الأداء، فلو طالبه و أداه يكون تحصيلًا للاستطاعه، لأنه لم يكن له القدره الفعلية فحصلها بالمطالبه، و تحصيل الاستطاعه غير واجب.

و الفرق بينها و بين الصورة السابقه: أن فيها له الحق شرعا على أخذ ماله من المديون و لو باجباره فيصدق عليه أن له ما يحج به

و له السلطنه و القدره الفعليه على ماله.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١١٣

و أما لو كان المديون معسرا أو مماطلا لا يمكن إجباره، أو منكرا للدين و لم يمكن إثباته، أو كان الترافع مستلزما للخرج، أو كان الدين مؤجلا مع عدم كون المديون باذلا فلا يجب. بل الظاهر عدم الوجوب لو لم يكن واثقا ببذله مع المطالبه (١).

#### [مسأله لا يجب الاقتراض للحج، إذا لم يكن له مال و ان كان قادرا على وفائه بسهولة]

(مسأله: ١٦) لا يجب الاقتراض للحج، إذا لم يكن له مال و ان كان قادرا على وفائه بعد ذلك بسهولة، لأنه تحصيل للاستطاعه و هو غير واجب.

نعم لو كان له مال غائب لا يمكن صرفه فى الحج فعلا أو مال حاضر لا راغب فى شرائه أو دين مؤجل لا يكون المديون باذلا له قبل الأجل و أمكنه الاستقراض (٢) و الصرف فى الحج ثم وفاؤه بعد ذلك. فالظاهر وجوبه، لصدق الاستطاعه حينئذ عرفا إلا إذا لم يكن واثقا بوصول الغائب أو حصول الدين بعد ذلك، فحينئذ لا يجب الاستقراض، لعدم صدق الاستطاعه فى هذه الصوره.

#### [مسأله إذا كان عنده ما يكفيه للحج و كان عليه دين]

(مسأله: ١٧) إذا كان عنده ما يكفيه للحج و كان عليه دين، ففى كونه مانعا عن وجوب الحج مطلقا- سواء كان حالا مطالباً به أو لا، أو كونه مؤجلا، أو عدم كونه مانعا إلا مع الحلول و المطالبه، أو كونه مانعا إلا مع التأجيل أو الحلول

(١) قد يقال: إن بناء القوم فى نظائر ذلك على وجوب السفر إلى الحج، مثل ما اذا لم يكن واثقا بالسلامه و لا بالصحه و لا بسلامه ماله. لكنه قياس مع الفارق، فإن استصحاب السلامه و الصحه فى المال و البدن فى النظائر موجود، و ليس فى المقام أصل يركن إليه.

(٢) أو أمكنه بيع الدين بما يفى بمثونه الحج أو بما تتم به بلا ضرر و لا حرج عليه، فيجب عليه أيضا على الظاهر.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١١٤

مع عدم المطالبه، أو كونه مانعا إلا- مع التأجيل وسعه الأجل للحج و العود- أقوال و الأقوى كونه مانعا الا مع التأجيل (١)- و الوثوق بالتمكن من أداء الدين

(١) أما في هذه الصورة- أي كون الدين مؤجلاً و المديون واثقاً بالتمكن من أداء دينه عند حلول الأجل وسعه الأجل للحج و العود- لا إشكال في وجوب الحج عليه، لأنه لا

مزاحمه بين وجوب الحج و صرف المال فيه و أداء الدين عند حلول أجله، فإن المفروض إمكان أدائه عنده. أما إذا كان الدين حالاً و الدائن مطالباً فإما أن لا يكون له مال غير هذا المقدار الذي لا بد له، فإما أن يقضى دينه به أو يحج به فلا يبقى لدينه شيء، فالظاهر أنه لا إشكال في أن الدين مقدم، لأنه مقتضى قوله تعالى وَ إِنْ تَوَمَّنُوا وَ تَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَ لَا يَسْئَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ إِنْ يَسْئَلْكُمْوهَا فَيُخَفِّكُمْ تَبَخَّلُوا وَ يُخْرِجَ أَضْغَانَكُمْ الدال على أنه ليس في التكاليف الأولية الإلهية الشرعية ما يعدم المكلف من حيث المال، بل هي توجب إعطاء بعض الأموال لا إعطاء جميعها كالواحد من الأربعين أو العشرين أو عشر الأموال أو خمسها، و لا يسألكم جميع أموالكم كما يدل عليه الجمع المضاف المفيد للعموم المؤيد بذيل الآية الكريمة إِنْ يَسْئَلْكُمْوهَا فَيُخَفِّكُمْ تَبَخَّلُوا وَ يُخْرِجَ أَضْغَانَكُمْ، فدل على أن التكليف بالاحفاء لا يكون في التكاليف الإلهية.

و نستدل بهذه الآية أيضاً في المسائل الآتية على اعتبار الرجوع إلى الكفاية كما سنشير إليه إن شاء الله تعالى عند ذكر المصنف لها.

فبناء على ذلك إن كان عنده من المال بقدر أداء دينه أو أقل من ذلك بحيث إذا صرف المال في الحج لا بد له من أداء دينه بما يكون الكفاية له عند رجوعه، فيبقى عادماً لما له الكفاية عند الرجوع، فمقتضى الآية الشريفة أن الله لا يأمره بصرف ماله في الحج، و تدل على عدم وجوب الحج و يكون أداء الدين مقدماً.

و تدل أيضاً على تقديم الدين على الحج صحيحه المحاربي: من مات و لم يحج حجه الإسلام لم يمنعه من ذلك حاجه تجحف به أو مرض لا يطبق فيه الحج أو سلطان يمنعه

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١١٥

إذا صرف ما عنده في الحج. و ذلك لعدم صدق الاستطاعة في غير هذه الصورة، و هي المناط في الوجوب لا مجرد كونه مالكا للمال و جواز التصرف فيه بأي وجه أراد.

و عدم مطالبه في صورة الحلول أو الرضا بالتأخير لا ينفع في صدق

فليمت يهودياً أو نصرانيا «١»، فمقتضى هذه الصحيحه أن من منعه من الحج حاجه تجحف به فلا مانع من ترك الحج. و الإنصاف أنه إذا منعه من الحج أداء الدين مع الحلول و مطالبه الدائن يصدق أنه منعه من الحج حاجه تجحف به.

و دعوى اجمال الروايه كما ادعى. غير مسموعه، فإن كون ذلك من مصاديق الروايه واضح.

و يؤيد ذلك خبر عبد الرحيم القصير المتقدم، فانه و ان كان من حيث السند من أجل عبد الرحيم القصير فيه ضعف إلا أنه من حيث الدلالة تام.

و يؤيد ذلك روايه ابى الربيع الشامى المتقدمه أيضا، و قد رواها المفيد فى المقنعه عنه إلا انه زاد بعد قوله «و يستغنى به عن الناس»: يجب عليه أن يحج بذلك ثم يرجع فيسأل الناس بكفه، لقد هلك اذا. ثم ذكر تمام الحديث و قال فيه: يقوت فيه نفسه و عياله. و هذه الروايه و ان كان فى سندها ضعف من أجل أبى الربيع الشامى لكنها نافعه للتأييد.

و يمكن أن يستدل على المقصود بصحيحه معاويه بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه دين أ عليه أن يحج؟ قال: نعم، ان حجه الإسلام واجبه على من أطاق المشى من المسلمين، و لقد كان أكثر من حج مع

النبي صَلَّى الله عليه و آله مشاه، و لقد مرّ رسول الله صَلَّى الله عليه و آله بكراع الغميم فشكوا إليه الجهد و العناء، فقال: شدوا أزركم و استبتنوا، ففعلوا ذلك فذهبت عنهم «٢».

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٧ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ١١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١١٦

الاستطاعه. نعم لا يبعد الصدق اذا كان واثقا بالتمكن من الأداء مع فعلية الرضا بالتأخير من الدائن، و الأخبار الداله على جواز الحج لمن عليه دين لا تنفع فى الوجوب و فى كونه حجه الإسلام.

و أما صحيح معاويه بن عمار عن الصادق عليه السلام: عن رجل عليه دين أ عليه أن يحج؟ قال: نعم، ان حجه الإسلام واجبه على من أطاق المشى من المسلمين. و خبر عبد الرحمن عنه عليه السلام أنه قال: الحج واجب على

---

فالمستفاد من هذه الروايه أن ما عنده يلزم أن يصرفه فى دينه و يحج ماشيا، و لا يلزم أن يصرفه فى الزاد و الراحله ليحج.

و أما وجوب الحج ماشيا معارض بما دل على عدم الوجوب الموافق لكتاب الله تعالى من نفى العسر و الحرج، فهو مطروح و لا مانع من العمل ببعض الروايه مع عدم المانع و طرح بعضها بواسطة وجود المانع، فبعد طرح ما دل على وجوب الحج ماشيا ينتج أن من كان عنده بمقدار نفقه الحج مع أن عليه الدين بذاك المقدار و ليس عنده ما يكفى لأداء دينه لا يجب عليه الحج بل يجب أن يصرفه فى أداء دينه.

و قد استدل من قال بتقديم أداء الدين بأدله مدخوله:



الناس من حق الله تعالى، فيقدم الدين عليه من باب الأهميه.

وفيه: أنه لا- دليل معتد به يدل على أهميه حق الناس من حق الله تعالى على الإطلاق و ان اشتهر ذلك في الألسنه، و العلم بملاكات الأحكام عند الله عز و جل و لا- علم لنا بها، إلا أن يقال: إن حق الناس إذا وجب علينا يكون حق الله أيضا من جهة أمره تعالى بالوفاء و إيجابه علينا و يكون اشتغال ذمتنا أيضا للناس، فيكون فيه حق الله تعالى و حق الناس معا، لا أنه فيه حق الناس وحده، كما يؤيد ذلك بروايه سعد بن طريف عن أبي جعفر عليه السلام قال: الظلم ثلاثه: ظلم يغفره الله و ظلم لا يغفره الله و ظلم لا يدعه الله، فأما الظلم الذى لا يغفره فالشرك، و أما الظلم الذى يغفره فالظلم الذى يغفره فظلم الرجل نفسه فيما بينه و بين الله، و أما

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١١٧

الرجل و ان كان عليه دين. فمحمولان على الصوره التى ذكرنا أو على من استقر عليه الحج سابقا، و إن كان لا يخلو عن إشكال كما سيظهر. فالأولى الحمل الأول.

---

الظلم الذى لا يدعه فالمداينه بين العباد «١». و الروايه ضعيفه السند بمفضل بن صالح.

و المتحصل من ذلك أن حق الله الذى يكون متضمنا لحق الناس أهم من حق الله الذى يكون متمحضا فى حقه تعالى، و لكن كل ذلك لا- يدل على أن حق الناس مطلقا أهم من حق الله مطلقا، لاحتمال كون بعض حقوق الله المتمحضة فى حقه تعالى أهم و أقوى ملاكا، بل هو كذلك قطعاً. و يدل عليه صحيحه عبيد بن زراره قال: سألت أبا

عبد الله عليه السلام عن الكبائر فقال: هنّ فى كتاب على عليه السلام سبع: الكفر بالله. إلى أن قال:

و أكل مال اليتيم ظلما. الى أن قال عبيد: فقلت: هذا أكبر المعاصى؟ فقال: نعم. قلت: فأكل الدرهم من مال اليتيم ظلما أكبر أم ترك الصلاة؟ قال: ترك الصلاة. قلت: فما عدّدت ترك الصلاة فى الكبائر؟ قال: أى شىء أول ما قلت لك. قلت: الكفر. قال: فان تارك الصلاة كافر- يعنى من غير علّه «٢».

فصرّح الإمام عليه السلام بأكبريه ترك الصلاة الذى هو من حقوق الله المحضه، و جعله من الكفر و أكبر من أكل مال اليتيم ظلما الذى هو من حق الله المتضمن لحق الناس.

و مما استدل على تقديم الدين أن من مرجحات باب التزاحم بين الواجبين أنه إن كان أحد الواجبين مشروطا بالقدره الشرعيه دون الآخر فيقدم ما لم يكن مشروطا بالقدره الشرعيه، و أداء الدين واجب مطلق و الحج مشروط بالاستطاعه.

وفيه: أن الاستطاعه قد فسرت فى الروايات بأن له الزاد و الراحله و تخليه السرب، و المفروض أن الشرط حاصل، و التحقيق ما

(١). الوسائل ج ١١ ب ٧٨ من أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ح ١.

(٢). الوسائل ج ١١ ب ٤٦ من أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ح ٤ ص ٢٥٤.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١١٨

و أما ما يظهر من صاحب المستند من أن كلا من أداء الدين و الحج واجب فاللازم بعد عدم الترجيح التخيير بينهما في صورة الحلول مع المطالبه أو التأجيل مع عدم سعه الأجل للذهاب و العود و تقديم الحج في صورة الحلول مع الرضا بالتأخير أو التأجيل مع سعه الأجل للحج و

العود و لو مع عدم الوثوق

و قد استدلوا أيضا على تقديم الحج بوجه مدخوله:

الأول: أهميته من الدين المستكشف ذلك من التشديدات الكثيره الوارده في تركه و تسويفه، و ان لم يتيقن من هذه التشديدات بالأهميه فلا أقل أنها توجب احتمالها، و هو يكفى في مقام الترجيح.

وفيه: ان ترك أداء الدين مع مطالبه الدائن و قدره على الأداء بغير المستثنيات يصير داخلا في الظلم، و التشديدات على فعل الظلم و اللعن على الظالمين لا تكون أقل من التشديدات على ترك الحج. هذا مضافا إلى التشديدات بالنسبه إلى نفس أداء الدين مع المطالبه و اليسار. و الحاصل انه لا-علم لنا بأهميه ترك الحج عن ترك أداء الدين، و لا يكون الاحتمال في طرف خاص بحيث لا يكون الاحتمال في الطرف الآخر.

الثانى: ما عن عبد الرحمن بن أبى عبد الله قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: الحج واجب على الرجل و ان كان عليه دين «١».

وفيه: ان هذا الخبر ضعيف، لأن في السند القاسم بن محمد و لم يوثق.

الثالث: صحيحه معاويه بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه دين أ عليه أن يحج؟ قال عليه السلام: نعم «٢»، بتقريب أن إطلاقها يدل على أنه عند مزاحمه الحج و الدين الحج مقدم.

و قد مر أن هذا الصحيح بمناسبه ذيله يدل على عكس المطلوب و أن الدين مقدم كما

(١). الوسائل ج ٨ ب ٥٠ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٤ ص ١٠٠.

قمي، سيد حسن طباطبائي، كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ٣ جلد، مطبعة باقري، قم - ايران، اول، ١٤١٥ هـ ق

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)؛ ج ١، ص:

١١٨

(٢). نفس المصدر و الموضع ح ٤ ص ٩٩.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١١٩

بالتمكن من أداء الدين بعد ذلك حيث لا يجب المبادره إلى الأداء فيهما فيبقى وجوب الحج بلا مزاحم.

ففيه: أنه لا وجه للتخير في الصورتين الأوليين، و لا لتعين تقديم الحج في

قدمناه.

الرابع: صحيح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أ رأيت الرجل التاجر ذا المال حين يسوّف الحج كل عام و ليس يشغله عنه إلا التجاره أو الدين؟ فقال:

لا عذر له يسوّف الحج، إن مات و قد ترك الحج فقد ترك شريعه من شرائع الإسلام «١».

وفيه: أن المفروض في السؤال كون الرجل ذا مال و يكون تركه الحج عن تسوييف فيه، فهو لا- يرتبط بالمقام و أجنبي عنه. مضافا إلى أنه يمكن أن يكون من قبيل صحيحه معاويه ابن عمار التي دلت على أنه لا يشترط في وجوب الحج وجود الراحله، بل يجب على من هو قادر على المشى أن يحج ماشيا، و لا إشاره فيها بأن عنده ما يكفيه للزاد و الراحله، و هو مردد بين صرفه في الحج و لا يبقى لدينه ما يفى به و بين صرفه في الدين و لا يبقى للراحله حتى يحج.

الخامس: خبر معاويه بن وهب عن غير واحد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

إني رجل ذو دين أفادين و أحج؟ فقال: نعم، هو أفضى للدين «٢».

وفيه: مضافا إلى الخدشه في السند من جهه أن الرواه إلى وهب هل كانوا ثقات أو لا؟

فلا يعتمد عليه، أنه قضيه في واقعه و لا يدري أن السائل عن الإمام عليه السلام هل كان دينه حالا و مطالباً به أو

لم يكن شىء منهما، و هل الحج الذى أراد أن يأتيه يكون حجاً واجباً أو مندوباً. و الحاصل أن السائل لم يسأل الإمام عن الحكم الكلى لكل مكلف، بل سأله عن حال شخصه و نفسه، فما لم تعلم الخصوصيات التى تكون دخيله فى السؤال

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٤ ص ١٧.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٥٠ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١ ص ٩٩.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٢٠

الأخيرتين بعد كون الوجوب تخييراً أو تعييناً مشروطاً بالاستطاعه الغير الصادقه فى المقام، خصوصاً مع المطالبه و عدم الرضا بالتأخير. مع أن التأخير فرع كون الواجبين مطلقين و فى عرض واحد، و المفروض أن وجوب أداء الدين مطلق، بخلاف وجوب الحج فإنه مشروط بالاستطاعه الشرعيه.

---

و الجواب لم يكن استكشاف الحكم الكلى منه.

السادس: أيضاً خبر معاوية بن وهب عن غير واحد قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: يكون على الدين فتقع فى يدى الدراهم، فان وزعتها بينهم لم يبق شىء، فأحج بها أو أوزعها بين الغرماء؟ فقال: تحج بها و ادع الله أن يقضى عنك دينك «١».

و الجواب عن هذه الروايه هو الجواب عما قبلها من حيث السند و من حيث الدلاله، و بمضمون هذه الروايه روايه الحسين بن زياد العطار «٢»، و لكنها ساقطه بحسين بن زياد.

و أما الدلاله فالجواب عنها عين الجواب عن قبلها.

السابع: خبر أبى همام قال: قلت للرضا عليه السلام: الرجل يكون عليه الدين و يحضره الشىء أ يقضى دينه أو يحج؟ قال: يقضى ببعض و يحج ببعض. قلت: فإنه لا يكون إلا بقدر نفقه الحج. قال: يقضى سنه

و يحج سنه «٣».

وفيه: ان الظاهر من هذه الروايه هو أنه إن كان المال لا يكفى للحج و الدين يبدأ بقضاء دينه فى سنه و يحج فى سنه أخرى و يكون الدين مقدماً.

الثامن: الأخبار الداله على أن دين الله أحق بالقضاء.

«منها» ما نقل عن ابن عباس: ان امرأه من جهينه جاءت إلى النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم فقالت: ان أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت، فأحج عنها؟ قال: نعم حجى

(١). الوسائل ج ٨ ب ٥٠ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١٠ ص ١٠١.

(٢). الوسائل ج ٨ نفس الباب و الحديث ١٠.

(٣). نفس الباب ج ٨ ح ٦.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٢١

نعم لو استقر عليه وجوب الحج سابقا فالظاهر التخيير، لأنهما حينئذ في عرض واحد. و ان كان يحتمل تقديم الدين إذا كان حالا مع المطالبة أو مع عدم الرضا بالتأخير، لأهميه حق الناس من حق الله. لكنه ممنوع، و لذا لو فرض

عنها، أ رأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيه، اقضوا الله فالله أحق بالوفاء.

«و منها» ما عن الذكرى أنه رواه عن البخارى و غيره عن ابن عباس قال رجل: ان أختي نذرت أن تحج و انها ماتت. فقال النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله: لو كانت عليها دين أكنت قاضيه. قال: نعم قال: فاقض دين الله فهو أحق بالقضاء.

«و منها» أيضا عن الذكرى أنه رواه عن كتاب غياث سلطان الورى أن امرأه خثعميه سألت رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله أن أبى أدركه فريضه الحج شيئا زما لا يستطيع أن يحج، إن حججت أ ينفعه ذلك؟ فقال لها:

أ رأيت لو كان على أبيك دين ففضيته أ كان ينفعه ذلك. قالت: نعم. قال: فدين الله أحق بالقضاء.

«و منها» ما فى المستدرک ب: ١٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه نقلا عن الشيخ أبى الفتوح فى تفسيره عن امرأه خثعميه أنها أتت رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله فقالت: يا رسول الله إن فرض الحج قد أدرك أبى و هو شيخ لا يقدر على ركوب الراحله، أ يجوز أن أحج عنه؟ قال صَلَّى اللهُ عليه وآله: يجوز. قالت: يا رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله ينفعه ذلك؟ قال صَلَّى اللهُ عليه وآله: أ رأيت لو كان على أبيك دين ففضيته انما كان يجزى؟ قالت: نعم. قال: فدين الله أحق «١».

وفيه: أن هذه الروايات كلها ساقطه من حيث السند فلا اعتبار بها، مضافا إلى أنها لا تدل على المقصود، لأن جميع الواجبات الالهيه حقوق الله تعالى إلا- أن بعضها يتضمن حق الناس أيضا و بعضها متمحض فى حق الله تعالى، فيمكن أن يكون التعبير بحق الله فى بعضها كان المراد أنه الحق المتمحض فى حق الله تعالى، فيمكن أن يراد أن الحق المشترك

(١). المستدرک ج ٢ ب ١٨ من وجوب الحج و شرائطه ح ٣.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٢٢

كونهما عليه بعد الموت يوزع المال عليهما و لا يقدم دين الناس، و يحتمل تقديم الأسبق منهما فى الوجوب. لكنه أيضا لا وجه له كما لا يخفى.

### [مسألة لا فرق فى كون الدين مانعا من وجوب الحج بين أن يكون سابقا على حصول المال بقدر الاستطاعة أو لا]

(مسألة: ١٨) لا فرق فى كون الدين مانعا من وجوب الحج بين أن يكون سابقا على حصول المال بقدر الاستطاعة أو لا، كما إذا استطاع للحج ثم عرض

بين الله و

بين الناس إذا يقضى فحق الله المتمحض فى حقه تعالى من دون مشاركته خلقه أحق أن يقضى. و الحاصل أن المراد من الروايات على تقدير صحتها مجمله، فظهر مما قدمنا أن الدين مقدّم أداءه على الحج فى صورته حلول الأجل و مطالبه الدين و مزاحمه الحج و الدين، بل فى كل صورته يكون التراحم بين الدين و الحج فالدين مقدم.

نعم إذا كان الدين مؤجلا و كان المديون واثقا بالقدره على أداء دينه عند حلول الأجل كان الحج مقديما، بل يحتمل أن يقال: إنه لو كان الدين حالا و كان الدائن راضيا بالتأخير إلى أن يرجع من الحج و كان بقدرته على أدائه بعد رجوعه من الحج فالحج واجب عليه.

و مما يتناظر ما فى كلام المصنف «قده» من الاتكاء على صدق الاستطاعة و عدم صدقها، فلا بد أن يعلم أن مبناه فى الصدق و عدمه على أى شىء، فإن كان بملاحظته تفسير الاستطاعة فى الأخبار على ماله زاد و راحله- سواء كان هناك عينهما أو ثمنهما- فتصدق الاستطاعة بهذا المعنى على من كان عنده الزاد و الراحله، و لو كان عليه دين مع حلول الأجل و مطالبه الدائن و عدم رضاه بالتأخير فقد عرفت تفصيله. و ان كان اتكأؤه على خبر عبد الرحيم الذى اعتبر فيه القوه و اليسار أو على خبر أبى الربيع الشامى الذى اعتبر فيه السعه فى المال إذا كان يحج ببعض و يبقى بعضا- الحديث. فالأولى أن يبنى كلامه على صدقهما و عدم صدقهما. مضافا إلى أن الخبرين ضعيفان لا- اعتبار بهما، فلا- بد من البناء على ما يستفاد من الآية الشريفة و صحيح ذريح المحاربي كما يتناظر مفصلا، و لا

يكون المناط صدق الاستطاعة و عدم صدقها.

و ظهر أيضا ما فى جعله وجوب الحج مشروطا و وجوب الدين مطلقا، إذ بعد تفسير

عليه دين، بأن أتلّف مال الغير مثلا على وجه الضمان من دون تعميّد (١) قبل خروج الرفقه أو بعده قبل أن يخرج هو أو بعد خروجه قبل الشروع فى الأعمال، فحاله حال تلف المال من دون دين، فانه يكشف عن عدم كونه مستطيعا.

### [مسأله إذا كان عليه خمس أو زكاه و كان عنده مقدار ما يكفيه للحج لو لا هما فالحال حال الدين مع المطالبه]

(مسأله: ١٩) إذا كان عليه خمس أو زكاه و كان عنده مقدار ما يكفيه للحج لو لا هما فحالهما حال الدين مع المطالبه، لأن المستحقين لهما مطالبون فيجب صرفه فيهما و لا يكون مستطيعا، و إن كان الحج مستقرا عليه سابقا تجىء الوجوه المذكوره من التخيير أو تقديم حق الناس أو تقديم الأسبق.

هذا إذا كان الخمس أو الزكاه فى ذمته، و أما إذا كانا فى عين ماله فلا إشكال

الاستطاعه بوجود الزاد و الراحله و تخليه السرب و صحه البدن، و حصول هذه الشرائط الأربعة يكون وجوب الحج أيضا مطلقا، فلا بد من الاستناد إلى الآيه الشريفه و صحيح المحاربي.

و ظهر أيضا ما فى كلمات بعض فيما نحن فيه.

و هذا الذى قلناه يكون فى الاستطاعه لحجه الإسلام، أما إذا استقر عليه الحج و تساهل فى اتيانه حتى زالت استطاعته فيجب عليه أن يحج متمسكا، ففى هذا المورد إن لم يقدر على المشى و كان عليه الدين و حصل بقدر نفقه الحج و بهذا المقدار أو أكثر عليه الدين الحال المطالب، فالظاهر هو التخيير، لعدم ثبوت المرجحات لأحد الطرفين فى صورته استقرار الحج، و ما ذكرناه قبلا إنما هو فيما لم يكن الحج مستقرا

عليه، أما إذا كان الحج مستقرا عليه فلا يأتى ما رجحناه من تقديم الدين.

(١) فإن كان مع التعمد فلا يمنع من الاستطاعه، فالظاهر استقرار الحج عليه، فيجب الحج و لو متمسكا، و سيأتى الكلام فيه. و إن لم يكن مع التعمد فيكون مانعا عن الاستطاعه، فلا وجوب للحج، لأن إيجاب الاستطاعه للحج كما يكون شرطا فى الحدوث كذلك يكون شرطا فى البقاء.

فى تقديمهما على الحج (١)، سواء كان مستقرا عليه أو لا، كما أنهما يقدمان على ديون الناس أيضا. و لو حصلت الاستطاعه و الدين و الخمس و الزكاه معا فكما لو سبق الدين.

### [مسأله إذا كان عليه دين مؤجل بأجل طويل جدا فالظاهر عدم منعه عن الاستطاعه]

(مسألة: ٢٠) إذا كان عليه دين مؤجل بأجل طويل جدا- كما بعد خمسين سنة- فالظاهر عدم منعه (٢) عن الاستطاعة، و كذا إذا كان الدين مسامحا فى أصله كما فى مهور نساء أهل الهند، فانهم يجعلون المهر ما لا يقدر الزوج على أدائه كمائه ألف روبيه أو خمسين ألف لإظهار الجلاله و ليسوا مقيدين بالإعطاء و الأخذ، فمثل ذلك لا يمنع من الاستطاعة و وجوب الحج، و كالدين ممن بناؤه على الإبراء (٣) اذا لم يتمكن المديون من الأداء أو واعدته بالإبراء بعد ذلك.

### [مسألة إذا شك فى مقدار ماله و أنه وصل إلى حد الاستطاعة أو لا، فالأحوط وجوب الفحص]

(مسألة: ٢١) إذا شك فى مقدار ماله و أنه وصل إلى حد الاستطاعة أو لا، هل يجب عليه الفحص أم لا؟ و جهان، أحوطهما ذلك (٤). و كذا إذا علم مقداره

(١) و هذا لا إشكال فيه، فإن الاستطاعة لا تحصل إلّا بالملك الطلق الذى لا حق للغير فيه، فإذا كانا فى عين ماله لا يكون مالكا طلقا لما يحج به، لأنه لا يجوز له التصرف فيه، فلا يكون له السلطنة على المال. من غير فرق بين القول بالشركة و الإشاعه أو الكلى فى المعين أو سائر الأقوال، إذ لا فرق فى عدم جواز التصرف فى المال بين كون العين مملوكة للغير أو متعلقه لحق الغير، كما لا يجوز أداء ديون الناس منه أيضا، لعين ما ذكر من عدم جواز التصرف فيه ما دام الحق باقيا.

(٢) لعدم كون الدين فى هذه الصورة و الصورة التالية مزاحما للحج عند العرف.

(٣) الظاهر فى هذه الصورة أيضا لا يكون الدين مزاحما للحج عند العرف مع الوثوق بالإبراء، فلا إشكال فيه أيضا.

(٤) الشبهه فى المقام شبهه موضوعيه و لا يجب الفحص فيها، لإطلاق أدله الأصول

كتاب

الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٢٥

و شك فى مقدار مصرف الحج و أنه يكفيه أو لا.

### [مسألة لو كان بيده مقدار نفقه الذهاب و الإياب و كان له مال غائب لو كان باقيا يكفيه فى رواج أمره بعد العود لكن لا يعلم بقاءه أو عدم بقاءه]

(مسألة: ٢٢) لو كان بيده مقدار نفقه الذهاب و الإياب و كان له مال غائب لكن لا يعلم بقاءه فالظاهر وجوب الحج

الشرعية و البراءة العقلية. و لا إشكال فيه، و لكن قد اشتهر فى ألسنه بعض وجوب الفحص فى المقام و أمثاله.



و قد يستدل عليه تاره أن الدرجه الأولى من الاستطاعه يتوقف العلم بها على النظر و الفحص فى أمواله لكون الاستطاعه تدريجيه الحصول. فلو فرضنا عدم وجوب الفحص يلزم منه لغويه تشريع فوريه الحج.

وفيه: أنها دعوى بلا دليل، فإن من الموجبات للاستطاعه أشياء لا يكون فيها تدريجيه أصلا، أحدها الإرث، فإذا مات المورث و له أموال كثيره فربما يرث الوارث مالا- كثيرا لا- أقل بقدر الاستطاعه و هذا كثيرا ما يتفق. ثانيها: المهر للنساء، فكثيرا ما يكون بقدر الاستطاعه. ثالثها: بعض المشاغل التى تحصل للإنسان مقدارا معتدا به دفعه واحده، مثلا المهندس بواسطه بناء مؤسسه أو شركه عظيمه أو بناء مستشفى و أمثال ذلك يأخذ مائه ألف أو مئات الألوف و هكذا أصحاب المشاغل الأخر، فلا يلغو تشريع فوريه الحج.

و أخرى يستدل عليه بأن ما نحن فيه من قبيل رجل جالس على السطح مقابلا للأفق و هو يتسحر غامضا عينيه لثلا يرى الفجر و يستصحب بقاء الليل ما لم يعلم بطلوع الفجر، و هذا ليس بصحيح.

وفيه: أولا- إنه لا- نسلم عدم جواز ذلك مع صريح الآيه الشريفه بجواز الأكل و الشرب ما لم يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود. و لو سلم الانصراف عما ذكر فليس ما نحن فيه من قبيل ذلك كما هو واضح.

و قد يستدل بروايه زيد الصائغ فى زكاه النقدين المتضمنه لوجوب تصفيه الدراهم

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٢٦

فالظاهر وجوب الحج بهذا الذى بيده استصحابا لبقاء الغائب (١)، فهو كما لو شك فى أن أمواله الحاضره تبقى إلى ما بعد العود أو لا؟ فلا يعد من الأصل المثبت.

**[مسأله إذا حصل عنده مقدار ما يكفيه للحج يجوز له أن يتصرف فيه بما يخرج عن الاستطاعه]**

(مسأله: ٢٣) إذا حصل عنده مقدار ما يكفيه للحج يجوز له (٢) قبل أن يتمكن من المسير أن يتصرف فيه بما يخرج عن الاستطاعه، و أما بعد التمكن منه فلا يجوز (٣) و ان كان قبل خروج الرفقه، و لو تصرف بما يخرج عنها بقيت

---

المغشوشه مع الشك فى مقدارها، قال: قلت: و إن كنت لا- أعلم ما فيها من الفضه الخالصه الا أنى أعلم أن فيها ما يجب فيه الزكاه. قال: فاسبكها حتى تخلص الفضه و يحترق الخبيث ثم تتركى ما خلص من الفضه لسنة واحده «١».

و هذه الروايه ضعيفه أولا فلا يعول عليها فى موردها، فإن زيدا الصائغ لم يوثق فى الرجال، و ثانيا فى مورد علم بوجود النصاب و إنما شكه فى مقداره، و ثالثا لا يجوز التعدى من مورده.

و قد يستدل أيضا عليه بأنه لو لا الفحص لزمت المخالفه القطعيه الكثيره. و فيه: ان لزوم المخالفه الكثيره إجمالا بين المكلفين لا دليل على كونها مكروهه للشارع.

(١) هذا هو الاستصحاب فى الأمور المستقبله، و لا اشكال فيه، إلا أنه اذا كان المال الغائب لا يكون تحت اختياره و لم يتمكن من التصرف فيه حتى بتوكيل الغير أو تبديله، فاستصحاب البقاء لا يثبت حضوره بعد العود إلا بالأصل المثبت، فلا ينفع إلا مع الاطمئنان بحضوره بعد العود.

(٢) فيما ذكره إشكال كما سيجىء منا

إن شاء الله تعالى.

(٣) تحقيق الكلام فى هذه المسأله: أنه إما أن يفرض أنه بعد حصول الاستطاعه

---

(١). الوسائل ج ٦ ب ٧ من زكات الذهب و الفضه ح ١.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٢٧

.....

---

يمكن من الحج و لو بعد ذهاب المال متسكعا أو بالخدمه، ففى هذا الفرض لا وجه لحرمة التصرف فى المال بما يخرج به عن الاستطاعه. و إما أن يفرض أنه بعد حصول الاستطاعه لا يتمكن من الحج بوجه بعد ذهاب المال، فلا إشكال فى عدم جواز التصرف فى المال بما يخرج به عن الاستطاعه.

إنما الكلام فى وجه حرمة التصرف فى المال و أن حرمة التصرف عقلى فقط أو شرعى أيضا. أما حرمة التصرف - بمعنى وجوب إبقاء المال إلى أن يحج - فمبنيه على أن مقدمه الواجب واجبه شرعا أم لا تجب شرعا بل وجوبها عقلى فقط كما عليه غير واحد من الأعلام، أما أصل وجوب إبقاء المال فبأى دليل بعد كون الاستطاعه بمعنى وجود الزاد و الراحله و تخليه السرب شرطا للوجوب، فيكون موضوعا للوجوب، فلا يكون تحصيلها واجبا، و لا يجب ابقاؤها أيضا، فإن الوجوب المشروط لا يقتضى حفظ شرطه، فكما يكون شرطا لحدوث الوجوب يكون شرطا للبقاء، لأنه لا إشكال فى أنه إذا تلف المال من غير تقصير من المكلف قبل الحج يكشف عن عدم الاستطاعه، كما أنه لو حدث مانع من السفر من غير تقصير يكشف عن عدم الاستطاعه من الأصل، فإذا ذهب موضوع الوجوب لا يكون حراما ما لم يدل دليل على حرمة.

كما أن الحضور فى شهر رمضان موضوع لوجوب الصوم، و لا إشكال فى جواز إذهاب الموضوع بالسفر فى شهر رمضان.

فيمكن أن يقال في مقام الاستدلال: إنه

كما هو المستفاد من فهم العرف من الأخبار أن الموضوع للوجوب هو من كان له ما يحج به و يبقى بحسب طبعه إلى الموسم لو لا تعجيز نفسه عمدا. و هذا الموضوع باق بعد الاتلاف العمدي و تعجيز نفسه عمدا.

و هذا هو الحق كما فهمه الفقهاء و أهل الشرع و المتشرعة، و لا إشكال فيه، فلو تصرف فيه بما يخرج عن الاستطاعة لا يمنع عن وجوب الحج، فتبقى ذمته مشغولة بالحج.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٢٨

ذمته مشغولة به. و الظاهر صحة التصرف مثل الهبة و العتق و إن كان فعل حراما (١)، لأن النهي متعلق بأمر خارج (٢).

نعم لو كان قصده في ذلك التصرف الفرار من الحج لا لغرض شرعي أمكن أن يقال بعدم صحته. و الظاهر أن المناط في عدم جواز التصرف المخرج هو التمكن في تلك السنة (٣)، فلو لم يتمكن فيها و لكن يتمكن في السنة الأخرى لم يمنع عن جواز التصرف، فلا يجب إبقاء المال إلى العام القابل إذا كان له مانع في

---

أما ان المدار في المنع من التصرف هل يكون عند حضور وقت السفر أو وقت خروج الرفقة أو حضور أشهر الحج، أو المدار على التمكن من المسير، أو المدار على وجود الزاد و الراحله و لو في أول السنه بل و لو قبل سنه الحج و تخليه السرب وقت الخروج - بمعنى أنه لو وجد الزاد و الراحله قبل سنه الحج و لا يكون السرب مخلى فعلا لكن عند حضور وقت السفر يصير السرب مخلى - فليس له التصرف فيه بما يخرج عن الاستطاعة و لم يسقط وجوب الحج عنه. الأحوط هو الأخير ان لم يكن أقوى.

(١) قد

عرفت أن الحج لو لم يكن منوطا بصرف هذا المال بل يمكن له الحج بالتسكع أو الخدمه أو غير ذلك لا يكون التصرف حراما عقلا.

(٢) فإن وجوب إبقاء المال يكون وجوبا مقديما، و بناء على أن وجوب المقدمه يكون عقليا لا شرعيا لا يكون نهيا شرعيا، مضافا إلى أنه لو سلم وجوبها شرعيا أيضا فقد حقق في محله أن الأمر بالشئ لا يقتضى النهي عن ضده. على أن النهي عن المعامله إن لم يكن إرشادا إلى فساد المعامله و لا نهيا عن الآثار - مثل التصرف في الثمن - بل صرف كونه نهيا تكليفيا فلا يستلزم فساد المعامله فالمعاملات صحيحه، بل و ان كان قصده في ذلك التصرف الفرار من الحج كما عرفت، فلا مجال لما في المتن من إمكان القول بالفساد.

(٣) قد عرفت أنه يمكن القول بعدم جواز التصرف و لو قبل سنه الحج، فيجب إبقاء المال إلى العام القابل، إن لم يكن اجماع

تعبدى على خلافه و الظاهر عدمه.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٢٩

هذه السنه، فليس حاله حال من يكون بلده بعيدا عن مكه بمسافه سنتين.

### [ مسأله إذا كان له مال غائب بقدر الاستطاعه وحده أو منظما إلى ماله الحاضر و تمكن من التصرف في الغائب يكون مستطيعا ]

(مسأله: ٢٤) إذا كان له مال غائب بقدر الاستطاعه وحده أو منظما إلى ماله الحاضر و تمكن من التصرف في ذلك المال الغائب، يكون مستطيعا و يجب عليه الحج، و إن لم يكن متمكنا من التصرف فيه- و لو بتوكيل من يبيعه هناك- فلا- يكون مستطيعا إلا بعد التمكن منه أو الوصول في يده (١). و على هذا فلو تلف في الصوره الأولى بقى وجوب الحج مستقرا عليه (٢) ان كان التمكن في حال تحقق سائر الشرائط (٣)، و لو تلف في الصوره الثانيه لم يستقر.

و

كذا اذا مات مورثه و هو في بلد آخر و تمكن من التصرف في حصته أو لم يتمكن، فانه على الأول يكون مستطيعا، بخلافه على الثاني.

### [ مسأله إذا وصل ماله إلى حد الاستطاعه لكنه كان جاهلا به أو غافلا عن وجوب الحج عليه ثم تذكر بعد تلف ذلك المال فالظاهر استقرار الحج عليه ]

(مسأله: ٢٥) إذا وصل ماله إلى حد الاستطاعه لكنه كان جاهلا به أو كان

(١) المستفاد من أخبار الباب مثل قوله عليه السلام «ان يكون له ما يحج به» كما في صحيحه محمد بن مسلم و غيرها، و مثل قول أبي عبد الله عليه الصلاه و السلام في صحيحه معاويه بن عمار «هذه لمن كان عنده مال»، أنه ليس المراد من وجود الزاد و الراحله مالكيتهما فقط، بل المعتبر إمكان صرفهما في سبيل الحج، فمن كان مالكا لمال غائب لا يمكن له التصرف فيه بوجه من الوجوه و لا صرفه في سبيل الحج لا يكون مستطيعا و لا يجب عليه الحج إلا بعد التمكن من صرفه في الحج.

(٢) تلف المال إن كان عن تقصير منه لا يمنع عن وجوب الحج و يصير مستقرا عليه، و إن لم يكن عن تقصير منه يمنع عن وجوب الحج و يكون غير مستطيع.

(٣) قد عرفت أنه من المحتمل أنه لو وجد الزاد و الراحله و لا يكون فعلا صحيحا في بدنه و لا يكون السرب مخلى و لكن يصح في العام القابل و يصير السرب مخلى فيه فيستقر عليه الحج أيضا.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٣٠

غافلا- عن وجوب الحج عليه ثم تذكر بعد أن تلف ذلك المال (١)، فالظاهر استقرار وجوب الحج عليه إذا كان واجدا لسائر الشرائط حين وجوده.

و الجهل و الغفلة لا يمنعان عن الاستطاعة، غايه الأمر أنه معذور في ترك ما وجب عليه. و حينئذ فإذا مات قبل

التلف أو بعده وجب الاستيجار عنه إن كانت له تركه بمقداره، و كذا إذا نقل ذلك المال إلى غيره بهبه أو صلح ثم علم بعد ذلك أنه كان بقدر الاستطاعة.

فلا وجه لما ذكره المحقق القمي «ره» في أجوبه مسائله من عدم الوجوب (٢)

(١) إذا كان التلف لا- يكون بتقصير منه يكشف عن عدم كونه مستطيعا ان كان التلف في تلك السنه، و لعل مراد المصنف «قده» غير هذه الصورة.

(٢) يمكن أن يوجه كلام المحقق القمي «قده» بأن في صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا قدر الرجل على ما يحج به ثم دفع ذلك و ليس له شغل يعذره به فقد ترك شريعه من شرائع الإسلام. و مفهوم هذه الصحيحه أنه إن كان له عذر يعذر به عند الله لم يجب الحج، و لو تركه فما ترك شريعه من شرائع الإسلام، و الجهل بالموضوع عن قصور عذر يعذره به.

لا يقال: إن الظاهر منها إرادته العذر الواقعي و لا تشمل الجهل و الاشتباه. فانه يقال:

الإنصاف أن الجهل قصورا بالموضوع عذر و يشمل اطلاق الحديث، فلا يستقر الحج عليه وفاقا للمحقق القمي «قده». فتأمل لقلع الشبهه عن نفسك، فانه هل يمكن القول بأن من كان فاقدا للزاد و الراحله بل فاقدا لمؤنه نفسه و عياله في بلده أيضا و كان له قريب ذو ثروه و مات و لم يعلم الشخص بموته و بانتقال مال كثير إليه بواسطة الإرث ثم بعد زمان تلف ذلك المال و بعد التلف علم بموت المورث و انتقال المال إليه، هل يمكن القول بعدم عذر يعذر به الله تعالى و لا يشمل اطلاق الحديث؟ كلا و لا أظن وجود قائل

بذلك و يلتزم

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٣١

لأنه لجهله لم يصبر موردا و بعد النقل و التذكر ليس عنده ما يكفيه فلم يستقر عليه. لأن عدم التمكن من جهه الجهل و الغفلة لا ينافي الوجوب الواقعي، و القدره التي هي شرط في التكليف القدره من حيث هي و هي موجوده، و العلم شرط في التنجز لا في أصل التكليف.

**[مسألة إذا اعتقد أنه غير مستطيع فحج ندبا، فان قصد امتثال الأمر المتعلق به فعلا أجزأ عن حجه الإسلام]**

(مسأله: ٢٦) إذا اعتقد أنه غير مستطيع فحج ندبا، فإن قصد امتثال الأمر المتعلق به فعلا و تخيل أنه الأمر الندبي أجزأ عن حجه الإسلام (١)، لأنه حينئذ من باب الاشتباه فى التطبيق. و إن قصد الأمر الندبي على وجه التقييد لم يجز عنها و إن كان حجه صحيحا.

و كذا الحال إذا علم باستطاعته ثم غفل عن ذلك، و أما لو علم بذلك و تخيل

---

باستقرار الحج عليه فيجب الحج عليه متسكعا.

(١) لما كانت حقيقة حجه الإسلام غير مغايره للحج الندبي، فإن الحج حقيقه واحده إلا أنه إذا استكمل شرائط الوجوب تعلق به الأمر الوجوبى و عند عدم استكمالها تعلق به الأمر الندبي، و اختلاف بعض الآثار انما يكون من ناحيه الوجوب و الاستحباب و لا- يكون موجبا لاختلاف الحقيقه. اذا فلا- يجب فى مقام القصد مضافا إلى قصد الحج قصد شىء آخر حتى الوجوب و الاستحباب، فإذا أتى الأعمال بقصد الحج قربه إلى الله يكون صحيحا و مجزيا، و إن قصد الندب فلا فرق بين القصد على وجه الخطأ فى التطبيق أو القصد على وجه التقييد حتى لو علم باستطاعته و تخيل عدم فوريتها فقصد الأمر الندبي فإنه لا يعتبر فى مقام القصد إلا الإتيان بالأعمال بقصد الحج.

نعم إن أتى بالأعمال بعنوان

أنه إن كان أمره وجوبيا و كان العمل يصير حجه الإسلام قهرا، فلن تكون هذه الأعمال بعنوان الحج يكون فاسدا، إلا أن العاقل لا يصدر منه هذا القصد.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٣٢

عدم فوريتها فقصد الأمر الندبي فلا يجزى، لأنه يرجع إلى التقييد.

**[مسألة هل تكفى فى الاستطاعه الملكيه المترزله وجهان أقواهما العدم]**

(مسألة: ٢٧) هل تكفى فى الاستطاعه الملكيه المترزله للزاد و الراحله و غيرهما، كما اذا صالحه شخص ما يكفيه للحج بشرط الخيار له إلى مدته معينه، أو باعه محاباه كذلك؟ و جهان أقواهما العدم (١)، لأنها فى معرض الزوال، إلا- إذا كان واثقا بأنه لا يفسخ.

و كذا لو وهبه و أقبضه اذا لم يكن رحما، فانه ما دامت العين موجوده له الرجوع. و يمكن أن يقال بالوجوب هنا، حيث أن له التصرف فى الموهوب، فتلزم الهبه.

**[مسألة يشترط فى وجوب الحج بقاء المال إلى تمام الأعمال]**

(مسأله: ۲۸) يشترط في وجوب الحج بعد حصول الزاد و الراحله بقاء المال إلى تمام الأعمال (۲)، فلو تلف بعد ذلك و لو في أثناء الطريق كشف عن عدم الاستطاعه. و كذا لو حصل عليه دين قهرا عليه، كما اذا أتلف مال غيره خطأ، و أما لو أتلفه عمدا فالظاهر كونه كإتلاف الزاد و الراحله عمدا في عدم زوال

(۱) بل الظاهر وجوب الحج، فانه يصدق أن له ما يحج به، كما يصدق أن له الزاد و الراحله. و احتمال الزوال لا يضر، إذ بحسب الظاهر يحكم بعدم الزوال بالاستصحاب الجارى فى المقام، فهو مستطيع بالوجدان حدوثا و بالأصل بقاء. نعم إن رجع عن صلحه و فسخ يكشف عن عدم الاستطاعه، كما أنه إذا تلف المال يكشف عن عدم الاستطاعه.

و لو قلنا بأن التزلزل مانع عن الاستطاعه فلا وجه لوجوب التصرف فى الموهوب.

لأنه تحصيل للاستطاعه و هو غير واجب.

(۲) هذا ما يقتضيه ظاهر دليل اعتبار الاستطاعه، من أنه يعتبر وجود الزاد للذهاب إلى تمام الأعمال و الإياب، و إذا تلف المال فى البلد أو قبل تمام الأعمال أو فى أثناء الطريق يكشف عن عدم الاستطاعه. و لا إشكال فيما ذكره

إلى آخر المسأله.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ۱، ص: ۱۳۳

استقرار الحج.

**[مسأله إذا تلف بعد تمام الأعمال مؤنه عوده ما به الكفايه من ماله فى وطنه لا يبعد الإجزاء عن حجه الإسلام لا يبعد الإجزاء]**

(مسأله: ۲۹) إذا تلف بعد تمام الأعمال مؤنه عوده إلى وطنه أو تلف ما به الكفايه من ماله فى وطنه- بناء على اعتبار الرجوع إلى كفايه فى الاستطاعه- فهل يكفيه عن حجه الإسلام أو لا؟ و جهان، لا يبعد الإجزاء (۱)، و يقرّ به ما

(۱) فعن المدارك القطع بأن فوات الاستطاعه بعد الفراغ من أفعال الحج لم يؤثر فى السقوط، و قريب منه ما عن الذخير. و عن الجواهر الاعتراض عليه بأنه ممنوع بناء على اعتبار الاستطاعه ذهابا و إيابا فى الوجوب. و قد نصره بعض المعاصرين فى مستمسكه.

و قد يمكن الاستدلال على إجزائه عن حجه الإسلام فى صورته تلف ما به الكفايه بعد الرجوع: بأن ما يدل على اعتبار الرجوع إلى كفايه فى الاستطاعه- على ما سيبنىء - مّا إن شاء الله تعالى- إما انه دليل نفى الحرج و إما الآيه الشريفه وَ لَا يَسْئَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ كما سنبينه، و إما صحيحه ذريح، و كل منها وارد فى مقام الامتتان و السعه على المكلف فى رفع الوجوب عنه بدون ما

به الكفايه بعد الرجوع، و رفع وجوب الحج في المقام خلاف الامتنان و خلاف السعه على المكلف:

أما دليل نفى الحرج فواضح، و أما صحيحه ذريح ففيها «من مات و لم يحج حجه الإسلام لم يمنعه من ذلك حاجه تجحف به» فمفهومها أنه من منعه من الحج حاجه تجحف به لا بأس عليه و لم يكن الحج واجبا عليه. و معلوم أن هذا الشخص لم يكن مصداقا و مشمولا للحديث، فانه لم يترك الحج و لم يمنعه منه حاجه تجحف به، بل حج بمقتضى وظيفته

الفعليه الظاهرية، لأنه كان عنده ما به الكفايه و لم يكن له حاجه تجحف به قبل أعمال الحج، و المفروض تلف ما به الكفايه بعد ذلك.

بل يمكن أن يقال: لو ترك هذا الشخص الحج مع وجود ما به الكفايه ثم تلف بعد مضي زمان الحج لم يكن مشمولا لهذا الحديث، بحيث لو قلنا بعدم استقرار الحج عليه لا بد لنا من التمسك بتنقيح المناط و نحو ذلك. و منه يعلم أنه لو يحكم على من أتى بالحج بعدم صحه

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٣٤

.....

حجه الإسلام منه يكون الإجحاف به أكثر و أعظم.

و الحاصل: ان حكمه عدم الوجوب عليه التسهيل عليه و عدم الإجحاف به و الامتنان عليه في صوره عدم ما به الكفايه عند الرجوع، و أما مع وجود ما به الكفايه و الإتيان بالأعمال ثم التلف لا إشكال في أن رفع وجوب الحج عليه خلاف الامتنان و خلاف التسهيل و خلاف الإجحاف به.

و أما الآيه الشريفه التي نستدل بها أيضا على اعتبار ما به الكفايه و سنشير إليها عند تعرض المصنف «قده» لاعتبار ما به الكفايه عند الرجوع في وجوب الحج، فهي قوله تعالى وَ لَا يَسْئَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ إِن يَسْئَلُكُمْوَهَا فَيُخْفِكُمْ تَبَخَّلُوا وَ يُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ «١» الدال على أنه ليس في التكاليف الماليه تكليف بصرف جميع الأموال، بدليل ظهور الجمع المضاف في العموم مع التصريح في الآيه الأخرى بأنه إِن يَسْئَلُكُمْوَهَا فَيُخْفِكُمْ أَي يَسْتَقْصِي فِي سْؤَالِ الْأَمْوَالِ وَ يَجْهَدُكُمْ تَبَخَّلُوا، فتدل على أن التكاليف بالحج لا يجب فيه صرف جميع المال، بل لا بد من بقاء ما به الكفايه عند الرجوع. و لكن لا يشمل المقام، لأنه عند الخروج

إلى الحج كان عنده ما به الكفايه، فبمقتضى الأصل الاستصحابي يحكم بالبقاء إلى الرجوع فصرف مقدار ما عنده للحج، فالأمر بالحج لا يستلزم صرف جميع الأموال، فحكمه تشريع الحكم كذلك عدم البخل و عدم خروج الأضغان، و مع صرف المال للحج و تلف ما بقي من المال بعد الأعمال- لو يحكم بعدم كون الحج حجه الإسلام- فهذا أشد ما يكون في خروج الأضغان.



و الحاصل: إن هذه الأحكام المتقدمه أحكام امتنانيه و تشريعها للتسهيل، و لا امتنان و تسهيل فى رفعها كما بيناه.

و تؤيد ذلك كله كثره الحوادث و الطوارئ من السرقة و النهب و تلف الأموال و سائر

---

(١). سورة محمد: ٣٦ و ٣٧.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٣٥

ورد (١) من أن مات بعد الإحرام و دخول الحرم أجزاءه عن حجه الإسلام، بل يمكن أن يقال بذلك إذا تلف فى أثناء الحج أيضا.

### [مسألة الظاهر عدم اعتبار الملكيه فى الزاد و الراحله]

(مسألة: ٣٠) الظاهر عدم اعتبار الملكيه فى الزاد و الراحله (٢)، فلو حصل

---

موجبات زوال الاستطاعه مع ارتكاز المتشرعه لصحه الحج و أداء حجه الإسلام، و لا يكون فى النصوص لا سؤالاً و لا جواباً و لا ابتداء أى تعرض لبيان الحكم، و سكوت الأئمه الأطهار عليهم السلام عن بيان ذلك يمكن أن يكون أقوى شاهد لصحه حجه الإسلام بلا نقص فيها.

(١) لا- تقريب فيه، فان اعتبار الاستطاعه بمقدار العود إلى الوطن و اعتبار ما به الكفايه عند الرجوع متوقف على الحياه، و بعد الموت لا يحتاج إلى العود و لا ما به الكفايه.

و الاستطاعه البدنيه أيضا منصرفه إلى حال الحياه، و تسريه الحكم إلى ما نحن فيه قياس محض بل قياس مع الفارق و لا يجوز الحكم به.

(٢)

الظاهر من صحاح محمد بن مسلم و يحيى الخنعمى و الحلبي و غيرها من التعبير بأن «له ما يحج» أو «له زاد و راحله» اعتبار الملكيه، لكن فى صحيحه أخرى عن الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: إذا قدر الرجل على ما يحج به، و فى صحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: هذا لمن كان عنده مال، و يؤيد هما غيرهما من الروايات التى يستفاد منها أن القدره على المال أو كان عنده مال كافيه فى الاستطاعه أعم من كون المال ملكاً له أو لا، و مقتضى الجمع العرفى- و إن كان تقيد إطلاقها بمفهوم الصحاح التى اعتبرت فيها الملكيه- لكنه من باب مناسبه الحكم و الموضوع و فهم العرف من أن المدار على الصحه و تخليه السرب و الاستطاعه من جهة الزاد و الراحله المؤيد بفهم الفقهاء، كل ذلك المؤيد بالأدله التى وردت فى البذل

و التعبير فيها «هو ممن يستطيع الحج».

و من جميع ذلك يمكن أن يظن بأن الصحيحين و الروايات الأخرى قرينه على أن المراد من كلمه له فى قولهم عليهم السلام «له ما يحج» أو «له زاد و راحله» مطلق الاختصاص

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٣٦

بالإباحه اللزومه كفى فى الوجوب، لصدق الاستطاعه. و يؤيده الأخبار الوارده فى البذل، فلو شرط أحد المتعاقدين على الآخر فى ضمن عقد لازم أن يكون له التصرف فى ماله بما يعادل مائه ليره مثلا وجب عليه الحج و يكون كما لو كان مالكا له.

### [ مسأله لو أوصى له بما يكفيه للحج فالظاهر وجوب الحج عليه بعد موت الموصى ]

(مسأله: ٣١) لو أوصى له بما يكفيه للحج فالظاهر وجوب الحج عليه بعد موت الموصى، خصوصا اذا لم يعتبر القبول (١) فى ملكيه الموصى له و قلنا بملكيتيه ما لم يرد، فانه ليس له الرد حينئذ.

### [ مسأله إذا نذر قبل حصول الاستطاعه أن يزور الحسين عليه السلام فى كل عرفه ثم حصلت لم يجب عليه الحج ]

(مسأله: ٣٢) إذا نذر قبل حصول الاستطاعه أن يزور الحسين عليه السلام فى كل عرفه ثم حصلت لم يجب عليه الحج (٢)، بل و كذا لو نذر إن جاء مسافره أن

---

لا الملكيه كما تستعمل كثيرا فى ذلك، و لكن مع ذلك فى النفس شىء.

(١) اذا أوصى له بما يكفيه للحج و لم يذكر الحج، مثلا أوصى بمائه ألف تومان من غير ذكر الحج، فالظاهر عدم وجوب الحج عليه إلا فى صورته استجماع جميع شرائط الاستطاعه.

نعم مع استجماع جميع شرائط الاستطاعه و القول بعدم اعتبار القبول فى ملكيه الموصى له، يمكن القول بأنه ليس له الرد و يجب الحج عليه مع الإشكال فيه. و أما اذا قلنا باعتبار القبول فى ملكيه الموصى له فالظاهر عدم وجوب القبول و عدم وجوب الحج عليه فلا وجه لما ذكره المصنف «قده» من وجوب الحج عليه.

نعم إذا أوصى له بمال يحج به، فالظاهر وجوب الحج عليه إذا كان المال يكفيه للحج لأنه يدخل فى عنوان عرض الحج له.

(٢) اختلفت كلمات الفقهاء فى هذه المسأله، أى فى تقديم الحج على النذر أو تقديم النذر على الحج، فذهب المصنف «قده» إلى أنه إن تحقق الوجوب بالنذر قبل حصول

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٣٧

يعطى الفقير كذا مقدارا فحصل له ما يكفيه لأحدهما بعد حصول المعلق عليه، بل و كذا إذا نذر قبل حصول الاستطاعه أن يصرف مقدار مائه ليره مثلا في

الاستطاعه قدم الوجوب بالنذر على الحج، مثلا اذا نذر زياره الحسين عليه السلام فى كل عرفه ثم حصلت الاستطاعه لم يجب الحج، لأن وجوب زياره

الحسين عليه السلام فى يوم عرفه مانع شرعى عن الحج و المانع الشرعى كالمانع العقلى، فان الناذر حين الوفاء بنذره غير قادر على الحج، فيكون منافيا لتحقيق موضوع وجوب الحج لفقد شرطه و هو الاستطاعه.

و هذا مبنى على تفسير الاستطاعه بالتمكن من أداء فريضه الحج عقلا و شرعا كما هو المناسب لمعناها لغه، و لكن هذا المبنى باطل من أصله، لأن الاستطاعه على ما فسرت فى الأخبار الصحيحه المتعدده أن يكون له الزاد و الراحله مع تخليه السرب و الصحه، فاذا اجتمعت هذه الشرائط يكون الحج واجبا، سواء كان هناك واجب آخر فى عرضه أم لم يكن، فوجوب الوفاء بالنذر لا يوجب رفع موضوع وجوب الحج.

إن قلت: المفهوم من صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: اذا قدر الرجل على ما يحج به ثم دفع ذلك و ليس له شغل يعذره به فقد ترك شريعته من شرائع الإسلام «١»، هو أنه ان كان منعه من الحج شغل يعذره به فلا يجب الحج.

قلنا: هذا مسلم، و لكن كون الوفاء بالنذر شغلا له يعذره به عند الله أول الكلام ما لم يثبت أهميته من الحج، و لم يثبت.

و فى مقابل هذا القول قول بعض المحققين من المعاصرين تبعا لشيخنا المحقق النائيني رضوان الله عليه من أن الحج مقدم، سواء كان النذر قبل حصول الاستطاعه أو بعده، لأنه يعتبر فى صحه النذر و انعقاده أن لا يكون محللا للحرام، بمعنى أن الوفاء به لا يستلزم ترك واجب أو فعل حرام. و قال المعاصر المذكور: و قد دلت على ذلك عدّه من الروايات.

(١). الوسائل ج ٨ ب ٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٣.

كتاب الحج

(للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٣٨

الزياره أو التعزیه أو نحو ذلك، فان هذا كله مانع عن تعلق وجوب الحج به.

و كذا اذا كان عليه واجب مطلق فوری قبل حصول الاستطاعه و لم يكن

---

و فيه: أنا لم نجد روايه واحده دلت على أن النذر يعتبر في صحته و انعقاده أن لا يكون محللاً للحرام، بمعنى أن لا يستلزم ترك واجب أو فعل محرم. نعم وردت روايات بأن لا نذر في معصيه، و معناها أنه يعتبر في صحه النذر أن لا يكون متعلقه معصيه لله. و أين هذا من الدلاله على أنه يشترط في انعقاده أن لا يستلزم الوفاء به ترك واجب أو فعل حرام.

نعم وردت في اليمين روايتان إحداهما عن عبد الله بن سنان «١» و أخرى عن أبي الربيع الشامي «٢» عن أبي عبد الله عليه السلام يقول: لا تجوز يمين في تحليل حرام و لا تحريم حلال و لا قطيعه رحم.

و فيه: أولاً- أن هذا في اليمين و لا- يشمل النذر، و ثانياً أن الظاهر أن المراد منهما أنه إذا كان نفس متعلق اليمين حراماً أو كان نفس اليمين محرماً للمتعلق الحلال لم يصح و لم يرتبط بالمقام.

و الحاصل: أنه لا يعتبر في صحه النذر إلا أن متعلقه لا بد أن يكون راجحاً في نفسه كزياره أبي عبد الله الحسين عليه السلام، فالوفاء بالنذر يكون وجوبه غير مشروط بالقدره الشرعيه بل مشروط بالقدره العقليه فقط، كما أن الحج أيضاً بعد حصول الزاد و الراحله و صحه البدن و تخليه السرب لا يكون وجوبه مشروطاً بالقدره الشرعيه، فكلاهما يعتبر فيهما القدره العقليه فقط، فلا بد من ملاحظه الأهميه في ترجيح أحدهما على الآخر.

و ربما

يدعى بترجيح النذر، لأنه تجب الكفاره في تخلفه، بخلاف الحج اذ لا تجب الكفاره في تركه.

---

(١). الوسائل ج ١٦ ب ١١ من أبواب الايمان ح ٧.

(٢). الوسائل ج ١٦ ب ١١ من أبواب الايمان ح ٦.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٣٩

.....

---

و فيه: ان ثبوت الكفاره في ترك واجب و عدم ثبوتها في ترك واجب آخر لا يكشف عن أهميه ذلك الواجب الذي في تركه كفاره على واجب لا- يكون في تركه كفاره، فلعل في ترك المهم كفاره دون ترك الأهم، إذ من الممكن أن تكون الكفاره لمصلحه أخرى، كما أنه تجب الكفاره في إفطار صوم شهر رمضان دون إبطال الصلاه و تركها، مع أن الظاهر من الروايات أن الصلاه أهم من الصوم.

و ربما يدعى بأن نذر خصوص زياره أبى عبد الله الحسين صلوات الله و سلامه عليه أهم من الحج، لأنه ورد أن الله تعالى ينظر إلى زوار الحسين عليه السلام فى يوم عرفه قبل أن ينظر إلى الحجاج.

و فيه: أن اكثره الثواب لا تدل على أهميه الملاك، فانه لا إشكال فى أهميه ملاك الواجب على ملاك المستحب، مع أن حجه الإسلام واجبه و زياره أبى عبد الله الحسين عليه السلام مستحبه. فظاهر الروايات أفضله زيارته عليه السلام، بل أفضله زياره أبى الحسن الرضا عليه السلام على الحج، و مقتضى روايه نظر الله تعالى أولاً فى يوم عرفه الى زواره (ع) قبل نظره إلى الحجاج حتى الحاج بحجه الإسلام ان زيارته عليه السلام اكثر ثوابا من حجه الإسلام كذلك و كثير من المستحبات يكون ثوابها اكثر من بعض الواجبات، مع أن ملاك الواجب أهم من ملاك المستحب بلا إشكال، و من ذلك

الابتداء بالسالم، فان ثوابه أكثر من رده، مع أن الرد واجب و الابتداء بالسالم مستحب.

و الحاصل: إن الحج و الوفاء بالنذر كلاهما واجبان مشروطان بالقدره العقليه، و لا يشترط فيهما القدره الشرعيه، و لا يشترط فى أحدهما عدم مزاحمته مع الواجب الآخر، ففى مورد تزامهما لا بد فى ترجيح أحدهما على الآخر من إحراز أهميه أحدهما على الآخر ملاكاً أو احتمال الأهميه فى خصوص أحدهما دون الآخر، فبناء على ذلك التوعيدات التى وردت فى ترك الحج من أنه يقال لتاركه فليمت يهوديا أو نصرانيا،

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٤٠

الجمع بينه و بين الحج (١) ثم حصلت الاستطاعه و ان لم يكن ذلك الواجب أهم

و التعبير فى الآيه الشريفه عن تركه بقوله تعالى وَ مَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ، و أنه مما بنى عليه الإسلام، يحرز من جميع ذلك أنه أهم من الوفاء بالنذر. و إن أبيت عن إحرازها فلا أقل من احتمال أهميته دون الآخر فيجب عليه، سواء كانت الاستطاعه حصلت قبل النذر أو بعد انعقاده.

و من ذلك ظهر حكم بقيه فروض النذر التى ذكرها المصنف «ره»، من أنه لو نذر إن جاء مسافره أن يعطى الفقير مقدارا من المال فحصل له ما يكفيه لأحدهما، أو غير ذلك من الفروض التى ذكرها، فان شيئاً من ذلك لا يمنع عن وجوب الحج بعد حصول الاستطاعه، أى حصول الزاد و الراحله و تخليه السرب و صحه البدن، لأن وجوب الحج بعد حصول هذه الشرائط مطلق و لا يكون مشروطا بشىء إلا القدره العقليه، و لا يكون مشروطا بعدم مزاحمه واجب آخر معه.

و وجوب الوفاء بالنذر و ان كان كذلك - أى مطلقا بعد

رجحان متعلقه بنفسه - و لا يكون مشروطا بالقدره الشرعيه، إلا أنه بعد مزاحمه الوفاء به مع الحج لا بد من ترجيح ما هو الأهم، و قد ظهر أهميه الحج عن الوفاء بالنذر، و لا أقل من احتمال الأهميه فيه دون الوفاء بالنذر.

(١) الواجب المطلق الفورى إن كان مشروطا بالقدره عقلا: فإما أن يكون أهم من الحج مع فرض عدم تمكن المكلف الجمع بينهما، فلا إشكال فى تقديمه على الحج، بلا فرق بين كونه سابقا على الحج زمانا أو متأخرا عنه، فان الواجب الأهم يتقدم على المهم فى مقام المزاحمه و لو كان متأخرا عنه، لأن القدره على الأهم موجوده عقلا و شرعا، فان عدم القدره شرعا لا يكون إلا من جهه إيجاب المولى الإتيان بالمهم عند المزاحمه. و لا يعقل أن يأمر المولى بتفويت الملاك الأهم لتحصيل الملاك المهم، فإنه من ترجيح المرجوح على الراجح و هو محال و لو كان زمان وجوب المهم مقدما على زمان وجوب الأهم.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٤١

من الحج، لأن العذر الشرعى كالعقلى فى المنع من الوجوب. و أما لو حصلت الاستطاعه أولا ثم حصل واجب فورى آخر لا يمكن الجمع بينه و بين الحج يكون من باب المزاحمه فيقدم الأهم منهما، فلو كان مثل انقاذ الغريق قدم على الحج. و حينئذ فان بقيت الاستطاعه إلى العام القابل وجب الحج فيه و الا فلا، إلا أن يكون الحج قد استقر عليه سابقا، فانه يجب عليه و لو متسكعا.

و أما ان كان الحج أهم من الواجب المطلق الفورى فيجب الحج و لو حصلت الاستطاعه بعد وجوبه، إذ بعد حصول الاستطاعه من الزاد و الراحله و تخليه السرب

و صحه البدن يكون الحج واجبا فوريا مشروطا بالقدره العقليه دون القدره الشرعيه، فلا يكون وجوب الواجب الآخر مانعا شرعيا له. و قد قلنا عند مزاحمه الواجبين المشروطين بالقدره العقليه يكون الأهم مقدما على المهم و إن كان وجوبه متأخرا عن المهم. و إن لم يكن الحج أهم و لا- خصوصه محتمل الأهميه و كانا متساويين أو كلاهما محتمل الأهميه، فيكون المكلف مخيرا بين ترجيح أحدهما فى مقام العمل، و لا يكون التقدم و التأخر فى الوجوب مؤثرا فى ذلك.

فقول المصنف «ره» من تقديم ذلك الواجب على الحج فى صورته حصول الاستطاعه بعد وجوب ذلك الواجب، مبنى على أن وجوب الحج مشروط بالقدره عقلا و شرعا.

و هذا البناء فاسد كما بينا من أن الاستطاعه بعد تفسيرها فى الأخبار الصحيحه بحصول الزاد و الراحله و تخليه السرب و صحه البدن، و بعد حصولها تكون مشروطه بالقدره العقليه فقط، حتى بملاحظه صحيح الحلبي الذى دل على أنه إن كان له شغل يعذره به لا يجب الحج، لأن وجوب الواجب الآخر إذا لم يكن أهم من الحج فكونه من شغل يعذره به عند الله أول الكلام.

و أما اذا كان الواجب الفورى مشروطا بالقدره شرعا و كان مزاحما لامثال فريضه الحج، فلا اشكال فى وجوب الحج بعد حصول الاستطاعه، لأن الحج بعد حصولها يكون

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٤٢

**[مسأله النذر المعلق تاره يكون على وجه الشرطيه و تاره يكون على نحو الواجب المعلق]**

(مسألة: ٣٣) النذر المعلق على أمر قسمان: تاره يكون التعليق على وجه الشرطيه، كما اذا قال: إن جاء مسافرى فله على أن أזור الحسين عليه السلام فى عرفه. و تاره يكون على نحو الواجب المعلق (١)، كأن يقول: لله على أن أזור

من الواجب المعتبر فيه القدره

العقلية، و ما يكون وجوبه مشروطا بها رافع لموضوع الواجب الذى يكون وجوبه مشروطا بالقدره الشرعيه، و لا يصلح لمزاحمه الواجب المشروط بالقدره عقلا.

و لا يفرق فى ذلك بين حصول الاستطاعه قبل وجوب ذلك الواجب أو بعده، و لا تلاحظ الأهميه فى ذلك، لأنه بعد مزاحمته للواجب المشروط بالقدره عقلا- لا- يبقى له ملا-ك حتى تلاحظ الأهميه و عدمها، فيقدم المشروط بالقدره عقلا و إن كان المشروط بالقدره شرعا أهم منه، فيجب الحج فى هذه الصوره بعد حصول الاستطاعه.

(١) قد عرفت أن النذر لا- يمكن أن يكون مزاحما للحج و يرفع وجوبه، سواء كان النذر قبل حصول الاستطاعه أو بعده، فلا يفرق بين أن يكون الوجوب حاليا و الواجب استقباليا على نحو الواجب المعلق أو يكون الوجوب مشروطا و لا- يحصل إلا بعد حصول الشرط و يكون زمان الوجوب و زمان الواجب متحدا، فان الوفاء بالنذر عند انعقاده و رجحان متعلقه فى نفسه من الواجب المطلق و يكون وجوبه مشروطا بالقدره العقلية و كذلك الحج بعد حصول الزاد و الراحله و تخليه السرب يكون واجبا مشروطا بالقدره العقلية.

و الواجبان المشروطان بالقدره العقلية إذا اتفق تراحم بينهما فالأهم منهما مقدم و لو كان وجوبه متأخرا عن الواجب الآخر، و بينا أن الحج أهم من الوفاء بالنذر، و لا- أقل من أن يكون خصوصه محتمل الأهميه، فالحج واجب على جميع التقادير، فلا وجه لتفصيل المصنف «قده» و قوله فى آخر المسأله بأن وجوب الحج مشروط، و قد عرفت أن وجوبه ليس بمشروط بل مطلق.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٤٣

الحسين عليه السلام فى عرفه عند مجيى مسافرى. فعلى الأول يجب الحج إذا حصلت الاستطاعه قبل

مجيى مسافره، و على الثانى لا يجب فيكون حكمه حكم النذر المنجز فى أنه لو حصلت الاستطاعه و كان العمل بالنذر منافيا لها لم يجب الحج، سواء حصل المعلق عليه قبلها أو بعدها. و كذا لو حصل معا لا يجب الحج، من دون فرق بين الصورتين. و السرفى ذلك أن وجوب الحج مشروط و النذر مطلق، فوجوبه يمنع من تحقق الاستطاعه.

**[مسأله إذا لم يكن له زاد و راحله و لكن قيل له حج و على نفقتك و جب عليه و كذا لو قال حج بهذا المال و كان كافيا]**

(مسأله: ٣٤) إذا لم يكن له زاد و راحله و لكن قيل له حج و على نفقتك و نفقه عيالك، و جب عليه، و كذا لو قال حج بهذا المال و كان كافيا له ذهابا إيابا و لعياله، فتحصل الاستطاعه ببذل النفقه (١) كما تحصل بملكها من غير فرق بين

---

(١) هذا هو المشهور قديما و حديثا بين الأصحاب، و المحكى عن التذكرة: و جب عليه الحج عند علمائنا، و عن المنتهى: ذهب إليه علمائنا، و عن المستند: اجماعا محققا و محكيا عن صريح الخلاف و الغنية، و عن الجواهر: اجماعا محكيا فى الخلاف و الغنية، و ظاهر التذكرة و المنتهى و غيرهما: ان لم يكن محصلا، و عن كشف اللثام كذلك، فأصل الحكم لا إشكال فيه.

و يشهد بذلك صحيح محمد بن مسلم قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: قوله تعالى <sup>□</sup> وَ لِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ <sup>□</sup> مَنِ اسْتَطَاعَ <sup>□</sup> إِلَيْهِ سَبِيلًا قال: يكون له ما يحج به. قلت: فإن عرض عليه الحج فاستحى؟ قال: هو ممن يستطيع الحج، و لم يستحى و لو على حمار أجدع أبتّر «١».

و يشهد بذلك نصوص أخرى أيضا، ففى صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال: قلت له: فإن عرض ما يحج به فاستحى من ذلك أ

هو ممن يستطيع إليه

---

(١). الوسائل ج ٨ ص ٢٦ الى ٢٧.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٤٤

أن يبيحها له (١) أو يملكها إيّاه، و لا- بين أن يبذل عينها أو ثمنها، و لا بين أن يكون البذل واجبا عليه (٢) بنذر أو يمين أو نحوهما أو لا، و لا بين كون البازل موثوقا به أو لا (٣) على الأقوى.

---

سيلا؟ قال: نعم. الحديث «١».

و عن معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال: فإن كان دعاه قوم أن يحجّوه فاستحى فلم يفعل، فانه لا يسعه إلا أن يخرج و لو على حمار أجدع أبتّر «٢».

و اشتمال هذه النصوص على ما لا نقول به لا يوجب طرحها أو حملها على خلاف ظواهرها، فإن المقدار الذى لا مانع من العمل به منها و لا- معارض له لا- وجه ل طرحها أو الحمل على خلاف ظواهرها بالنسبة اليه، بل يجب العمل به منها، فلا إشكال فى المسألة.

(١) لإطلاق الدليل لصدق عرض الحج عليه مع الإباحه أيضا.



(٢) المدار على ما دل الدليل عليه و هو عرض الحج عليه، و كلما صدق عليه عرض الحج يجب عليه الحج. و لا إشكال في صدق العرض عليه في جميع ما ذكره المصنف، فيجب الحج عليه في جميع الصور.

(٣) إن لم يكن واثقا بوفاء البازل بالبذل: فإما أن يوجب الذهاب إلى الحج خوفا عقلائيا على نفسه فلا إشكال في عدم وجوبه بل يحرم الذهاب لحرمة إلقاء النفس في التهلكة حتى اذا تبين فيما بعد وفاء البازل، فلا يكشف بذله عن وجوب الحج واقعا، لأن الخوف على النفس إذا كان عقلائيا يكون موضوعا للحرمة واقعا و لا يكون طريقيا. و

إما أن يوجب الخوف و الخطر على غير النفس، فتارة يكون الخوف و الخطر يصل الى حد يكون الإقدام فيه حرجيا فالظاهر أيضا عدم وجوب الحج، فان الخوف و الخطر عند ما وصل الإقدام فيه بحد الحرج موجب لسقوط التكليف واقعا، و لا يكون مراعا بوجود ما

---

(١). الوسائل ج ٨ ص ٢٦ الى ٢٧.

(٢). الوسائل ج ٨ ص ٢٦ الى ٢٧.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٤٥

و القول بالاختصاص بصوره التملك ضعيف، كالقول بالاختصاص بما وجب عليه أو بأحد الأمرين من التملك أو الوجوب، و كذا القول بالاختصاص بما اذا كان موثوقا به. كل ذلك لصدق الاستطاعة و إطلاق المستفيضه من الأخبار.

و لو كان له بعض النفقه فبذل له البقيه وجب أيضا (١).

---

يخاف منه و عدمه، و فى غير هاتين الصورتين لا- يعتبر الوثوق بوفاء البازل لإطلاق الدليل، لأن الاستطاعة البذليه كالاستطاعة الماليه و إن كانت منوطه بالبقاء و لكن الأصول العقلايه و الشرعيه تحكم بالبقاء ظاهرا و يجب العمل على طبقها.

نعم إذا كان واثقا بعدم وفائه بالبذل يمكن أن يقال بعدم الوجوب ظاهرا، لأن الأصول العقلايه لا تجرى مع الوثوق بالخلاف. كما أن الظاهر أن الأصول الشرعيه أيضا منصرفه عن هذه الصوره.

(١) تارة يصير مستطاعا بذلك البذل من حيث المال، فبعد قبول ما بذل له يجب الحج من جهة الاستطاعة الماليه، لكن الإشكال فى وجوب القبول عليه، لأنه تحصيل للاستطاعه، و أدله عرض الحج إنما تدل فى صوره بذل مؤنه الحج بتمامها لا بذل بعضها.

و قد يستدل على وجوب القبول بالأولويه. و فيه: ان الأولويه تكون فى مورد بذل جميع المئونه مع كونه مالكا لبعض مؤنه الحج

لا فى هذه

الصورة.

و ربما يستدل عليه بأن ثبوت الحكم فى الاستطاعة البذليه و المالىه يكشف عن كون الواجب هو الجامع بينهما بلا دخل شىء من الخصوصيتين فيه، و الجامع موجود فى مورد التبعض.

و فيه: أن إلغاء الخصوصيتين مع أخذ الخصوصيه فى الحكم بلا دليل لا وجه له و لا دليل فى الين.

و قد يستدل عليه بأن ما فى النص من أن المبدول له مستطيع يدل على أنه مستطيع

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٤٦

.....

حقيقه، و يصبح هذا قرينه على أن ما كان ظاهره الملكيه فى الاستطاعة المالىه يكون المراد منه صرف القدره المالىه، أعم من أن تكون القدره بالملك أو البذل أو بهما.

و فيه: أن الجمع بين الدليلين يقتضى القول بأن الاستطاعة ذات فردين: أحدهما الملكيه و الآخر البذليه.

و لكن يمكن أن يقال: إن اطلاق دليل العرض يشمل عرض الكل و عرض البعض، بمعنى أن عرض الحج إذا كان بعرض الكل يصير مستطاعا به، و أما إذا كان عنده مقدار من المال بحيث لا يستطيع به و لكن مع عرض البقيه يصير مستطاعا فيكون من المستطيع بالاستطاعة المالىه و يعتبر فيه كل ما يعتبر فى الاستطاعة المالىه، فمع عرض البقيه و ما تتم به الاستطاعة يجب القبول لإطلاق دليل العرض، فيصير بعد القبول مستطاعا مع تأمل فيه.

و الظاهر أن هذا الحكم مما تسالموا عليه، و لم نجد مخالفا فيمن تعرض له، فالأحوط إن لم يكن أقوى و جوب القبول و جوب الحج.

إن قلت: لا يشترط فى الاستطاعة البذليه الرجوع إلى الكفايه كما سيجىء، و كذا لا يمنع الدين من الوجوب فيها كما سيجىء أيضا، فاذا قلنا بشمول أدله العرض لبذل البعض للحج، فلا بد أن

لا يعتبر فيها ما يعتبر فى الاستطاعة المالىه، فلا وجه لاعتبار عدم الدين عليه، و لا اعتبار الرجوع إلى كفايه.

قلنا: اذا بذل الكل بحيث لا يحتاج إلى صرف مال من نفسه و يكون جميع المثونه على البازل، فلا معنى لمنع عدم وجود ما به الكفايه عند الرجوع عن وجوب الحج، و كذلك لا معنى لمنع الدين عن وجوبه، لأن ما يبذل للحج لا يجوز أن يصرفه فى الدين على فرض ترك الحج، فلا يكون مزاحما لوجوب الحج. و كذا لا يجوز أن يجعل المبدول لرجوعه إلى كفايه، فيجب الحج بلا محذور.

و لو بذل له نفقه الذهاب فقط و لم يكن عنده نفقه العود لم يجب (١)، و كذا لو لم يبذل نفقه عياله (٢)، إلا اذا كان عنده ما يكفيهم إلى أن يعود أو كان لا يتمكن من

أما في صورته بذل البعض الذي لا بد له من تكميله من مال نفسه، فان لم يكن عليه دين يزاحم الحج، و عنده ما به الكفايه عند الرجوع، و عنده أيضا تكمله النفقه، فيجب عليه الحج، مثلا: إذا كان عنده عشرون مضافا إلى ما به الكفايه عند الرجوع و لم يكن عليه دين و نفقه الحج تكون أربعين فبذل له للحج عشرين يصير مستطعا فيجب الحج عليه.

أما اذا كان عليه دين حال مطالب بمقدار عشرين فما بينا من تقديم الدين على الحج جار في هذه الصوره، و هكذا اذا كان العشرون مما به الكفايه له عند الرجوع بحيث إذا صرفه في الحج لم يبق له ما به الكفايه فلم يحج يصدق عليه أنه منعه من الحج حاجه تجحف به، فلا

يكون الترك معصيه. كما أنه بمقتضى الآيه الشريفه أيضا لا- يجب الحج عليه، و هي قوله تعالى وَ لَأَيَسِّرَنَّ لَكُمْ أَمْوَالَكُمْ إِنْ يَسْئَلُكُمْ فِي خِفَتِكُمْ تَبَخَّلُوا وَ يُخْرِجَ أَضْغَانَكُمْ.

و الظاهر من الآيه الشريفه- و العلم عند الله- أن الله تعالى في تكاليفه الواجه لا يسأل منكم جميع أموالكم، فان الجمع المضاف يفيد العموم، خصوصا بقريته الذيل و هو قوله تعالى إِنْ يَسْئَلُكُمْ فِي خِفَتِكُمْ تَبَخَّلُوا وَ يُخْرِجَ أَضْغَانَكُمْ، فيستفاد منها أن الله عز و جل لا يسأل جميع أموالكم بالإحفاء حتى تبخلوا، فان كان عنده من المال بمقدار الكفايه لا يسأل صرفه في الحج.

و الحاصل: أنه ليس في التكاليف الأوليه صرف جميع الأموال، إذا فكل تكليف ينتهي إلى صرف جميع الأموال فهو ساقط، فلا إشكال في الحكم.

(١) لأن الظاهر من عرض الحج عليه هو بذل ما يحتاج إليه في ذهابه و إياه.

(٢) إذا كان عنده ما يكفيهم إلى العود و عنده أيضا ما به الكفايه عند الرجوع، فلا إشكال في وجوب الحج عليه، و كذا إذا لم يكن عنده و لم يتمكن من نفقتهم و نفقه نفسه

### [مسألة لا يمنع الدين من الوجوب في الاستطاعه البذليه]

(مسألة: ٣٥) لا يمنع الدين من الوجوب (١) في الاستطاعه البذليه. نعم لو كان حالا و كان الدينان مطالبا مع فرض تمكنه من أدائه

لو لم يحج و لو تدريجا، ففي كونه مانعا أو لا وجهان (٢).

### [مسألة لا يشترط الرجوع إلى كفايه في الاستطاعه البذليه]

(مسألة: ٣٦) لا يشترط الرجوع إلى كفايه في الاستطاعه البذليه (٣).

و عياله بعد الرجوع مع ترك الحج.

أما إذا كان متمكنا من نفقه العيال في صورته ترك الحج و لا يتمكن منها مع الإتيان بالحج فالظاهر عدم وجوب الحج، لما بينا في بذل بعض النفقه من أن ترك الحج في هذه الصوره يكون من مصاديق من منعه من الحج حاجه تجحف به، مضافا إلى استلزام الحرج في كثير من الموارد. على أن العيال إن كانوا ممن تجب النفقه لهم فيكون المورد من مصاديق مزاحمه وجوب الحج مع واجب آخر، فلا بد من ملاحظه الأهم و المهم، خصوصا بالنسبه إلى زوجته، فيكون المورد من باب مزاحمه الحج مع الدين أيضا.

(١) هذا ظاهر، لأن ما بذله للحج لا يجوز صرفه في أداء دينه حتى يكون مانعا من وجوب الحج.

(٢) قد ظهر مما تقدم أن الأقوى كونه مانعا، فانه من مصاديق من منعه من الحج حاجه تجحف به.

(٣) لأنه لا يجوز صرف المبدول في غير الحج، و لا دليل على اشتراطه فيه. و ما ذكرنا و نذكر قريبا إن شاء الله تعالى من دلالة الآيه الشريفه في اشتراطه في الاستطاعه الماليه لا يجرى فيها، لأنه ليس في الاستطاعه البذليه تكليف مالي بالنسبه إلى مال نفسه، و لا يسأل فيها المال حتى تدل على عدم شمول جميع الأموال و عدم الاحفاء فيه.

نعم لو كان له ما به الكفايه عند الرجوع و بواسطه الحج

يتلف أو لا يكون له ما به الكفايه أما مع ترك الحج فيحصل له ما به الكفايه، فالظاهر عدم وجوب الحج و عدم

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٤٩

### [مسألة إذا وهبه ما يكفيه للحج لأن يحج وجب عليه القبول]

(مسألة: ٣٧) إذا وهبه ما يكفيه للحج لأن يحج وجب عليه القبول على الأقوى (١)، بل و كذا لو وهبه و خيره بين أن يحج به أو لا (٢). و أما لو وهبه و لم يذكر الحج لا تعيينا و لا تخيرا فالظاهر عدم وجوب القبول (٣) كما عن المشهور.

وجوب قبول البذل و يجوز له ترك الحج، فانه يصدق عليه أنه منعه من الحج حاجه تجحف به. و كذا إذا كان نفس الحج أو

نفس قبوله حرجا عليه، فلا يجب لدليل رفع الحرج.

(١) لأنه يصدق عليه أنه عرض عليه الحج، فيكون القبول مقدمه للواجب لا أنه مقدمه للوجوب، فعرض الحج يشمل التمليك للحج والإباحه له، فإن الموضوع هو عرض الحج من غير فرق بين التمليك أو الإباحه أو إيجاب الهبه للحج، فيجب القبول للحج. فما عن غير واحد من عدم الوجوب لأنه اكتساب و تحصيل شرط الاستطاعه غير واجب في غير محله.

(٢) لصدق عرض الحج عليه أيضا، فيجب القبول لثبوت حكم البذل، فيثبت حكم الاستطاعه البذليه. فإن الموضوع للوجوب في الأخبار عنوان البذل و عرض الحج، و لا إشكال في صدقهما في هذه الصوره و يترتب عليهما وجوب الحج عليه.

(٣) لعدم صدق عرض الحج و عدم صدق البذل له، فما ذكره غير واحد من أن القبول نوع من الاكتساب لتحصيل الاستطاعه و هو شرط وجوب الحج فلا يجب تحصيله. متين صحيح.

قال في الشرائع: و لو وهب له مالا لم يجب عليه قبوله،

و نحوه ما عن المنتهى، و عن المستند فقييل: إن المشهور عدم وجوب القبول انتهى. و هذا هو الأقوى، لأنه مع عدم صدق العرض يكون القبول نوع اكتساب كما ذكروا فلا يجب، فمع القبول إن صار مستطاعا باستطاعه ماله فيجب الحج و الا فلا، لأنه يعتبر فيه ما يعتبر في الاستطاعه الماليه.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٥٠

#### [مسألة لو وقف شخص لمن يحج أو أوصى أو نذر كذلك، فبذل المتولى أو الوصى أو الناذر له وجب عليه]

(مسألة: ٣٨) لو وقف شخص لمن يحج أو أوصى أو نذر كذلك، فبذل المتولى أو الوصى أو الناذر له وجب عليه (١)، لصدق الاستطاعه، بل إطلاق الأخبار. و كذا لو أوصى له بما يكفيه للحج بشرط أن يحج، فانه يجب عليه بعد موت الموصى (٢).

#### [مسألة لو أعطاه ما يكفيه للحج خمسا أو زكاه و شرط عليه أن يحج به فالظاهر الصحة و وجوب الحج عليه]

(مسألة: ٣٩) لو أعطاه ما يكفيه للحج خمسا أو زكاه و شرط عليه أن يحج به فالظاهر الصحة (٣) و وجوب الحج عليه إذا كان فقيرا أو كانت الزكاه من سهم

(١) هذا ظاهر، لصدق عنوان البذل و عرض الحج، من غير فرق بين أن يكون البازل مالكا للمال أو يكون المال تحت اختياره.

(٢) هذا أظهر من سابقه كما هو واضح.

(٣) قد يقال بأنه ليس للمالك ولايه تعيين المصرف في إعطاء مال يكون حقا للفقير.

و يمكن أن يقال: بعد كون تعيين المستحق بيد المالك له أن يقيد المستحق بقيد، مثل أن يحج به. و دعوى أن المدفوع إليه هو الشخص الخارجى و هو لا يقبل الإطلاق و التقييد. و ان كانت مسلمه إلا أن الدفع و الإعطاء الاختيارى الذى يتفاوت الحال فيه بالقصد و الإراده، لأنهما من الأمور القصدية التى تتقوم بالقصد و الإراده، فان قصد بهما التمليك يفيد الملكيه و إن قصد بهما الإباحه يفيدها، و هكذا إن قصد بهما الإجاره أو الوديعه أو غير ذلك، فهما قابلان للتقييد. و هكذا كل أمر اعتبارى متقوم بالقصد، مثلا إذا وقف على زيد ما دام ساكنا فى المشهد أو مشتغلا بالعلم، أو نذر له أو أوصى له كذلك يكون صحيحا، فتقييد الإعطاء بأن يحج به بحسب الظاهر جائز و يصح.

ثم إنه فى المستمسك بعد أن أشكل على الشرط و التقييد قال: ثم

إن ظاهر المتن أن وجوب الحج فى المقام مبنى على صحه الشرط. و يمكن المناقشه فيه: بأنه لو بنى على بطلان الشرط أمكن أن يدعى الوجوب بلحاظ صدق العرض، فتشمله نصوص البذل فيجب عليه الحج للاستطاعه البذليه لا لصحه الشرط.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٥١

سبيل الله (١).

### [مسأله الحج البذلى مجز عن حجه الإسلام]

(مسأله: ٤٠) الحج البذلى مجز عن حجه الإسلام (٢)، فلا تجب عليه إذا

وفيه: إن موضوع عرض الحج لا بد و أن يكون مملوكا له أو يكون تحت سلطنته و ولايته، و أما العرض ممن لا يكون له ولايه و لا سلطنه على العرض فلا أثر له، و بعد البناء على عدم ولايه المالك على الشرط و التقييد فلا ولايه له على العرض، فلا يكون العرض صحيحا، فوجوده كعدمه، فلا تشمله نصوص البذل.

(١) إذا كانت الزكاه من سهم سبيل الله فلا إشكال فى صحه الشرط، فيجب عليه القبول و الحج البذلى، و يكون الحج هو المصرف لا غير.

(٢) فعن الحدائق: انه هو المشهور بين الأصحاب، و فى المستمسك: إنه المشهور شهره عظيمه كادت تكون إجماعا، اذ لم يعرف الخلاف فى ذلك إلا من الشيخ فى الإستبصار، و يدل على الإجزاء أغلب أخبار الباب الظاهره فى كون المبدول له ممن يستطيع الحج و أن كون حجه حجه الإسلام، بضميمه ما ورد من الروايات الداله على أن حجه الإسلام لا تجب فى العمر إلا مره واحده:

ففى صحيحه معاويه بن عمار قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: رجل لم يكن له مال فحج به رجل من إخوانه أ يجزيه ذلك عنه عن حجه الإسلام أم هى ناقصه؟ قال: بل هى حجه تامه «١».

و إذا انضم إليها ما

دل على أن حجه الإسلام ليست في العمر إلا مرة واحدة فيتم المطلوب.

و في صحيحه محمد بن مسلم أيضا في حديث قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: فإن عرض عليه الحج فاستحى؟ قال: هو ممن يستطيع الحج «٢».

(١). الوسائل ج ٨ ب ١٠ ح ٢ ص ٢٦.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ١٠ ح ١ ص ٢٦. ٢٧.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٥٢

استطاع مالا بعد ذلك على الأقوى.

### [ مسأله يجوز للباذل الرجوع عن بذله قبل الدخول في الإحرام ]

(مسأله: ٤١) يجوز للباذل الرجوع (١) عن بذله قبل الدخول في الإحرام،

و كذا غيرها من الروايات، و في مقابلها ما رواه الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل لم يكن له مال فحج به أناس من أصحابه أفضى حجه الإسلام؟ قال: نعم، فإن أيسر بعد ذلك فعليه أن يحج. قلت: هل تكون حجته تلك تامه أو ناقصه إذا لم يكن حج من ماله؟ قال: نعم قضى عنه حجه الإسلام و تكون تامه و ليست ناقصه، و ان أيسر فليحج «١».

و خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لو أن رجلا معسرا أحجه رجل كانت له حجته، فإن أيسر بعد ذلك كان عليه الحج «٢».

فإنهما يكونان معارضين لما دل على عدم وجوب حجه الإسلام في العمر إلا مرة واحدة. و النسبه و إن كانت عموما مطلقا و الجمع يقتضى البناء على وجوب الإعادة، لكن الظاهر أن عدم وجوب حجه الإسلام في العمر إلا مرة واحدة يكون باطلاقه موردا للإجماع بين المسلمين، بل باطلاقه قد يكون موردا للضرورة بحيث لا يقبل التخصيص، فحمل الروايتين على الاستحباب لا بأس به، و إلا لا بد من القول بأنهما معرض

عنهما عند المشهور.

و الحاصل: انه إن أمكن الحمل على الاستحباب فهو و إلا فيكونان موهونين بالاعراض، فلا يعتمد عليهما، فلا إشكال في عدم

وجوب الإعادة.

(١) البذل قد يكون بدعوته و كونه معه و يكون مصاحبا له فى السفر إلى الحج و يكون ضيفا له فى ذلك السفر فى جميع مصارفه بلا إعطاء و أخذ أصلا و لا شرط و لا تعهد، و قد يكون باعطاء ما يحج به، و الإعطاء قد يكون بنحو الإباحه أو بنحو التملك، و التملك، و التمليك

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ١٠ ح ١ ص ٢٦. ٢٧.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٢١ ح ٥ ص ٣٩.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٥٣

و فى جواز رجوعه عنه بعده و جهان.

---

قد يكون بالهبة و قد يكون بعقد لازم، و فى الجميع إما أن يشترط عدم الرجوع أو لا.

أما إذا كان بعنوان الضيافه أو بنحو الإباحه مع عدم اشتراط عدم الرجوع فلا إشكال فى جواز رجوعه قبل الإحرام، فلا وجه لعدم الجواز، و كذلك إذا كان البذل بالإعطاء بعنوان الهبة بغير ذى رحم و قبل التصرف.

و ما يقال: من أن نفس الدعوه إلى الحج و لو بعنوان الضيافه يكون من مصاديق الشرط الابتدائى، فيكون واجب الوفاء بناء على لزوم الوفاء بالشرط الابتدائى. فلا يمكن المساعده عليه، لأنه لا يكون عند العرف من مصاديق الشرط. نعم لو قال ذلك بصورة الشرط - مثلا يقول: ان جئت معنا فعلىنا نفقتك أو فأنت ضيفنا، أو يقول: أبحت لك هذا لتحج به و أتعهد لك أن لا أرجع، أو يقول: و هبتك لتحج به و أتعهد لك أن لا أرجع - فالظاهر أن جواز الرجوع و عدمه مبنى على

أن الشروط الابتدائيه واجبه الوفاء أو لا.

و أما إذا كان البذل بعنوان الصلح أو بعقد لازم آخر، أو يكون بعنوان الهبة إلى ذى رحم أو بعد التصرف، فلا إشكال فى عدم جواز الرجوع ما لم يحصل ما يوجب الخيار فى ذلك العقد، سواء كان قبل الدخول فى الإحرام أو بعده.

و أما إذا كان البذل بعنوان الإباحه و لكن شرط له عدم الرجوع فى ضمن عقد لازم أو فى ضمن عقد جائز على الأظهر، فلا يجوز له الرجوع عن بذله تكليفا، أما جواز الرجوع و ضعا فقد يقال - كما عن بعض المحققين من المعاصرين على ما فى تقريرات بعض تلامذته - إن الشرط لا يوجب الوضع بل يوجب التكليف فقط، فقول الإمام عليه السلام فى صحيحه ابن سنان: المسلمون عند شروطهم إلا كل شرط خالف كتاب الله عز و جل فلا يجوز «١». لا يراد منه إلا التكليف و لا يراد منه الوضع.



وفيه: إنه في صحيحه ابن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشرط في

---

(١). الوسائل ج ١٢ ب ٦ من أبواب الخيار ح ٣.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٥٤

.....

---

الإمام لا تباع ولا توهب. قال: يجوز ذلك غير الميراث فإنها تورث، لأن كل شرط خالف كتاب الله باطل «١». فإن قول السائل «لا تباع ولا توهب» سؤال عن عدم المبيعية وعدم الموهوبية لا عن عدم إيجاب البيع والهبة، وقال الإمام عليه السلام يجوز ذلك، وهذا سؤال عن شرط الوضع لا عن التكليف فقط، فجواب الإمام عليه السلام «يجوز ذلك» يستفاد منه إثبات التكليف والوضع، بمعنى أن من باع أو وهب لا يصح البيع

ولا الهبة.

و يدل عليه أيضا إخراج الإرث عن الحكم بواسطة مخالفته للكتاب، لأن اشتراط أنها لا تورث ليس فيه تكليف أصلا بل فيه الوضع فقط، فأخرجه الإمام عليه السلام بقوله:

فإنها تورث.

و يدل عليه أيضا موثقه حمزان قال: سألت عن السكنى والعمرى، فقال: الناس فيه عند شروطهم، إن كان شرط حياته فهي حياته، وإن كان لعقبه فهو لعقبه كما شرط حتى يفنوا ثم يرد إلى صاحب الدار «٢». فقول الإمام عليه السلام أولا- «الناس فيه عند شروطهم» ثم رتب الوضع عليه، يستفاد منه أن المراد بالناس عند شروطهم أعم من التكليف والوضع ولا يختص بالتكليف فقط، فبعد الشرط لا يجوز خلاف الشرط تكليفا ووضعا. مثلا: إذا شرط في ضمن عقد أن فلانا يكون وكيلا له في أمر فلا يمكن له عزله ولم ينزل بعزله. هذا وقد خرجنا عما نحن فيه فلنرجع إلى أصل بحثنا فنقول:

أما بعد الدخول في الإحرام مع عدم الشرط ولم يكن البذل بعقد لازم مملك، فقد يقال بعدم جواز الرجوع لوجوه:

(الأول) أنه بعد دخوله في الإحرام يجب عليه إتمامه فيجب على البازل إبقاء بذله، فإن الفقهاء في نظائره أفتوا بعدم جواز الرجوع، منها: ما إذن أذن المولى لعبده بأن يحج، فإنهم

(١). الوسائل ج ١٢ ب ٦ من أبواب الخيار ح ٢.

(٢). الوسائل ج ١٣ ب ٢ من أبواب احكام السكنى و الحبس ح ١.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٥٥

.....

أفتوا بجواز رجوع المولى قبل الدخول فى الإحرام و أما بعد الدخول فيه فقد أفتوا بعدم جواز الرجوع. و منها: ما لو أذن لأحد أن يصلى فى ملكه ليس له الرجوع عن

إذنه بعد الدخول فى الصلاة. و منها: ما لو أذن المالك فى رهن ملكه ليس له الرجوع بعد الرهن.

و منها: ما لو أذن المالك فى دفن ميت فى ملكه ليس له الرجوع بعد الدفن. و منها: ما لو أذن الزوج فى حج زوجته ليس له الرجوع بعد إحرامها.

و فيه: إن الموارد التى ذكرت أولا ليس بعضها نظيرا للمقام، و ثانيا ان الحكم فى بعضها غير تام:

أما مسألة العبد فقد ذكرنا فى باب عدم صحه حج العبد بدون إذن مولاه أنه بعد كون الأصح أن جميع أعمال العبد و أفعاله غير الضروريات و الواجبات بالأصل كالصلاه و الصوم مملوك للمولى، فعلى القاعده يجوز للمولى الرجوع عن إذنه بعد الدخول فى الإحرام أيضا، فراجع.

و أما عدم جواز رجوع المالك عن إذنه بعد دخول المصلى فى الصلاة. فهو ممنوع، لأن حرمة قطع الصلاة محل كلام أولا، و ثانيا بعد رجوع المالك عن إذنه لا- يجوز للمصلى التصرف فى ملك المالك بلا- إذن، فمع البناء على اشتراط إباحه مكان المصلى فى صحه الصلاة فتكون صلاته باطله، فلا مورد لحرمة قطع الصلاة، و على القول بعدم اشتراط إباحه المكان فى صحه الصلاة فمع حرمة التصرف فى ملك الغير بلا إذن لا يحرم قطع الصلاة قطعاً، فانه لم يدل دليل معتد به على حرمة قطع الصلاة، و لو فرض إجماع تعبدى على حرمة قطعها فإنه لا يشمل المقام، و لو فرض وجود دليل مطلق على حرمة قطعها فتكون المزاحمه بين حرمة قطعها و حرمة التصرف فى مال الغير بدون إذنه، فلا إشكال فى أهميه حرمة التصرف فى مال الغير. فلو فرض ذلك فى آخر الوقت يجب إتمام الصلاة حال الخروج، فتسقط

مراعاة الطمأنينه و القبلة و نحوها، لأهميه حرمة التصرف فى مال الغير

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٥٦

.....

عن مراعاة قطع الصلاة أو مراعاة القبلة و الطمأنينه.

و أما عدم جواز رجوع المالك عن إذنه فى الرهن. فهو من جهة كون المال المرهون وثيقه للمرتهن، فحدوث الرهن يصير المال متعلقا لحق المرتهن، و بدون وفاء الدين يكون هذا الحق باقيا، فليس للمالك الرجوع عن إذنه قبل وفاء الدين، فلا يرتبط بالمقام.

و أما عدم جواز رجوع من أذن فى دفن الميت فى ملكه. فمع استلزام النباش هتك الميت، فعدم الجواز من جهة أهميه احترام المؤمن حيا و ميتا عند الشارع، من غير فرق بين المالك و غيره، فلا يقاس بالمقام.

و أما عدم جواز رجوع الزوج بعد إذنه للزوجه فى الحج بعد إحرام الزوجه و كون ما تصرفه فى حجها من مال نفسها، فلأنه لا طاعه للمخلوق فى معصية الخالق، فلا يقاس بالمقام.

(الثانى) ان الإذن باق من البازل إلى بعد الإحرام، لأن الشروع فيه يستلزم الإتمام، فالإذن فى الشىء إذن فى لوازمه، و الإذن فى الدخول إذن فى الإتمام.

ففيه: أنه لا اشكال فى اذنه، إنما الإشكال فى رجوعه عن إذنه هل يكون مؤثرا أو لا؟

(الثالث) ان وجوب الإتمام على المبدول له موجب لحرمة رجوع البازل عن إذنه.

وفيه: ان هذا عين المدعى و لا دليل عليه، و المبدول له إن تمكن من إتمام الحج يجب مع قطع النظر عن البذل، فإن لم يتمكن منه فلا يجب عليه. و أما ضمان البازل لما يصرفه لإتمام حجه فهو أمر آخر سيجىء البحث عنه إن شاء الله تعالى.

(الرابع) أن مقتضى دليل «لا ضرر» حرمة رجوع البازل عن بذله، لأن

فى رجوعه ضررا على المبدول له، فيحرم عليه الرجوع.

لا يقال: إن الضرر على المبدول له معارض للضرر على البازل. فانه يقال: إن البازل أقدم بنفسه على الضرر، فلا تشمله أدله لا ضرر.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٥٧

و لو وهبه للحج فقبل فالظاهر جريان حكم الهبه عليه (١) فى جواز الرجوع قبل الإقباض و عدمه بعده إذا كانت لذى رحم أو بعد تصرف الموهوب له.

**[مسألة إذا رجع البازل فى أثناء الطريق فى وجوب نفيه العود عليه أو لا وجهان]**

(مسأله: ٤٢) إذا رجع الباذل في أثناء الطريق ففى وجوب نفقه العود عليه أو لا؟ وجهان (٢).

و ما قيل: ان الاقدام على الضرر بمقدار الإذن و المفروض أنه رجع عن إذنه. فهو غريب، فانه لا اشكال فى أنه أقدم أولا على الضرر و أراد بعد ذلك أن يرجع بعد إقدامه، و الرجوع بعد الإقدام و الورود فى العمل لا ينفى الإقدام.

و الحاصل: ان الباذل إما أن يكون نظره فى أول الأمر البذل إلى آخر الأعمال بل إلى الرجوع فأقدم فى هذا الحال بنفسه على الضرر، و هذا يكفى فى اقدمه على الضرر، و بعد ايقاعه المبذول له فى الضرر لا يجوز له الرجوع عن الإقدام المتحقق على الضرر و رجوعه عن البذل. و الحاصل: إن الباذل فى إقدامه حدوثا أوجب الضرر على المبذول له، و أى ضرر أقوى من أنه ألجأه بخروجه إلى الحج و لم يكن له يد بحسب الشرع و إيجاب الشارع من ذلك، و بعد إقدامه على الضرر أوجب إقدامه وقوع المبذول له فى الضرر، و لا أثر لرجوعه عن الإذن فى نفي إقدامه بنفسه على الضرر.

و أما أن لا يكون نظره من أول الأمر البذل إلى آخر الأعمال بل كان نظره البذل فى الجملة،

فإما أن أعلن نظره إلى المبذول له فلم يكن الحج واجبا على المبذول له، فإن أقدم مع ذلك على الذهاب إلى الحج فهو أيضا أقدم على الضرر، و لا تشمله أدله نفي الضرر، فان كتم الباذل نظره و لم يصرح به إلى المبذول له فانه دلّس عليه فيجب عليه تدارك ضرره.

و بما ذكرنا ثبت تماميه الاستدلال بحديث لا ضرر، فإما أن لا يجوز له الرجوع فى بعض الفروض و إما أن يجب عليه تدارك الضرر الوارد على المبذول له.

(١) لأنه لا خصوصيه فى المقام حتى لا تجرى أحكام الهبه عليه.

(٢) إن بنينا على عدم جواز رجوع الباذل عن بذله و استندنا فى عدم جوازه إلى

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٥٨

.....

حديث لا ضرر فاللازم القول بعدم جواز الرجوع فى أثناء الطريق الا مع إعطاء نفقه العود إلى المبذول له، و مع تدارك ضرره لا إشكال فى جواز رجوعه عن بذله، و مع عدم التدارك لا يجوز له الرجوع لأنه أوقعه فى الضرر. فمقتضى حديث لا ضرر عدم جواز الرجوع مع عدم التدارك، فان جواز الرجوع ضرر على المبذول له.

و أما إذا لم نقل بذلك و قلنا بجواز رجوع الباذل و تمسكنا لوجوب إعطاء نفقه العود عليه بحديث لا ضرر، فلا وجه له، لأن

حديث لا ضرر إنما ينفى الحكم ولا يكون مثبتا له.

و قد يستدل بقاعده الغرور المستفاده من النبوى صلى الله عليه وآله المرسل المشهور:

المغرور يرجع إلى من غره.

وفيه: إنه روايه مرسله لا يمكن الاستدلال بها.

و قد يستدل أيضا بروايات:

«منها» روايه رفاعه بن موسى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام- إلى أن قال- سألته عن البرصاء، فقال:

قضى أمير المؤمنين عليه السلام فى امرأه زوجهها وليها و هى برصاء إن لها المهر بما استحل من فرجها و أن المهر على الذى زوجهها، و انما صار عليه المهر لأنه دلّسها «١». إن هذه الروايه- و إن كانت من حيث الدلاله مع التدليس تامه- لكنها ضعيفه سندا سهله. و رواها أيضا ابن ادريس فى آخر السرائر نقلا عن كتاب نواذر أحمد ابن محمد بن أبى نصر البنظى عن الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام، لكن ابن ادريس لم يبين طريقه إلى كتب الأصحاب حتى نعلم أن الطريق صحيح أو ضعيف.

«و منها» صحيحه داود بن سرحان عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يتزوج المرأه فيؤتى بها عمياء أو برصاء أو عرجاء. قال: ترد على وليها و يكون المهر على

---

(١). الوسائل ج ١٤ ب ٢ من أبواب العيوب و التدليس ح ٢.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٥٩

.....

---

وليها «١».

«و منها» صحيحه محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: فى كتاب على عليه السلام: من زوج امرأه فيها عيب دلّسه و لم يبين ذلك لزوجهها فانه يكون لها الصداق بما استحل من فرجها، و يكون الذى ساق الرجل إليها على الذى زوجهها و لم يبين «٢».

«و منها» صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال: إنما يرد النكاح عن البرص و الجذام و الجنون و العفل. قلت: أ رأيت إن كان قد دخل بها كيف يصنع بمهرها؟ قال: المهر لها بما استحل لها من فرجها، و يغرم وليها الذى أنكحها مثل

«و منها» خبر اسماعيل بن جابر قال: سألت أبا عبد الله عليه

السلام عن رجل نظر الى امرأه فأعجبته، فسأل عنها فقيل هي ابنة فلان، فأتى أباه فقال: زوّجني ابنتك، فزوجه غيرها فولدت منه، فعلم بها بعد أنها غير ابنته و أنها أمته. قال: ترد الوليده على مواليتها و الولد للرجل، و على الذى زوجه قيمه ثمن الولد يعطيه موالى الوليده كما غر الرجل و خدعه «٤».

و هذه الروايه ضعيفه بمحمد بن سنان، و أصرح ما فى هذه الروايات على الضمان مع التدليس روايه احمد بن محمد بن أبى نصر البزنطى عن الحلبي بملاحظه التعليل الذى فيه، و لكن فى السند تأمل كما ذكرنا، و لكن الصحاح الأخر و إن لم يكن فيها تعليل صريحا إلا أن تعليق الحكم على الوصف يشعر بالعليه كما هو مشهور، و فى هذه الروايات هذه الوجهه - يعنى تعليق الحكم على الوصف - موجوده، فالحكم مع التدليس كأنه لا إشكال فيه، و أما

---

(١). الوسائل ج ١٤ ب ٢ من أبواب العيوب و التدليس ح ٦.

(٢). الوسائل ج ١٤ ب ٢ من أبواب العيوب و التدليس ح ٧.

(٣). الوسائل ج ١٤ ب ٢ من أبواب العيوب و التدليس ح ٥.

(٤). الوسائل ج ١٤ ب ٧ من أبواب العيوب و التدليس ح ١.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٦٠

### **[مسأله إذا بذل لأحد اثنين أو ثلاثه، فالظاهر الوجوب عليهم]**

(مسأله: ٤٣) إذا بذل لأحد اثنين أو ثلاثه، فالظاهر الوجوب عليهم (١)

---

مع عدم التدليس فلا تشمله هذه الروايات.

و يمكن أن يقال: بأن المغرور على أقسام الأول: أن يكون مع التدليس من الغار، و قد ذكر حكمه. الثانى: أن لا يكون المتصدى للعمل المغرور فيه مقصرا أصلا، مثل من زوج ابنه أو امرأه معينه أخرى للزوج بلا علم منه بالعيب، فلا يكون ضامنا أصلا.

الثالث: أن لا يكون تدليس من الغار إلا- أنه كان سببا لمغروريته، مثل ما نحن فيه و أمثال ذلك، فانه لا يبعد أن تكون سيره العقلاء على تضمينه، و يحتمل أنها من الشارع ممضاه. و المسأله مشكله و لا بد من التأمل التام.

و استدلل على ضمان نفقه العود: بأن الأمر من موجبات الضمان و أسبابه، فلو أمر أحد غيره بعمل محترم يكون ضامنا له بمقتضى السيره العقلائييه الممضاه من الشارع، ففي المقام إن البازل أمر المبذول له بالخروج من محله إلى بلاد الغربه، فيكون ضامنا لما يخسره المبذول له، فان الضمان يكون للذهاب و العود من أول أمر البازل بالخروج، فلا يؤثر رجوعه في أثناء الطريق، فانه ثبت الضمان عليه من أول الأمر. فلا بأس به.

(١) إذا بذل لأحد الأثنين أو الأكثر فان أمكن لكل واحد منهم التسابق إلى قبوله و ترك الجميع استقر عليهم لصدق العرض على كل واحد منهم و قدره على قبوله، و إن لم يمكن لأحد منهم التسابق إلى قبوله لممانعه الآخرين فلا يجب على أحد منهم لفقد قدره على قبوله بالنسبه إلى الجميع، و إن أمكن لواحد منهم التسابق إلى القبول دون الآخرين فيجب عليه لصدق العرض و قدره على قبوله و لا يجب على الآخرين لعدم قدرتهم على القبول.

و هذا ظاهر واضح، لكن تعبير الماتن «قده» بالوجوب عليهم كفايه إن كان مراده أن الوجوب عليهم هو الوجوب الكفائي فلا وجه له، لأن الوجوب الكفائي لا يقتضى المبادره و السبقه على كل فرد على الآخرين، بل إذا علم المكلف بقيام غيره بالواجب يجوز

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٦١

كفايه. فلو ترك الجميع استقر عليهم الحج، فيجب على

الكل لصدق الاستطاعه بالنسبه إلى الكل. نظير ما إذا وجد المتيممون ماء يكفى لواحد منهم، فان تيمم الجميع يبطل (١).

### [مسأله الظاهر أن ثمن الهدى على البازل]

(مسأله: ٤٤) الظاهر أن ثمن الهدى على البازل (٢)، و أما الكفارات فإن أتى بموجها عمدا اختيارا فعليه (٣)، و إن أتى اضطرارا أو مع الجهل أو النسيان فيما لا فرق فيه بين العمد و غيره ففي كونه عليه أو على البازل و جهان (٤).

---

له عدم الاشتغال و المبادره، بخلاف المقام كما عرفت.

(١) إن أمكن لكل واحد منهم التصرف في الماء من دون ممانعه الآخرين يبطل تيمم الجميع، و إن لم يمكن لأحد منهم التصرف في المال لممانعه الآخرين ففي هذه الصوره لا يبطل تيمم أحد منهم، و إن أمكن لبعضهم التسابق و التصرف في الماء دون بعض آخر فيبطل تيمم من كان قادرا في التصرف في الماء دون من لم يكن قادرا.

(٢) فانه جزء الواجب فيشمله عرض الحج، فإن كان البذل واجبا بنذر و غيره فلا إشكال فيه للانصراف إلى الفرد الاختياري، و كذلك إن لم يكن واجبا عليه فإن إطلاق كلامه يشمل فيلزم عليه.

انما الكلام فيما لو رجع عن بذله أو لم يعط ثمن الهدى مع عدم رجوعه عن البذل، فان لم يكن للمبذول له مال و تمكن من

الصوم يصوم، و إن لم يتمكن فيسقط عنه، فلا ضرر على المبدول له في التقديرين. و لكن إن كان له مال فيلزم عليه الهدى فهل يكون البازل ضامنا لما يخسره من ثمن الهدى أو لا؟ لعل بناء العقلاء و سيرتهم على تضمينه، لكن صيروره هذا البناء و سيرتهم ممضاه للشارع محل تأمل، فالمسألة محل إشكال تحتاج إلى التأمل التام.

(٣) هذا ظاهر لا إشكال فيه،

و لا وجه لكونه على البازل، فانه عمل صادر من المبدول له باختياره فأوجب الكفاره فتكون على نفسه.

(٤) قد يقال بثبوتها على البازل، لأنه السبب في وقوع المبدول له في هذا المحذور

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٦٢

### [مسألة إنما يجب بالبذل الحج الذي وظيفته على تقدير الاستطاعه]

(مسألة: ٤٥) إنما يجب بالبذل الحج الذي وظيفته على تقدير الاستطاعه، فلو بذل للآفاقي بحج القران أو الأفراد أو لعمره مفردة لا يجب عليه (١)، و كذا لو بذل للمكى لحج التمتع لا يجب عليه. و لو بذل لمن حج حجه الإسلام لم يجب عليه ثانيا، و لو بذل لمن استقر عليه حجه الإسلام و صار معسرا و جب عليه (٢).

و لو كان عليه حجه النذر أو نحوه و لم يتمكن فبذل له باذل و جب عليه، و ان قلنا بعدم الوجوب لو وهبه لا- للحج، لشمول الأخبار من حيث التعليل فيها بأنه بالبذل صار مستطيعا و لصدق الاستطاعه عرفا.

### [مسألة إذا قال له بذلت لك هذا المال مخيرا بين أن تحج به أو تزور الحسين عليه السلام و جب عليه الحج]

(مسألة: ٤٦) إذا قال له بذلت لك هذا المال مخيرا بين أن تحج به أو تزور

بغير اختياره، أو من جهه كونه من المصارف اللازمه للحج التي قد تتفق بل تتفق كثيرا، فتكون على البازل في بناء العقلاء، لكنه مشكل في كمال الإشكال.

(١) كل ذلك بمقتضى ظاهر النصوص فيها و فيما بعدها.

(٢) فإن من استقر عليه حجه الإسلام يجب أن يحج بأى وجه ممكن، فمع عدم التمكن كان معذورا، و بواسطه بذل البازل صار متمكنا و زال العذر.

بل يحتمل في صوره استقرار الحج بواسطه إهماله و عصيانه أنه يجب عليه الحج متمسكا و لو مع العسر و الحرج، و مع البذل زال الحرج أيضا. و كذلك اذا و جب عليه الحج بواسطه النذر و نحوه في صوره و جوب الوفاء بالنذر على ما يأتي في الحج الواجب



بالنذر و أخويه و لم يتمكن من إتيانه و بالبذل صار متمكنا فيجب عليه.

و لا يشترط في هذه الموارد أن يكون البذل بعنوان الحج، بل إذا وهبه بلا ذكر الحج وجب القبول، لأنه

الواجب المطلق و الواجب المطلق يجب مقدمته، بل يجب ذلك لتحصيل التمكّن من إتيانه، فما في المتن لا يرتبط بالمقام و كأنه سهو من قلمه الشريف. فلاحظ.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٦٣

الحسين عليه السلام وجب عليه الحج (١).

### [مسألة لو بذل له مالا ليحج بقدر ما يكفيه فسرق في أثناء الطريق سقط الوجوب]

(مسألة: ٤٧) لو بذل له مالا ليحج بقدر ما يكفيه فسرق في أثناء الطريق سقط الوجوب (٢).

### [مسألة لو رجع عن بذله في الأثناء و كان يتمكن من إتيان بقيه الأعمال من مال نفسه أو حدث له مال بقدر كفايته وجب عليه الإتمام و أجزاءه]

(مسألة: ٤٨) لو رجع عن بذله في الأثناء و كان في ذلك المكان يتمكن من أن يأتي بقيه الأعمال من مال نفسه أو حدث له مال بقدر كفايته وجب عليه الإتمام (٣) و أجزاءه عن حجه الإسلام.

(١) لصدق العرض على كل من الحج و الزياره، فمع صدق عرض الحج يجب القبول.

(٢) لأن الاستطاعه حصلت بحكم الشارع بالمبذول، فكما أنه شرط الاستطاعه حدوثا يكون شرطها بقاء، فمع السرقة أو التلف ينكشف عدم حصول الاستطاعه، فلا- يكون واجبا من أصله. و التعبير بالسقوط مسامحه. نعم لو كان متمكنا من الاستمرار في السفر من ماله وجب عليه الحج على تفصيل يأتي في المسألة الآتية.

(٣) الرجوع عن البذل إما أن يكون قبل الإحرام و صار متمكنا من الحج من مال نفسه من ذلك المكان- بمعنى أنه صار مستطيعا مع جميع شرائط الاستطاعه الماليه من عدم مزاحمه الدين مع الحج و وجود ما به الكفايه عند الرجوع لأنه لا بد من أن يصرف مؤنه الحج من مال نفسه- فيجرى فيه كل ما يجرى في الاستطاعه الماليه، فدل عليه كل ما دل فيها، فلا إشكال في الوجوب عليه و أجزاءه عن حجه الإسلام، لأن حجه كان حج المستطيع، فلا إشكال في إجزائه.

و أما إذا كان الرجوع بعد الإحرام فقد استشكل عليه بعض بأن رجوع الباذل بعد الإحرام و قبل إتمام العمل يكشف عن عدم استطاعته بالبذل، لكن قال بعد ذلك: إن كان المال الذي يكفيه للإتمام كان عنده حين البذل فلا إشكال، لأن البذل إلى زمان رجوعه عن البذل يكون متمما للاستطاعه.

هذا إذا لم

يكن عليه دين حين البذل و كان له ما به الكفايه عند الرجوع فمتين جدا، أما

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٦٤

### [مسألة لا فرق فى البازل بين أن يكون واحدا أو متعددا]

(مسألة: ٤٩) لا فرق فى البازل بين أن يكون واحدا أو متعددا (١)، فلو قال له حج و علينا نفقتك و جب عليه.

### [لو عتِن له مقدارا ليحج به و اعتقد كفايته فبان عدمها و جب عليه الإتمام]

(مسألة: ٥٠) لو عتِن له مقدارا ليحج به و اعتقد كفايته فبان عدمها و جب عليه الإتمام (٢) فى الصورة التى لا يجوز له الرجوع، إلّا اذا كان ذلك مقيدا بتقدير كفايته.

إذا كان عليه دين بقدر ما يكفيه للإتمام أو لم يكن له الكفايه عند الرجوع فيشكل الحكم، إلا أن يقال: لو بنينا على وجوب الإتمام عليه بعد رجوع البازل بما أنه حين البذل لم يكن الدين مانعا عن وجوب الحج ظاهرا و لم يكن عدم وجود الكفايه عند الرجوع أيضا مانعا عن وجوب الحج و بحكم الشارع ظاهرا أقدم على الحج و بعد رجوع البازل صار الإتمام واجبا عليه، فاللدليل الذى دل على مانعيه الدين عن الاستطاعه أو مانعيه عدم ما به الكفايه لا يشمل المورد كما ليس ببعيد، فصار مستطاعا فأجزأه عن حجه الإسلام.

توضيح ذلك: إن وقت الخروج إلى الحج الذى كان متمكنا من أداء الدين لم يمنعه الدين من الخروج و نفرض أنه لم يكن وقت أدائه، و لا يمنع الدين من الحج البذلى، و عند رجوع البازل صار إتمام الحج عليه واجبا و لا يمكن صرف المال فى أداء الدين، و كذلك بالنسبه إلى الكفايه عند الرجوع. و أما إذا لم يكن عليه دين مزاحم للحج و كان له الكفايه عند الرجوع فلا اشكال فيه، فيكون ما بذله متمما للاستطاعه، إنما الإشكال إذا حدث له مال بعد الإحرام و فى أثناء العمل، فبعد رجوع البازل انكشف عدم الاستطاعه البذليه و أنه قبل الإحرام ما حصلت الاستطاعه الماليه و فى حال

حصول المال و الاستطاعه قد أتى بالإحرام و بمقدار من الأعمال فى حال عدم الاستطاعه، فيشكل الحكم بإجزائه عن حجه الإسلام. فالمسألة مشكله لا بد من التأمل التام فى أطرافها.

(١) فإنه مقتضى أدله العرض، بل صريح بعض.

(٢) البازل تاره يقول للمبذول له: حج و على نفقه حجك، بلا تعيين مقدار و فى مقام الوفاء أعطاه مقدارا باعتقاد كفايته للحج بلا تقييد بأن ما التزمته من نفقتك هذا المقدار،

**[مسألة إذا قال اقترض و حج و على دينك ففى وجوب ذلك عليه نظراً]**

(مسألة: ٥١) إذا قال: اقترض و حج و على دينك، ففى وجوب ذلك عليه نظر (١)، لعدم صدق الاستطاعة عرفاً. نعم لو قال اقترض لى و حج به و جب (٢) مع وجود المقرض كذلك.

**[مسألة لو بذل له مالا ليحج به فتبين بعد الحج أنه كان مغضوباً فالأقوى عدم الكفاية]**

(مسألة: ٥٢) لو بذل له مالا- ليحج به فتبين بعد الحج أنه كان مغضوباً، ففى كفايته للمبذول له عن حجه الإسلام و عدمها و جهان، أقواهما (٣) العدم. أما لو

---

فبناء على عدم جواز رجوع البازل كان عليه الإتمام. أما إذا قتيده بذلك أو لم يقل له من أول الأمر حج و على نفقتك بل قال له حج بهذا المال و اعتقد البازل و المبذول له كفايته للحج، لا وجه لوجوب الإتمام على البازل.

(١) بل لا- وجه له، لأنه لا يصدق الاستطاعة الملكيه، و لا يصدق عرض الحج أيضاً، لأنه لا مال فعلاً و لا يجب عليه تحصيل الاستطاعة.

(٢) فى صدق العرض عليه إشكال فيشكل الحكم.

(٣) البازل تاره يبذل المال المغضوب بلا إذن صاحبه و يقول له حج به، فلا إشكال فى عدم كفايته له عن حجه الإسلام، لأن الأدله إنما دلت على أن عرض الحج الذى يوجب الاستطاعة هو العرض الذى يجوز للبازل التصرف فى المبذول و يكون له البذل، أما بذل مال الغير مع عدم رضائه فلا يوجب الاستطاعة، و لا يجوز للمبذول له التصرف فيه بحسب الواقع و ان كان مع جهله بالحال يكون معذوراً لجهله.

و تاره يقول البازل للمبذول له: حج و على نفقتك، و كان فى نظره أن يبذل له من مال مغضوب ثم بذل له من ذلك المال. و هذا مثل سابقه فى عدم الاستطاعة و عدم إجزائه عن حجه الإسلام، لأن إنشاء البذل مع عدم

تحقيقه خارجاً لا أثر له.

و تاره يقول له: حج و على نفقتك، و يلتزم ببذل مال نفسه و لا- يكون نظره الإعطاء من مال الغير بل كان من مال نفسه، و المبذول له اعتماداً على التزامه حج و أتى بالأعمال و كان المبذول له قادراً على أخذ حقه منه ثم بعد ذلك أعطاه البازل من مال مغضوب جهلاً

قال: حج و علي نفقتك، ثم بذل له مالا فبان كونه مغضوبا، فالظاهر صحة الحج و إجزاؤه عن حجه الإسلام، لأنه استطاع بالبذل و قرار الضمان على البازل في صورتين عالما كان بكونه مال الغير أو جاهلا.

بالحال أو مع عدم المبالاه بأحكام الشرع بدون الرجوع عن بذله، فالظاهر أن حج المبذول له كان صحيحا و أجزاءه عن حجه الإسلام و كان البازل ضامنا للمبذول له، و يكون المبذول له بعد انكشاف الحال ضامنا للمالك، لأنه تصرف في ماله بدون رضاه و يجوز للمبذول له أخذ ما التزمه البازل ببذله منه.

و تاره يقول: حج و علي نفقتك، و من جهه عدم المبالاه في التصرف في مال الغير لا يكون نظره الإعطاء من مال نفسه و لا الإعطاء من مال مغضوب و لم يلتزم في قوله حج و علي نفقتك الإعطاء من مال نفسه أو من مال يجوز له التصرف فيه، ففي هذه الصورة إذا أعطاه من مال مغضوب فلا يوجب الاستطاعه أيضا، و لا يجوز للمبذول له التصرف فيه بحسب الواقع و ان كان مع جهله معذورا ظاهرا.

و تاره يقول للمبذول له: حج و علي نفقتك، و التزم أن يعطيه من مال نفسه و عند الإعطاء قبل أن يحج المبذول

له رجع عن بذله و أعطاه من المال المغضوب. ففي هذه الصورة الظاهر أنه لا يوجب الاستطاعه و لا يجزئه عن حجه الإسلام. و أما ان رجع عن بذله بعد حج المبذول له ففي كونه موجبا للاستطاعه و يجزئه عن حجه الإسلام أو لا يجزئه، فمحل إشكال و ان كان الإجزاء لا يخلو من وجه.

و في جميع الصور إن كان المبذول له عالما بكون المال مغضوبا و مع ذلك تصرف فيه كان تصرفه حراما ظاهرا و واقعا و يكون ضامنا للمالك، و إن رجع المالك إليه لا- يجوز له الرجوع إلى البازل، و إن كان المبذول له جاهلا بالغصب و البازل عالما به يكون قرار الضمان على البازل لصدق الغرور و الخدعه إلما في الصورة الثالثة التي ذكرناها. و أما إن كان البازل أيضا جاهلا بالغصب فالظاهر أن بناء العقلاء على تضمين البازل، مضافا إلى ما

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٦٧

### [مسألة لو آجر نفسه للخدمه في طريق الحج بأجره يصير بها مستطاعا و جب عليه الحج]

(مسألة: ٥٣) لو آجر نفسه للخدمه في طريق الحج بأجره يصير بها مستطاعا و جب عليه الحج، و لا ينافيه و جب قطع الطريق عليه للغير، لأن الواجب عليه في حج نفسه أفعال الحج و قطع الطريق مقدمه توصليه بأي وجه (١) اتى بها كفى و لو على وجه الحرام أو لا بنيه الحج.

قدمناه من أن الأمر بالعمل المحترم موجب لضمان الأمر بمقتضى السيره العقلائيه الممضاه شرعا، فلا يبعد القول بضمان البازل و

ان كان فى النفس شىء، ففى التفصیل الذى ذكرناه يظهر ما فىما ذكره المصنف «قده».

(١) هذا فى السفر إلى الميقات متين، أما فى السفر من الميقات إلى الحرم فلا، لأن الظاهر أن السفر من الميقات جزء الحج و مع

ذلك لا اشكال فيه، فإن الإجاره لا تتعلق بنفس السفر بل تتعلق بالتعليم أو الخدمه أو نحو ذلك، و قطع الطريق و السفر يكون واجبا غيريا. مضافا إلى أنه لا مانع من وجوب السفر بالإجاره مع التعبد به لنفسه و لا محذور فيه.

نعم لو كان أجيرا فى السفر نيابه عن الغير لا يمكن أن يحتسبه عن نفسه، فإن الفعل الواحد لا يمكن وقوعه عن نفسه امتثالا للأمر المتوجه إليه أصاله و وقوعه عن الغير نيابه امتثالا للأمر المتوجه إليه نيابه عن الغير.

و قد يستدل على أن الواجب فى الحج فقط أفعال الحج و السفر إلى مكه حتى من الميقات ليس من أجزاء الحج بصحيح معاويه بن عمار قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يمر مجتازا يريد اليمن أو غيرها من البلدان و طريقه بمكه فيدرك الناس و هم يخرجون إلى الحج فيخرج معهم إلى المشاهد أ يجزيه ذلك عن حجه الإسلام؟ قال:

نعم «١».

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٦٨

و كذا لو كان مستطيعا قبل الإجاره جاز له إجاره نفسه للخدمه فى الطريق، بل لو آجر نفسه لنفس المشى معه بحيث يكون العمل المستأجر عليه نفس المشى صح أيضا و لا يضر بحجه. نعم لو آجر نفسه للحج البلدى لم يجز له أن يؤجر نفسه لنفس المشى كإجارته لزياره بلديه أيضا، أما لو آجر للخدمه فى الطريق فلا بأس و ان كان مشيه للمستأجر الأول، فالممنوع وقوع الإجاره على نفس ما وجب عليه أصلا أو بالإجاره.

**[مسأله إذا استؤجر بما يصير به مستطيعا لا يجب عليه القبول]**

(مسأله: ٥٤) إذا استؤجر - أى طلب منه إجاره نفسه للخدمه - بما يصير به

مستطيعا لا يجب عليه القبول و لا يستقر عليه الحج، فالوجوب عليه مقيد بالقبول و وقوع الإجاره.

---

و بصحيحه الآخر قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يخرج فى تجاره إلى مكه أو يكون له إبل فيكربها حجه ناقصه أم تامه؟ قال: بل حجه تامه «١».

و نحوه غيره، لكن الاستدلال بهما غير صحيح، فإن الظاهر من الصحيح الأول أن خروجه إلى المشاهد لم يكن بقصد غايه أخرى غير الحج بل كان بقصده، و أما الصحيح الآخر فليس فيه دلالة على أن السفر من الميقات لم يكن بقصد الحج و لا بداعيه، بل يدل على أنه كان له داع آخر غير الحج أيضا. و لا يشترط في العباده الا أنه يصدر عنه العمل بداع يكون صالحا للداعويه استقلالاً و إن كان له داع آخر أيضا.

و المتحصل مما ذكرنا: أن وجوب عمل على المكلف لا ينافي تعلق وجوب آخر أيضا عليه و التعبده به اذا كان صالحا للداعويه استقلالاً. و ظهر أيضا مما ذكرنا أن الواجب الآخر إن كان بعنوان النياحه عن الغير فهو ينافي النيه عن نفسه و لا يجزيه عن حجه الإسلام، و كذا على الأظهر لا يجزيه إن كان السفر من الميقات بغير النيه أو على الوجه الحرام. و ظهر

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٤.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٦٩

و قد يقال بوجوبه اذا لم يكن حرجا عليه، لصدق الاستطاعه (١)، و لأنه مالك لمنافعه، فيكون مستطيعا قبل الإجاره، كما إذا كان مالكا لمنافع عبده أو دابته و كانت كافيه في استطاعته. و هو كما ترى، إذ نمنع صدق الاستطاعه بذلك. لكن

---

ما

فيما ذكره المصنف «ره» من وجوه.

(١) بزعم أن الاستطاعه عباره عن القدره على المال، فهي حاصله في المقام.

و فيه: أن الاستطاعه ليست عباره عن القدره على المال، بل هي عباره عن وجدان الزاد و الراحله أو ثمنهما.

و قد يتخيل بأنه ممن يمكنه العمل بايجار نفسه بلا عسر و لا حرج و لا ذله و لا مهانه، و ذلك العمل منفعه بدنيه مملوكه له بالفعل و قابل لتبديله بما يحج به.

و فيه: إن الملكيه التي توجب الاستطاعه هي الملكيه الاعتباريه التي اعتبرها الشارع للإنسان، و عمل الحر ليس مملوكا بهذه الملكيه و إن كان مملوكا بالملكيه الذاتيه، فلا- توجب الاستطاعه قبل تبديله. و لكن يكون مالا، لأنه مما يرغب إليه، و المال عباره عما يكون له منفعه عائده إلى الإنسان، و لذا يجوز للإنسان إجاره نفسه لعمل، فان عمل الحر يكون مالا، و يكون بين المال و الملك عموم من وجه، فإن المباحات الأصلية و عمل الحر من الأموال و ليست ملكا و حبه من الشعير ليست مالا و تكون ملكا.

و ما أشكل على بعض من أن عمل الحر مع عدم كونه ملكا كيف تصح إجارته. من جهة الخلط بين الملك و المال، فإن عمل الحر مع عدم كونه ملكا لكنه مال فلا إشكال في اجاره عمل الحر.

و ما قيل: من أن عمل الحر قبل وجوده معدوم و صفه المالىه أمر موجود فكيف تقوم بأمر معدوم. قلنا: إن الأمور الخارجيه الواقعيه تحتاج إلى محل، أما الأمور الاعتباريه- كالملكيه الاعتباريه و المالىه الاعتباريه- لا تحتاج إلى محل موجود. مثلا: الكر من الحنطه الكليه فى الذمه لا وجود لها فى الخارج مع ذلك أنها مملوكه و لها آثار و يجوز بيعه.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٧٠

لا ينبغى ترك الاحتياط فى بعض صورته، كما إذا كان من عادته إجاره نفسه للأسفار.

### [مسأله يجوز لغير المستطيع أن يؤجر نفسه للنيابه عن الغير، و إن حصلت الاستطاعه بمال الإجاره قدم الحج النيابى]

(مسأله: ٥٥) يجوز لغير المستطيع أن يؤجر نفسه للنيابه عن الغير، و إن حصلت الاستطاعه بمال الإجاره قدم الحج النيابى (١)، فإن بقيت الاستطاعه إلى العام القابل و جب عليه لنفسه و آلا فلا.

### [مسأله إذا حج مع عدم كونه مستطاعا لا يكفيه عن حجه الإسلام]

(مسأله: ٥٦) إذا حج لنفسه أو عن غيره تبرعا أو بالإجاره مع عدم كونه مستطاعا لا يكفيه عن حجه الإسلام (٢)، فيجب عليه الحج إذا استطاع بعد ذلك.

(١) هذا إذا كان المستأجر عليه الحج فى سنه الإجاره أو فى أول أزمته إمكان الحج، ففى هذه الصوره يقدم الحج النيابى، لأن الحج النيابى بمقتضى عقد الإجاره يجب فى هذه السنه، و لا يمكن وجوب حج آخر فى هذه السنه أيضا. أما إذا لم يكن الحج النيابى مقيدا بسنه الإجاره أو بأول أزمته الإمكان، ففى هذه الصوره إن استطاع بمال الإجاره يجب عليه حجه الإسلام فى عام الإجاره، لأن حج الإسلام واجب فورى و الحج النيابى موسع و لا يكون فوريا، و من المعلوم أنه إن كان صرف المال فى الحج الإسلامى موجبا للعجز عن الحج النيابى فلا يجوز صرف المال فى حج الإسلام بل يجب حفظه للحج النيابى، فلا يكون مستطاعا. و هذا خلاف الفرض من حصول الاستطاعه بمال الإجاره.

(٢) فى المستمسك: على المشهور المعروف، و فى المدارك: هذا مذهب الأصحاب لا أعرف فيه مخالفا، و فى الجواهر: بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك بل يمكن تحصيل الإجماع عليه. انتهى.

أقول: أما إذا حج عن نفسه من غير استطاعه ثم استطاع فوجب حجه الإسلام عليه على القاعده، فإن الحكم بأن من استطاع الحج يجب عليه مطلقا سواء حج قبله بلا

و ما فى بعض الأخبار

من إجزائه عنها محمول على الإجزاء ما دام فقيرا (١) كما صرح به فى بعضها الآخر، فالمستفاد منها أن حجه الإسلام مستحبه على غير المستطيع (٢) و واجبه على المستطيع، و يتحقق الأول بأى وجه أتى به و لو

---

استطاعه أم لا، أما اذا حج عن غيره فعدم الإجزاء عن نفسه أيضا على القاعده، فاذا استطاع يجب عليه الحج بعين ما قدمناه آنفا.

و يؤيد ذلك خبر آدم بن على عن أبى الحسن عليه السلام قال: من حج عن إنسان و لم يكن له ما يحج به أجزأت عنه حتى يرزقه الله ما يحج به و يجب عليه الحج «١».

لكن فى بعض الأخبار الصحيحه ما يدل على أن الحج عن الغير يجزى عن نفسه إذا استطاع بعد ذلك، ففى صحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: حج الصروره يجزى عنه و عمن حج عنه «٢».

و فى صحيحته الأخرى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حج عن غيره يجزيه ذلك عن حجه الإسلام؟ قال: نعم «٣».

و ما عن صحيح جميل بن دراج عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل ليس له مال حج عن رجل أو أحجه غيره ثم أصاب مالا هل عليه الحج؟ فقال: يجزى عنهما جميعا «٤».

و هذه الأخبار مما أعرض الأصحاب عن العمل بها، و هذا مانع عن الاعتماد عليها.

(١) هذا بعيد جدا لا سيما بالنسبه إلى صحيح جميل.

(٢) لا إشكال فى أن حجه الإسلام واجبه على المستطيع و لو كانت مستحبه على غيره تكون مجزيه عن الحج بعد الاستطاعه، فان حجه الإسلام لا تكون فى العمر إلا مره

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢١ من أبواب

وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٢١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٢١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٤.



(٤). الوسائل ج ٨ ب ٢١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٦.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٧٢

عن الغير تبرعا أو بالإجاره، و لا يتحقق الثاني إلا مع حصول شرائط الوجوب.

### [مسأله يشترط في الاستطاعه وجود ما يمون به عياله حتى يرجع]

(مسأله: ٥٧) يشترط في الاستطاعه - مضافا إلى مؤنه الذهاب و الإياب - وجود ما يمون به عياله حتى يرجع فمع عدمه لا يكون مستطيعا (١)، و المراد بهم

واحد، و حق العبارة أن يقال: إن الحج مستحب على غير المستطيع و على من أتى بحجه الإسلام و واجب على المستطيع في أول مره.

و الحاصل: ان ما ذكر من المحامل لهذه الأخبار من المصنف «قده» أو غيره محامل بعيده لا يصار إليها ما لم يقتض الجمع العرفي. و الحق في المقام سقوط الأخبار عن الحجية بعد إعراض الأصحاب عنها و كون الحكم قطعيًا و مما لا إشكال فيه.

(١) عن الجواهر: بلا- خلاف أجده، بل ربما ظهر من بعضهم الإجماع عليه، و عن المنتهى: لا- نعرف في ذلك خلافا، و عن الحدائق: الحكم اتفافي لا خلاف فيه، و عن المستند: بالإجماع المحقق و المحكى. انتهى.

و قد استدل عليه بوجوه:

الأول: الإجماع.

و فيه: انه لا اعتبار بهذه الإجماعات التي يحتمل أن يكون مدرك المجمعين كلا أو بعضا نفس الأدله المذكوره في المقام.

الثاني: ان حفظ نفس العيال متوقف على إعطاء نفقتهم، و لا شك أن حفظ نفس العيال أهم من الحج فهو مقدم.

و فيه: أنه أخص من المدعى، فان المدعى اثبات اعتبار نفقه العيال في تحقق

الاستطاعه مطلقا، سواء لزم من ترك الإنفاق تلف نفوسهم أم لا.

الثالث: أنه لا شك في أن نفقه العيال واجبه، فلا بد من الحكم بعدم وجوب الحج عليه لمزاحمته لواجب آخر.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٧٣

من يلزمه نفقته لزوما عرفيا و ان لم يكن ممن يجب عليه نفقته شرعا على الأقوى، فإذا كان له أخ صغير أو كبير فقير لا يقدر على

و فيه: أنه إن كان المراد أن وجوب الحج مشروط بعدم مزاحمته بأى واجب آخر، فقد بينا سابقا أن وجوب الحج مشروط بالاستطاعة المفسره بحصول الزاد و الراحله و تخليه السرب و صحه البدن، و لا يكون من شرائط وجوبه عدم مزاحمته لواجب آخر أو ترك حرام، إذ يدخل المورد فى باب مزاحمه التكليفين الفعلين، فيلاحظ أهمهما فيقدم ما هو معلوم الأهميه أو محتملها بالخصوص، و كذلك مزاحمته لترك الحرام الذى يكون أهم كذلك، فالميزان وجود الأهم فى السين أو يكون أحدهما بخصوصه محتمل الأهميه و الا فهو مخير بينهما.

و إن كان المراد أن وجوب الإنفاق على العيال حق الناس و هو مقدم على الحج الذى هو حق الله تعالى، أو من جهه أنه أسبق من وجوب الحج فهو مقدم. فكلاهما باطل، و قد بينا بطلانهما. و أما اهميتهما معا أو كون السابق مقدا فلم تثبت. مضافا إلى أنه أخص من المدعى، فانه أعم من واجبي النفقه و غيرهم عند من يرى أن من شرائط وجوب الحج وجود ما يمون به عياله.

الرابع: ما سنذكره فى المسأله الآتیه من الاستدلال على اعتبار الرجوع إلى كفايه، فاذا ثبت اعتباره فاعتباره فيما نحن فيه بطريق أولى.

الخامس: صحيح معاويه بن عمار عن

أبى عبد الله عليه السلام فى رجل توفى و أوصى أن يحج عنه ان كان ضروره، فمن جمع المال أنه بمنزله الدين الواجب، و ان كان قد حج فمن ثلثه، و من مات و لم يحج حجه الإسلام و لم يترك إلا قدر نفقه الحموله و له ورثه فهم أحق بما ترك، فان شاءوا أكلوا و ان شاءوا حجوا عنه.

السادس: صحيح هارون بن حمزه الغنوى عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل مات و لم يحج حجه الإسلام و لم يترك إلا قدر نفقه الحج و له ورثه. قال: هم أحق بميراثه إن شاءوا

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٧٤

بالإنفاق عليه، او كان متكفلا لإنفاق يتيم فى حجره و لو أجنبى يعد عيالا له، فالمدار على العيال العرفى.

### [مسأله الأقوى وفاقا لأكثر القدماء اعتبار الرجوع إلى كفايه]

(مسأله: ٥٨) الأقوى وفاقا لأكثر القدماء اعتبار الرجوع إلى كفايه (١)، من تجاره أو زراعه أو صناعه أو منفعه ملك له من بستان أو دكان أو نحو ذلك بحيث

أكلوا و ان شاءوا حجوا عنه.

فصريح هذين الصحيحين عدم وجوب الحج عنه على الورثة في صورته عدم ترك المال إلا بقدر نفقه الحج، فيعلم من ذلك أنه يعتبر في وجوب الحج وجدانه مقداراً زائداً على نفقه الحج، و القدر المتيقن وجدانه لمؤنه العيال في مده سفره مع احتمال استفادته اعتبار الرجوع إلى الكفايه أيضاً، فلا إشكال فيه.

ثم انه بناء على ثبوت وجود ما يمؤن به عياله بما ذكرناه من الصحيحين و ما سنذكره لا يختص الحكم بنفقه واجبي النفقه، بل يعم الحكم بكل ما يكون عرفاً من عائلته و يلزم عليه عرفاً نفقته، كما ستعرف قريباً إن شاء الله تعالى.

(١) اختلفت كلمات علمائنا رضوان الله

عليهم في اعتبار الرجوع إلى الكفايه على قولين: الاشتراط و عدمه. قال في المستند: الحق اشتراط الرجوع إلى ضيعه أو صناعه أو عقار أو نحوها مما يكون فيه الكفايه عادة بحيث لا يخرج منه صرف المال في الحج إلى السؤال بعد العود، وفاقاً للشيخين و الحلبي و القاضي و بنى زهره و حمزه و سعيد، و هو ظاهر الصدوق أيضاً.

و في المسالك: إنه مذهب أكثر المتقدمين، و في الروضه: إنه المشهور بينهم، و في المختلف ذلك أيضاً نقله السيد عن الأكثر و عن الخلاف و الغنيه إجماع الإماميه عليه. انتهى.

و عن المعبر انه قال: الرجوع إلى الكفايه ليس شرطاً، و به قال أكثر الأصحاب، و عن القواعد موافقه ذلك حيث قال: ليس الرجوع إلى الكفايه شرطاً.

و عن جامع المقاصد عند شرح قوله هذا: و الأصح أنه لا يشترط ذلك لصدق

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٧٥

.....

---

الاستطاعه، و قد استدل على عدم الاشتراط بصدق الاستطاعه بدونها، فمقتضى إطلاق الأدله عدم اعتباره.

و قد استدل على اعتبار الرجوع إلى الكفايه بوجوه:

الأول: الإجماع على ذلك.

و فيه: أولاً إنه مع هذا الاختلاف الكثير كيف يدعى الإجماع، و ثانياً قد بينا أن هذه الإجماعات لا تكون دليلاً.

الثاني: أصالة البراءه عن وجوب الحج، لأنه مع عدم وجود ما به الكفايه يشك في وجوبه و الأصل عدم وجوبه.

و فيه: أنه مع وجود الإطلاقات في الأدله لا تصل النوبه إلى الأصل.

الثالث: عدم صدق الاستطاعه بدون الرجوع إلى الكفايه.

و فيه: أن الظاهر أنه يصدق الاستطاعه مع قدره الماليه بمقدار الذهاب و الإياب، مضافا إلى أن الاستطاعه فسّرت في الأخبار الصحيحه التي تقدمت بوجود الزاد و الراحله و تخليه السرب و صحه البدن، و

مقتضى إطلاقها عدم دخاله شىء آخر في تحققها ما لم يدل دليل معتبر على دخاله شىء آخر فيها.

الرابع: الأدله الداله على اعتبار وجود ما به الكفايه عند الرجوع:

«منها» ما فى صحيح ذريح المحاربى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: من مات و لم يحج حجه الإسلام لم يمنعه من ذلك حاجه تجحف به أو مرض لا يطيق فيه الحج أو سلطان يمنعه فليمت يهوديا أو نصرانيا «(١)».

و تقريب الاستدلال به أنه يدل على أن الحاجه التي تجحف به تكون مانعه عن وجوب الحج، و معلوم أنه مع عدم مؤنه العيال فى مده سفره و كذا عدم وجود ما به الكفايه عند

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٧ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٧٦

لا يحتاج إلى التكفّف و لا يقع فى الشده و الحرج، و يكفى كونه قادرا على التكسب اللائق به أو التجاره باعتباره و وجاهته و ان لم يكن له رأس مال يتجر به.

---

الرجوع زائدا على نفقه الحج و على مؤنه العيال أيام سفره بحيث يلزم من الحج صرف مؤنه العيال و صرف ما به الكفايه عند الرجوع فى سبيل الحج يكون ذلك إجحافا به، فتدل هذه الروايه على عدم وجوب الحج مع عدم مؤنه العيال فى مده سفره، و كذا مع عدم ما به الكفايه عند الرجوع.

و الايراد على دلالة هذه الصحيحه بأن الإجحاف من العناوين المجمله. ليس بشىء، فان الإجحاف لا إجمال فيه. نعم للإجحاف مراتب و بعض مراتبه أشد من بعض، و هذا لا يوجب الإجمال فى معناه، فكل مرتبه من مراتبه التي يصدق عليها الإجحاف مانع عن وجوب الحج

و ان كانت مرتبته الأخرى أشد، و لا إشكال فى صدق الإجحاف فى الصورة المفروضه.

و القول بأنه مع ملاحظه الأخبار المفسره للاستطاعه يعلم أن المراد من عدم الإجحاف هو كونه واجدا للزاد و الراحله. ففي غايه الفساد كما هو واضح بعد التأمل، فانه لا ارتباط بين الحكمين، فان الظاهر من تفسير الاستطاعه أن الحكم بالسفر إلى الحج متوقف على الزاد و الراحله و تخليه السرب و صحه البدن، و هذا لا ينافي اشتراط وجوب الحج، بأن يكون عنده مؤنه العيال مده السفر و عنده ما به الكفايه عند الرجوع، و هذا يدور مدار الدليل على ذلك و لا يكون أحدهما مفسرا للآخر. و غيرها من الأخبار الكثيره.

و يمكن الاستدلال على المقصود بقوله تعالى وَ إِنْ تُؤْمِنُوا وَ تَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَ لَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ إِنْ يَسْأَلْكُمْهَا فَيُخْفِكُمْ تَبْخُلُوا وَ يُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ ﴿١﴾ حيث أنه يدل على أن ليس في التكاليف الأوليه الشرعيه تكليف بالإعطاء و صرف جميع الأموال، بل

(١). سورة محمد: ٣٦ و ٣٧.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٧٧

نعم قد مر عدم اعتبار ذلك في الاستطاعه البذليه، و لا يبعد عدم اعتباره أيضا فيمن يمضى أمره بالوجوه اللائقه به كطلبه العلم من الساده و غيرهم، فاذا حصل لهم مقدار مؤنه الذهاب و الإياب و مؤنه عيالهم إلى حال الرجوع و جب عليهم (١)، بل و كذا الفقير الذي عادته و شغله أخذ الوجوه و لا يقدر على

التكاليف الأوليه الشرعيه توجب الإعطاء و صرف بعض الأموال دون جميعها، كالواحد من الأربعين أو العشرين أو عشر الأموال أو خمسها، و يدل الجمع المضاف في قوله تعالى أَمْوَالَكُمْ على العموم المؤيد بالآيه التي بعدها من

قوله تعالى إِنْ يَسْأَلْكُمْهَا فَيُخْفِكُمْ تَبْخُلُوا وَ يُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ، فدللت على أن التكاليف بالإحفاء لا- يكون في التكاليف الإلهيه الماليه.

فبمقتضى هذه الآيه الشريفه لا يحكم على المكلف بصرف جميع ما عنده من المال في سبيل الحج، بحيث لا يبقى شىء لمؤنه عائلته في مده سفره أو لا يبقى شىء لإعاشه نفسه و عائلته بعد رجوعه من السفر. و هذا واضح الدلاله على اعتبار وجود ما به الكفايه عند الرجوع في وجوب الحج.

و يدل عليه أيضا دليل رفع الحرج، فان صرف مؤنه العيال أيام السفر أو صرف ما به الكفايه عند الرجوع حرج عليه، فيرفع بدليل رفع الحرج.

و ما يقال: من أن إيجاب الحج وارد على دليل الحرج، لأن وجوب الحج حرجى فلا يرفع بدليل رفع الحرج. ففيه: أولا أنا لا

نسلم أن الحج حرج، و ثانياً أن المقدار المتعارف منه الذى يكون ملازماً له لا يرفع و غير المقدار المتعارف منه مرفوع بذاك الدليل.

فالمسألة واضحة بحمد الله تعالى.

(١) إذا كان يمضى أمره من الوجوه لكونه فقيراً و مستحقاً يجوز له أخذ الوجوه ثم حصل له مقدار من المال بحيث صار بذلك غنياً لا يحتاج إلى أخذ الوجوه و لا يجوز له أخذها من جهه أنه صار غنياً و لا يكون مستحقاً فوجب صرف ذلك المال فى سبيل الحج

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٧٨

التكسب إذا حصل له مقدار مؤنه الذهب و الإياب له و لعياله، و كذا كل من لا يتفاوت حاله قبل الحج و بعده إذا صرف ما حصل له من مقدار مؤنه الذهب و الإياب من دون حرج عليه.

---

و بعد الرجوع يصير فقيراً و مستحقاً لأخذ الوجوه. يشكل الحكم به

و القول بوجوب الحج عليه بمقتضى مدلول الآيه الشريفه بما بيناه، بل يمكن القول بعدم وجوبه عليه، لأنه يلزم من وجوب الحج عليه صرف جميع أمواله الموجوده لديه، و هذا خلاف مدلول الآيه الشريفه.

و كذلك الحكم فى الفقير الذى عادته و شغله أخذ الوجوه إذا حصل له مقدار من المال يصير بواسطته غنياً، بل يمكن أن يقال: إن حصل مقدارا من المال و لم يصر به غنياً لم يجب عليه صرف جميع ما حصل فى سبيل الحج بحيث لم يبق مما حصل له شىء بمقتضى مدلول الآيه الشريفه.

و الحاصل: إنه بعد ما دلت الآيه الشريفه على عدم وجوب صرف جميع ما يملك فى الواجبات الشرعيه الأوليه، يشكل الحكم بوجوب صرف جميع ماله للحج، فكلما يستلزم ذلك فوجب الحج مشكلاً.

---

قمى، سيد حسن طباطبايى، كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ٣ جلد، مطبعه باقرى، قم - ايران، اول، ١٤١٥ هـ ق

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)؛ ج ١، ص: ١٧٨

و قد يستدل على اعتبار الرجوع إلى الكفايه بالصحيحين اللذين ذكرناهما فى مسأله اعتبار وجود ما يمؤن عياله حتى يرجع زائداً على نفقه الحج، و هما صحيحه معاويه بن عمار و صحيح الغنوى عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل مات و لم يحج حجه الإسلام و لم يترك إلا قدر نفقه الحج و له ورثه. قال: هم أحق بميراثه إن شاءوا أكلوا و ان شاءوا حجوا عنه (١).

أما صحيحه معاويه بن عمار فعن أبي عبد الله عليه السلام في رجل توفى و أوصى أن يحج عنه- إلى أن قال عليه السلام- و من مات و لم يحج حجه الإسلام و لم يترك إلا قدر

(١). الوسائل ج ٨

ب ١٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٧٩

**[مسألة لا يجوز للولد أن يأخذ من مال والده و يحج به]**

(مسألة: ٥٩) لا يجوز للولد أن يأخذ من مال والده و يحج به (١)، كما لا يجب على الوالد أن يبذل له. و كذا لا يجب على الولد بذل المال لوالده ليحج به.

و كذا لا يجوز للوالد (٢) الأخذ من مال ولده للحج، و القول بجواز ذلك أو

نفقه الحمولة و له ورثه فهم أحق بما ترك، فان شاءوا أكلوا و ان شاءوا حجوا عنه «١».

و لا بأس به أيضا و ان كان قابلا للمناقشه.

(١) اجماعا بل ضروره لقاعده السلطنه و للتوقيع الشريف: فلا يحل لأحد أن يتصرف في مال غيره بغير إذنه «٢».

(٢) على الأشهر بل المشهور كما عن الجواهر أيضا، لقاعده السلطنه و للتوقيع الشريف و الأخبار الخاصة، ففي خبر علي بن جعفر عن أبي إبراهيم عليه السلام قال:

سألته عن الرجل يأكل من مال ولده؟ قال: لا، إلا أن يضطر إليه فيأكل منه بالمعروف، و لا يصلح للولد أن يأخذ من مال والده شيئا إلا بإذنه.

و في صحيحه عبد الله بن سنان قال: سألته- يعني أبا عبد الله عليه السلام- ما ذا يحل للوالد من مال ولده؟ قال: إذا أنفق عليه بأحسن النفقه فليس له أن يأخذ من ماله شيئا، و ان كان لوالده جاريه للولد فيها نصيب فليس له أن يطأها إلا أن يقومها قيمه تصير لولده قيمتها عليه. قال: و يعلن ذلك. الحديث.

و في الصحيح عن الحسين بن أبي العلاء قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما يحل للرجل من مال ولده؟ قال عليه السلام: قوته بغير سرف اذا اضطر إليه. قال: قلت





سألته عن الرجل لولده الجارية أيطأها؟ قال: إن أحب، و إن كان لولده مال و أحب أن

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به ح ٨

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به ح ٢.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٣٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٤). الوسائل ج ١٢ ب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به ح ١.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٨١

و الولد للوالد، و ذلك لإعراض الأصحاب عنه (١)، مع امكان حمله على الاقتراض من ماله (٢) مع استطاعته من مال نفسه، أو على ما إذا كان فقيرا و كانت نفقته على ولده و لم يكن نفقه السفر إلى الحج أزيد من نفقته فى الحضر، إذ الظاهر الوجوب حينئذ.

---

يأخذ منه فليأخذ، و إن كانت الأم حيه فلا أحب أن تأخذ منه شيئا إلا قرضا «١».

و قد يتوهم عدم المعارضه بين هذه الأخبار، و هذا توهم فاسد، فان منشأ التوهم أن صحيح ابن يسار يدل على وجوب الحج على الوالد من مال ابنه

من دون إذن الابن و وجوب بذل الابن لوالده للحج، و هذا أخص مما يدل على منع تصرف الوالد فى مال ابنه من دون إذن الابن، فيجب تقديم صحيح ابن يسار على المطلقات.

و فيه: إن ظاهر الصحيح أن جواز الأخذ من مال الولد و الحج به و الإنفاق به لأجل قول النبي صلى الله عليه و آله و سلم ان مال الابن و الولد للوالد الوارد فى الخصومه بين الوالد و الولد، فإن ذلك معارض لما عن الحسين بن العلاء المتقدم فى شرح تلك الخصومه، و قول النبي صلى الله عليه و آله و سلم الوارد فيها، و حينئذ لا بد من الرجوع إلى المرجحات فى باب التعارض، و كل منهما معتضد بروايات أخرى، و صحيح الحسين موافق للكتاب و صحيح سعيد مخالف للعامه و كل منهما من المرجحات، و لكن أول المرجحات موافقه الكتاب و هو مقدم على مخالفه العامه، فلا بد من الأخذ بنصوص المنع، و لا إشكال فيه على الظاهر.

(١) إن الإنصاف عدم الجزم بالإعراض بنحو يقتضى السقوط عن الحجيه، لقوه احتمال أن يكون الوجه فيها بناءهم على التعارض و الترجيح.

(٢) حمل بعيد جدا، و مجرد الامكان لا يوجب ذلك، و كذلك حمل تاليه.

(١). الوسائل ج ١٢ ب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به ح ١٠.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٨٢

### [مسأله إذا حصلت الاستطاعه لا يجب أن يحج من ماله]

(مسأله: ٦٠) إذا حصلت الاستطاعه لا يجب أن يحج من ماله (١)، فلو حج في نفقه غيره لنفسه أجزاء، و كذا لو حج متسكعا، بل لو حج من مال الغير غصبا صح و أجزاءه. نعم إذا كان ثوب إحرامه و طوافه و سعيه من المغصوب لم يصح (٢)، و كذا اذا كان ثمن هديه غصبا (٣).

(١) لأن وجود المال شرط حصول الاستطاعه و وجوب الحج، و لا يشترط صرفه في الحج إجماعا، فإن الواجب على المكلف بعد الاستطاعه الإتيان بالمناسك المخصوصه، و بعد الإتيان بها حصل الامتثال و الإجزاء.

(٢) بناء على ما هو الأقوى من أن لبس ثوبي الإحرام واجب تعبدى و لا يكون لبسهما شرطا في تحقق الإحرام كما سنبين في محله، فمع غصبيه ثوبي الإحرام صح الإحرام.

أما الطواف و صلاته و السعى مع غصبيه ثوبي الإحرام. ففيه تفصيل، فإننا قد بينا في محله أنه يمكن القول بأن اجتماع الأمر و النهى في الواحد الشخصى الذى يكون مصداقا للطبيعه المأمور بها و الطبيعه المنهى عنها جائز، و أيضا لا دليل معتبر في شرطيه ستر العوره في الطواف، و مع الشرطيه الإشكال في تعلق الأمر بالسائر، و مع ملاحظه هذه الأمور لا يمكن القول ببطلان الطواف مع غصبيه ثوبي الإحرام. و لكن مع ذلك قلنا بأن الطواف و السعى مع اللباس الغصبى باطل، بملاحظه أن السير و المشى حول البيت الذى يحصل به الطواف يكون واجبا تعبديا، و بعين ذلك بالمشى و السير يحصل التصرف في مال الغصب، فيكون العمل الذى يكون لله غير نقي من الدنس.

و فى الصحيح عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال: و كل عمل عمله لله فليكن نقياً من الدنس «١». و ظاهر الأمر الشرطيه، فيحصل البطلان. و كذلك فى السعى بعين ما ذكر فى الطواف.

(٣) أما ثمن الهدى إن كان الاثراء بعين مال مغصوب فلا ينتقل الهدى إليه و يكون

(١). الوسائل ج ١ ب ٨ ح ١٠ ص ٤٥.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١،

ص: ١٨٣

### [مسألة يشترط في وجوب الحج الاستطاعه البدنيه]

(مسألة: ٦١) يشترط في وجوب الحج الاستطاعه البدنيه (١)، فلو كان

باقيا في مال البائع فلا يصح هديه.

(١) فعن الجواهر: بلا خلاف أجده، بل عن المنتهى: كأنه إجماع، بل عن المعبر:

اتفاق العلماء عليه، و عن المستند: فغير الصحيح لا يجب عليه الحج بالإجماع.

و يدل على ذلك عده من الأخبار:

ففي صحيح الخثعمي قال: سأل حفص الكناسي أبا عبد الله عليه السلام و أنا عنده عن قول الله عز و جل وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ  
الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ما يعنى بذلك؟

قال: من كان صحيحا في بدنه مخلى سربه له زاد و راحله فهو ممن يستطيع الحج، أو قال:

ممن كان له مال. فقال له حفص الكناسي: فإذا كان صحيحا في بدنه مخلى سربه له زاد و راحله فلم يحج فهو ممن يستطيع  
الحج؟ قال: نعم «١».

و في صحيح هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله عز و جل وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ما  
يعنى بذلك؟ قال: من كان صحيحا في بدنه مخلى سربه له زاد و راحله «٢».

و في صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال الله تعالى وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا  
قال: هذه لمن كان عنده مال و صحه، و إن كان سوّفه للتجاره فلا يسعه، و إن مات على ذلك فقد ترك شريعته من شرائع  
الإسلام اذا هو يجد ما يحج به. الحديث «٣».

و في صحيح ذريح المحاربي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من مات و لم يحج حجه الإسلام لم يمنعه من ذلك حاجه  
تجحف به أو

(١). الوسائل ج ٨ ب ٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٤ ص ٢٢.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٧ ص ٢٢.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٦ من أبواب وجوب الحج ح ١ ص ١٦.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٨٤

مريضاً لا- يقدر على الركوب أو كان حرجاً عليه- و لو على المحمل أو الكنيسه- لم يجب، و كذا لو تمكن من الركوب على المحمل لكن لم يكن عنده مؤنته، و كذا لو احتاج إلى خادم و لم يكن عنده مؤنته.

### [مسألة يشترط أيضا الاستطاعة الزمانيه]

(مسألة: ٦٢) يشترط أيضا الاستطاعة الزمانيه (١)، فلو كان الوقت ضيقاً لا

فليمت يهوديا أو نصرانيا «١». و كذلك في روايات أخرى.

و لا تعارض هذه الروايات ما في خبر السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سأله رجل من أهل القدر فقال: يا بن رسول الله أخبرني عن قول الله عز و جل وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا أ ليس قد جعل الله لهم الاستطاعة؟ فقال: ويحك إنما يعني بالاستطاعة الزاد و الراحله، ليس استطاعه البدن «٢».

فانه يمكن أن يحمل على أن استطاعه البدن ليست شرطاً في أصل وجوب الحج بل هي شرط في مباشرته، فإن كان له المال و لم يكن له صحه البدن لم يسقط الحج عنه بل يجب عليه الاستنابه و عليه أن يحج عنه شخصاً لأداء عمل الحج. و يمكن الحمل على أن صرف استطاعه البدن لا- يكفي في وجوب الحج، بل يجب أيضا الاستطاعة في المال، دفعا لتوهم السائل أن قدره البدنيه تكفي في وجوب

الحج، فلا اشكال في المسألة، فما لم يكن الاستطاعة على الركوب أو لم يكن عنده مؤنته أو لا يقدر على السفر إلى الحج بلا خادم و لم يتيسر له أو يكون عليه حرجاً كذلك لا يجب الحج كما عرفت من الماتن «قده».

(١) فعن المستند: للإجماع و فقد الاستطاعة و لزوم الحرج و العسر و كونه أمراً يعذره الله تعالى كما صرح به في بعض الأخبار، و عن التذكرة نسبتة إلى علمائنا، و عن كشف اللثام أنه اجماع.

أقول: ان كان ضيق الوقت بحيث لا يمكن الوصول إلى المناسك في أوقاتها فلاشترط

(١). الوسائل ج ٨ ب ٧ من أبواب وجوب الحج ح ١ ص ٢٠.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٨ من أبواب وجوب الحج ح ٥ ص ٢٣.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٨٥

يمكنه الوصول إلى الحج أو أمكن لكن بمشقه شديده لم يجب، و حينئذ فإن بقيت الاستطاعه إلى العام القابل وجب و إلا فلا.

### [مسأله و يشترط أيضا الاستطاعه السريه]

(مسأله: ٦٣) و يشترط أيضا الاستطاعه السريه (١)، بأن لا يكون في الطريق مانع لا يمكن معه الوصول إلى الميقات أو إلى تمام الأعمال، و إلا لم يجب.

و كذا لو كان غير مأمون، بأن يخاف على نفسه (٢) أو بدنه أو عرضه أو ماله و كان

عقلى لأن قدره شرط عقلى فى جميع التكاليف، و إن أمكن لكن بمشقه شديده فيرفع التكليف بدليل رفع الحرج، فلا إشكال فى المسأله.

(١) بلا- خلاف و لا إشكال، و عن المنتهى: و عليه فتوى علمائنا، و عن التذكرة: عند علمائنا، و فى المستند: و اشترطها مجمع عليه محققا و محكيا. و الآيه تدل عليه، و كثير من الأخبار المتقدمه يرشد إليه.

(٢) الخوف إن

كان مع احتمال تلف النفس فيكون السفر محرما بالحرمة الواقعيه، و ان كان فى الواقع لو سافر لم يتلف، لأن الموضوع لحكم الحرمة نفس احتمال تلف النفس، فمع حرمة السفر واقعا لا وجوب للحج بانتفاء الاستطاعه، لعدم قدره الشرعيه على السفر.

و إن كان الخوف بحيث لا يحرم ارتكابه و لكن الإقدام على السفر مع هذا المقدار من الخوف على النفس أو العرض يكون حرجيا عليه، فيرتفع وجوب الحج أيضا بدليل رفع الحرج. و أما إن كان الخوف على النفس أو العرض أو المال لا يكون بحيث يحرم ارتكابه و لا يكون بحيث يكون الإقدام عليه حرجيا و لكن يشك من أجل الخوف على النفس أو العرض أو المال فى تخليه السرب فلا- محاله يشك فى الاستطاعه، فبمقتضى الأصل العقلانى إن كان فهو، و إلا فبمقتضى أصاله البراءه عدم الوجوب و يكون مرخوصا فى ترك الحج.

و لكن هذا حكم ظاهري لا- واقعي، و مع انكشاف الخلاف انكشف كونه مستطيعا واقعا، فيجب عليه في العام اللاحق، فيكون الحج مستقرا عليه، و إن زالت استطاعته في

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٨٦

الطريق منحصر فيه، أو كان جميع الطرق كذلك.

و لو كان هناك طريقان أحدهما أقرب لكنه غير مأمون و جب الذهاب من الأبعد المأمون، و لو كان جميع الطرق مخوفا إلا أنه أمكنه الوصول إلى الحج بالدوران في البلدان، مثل ما إذا كان من أهل العراق و لا يمكنه إلا أن يمشى إلى كرمان و منه إلى خراسان و منه إلى بخارى و منه إلى الهند و منه إلى بوشهر و منه إلى جده مثلا و منه إلى المدينة و منها إلى مكة فهل يجب أو لا؟ وجهان، أقواهما عدم الوجوب (١)، لأنه يصدق عليه أنه لا يكون مخلى السرب.

### [مسألة إذا استلزم الحج تلف مال له في بلده معتد به لم يجب]

(مسألة: ٦٤) إذا استلزم الذهاب إلى الحج تلف مال له في بلده معتد به لم يجب (٢)، و كذا إذا كان هناك مانع شرعي من استلزامه ترك واجب فوري سابق

العام اللاحق فيجب الحج عليه و لو متسكعا، إلا أن يكون الحج في العام اللاحق حرجيا و كذا في الأعوام الآتية، فالظاهر عدم الوجوب بدليل رفع الحرج، لأن الترك في عام الاستطاعة لم يكن عن عصيان بل كان معذورا مرخوفا في الترك بحسب الظاهر و لا يكون مثل من تعمد الترك عصيانا.

(١) قال في المستند: فان بعد بحيث لا ينصرف الطريق إليه ففي وجوبه إشكال، بل عدمه أظهر، لعدم صدق تخليه السرب عرفا و عدم انصراف استطاعته السبيل إليه، فالمدار صدق تخليه السرب، فلو منع من المسير من طريق المدينة إلى مكة و أمكنه المسير إلى الشام و منه إلى العراق و منه إلى خراسان و منه إلى الهند و منه إلى البحر و منه إلى مكة لم يجب عليه الحج. انتهى.

أقول: و إن كان ما ذكره ليس ببعيد، الا أنه لا يخلو من تأمل ما لم يوجب الحرج، فان أوجب الحرج فلا إشكال فيه.

(٢) إذا كان ذلك موجبا للحرج عليه فلا إشكال فيه، و أما إذا لم يكن كذلك ففيه

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٨٧

على حصول الاستطاعة (١)، أو لاحق مع كونه أهم من الحج، كإنقاذ غريق أو حريق. و كذا اذا توقف على ارتكاب محرم، كما إذا توقف على ركوب دابة غصبيه أو المشى في الأرض المغصوبة.

### [مسألة يشترط في وجوب الحج الاستطاعة المائيه و البدنيه و الزمانيه و السرييه و عدم استلزامه الضرر أو ترك واجب أو فعل حرام]

(مسأله: ٦٥) قد علم مما مر أنه يشترط في وجوب الحج مضافا إلى البلوغ والعقل والحريه الاستطاعه المالىه و البدنيه و

الزمانيه و السربيه و عدم استلزامه الضرر (٢) أو ترك واجب (٣) أو فعل حرام، و مع فقد احد هذه لا يجب.

فبقى الكلام فى أمرين: أحدهما إذا اعتقد تحقق جميع هذه مع فقد بعضها

إشكال، إلا إذا كان تلفه مجحفاً به لصحيح ذريح المحاربي المتقدم حيث أنه ذكر فيه: لم يمنعه من ذلك حاجه تجحف به، فإنه جعل من موانع وجوب الحج وجود حاجه تجحف به، فإذا كان سفره إلى الحج يوجب تلف مال يكون تلفه مجحفاً به فهو مانع من وجوب الحج عليه.

(١) بعد ما بين المعصوم صلوات الله عليه معنى الاستطاعه بأنها عباره عن حصول الزاد و الراحله و تخليه السرب و صحه البدن فبعد حصول هذه الشرائط يصير الحج واجبا مطلقا، و لا يكون من شرائط وجوبه عدم استلزامه لترك واجب أو فعل حرام، فإذا اتفق مزاحمه الحج لواجب آخر فلا بد من ملاحظه باب التراحم من الترجيح أو التخيير، و فى ذلك الباب لا إشكال فى تقدم ما هو الأهم، من غير فرق بين السابق و اللاحق و من غير فرق بين المزاحمه مع واجب آخر أو ترك حرام، و فى الجميع يراعى الأهميه، فمع احراز الأهميه فى طرف يقدم، و كذا إذا احتمل الأهميه فى خصوص طرف يقدم أيضا، و ما لم تحرز و لا تحتمل فى خصوص أحد الطرفين فقط فالحكم هو التخيير.

(٢) الموجب للخرج، بل كل ما يوجب الحرج عليه و إن لم يكن من جهه المالىه أو يكون مجحفاً به كما تقدم.

(٣) و علم أيضا لزوم كون الواجب أو فعل الحرام أهم من الحج، أما إذا كان الحج أهم فيجب الحج.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٨٨

واقعا أو اعتقد فقد بعضها و كان متحققا، فنقول: إذا اعتقد كونه بالغاً أو حراً مع تحقق سائر الشرائط فحج ثم بان أنه كان صغيراً أو عبداً فالظاهر بل المقطوع عدم اجزائه (١) عن حجه الإسلام، و إن اعتقد كونه غير بالغ أو عبداً مع تحقق سائر الشرائط و أتى به أجزاء عن حجه الإسلام كما مر سابقاً، و ان تركه مع بقاء الشرائط إلى ذى الحجه (٢) فالظاهر استقرار وجوب الحج عليه، فان فقد بعض الشرائط بعد ذلك - كما إذا تلف ماله - وجب عليه الحج و لو متسكعاً (٣).

و إن اعتقد كونه مستطيعاً مالا و أن ما عنده يكفيه فبان الخلاف بعد الحج، ففي اجزائه عن حجه الإسلام و عدمه وجهان: من فقد الشرط واقعا، و من أن القدر المسلم من عدم اجزاء حج غير المستطيع عن حجه الإسلام غير هذه الصوره (٤).

(١) لأن البلوغ و الحريه من الشرائط الواقعيه دون دخل للعلم و الجهل فيهما، فإذا حج مع عدم كونه بالغاً حراً ثم صار بالغاً حراً

مع وجود سائر الشرائط يتحقق موضوع الوجوب، فيصير واجبا عليه.

و يدل عليه أيضا الأخبار الواردة بأن غير البالغ أو العبد إن حج عشر حجج يجب عليه الحج بعد البلوغ و الحره.

(٢) لا- خصوصيه لذي الحججه، بل لا بد أن يقال إلى تمام الأعمال، بل إلى الرجوع إلى بلده، على تفصيل يأتي من المصنف «قده» في المسأله (٨١).

(٣) الظاهر وجوب الحج عليه و لو متسكعا مع عدم الحرج عليه، و إن كان الحج متسكعا حرجا عليه فالظاهر عدم وجوبه، لدليل رفع الحرج. و هذا بخلاف ما حصل له العلم بوجود الشرائط و أهمل و لم يحج عصيانا.

(٤) لا

دليل على عموم الإجزاء حتى يقتصر في الخروج عنه على القدر المتيقن، بل

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٨٩

و إن اعتقد عدم كفايه ما عنده من المال و كان في الواقع كافيا و ترك الحج فالظاهر الاستقرار عليه (١)، و إن اعتقد عدم الضرر أو عدم الحرج فحج فبان الخلاف فالظاهر كفايته (٢)، و إن اعتقد المانع من العدو أو الضرر أو الحرج فترك الحج فبان الخلاف فهل يستقر عليه الحج أو لا؟ وجهان، و الأقوى عدمه، لأن المناط في الضرر الخوف (٣) و هو حاصل إلا اذا كان اعتقاده على خلاف رويه

الدليل على العدم هو القاعده، فإذا كانت حجه الإسلام مشروطه بوجود الاستطاعه فمع عدم الاستطاعه التي تكون دخيله في الوجوب و في ملاكه لا وجه للإجزاء إلا بدليل خارجي و المفروض عدمه.

(١) قد تقدم في المسأله الرابعه و العشرين خلاف المحقق القمى رضوان الله عليه في ذلك، و قلنا: يمكن أن يوجه كلام المحقق المذكور بأنه في صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا قدر الرجل على ما يحج به ثم دفع ذلك و ليس له شغل يعذره الله فقد ترك شريعته من شرائع الإسلام. و مفهوم هذه الصحيحه أنه اذا كان له عذر يعذره الله به لم يجب الحج، و معلوم أن الجهل بالموضوع عن قصور عذر يعذره الله.

و ما يقال: إن الظاهر منها إرادته العذر الواقعي و لا يشمل قصور المكلف من جهه جهله و أشباهه. يدفعه اطلاق الصحيحه، فإنها بإطلاقها تشمل الجهل بالموضوع قصورا، فإنه من البديهي أنه عذر يعذره الله به، فالظاهر تماميه ما أفاده المحقق القمى «قده».

(٢) فانه بناء على ما قدمنا

من أن الضرر المجحف به مانع عن وجوب الحج يكون ذلك فيما يمنعه عن الحج، و أما فيما لم يعلم به و لم يمنعه من الحج و



حج لم تشمله الصحيحه.

و أما إذا كان حج مع الحرج باعتقاد عدمه أو مع الضرر بحيث يكون تحمله حرجا عليه باعتقاد عدمه، فمن حيث أن رفع الحرج حكم امتنانى لم يشمل المقام، لأنه لا امتنان فيه أصلا. و يحتمل ذلك القول فى الحاجه التى تجحف به، و ان كان مشكلا.

(٣) إن كان الخوف على النفس فالمناط هو الخوف ظاهرا و واقعا، و أما إن كان

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٩٠

العقلاء و بدون الفحص و التفتيش.

و إن اعتقد عدم مانع شرعى فحج فالظاهر الاجزاء (١) اذا بان الخلاف، و إن اعتقد وجوده فترك فبان الخلاف فالظاهر الاستقرار (٢).

ثانيهما: اذا ترك الحج مع تحقق الشرائط متعمدا أو حج مع فقد بعضها كذلك، أما الأول فلا إشكال فى استقرار الحج عليه مع بقائها إلى ذى الحجه (٣)،

و أما الثانى فان حج مع عدم البلوغ أو مع عدم الحره فلا إشكال فى عدم اجزائه إلا إذا بلغ أو انعتق قبل أحد الموقفين على إشكال فى البلوغ قد مر.

و إن حج مع عدم الاستطاعه المالىه فظاهرهم مسلميه عدم الاجزاء، و لا دليل عليه إلا الإجماع (٤)، و إلا فالظاهر أن حجه الإسلام هو الحج الأول.

---

الخوف على غير النفس فالمناط على الواقع، فمع اعتقاد الضرر فهو و إن كان معذورا فى الترك لكن الحكم الواقعى موجود، فمع كشف الخلاف تبين استقرار الحج، فيجب متسكعا بعد تلف المال، إلا أن يكون الحج متسكعا حرجا عليه، فيسقط كما تقدم. نعم إن كان

الإقدام مع هذا المقدار من الخوف حرجا عليه فيرتفع الوجوب واقعا، بدليل رفع الحرج.

(١) الظاهر أنه لا إشكال فيه، فإن تزاحم واجب لواجب مشروط بالعلم، و مع عدم العلم بالواجب المزاحم و عدم تنجزه لا يكون مزاحما، بل فى صورته العلم بالواجب المزاحم مع كونه أهم لا إشكال فى صحه المهم المأتى به بناء على ما هو الحق من صحه الترتب كما حقق فى الأصول.

(٢) الكلام فيه كالكلام فيما تقدم فى مسأله اعتقاد عدم الاستطاعه، فقد رجحنا وفاقا للمحقق القمى أن مع الجهل قصورا عدم الاستقرار عليه من جهه صحيحه الحلبي، فراجع.

(٣) قد تقدم أنه لا خصوصية لدى الحججه، بل مع بقائها إلى تمام الأعمال.

(٤) بل عدم الإجزاء على القاعده، لأن الموضوع لوجوب الحج هو المستطيع، فما لم

كتاب الحج (للقيمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٩١

و إذا أتى به كفى و لو كان ندبا، كما اذا أتى الصبي صلاه الظهر مستحبا بناء على شرعيه عباداته فبلغ في اثناء الوقت، فان الأقوى عدم وجوب إعادتها.

و دعوى أن المستحب لا- يجزى عن الواجب. ممنوعه بعد اتحاد ماهيه الواجب و المستحب. نعم لو ثبت تعدد ماهيه حج المتسكع و المستطيع تم ما ذكر، لا لعدم إجزاء المستحب عن الواجب بل لتعدد ماهيه.

و إن حج مع عدم أمن الطريق أو مع عدم صحه البدن مع كونه حرجا عليه أو مع ضيق الوقت كذلك، فالمشهور بينهم عدم إجزائه عن الواجب (١)، و عن

---

يكن مستطيعا لا يكون موضوع الوجوب تاما، فلا يكون الحج واجبا فلا تكون حجه الإسلام، لأن حجه الإسلام هي الحججه التي وجبت بأصل الشرع في العمر مره واحده.

و القول بأن حجه الإسلام هو الحج الأول. لا أساس

له، فبعد حصول الاستطاعه يتم موضوع الوجوب فيصير واجبا فيجب الإتيان به، فالحج المستحب الذي أتى به في العام السابق لا يجزى عن الحج الذي صار واجبا في العام اللاحق، كما أن صلاه الظهر من الصبي ندبا لا تجزى عن الصلاه التي وجبت عليه في اليوم اللاحق.

أما إجزاء صلواته في يوم أتى بها ندبا فلأن صلاه الظهر ما شرعت في اليوم الواحد إلا واحده إما واجبه و إما مستحبه إلا في الصلاه المعاده جماعه من أجل دليل خاص.

هذا، فلا إشكال في عدم إجزاء الحج الذي أتى به قبل الاستطاعه عن الحج الذي صار واجبا بعد الاستطاعه، و قياس الحج الذي صار واجبا بعد الاستطاعه في السنه اللاحقه على إجزاء صلاه الصبي ظهرا قبل البلوغ عن صلاه الظهر في ذلك اليوم إن بلغ في أثناء الوقت. قياس مع الفارق، لأننا قلنا: إن صلاه الظهر في غير الصلاه المعاده جماعه لم تشرع في يوم واحد إلا واحده أعم من إتيانها مستحبه أو واجبه.

(١) قال في المستند بعد حكمه بعدم إجزاء حج غير المستطيع عن حجه الإسلام: و لا

كتاب الحج (للقيمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٩٢

الدروس الإجزاء الا إذا كان إلى حد الإضرار بالنفس و قارن بعض المناسك فيحتمل عدم الإجزاء، ففرق بين حج المتسكع و حج هؤلاء، و علل الإجزاء بأن ذلك من باب تحصيل الشرط، فانه لا يجب لكن اذا حصله وجب.

و فيه: أن مجرد البناء على ذلك لا يكفي في حصول الشرط، مع أن غايه الأمر حصول المقدمه التي هو المشى إلى مكه و منى و عرفات، و من المعلوم أن مجرد هذا لا يوجب حصول الشرط الذى هو عدم الضرر أو عدم

الخرج. نعم لو كان الحرج أو الضرر فى المشى إلى الميقات فقط و لم يكونا حين الشروع فى الأعمال تم ما ذكره، و لا قائل بعدم الإجزاء فى هذه الصوره.

هذا، و مع ذلك فالأقوى ما ذكره فى الدروس، لا لما ذكره بل لأن الضرر

---

فرق فى ذلك بين انتفاء الاستطاعه المالىه و غيرها، كما صرح به جماعه و حكى عن المشهور.

أقول: يمكن أن يقال: إن الظاهر من الآيه الشريفة **مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** أن الحرج المنفى هو الحرج الذى حصل من الدين و من جعل الشارع لا الحرج الذى حصل من طرف المكلف لا بداعى أمر الشارع و لا يكون من قبل الشارع بل كان باقدام من المكلف لا بداعى أمر الشارع بل بداع نفسانى، و لا يكون هذا الحرج الجائى من قبل نفسه لا بأمر الشارع ناشئا من الدين و لا يكون مرفوعا. و هذا القيد مفهوم من نفس قوله تعالى **فِي الدِّينِ** و كون الحكم امتنانيا، فاذا تحمل الشخص الحرج و الضرر بداع شخصى لا- من جهه أمر الشارع فتكون الاستطاعه حاصله بجميع شروطها و قيودها، فالحج المأتى به هو حجه الإسلام.

و مما ذكرنا من وجه التقييد لا- يمكن القول بأن مقتضى إطلاق الأدله رافعيه الحرج و الضرر للحكم مطلقا. هذا، و مع ذلك فالحكم محل تأمل.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٩٣

و الحرج إذا لم يصل إلى حد الحرمه انما يرفعان الوجوب و الإلزام لا أصل الطلب (١)، فإذا تحملهما و أتى بالمأمور به كفى.

### **[مسأله إذا حج مع استلزامه لترك واجب أو ارتكاب محرم لم يجزه عن حجه الإسلام]**

(مسأله: ٦٦) إذا حج مع استلزامه لترك واجب أو ارتكاب محرم لم يجزه عن حجه الإسلام و ان اجتمع سائر الشرائط، لا لأن

الأمر بالشىء نهى عن ضده، لمنعه أولا- و منع بطلان العمل بهذا النهى ثانيا، لأن النهى متعلق (٢) بأمر خارج، بل لأن الأمر مشروط (٣) بعدم المانع و وجوب ذلك الواجب مانع، و كذا النهى

(١) هذا على القول بأن الوجوب هو طلب الفعل مع المنع من الترك والاستحباب هو طلب الفعل فقط، أو القول بأن الاستحباب هو مطلق الطلب والوجوب هو الطلب الشديد. وهذا القول على فرض صحته أمكن المساعدة عليه، لكنه ليس الأمر كذلك، فإن الأمر الوجوبي والاستحبابي ليسا قسمين من الأمر، بل الاختلاف بينهما من جهة حكم العقل بعدم لزوم المتابعة من جهة ترخيص الأمر في تركه الأمر الاستحبابي ولزوم المتابعة في الأمر الوجوبي من جهة عدم ترخيص الأمر بتركه، فقاعدتا رفع الحرج والضرر ترفعان أصل الطلب، فلا يبقى شيء حتى يكون كافيا في صحة المأمور به.

وما يقال: من أنهما تفيضان الترخيص في ترك المأمور به بدليل أنهما امتنانياً ولا ترفعان أصل الطلب، فأصل الطلب يكون باقياً وانضم إليه الترخيص في المخالفة وترك المأمور به. ففيه: أن أدلتها نافيه للتكليف لا مثبتة له، فلا يثبت بها الترخيص في الترك والمخالفة.

(٢) منع أن الأمر بشيء نهى عن ضده مسلم وقد حقق منعه في الأصول، وأما بناء على اثباته والقول به فادعاء أن الأمر بشيء يقتضى النهى عن ضده، فإما بادعاء أن ترك أحد الضدين مقدمه لوجود الضد الآخر أو بادعاء أن عدم أحد الضدين يكون ملازماً للضد الآخر في الحكم. وإن كانت كلتا الدعويين باطلتين، لكن بناء على صحتهما يكون النهى متعلقاً بنفس العبادة لا بأمر خارج.

(٣) قد مر

بطلان هذه الدعوى، فإن وجوب الحج مشروط بالاستطاعة، وهي قد

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٩٤

المتعلق بذلك المحرم مانع، ومعه لا أمر بالحج.

نعم لو كان الحج مستقراً عليه وتوقف الإتيان به على ترك واجب أو فعل حرام دخل في تلك المسألة وأمكن أن يقال بالأجزاء، لما ذكر من منع اقتضاء

---

فسرت في الأخبار بحصول الزاد والراحلة وتخليه السرب وصحة البدن، ولم يكن من الشرائط عدم مانع شرعي من استلزامه ترك واجب فوري أو استلزامه ارتكاب محرم، فإذا اتفق ذلك لا بد من ملاحظه باب التراحم، فإن كان الواجب المزاحم أهم من وجوب الحج فلا بد من تقديمه على الحج، من غير فرق بين أن يكون سابقاً على وجوب الحج أو متأخراً عنه، وكذلك إذا توقف على ارتكاب محرم يكون أهم من وجوب الحج، فلا بد من ملاحظه الأهمية، فإن كان فعل الواجب أو ترك الحرام أهم من الحج يقدم وإلا فإن كان الحج أهم فالحج يقدم. وإن احتملت الأهمية في أحدهما بالخصوص فهذا يقدم وإن لم يحتمل الأهمية في أحدهما بالخصوص فالحكم بالتخير.

فمع هذا كله إن أحرز أن الواجب المزاحم للحج أهم منه أو ترك الحرام المزاحم لفعل الحج أهم منه، فلا يجب الحج، إلا أنه

ان أتى بالحج و ترك الواجب الأهم أو ارتكب الحرام الذى تركه أهم من الحج، فانه- و إن عصى فى ترك الواجب الأهم أو فى ارتكاب الحرام الذى كان تركه أهم- إلا أن حجه مع اجتماع جميع شرائط الاستطاعه يكون صحيحا و يكون حجه الإسلام، لقاعده الترتب التى حققنا صحتها.

و من ذلك تعرف ما فى

كلام المصنف «قده» من عدم أجزاء حجه عن حجه الإسلام فى صوره عدم استقرار الحج عليه مع اجتماع باقى الشرائط، و تعرف أيضا ما فى كلامه فى صوره استقرار الحج من قوله بالأجزاء من جهه منع اقتضاء الأمر بشىء للنهى عن ضده و منع كون النهى المتعلق بأمر خارج موجبا للبطلان، فان منع اقتضاء الأمر بشىء للنهى عن ضده و إن كان صحيحا، أما مع تسليم ذلك فقوله بأن هذا النهى تعلق بأمر خارج غير صحيح، و عرفت الأجزاء فى جميع الصور لما بيناه.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٩٥

الأمر بشىء للنهى عن ضده و منع كون النهى المتعلق بأمر خارج موجبا للبطلان.

**[مسأله إذا كان فى الطريق عدو لا يندفع إلا بالمال يجب بذله إذا كان مضرا بحاله]**

(مسأله: ٦٧) إذا كان فى الطريق عدو لا يندفع إلا بالمال، فهل يجب بذله و يجب الحج أو لا؟ أقوال (١) ثالثها: الفرق بين المضر بحاله و عدمه فيجب فى الثانى دون الأول.

(١) قال فى الشرائع: و لو كان فى الطريق عدو لا- يندفع إلا بـمال، قيل يسقط و ان قلّ، و لو قيل يجب التحمل مع المكنه كان حسنا. انتهى.

و قال فى المدارك: و الأصح ما اختاره المصنف «ره» من وجوب بذل المال مع قدره مطلقا، لتوقف الواجب عليه، فعليه كان كأثمان الآلات، و نسب فى المدارك عدم الوجوب إلى الشيخ «ره» و جماعه. انتهى.

قال فى المعتبر: لو لم يندفع العدو إلا- بمال أو حقه قال الشيخ لم يجب، لأن تخليه السرب لم تحصل، و الأقرب إن كان المطلوب مجحفا لم يجب و إن كان يسيرا و جب بذله و كان ذلك كأثمان الآلات. انتهى.

و استدل على عدم وجوب الحج حينئذ: تاره بعدم تخليه السرب، و لأن المأخوذ ظلم و

لا يجوز الإعانه على الظلم، و أن من خاف من أخذ المال قهرا لا يجب عليه الحج و إن قل المال، و هذا فى معناه.

و فى الأول: إن تخليه السرب متحققه مع قدره على بذل المال، و فى الثانى عدم حرمة الإعانه على مثل هذا الظلم، و فى الثالث بالفرق بين المقام و بين أخذ المال قهرا مع أن الحكم فى المقيس عليه محل إشكال.

و التحقيق: أن ما يأخذه العدو إن كان معتدا به مجحفاً به فلا يجب الحج، لما قدمناه من صحيح المحاربي، وإن بلغ إلى حد الحرج فيكون أيضاً مرفوعاً بدليل رفع الحرج، وإن كان ما يأخذه العدو يسيراً لا يجحف به فيجب بذله لأنه من المقدمات الوجودية للحج.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٩٦

### [مسألة لو توقف الحج على قتال العدو لم يجب حتى مع ظن الغلبة عليه و السلامه]

(مسألة: ٦٨) لو توقف الحج على قتال العدو لم يجب حتى مع ظن الغلبة عليه و السلامه (١)، و قد يقال بالوجوب فى هذه الصورة.

### [مسألة لو انحصر الطريق فى البحر و جب ركوبه إلا مع خوف الغرق أو المرض خوفاً عقلاً]

(مسألة: ٦٩) لو انحصر الطريق فى البحر و جب ركوبه (٢)، إلا- مع خوف الغرق أو المرض خوفاً عقلاً (٣) أو استلزامه الإخلال بصلاته (٤) أو إيجابه لأكل

(١) إن كان العدو فى الطريق و القتال معه موجباً للحرج و لو مع العلم بالغلبة و السلامه فلا إشكال فى عدم وجوب الحج لدليل رفع الحرج، و إن لم يصل إلى حد الحرج و لكن يصدق عرفاً عدم تخليه السرب فلا يجب الحج أيضاً، لأن تخليه السرب من شروط الاستطاعة و تحصيلها لا يجب، فمع قدره على القتال لا يجب. و كذلك إذا كان العدو فى البلد و يكون مانعاً من السفر و دفعه متوقف على القتال و معه يصدق عرفاً عدم تخليه السرب أو يكون القتال حرجاً عليه لا يجب الحج و لو مع العلم بالغلبة و السلامه، و فى غير هذه الصور عندى تأمل فى هذه المسألة.

(٢) لإطلاق أدله الوجوب.

(٣) على ما تقدم الكلام فيه.

(٤) تقدم أن فى موارد مزاحمه واجب لفعل الحج أو مزاحمه ترك حرام له المدار على الأهميه، فإن كان الواجب المزاحم له أهم من الحج فيقدم عليه، و إن كان الحج أهم فهو مقدم. و كذلك فى ترك الحرام، فان استلزام الحج لإخلال بعض شرائط الصلاة مثل الطهاره المائيه التى تتبدل بالترايبه و الإخلال بالقيام الذى يتبدل بالجلوس و نحو ذلك من شرائط صحه الصلاة التى مع فقدانها تجب الصلاة الفاقده لها، فلا إشكال فى وجوب الحج و عدم سقوطه.

و إذا استلزم الحج لترك الصلاة فى وقتها

أياماً معدوده فالظاهر أنه يسقط وجوب الحج، لكن الإشكال فى تصوير ذلك، لأن الصلاة الجامعه للشرائط عند العذر تتبدل بفاقدتها، فتصوير استلزام الحج لترك أصل الصلاة تعمداً فى غايه الإشكال.

النجس أو شربه، و لو حج مع هذا صح حجه، لأن ذلك في المقدمه و هى المشى إلى الميقات كما إذا ركب دابه غضبيه إلى الميقات.

### [مسأله إذا استقر عليه الحج و كان عليه خمس أو زكاه أو غيرهما من الحقوق الواجبه و جب عليه أدائها و لا يجوز له المشى إلى الحج قبلها]

(مسأله: ٧٠) إذا استقر عليه الحج و كان عليه خمس أو زكاه أو غيرهما من الحقوق الواجبه و جب عليه أدائها (١) و لا يجوز له المشى إلى الحج قبلها، و لو تركها عصى و أما حجه فصحيح إذا كانت الحقوق في ذمته لا في عين ماله.

و كذا إذا كانت في عين ماله و لكن كان ما يصرفه في مؤنته من المال الذى لا يكون فيه خمس أو زكاه أو غيرهما، أو كان مما تعلق به الحقوق و لكن كان ثوب إحرامه و طوافه و سعيه و ثمن هديه من المال الذى ليس فيه حق، بل و كذا إذا كانا مما تعلق به الحق من الخمس و الزكاه إلا أنه بقى عنده مقدار ما فيه منهما، بناء على ما هو الأقوى من كونهما في العين على نحو الكلى في المعين (٢) لا على

---

و إن استلزم السفر إلى الحج لترك الصلاة في يوم واحد فسقوط وجوب الحج محل تردد.

و أما استلزام السفر إلى الحج لأكل النجس أو شربه فالظاهر أنه لا يسقط وجوب الحج، فإن الظاهر أن الحج أهم من تلك المحرمات، و لكن يلزم الاقتصار على مقدار الضروره من أكله و شربه بمقدار لا يستلزم الحرج، فالمعيار الكلى ملاحظه أن الواجب المزاحم للحج

و ترك الحرام المزاحم له أهم من الحج أو لا كما تقدم.

(١) لأنه واجب فوري يجب الإتيان به فوراً، فإن كان المشى إلى الحج منافياً لا دأه فلا يجوز المشى إليه.

(٢) بل ذكرنا في باب الزكاه أن الأظهر أنها حق مالى متعلق بالعين و قد رتب عليه في الشرع آثار مختلفه، و يحتمل أن يكون من قبيل حق الجنايه. أما جواز التصرف في المال إن كان بعد أداء زكاه مقدار ما يتصرف فيه فيجوز، أما قبله و بعد تعلق الوجوب و عدم

(مسألة: ٧١) يجب على المستطيع الحج مباشرة (١)، فلا يكفيه حج غيره عنه

الإجازة من الحاكم الشرعى فجاز التصرف فيه محل إشكال بل ممنوع، فإن الحق الذى تعلق بالعين فهو تعلق بجميع العين، فالتصرف فى بعض العين أيضا لا يجوز.

أما إذا كان ثوب طوافه و سعيه و ثمن هديه من العين الذى تعلق به الحق أو كان مغصوبا فيما ذكرنا فى محله أن لبس ثوبى الإحرام ليس شرطا فى صحه الإحرام بل هو واجب تعيىدى، فكونه غصبا أو متعلقا للحقوق لا يوجب بطلان الإحرام. و أيضا استشكلنا فى اشتراط ستر العوره فى صحه الطواف، و أيضا احتملنا جواز اجتماع الأمر و النهى فى الواحد الشخصى إذا كان مصداقا لعنوانين أحدهما مأمور به و الآخر منهى عنه، فلا يمكننا الحكم ببطلان الطواف و السعى بواسطة مغصوبيه الثوب من هذه الجهات، إلّا أنا قلنا ببطلان طوافه و سعيه مع الثوب المغصوب لما فى الصحيح عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال: و كل عمل تعمله لله فليكن نقيًا من الدنس «١» فان الطواف و السعى

كانا لله و بنفس مشيه للطواف و السعى و بحركته لهما يتصرف أيضا فى الثوب المغصوب أو المتعلق للحقوق، فيكون نفس تلك الحركة و المشى حراما، لأنها مصداق للغصب، فيكون كل من الطواف و السعى مصداقا للغصب و الحرام، فلا يكونان مع كونهما لله نقيين من الدنس. و ظاهر الأمر الاشتراط، فيكون الطواف و السعى باطلين.

و أما ثمن الهدى فإن كانت المعامله بعين الثمن المغصوب أو بعين متعلق الحقوق فهى باطله، فالهدى بلا إذن من صاحبه باطل. و أما إن كانت المعامله بالذمه لا بالعين كأغلب المعاملات المتعارفه فالمعامله صحيحه، إلا أن أداء ما فى الذمه إن كان بالمال المغصوب أو المتعلق للحقوق يكون باطلا و يبقى مشغول الذمه للبائع و يكون الهدى صحيحا.

□  
(١) فإنها مقتضى الظهور الإطلاقى، ضروره أن المستفاد من قوله تعالى وَ لِلَّهِ عَلَى

(١). الوسائل ج ١ ب ٨ من باب وجوب العبادات و الخمس ح ١٠.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ١٩٩

تبرعا أو بالإجاره إذا كان متمكنا من المباشرة بنفسه (١).

**[مسألة إذا استقر الحج عليه و لم يتمكن من المباشرة فالمشهور وجوب الاستنابه عليه]**

(مسألة: ٧٢) إذا استقر الحج عليه و لم يتمكن من المباشرة لمرض لم يرج زواله أو حصر كذلك أو هرم بحيث لا يقدر أو كان حرجا عليه، فالمشهور وجوب الاستنابه عليه، بل ربما يقال بعدم الخلاف فيه (٢). و هو الأقوى و ان كان ربما يقال بعدم الوجوب، و ذلك لظهور جملة من الأخبار فى الوجوب (٣).



الدَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنْ اشْتَرَعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا أَنْ الْمُسْتَطِيعَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ، سِوَاءَ أَتَى بِهِ غَيْرُهُ نِيَابَهُ عَنْهُ تَبَرَعًا أَوْ إِجَارَهُ أَمْ لَمْ يَأْتِ، وَ هَكَذَا الْحَالُ فِي كُلِّ خُطَابٍ لَمْ تَقْمِ قَرِينُهُ دَاخِلِيَهُ أَوْ خَارِجِيَهُ عَلَيَّ أَنْ الْمَعْنَى بِهِ مَجْرَدُ اسْتِنَادِ الْعَمَلِ إِلَى مَخَاطَبِهِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِمُبَاشَرَتِهِ بَلْ بِنِيَابَتِهِ كَمَا فِي مَوَارِدِ الْأَمْرِ بِالْإِحْتِطَابِ وَ نَحْوِهِ.

(١) لخروج هذه الصورة عن أدله تشريع النيابة و قصور شمولها لها.

(٢) عن المسالك و الروضة و المفاتيح و شرحه الإجماع عليه.

(٣) ففي صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن عليا رأى شيئا لم يحج قط و لم يطق الحج من كبره فأمره أن يجهز رجلا فيحج عنه «١».

و في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: و إن كان موسرا و حال بينه و بين الحج مرض أو حصر أو أمر يعذره الله فيه فان عليه أن يحج عنه من ماله ضروره لا مال له «٢».

و في خبر سلمه أبي حفص عن أبي عبد الله عليه السلام: إن رجلا أتى عليا و لم يحج قط، فقال: إني كنت كثير المال و فرطت في الحج حتى كبرت سني. فقال: فتستطيع الحج؟

فقال: لا. فقال له علي عليه السلام: إن شئت فجهز رجلا ثم ابعثه يحج عنك «٣».

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٤ من أبواب وجوب الحج ح ١ ص ٤٤.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٢٤ من أبواب وجوب الحج ح ٢ ص ٤٤.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٢٤ من أبواب وجوب الحج ح ٣.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٠٠

.....

و في صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان أمير المؤمنين صلوات الله عليه أمر شيئا كبيرا لم يحج قط و لم يطق الحج لكبره أن يجهز رجلا يحج عنه «١».

و فى صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: كان على

عليه السلام يقول: لو أن رجلا- أراد الحج فعرض له مرض أو خالطه سقم فلم يستطع الخروج فليجهز رجلا- من ماله ثم ليعثه مكانه «٢». و غيرها من الروايات.

و لا- يخفى أن الظاهر من أخبار الصحاح هو وجوب الاستنابه، مضافا إلى ظهور الأمر فى الوجوب، مع أن القيود المذكوره فى الروايات تدل على الوجوب، بداهه أن مجرد المشروعيه و الاستحباب لا يشترط فيه هذه القيود المذكوره فى الروايات. و خبر سلمه ان سلمنا ظهوره فى عدم الوجوب لا- يوجب رفع اليد عن ظهور غيره، على أنه ضعيف سنداً فلا- يعتمد عليه، فما هو المشهور هو الأقوى وفاقاً للمصنف «ره».

و قد استشكل على الوجوب بوجه:

(الأول) أن صحيح معاوية بن عمار و صحيح محمد بن مسلم و صحيح عبد الله بن سنان غير ظاهره فى المستطيع، و حملها على المستطيع ليس بأولى من حمل الأمر فيها بالاستنابه على مجرد بيان المشروعيه. و خبر عبد الله بن ميمون القداح حيث جعلت الاستنابه فيه معلقه بالمشيئه حيث جاء فيه إن عليا عليه السلام قال لرجل كبير لم يحج قط ان شئت أن تجهز رجلا ثم ابعثه يحج عنك «٣» فهو ظاهر فى عدم الوجوب، و كذلك خبر سلمه و صحيح الحلبي لا- يمكن الأخذ بظاهره من وجوب استنابه الصروره، و التفكيك بين القيد

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٤ من أبواب وجوب الحج ح ٦.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٢٤ من أبواب وجوب الحج ح ٥.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٢٤ من أبواب وجوب الحج ح ٨ ص ٤٥.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٠١

.....

---

و المقيد فى الوجوب بعيد.

و فيه: أن الصحاح الثلاث ظاهره فى الوجوب، و

إن سلمنا اطلاقها للمستطيع و غيره فيقيد إطلاقها بدليل خاص، فلا وجه لحملها على غير الوجوب. مضافا إلى أن ذكر القيود فى

المورد المحكى من إمام عن إمام عليهما الصلاة والسلام يدل على دخلها في الحكم، لأن الاستنابه في الحج الاستجابى لا تختص بجميع القيود، و خبر القداح و سلمه ليسا ظاهرين في عدم الوجوب، لاحتمال كون متعلق المشيئه الخلاص من العذاب و البراءه عن التكليف.

على أن الروائتين ضعيفتان: أما خبر القداح فإن في سنده سهل بن زياد و هو ضعيف لا يعتمد عليه، و سلمه لا يوثق في الرجال فلا يعتمد عليه أيضا. و صحيح الحلبي لا بد و أن يؤخذ بظاهره من استنابه الضروره إلا أن يدل دليل معتبر على عدم تعينه فيرفع اليد عن وجوبه. و التفكيك بين القيد و المقيد مع قيام الدليل لا إشكال فيه و غير عزيز في الفقه.

(الثانى) أن حديثي سلمه و القداح ظاهران في عدم الوجوب بل صريحان فيه لتعليق الاستنابه فيهما على المشيئه، فبقرينتهما تحمل سائر النصوص على الاستحباب.

و فيه: أولا انهما ليسا صريحين و لا ظاهرين في عدم الوجوب. نعم لا يكونان ظاهرين في الوجوب. و ثانيا أنهما ضعيفان سندا لا يعبا بهما و غير قابلين للاعتماد.

(الثالث) إن صحيح محمد بن مسلم ظاهر في عدم الوجوب، حيث قال الإمام عليه السلام: لو أن رجلا أراد الحج فعرض له مرض - إلى قوله - فليجهز رجلا. و هذا يدل على عدم الوجوب، فانه علق الاستنابه فيه على إرادته الحج، و مفهومه عدم وجوبها عند عدم إرادته الحج، و بضميمه الإجماع المركب يحكم بعدم وجوبها على تقدير إرادته الحج أيضا، و لأنه أمر فيه بالتجهيز من ماله و

هو لا يجب قطعاً لكفايه بعثه و لو تبرعا، و لشمول اطلاق الصحيح لمن لا يجب عليه.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٠٢

.....

و فيه: ان شيئا مما ذكر لا يدل على عدم الوجوب، فانه يمكن أن يكون المراد من قوله عليه السلام «لو أن رجلا أراد الحج» يعنى أراد أداء الواجب من فريضه الحج، فعرض له مرض - إلى قوله - فليجهز رجلا بل من جهة الأمر بالتجهيز يستفاد منه وجوب الحج عليه، إذ لو لم يكن الحج واجبا عليه لم يكن التجهيز واجبا عليه أيضا، فيستفاد منه وجوب الحج عليه. و أما الإجماع المركب فيجرى من الطرفين.

و أما شمول إطلاق الصحيح لمن لا يجب عليه الحج بناء على تسليمه، فلا بد و أن يؤخذ به إلا أنه قام الدليل على التقييد، فبواسطه الدليل نرفع اليد عن الإطلاق، و كذا الأمر بالتجهيز من ماله مع العلم بعدم وجوب خصوصه نرفع اليد عن خصوصيه القيد، فلا إشكال في المسأله و تجب الاستنابه.

و أما مع عدم استقرار الحجج عليه، فعن الشيخ فى النهايه و التهذيب و المبسوط و الخلاف و عن القديمين و القاضى و العلامه فى التحرير و كذا عن كثير من المتأخرين و جوب الاستنباه، و عن غير واحد من الفقهاء عدم و جوب الاستنباه. و يدل على الوجود إطلاق النصوص المتقدمه و هو الأقوى و فاقا للمصنف «ره».

و استدلل المانعون بوجوه غير مرضيه:

(الأول) ادعاء انصراف النصوص إلى صورته الاستقرار، و هو واضح الفساد.

(الثانى) أن النصوص على قسمين: قسم منها ظاهر فى الوجود، و قسم منها- و هو خبر قداح و سلمه- ظاهر فى عدم الوجود، فيحمل ما يدل على الوجود على صورته الاستقرار و ما يدل على عدم الاستقرار على عدمه.

و فيه: أولاً أنه تقدم عدم ظهور الخبرين فى عدم الوجود، و ثانياً أنهما ضعيفان لا اعتماد عليهما، و ثالثاً أن هذا جمع تبرعى لا شاهد له، و رابعاً أن خبر سلمه صريح فى من استقر عليه الوجود و فرط فى الحجج.

كتاب الحجج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٠٣

.....

(الثالث) ان الجمع بين تلك النصوص و بين ما دل على اعتبار صحه البدن و إمكان المسير فى الاستطاعه، يقتضى البناء على ذلك، فان الجمع بينها كما يكون بتقييد اطلاق الحكم بغير الاستنباه- بأن تحمل الشرطيه على الشرطيه للوجود بنحو المباشره- يكون أيضاً بتقييد موضوع هذه النصوص بمن كان مستطيعاً، و لا ريب فى كون التقييد الثانى أسهل، بل الأول بعيد جداً فى نفسه و بملاحظه قرينه السياق، فان الصحه ذكرت فى النصوص فى سياق الزاد و الراحله اللذين هما شرطان فى الاستطاعه حتى بالإضافة إلى و جوب الاستنباه، فتكون صحه البدن كذلك. انتهى.

و فيه: انه لا- تعارض بين الطائفتين حتى يحتاج إلى الجمع، فإن ما دل على اعتبار صحه البدن و إمكان المسير إنما يدل على دخلهما فى الاستطاعه التى تقتضى و جوب الحجج لتحقيق موضوعه، و نصوص و جوب الاستنباه تدل على أن الموسر من حيث المال مع عدم واجديته لهذه القيود يجب عليه الاستنباه، و الاستفادة من الأدله أن المستطيع من حيث المال مع استطاعته من سائر الشرائط يجب عليه مباشره الحجج و مع عدم استطاعته من سائر الشرائط يجب عليه الاستنباه، و لا تعارض بين النصوص.

و قد يفصل فى و جوب الاستنباه بين العذر المرجو زواله و بين المأيوس عن زواله فى الحكم بعدم و جوب الاستنباه فى الأول و وجوبها فى الثانى، قال

صاحب الجواهر: وقد صرح غير واحد بأن الوجوب على تقدير القول به إنما هو فيما لم يرج زواله، و أما ما يرجى زواله فلا تجب الاستنابه فيه، بل عن المنتهى الإجماع عليه، وربما يشهد له التتبع، بل فى المدارك لو حصل له اليأس بعد الاستنابه وجب عليه الإعادة لأن ما فعله أولا لم يكن واجبا فلا يجزئ عن الواجب، و لو اتفق موته قبل حصول اليأس لم يجب القضاء عنه، لعدم حصول شرطه الذى هو استقرار الحج أو اليأس من البرء ... الخ. و عن صاحب الحدائق وغيره يعم الحكم بين مرجو الزوال و غير مرجو الزوال.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٠٤

.....

و استدل القائلون بعموم الحكم بإطلاق الأخبار، بل فى تقريرات بعض المعاصرين أن حملها على خصوص صوره غير مرجو الزوال حمل على الفرد النادر، إذ الأمراض غالبا تكون مرجوه الزوال، و أورد بعض على إطلاق الأخبار بانصرافها إلى صوره اليأس، ورد بمنع الانصراف، و على تقديره فهو بدوى يزول بأدنى تأمل.

و أورد أيضا على إطلاق الأخبار بوهن الإطلاق باعراض الأصحاب عنه.

وفيه: أولا- أن إعراض الأصحاب إنما يفيد إذا كان الإعراض عن السند، و أما الإعراض عن الدلالة فلا يفيد. و ثانيا لا يثبت الإعراض، لأنه يمكن أن يكون عدم العمل بالإطلاق من جهة الجمع بين الأدله.

و أورد على الإطلاق أيضا: بأنه يقيد إطلاق الأخبار بالإجماع على خلافه. ورد- بعد فرض تحقق الإجماع- بأن الإجماع الذى يكون حجه إنما هو الإجماع التعبدى الذى يكشف عن رأى المعصوم عليه السلام، و هذا الإجماع على فرض تحققه يمكن أن يكون مدركه بعض ما ذكر من الأدله.

و أورد على الإطلاق أيضا:

بأن جمله من الأخبار وارده فى استنابه الشيخ الكبير، و الشيخوخه لا يرجى زوالها، فيقيد بها إطلاق ماله الإطلاق. ورد بأن المطلق فى المثبتين لا يحمل على المقيد، لأنه لا تنافى بينهما.

و الحق فى الإشكال على الإطلاق هو أن المأخوذ فى موضوع وجوب الاستنابه هو العذر، و هو العذر الذى يكون مانعا عن الإتيان بوظيفه الحج، و هى ليست مختصه بسنه خاصه، بل الوظيفه هى الإتيان بالحج مره واحده إلى آخر العمر و إن كان يجب الإتيان به فورا من أول سنه الاستطاعه ففورا لكنه لا يكون موقتا بسنه خاصه، فموضوع وجوب الاستنابه هو العذر المستمر إلى آخر العمر من دون دخل لرجاء الزوال و اليأس منه، كما أن الموضوع لوظيفه التيمم بدلا عن الوضوء و الغسل هو عدم وجدان الماء إلى آخر الوقت لا

و أما إن كان موسرا من حيث المال و لم يتمكن من المباشرة مع عدم استقراره عليه، ففي وجوب الاستتابة و عدمه قولان، لا يخلو أولهما عن قوه، لإطلاق الأخبار المشار إليها (١)، و هى و إن كانت مطلقة من حيث رجاء الزوال و عدمه

عدم الوجدان فى خصوص أول الوقت. و كذلك فى جميع الأعذار و التكاليف الاضطراريه، فما لم يستمر العذر من عدم وجدان الماء إلى آخر الوقت لا يتبدل التكليف من الوضوء و الغسل إلى التيمم، كذلك ما لم يستمر العذر من مباشره الحج بنفسه لا يتبدل الوظيفة منها إلى الاستتابة.

و الحاصل: أن مقتضى الإطلاق و ظاهر الأدله أن العذر المأخوذ فى وجوب الاستتابة هو العذر ما دام العمر لا فى سنه خاصه، و لذا إذا كان مريضا فى سنه

مع علمه بارتفاع المرض فى سنه أخرى لم يفت أحد بوجوب الاستتابة عليه بدلا عن المباشرة، فيعلم أن الموضوع لوجوب الاستتابة هو العذر الدائم.

هذا بالنظر إلى الحكم الواقعى، و أما بالنظر إلى الحكم الظاهرى: فإما أن يعلم بعدم ارتفاع العذر فيجب عليه الاستتابة ظاهرا، و إن انكشف الخلاف يجب الحج مباشره، و كذلك إن احتمل بقاء العذر إذا قلنا بجواز البدار فى جميع موارد الأبدال الاضطراريه لاستصحاب بقاء العذر يجوز البدار و مع كشف الخلاف يجب الحج مباشره، و أما مع العلم بارتفاع العذر لا يجب الاستتابة.

و أما التفصيل بين المرض الخلقى و المرض العارضى بعدم وجوب الاستتابة فى الخلقى و وجوبها فى العارضى، فالظاهر أنه لا وجه له بعد إطلاق صحيح الحلبي ظاهرا للخلقى و العارضى. و دعوى الانصراف إلى العارضى. فمحل منع، و الأخبار المختصه بالعارضى لا توجب تقيده، فالظاهر وجوب الاستتابة مطلقا. و دعوى لزوم الاقتصار على المتيقن.

ضعيف مع وجود الإطلاق للمرض الخلقى و العارضى.

(١) قد سبق أن إطلاق النصوص كما عليه المصنف «قده» هو المحكم، كما قد عرفت

لكن المنساق من بعضها ذلك (١). مضافا إلى ظهور الإجماع على عدم الوجوب مع رجاء الزوال (٢).

و الظاهر فوريه الوجوب (٣)، كما فى صورته المباشرة. و مع بقاء العذر إلى أن مات يجزيه حج النائب، فلا يجب القضاء عنه و إن كان مستقرا عليه.

و إن اتفق ارتفاع العذر بعد ذلك، فالمشهور أنه يجب عليه (٤) مباشرة و ان كان

أن المتحصل منها هو أن المستطيع من حيث المال يجب عليه الحج إما مباشرة أو استنابه، و الأول عند التمكن منها باستجماعه لسائر الشرائط أيضا و الثاني عند العجز عنها بفقد بعض منها.

(١) قد عرفت أن دعوى انصراف المطلقات إلى خصوص صوره اليأس عن زوال العذر كدعوى انصرافها إلى صورته استقرار الحج، ردّت بالمنع عنه أولا و بأنه بدوى بحث ثانيا، إذا فالحكم الواقعي هو الاستنابه للحج مع العجز عن مباشرته دون أى دخل لأى شىء آخر من رجاء زوال العذر و عدمه. نعم يختلف الحال بحسب الحكم الظاهري على ما سبق تفصيله، فراجع.

(٢) من اليين أن فرض تحقق الإجماع فى هذه المسألة الخلافية و أمثالها بعيد فى نفسه، و على فرض تحققه فلا يقام له أى وزن بعد احتمال كونه معتمدا على أحد الوجوه المذكوره فى المسألة.

(٣) فإن الاستنابه بدل من المباشرة، فكما أن المباشرة واجبه فكذاك ما هو بدل منه عند الاضطرار واجب فورا أيضا، لأن البديل بحكم المبدل منه، لكن وجوب فوريه الاستنابه فى صورته احتمال ارتفاع العذر غير معلوم و ان قلنا بجواز البدار لذوى الأعدار.

(٤) هذا هو الصحيح، فانه بناء على ما بينا من أن المأخوذ فى موضوع وجوب الاستنابه هو العذر المستمر، فإن علم بالاستمرار و استناب ثم ارتفع العذر يكشف عن

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٠٧

بعد إتيان النائب، بل ربما يدعى عدم الخلاف فيه (١). لكن الأقوى عدم الوجوب، لأن ظاهر الأخبار أن حج النائب هو الذى كان واجبا على المنوب عنه (٢) فإذا أتى به فقد حصل ما كان واجبا عليه و لا دليل على وجوبه مره أخرى. بل لو قلنا باستحباب الاستنابه فالظاهر كفايه فعل النائب بعد كون الظاهر الاستنابه فيما كان عليه (٣)، و معه لا وجه لدعوى أن المستحب لا يجزى عن الواجب، إذ ذلك فيما

إذا لم يكن المستحب نفس ما كان واجبا و المفروض فى المقام أنه هو. بل يمكن أن يقال: إذا ارتفع العذر فى أثناء عمل النائب - بأن كان

عدم تماميه موضوع وجوب الاستنابه و هو استمرار العذر، و كان علمه خطأ و لم تكن الاستنابه واجبه، بل كان وجوب المباشرة

باقيا فيجب عليه المباشرة و الاستنابه كانت باطله.

(١) قال في المستند: من غير خلاف صريح بينهم أجده، بل قيل كاد أن يكون إجماعا، و عن ظاهر التذكرة أنه لا خلاف فيه بين علمائنا. إلى آخر كلامه.

(٢) هذا صحيح على فرض صحة الاستنابه و لم ينكشف بطلانها من جهة عدم تمامية موضوعها، و لكن بعد انكشاف بطلان الاستنابه من أجل خطأ علمه لم يكن حجج النائب بدلا عن حجه حتى يكون مجزيا عن حجه.

و الحاصل: ان البدل إذا كان بدلا واقعا لا بد و أن يكون المبدل عنه مع وجوده ساقطا، أما تخيل البدل فلا يمكن أن يكون مسقطا للمبدل عنه. ففيما نحن فيه بما أن صحة البدل واقعا كان مشروطا باستمرار العذر فبعد انكشاف عدم الاستمرار ظهر عدم صحة البدل.

(٣) هذا صحيح أيضا مع صحة الاستنابه لا مع كشف بطلانها، و أيضا مع ظهور الأخبار في استحباب الاستنابه عوضا عما هو عليه و لكنه ممنوع، بل الظاهر وجوب الاستنابه بدلا عن المباشرة مع استمرار العذر.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٠٨

الارتفاع بعد إحرام النائب - (١) انه يجب عليه الإتمام و يكفي عن المنوب عنه، بل يحتمل ذلك و إن كان في أثناء الطريق قبل الدخول في الإحرام.

و دعوى: ان جواز النيابة مادامى (٢). كما ترى بعد كون الاستنابه بأمر الشارع، و كون الإجاره لازمه (٣)

لا دليل على انفساخها، خصوصا إذا لم يمكن إبلاغ النائب المؤجر ذلك (٤).

(١) لا فرق في ارتفاع العذر قبل إحرام النائب أو بعده بعد فرض بطلان الاستنابه و بقاء وجوب الحج على المنوب عنه مباشرة، و لا نقول: إن الاستنابه مادامى، بل نقول ببطلانها من أصلها و ان كان المكلف تخيل أنه تجب عليه الاستنابه مع أنه لم يكن مكلفا بها واقعا.

(٢) ليست الدعوى أن جواز النيابة مادامى، بل الدعوى أن جوازها تخيلى، و يتخيل أمر الشارع بها و لا أمر منه واقعا أصلا و لا هناك جواز النيابة واقعا من أصلها.

(٣) بل مما يتبين ظهر أنه لا أمر بالإجاره و تكون الإجاره باطله من أصلها، لأنها وقعت على أمر غير مشروع، و لا تكون صحيحه حتى تكون لازمه و تحتاج إلى الانفساخ و إلى دليل عليه.

(٤) إمكان إبلاغ النائب و عدم إمكانه لا أثر له في الحكم بعد بطلان الإجاره من أصلها. نعم يمكن أن يقال بضمان المنوب عنه



لأجره المثل لعمل النائب، فكل ما تأخر إبلاغ النائب ببطلان الإجاره يكون ضمان أجره المثل أكثر.

ثم إن كان ارتفاع العذر فى الطريق قبل الدخول فى الإحرام فالأمر أوضح، مع أننا بنينا على بطلان الإجاره من أصلها، بلا فرق بين ارتفاع العذر بعد الدخول فى الإحرام أو قبله،

فمع بطلان الاستنابه فلا وجه للقول بوجوب الإتمام على النائب، لأن الإحرام بعنوان أنه المستأجر عليه و بعنوان النيابة عمن و جب عليه حجه الإسلام و بعنوان أنه بدل عن حجه الإسلام التى كانت واجبه على المنوب عنه كان إحراما باطلا، فلا يحتمل و جوب الإتمام

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٠٩

و لا فرق فيما ذكرنا من و جوب

الاستنابه بين من عرضه العذر من المرض و غيره و بين من كان معذورا خلقه، و القول بعدم الوجوب فى الثانى و إن قلنا بوجوبه فى الأول ضعيف. و هل يختص الحكم بحجه الإسلام أو يجرى فى الحج النذرى و الإفسادى أيضا (١)؟ قولان، و القدر المتيقن هو الأول بعد كون الحكم على خلاف القاعده.

و إن لم يتمكن المعذور من الاستنابه و لو لعدم وجود النائب أو وجوده مع عدم رضاه إلا بأزيد من أجره المثل و لم يتمكن من الزيادة أو كانت مجحفه به سقط الوجوب (٢)، و حينئذ فيجب القضاء عنه بعد موته إن كان مستقرا

---

و لا- و جوب التحلل بعمره مفرده، لأنهما من آثار الإحرام الصحيح. إلّا أن يتوهم بأن الإحرام إن كان على الوجه الصحيح ظاهرا يترتب عليه أحكام الإحرام الصحيح و ان كان بحسب الواقع باطلا، و لا وجه له أيضا.

و قد قدمنا أنه لا فرق بين العذر العارضى و المرض الخلقى من جهة إطلاق صحيح الحلبى.

(١) ليس فى أكثر الأخبار إطلاق يشمل غير حجه الإسلام إلّا ما قيل من إطلاق صحيحه محمد بن مسلم و خبر على بن أبى حمزه، أما فى خبر ابن أبى حمزه فاحتمال الانصراف إلى حجه الإسلام قريب جدا، مضافا إلى أنه ضعيف غير قابل للاعتماد، بل يحتمل الانصراف أيضا فى صحيحه محمد بن مسلم و ان لم نقطع بالانصراف، فاحتمال الانصراف مانع عن الاطمئنان بالإطلاق، فتكون مجمله، فالمسأله محل تردد و إشكال و الاحتياط طريق النجاه.

(٢) لما تقدم فى شرائط الاستطاعه، هذا إذا لم يكن عاصيا فى تأخير الحج بعد الاستقرار و الا فسقوط و جوب الاستنابه فى صوره كون الزيادة مجحفه محل تردد

كتاب الحج

(للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢١٠

عليه (١) و لا يجب مع عدم الاستقرار (٢).

و لو ترك الاستنابه مع الإمكان عصى بناء على الوجوب و وجب القضاء عنه مع الاستقرار، و هل يجب مع عدم الاستقرار أيضا أو لا؟ وجهان، أقواهما نعم (٢)، لأنه استقر عليه بعد التمكن من الاستنابه.

و لو استتاب مع كون العذر مرجو الزوال لم يجز عن حجه الإسلام (٤)، فيجب عليه بعد زوال العذر.

و لو استتاب مع رجاء الزوال و حصل اليأس بعد عمل النائب، فالظاهر الكفايه (٥). و عن صاحب المدارك عدمها و وجوب الإعادة لعدم الوجوب مع عدم اليأس فلا يجزى عن الواجب. و هو كما ترى.

---

و إشكال، و الاحتياط لا بد و أن لا يترك.

(١) لأدله و وجوب قضاء الحج مع الاستقرار.

(٢) لعدم الدليل على وجوب القضاء عنه و اختصاصه بمن استقر عليه الوجوب.

(٣) لأنه استقر عليه الحج بالاستنابه، فإن الحج واجب على المستطيع بالمباشرة مع الإمكان و واجب عليه بالاستنابه مع عدم إمكان المباشرة، ففي صورته إمكان الاستنابه و تركها عصيانا فقد استقر عليه الحج و وجب القضاء عنه.

(٤) لما سبق أن موضوع وجوب الاستنابه هو العذر المستمر، فإذا انكشف عدم استمرار العذر لم يتحقق موضوع وجوب الاستنابه فيبقى الوجوب.

(٥) هذا مبنى على جواز البدار لذوى الأعذار قبل اليأس عن زوال العذر عملا باستصحاب بقاء العذر و استمراره، فإن قلنا بجواز البدار فلا اشكال فى أجزاء عمل النائب بعد تحقق استمرار العذر، و إن قلنا بعدم جواز البدار فلا يجزى، لأنه على ذلك الفرض لا تكون الاستنابه لحجه الإسلام مشروع حتى تكون مجزیه.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢١١

و الظاهر كفايه الحج المتبرع عنه فى صورته

وجوب الاستنابه (١)، و هل تكفى الاستنابه من الميقات كما هو الأقوى فى القضاء عنه بعد موته؟ و جهان لا يبعد الجواز حتى إذا أمكن ذلك فى مكة (٢) مع كون الواجب عليه هو التمتع، و لكن الأحوط خلافه، لأن القدر المتيقن من الأخبار الاستنابه من مكانه، كما أن الأحوط عدم الكفايه فى التبرع عنه (٣) لذلك أيضا.

(١) مقتضى ظاهر النصوص وجوب الاستنابه ممن وجب عليه الحج حتى يكون فعلا- تسببيا منه، و التسبب دخيل فى البدل الواجب و فعل المتبرع لا يكون فعلا تسببيا منه فلا يفيد، لكن قال فى المستمسك: مناسبة الحكم و الموضوع الارتكازيه توجب حمل الكلام على عدم دخل التسبب فى إفراغ الذمه و لا فى أداء الواجب، فهذا الارتكاز من قبيل القرينه المتصله على صرف الكلام عن ظاهره.

أقول: إثبات هذه الدعوى بحيث تكون موجهه لصراف النص عن ظاهره محل منع، بل يمكن أن يقال: إن مناسبة الحكم و الموضوع هى أن الواجب عليه أولا المباشره، و مع عدم إمكانها فالواجب تسبب فعل الغير عنه كما هو ظاهر النص، فالأظهر عدم الكفايه.

(٢) هذا مما يقتضيه إطلاق النصوص، لأن الحج الذى هو موضوع النيابة أول أجزاء الإحرام من الميقات أما قبله فخارج عنه و من مقدماته، فكما أنه مع المباشره لا دخل فى المقدمات أصلا بحيث إذا لم يكن المقصود الحج إلى الميقات و من الميقات يقصد الحج يجزى، بل اذا كان السير قبل الميقات حراما و من الميقات جائزا و صار محرما منه فلا يضر فى صحه الحج، فكذلك فى الاستنابه لا دخل فى المقدمات. و مقتضى إطلاق النصوص ذلك أيضا، فقوله «فليجهز رجلا» أو قوله عليه السلام «ثم ليعته» صادق

مع التجهيز من الميقات. مثلا: إذا كان فى المشهد و يجهز رجلا إلى الحج من المدينه يصدق التجهيز و البعث إلى الحج، فلا إشكال فيه.

(٣) بل قد ظهر مما سبق أن الأقوى عدم الكفايه فى التبرع عنه.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢١٢

### **[مسألة إذا مات من استقر عليه الحج فى الطريق بعد الإحرام و دخول الحرم أجزاءه عن حجه الإسلام]**

(مسألة: ٧٣) إذا مات من استقر عليه الحج فى الطريق، فان مات بعد الإحرام و دخول الحرم أجزاءه عن حجه الإسلام (١)، فلا يجب القضاء عنه.

و إن مات قبل ذلك وجب القضاء عنه، و إن كان موته بعد الإحرام على المشهور الأقوى، خلافا لما عن الشيخ و ابن إدريس فقلا بالأجزاء حينئذ أيضا. و لا دليل لهما على ذلك، إلا إشعار بعض الأخبار كصحيحه بريد العجلى حيث قال فيها بعد الحكم بالأجزاء اذا مات فى الحرم، و إن كان مات و هو ضروره قبل أن يحرم جعل جملة و زاده و نفقته فى حجه الإسلام، فان مفهومه الأجزاء إذا كان بعد أن يحرم. لكنه معارض بمفهوم صدرها (٢) و بصحيح

(١) عن المدارك و الحدائق بلا خلاف أجده، و عن المنتهى دعوى الإجماع عليه.

و يدل عليه صحيح ضريس عن أبي جعفر عليه السلام قال فى رجل خرج حاجا حجه الإسلام فمات فى الطريق؟ فقال: إن مات فى الحرم فقد أجزأت عنه حجه الإسلام، و إن مات دون الحرم فليقض عنه وليه حجه الإسلام «١».

و صحيح بريد العجلي قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل خرج حاجا و معه جمل له و نفقه و زاد فمات فى الطريق. قال: إن كان ضروره ثم مات فى الحرم فقد أجزأ عنه حجه الإسلام، و إن كان مات و هو ضروره قبل أن يحرم جعل جملة و زاده و نفقته و ما معه فى حجه الإسلام.

و يؤيده مرسله المفيد فى المقنعه قال: قال الصادق عليه السلام من خرج حاجا فمات فى الطريق فإنه إن كان مات فى الحرم فقد سقط عنه الحج، فان مات قبل دخول الحرم لم يسقط عنه الحج و يقض عنه وليه.

(٢) و هو قوله عليه السلام كما تقدم: إن كان ضروره ثم مات فى الحرم فقد أجزأ عنه

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٦ من أبواب وجوب الحج ح ١ ص ٤٧.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢١٣

ضريس و صحيح زراره و مرسل المقنعه. مع أنه يمكن أن يكون المراد من قوله «قبل أن يحرم» قبل أن يدخل فى الحرم (١)، كما يقال أنجد أى دخل فى نجد و أيمن أى دخل اليمن، فلا ينبغى الإشكال فى عدم كفايه الدخول فى الإحرام كما لا يكفى الدخول فى الحرم بدون الإحرام، كما اذا نسيه فى الميقات و دخل الحرم ثم مات، لأن المنساق من اعتبار الدخول فى الحرم كونه بعد الإحرام.

و لا يعتبر دخول مكة، و إن كان الظاهر من بعض الأخبار (٢) ذلك، لإطلاق

---

حجه الإسلام. و مفهومه عدم الإجزاء إذا مات قبل الدخول فى الحرم و إن كان محرما.

و بواسطه تعارض المفهومين فيها تسقط هذه الصحيحه من هذه الجبهه عن الاستدلال، فيبقى مورد عدم المعارضه هو الموت بعد دخول الحرم و بعد الإحرام، لكن سقوط هذه الصحيحه من هذه الجبهه لا ينافى ثبوت الحكم بملاحظه صحيحه ضريس.

(١) هذا الاحتمال بعيد فى نفسه، و لكن بملاحظه صدر الحديث يمكن أن يكون ذلك قرينه على إرادته هذا المعنى، و إن كان خلاف الظاهر فى نفسه

و بلا- قرينه، أما مع القرينه فلا- يكون بذلك البعيد. مضافا إلى أن مفهوم الصدر مؤيد بحديث ضريس، فيقوى دلالته على المفهوم، فتصير قرينته للذيل أقوى.

فإن أبيت عن ذلك الحمل فلا- إشكال في العمل بمنطوقيهما من الصدر و الذيل، بمعنى أن لا نأخذ بمفهوميهما للمعارضه، فنقول: إن الصدر يدل على أجزاء الموت في الحرم و الذيل يدل على اشتراط إحرامه و عدم كفايه الموت في الحرم بدون الإحرام، فيتحصل منهما اشتراط دخول الحرم و الدخول في الإحرام جميعا. و على كل حال يشترط دخول الحرم و الدخول في الإحرام بما ذكرنا و بما ذكر الماتن، و هو صحيح لا إشكال فيه.

(٢) يريد بذلك صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا أحصر الرجل بعث بهديه- إلى أن قال- قلت: فإن مات و هو محرم قبل أن ينتهي إلى مكة؟ قال: يحج عنه إن كان حجه الإسلام و يعتمر، إنما هو شىء عليه. فإن هذا الصحيح يعارض ما قبله، لأن

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢١٤

البقيه في كفايه دخول الحرم.

و الظاهر عدم الفرق بين كون الموت حال الإحرام أو بعد الإحلال (١)، كما إذا مات بين الإحرامين.

و قد يقال بعدم الفرق أيضا بين كون الموت في الحل أو الحرم بعد كونه بعد الإحرام و دخول الحرم. و هو مشكل، لظهور الأخبار في الموت في الحرم (٢).

و الظاهر عدم الفرق بين حج التمتع و القران و الأفراد (٣)، كما أن الظاهر أنه لو مات في أثناء عمره التمتع أجزاءه عن حجه أيضا (٤)، بل لا يبعد الإجزاء إذا مات في أثناء حج القران أو الأفراد عن عمرتهما و بالعكس. لكنه مشكل (٥)، لأن

فيه

يعتبر دخول مكة في الإجزاء و ما قبله اكتفى بدخول الحرم مع الإحرام.

و قد يقال: إن قوله «قبل أن ينتهي إلى مكة» مطلق يشمل دخول الحرم و عدمه، فنقيده بأوله الدال على كفايه دخول الحرم. لكن هذا الحمل بعيد جدا في نفسه، فإن الظاهر من قوله «قبل أن ينتهي إلى مكة» أنه في مقام التحديد، و لكن من جهة عدم افتاء أحد بلزوم دخول مكة في الإجزاء و إعراض الفقهاء عن الصحيح فلا بد إما من طرحه أو الحمل على هذا المعنى. و لا يمكن العمل على ظاهره، لعدم إفتاء أحد من الفقهاء بظاهره، فلا يشمله أدله حجيه الخبر. و لعل هذا الحمل يكون أولى من طرحه.

(١) لإطلاق الأدله.

(٢) و هو قوله عليه السلام فى صحيح ضريس «إن مات فى الحرم» و قوله عليه السلام فى صحيح العجلي «ثم مات فى الحرم».

(٣) كل ذلك لإطلاق الأدله.

(٤) لأن الحج و العمره فيه عمل واحد و لا يكون فيه عملان مستقلان، بل العمره فى التمتع تكون كالجزم من الحج.

(٥) بل الظاهر أنه لا إشكال فى عدم الإجزاء، لما ذكره الماتن. و لا دليل على

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢١٥

الحج و العمره فيهما عملان مستقلان، بخلاف حج التمتع، فان العمره فيه داخله فى الحج، فهما عمل واحد.

ثم الظاهر اختصاص حكم الإجزاء بحجه الإسلام، فلا يجرى الحكم فى حج النذر و الإفساد (١) اذا مات فى الأثناء، بل لا يجرى فى العمره المفردة أيضا (٢) و ان احتمله بعضهم.

و هل يجرى الحكم المذكور فى من مات مع عدم استقرار الحج عليه فيجزيه عن حجه الإسلام إذا مات بعد الإحرام و دخول الحرم و يجب القضاء

عنه إذا مات قبل ذلك؟ وجهان، بل قولان: من إطلاق (٣) الأخبار فى التفصيل

---

الإجزاء.

(١) لاختصاص النصوص بحجه الإسلام و التعدى إلى غيرها محتاج إلى دليل مفقود. هذا إذا قلنا بأن حج الإفساد هو العقوبه و حجه الإسلام هى الأولى كما هو الأقوى، أما على القول الآخر من أن الثانيه هى حجه الإسلام فيشمها الدليل، لكنه خلاف التحقيق.

(٢) لعدم الدليل أيضا.

(٣) و قد نسب الأول إلى ظاهر القواعد و المبسوط و النهايه، و قد نسب عدم الإجزاء إلى المشهور. و بناء على عدم الإجزاء هل يستحب القضاء عنه إذا مات قبل الإحرام و دخول الحرم و ليس كذلك لو مات بعدهما كما عليه المصنف و حكى عن الجواهر، أم لا يستحب أيضا؟ فإن مقتضى القواعد الأولىه عدم وجوب قضاء حجه الإسلام عنه و لا استحبابه، لأنه بعد الموت فى الطريق يستكشف عدم الاستطاعه الزمانيه، فلم تكن حجه الإسلام واجبه عليه و لا مستحبه عليه حتى يجب القضاء عنه أو يستحب عنه.

و لا ينافى ذلك ورود دليل تعبدى يدل على استقرار الحج عليه و وجوب القضاء عنه

المذكور، و من أنه لا وجه لوجوب القضاء عمن لم يستقر عليه بعد كشف موته عن عدم الاستطاعة الزمانيه، و لذا لا يجب اذا مات فى البلد قبل الذهاب، أو إذا فقد بعض الشرائط الأخر مع كونه موسرا.

و من هنا ربما يجعل الأمر بالقضاء فيها قرينه على اختصاصها بمن استقر عليه، و ربما يحتمل اختصاصها بمن لم يستقر عليه و حمل الأمر بالقضاء على الندب. و كلاهما مناف لإطلاقها، مع أنه على الثانى يلزم بقاء الحكم فى من استقر عليه بلا دليل مع أنه مسلم بينهم.

و الأظهر الحكم بالإطلاق إما بالتزام ووجوب القضاء فى خصوص هذا المورد من الموت فى الطريق - كما عليه جماعه - و ان لم يجب إذا مات مع فقد سائر الشرائط، أو الموت و هو فى البلد. و إما بحمل الأمر بالقضاء على القدر المشترك و استفاده الوجوب فى من استقر عليه من الخارج. و هذا هو الأظهر، فالأقوى جريان الحكم المذكور فى من لم يستقر عليه أيضا، فيحكم بالإجزاء إذا مات بعد الأمرين و استحباب القضاء عنه إذا مات قبل ذلك.

#### [مسأله الكافر يجب عليه الحج إذا استطاع]

(مسأله: ٧٤) الكافر يجب عليه الحج إذا استطاع، لأنه مكلف بالفروع (١)،

إن مات فى الطريق قبل الإحرام و قبل دخول الحرم، و المفروض أن إطلاق الأدله يدل على ذلك فى هذا المورد الخاص، و لا موجب لحمل الأمر الظاهر فى الوجوب على الندب أو على القدر المشترك مع ما فيه من الإشكال، فالأظهر الحكم بالإطلاق و الالتزام بوجوب القضاء عنه فى هذا المورد، خلافا للمصنف حيث جعل الأظهر خلافه، فالأقوى جريان الحكم فى من لم يستقر عليه و وجوب القضاء عنه إذا مات قبل الإحرام و قبل دخول الحرم.

(١) عن التذكرة: الكافر يجب عليه الحج و غيره من فروع العبادات عند علمائنا

لشمول الخطابات له أيضا. و لكن لا يصح منه (١) ما دام كافرا كسائر العبادات،

أجمع. انتهى. قال فى المدارك عند شرح قول المحقق «و الكافر يجب عليه الحج و لا يصح منه» قال: هذان الحكمان إجماعيان عندنا، و خالف فى الأول أبو حنيفه. انتهى.

قال فى الجواهر: و الكافر يجب عليه الحج عندنا، بل الإجماع بقسميه عليه. انتهى.

و يشهد بذلك إطلاق آيه وجوب

الحج و النصوص الداله على وجوب الحج على جميع الناس، من دون دليل دال على تخصيصهما بالمسلم، و كذلك أدله سائر التكاليف بالفروع من العبادات.

و عدم تمكن الكافر من الإتيان به و بسائر العبادات ما دام كافرا لا يمنع من تكليفه، لأنه قادر على أن يسلم ثم يأتى بالحج و الصلاه و غيرهما، فلا يمتنع عليه و لا يكون تكليفا بغير المقدور.

و يشهد بتكليفهم بالفروع من العبادات أيضا بعض الآيات بالخصوص، مثل قوله تبارك و تعالى وَ وَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ «١»

و مثل قوله تعالى فِي جَنَّاتٍ يَسَاءَلُونَ. عَنِ الْمُجْرِمِينَ. مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ. قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ. وَ لَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمِسْكِينَ. وَ كُنَّا نَحُوسُ مَعَ الْخَائِضِينَ. وَ كُنَّا نَكْذِبُ بِيَوْمِ الدِّينِ «٢»، و مثل قوله تعالى فَلَا صَدَقَ وَ لَا صَلَّى. وَ لَكِنْ كَذَّبَ وَ تَوَلَّى «٣».

و اختصاص بعض خطابات القرآن الكريم بالمؤمنين لا يوجب تفسير الآيات المطلقة و سائر الأدله المطلقة لكونهما من المثبتين اللذين لا تنافى بينهما، فالظاهر أنه لا إشكال فى وجوب الحج و سائر العبادات على الكافر، و الظاهر عدم الخلاف فيه من حيث الفتوى.

(١) بلا خلاف فيه على الظاهر، و تقدم من المدارك دعوى الإجماع عليه، و استدلل له

---

(١). سورة فصلت: ٦.

(٢). سورة المدثر: ٤١. ٤٧.

(٣). سورة القيامة: ٣١.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢١٨

و ان كان معتقدا لوجوبه و آتيا به على وجهه مع قصد القربه، لأن الإسلام شرط فى الصحه.

---

بوجه:



(الأول) الإجماع. و فيه: أن الإجماع المعتبر هو الإجماع التعبدى، و يحتمل فى المقام أن مدركه بعض ما ذكر من الوجوه.

(الثانى) عدم تمشى قصد القربه منه،

و من المعلوم اعتباره فى العبادات و منها الحج.

و قيل فى وجه عدم تمشى قصد القربه منه أنه إن أتى به على وفق مذهبه فلا يصح، و إن أتى به على وفق مذهب الحق فهو عنده باطل على اعتقاده، فلا يمكنه أن يقصد القربه به.

و فيه: إن الكافر المعتقد بإله العالم جلت عظمته كأهل الكتاب يمكن فرض خطأه أو اشتباهه، بأن الموافق لمذهب الحق هو الموافق لمذهبه أو اعتقاده بأن الموافق لمذهب الحق هو الصحيح، لا- ما هو الموافق لمذهبه، كما يتفق كثيرا ما لبعض الكفار كاليهود و النصرى و المجوس أنه يعتقد بأن بعض العبادات الموافقه لمذهب الحق هو الصحيح و ما هو المعروف فى مذهبه هو الباطل، أو أنه يحتمل صحه ما هو الموافق لمذهب الحق فىأتى به رجاء لاحتمال الصحه.

(الثالث) أن الكافر ليس أهلا للكرامه و التقرب إلى الله تعالى، فلا تصح عباداته.

و فيه: ان الكلام فى قصد الكافر القربه و الأمر، و ليس الكلام فى حصول القرب له و كرامته عند الله تعالى.

و الحاصل: انه هل يوجد دليل على اشتراط الإسلام فى صحه الأعمال العباديه أو لم يوجد و ان لم يكن دليل على الاشتراط؟ فمقتضى انطباق المأمور به على المأتى به كون المأتى به مجزيا عن الواقع و موجبا لسقوط الأمر عقلا و ان لم يحصل له القرب و الكرامه عند الله تعالى، كما يكون الإتيان بالأعمال التوصليه التى ليست مشروطه بقصد القربه مجزيا و مسقطا لأوامرها.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢١٩

.....

مع أنه يمكن أن يقال: إن الكافر إن عمل لله شيئا و يكون قصده فى العمل خالصا لله تعالى فهذا يوجب كرامته عنده تعالى لعموم لطفه

و عنايته و رأفته و إحسانه، و إن كانت الكرامه راجعه لأموره الدنيويه، بل لعل ذلك مقطوع به.

(الرابع) قوله تعالى وَ مَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقِيلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَ بِرَسُولِهِ «١» و كذلك الأخبار الداله على اعتبار الإيمان فى قبول العبادات، فتبطل عبادات الكافر لكفره و لانتفاء الإيمان.

و فيه: أن القبول غير الصحه، فيمكن أن يكون أمر دخيلا فى القبول و لا يكون دخيلا فى الصحه.

لا- يقال: عدم القبول يدل على عدم الصحه، فإن ظاهر عدم القبول بلا قرينه يدل على البطلان، فالمأتى به إن كان مستجمعا لجميع الشرائط فلا- معنى لعدم القبول، و ان لم يكن مستجمعا لجميع الشرائط فيكون باطلا- و لم يقبل أيضا، فعدم القبول و البطلان متلازمان.

فانه يقال: بعد كثره استعمال عدم القبول فى الروايات و الآيات بلا قرينه يعلم من الخارج أنه لم يرد منها البطلان، فذكر عدم القبول وحده بلا قرينه لا يستكشف منه البطلان و إن كان للقبول أيضا درجات. لكن الإنصاف أن بعض الأخبار الداله على عدم قبول العبادات مع عدم الإيمان و الولايه يستظهر منه عدم الصحه أيضا. مثل صحيحه محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كل من دان الله عز و جل بعباده يجهد فيها نفسه و لا إمام له من الله فسعيه غير مقبول و هو ضال متحير و الله شأنى لأعماله- إلى أن قال- و إن مات على هذه الحال مات ميتة كفر و نفاق، و اعلم يا محمد أن أئمة الجور و أتباعهم لمعزولون عن دين الله قد ضلوا و أضلوا، فأعمالهم التى يعملونها كرماد اشتدت به

---

(١). سورة التوبه: ٥٤.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)،

ج ١، ص: ٢٢٠

.....

---

الريح فى يوم عاصف لا يقدر على شىء مما كسبوا ذلك هو الضلال البعيد «١».

و مثل ما رواه الصدوق رضوان الله عليه باسناده إلى ابى حمزه الثمالى قال: قال لنا على ابن الحسين عليه السلام: أى البقاع أفضل؟ فقلنا: الله و رسوله و ابن رسوله أعلم. فقال لنا: أفضل البقاع ما بين الركن و المقام، و لو أن رجلا عمر ما عمر نوح فى قومه ألف سنه إلا خمسين عاما يصوم النهار و يقوم الليل فى ذلك المكان ثم لقى الله بغير ولايتنا لم ينفعه ذلك شيئا «٢».

و مثل ما رواه ابن مسكان عن الكلبي عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال: ما أكثر السواد يعنى الناس. قلت: أجل. قال: أما و الله ما يحج أحد لله غيركم «٣».

و مثل ما رواه المفضل بن عمر أن أبى عبد الله عليه السلام كتب إليه كتابا فيه: إن الله لم يبعث نبيا قط يدعو إلى معرفه الله ليس معها طاعه فى أمر و لا- نهى، و إنما يقبل الله من العباد بالفرائض التى افترضها الله على حدودها مع معرفه من دعى إليه و من أطاع و حرّم الحرام ظاهره و باطنه، و صلّى و صام و حج و اعتمر و عظم حرّامات الله كلها و لم يدع منها شيئا، و عمل بالبر كلّه و مكارم الأخلاق كلها و تجنب سيئها، و زعم أنه يحلّ الحلال و يحرمّ الحرام بغير معرفه النبى صلّى الله عليه و آله لم يحلّ لله

حلالا و يحرم له حراما، و إن من صلّى و زكى و حج و اعتمر و فعل ذلك كله بغير معرفه من افترض

اللّه عليه طاعته فلم يفعل شيئا من ذلك- إلى أن قال: ليس له صلاه و إن ركع و إن سجد، و لا له زكاه و لا حج، و انما ذلك كله يكون بمعرفه رجل من اللّه على خلقه بطاعته و أمر بالأخذ عنه «٤» الحديث.

(١). الوسائل ج ١ ب ٢٩ من أبواب عبادات الخمس ح ١.

(٢). الوسائل ج ١ ب ٢٩ من أبواب وجوب عبادات الخمس ح ١٢.

(٣). الوسائل ج ١ ب ٢٩ من أبواب وجوب عبادات الخمس ح ١٠.

(٤). الوسائل ج ١ ب ٢٩ من أبواب وجوب العبادات الخمس ح ١٨.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٢١

.....

و ما رواه علي بن ابراهيم في تفسيره باسناده عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى وَ إِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَ آمَنَ وَ عَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى قَالَ: ألا ترى كيف اشترط و لن تنفعه التوبه و الإيمان و العمل الصالح حتى اهتدى، و اللّه لو جهد أن يعمل ما قبل منه حتى يهتدى. قال قلت: إلى من جعلني اللّه فداك؟ قال: إلينا «١».

و مثل ما رواه المعلّى بن خنيس قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: يا معلى لو أن عبدا عبد الله مائه عام ما بين الركن و المقام يصوم النهار و يقوم الليل حتى يسقط حاجاه على عينيه و يلتقى تراقيه هرما جاهلا بحقنا لم يكن له ثواب «٢».

و قريب من هذه المعانى روايات أخرى، و فى هذه الروايات دلالة واضحة على عدم صحه الأعمال مع عدم الولاية، و تكون الأعمال فاسده من أصلها، لأن الصحه مشروطه بالولاية، فان قوله عليه السلام «و اللّه شانى لأعماله» لا يمكن أن تكون الأعمال

مطابقه كاملا لأوامره تعالى مع ذلك يكون اللّه عز و جل شائنا لها، و أصرح من ذلك قوله عليه السلام «فأعمالهم التى يعملونها كرماد اشتدت به الريح فى يوم عاصف لا- يقدرّون على شىء مما كسبوا» ذلك ظاهر بل صريح فى البطلان، فإن العمل الصحيح يسقط معه التكليف و مسقط للعذاب مع فعله و لا تصح مع فعله العقوبه و المؤاخذه، و ما حاله كذلك كيف يكون كرماد اشتدت به الريح فى يوم عاصف لا يقدرّون على شىء مما كسبوا، على ذلك الفرض لا يكون العمل موجبا للقرب و الكرامه و لا يستحق عليه الثواب، أما سقوط العذاب و العقوبه و المؤاخذه أعظم فائده مترتبه عليه فلا يكون كالرماد الذى ذكر.

و قوله عليه السلام فى روايه أبى حمزه الثمالى «لم ينفعه ذلك شيئاً» فانه لا يجتمع مع الصحه. فأى نفع أعظم من سقوط العذاب و العقوبه، فمع عدم النفع بشىء يستفاد منه

(١). الوسائل ج ١ ب ٢٩ من أبواب وجوب العبادات الخمس ح ١٩.

(٢). الوسائل ج ١ ص ٢٩ من أبواب وجوب العبادات الخمس ح ١٣.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٢٢

.....

بطلان العمل (١).

و كذلك قوله عليه السلام فى روايه الكلبى «أما و الله ما يحج أحد لله غيركم»- و فى معناها روايات أخرى- لا يجتمع مع صحه حجهم، بل يستفاد منه بطلان حجهم.

و كذلك قوله عليه السلام فى روايه المفضل بن عمر فى جمل ظاهره فى البطلان، و أصرح ما فى هذه الجمل قوله عليه السلام «و إن من صلّى و زكى و حج و اعتمر و فعل ذلك كله بغير معرفه من افترض الله عليه طاعته فلم يفعل شيئاً من

ذلك- إلى أن قال:

ليس له صلاه و إن ركع و إن سجد و لا- زكاه و لا- حج، و انما ذلك كله يكون بمعرفه رجل من الله على خلقه بطاعته و أمر بالأخذ عنه». و صريح هذه الجمل هو البطلان.

و كذلك قوله عليه السلام فى روايه على بن ابراهيم عن أبى جعفر عليه السلام فى قوله تعالى وَ إِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَ آمَنَ وَ عَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴿٢﴾ قال: ألا- ترى كيف اشترط و لن تنفعه التوبه و الإيمان و العمل الصالح حتى اهتدى. فان قوله عليه السلام «و لن تنفعه التوبه و الإيمان و العمل الصالح حتى اهتدى» لا يجتمع مع صحه الأعمال بدون الاهتداء بالمعصومين عليهم السلام، إذ أى نفع أعظم من سقوط العذاب و العقوبه الأخرويه.

و كذلك قوله عليه السلام فى روايه المعلى بن خنيس: يا معلى لو أن عبدا عبد الله مائه عام- إلى أن قال: لم يكن له ثواب. فأى ثواب أعظم من سقوط العذاب و المؤاخذه.

و الحاصل: أن هذه الجمل و العبارات ظاهره فى عدم الصحه مع عدم الولايه، بل

---

(١). ان قلت: اذا كان الكفر بأحد قسميه الظاهري و المعنوي أو بكليهما مما اوجب الخلود فى النار (العياذ باللّٰه سبحانه) فلا تجدى الفروع شيئاً صحت أو بطلت قلنا هذا عند ما كان مجرد احتمال فلا يتنافى مع ما سبق من الظهور.

(٢). سورة طه: ٨١.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٢٣

و لو مات لا يقضى عنه لعدم كونه أهلاً للإكرام و الإبراء (١).

---

بعضها صريح فى ذلك، بل الأخبار الداله على عدم قبول الأعمال مع عدم الولاية ظاهره فى عدم الصحه، فان العمل إن كان موافقا

لما أمر به مع وجدانه لجميع شرائطه و انتفاء جميع موانعه موجبا لسقوط التكليف و يكون صحيحا عند المولى و لا يكون بعده تكليف منه عليه، فيصدق أنه قبل هذا العمل. و هذا بحسب الظاهر واضح.

نعم فى كل مورد يكون قرينه داخلية أو خارجيه على أن القبول فى ذلك المورد يراد منه غير الصحه، فلا بد من الأخذ به، و لكن مع عدم وجود القرينه لا بد و أن يحمل على ظاهره و هو الصحه.

فظهر من جميع ذلك: أن ما ذكر من الأخبار تدل على عدم صحه الأعمال مع عدم الولاية، فتدل على عدم صحه أعمال الكافر أيضا، فلا إشكال فى المسأله.

و قد يستدل على عدم صحه بعض الأعمال العباديه من الكفار مثل الصلاه و الحج بأن من شرائطها الطهاره من الحدث بل من الخبث أيضا، و الكافر من جهه نجاسه بدنه لا يصح وضوءه و غسله، فلا تصح صلاته من جهه نجاسه بدنه.

و فيه: إن نجاسه غير المشرك و غير الناصبي أول الكلام، و لا تبعد طهاره أهل الكتاب.

نعم صحه الصلاه - سواء كانت من الصلوات اليوميه أو صلاه الطواف - مشروطه بالتشهد، و الكافر لا يعتقد بنبوه محمد بن عبد الله صلّى الله عليه و آله و سلم فتكون صلاته باطله.

و على كل حال قد تبين دلالة الأخبار على بطلان عبادات الكافر، و قد اتفقت كلمات الأصحاب على بطلان عباداته و منها حجه، و يكون حج الكافر باطلا و لا يصح و لا إشكال فيه.

(١) فى الجواهر: لا - يصح القضاء عنه لو مات، لعدم كونه أهلاً للإبراء من ذلك و الإكرام، و عموم الأدله ممنوع، فيبقى أصل

عدم مشروعيه القضاء سالما، و مع ذلك لا

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٢٤

و لو أسلم مع بقاء استطاعته و جب عليه، و كذا لو استطاع بعد اسلامه (١).

و لو زالت استطاعته ثم أسلم لم يجب عليه على الأقوى، لأن الإسلام يجب ما قبله كقضاء الصلوات و الصيام (٢) حيث أنه واجب عليه حال كفره كالأداء و اذا

---

يخلو الحكم من تأمل.

(١) لعموم أدله و جوب الحج على المستطيع.

(٢) هذا الحكم - أي ان الإسلام يجب ما قبله - معروف مشهور عنهم، بل ادعى الإجماع، بل ادعت الضروره عليه، فكأنه أمر مسلم مقطوع به بينهم. و حديث الإسلام يجب ما قبله حديث مشهور نقله الفريقان.

قال المحقق في المعبر في باب قضاء الصلوات الفائتة: مسأله البلوغ و كمال العقل و الإسلام شرط و جوب القضاء لما يقضى من الصلوات، و هو اتفاق العلماء، و لقوله صلى الله عليه و آله «رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ، و عن المجنون حتى يفيق» و لقوله (ص) «الإسلام يجب ما قبله». انتهى.

و قال أيضا في باب شروط و جوب الزكاه: فرع تجب الزكاه على الكافر و إن لم يصح منه أداؤها، أما الوجوب فلعوم الأمر و أما عدم صحه الأداء فلأن ذلك مشروط بنيه القربه و لا تصح منه، و لا قضاء عليه لو أسلم لقوله عليه السلام «الإسلام يجب ما قبله». انتهى.

و قال أيضا في كتاب الصوم في مسأله عدم و جوب قضاء الصوم: و الإسلام شرط في و جوب قضاء الصوم، فلو فاتته في حال كفره لم يجب القضاء إذا أسلم، و عليه فتوى العلماء، و لقوله تعالى قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ «١» و لقول النبي «الإسلام يجب عما قبله».

و قال العلامة في المنتهى: و كذا

الإجماع واقع على عدم و جوب القضاء لمن فاتته الصلاة

.....

و هو كافر أصلي، قال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله: رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ، و عن المجنون حتى يفيق. و قال عليه السلام: الإسلام يجب ما قبله. انتهى.

و قال العلامة أيضا في المنتهى في كتاب الزكاه: و هي لا تصح منه، فإذا أسلم فلا قضاء عليه، بل سقطت عنه لقوله عليه السلام: الإسلام يجب ما قبله.

و قال في الدروس في كتاب الزكاه في هامشها الظاهر أنه سقط من المتن و تداركه في الهامش أو نقل من كتاب الذكرى قال: و أما الكافر فإن الزكاه و إن وجبت عليه عندنا لأنه مخاطب بالفروع إلا أنه لا يصح منه أداؤها حال كفره، فإذا أسلم سقطت عنه و إن كان النصاب موجودا، لأنه عباده فسقطت باسلامه، لقوله عليه السلام: الإسلام يجب ما قبله. و يستأنف الحول حين الإسلام.

و قال في المسالك عند قول المصنف «و الكافر تجب عليه الزكاه» قال: إسلام الكافر يوجب إسقاط الزكاه التي كانت قد وجبت عليه حال كفره، لأن الإسلام يجب ما قبله.

و قال علي بن ابراهيم في تفسيره في سورة بنى اسرائيل في ذيل آيه وَ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا ﴿١﴾ قال: فإنها نزلت في عبد الله بن أبي أميه أخى أم سلمه رحمه الله عليها. إلى أن قال: قالت (يعنى أم سلمه) بأبى أنت و أمى يا رسول الله أ لم تقل «ان الإسلام يجب ما كان قبله»؟ قال: نعم، فقبل رسول الله صَلَّى الله عليه و آله إسلامه. انتهى.

و فى مجمع

البحرين فى ماده جبّ قال فى الحديث «الإسلام يجب ما قبله و التوبه تجب ما قبلها من الكفر و المعاصى و الذنوب». انتهى.

و فى المناقب عن القاضى النعمان فى شرح الأخبار: عمر بن حماد ... أنه جاء رجل الى عمر فقال: انى طلقت امرأتى فى الشرك تطليقه و فى الإسلام تطليقتين فما ترى، فسكت

(١). سورة الاسراء: ٩٠.

.....

---

عمر فقال له الرجل: ما تقول؟ قال: كما أنت حتى يجي ء على بن أبي طالب، ف جاء على عليه السلام فقال: قص عليه قصتك، فقص عليه القصة، فقال على عليه السلام: هدم الإسلام ما كان قبله، هي عندك على واحده.

و عن شرح النهج لابن أبي الحديد الجزء العشرين ص ١ نقلا عن كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني فى قصة إسلام المغيره بطولها و فى آخرها: فقلت يا رسول الله إنما قتلتمهم و أنا على دين قومى ثم أسلمت حين دخلت إليك الساعة. فقال عليه السلام: الإسلام يجب ما قبله.

و عن الجامع الصغير للسيوطى عن الطبرانى: الإسلام يجب ما قبله و الهجره تجب ما قبلها.

و عن نهايه ابن الأثير نحوه أيضا: الإسلام يجب ما قبله، و التوبه تجب ما قبلها، أى يقطعان و يمحوان ما كان قبلهما من الكفر و المعاصى و الذنوب.

و ما عن السيره الحلبيه ما روى فى قصه عبد الله بن سرحان يوم الفتح و فى آخرها فقال صلى الله عليه و آله لعثمان: أما بايعته و آمنته. قال: بلى و لكن يذكر جرمه القديم فيستحي منك. قال: الإسلام يجب ما قبله.

و فى سفينه البحار ج ١ ص ٤١٢ فى قصه هبار بن الأسود بن المطلب- و هو الذى

رؤع زينب بنت رسول الله صلى الله عليه و آله فألقت ذا بطنها فأباح رسول الله صلى الله عليه و آله دمه لذلك- و بعد اعتذاره و دخوله فى الإسلام و طلب العفو فقال صلى الله عليه و آله:

قد عفوت عنك، و قد أحسن الله إليك حيث هداك إلى الإسلام و الإسلام يجب ما قبله.

و قال المحقق الميرزا القمى فى الغنائم فى كتاب الصلاه: و لا يجب القضاء على الكافر الأصلى إذا أسلم، لأن الإسلام يجب ما قبله، و لعله من المتواترات، و للإجماع بل قيل إنه ضرورى. انتهى.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٢٧

.....

---

و الإنصاف أن دعوى تواتر الأخبار و كون الحكم ضروريا ليست جزافيه و لا- يكون ذلك البعيد. و هذا الحديث الذى نقله الفريقان و إن لم يكن مسندا باسناد صحيح إلا- أنه مثل قول المحقق و العلامة و الشهيد على نحو الجزم بقولهم: لقوله عليه السلام «الإسلام يجب ما قبله» يكشف عن اعتقادهم بصدور هذا الحديث، و إنا و ان لم نقل بأن نقلهم بالجزم لهذا الحديث يخرجهم عن الإرسال و يدخله فى الخبر الصحيح بل أقوى منه، لكن الإنصاف أنه لا يكون من المرسلات المتعارفه، و من كثره



النقله لهذا الحديث يمكن أن يكون الحق مع المحقق القمي رحمه الله تعالى من قوله بأنه لعله من المتواترات، فالظاهر عدم الإشكال في المسألة، كما أن منع تكليف الكافر بالفروع لا- يمكن مساعدته عليه مع ظهور الآيات المتقدمة على تكليفهم بالفروع و ادعاء الإجماع من غير واحد عليه.

نعم قد يستدل على عدم تكليفهم بالفروع بصحيحه زراره قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أخبرني عن معرفة الإمام منكم واجبه على جميع

الخلق؟ فقال: إن الله عز وجل بعث محمدا صلى الله عليه وآله إلى الناس أجمعين رسولا- وحجه لله على جميع خلقه في أرضه، فمن آمن بالله وبمحمد رسول الله و اتبعه و صدقه فإن معرفه الإمام منا واجبه عليه، و من لم يؤمن بالله و برسوله و لم يتبعه و لم يصدقه و يعرف حقهما فكيف يجب عليه معرفه الإمام و هو لا- يؤمن بالله و رسوله و يعرف حقهما. قال: قلت فما تقول في من يؤمن بالله و رسوله و يصدق رسوله في جميع ما أنزل إليه يجب على أولئك حق معرفتكم؟ قال: نعم، هؤلاء يعرفون فلانا و فلانا. قلت: بلى. قال: أ ترى أن الله هو الذي أوقع في قلوبهم معرفه هؤلاء، و الله ما أوقع ذلك في قلوبهم إلا الشيطان، لا و الله ما ألهم المؤمنين حقنا إلا الله عز وجل.

و في تفسير علي بن ابراهيم عن أبان بن تغلب قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: يا أبان أ ترى أن الله عز وجل طلب من المشركين زكاه أموالهم و هم يشركون به حيث يقول

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٢٨

.....

وَيَلُّ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ بِالْمَآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ. قلت له: كيف ذاك جعلت فداك فسر له؟ فقال: ويل للمشركين الذين أشركوا بالإمام الأول و هم بالأئمة الآخرين كافرين، يا أبان إنما دعى الله العباد إلى الإيمان به، فإن آمنوا بالله و برسوله افترض عليهم الفرائض.

و عن الإحتجاج عن أمير المؤمنين عليه السلام: فكان أول ما قيدهم به الإقرار بالوحدانية و الربوبية و شهادة أن لا إله إلا الله،

فلما أقروا بذلك تلاه بالإقرار لنبيه صلى الله عليه وآله بنوته و الشهادة بالرسالة، فلما ألقاه لذلك فرض عليهم الصلاة ثم الصوم ثم الحج.

و فيما ذكر نظر و إشكال:

أما الحديث الأول فظاهره مخالف للأحاديث المعتمده المستفيضه إن لم تكن متواتره مثل الحديث في ذيل الآيه الشريفه و أنذر عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ «١» في نقل الفريقين أول ما أظهر نبوته للأقربين من بنى هاشم بعد ما أظهر نبوته، و قبل الإيمان بوحدانية الله

عز و جل و قبل الإيمان برسالته عين وصيه و خليفته و أمرهم باطاعته. و غير ذلك من الأحاديث في الموارد المختلفه.

و بالنسبه إلى الأشخاص الذين لم يؤمنوا بنبوته بل بوحدانيه الله تعالى و ذكر وصف النبي صلى الله عليه و آله و أوصيائه في الكتب السماويه مكررا بحيث يعلم اليهود و النصارى بوجوب الإيمان بالنبي و الإيمان بأوصيائه مع أن الكثير منهم من الجاحدين لنبوته، فيمكن أن يكون المراد أن من لم يعتقد بالله تبارك و تعالى و جهله جهل قصور لا تقصير، لا يمكن أن يكلف بالإيمان برسوله، و من لم يعتقد بنبوه النبي صلى الله عليه و آله و جهله جهل قصور لا- تقصير لا- يمكن أن يكلف بمعرفه الإمام. و الحاصل: ان امكن التأويل في الحديث فهو، و إلا

---

(١). سورة الشعراء: ٢١٤.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٢٩

أسلم سقط عنه.

و دعوى أنه لا يعقل الوجوب عليه إذ لا يصح منه إذا أتى به و هو كافر و يسقط عنه إذا أسلم. مدفوعه بأنه يمكن أن يكون الأمر به حال كفره أمرا تهكميا ليعاقب (١) لا حقيقيا. لكنه مشكل بعد عدم إمكان إتيانه به لا كافرا و

لا- مسلما. و الأظهر أن يقال: إنه حال استطاعته مأمور بالإتيان به مستطيعا و ان تركه فمتسكعا، و هو ممكن في حقه لإمكان إسلامه و إتيانه مع الاستطاعه و لا معها إن ترك، فحال الاستطاعه مأمور به في ذلك الحال و مأمور على فرض

---

فلا بد أن يرد علمه الى اهله.

و الحديث الثالث مرسل، و الحديث الثاني الذي نقله على بن ابراهيم يكون في سنده أبو جميله مفضل بن صالح، و هذا الرجل و إن كان في طريق على بن ابراهيم و هو قد وثق جميع من ورد في اسناده، إلا- أن النجاشي نقل ضعفه، فيصبح توثيق على بن ابراهيم معارضا لتضعيف النجاشي فتصير الروايه ضعيفه.

على أن الروايه لا بد و أن تحمل بأنها تأويل الآيه الشريفه، فان الشرك الذي ذكر فيها- مضافا إلى ظهور الشرك في بقيه الآيات في الشرك مع الله تعالى- ظاهر في خصوص هذه الآيه بمناسبه قبلها و بعدها في الشرك مع الله لا الشرك مع الإمام الأول. و أظهر منه ظهور الآخره في عالم العقبي، و لا- يمكن حملها على الأئمه الآخرين، فان أمكن توجيه الروايه بوجه لا ينافي ظهورها فيها فهو و الا- فلا- بد من رد علمها إلى أهلها، فمعرض عنها المشهور، أو يحمل على الترتيب في الطلب لا المطلوب إن أمكن. فالظاهر عدم الإشكال في المسأله، فان العمل على طبق هذه الروايه بظاهاها بدون تأويل غير ممكن، فإن لم يمكن التأويل فلا بد أن تطرح أو يرد علمها إلى أهلها.

(١) الأمر التهكمى لا يوجب عقابا، فإن العبد إن علم أن المولى لا يريد منه الإتيان بما أمر به فلا يكون أمره موجبا لانبعائه، و لا يكون ترك الامتثال

هتكا و تجريا على المولى،

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٣٠

تركه حالها بفعله بعدها.

و كذا يدفع الإشكال فى قضاء الفوائت فيقال: إنه فى الوقت مكلف بالأداء و مع تركه بالقضاء، و هو مقدور له بأن يسلم فيأتى بها أداء و مع تركها قضاء، فتوجه الأمر بالقضاء إليه انما هو فى حال الأداء على نحو الأمر المعلق. فحاصل الإشكال: إنه إذا لم يصح الإتيان به حال الكفر و لا- يجب عليه إذا أسلم فكيف يكون مكلفا بالقضاء و يعاقب على تركه. و حاصل الجواب: إنه يكون مكلفا بالقضاء وقت الأداء على نحو الوجوب المعلق، و مع تركه الإسلام فى الوقت فوّت على نفسه الأداء و القضاء (١)، فيستحق العقاب عليه. و بعبارة أخرى: كان

---

فلا استحقاق للعقاب أصلا.

على أن تصحيح التكليف بتصحيح العقاب لا- يمكن أن يصار إليه، فإن التكليف لا بد أن يكون عن مصلحه مقتضيه له، و لا يكون العقاب هو المصلحه المقتضيه له.

(١) البيان الذى بينه المصنف «قده» فى هذا المقام متين جدا، فلا إشكال فى أنه مكلف بإتيان الحج و سائر العبادات، و مكلف أيضا بقضاء مثل الصلاة و الصوم. و اذا أسلم سقط منه الأداء و القضاء، و كذلك سقط عنه الحج إذا أسلم بعد زوال الاستطاعه.

و قد يشكل فى سقوط الحج عن استقر عليه الحج بعد زوال الاستطاعه: بأن وجوب الحج متمسكا بعد زوال الاستطاعه فى السنوات اللاحقه ليس له وقت معين، بل هو واجب إلى آخر العمر، و المتيقن من الحديث، الجبّ عما فات دون ما هو باق وقته، كما إذا أسلم فى أثناء وقت الصلاة- مثلا أسلم بعد الظهر قبل الغروب- فلا إشكال فى وجوب الصلاة عليه

إذا بقى من الوقت بقدر الصلاة مع الطهاره، فالحج على من استقر عليه الحج بعد زوال الاستطاعه لم يفوت وقته بل وقته باق إلى آخر العمر. فهو نظير ما إذا أسلم قبل خروج الوقت، فكما وجبت عليه الصلاة حينئذ وجب عليه الحج.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٣١

يمكنه الإتيان بالقضاء بالإسلام فى الوقت إذا ترك الاداء، و حينئذ فإذا ترك الإسلام و مات كافرا يعاقب على مخالفه الأمر بالقضاء، و إذا أسلم يغفر له، و إن خالف أيضا و استحق العقاب.

وفيه: إن وجوب الحج متمسكا بعد زوال الاستطاعة و إن كان باقيا، و لا تعتبر فيه الاستطاعة، إلا أنه لا إشكال في أن السبب لوجوبه هو الاستطاعة المتحققه في العام السابق و هي دخيله في موضوع الوجوب، و ليس لحج المتمسك وجوب آخر غير وجوب أصل الحج بواسطة الاستطاعة، و حديث الجب بلحاظها يشمل الحج.

و هذا نظير وجوب قضاء الصلاه و الصيام بعد الوقت، فوجوب القضاء ليس له وقت معين، بل وقته و وجوبه باق إلى آخر العمر، فكما يشمل حديث الجب فكذلك يشمل الحج بعد سنه الاستطاعة بعد زوالها، و كذلك يحكم بعدم وجوب صلاه الآيه للزلزله الحادثه حين الكفر عليه.

فكل تكليف فعلى قد استقر عليه حين الكفر بالإسلام يجبه، و أما الأحكام الوضعيه فإما أن تكون من باب حقوق الناس فما كان منها كون اشتغال الذمه بحكم من الشارع- كباب الجنایات- فالظاهر جريان القاعده فيها، و ما كان منها أمرا عرفيا عقليا مع قطع النظر عن حكم الشارع- كأداء الدين ورد الأمانات و نحو ذلك- فإن كان ذو الحق مسلما فلا إشكال في عدم شمول القاعده لها، و إن كان

ذو الحق غير مسلم فإن قلنا باحترام مال الكافر أو باحترام أموال بعضهم و عدم جواز أكل أموالهم من دون سبب شرعى فالظاهر عدم جريان القاعده فيها، و إن قلنا بعدم احترام أموال بعضهم و جواز أكل أموالهم من دون رضائهم فالظاهر جريان القاعده فيها. و إن كان بمثل الطلاق فالظاهر جريان القاعده فيها من جهة إطلاق القاعده، و يردها النص الوارد فيها، و إن كان بمثل التزويج فالظاهر عدم جريان القاعده فيه لأجل النص «بأن لكل قوم نكاحا» و ما فى معناه، و إن كان بمثل الطهاره و النجاسه فمحل إشكال و إن

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٣٢

### [مسأله لو أحرم الكافر ثم أسلم فى الأثناء لم يكفه]

(مسأله: ٧٥) لو أحرم الكافر ثم أسلم فى الأثناء لم يكفه (١) و وجب عليه الإعاده من الميقات، و لو لم يتمكن من العود إلى الميقات أحرم من موضعه (٢).

و لا يكفيه إدراك أحد الوقوفين مسلما (٣)، لأن إحرامه باطل.

### [مسأله المرتد يجب عليه الحج]

(مسأله: ٧٦) المرتد يجب عليه الحج، سواء كانت استطاعته حال إسلامه السابق (٤) أو حال ارتداده و لا يصح منه، فان مات قبل أن يتوب يعاقب على تركه و لا يقضى عنه (٥) على الأقوى، لعدم أهليته للإكرام و تفرغ ذمته كالكافر

كان الأوجه عدم جريان القاعده فيها.

(١) لما تقدم من بطلان عمل الكافر حين كفره، فاحرامه وقع في حال الكفر فيكون باطلا، فيجب عليه إعادته.

(٢) هكذا ذكر في الشرائع، وعلل بأنه ثبت ذلك في الناسى و الجاهل، و المسلم أعذر منهما و أنسب بالتخفيف. لكنه مشكل، لأن العالم العامد في البقاء على الكفر لا يعلم كونه أعذر و أنسب بالتخفيف من المسلم الناسى و الجاهل، لكن يمكن الحكم في العالم العامد أيضا كما سيأتى الكلام فيه في موضعه، فان قلنا به فنقول فيه أيضا.

(٣) يعنى إن لم يجدد الإحرام مسلما و لم يحرم من موضعه إن قلنا بالصحة فيه فان كان جاهلا لحقه حكم الجهل.

(٤) لما تقدم من كون الكفار مكلفين بالفروع، و لكن لا يصح منه لما تقدم من أن شرط صحه العبادات الإسلام فمن الكافر لا يصح.

(٥) قال صاحب الجواهر: بل في القواعد أنه لو مات - أى المرتد - بعد الاستطاعه أخرج من صلب تركته ما يحج به عنه، و إن لم يتب على إشكال. لكن فيه ما عرفت من عدم براءه ذمته من ذلك و عدم أهليته للإكرام.

و دعوى شمول أدله القضاء

له و كون الحج كالدين يمكن منعها أيضا، فلعل الأقوى عدم القضاء عنه، بل يقوى ذلك أيضا فيما لو كان مستطيعا قبل الارتداد ثم أهمل ثم ارتد و مات

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٣٣

الأصلى، و ان تاب و جب عليه و صح منه و ان كان فطريا على الأقوى من قبول توبته (١)، سواء بقيت استطاعته أو زالت قبل توبته، فلا تجرى فيه قاعده جبّ الإسلام، لأنها مختصه بالكافر الأصلى بحكم التبادر (٢).

و لو أحرم في حال رده ثم تاب و جب عليه الإعادة كالكافر الأصلى، و لو حج في حال إحرامه ثم ارتد لم يجب عليه الإعادة على الأقوى (٣)، ففى خبر

---

عليه فتأمل. انتهى. فكأنه متأمل في كلتا صورتين في الحكم و إن قواه.

(١) هذا متين جدا لما هو الأقوى، بل بلا إشكال من قبول توبته ظاهرا و باطنا.

(٢) مقتضى إطلاق أخبار الجبّ عدم الفرق بين الكفر الأصلى و العارضى. و دعوى التبادر مشكله، و على فرضها لم يكن بدويا حتى يزول بالتأمل أشكال، فان استندنا في الحكم بالأخبار و أدعى أنها متواتره فيشكل أن يقال بأنها مختصه بالكافر الأصلى، و

ان استندنا بأن الحكم من الضروري فالقدر المتيقن منه هو الكافر الأصلي.

(٣) نقل عن الشيخ في المبسوط أنه يجب عليه اعاده الحج، لأن إسلامه الأول لم يكن إسلاما عندنا، لأنه لو كان كذلك لما جاز أن يكفر. وقد علل ما أفاده الشيخ بأن إسلامه الأول لم يكن إسلاما لقوله تعالى وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ (١).

و فيه: إن الدلالة غير ظاهره، و يدل على خلاف ذلك صريحا قوله تعالى كَيْفَ يَهْدِي

اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَ شَهِدُوا أَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ وَ جَاءَهُمُ البَيِّنَاتُ إِلَى أَنْ قَالَ تعالى إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَ أَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٢) ففي هذه الآيات تصريح باثبات الكفر بعد الإيمان و قبول إسلامهم و قبول توبتهم بعد الكفر، كما أنها تدل أيضا على قبول توبه المرتد ظاهرا و باطنا.

(١). سورة البراءه: ١١٥.

(٢). سورة آل عمران: ٨٦. ٨٩.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٣٤

زراره عن أبي جعفر عليه السلام: من كان مؤمنا فحج ثم أصابته فتنه ثم تاب يحسب له كل عمل صالح عمله و لا يبطل منه شىء.

و آيه الحبط مختصه بمن مات على كفره، بقرينه الآيه الأخرى و هى قوله تعالى وَ مَنْ يَزِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَ هُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ، و هذه الآيه دليل على قبول توبه المرتد الفطرى (١)، فما ذكره بعضهم من عدم قبولها منه لا وجه له.

و يشهد بأن الإسلام القبلى اسلام قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا (١) حيث أثبت الكفر بعد الإيمان.

و قد يستدل للشيخ بقوله تعالى وَ مَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ (٢)، و من أعماله الحج فهو كالعدم فلا بد أن يحج ثانيا.

و فيه: إن هذا الاستدلال واضح الضعف، فإن الظاهر من حبط العمل عدم استحقاق الأجر و الثواب لا البطلان أيضا. مضافا إلى أن الآيه الأخرى يفسرها بقوله تعالى وَ مَنْ يَزِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَ هُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ، فالأقوى ما عليه المصنف «قده» من عدم وجوب الإعادة لتحقيق الامتثال، و يؤيده خبر زراره.

(١): أما قبول توبته فلا إشكال فيه، لكن دلالة هذه الآيه عليه

لا- تخلو من تأمل، للتأمل في التلازم بين عدم حبط اعماله السابقه و بين قبول توبته ظاهرا، بحيث تترتب عليه الآثار الظاهرية من الطهاره و التناكح و التوارث، لكن الآيه التي قدمناها دليل صريح في ذلك، و هي قوله تعالى كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَ شَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَ لَجَّاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَ أَصْلَحُوا

(١). سورة النساء: ١٣٧.

(٢). سورة المائدة: ٦.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٣٥

### [مسألة لو أحرم مسلما ثم ارتد ثم تاب لم يبطل إحرامه]

(مسألة: ٧٧) لو أحرم مسلما ثم ارتد ثم تاب لم يبطل إحرامه على الأصح، كما هو كذلك (١) لو ارتد في أثناء الغسل ثم تاب. و كذا لو ارتد في أثناء الأذان أو الاقامه أو الوضوء ثم تاب قبل فوات الموالاه، بل و كذا لو ارتد في أثناء الصلاة ثم تاب قبل أن يأتي بشيء أو يفوت الموالاه على الأقوى (٢) من عدم كون الهيئه الاتصاليه جزء فيها. نعم لو ارتد في أثناء الصوم بطل و ان تاب بلا فصل.

### [مسألة إذا حج المخالف ثم استبصر لا تجب عليه الإعادة]

(مسألة: ٧٨) إذا حج المخالف ثم استبصر لا تجب عليه الإعادة (٣)، بشرط

فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ «١».

(١) كل ذلك لوقوع جميع أجزاء العمل في حال الإسلام، و لم يدل دليل تعبدى على مبطله الارتداد الحاصل في الأثناء مع فرض قبول توبته كما تقدم أنه الأقوى، و مع كون إسلامه الأول إسلاما كما تقدم أيضا.

و قد استدل على البطلان: بأن الإحرام عباده و مع الارتداد يبطل الجزء المقارن للارتداد، نظير الارتداد في أثناء الصوم.

وفيه: إن القياس مع الفارق، فانه يعتبر في موضوع الصوم الإمساك اختيارا من طلوع الصبح إلى الغروب الشرعى مع النيه، و مع تخلل جزء منه لا- يحصل الأمور به الا في الموارد التي استثناها الشارع بدليل خاص، و لا يكون مثل ذلك معتبرا في الإحرام، فبطلانه بالكفر يتوقف على أن يكون الكفر محلا، و لا دليل على ذلك فلا يكون باطلا.

(٢) في خصوص الصلاة عندى تأمل.

(٣) كما عن المشهور، لصحيح بريد العجلي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: كل عمل عمله و هو في حال نصبه و ضلالته ثم من الله عليه و عزّفه الولايه فانه يؤجر عليه، إلا

الزكاه لأنه يضعها في غير مواضعها لأنها لأهل الولايه، و أما الصلاه و الحج

---

(١). سورة آل عمران: ٨٦. ٨٩.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٣٦

.....

---

و الصيام فليس عليه قضاء «١».

و لصحيح الفضلاء عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام أنهما قالوا: في الرجل يكون في بعض هذه الأهواء الحروريه و المرجئه و العثمانيه و القدرية ثم يتوب و يعرف هذا الأمر و يحسن رأيه، أ يعيد كل صلاه صلّاها أو صوم أو زكاه أو حج، أو ليس عليه إعادة شىء من ذلك؟ قال: ليس عليه إعادة شىء من ذلك غير الزكاه و لا بد أن يؤديها لأنه وضع الزكاه في غير موضعها و انما موضعها أهل الولايه «٢».

و صحيح ابن اذينه قال: كتب إلى أبو عبد الله عليه السلام: إن كل عمل عمله الناصب في حال ضلاله أو حال نصبه ثم من الله عليه و عزّفه هذا الأمر فإنه يؤجر عليه و يكتب له، إلا الزكاه فانه يعيدها لأنه وضعها في غير موضعها و انما موضعها أهل الولايه، و أما الصلاه و الصوم فليس عليه قضاؤهما «٣».

و خبر محمد بن حكيم قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه كوفيان كانا زبيدين، فقالا: إنا كنا نقول بقول و إن الله منّ علينا بولايته، فهل يقبل شىء من أعمالنا؟ فقال: أما الصلاه و الصوم و الصدقه فإن الله يتبعكم ذلك و يلحق بكم، و أما الزكاه فلا لأنكمما أبعثتما حق امرئ مسلم و أعطيتماه غيره «٤».

و في مقابل هذه الروايات روايات أخرى:

«منها» ما عن أبي عبد الله الخراساني عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت انى حججت و

أنا مخالف و حججت هذه و قد منّ الله عليّ بمعرفتكم و علمت أن الذى

---



(١). الوسائل ج ٦ ب ٣ من أبواب مستحقي الزكاه ح ١.

(٢). الوسائل ج ٦ ب ٣ من أبواب مستحقي الزكاه ح ٢.

(٣). الوسائل ج ٦ ب ٣ من أبواب مستحقي الزكاه ح ٣.

(٤). الوسائل ج ١ ب ٣١ من أبواب وجوب العبادات الخمس ح ٥.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٣٧

.....

كنت فيه كان باطلا، فما ترى في حجتي؟ فقال: اجعل هذه حجه الإسلام و تلك نافله «١».

و عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: و كذلك الناصب إذا عرف فعليه الحج و ان كان قد حج «٢».

و عن علي بن مهزيار قال: كتب ابراهيم بن محمد بن عمران الهمداني إلى أبي جعفر عليه السلام: إني حججت و أنا مخالف و كنت ضروره فدخلت متمتعا بالعمره إلى الحج؟

قال: فكتب إليه أعد حجك «٣».

و هذه الروايات ضعيفه أولا، فان أبا عبد الله الخراساني مجهول لم يوثق، و روايه ابي بصير ضعيفه بعلي بن أبي حمزه، و روايه علي بن مهزيار ضعيفه بسهل. و ثانيا أما روايه أبي عبد الله الخراساني فلا يستفاد منها بطلان الحج السابق، لأنه عليه السلام قال «اجعل هذه حجه الإسلام و تلك نافله» و لم يقل عليه السلام إنها باطله، فعلى فرض صحه الروايه يكون مدلولها مدلول الروايات التي تدل على استحباب إعادة الصلاه جماعه، و في بعضها «ان الله يختار أحبهما اليه» و يكون ظاهر الروايتين الأخيرتين وجوب الحج ثانيا، و الصحاح الأوله نص في الصحه و عدم لزوم الحج ثانيا، فلا بد من حمل الظاهر على النص.

مضافا

إلى أنه وردت روايات تدل على استحباب الإعادة، منها صحيح بريد العجلي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حج و هو لا يعرف هذا الأمر ثم من الله عليه بمعرفته و الدينونه به أ عليه حجه الإسلام أو قد قضى فريضته؟ فقال: قد قضى فريضته، و لو حج لكان أحب إليّ. قال: و سألته عن رجل حج و هو في بعض هذه الأصناف من أهل القبلة ناصب متدين ثم من الله عليه فعرف هذا الأمر، يقضى حجه الإسلام؟ فقال:

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٣ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٤.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٢٣ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٥.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٢٣ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٦.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٣٨

أن يكون صحيحا فى مذهبه (١) و إن لم يكن صحيحا فى مذهبنا، من غير فرق بين

---

قمى، سيد حسن طباطبايى، كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ٣ جلد، مطبوعه باقرى، قم - ايران، اول، ١٤١٥ هـ ق

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)؛ ج ١، ص: ٢٣٨

---

يقضى أحبّ إلى «١».

«و منها» صحيح عمر بن أذينة قال: كتبت إلى أبى عبد الله عليه السلام أسأله عن رجل حج و لا يدري و لا يعرف هذا الأمر ثم منّ الله عليه بمعرفته و الدينونه به أ عليه حجه الإسلام؟ قال: قد قضى فريضه الله و الحج أحب إلى «٢».

و فى روايه الكلينى زياده، و هى أنه سأله عن رجل هو فى بعض هذه الأصناف من أهل القبله ناصب متدين ثم منّ الله عليه فعرف هذا الأمر أ يقضى حجه الإسلام أو عليه

أن يحج من قابل؟ قال: يحج أحب إلى «٣». و فى هاتين الروايتين دلالة واضحة على الاستحباب.

و لا يتوهم عدم صراحه الكفايه بالنسبه إلى حج الناصب. لأنه يقال فى صحيح العجلى الأول تصريح بالكفايه بالنسبه إلى حج الناصب أيضا، لقوله عليه السلام: و أما الصلاه و الحج و الصيام فليس عليه قضاء مع فرض الحديث فى الناصب، فالظاهر بمقتضى تلك الروايات عدم الإشكال فى الاجتراء بحجه السابق.

و قد تقدم فى مسأله (٧٤) فى الاستدلال على عدم صحه حج الكافر الروايات الداله على عدم صحه حج المخالف تفصيلا فراجع. فمع ذلك الحكم بعدم لزوم الإعاده فالظاهر أنه ببركه استبصاره تفضل الله عليه بعفوه عما سلف من الإتيان بالعبادات باطلا لأنه كان فاقدا لما هو أعظم من بطلان عباداته، فاذا هو عفى عما هو أعظم منه فيعفى عما هو دونه، فيجتزئ بأعماله الناقصه فى تلك الحال. أو يقال بعيدا: بأن أعماله و عباداته كانت صحيحه فى وقت إتيانها مشروطه بالشرط المتأخر و هو استبصاره قبل موته.

(١) لما كان المنساق من الأخبار أن الموجب لسؤال السائلين من وجوب إعادته

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٣ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٢٣ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٢٣ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٣.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٣٩

.....

العبادات هو فساد العقيدة لا من جهات أخرى، قهرا يكون الجواب من هذه الجهة أيضا.

لكن مع ذلك لا ينحصر ظاهر السؤال بفساد العقيدة فقط، بل من حيث أن العبادات الصادره وقعت على طبق مذهبهم الفاسد أيضا، فاذا أجاب الإمام عليه السلام بعدم

لزوم الإعادة يشمل كلا- الأمرين- أى الفساد من جهة فساد العقيدة و الفساد من كون العمل على خلاف مذهب الحق- فلا نحتاج إلى القول بأن حمل الإطلاق على ما حصل العمل على طبق مذهب الحق يكون من حمل المطلق على الفرد النادر. بتوهم أن السؤال ينحصر بخصوص البطلان من جهة فساد العقيدة، لكن هذا توهم باطل، لأن السائلين يدرون بأن عمل الناصب أو المخالف يكون على طبق مذهبه لا على طبق مذهب الحق، فيكون أصل السؤال و الجواب راجعين إلى الجهتين، فلا إعادته عليه لأجل الفساد من جهتين.

إلما انه إذا اتفق نادرا وقوع العمل على طبق مذهب الحق مع قصد القربة فالحكم بالصحة بطريق أولى، بل يمكن القول بشمول الإطلاق له أيضا.

و أما اذا وقع العمل على خلاف مذهبه و خلاف مذهب الحق، فشمول الإطلاق له مشكل و إن كان من المحتمل، لخبر عمار الساباطي قال: قال سليمان بن خالد لأبي عبد الله عليه السلام و أنا جالس: انى منذ عرفت هذا الأمر أصلى فى كل يوم صلاتين أقضى ما فاتنى قبل معرفتى. قال: لا تفعل، فإن الحال التى كنت عليها أعظم من ترك ما تركت من الصلاة «١».

و لتعليل وجوب إعادته الزكاه فى الصحاح بأنها وضعها فى غير موضعها، الظاهر فى أن ما يكون من حق الله فلا يجب جبرانه، و أما ما كان من حق الناس يجب جبرانه. و لكن بواسطه ضعف روايه الساباطي فإنه فى نقل الشهيد رضوان الله عليه لم يذكر اسناده إلى كتاب الرحمة لسعد بن عبد الله، و لكن فى الوسائل قال: و رواه الكشى رحمه الله فى كتاب

---

(١). الوسائل ج ١ ب ٣١ من أبواب وجوب العبادات

الخمسة ح ٤.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٤٠

الفرق لإطلاق الأخبار. و ما دل على الإعادة من الأخبار محمول على الاستحباب، بقريته بعضها الآخر من حيث التعبير بقوله «يقضى أحب إلى» وقوله «و الحج أحب إلى» (١).

### [مسألة لا يشترط إذن الزوج للزوجة في الحج إذا كانت مستطيعه]

(مسألة: ٧٩) لا يشترط إذن الزوج للزوجة في الحج إذا كانت مستطيعه (٢)،

---

الرجال عن عده ذكرها لكن بعض المذكورين لم يوثق في الرجال فأصبحت غير معتمد عليها، لا أقل من علي بن يعقوب، و عدم الجزم بهذا الاستظهار من التعليل لا يمكن الاعتماد عليه.

(١) قد تقدمت هذه الأخبار، و تقدم أيضا أن الأخبار التي تدل بظاهرها على وجوب الإعادة كلها ضعيفة لا يعتمد عليها، و تقدم أيضا أنه لو لا قريته بعضها الآخر كما ذكره المصنف «قده» و لو لا كونها ضعيفة لكان مقتضى الجمع العرفي هو الاستحباب، فلا إشكال في البين.

(٢) قال في المستند: بلا خلاف يوجد. و تدل على ذلك جملة من النصوص:

«منها» صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت عن امرأة لم تحج و لها زوج و أبي أن يأذن لها في الحج، فغاب عنها زوجها فهل لها أن تحج؟ قال: لا طاعه له عليها في حجه الإسلام «١».

«و منها» صحيح معاوية بن وهب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: امرأة لها زوج فأبى أن يأذن لها في الحج و لم تحج حجه الإسلام، فغاب عنها زوجها و قد نهاها أن تحج؟

فقال: لا طاعه له عليها في حجه الإسلام و لا كرامه، لتحج ان شاءت «٢».

«و منها» صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت عن امرأة لها زوج و هي

---

(١). الوسائل ج ٨ ب

٥٩ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١ ص ١١٠.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٥٩ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٣ ص ١١٠.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٤١

و لا- يجوز له منعها عنه (١). و كذا في الحج الواجب بالنذر و نحوه إذا كان مضيقاً (٢)، و أما في الحج المندوب فيشترط إذنه (٣)، و كذا في الواجب الموسع قبل تضييقه

---

صروره و لا يأذن لها في الحج؟ قال: تحج و إن لم يأذن لها «١».

«و منها» مرسله المفيد في المقنعه قال: سئل عليه السلام عن المرأة تجب عليها حجه الإسلام يمنعها زوجها من ذلك أ عليها الامتناع؟ فقال عليه السلام: ليس للزوج منعها من حجه الإسلام، و ان خالفته و خرجت لم يكن عليها حرج «٢».

(١) كما يستفاد ذلك من النصوص تصرّيحاً.

(٢) أما النصوص المتقدمة الواردة في الباب فلا تدل في غير حجه الإسلام، فلا بد من ملاحظه أدله النذر و شرائطه، فهل يشترط إذن الزوج في صحته أو مع منافاته لحق الزوج أو أنه مع اذن الزوج، فإذا كان موقع العمل بالنذر منافياً لحق الزوج هل يكون للزوج حل النذر أو لا؟ فسيأتي الكلام فيه إنشاء الله تعالى.

(٣) قال في الشرائع: و لا يصح حجها تطوعاً إلا باذن زوجها. و قال في المنتهى: لا تحج التطوع إلا باذن الزوج، فإن أذن لها في الخروج خرجت و إلا فلا، و لا نعلم فيه خلافاً.

و قال في المدارك عند قول المحقق «و لا يصح حجها تطوعاً إلا باذن زوجها» قال:

هذا قول علمائنا أجمع، و عن غيرهم دعوى الإجماع عليه أيضاً، و استدلل له بأن حق الزوج واجب فليس لها تفويته

بما ليس بواجب، فلعل المراد من حق الزوج أن من حقوقه عليها أن لا تخرج من بيتها إلا باذنه، و يدل صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام عن قول رسول الله صَلَّى الله عليه و آله في عداد حق الزوج على المرأة: و لا تخرج من بيتها إلا باذنه و ان خرجت لعنتها ملائكة السماء و ملائكة الأرض. الحديث «٣».

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٥٩ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٤ ص ١١١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٥٩ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٦ ص ١١١.

(٣). الوسائل ج ١٤ ب ٧٩ من أبواب مقدمات النكاح ح ١.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٤٢

.....

و عن كتاب علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن المرأة أ لها أن تخرج بغير إذن زوجها؟ قال: لا «١».

و عن عمرو بن جبير الغررى عن أبي عبد الله عليه السلام فى عداد حقوق الزوج: و لا تخرج من بيتها بغير إذنه «٢».

و عن السكونى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: أيما امرأة خرجت من بيتها بغير إذن زوجها فلا نفقه لها حتى ترجع «٣».

هذا، و يمكن استظهار عدم جواز حجها تطوعا من صحيح محمد بن مسلم الذى قد تقدم بعد سؤاله عن امرأة لم تحج و لها زوج فأبى ان يأذن لها فى الحج فغاب عنها زوجها فهل لها أن تحج؟ قال: لا طاعه له عليها فى حجه الإسلام. فان تقييده عليه السلام بحجه الإسلام مشعر بخصوصيتها فى عدم لزوم إطاعتها له. و كذا الكلام فى صحيحه معاويه بن وهب من قول أبي عبد الله عليه السلام: لا طاعه له عليها فى حجه الإسلام.

و قد استدل على ذلك بموثقه اسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن المرأة الموسره قد حجت حجه الإسلام تقول لزوجها أحجنى من مالى، أله أن يمنعه من ذلك؟ قال: نعم و يقول لها حقى عليك أعظم من حقتك على فى هذا «٤».

و قد استشكل فى الاستدلال بهذه الروايه بأنها انما تدل على جواز منع الزوج لها لا وجوب الاستئذان و اعتبار جواز ذهابها إلى الحج من إذن الزوج لها. و لكن هذا- أى عدم جواز حجها بدون إذن زوجها- على القاعده بناء على عدم جواز خروج المرأة من بيتها بدون إذن زوجها كما عرفت.

(١). الوسائل ج ١٤ ب ٧٩ من أبواب مقدمات النكاح ح ٥.

(٢). الوسائل ج ١٤ ب ٧٩ من أبواب مقدمات النكاح ح ٢.

(٣). الوسائل ج ١٥ ب ٦ من أبواب النفقات ح ١.

(٤). الوسائل ج ٨ ب ٥٩ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٤٣

على الأقوى، بل في حجه الإسلام يجوز له منعها من الخروج مع أول الرفقه مع وجود الرفقه الأخرى قبل تضيق الوقت (١).  
و المطلقه الرجعيه كالزوجه في اشتراط إذن الزوج ما دامت في العده (٢)،

(١) هذا أيضا على القاعده بناء على عدم جواز خروج المرأه عن بيتها بدون إذن زوجها و جواز منع الزوج لها من الخروج بمقتضى إطلاق الأدله، خرج عن هذا الأصل خروجها لحجه الإسلام، و المقدار الخارج عن هذا الأصل عدم اعتبار إذنه في أصل حجه الإسلام لا في خصوصياتها الأخرى، فما لم يتضيق الوقت لم يسقط اعتبار اذنه.

هذا

في حجه الإسلام، و أما في غيرها فان قلنا بعدم اعتبار اذن الزوج في الخروج من البيت للواجب فيكون حكمه حكم حجه الإسلام، فما لم يتضيق لا يسقط اعتبار إذن الزوج على الأصل و القاعده، و سيجىء البحث فيه إنشاء الله تعالى.

(٢) بناء على ما كان مفروغا عنه بينهم من أن المطلقه الرجعيه بحكم الزوجه، فتكون بحكم الزوجه من الواجب و المندوب. مضافا إلى جملة من النصوص:

«منها» ما عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: المطلقه تحج في عدتها «١».

«و منها» ما عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المطلقه تحج في عدتها. قال: إن كانت ضروره حجت في عدتها، و إن كانت حجت فلا تحج حتى تقضى عدتها «٢».

«و منها» صحيحه معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: لا تحج المطلقه في عدتها «٣».

و في معناها روايات أخر.

(١). الوسائل ج ٨ ب ٦٠ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٦٠ من أبواب وجوب الحج ح ٢.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٦٠ من أبواب وجوب الحج ح ٣.

بخلاف البائنه (١) لانقطاع عصمتها منه.

و كذا المعتده للوفاه، فيجوز لها الحج (٢) واجبا كان أو مندوبا. و الظاهر أن المنقطعه كالدائمه فى اشتراط الإذن (٣).

و لا فرق فى اشتراط الإذن بين أن يكون ممنوعا (٤) من الاستمتاع بها لمرض

---

(١) الظاهر عدم الخلاف فيه بينهم، و قد علل بما فى المتن، و يؤيد ذلك أيضا ما عن سعد بن أبى خلف قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن شىء من الطلاق

فقال:

إذا طلق الرجل امرأته طلاقا لا يملك فيه الرجعه فقد بانت منه ساعه طلقها و ملكت نفسها و لا سبيل له عليها و تعتد حيث شاءت  
«١».

و صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: المطلقه تحج فى عدتها. و قد سبق نقله قريبا.

(٢) بلا خلاف أيضا، و يشهد بذلك ما عن داود بن الحصين عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المتوفى عنها زوجها.  
قال: تحج و إن كانت فى عدتها «٢».

و ما عن زراره قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة التى يتوفى عنها زوجها أ تحج؟ فقال: نعم «٣».

و ما عن عبد الله بن بكير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتوفى عنها زوجها تحج فى عدتها؟ قال: نعم و تخرج و تنتقل  
من منزل إلى منزل «٤».

(٣) لإطلاق بعض الأخبار المتقدمه الشامل لها و للدائمه.

(٤) هذا بناء على أن من حق الزوج على الزوجه أنها لا تخرج من بيتها بدون إذن

---

(١). الوسائل ج ٥ ب ٨ من أبواب النفقات ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٦١ من أبواب وجوب الحج ح ١.



(٣). الوسائل ج ٨ ب ٦١ من أبواب وجوب الحج ح ٢.

(٤). الوسائل ج ٨ ب ٦١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٣.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٤٥

أو سفر أو لا.

### [مسألة لا يشترط وجود المحرم فى حج المرأة]

(مسألة: ٨٠) لا يشترط وجود المحرم فى حج المرأة اذا كانت مأمونه على نفسها و بضعها (١)، كما دلت عليه جملة من الأخبار (٢). و لا فرق بين كونها ذات

---

الزوج كما قدمنا الاستدلال عليه، فبناء على ذلك لا فرق بين كونه ممنوعا من الاستمتاع أولا. فهذا

هو الحق، أما إذا قلنا بأنه ليس من حق الزوج على الزوجه عدم جواز خروجها بغير إذن زوجها بل حق الزوج عليها منحصر بالاستمتاع، فلا إشكال فى الفرق بين كونه ممنوعا من الاستمتاع أو لا، لكنه خلاف التحقيق.

(١) قال فى المنتهى فى المسألة: فاذا اكتملت الشرائط وجب عليها الحج و إن لم يكن لها محرم، ذهب اليه علماؤنا أجمع.

قال فى الجواهر: بلا خلاف أجده فيه بيننا.

(٢) «منها» ما عن صفوان الجمال قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: قد عرفتني بعملى تأتيني المرأة أعرفها باسلامها و حبها إِيَّاكم و ولايتها لكم ليس لها محرم. قال: إذا جاءت المرأة المسلمة فاحملها، فان المؤمن محرم المؤمنة، ثم تلا هذه الآية وَ الْمُؤْمِنُونَ وَ الْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ «١».

«و منها» ما فى الصحيح عن سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السلام فى المرأة تريد الحج ليس معها محرم هل يصلح لها الحج؟ فقال: نعم إذا كانت مأمونه «٢».

«و منها» فى الصحيح أيضا عن معاوية بن عمار عن المرأة تحج بغير ولى. قال: لا بأس، و ان كان لها زوج أو أخ أو ابن أخ فأبوا أن يحجوا بها و ليس لهم سعه، فلا ينبغى لها أن تقعد، و لا ينبغى لهم أن يمنعوها. الحديث «٣».

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٥٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٥٨ من أبواب وجوب الحج ح ٢ ص ١٠٩.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٥٨ من أبواب وجوب الحج ح ٤ ص ١٠٩.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٤٦

بعل أو لا (١). و مع عدم أمنها يجب عليها استصحاب المحرم (٢) و لو

بالأجره (٣) مع تمكنها منها، و مع عدمه لا تكون مستطيعه. و هل يجب عليها التزويج تحصيلاً للمحرم؟ و جهان (٤).

و لو كانت ذات زوج و ادعى عدم الأمن عليها و أنكرت قدم قولها (٥) مع عدم

---

و غير ذلك من الأخبار.

(١) لإطلاق الأخبار، بل فى صحيح معاوية بن عمار تصريح بعدم اشتراطه و إن كان لها زوج.

(٢) بل يجب استصحاب من تكون مأمونه باستصحابه، سواء كان محرماً أو لا، بل إذا اتفق أن احدى القوافل يكون الداخل فيها مأموناً يلزم عليها، إما الدخول فى هذه القافلة ان أمكن أو استصحاب من تكون مأمونه باستصحابه. و بالجمله الذى يجب عليها تحصيل ما يكون لها الأمن معه.

(٣) هذا إذا لم يستلزم من إعطاء الأجره العسر و الحرج، و أيضاً لم يكن مجحفاً به.

(٤) مبنيان على أن ما فى النصوص من تعليق الحج على أن تكون مأمونه، هل تكون المأمونه من شرائط الاستطاعة التى لا يجب تحصيلها مثل الزاد و الراحله أو يكون الامتثال معلقاً عليه لأهميه حفظ النفس و العرض، فالمسأله محل تأمل و إشكال.

هذا اذا لم يكن التزويج مهانه لها أو عارا عليها أو يشق عليها بحيث يوجب العسر عليها، فإذا كان كذلك فالظاهر عدم الوجوب عليها بلا إشكال.

(٥) النزاع تاره يكون متمحضا فى وجود الأمن و عدمه و لا يرجع النزاع إلى ادعاء حق من أحد الطرفين على الآخر، فلا اشكال فى أن المناط اعتقاد الزوجه بالأمنيه، و اعتقادها موضوع للأثر و هو وجوب الحج عليها بما أنها مستطيعه، و لا يكون خوف الزوج موضوعاً للأثر الشرعى حتى يسمع دعواه فلا تسمع دعواه حتى تثبت بالبيئه، بل تكون المرأه مكلفه بالحج و لا يعتبر إذن

الزوج للحج كما تقدم. و كذا إذا ادعى الزوج أن

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٤٧

البينه أو القرائن الشاهده، و الظاهر عدم استحقاقه اليمين عليها إلا أن ترجع الدعوى إلى ثبوت حق الاستمتاع له عليها، بدعوى أن حجها حينئذ مفوت

الزوجه خائفه فى نفسها لكن الزوجه ادعت الأمنيه فى نفسها، فما لم يرجع إلى ادعاء حق من أحد الطرفين على الآخر فلا مورد لإجراء أحكام المدعى و المنكر.

و أما اذا كان مرجع النزاع إلى اثبات حق من أحد الطرفين على الآخر- مثل أن تدعى الزوجه الدائمه الأمنيه و وجوب الحج عليها و بقاء حق النفقه فى مده السفر، أو يدعى الزوج عدم الأمنيه و عدم وجوب الحج عليها و بقاء حق الاستمتاع منها، أو بقاء حق المنع من الخروج من البيت بناء على أنه من حقوق الزوج عليها لا- من الأحكام كما أن الظاهر أنه من حقوق الزوج عليها- فلا بد من ملاحظه أن الضابط لتشخيص المدعى و المنكر ما هو، فإن فيه اختلافًا بين الفقهاء: منهم من يقول المدعى هو الذى يكون قوله على خلاف الأصل، و منهم من يقول هو الذى يكون قوله على خلاف الظاهر، و منهم من يقول هو الذى ان ترك ترك، و منهم من يقول هو الذى يدعى شيئًا على الآخر و يكون ملزمًا بآثاره عند العقلاء، و فى الأغلب تنطبق الأقوال فى مورد واحد. نعم قد تختلف الأقوال فى بعض الموارد. ففيمًا نحن فيه لا بد من ملاحظه أن ادعاء الحق يكون من الطرفين، بأن تدعى الزوجه بقاء حق النفقه و يدعى الزوج بقاء حق الاستمتاع و بقاء حق المنع من الخروج و تكون الحاله السابقه

معلومه من الأمنيه و عدمها، أو تكون الحاله السابقه مجهوله، أو يكون شاهد الحال و الظاهر على الأمنيه أو على عدمها أو القرائن الأخرى، مع ملاحظه الضابط فى تشخيص المدعى و المنكر فيعمل على طبقها.

و لكن القول بأن دعوى الزوج مسموعه فى مورد و مع ذلك ليس على الزوجه اليمين- كما يظهر من المصنف- فالظاهر عدم مساعده دليل عليه، فإنه إن كان من موارد الدعوى و لزوم استماعها فالظاهر أن عليها اليمين و إلا فلا تسمع دعواه أصلا.

و التحقيق أنه على جميع التقادير كان الزوج مدعىا و المرأه منكره فى صوره كون الحاله

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٤٨

لحقه مع عدم وجوبه عليها، فحينئذ عليها اليمين على نفي الخوف (١).

و هل يجوز للزوج مع هذه الحاله منعها عن الحج باطنا إذا أمكنه ذلك؟

وجهان (٢) فى صوره عدم تحليفها، و أما معه فالظاهر سقوط حقه (٣).

السابقه الأمنيه و عدم وجود ما يكون ظاهر الحال معه عدم الأمنيه و ادعى الزوج حدوث ما يوجب الخوف و عدم الأمنيه: أما بناء

على أن المدعى هو الذى يكون قوله خلاف الأصل فواضح، كما أنه يكون قوله مع الفرض على خلاف الظاهر أيضا كذلك، كما أنه هو الذى يدعى شيئا يكون ملزما باثباته عند العقلاء فكذلك، كما أنه هو الذى إن ترك الدعوى تركت.

و أما دعوى المرأة الأئمة و مطالبتها النفقة فالظاهر أن بقاء حق النفقة من آثار وجوب الحج عليها و عدم لزوم إطاعه الزوج فى ترك الحج الذى هو من آثار عدم الخوف و وجود الأئمة، فلا تصير المرأة بذلك أيضا مدعية.

(١) لأنها منكره و عليها اليمين.

(٢) الخوف يكون تاره على النفس أو العرض، فلا

إشكال فى جواز إيجاد الموانع من خروجها باطنا بل يجب عليه، لأن حفظ النفس المحترمة عن الهلاك و عن انتهاك العرض يجب على كل مكلف فضلا عن الزوج. و أما إن كان الخوف لا يكون هو تلف النفس أو هتك العرض بل من جهات أخرى- بحيث يكون موجبا لرفع التكليف من الضرب و الشتم و الأذيات الأخرى و لا يكون مما يعد وجوده مبعوضا للشارع حتى يجب على كل مكلف إيجاد المانع عن وجوده- ففي هذا الفرض إن كانت المرأة عالمة بعدم الخوف و صارت مستطيعه بحسب الظاهر و باعتقادها و كانت مكلفه بالحج بحسب اعتقادها فيشكل جواز منعها باطنا، كما أن الحكم عند المصنف أيضا مشكل.

(٣) لا إشكال فى أن المدعى إن لم يقيم على دعواه البينه و طلب من المدعى عليه الحلف على إنكاره و حلف المنكر سقطت الدعوى، و تدل عليه عدة من الأخبار:

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٤٩

.....

«منها» صحيحه ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا رضى صاحب الحق بيمين المنكر لحقه فاستحلفه فحلف أن لا حق له قبله ذهبت اليمين بحق المدعى فلا دعوى له. قلت له: و إن كانت عليه بينه عادله؟ قال: نعم، و إن أقام بعد ما استحلفه بالله خمسين قسامه ما كان له و كانت اليمين قد أبطلت كل ما ادعاه قبله مما قد استحلفه عليه «١».

«و منها» خبر خضر النخعي عن أبي عبد الله عليه السلام فى الرجل يكون له على الرجل المال فيجحد. قال: ان استحلفه فليس له أن يأخذ شيئا، و ان تركه و لم يستحلفه فهو على حقه «٢».

«و منها» خبر عبد الله بن وضاح

قال: كانت بينى و بين رجل من اليهود معامله فخانى بألف درهم فقدمته إلى الوالى فأحلفته فحلف و قد علمت أنه حلف يمينا فاجره، فوقع له بعد ذلك عندى أرباح و دراهم كثيرة فأردت أن اقتص الألف درهم التى كانت لى عنده و أحلف عليها، فكتبت

إلى أبي الحسن عليه السلام فأخبرته أنى قد أحلفته فحلف وقد وقع له عندى مال فان أمرتنى أن آخذ منه الألف درهم التى حلف عليها فعلت. فكتب: لا تأخذ منه شيئاً، إن كان ظلمك فلا تظلمه، و لو لا أنك رضيت بيمينه فحلفته لأمرتك أن تأخذ من تحت يدك، و لكنك رضيت بيمينه و قد ذهبت اليمين بما فيها. فلم آخذ منه شيئاً و انتهيت إلى كتاب أبي الحسن عليه السلام «٣».

«و منها» صحيحه سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع لى عنده مال فكابرنى عليه و حلف ثم وقع له عندى مال فأخذه لمكان مالى الذى أخذه

---

(١). الوسائل ج ١٨ ب ٩ من أبواب كيفية الحكم و احكام الدعوى، ح ١.

(٢). الوسائل ج ١٨ ب ١٠ من أبواب كيفية الحكم و احكام الدعوى، ح ١.

(٣). الوسائل ج ١٨ ب ١٠ ص ١٨٠.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٥٠

.....

---

و أجدده و أحلف عليه كما صنع؟ قال عليه السلام: إن خانك فلا تخنه و لا تدخل فيما عبته عليه. «١».

«و منها» مرسل ابراهيم بن عبد الحميد فى الرجل يكون له على الرجل المال فيجده إياه فيحلف يمين صبر أن ليس له عليه شىء. قال: ليس له أن يطلب منه، و كذلك إن احتسبه عند الله فليس له أن يطلبه منه

«٢».

و يعارضها ما عن أبى بكر الحضرمى قال: قلت له: رجل لى عليه دراهم فجحدنى و حلف عليها أ يجوز لى إن وقع له قبلى دراهم أن آخذ منه بقدر حقى؟ قال: فقال نعم.

الحديث «٣».

و لكن من جهة أن معتبره أبى بكر مطلق - من جهة إطلاقها لما استحلفه المدعى و رضى بحلفه و لما حلف المنكر عفوا من غير استحلافه المدعى و الرضا بحلفه - فتقيد اطلاق معتبره أبى بكر بما مر، و نحمل اطلاقها على مورد صدور الحلف من المنكر من دون استحلاف المدعى له، فيرتفع التعارض بذلك. و الشاهد لهذا التقيد صحيحه ابن أبى يعفور التى صرح فيها باستحلاف

المدعى و رضاه بحلف المنكر.

ثم إن مقتضى اطلاق الأخبار عدم الفرق بين اشتراط الحالف سقوط الحق باليمين و عدمه، و بين أن يكون الإحلاف من المدعى و رضاه باليمين مع علمه بالبينه أو مع عدمه و نسيانها. فما عن بعض من التفصيل بين بعض الصور لا- دليل عليه مع إطلاق الأخبار.

و كذلك مقتضى اطلاق الأخبار عدم الفرق بين كون المدعى به عينا أو ديناً، فلو ادعى عليه عينا فى يده و لم يقم البينه على ما ادعاه فاستحلفه فحلف لم يجز له التصرف فى تلك

---

(١). الوسائل ج ١٢ ب ٨٣ من ابواب ما يكتسب به، ح ٧ ص ٢٠٤.

(٢). الوسائل ج ١٦ ب ٤٨ من كتاب الايمان، ح ٢ ص ١٧٩.

(٣). الوسائل ج ١٢ ب ٨٣ من ابواب ما يكتسب به، ح ٤ ص ٢٠٣.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٥١

و لو حجت بلا محرم مع عدم الأمن صح حجها إن حصل الأمن قبل الشروع فى الإحرام (١)، و إلفى الصحه

إشكال، و ان كان الأقوى الصحه (٢).

---

العين. فما عن بعض من انصراف الأخبار إلى الدين، فلا- وجه له، فان الانصراف ممنوع بأشد المنع. فما فى المستمسك من الإشكال فى كون الاستحلاف و الحلف يوجب المنع من التصرف فى العين، بل قال فيه و التحقيق عدمه. ضعيف، لما بيناه من إطلاق النصوص، و قد يقال: انه يقع التعارض بين هذه النصوص و النصوص الداله على عدم خروج المال عن ملك مالكة بالحلف:

«منها» صحيح هشام بن الحكم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: انما اقضى بينكم بالبينات و الأيمان، و بعضكم ألحن بحجته من بعض، فأیما رجل قطعت له من مال أخيه شيئاً فإنما قطعت له به قطعه من النار «١».

و تؤيده روايات أخرى، لكن لا تعارض بينهما، فإن نصوص الباب تدل على عدم جواز أخذ المنكر لحقه بدعوته إلى المحاكمه ثانياً و التقاص من مال المنكر و المعامله فيما يملكه و عدم جواز سماع الدعوى من حاكم آخر، و لا إشكال فى ذلك كله مع تصريح الروايات بذلك. و أما التصرفات التى لا تكون أخذاً للمنكر- مثل إباحتها لتصرف المنكر فيما فى يده أو تملكه إياه أو إبرائه لما فى ذمته أو إباحتها لأضيافه أو لمتعلقيه و ما شابه ذلك- فلا استفاد من النصوص عدم جوازه، فلا يتوجه الإيراد بأنه

يلزم من العمل باطلاق الأخبار أن يكون المال صار من المحرمات للمالك وغيره، فلا إشكال في البين.

(١) هذا موافق للقاعده لاستجماع الشرائط من أول العمل.

(٢) إن كان الخوف بحد يحرم الإقدام معه- مثل أن يكون الخوف عقلائيا و كان الخوف على النفس أو على البضع و

مع ذلك حجت و كان الخوف مقترنا بأفعال الحج- فلا يمكن المساعدة في صحه حجها، لأن حجها في هذا الحال كان محرما عليها فكيف يكون

---

(١). الوسائل ج ١٨ ب ٢ من أبواب احكام الدعوى، ح ١ ص ١٦٩

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٥٢

**[مسأله إذا استقر عليه الحج و أهمل حتى زالت أو زال بعضها صار ديننا عليه و وجب الإتيان به بأى وجه تمكن]**

(مسأله: ٨١) إذا استقر عليه الحج- بأن استكملت الشرائط- و أهمل حتى زالت أو زال بعضها صار ديننا عليه و وجب الإتيان به بأى وجه تمكن (١). و ان مات فيجب أن يقضى عنه (٢) إن كانت له تركه، و يصح التبرع عنه.

و اختلفوا فيما به يتحقق الاستقرار على أقوال: فالمشهور مضى زمان يمكن فيه الإتيان بجميع أفعاله مستجمعا للشرائط و هو الى اليوم الثانى عشر من ذى الحجه (٣)، و قيل باعتبار مضى زمان يمكن فيه الإتيان بالأركان جامعا للشرائط (٤) فيكفى بقاؤها إلى مضى جزء من يوم النحر يمكن فيه الطوافان و السعى، و ربما يقال باعتبار بقائها إلى عود الرفقه (٥)، و قد يحتمل كفايه بقائها إلى زمان يمكن فيه الإحرام و دخول الحرم (٦)، و قد يقال بكفايه وجودها حين خروج الرفقه (٧) فلو أهمل استقر عليه و إن فقدت بعد ذلك لأنه كان مأمورا

---

صحيحا.

و أما اذا كان الخوف لا يكون بحد يحرم الإقدام فيه و ان كان بمرتبته يكون التكليف مرفوعا معها للحرج و نحوه، فللصحه وجه و جيه، أما كفايتها عن حجه الإسلام فمحل إشكال.

(١) كما يأتى التعرض له إن شاء الله تعالى، فهل يجب الإتيان به و لو استلزم العسر و الحرج أو لا- يجب معه، و يأتى أيضا التعرض له.

(٢) سيجىء التعرض لذلك أيضا.

(٣) و ينسب هذا القول إلى المشهور.

(٤) و

هذا القول ينسب إلى صاحب المسالك بل إلى الشهيد و المهذب.

(٥) و قد ينسب ذلك إلى التذكرة.

(٦) قيل ذكر هذا الاحتمال فى القواعد.

(٧) ينسب هذا القول إلى المفاتيح و المدارك و المستند.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٥٣

بالخروج معهم.

و الأقوى اعتبار بقائها إلى زمان يمكن فيه العود إلى وطنه بالنسبه إلى الاستطاعه المالىه و البدنيه و السرييه، و أما بالنسبه إلى مثل العقل فيكفى بقاؤه إلى آخر الأعمال، و ذلك لأن فقد بعض هذه الشرائط يكشف عن عدم الوجوب عليه واقعا (١) و ان وجوب الخروج مع الرفقه كان ظاهريا، و لذا لو علم من الأول أن الشرائط لا تبقى إلى الآخر لم يجب عليه.

نعم لو فرض تحقق الموت بعد تمام الأعمال كفى بقاء تلك الشرائط إلى آخر الأعمال، لعدم الحاجه حينئذ إلى نفقه العود و الرجوع إلى كفايه و تخليه السرب و نحوها.

و لو علم من الأول بأنه يموت بعد ذلك، فان كان قبل تمام الأعمال لم يجب عليه المشى، و إن كان بعده وجب عليه.

هذا إذا لم يكن فقد الشرائط مستندا إلى ترك المشى، و إلا استقر عليه، كما إذا

---

(١) هذا على وفق القاعده، فإنه مع فقد شرط من شرائط الوجوب لا يصير الحج مستقرا عليه فلا يجب الحج متسكعا عليه فلا قضاء عليه أيضا. و أما الحكم بوجوب القضاء عنه إذا مات فى الطريق فى الصحيحتين المرويتين عن ضريس و العجلي فهو حكم فى خصوص مورده و لا يجوز التعدى عن مورده و هو الذى شرع فى الحج و مات فى الطريق قبل دخول الحرم و قبل الإحرام، و ليس فى النصين ما يدل على عموم الحكم بأنه من لا

يجب عليه الأداء يجب القضاء عنه، فالميزان أن كل ما يشترط وجوده فى وجوب الحج فمع حصوله يستقر وجوب الحج، فان لم يأت به يبقى فى ذمته، و لكن إن لم يحصل ما يشترط وجوده فى وجوب الحج فلا يستقر الحج عليه. و لذا إن لم يأت به فلا يبقى فى ذمته شىء، و الوجوب الظاهرى مع عدم الوجوب واقعا لا أثر له.



علم أنه لو مشى إلى الحج لم يمت أو لم يقتل أو لم يسرق ماله مثلا، فانه حينئذ يستقر عليه الوجوب، لأنه بمنزلة تفويت الشرط على نفسه. و أما لو شك في أن الفقد مستند إلى ترك المشى أو لا فالظاهر عدم الاستقرار للشك في تحقق الوجوب و عدمه واقعا.

هذا بالنسبة إلى استقرار الحج لو تركه، و أما لو كان واجدا للشرائط حين المسير فسار ثم زال بعض الشرائط في الأثناء فأتى الحج على ذلك الحال كفى حجه عن حجه الإسلام (١) إذا لم يكن المفقود مثل العقل، بل كان هو الاستطاعة البدنيه أو الماليه أو السريه و نحوها على الأقوى.

### [مسألة اذا استقر عليه العمره فقط أو الحج فقط ثم زالت استطاعته يجب عليه بأى وجه تمكن]

(مسألة: ٨٢) اذا استقر عليه العمره فقط أو الحج فقط - كما فى من وظيفته حج الأفراد و القران - ثم زالت استطاعته فكما مر يجب عليه أيضا بأى وجه تمكن (٢)، و ان مات يقضى عنه (٣).

(١) هذا فى الشرط الذى يكون دليل اثباته امتنانيا، مثل رفع الحرج أو عدم إجحافه به أو عدم الإحفاء بالسؤال منه جميع أمواله كما تقدم منا، فيمكن المساعدة عليه اذا كان الزوال بعد الوقوع فيما ذكر.

(٢) هذا على وفق القاعده و موافق للنصوص، لأنه فى حج القران و الأفراد

كل واحد من الحج و العمره أمر مستقل يجب الإتيان به على من استطاع له، فاذا استطاع مع اجتماع جميع الشرائط استقر عليه، فإن أهمل و لم يفعل لم يسقط عن ذمته، و إن زالت استطاعته فإنه لا دليل على سقوطه بعد ثبوته، فيجب عليه الإتيان به على أى وجه يتمكن. و هكذا فى حج التمتع، لكن الحج و العمره فيه نسك واحد.

(٣) وجوب قضاء العمره بعد موته لم نظفر بدليل يدل عليه إلا ما ادعى من الإجماع عليه، أما أنه بعد استقرار الحج و العمره يجب عليه بأى وجه تمكن و ان استلزم الحرج

### [مسألة تقضى حجه الإسلام من أصل التركة]

(مسألة: ٨٣) تقضى حجه الإسلام من أصل التركة (١) اذا لم يوص بها سواء

عليه، فانه تاره يتمكن الإتيان به بلا- عسر و حرج فلا إشكال فى الوجوب عليه، و أخرى يتمكن منه مع العسر مع كونه حرجا عليه، ففى كلمات القوم حينئذ اختلاف و يقول بعضهم بسقوط الوجوب بدليل رفع الحرج و البعض الآخر بعدم سقوطه.

و التحقيق: أن الظاهر عدم سقوطه مع الإهمال و العصيان فى ترك الحج حتى زالت استطاعته، لأنه بسوء اختياره أوقع نفسه فى هذا المحذور، فعليه الحج و لو كان حرجيا. كما أنه إذا ذهب مثلا إلى مكان باختياره و بسوء فعله حتى أجبر على شرب الخمر أو الزنا أو المحرم الآخر و كان الامتناع من ارتكاب المحرم مستلزما للحرج عليه، فهل يمكن القول بجواز ارتكابه للمحرم بدليل رفع الحرج و أمثال ذلك، كلا، و التحقيق أن دليل رفع الحرج منصرف عن الموارد التى أوقع نفسه فى الحرج بسوء اختياره.

و ادعاء أن الانصراف بدوى يزول بالتأمل. ضعيف

جدا، بل الانصراف حقيقى و عدم السقوط بالحرج إن لم يكن أقوى فلا ريب فى أنه أحوط، فلا يجوز ترك الاحتياط باتيانه الحج مع الحرج أيضا.

(١) قال فى الجواهر: بلا خلاف أجده فيه بيننا، بل الإجماع بقسميه عليه أيضا.

انتهى.

و عن المنتهى و التذكرة أنه قول علمائنا أجمع. انتهى.

و تدل عليه نصوص متعددة:

«منها» صحيح معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت و لم يحج حجه الإسلام و يترك مالا. قال: عليه إن يحج من ماله رجلا ضروره لا مال له «١».

«و منها» صحيح محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مات و لم

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٨ من ابواب وجوب الحج، ح ١.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٥٦

.....

---

يحج حجه الإسلام يحج عنه؟ قال: نعم «١».

«و منها» صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: يقضى حجه الإسلام من جميع ماله «٢».

«و منها» موثق سماعة بن مهران قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت و لم يحج حجه الإسلام و لم يوص بها و هو موسر. فقال: يحج عنه من صلب ماله لا يجوز غير ذلك «٣».

إلى غير ذلك من الروايات.

و أما ما في كلام بعض المعاصرين من أنه يخرج من الأصل حيث إنه المستفاد من ظاهر قوله تعالى **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ** فإن ظاهر اللام الملك، فإذا كان الحج مملوكا عليه يكون دينا ماليا فيخرج من أصل المال كسائر الديون. إلى آخر كلامه. فلا يمكن المساعدة عليه، فإن الظاهر من الدين الذي يكون مقدما على الإرث و الوصايا و يخرج من الأصل فهو

الدين المتعارف بين الناس لا ما يكون لله تعالى، فإن كل الواجبات لله تعالى بل جميع الموجودات كما قال تعالى **وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ \* وَ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ \***، و الآيات الداله على ذلك كثيره. و لا فرق في الواجبات بين الماليه و غيرها، فلا يكون مشمولاً لحكم الدين الذي يخرج من الأصل، فإنه الملكيه الاعتباريه المتعارفه بين الناس، و الدين هو الدين الذي يملك الدائن ما في ذمه المديون بالملكيه الاعتباريه، و لا تكون ملكيه الله تعالى للأشياء من هذا القبيل إلا في الموارد التي دلت القرينه على ذلك كما في قوله تعالى **فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ** «٤» بقرينه اختصاص الخمس له تعالى

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٨ من ابواب وجوب الحج، ح ٢.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٢٨ من ابواب وجوب الحج، ح ٣.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٢٨ من ابواب وجوب الحج، ح ٤.

(٤). سورة الانعام/ الآيه ٤٠.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٥٧

كانت حج التمتع أو القران أو الأفراد (١)، و كذا اذا كان عليه عمرتها (٢).

و إن أوصى بها من غير تعيين كونها من الأصل أو الثلث فكذلك أيضا (٣)،

---

و اقتترانه بالرسول و ذى القربى - إلى آخر الآيه، فتدل القرينه على أنه ليس المراد الإضافه الحقيقيه بل تكون إضافه اعتباريه كالملكيه الاعتباريه و الحقيه الاعتباريه.

و الحاصل: أنه ليس المراد من قوله تعالى وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ أَنْ الْحَجَّ لِلَّهِ تعالى بالملكيه الاعتباريه المتعارفه بين الناس حتى يكون دينا عليه، و لذا نحتاج إلى دليل خاص، بأن جعل بمنزله الدين كما فى النص، و هكذا قول الناذر «لله على هكذا إن كان كذا» لا يصير المنذور ملكا لله بالملكيه الاعتباريه، و كذا فى سائر الموارد.

(١) لإطلاق النصوص.

(٢) عمره التمتع جزء من الحج، و المراد من الحج فى النصوص ما يشمل عمره التمتع، لكن العمره المفردة لا دليل على وجوب قضائها إلا الإجماع كما تقدم.

(٣) تدل على ذلك روايات:

«منها» صحيحه معاويه بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات و أوصى أن يحج عنه؟ قال: إن كان ضروره فمن جميع المال، و إن كان تطوعا فمن ثلثه «١».

«و منها» صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام مثل ذلك، و زاد فيه: فإن أوصى أن يحج عنه رجل فليحج ذلك الرجل «٢».

«و منها» صحيحه «٣» معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل توفى و أوصى أن يحج عنه؟ قال: إن كان ضروره فمن جميع المال، إنه بمنزله الدين الواجب، و إن كان قد حج فمن ثلثه، و من مات و لم يحج حجه الإسلام و لم يترك إلا قدر نفقه الحمله و له

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٥ من ابواب وجوب الحج، ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٢٥ من ابواب وجوب الحج، ح ٢.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٢٥ من ابواب وجوب الحج، ح ٤.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٥٨

و أما إن أوصى بإخراجها من الثلث و جب إخراجها منه و تقدم على الوصايا المستحبه و ان كانت متأخره عنها فى الذكر (١).

---

ورثه فهم أحق بما ترك، فان شاءوا أكلوا و إن شاءوا حجوا عنه.

و الظاهر من ذيل الصحيحه أن المتوفى لم يكن مستطيعا و لم يستقر الحج عليه، لأن

من شرائط الاستطاعه أن تكون نفقه الذهاب و الإياب و نفقه العيال فى مده السفر و الرجوع إلى كفايه، و من لم يكن له إلّا قدر نفقه الحموله لا يكون مستطيعا، فيكون المال للورثه، فلا يكون معارضا لما تقدم.

«و منها» ما عن حارث بياع الأنماط أنه سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى بحجه. فقال: ان كان ضروره فهى من صلب ماله، إنما هى دين عليه، و ان كان قد حج فهى من الثلث «١».

(١) تدل على ذلك صحيحه معاويه بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأه أوصت بمال فى الصدقه و الحج و العتق. فقال: ابدأ بالحج، فانه مفروض، فان بقى شىء فاجعل فى العتق طائفه و فى الصدقه طائفه «٢».

و خبر معاويه بن عمار أيضا قال: إن امرأه هلكت و أوصت بثلاثها يتصدق به عنها و يحج عنها و يعتق عنها فلم يسع المال ذلك- إلى ان قال- فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال: ابدأ بالحج، فان الحج فريضه فما بقى فضعه فى النوافل «٣».

فإنه يستفاد من الروايتين أن الحج مقدم على سائر الوصايا و ان كان متأخرا فى الذكر، و هذا لا إشكال فيه إذا كانت سائر الوصايا من الأمور المستحبه، و أما إذا كانت سائر الوصايا من الأمور الواجبه فهل يكون الحج مقدا عليها أو لا؟ فلا بد من ملاحظه

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٥ من ابواب وجوب الحج، ح ٥.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٣٠ من ابواب الحج و شرائطه، ح ١ ص ٥٣.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٣٠ من ابواب الحج و شرائطه، ح ٢ ص ٥٣.

كتاب الحج (للقمى،

السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٥٩

و ان لم يف الثلث بها أخذت البقيه من الأصل (١). و الأقوى أن حج النذر

---

المستفاد من التعليل، فان قوله عليه السلام «فانه مفروض» فإن أريد به أنه مفروض على الميت بخلاف العتق و الصدقه فلا يرتبط بالوصايا الواجبه المتراحمه، و لكن يحتمل بل هو الظاهر كما قال فى المستمسك: ان المراد منه أنه مفروض على كل حال سواء أوصت به أو لا و يجب إخراجه و سواء وسعه الثلث أو لا، بخلاف غيره فانه لا يجب إخراجه مع عدم الوصيه أو لم يسعه الثلث،

فإنه لا- يمكن أن يكون المراد من أنه مفروض بلحاظ الوصيه، إذ وجوب العمل بالوصيه لا- يفرق بين الوصيه بالواجبات أو المستحبات بل بالمباحات، كما أنه من المستبعد أن يكون المراد أنه كان مفروضا على الميت في حال حياته، لأن الفرض على الميت قد سقط بالموت مع أن ظاهر الوصف هو الفعلية.

مضافا إلى أن العتق الذي أوصت به من أين يعلم أنه عتق مستحب، فلعله كان واجبا عليها بواسطة الكفاره أو النذر أو غيرهما، فإذا كان العتق واجبا عليها لا يكون الوجوب منحصرا بالحج عليها، فمن جميع ذلك يستظهر أن المراد أن الحج مفروض مع قطع النظر عن الوصيه فيجب إخراجه على أى حال.

فبناء على ذلك فهو مقدم على سائر الوصايا، وإن كانت سائر الوصايا أيضا واجبه على الميت.

(١) هذا واضح بعد ما كان الواجب ابتداء إخراجها من الأصل و بعد الوصيه باخراجها من الثلث يعمل على طبق الوصيه بقدر الإمكان، فما لم يمكن العمل بها- كما هو المفروض من عدم وفاء الثلث بها- فلا مورد للعمل بالوصيه، فيبقى وجوب إخراجها من الأصل في

مقدار الزائد على الثلث، فإن وصيته باخراجها من الثلث في الفرض المذكور تكون منافية لوجوب إخراجها من الأصل، فيكون من مصاديق قوله تعالى **فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ** (١).

---

(١). سورة البقره/ الآيه ١٨٢.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٦٠

أيضا كذلك (١) بمعنى أنه يخرج من الأصل كما سيأتي الاشاره اليه، و لو كان عليه دين أو خمس أو زكاه و قصر التركه فإن كان المال المتعلق به الخمس أو الزكاه موجودا قدم لتعلقهما بالعين (٢) فلا يجوز صرفه في غيرهما، و إن كانا في الذمه فالأقوى أن التركه توزع على الجميع بالنسبه (٣) كما في غرماء المفلس. و قد يقال بتقدم الحج على غيره و ان كان دين الناس لخبر معاويه بن عمار (٤) الدال على

---

(١) بل الأقوى أنه ليس كذلك كما بينا في قوله تعالى **وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ** في المسأله ٨٣ من أنه ليس المراد أن الحج ملك لله تعالى بالملكيه الاعتباريه حتى يكون دينا متعارفا، و كذلك قول الناذر «لله على هكذا» ليس تملك العمل المنذور لله بالملكيه الاعتباريه، بل الظاهر أن المراد أن الواجبات المجعوله من الله تعالى ابتداء على الناس يكون حقا لله على الناس كذلك الناذر يجعل حقا آخر لله على نفسه و يمضيه الله تعالى بأدله النذر و أدله صحته، و يكون العمل المنذور لله عليه مثل الواجبات الابتدائيه. فجميع الواجبات أعم من أن تكون من المجعولات الابتدائيه أم من المجعولات بواسطة النذر و غيره كلها حق لله على العباد و لا خصوصيه للمنذور بل لا خصوصيه للحج أيضا. إلا أنه ورد النص في خصوص الحج

من الواجبات بأنه بمنزلة الدين، كما أن الدين يخرج من الأصل كذلك الحج يخرج من الأصل.

(٢) تعلقهما بالعين مما لا- إشكال فيه، إلا- أنه نحو تعلق لا- بنحو الإشاعة و لا بنحو الكلى فى المعين، بل الأظهر أنه حق مالى خاص متعلق بالعين و قد رتب عليه فى الشرع آثار مختلفه يحتمل أن يكون من قبيل حق الجنايه، فما دام كون العين متعلقا للحق بأى نحو كان لا يجوز صرفه فى غير ذلك لأنه تضييع لحق الغير.

(٣) هذا موافق للقاعده إلا فى مورد ورود نص صحيح على خلافها، و هو موجود فيما نحن فيه.

(٤) هذا هو مصحح معاويه بن عمار قال: قلت له: رجل يموت و عليه خمسمائه درهم

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٦١

تقديمه على الزكاه و نحوه خير آخر. لكنهما موهونان بإعراض الأصحاب، مع أنهما فى خصوص الزكاه (١).

من الزكاه و عليه حجه الإسلام و ترك ثلاثمائه درهم فأوصى بحجه الإسلام و أن يقضى عنه دين الزكاه. قال: يحج عنه من أقرب ما يكون و يخرج البقيه فى الزكاه «١».

و قريب منه خبره عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل مات و ترك ثلاثمائه درهم و عليه من الزكاه سبعمائه درهم و أوصى أن يحج عنه. قال: يحج عنه من أقرب المواضع و يجعل ما بقى فى الزكاه «٢».

و الروايه الأولى صحيحه معتمده عليها، و يؤيدها الخبر الآخر.

و قد أورد على الاستدلال بدلاله الروايه بأنه يمكن كون ما ذكره فيهما مقتضى التوزيع أيضا، فلا تدل على تقديم الحج.

و فيه: أنه خلاف الإطلاق، مضافا إلى أنه مبنى على لزوم الحج البلدى، إذ لو كان الميقاتى مجزيا كان حصه الحج بعد

ورود النقص عليها غير كافيه فيه، فلا- وجه للأمر بإخراجه إلا لأجل عدم ورود النقص عليه بخلاف الزكاه، فيكون حكمه عليه السلام بتقديم الحج من باب تقديم الحج على غيره. ففى صورته مزاحمه الحج مع غيره- كما هو المفروض- لا يجوز أن يحج عنه إلا من أقرب ما يكون، فتكون حصه الحج عنه من أقرب ما يكون، و مع التحصيل و ورود النقص فى حصته تصير حصته غير كافيه للحج، فلا يمكن أن يحج عنه مع التحصيل، فلا وجه لحكمه عليه السلام بإخراج الحج من أقرب ما يكون إلا لأجل عدم ورود النقص عليه و عدم التحصيل.

(١) يمكن إثبات الحكم فى غيرها بتفقيح المناط، بل بالأولويه من جهة أهميه الزكاه حتى قرنت فى الآيات و الروايات بالصلاه، بل ورد فى بعض الروايات أنه من منع قيراطا

---

(١). الوسائل ج ٦ ب ٢١ من ابواب المستحقين للزكاة، ح ٢.

(٢). الوسائل ج ١٣ ب ٤٢ من أبواب احكام الوصايا، ح ١.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٤٢

و ربما يحتمل تقديم دين الناس لأهميته (١)، و الأقوى ما ذكر من التحصيل،

---

من الزكاة فليس بمؤمن و لا مسلم، بل فى صحيح أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: من منع قيراطا من الزكاة فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا «١».

و يمكن استفاده تقديمه على سائر الديون من صحيحه بريد العجلي قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل خرج حاجا- إلى أن قال عليه السلام: و ان كان مات و هو ضروره قبل أن يحرم جعل جملة و زاده و نفقته و ما معه فى حجه الإسلام، فإن فضل من ذلك شىء فهو للورثة إن

لم يكن عليه دين «٢». حيث حكم عليه السلام أولا بإخراج الحج قبل الدين.

هذا، و لكن إن ثبت إعراض الأصحاب عنهما فلا يمكن الاعتماد عليهما، فإننا قد أثبتنا فى الأصول أن إعراض الأصحاب موهن للروايه و إن كانت صحيحه، إلا أن إعراض الأصحاب عنهما غير ثابت.

قال فى التذكرة: لو أوصى بحج و غيره من الطاعات، فإن كان فيها واجب قدم، و لو كان الجميع واجبا و قصرت التركة بسطت على الجميع بالحصص، و ان لم يمكن الاستيجار بما جعل فى نصيب الحج صرف فى الباقي. و قال بعض علمائنا يقدم الحج لأولويته و للروايه، و الوجه ما قلناه.

و هذا تصريح بأنه كان فى علمائنا من عمل بالروايه قبل العلامه «ره» و فى جواهر القاضى احتمال ترجيح الحج بل ترجيحه، و الاحتياط حسن على كل حال.

(١) قد بينا فى المسأله السابع عشره من مسائل معنى الاستطاعه الشرعيه أنه لا دليل على تقديم حق الناس و أهميته على حقوق الله مطلقا، بل يكون فى بعض الواجبات التى هى من حقوق الله ما يدل النص على أهميته على حقوق الناس، ففى صحيحه عبيد

بن

---



(١). الوسائل ج ٦ ب ٤ من ابواب ما يجب فيه الزكاه، ح ٥.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٢٢ من ابواب وجوب الحج و شرائطه، ح ٢.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٦٣

و حينئذ فإن وف حصه الحج به فهو (١) و إلا فإن لم تف إلا ببعض الأفعال

زراره قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكبائر؟ فقال: هن فى كتاب على عليه السلام سبع - إلى أن قال: فقلت فأكل الدرهم من مال اليتيم ظلما أكبر أم ترك الصلاة؟

قال: ترك الصلاة

«١» و محل الاستشهاد هذه الجملة، فانه عليه السلام قال ترك الصلاة أكبر من أكل الدرهم من مال اليتيم ظلما، مع أن الظاهر أن اكل مال اليتيم من أعظم ديون الناس. و قد ذكرنا تمام الحديث فى تلك المسألة.

فما لم يثبت إعراض الأصحاب من الروايتين فلا إشكال فى تقديم الحج بمقتضى النص المعبر، فإن ثبت الإعراض فلا بد من العمل على طبق القاعده و هى التوزيع كما فى غرماء المفلس، لبطلان الترجيح بلا مرجح.

هذا فى مثل غرماء المفلس لا إشكال فيه، و أما إذا كان التوزيع موجبا لنفاد البعض و سقوطه و التوفير على البعض الآخر فيشكل الحكم بذلك، كما إذا كان الحج هو حج التمتع الذى يعد فيه الحج و عمره عملا واحدا و الحصه بعد التوزيع و التخصيص لا تفى بتمام العمل و بنينا على عدم جواز صرفها فى الحج فقط أو عمره فقط أو ببعض الأفعال كما يأتى من الماتن. و حينئذ لا يكون التوزيع موافقا للاعتبار العرفى، و لا- يكون موافقا للاعتبار العدل و الإنصاف، و لا- يكون ابقاء حصه الحج على حاله و صرف الباقي فى الديون من الترجيح بلا مرجح و يكون موافقا للاعتبار العرفى، فإن لم يمكن الجزم على هذا الأمر فلا أقل من الشك فيه و لا يكون التخصيص متيقنا.

نعم لو كان الصرف فى الحج موجبا لنفاد البقيه و سقوطها يكون الصرف فى الحج فقط من الترجيح بلا مرجح، فيكون الحكم هو التخيير. إلا أنه يحتمل أهميه الحج من دون احتمال الأهميه فى غيره، فيجب الصرف فى الحج أيضا.

(١) الظاهر أنها خلاف الفرض بما بيناه مفصلا.

(١). الوسائل ج ١١ ب ٤٦ من ابواب جهاد النفس، ح ٤.

- كالطواف فقط أو هو مع السعى - فالظاهر سقوطه (١) و صرف حصته فى الدين أو الخمس أو الزكاه، و مع وجود الجميع توزع عليها، و إن وف بالحق فقط أو العمره فقط ففى مثل حج القران و الأفراد تصرف فيهما مخيرا بينهما (٢)، و الأحوط تقديم الحج.

و فى حج التمتع الأقوى السقوط و صرفها فى الدين و غيره. و ربما يحتمل فيه أيضا التخيير أو ترجيح الحج لأهميته أو العمره لتقدمها، لكن لا وجه له بعد كونهما فى التمتع عملا واحدا، و قاعده الميسور لا جابر لها فى المقام (٣).

(١) لأنه لا دليل على مشروعيه تبعض الحج، و الأصل عدم جواز التبعض.

(٢) لأن كلا منهما واجب، و يكون كل واحد منهما فى حج القران و الأفراد عملا مستقلا، ففى صوره عدم إمكان الإتيان بهما جميعا لا- بد من الإتيان بأحد الواجبين مخيرا بينهما، لو لم يحتمل الأهميه فى أحدهما بالخصوص، لكن لاحتمال الأهميه فى الحج بالخصوص وجه من جهتين: الأولى أن التأكيدات الواردة فى الحج فى القرآن و النصوص لم ترد فى العمره، ثانيتهما أنه لم يرد نص خاص فى العمره بأنها إن كانت استقرت على المكلف و مات قبل الإتيان بها يخرج مصرف إيجارها من الأصل. و قد قدمنا فى المباحث الماضيه أن محتمل الأهميه مقدم على غيره، فالواجب تقديم الحج.

و أما فى حج التمتع فمن جهه أنهما عمل وحدانى و لا دليل على مشروعيه واحد منهما من دون الآخر فيسقط الكل فيصرف حصه الحج فى غيره لو لا الإشكال الذى قدمناه، و أما احتمال التخيير أو ترجيح الحج بمثل ما قدمنا فى حج القران و

الأفراد فهو ساقط لأنهما عمل واحد، أما التقديم بالتقديم الزمانى فلا ترجيح فيه أصلا.

(٣) مضافا إلى أن الخبر ضعيف لا يكون دليلا على الحكم، و عمل القوم به لا يكون جابرا لضعفه على الأصح.

### [مسألة لا يجوز للورثة التصرف فى التركة قبل استيجار الحج]

(مسألة: ٨٤) لا يجوز للورثة التصرف فى التركة قبل استيجار الحج إذا كان مصرفه (١) مستغرقا لها

(١) اختلف الفقهاء فى أن التركة المساويه لدين الميت و وصيته تنتقل إلى الورثة أم لا، و نسب إلى بعض القول بالانتقال، كما

نسب إلى بعض آخر عدمه، و لعل الأكثر قائلون بعدم الانتقال.

و استشهدوا أولاً بقوله تعالى مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ\* حيث استظهروا منها كون الإرث بعد الوصيه و الدين و متأخرا عنهما.

و لكن يمكن أن يكون المراد من هذه الآيات أن الوصيه و الدين مقدمان على السهام في الإرث، بمعنى أن ملاحظه النصف و الثلثين و الثلث و السدس و الثمن تكون بعد إخراج الدين و الوصيه، لا أن أصل الإرث يكون بعد إخراج الدين و الوصيه، من جهة أن الآيات الشريفه تعين سهم كل وارث و بعد تعيين السهام يقول عز من قائل مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ\* أو قوله تعالى مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ\* أو قوله تعالى مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ\*.

و الحاصل إنه من المحتمل أن البعديه تكون بلحاظ السهام لا بلحاظ أصل الإرث، فلا بد أولاً من إخراج مقدار الوصيه و الدين ثم تعيين السهام و إعطاء كل ذى سهم سهمه، فلا دلالة على عدم انتقال ما يساوى الوصيه و الدين إلى الورثه.

و قد استدل على عدم الانتقال بروايات:

«منها» ما رواه

السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: أول شىء يبدأ به من المال الكفن ثم الدين ثم الوصيه ثم الميراث «١».

«و منها» ما رواه محمد بن قيس عن أبى جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إن الدين قبل الوصيه، ثم الوصيه على أثر الدين، ثم الميراث بعد الوصيه،

---

(١). الوسائل ج ١٣ ب ٢٨ من ابواب احكام الوصايا، ح ١.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٦٦

.....

---

فإن أول (أولى) القضاء كتاب الله «١».

«و منها» ما رواه أبان بن عثمان عن رجل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى إلى رجل أن عليه ديناً. قال: يقضى الرجل ما عليه من دينه و يقسم ما بقى بين الورثه «٢».

«و منها» ما عن عباد بن صهيب عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل فرط فى إخراج زكاته فى حياته، فلما حضرته الوفاه حسب

جميع ما فرط فيه مما لزمه من الزكاه ثم أوصى أن يخرج ذلك فيدفع الى من يجب له. قال: فقال جائز يخرج ذلك من جميع المال، إنما هو بمنزله الدين لو كان عليه، ليس للورثه شىء حتى يؤدي ما أوصى به من الزكاه. قيل له:

فإن كان أوصى بحجه الإسلام؟ قال: جائز يحج عنه من جميع المال.

ثم ما قدمناه من احتمال أن المراد من الآيه المباركه أن البعديه تكون بلحاظ السهام و إعطاء السهم لا بلحاظ انتقال المال و أصل الإرث، يأتي في هذه الأخبار جميعاً أيضاً.

و يمكن تأييده بأن اختيار المال من جميع الجهات بيد الورثه، فان لهم الولايه لأن يؤديوا الدين من مال آخر أو من مال مخصوص من التركه، و كذلك في مصارف وصايا الميت

إذا لم يعينها في مال مخصوص، فاذا فرضنا في الدين المستغرق لم ينتقل شىء من مال الميت إلى الورثه و هم الأجانب عن المال، فلا يكون لهم الولايه في المال أصلاً، لا أقول: انه لا يمكن أن يجعل الشارع الولايه لغير المالك و يجعل له الاختيار لأن يعطى دين الدائن من مال آخر و يأخذ مال الميت لنفسه، بل أقول: يمكن تأييد ما قدمناه من الاحتمال من المراد من الآيه الشريفه ليس البعديه في انتقال المال بل المراد من البعديه في تسهيم السهام و اعطاء كل ذى سهم إلى مستحقه.

---

(١). الوسائل ج ١٣ ب ٢٨ من ابواب احكام الوصايا، ح ٢.

(٢). الوسائل ج ١٣ ب ٢٨ من ابواب احكام الوصايا، ح ٣.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٦٧

.....

---

أما مدلول الأخبار:

فإن خبر السكوني لا يدلّ إلا على ذلك، فان قوله عليه السلام «أول شىء يبداً به من المال الكفن ثم الدين ثم الوصيه ثم الميراث» لا يراد منه الانتقال، بل الظاهر أن أول ما يخرج من المال - أى أول ما يصرف من المال - الكفن ثم الدين، فإن المال لا ينتقل إلى الديان قطعاً، فلا يرتبط الخبر بعدم انتقال المال إلى الورثه.

و كذلك روايه محمد بن قيس من قوله عليه السلام «إن الدين قبل الوصيه ثم الوصيه على أثر الدين ثم الميراث بعد الوصيه»، الظاهر منه - و لا أقل من المحتمل - أن المراد هو الإخراج من المال و إعطاء المال و صرفه لا انتقال المال، فإن المال كما قلنا لا ينتقل إلى الديان حتى يستفاد منه أن انتقال المال ابتداءً للدائن.

و أما روايه أبان فعدم دلالتها على عدم الانتقال أوضح كما لا يخفى.

و يمكن أن

يقال: بدلاله روايه عباد بن صهيب على عدم الانتقال من قوله عليه السلام «ليس للورثه شىء حتى يؤدى ما أوصى به من الزكاه»، و لكن يحتمل أن يكون المراد أنه ليس لهم شىء يتصرفون فيه بأى نحو يريدون حتى يؤدوا الزكاه. و إن كان خلاف الظاهر، لكن لا بأس بحملها على ذلك، بقرينه ما قدمناه من أن لهم الاختيار من أداء الدين من مال آخر من غير متروكات الميت، و كذا العمل بوصاياه من التبديل إلى النقود للصرف فى موارد الوصية، و بقرينه ما تقدم فى الآيات المباركات و بقرينه عموم «ما ترك الميت فهو لوارثه» و غير ذلك من الشواهد.

ثم إنه إن قلنا بعدم انتقال ما يساوى الدين و الوصيه إلى الوارث و يبقى فى ملك المالك و ينتقل إن زاد إلى الورثه، فيكون المال مشتركاً بين الورثه و الميت، و يكون ما للميت متعلقاً لحق الديان و الوصيه بالإشاعه، سواء قلنا فى معنى الإشاعه أن كل جزء من أجزاء المال نصفه مثلاً للميت و نصفه للورثه، أو قلنا فى معنى الإشاعه كونها على نحو الكسر

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٦٨

.....

المشاع، بمعنى أن يكون النصف الكلى من هذا المال الغير المعين للميت و نصفه الآخر منه لوارثه، أو قلنا فى معنى الإشاعه و الاشتراك أن كل جزء من المال يكون ملكاً لأحد الشريكين كما يكون ملكاً للشريك الآخر لكن بملكه ضعيفه، و ضعف الملكيه يكون بالنسبه إلى كثره الشركاء و قلةهم كما عليه المرحوم الشيخ هادى الطهرانى رحمه الله تعالى.

و القول بأن الإضافة الملكيه لا تقبل الشده و الضعف - كما فى المستمسك - لا وجه له، فإن الملكيه الاعتباريه اعتبارها بيد

المعتبر و على أى نحو اعتبارها يكون صحيحاً، فلا إشكال فيه.

و على أى تقدير بنينا فى معنى الإشاعه فلا يجوز لأحد الشريكين التصرف فى المال بدون رضا شريكه، سواء قلنا بأن المعنى بها هو أن كل جزء من المال يكون نصفه مثلاً لأحد الشريكين و نصفه الآخر للشريك الآخر أو قلنا بأن نصف الكلى الغير المعين لأحد الشريكين و نصفه الكلى للشريك الآخر، أو قلنا بأن كل جزء من المال مملوك لأحد الشريكين و هو بعينه مملوك للشريك الآخر لكن بملكه ضعيفه، فلا يجوز التصرف فى حق الغير بلا رضاه. فإن كان الدين مستغرقاً فليس للوارث التصرف فى المال على القول بعدم انتقال ما يساوى الدين إلى الوارث، فعدم جواز تصرف الورثه فى المال واضح، لأن المال ليس لهم فلا يجوز تصرفهم فيه.

و ان لم يكن الدين مستغرقاً فكذلك، لأن المال المشترك لا يجوز تصرف أحد الشركاء فيه مع عدم رضا باقى الشركاء، فان ما

يساوى الدين باق فى ملك الميت بناء على القول بعدم الانتقال، فىكون الميت شريكا لهم فى المال، فلا يجوز تصرف الورثة فى المال المشترك مشاعا إلا باذن خاص من الشارع أو الإذن من الحاكم الشرعى إذا اقتضت المصلحة للميت و الديان و الورثة.

و ربما يحتتمل أن قول الإمام عليه السلام فى صحيح البنظى مع عدم الاستغراق

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٦٩

.....

«فلينفق عليهم من وسط المال» يكون مؤيدا للقول بانتقال جميع المال إلى الورثة و لكن يكون متعلقا لحق الديان.

و الحاصل: إن عدم جواز تصرف الورثة فى المال على القول بعدم انتقال المال إلى الورثة يكون على وفق القاعده، من غير فرق بين استيعاب الدين للمال و

عدمه. و لا بد فى الخروج عن القاعده من نص، فالقول بعدم انتقال المال إلى الورثة و القول بأن جواز تصرف الورثة فى المال مع الدين الغير المستوعب يكون على وفق القاعده لا وجه له.

و أما على القول بانتقال جميع المال إلى الورثة مع تعلق حق الديان على المال، فعلى القاعده يجوز تصرف الورثة فى المال فى جميعه مع كون التصرف لا يكون متلفا، لأن حق الديان لا يكون على نحو الإشاعه بل يكون من قبيل الكلى فى المعين أو نحوه، فيجوز للمالك التصرف فى ما زاد على حق الديان تصرفا متلفا أو غير متلف. و أما فيما يساوى حق الديان فيجوز له التصرف الغير المتلف.

فبناء على القول بانتقال المال إلى الورثة يكون صحيح البنظى موافقا للقاعده، فإن فيه قوله عليه السلام «ان استيقن أن الذى عليه يحيط بجميع المال فلا ينفق عليهم و ان لم يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال» فانه سئل عن رجل يموت و يترك عيالا و عليه دين أ ينفق عليهم من ماله؟ فأجاب عليه السلام بما ذكر «١».

و فى روايه أخرى قال عليه السلام: إن كان يستيقن أن الذى ترك يحيط بجميع دينه فلا ينفق، و إن لم يكن يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال «٢». فإن قوله عليه السلام «إن لم يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال» يناسب انتقال المال إلى الورثة، لأن جميع المال يكون للورثة و يكون ما يساوى الدين متعلقا لحق الديان، فيجوز للورثة التصرف. و لو

(١). الوسائل ج ١٣ ب ٢٩ من ابواب احكام الوصايا، ح ١.

(٢). الوسائل ج ١٣ ب ٢٩ من ابواب احكام الوصايا، ح ٢.

بل مطلقا على الأحوط (١)، إلا إذا كانت واسعته (٢) جدا، فلهم التصرف في بعضها حينئذ مع البناء على إخراج الحج من بعضها الآخر (٣)، كما في الدين

كان التصرف متلفا فيما زاد على حق الديان و فيما يساوى الدين لا يجوز لهم التصرف المتلف، كالإنفاق على الولد، كما قال عليه السلام «ان استيقن أن الذى عليه يحيط بجميع المال فلا ينفق عليهم»، و الإنفاق هو التصرف المتلف، و لذا قال عليه السلام: فلا ينفق عليهم.

و الحاصل: إن هذه الروايه تؤيد انتقال المال إلى الورثه، لكنه فيما يساوى الدين يكون متعلقا لحق الديان فلا يجوز التصرف المتلف فيه، فعدم جواز التصرف المتلف فيما يساوى الدين مطلق، أما التصرف غير المتلف فيجوز بناء على الانتقال، لأن المال لهم فيجوز تصرفهم. و أما بناء على عدم الانتقال إلى الورثه فعلى القاعده لا يجوز للورثه التصرف فى المال مع عدم الاستغراق أيضا. فظهر أن الروايه تنطبق على الانتقال إلى الورثه.

و الحاصل: ان احتمال انتقال جميع المال إلى الورثه مع تعلق حق الديان بها قوى و هذه الروايه مؤيده له.

(١) وجه الاحتياط أنه يمكن أن يكون التجويز فى الروايه منحصرًا فى الإنفاق فى خصوص العيال لا مطلق التصرفات المتلفه، و لكن الظاهر عدم الوجه فيه.

(٢) فى هذه الصوره تكون السيره المستمره قائمه على أن من ترك مالًا- كثيرا و عليه ديون قليله لا- يتوقف الورثه فى جواز تصرفهم فى المال، بل يتصرفون فيه بأنواع التصرفات. مثلا: إذا مات من كان له ثروه كثيره و اشترى فى حياته جنسا نسيئه و لم يكن البائع موجودا فى البلد، فهل يحتمل عدم جواز تصرف الورثه فى المال إلا بعد اداء الدين،

و هل يشك الورثه فى جواز تصرفهم فى المال، بل المقطوع من السيره المستمره على أنهم يتصرفون فى المال و لا يشكون فى جوازه لهم.

(٣) لأنه مع عدم البناء على أداء الدين لا تكون هناك سيره، و لا إشكال فى انصراف

(مسأله: ٨٥) إذا أقر بعض الورثة بوجوب الحج على المورث و أنكره الآخرون لم يجب عليه إلا دفع ما يخص حصته بعد التوزيع (١).

الروايه عن صوره عدم بناء الورثه لأداء الدين، فإذا لم يكونوا بانين على أداء الدين فيشكل جواز تصرفهم في المال و ان كان فيما زاد عما يساوى الدين.

(١) لأن الحج بمنزله الدين و هذا من أحكام الدين: أما أن الحج بمنزله الدين فلقوله عليه السلام في صحيحه معاويه بن عمار: إنه بمنزله الدين الواجب «١». و قد تقدمت في مسأله وجوب إخراج حجه الإسلام من الأصل. و أما أن حكم الدين كذلك فهو المعروف في فتاوى الفقهاء.

قال في الجواهر: بلا خلاف محقق معتد به أجده في شىء من ذلك عندنا نصاً و فتوى، قالوا و يشهد له ما رواه اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات فأقر بعض ورثته لرجل بدين. قال: يلزم ذلك في حصته «٢». العبارة هكذا في الوسائل لكن في الفقيه (رقم ١١٦ الجزء الرابع كتاب الوصايا) الذى نقل منه صاحب الوسائل «يلزمه ذلك في حصته».

و في دلالتها على المطلوب تأمل. قال في الوسائل: حملة الشيخ على أنه يلزم بقدر ما يصيب حصته لما يأتى، و مراده مما يأتى حديث وهب بن وهب، و هو ما رواه أبو البخترى وهب بن وهب

عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام قال: قضى على عليه السلام في رجل مات و ترك ورثه فأقر أحد الورثة بدين على أبيه أنه (يلزمه خ ل) يلزم ذلك في حصته بقدر ما ورث و لا يكون ذلك في ماله كله، و ان أقر اثنان من الورثة و كانا عدلين أجزى ذلك على الورثة و ان لم يكونا عدلين ألزما (في) من حصتهما بقدر ما ورثا، و كذلك إن

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٥ من أبواب وجوب الحج، ح ٤.

(٢). الوسائل ج ١٣ ب ٢٦ من أبواب الوصايا، ح ٣.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٧٢

.....

أقر بعض الورثة بأخ أو أخت إنما يلزمه في حصته. أما وهب بن وهب فهو لا يوثق فلا يعتمد على روايته.



و فى هذا الباب روايه اخرى، و هى ما رواه الحكم بن عتيبه قال: كنا بباب أبى جعفر عليه السلام فجاءت امرأه فقالت: أياكم أبو جعفر عليه السلام؟ فقيل لها: ما تريد من منه.

فقالت: أسأله عن مسأله. فقالوا لها: هذا فقيه أهل العراق فأسأليه، فقالت: ان زوجى مات و ترك ألف درهم ولى عليه مهر خمسمائه درهم فأخذت مهرى و أخذت ميراثى مما بقى ثم جاء رجل فادعى عليه بألف درهم فشهدت له بذلك على زوجى. فقال الحكم: فبينما نحن نحسب ما يصيبها إذ خرج أبو جعفر عليه السلام فأخبرنا بمقاله المرأه و ما سألت عنه، فقال أبو جعفر عليه السلام: أقرت بثلثى (و بثلث خ ل) ما فى يدها و لا ميراث لها. قال الحكم: فو الله ما رأيت أفهم من أبى جعفر عليه السلام «١».

و ذكر فى الفقيه هذه الروايه إلى أن قال الحكم:

فبينما أنا أحسب إذ خرج أبو جعفر عليه السلام فقال: ما هذا أراك تحرك به أصابعك يا حكم. فقلت: ان هذه المرأه ذكرت أن زوجها مات و ترك ألف درهم و كان لها عليه من صداقها خمسمائه درهم فأخذت منه صداقها و أخذت منه ميراثها ثم جاء رجل فادعى عليه ألف درهم فشهدت له. قال الحكم: فو الله ما أتممت الكلام حتى قال: أقرت بثلثى ما فى يديها و لا ميراث لها. قال الحكم: فما رأيت و الله أفهم من أبى جعفر عليه السلام قط. قال ابن أبى عمير: و تفسير ذلك أنه لا ميراث لها حتى يقضى الدين، و انما ترك ألف درهم و عليه من الدين ألف و خمسمائه درهم لها و للرجل فلها ثلث الألف لأن لها خمسمائه درهم و للرجل ألف درهم فله ثلثاها.

و هذه الروايه ضعيفه بالحكم و بالاختلاف الذى فى السند و المتن.

---

(١). الوسائل ج ١٣ ب ٢٤ من ابواب احكام الوصايا، ح ٨. الفقيه الجزء الرابع. كتاب الوصايا. رقم ١٠٧ باب ما جاء فىمن أوصى او اعتق و عليه دين.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٧٣

و ان لم يف ذلك بالحج لا- يجب عليه تتميمه من حصّته، كما اذا أقرّ بدين و أنكره غيره من الورثه، فانه لا- يجب عليه دفع الأزيد. فمسأله الإقرار بالحج أو

---

و أيضا فى هذا الباب روايه اخرى، و هى ما عن الفضيل بن يسار قال: قال أبو جعفر عليه السلام فى رجل مات و ترك امرأته و عصبه و ترك ألف درهم، فأقامت المرأه البيئه على خمسمائه درهم فأخذتها و أخذت ميراثها. ثم إن رجلا- ادعى عليه ألف درهم و لم

يكن له بينه فأقرت له المرأة. فقال أبو جعفر عليه السلام: أقرت بذهاب ثلث مالها و لا ميراث لها، تأخذ المرأة ثلثي الخمسمائة و ترد عليه ما بقى، لأن إقرارها على نفسها بمنزله البينه «١».

و هذه الرواية أيضا ضعيفه، فإن اسناد الشيخ رحمه الله تعالى إلى علي بن الحسن بن فضال ليس بصحيح. مضافا إلى أن السند غير صحيح بأبي جميله و غيره.

و الحاصل: إن روايات الباب غير نقيه السند غير الخبر الأول، مع التأمل في دلالة على المقصود. قالوا: لو لا الإجماع لزم البناء على وجوب وفاء الدين بتمامه على المقر و لو بتمام حصته، لأن حق الدين قائم بالتركة بتمامها لا على نحو الإشاعه بل على نحو قيام الكلى في المعين أو الكلى بالكل و البعض نظير حق الرهانه، و لذا لو كان بعض التركة مغصوبا في حياه الميت أو بعد وفاته أو تلف بعد وفاته يتعين الوفاء من الباقي، و لا فرق بينه و بين المقام الآ في أن استيلاء الوارث المنكر للدين على حصته لم يكن بنحو الغصب بل بنحو يكون معذورا في الإنكار، و ربما لا يكون معذورا في الإنكار فيكون عاصيا.

و بالجمله الفرق بين تعذر الوفاء لغصب أجنبي و نحوه و بين تعذر الوفاء لإنكار الوارث أو تمرده غير ظاهر، فاذا بنى على وجوب الوفاء بما يمكن الوفاء به في الأول يتعين البناء عليه في الثاني. نعم الفارق الدليل. انتهى.

أقول: إنما الإشكال في أن مقتضى القاعده أى شىء هو. مثلا: ان مالك صبره تكون

---

(١). الوسائل ج ١٣ ب ٢٦ من ابواب احكام الوصايا، ح ٩.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٧٤

الدين مع إنكار الآخرين نظير مسأله

الإقرار بالنسب، حيث أنه اذا أقر أحد الأخوين بأخ آخر و أنكره الآخر لا يجب عليه إلا دفع الزائد عن حصته، فيكفى

---

فيها مائه صاع، اذا باع منها عشرين صاعا ثم غصب منها ثمانون صاعا فلا إشكال في عدم تضرر المشتري فما بقى منها يكون للمشتري، و كذلك اذا مات و غصب الثمانون منها قبل القسمة، أما اذا مات مالك الصبره و خلف ابنين زيادا و عمرا و قسيما الصبره بينهما نصفين و أخذ كل منهما خمسين من الصبره فهل يكون تمام حق المشتري- و هو عشرون- في قسمة زيد و تمام حقه أيضا في قسمة عمرو، أو يكون تمام حقه في قسمة أحدهما المعين أو في قسمة أحدهما لا على التعيين، أو يكون نصف حقه في قسمة زيد و نصفه في قسمة عمرو؟

و الظاهر تعيين الأخير، و عليه يكون المقر ملزما باعطاء عشره أصوع هي في حصته على القاعده لا أن يكون ملزما باعطاء تمام

حق المشتري.

نعم يبقى من الاحتمالات أن يكون تمام حق المشتري في المجموع من حيث المجموع، بحيث لو أتلّف واحد منهما جميع حصته يصير تمام حق المشتري متعينا في حصه الآخر، ولا تكون ذمه من أتلّف حصته مشغوله للمشتري أصلا. مثلا: لو كان المنكر أتلّف حصته لم تكن ذمته مشغوله للمشتري أصلا و يصير جميع حق المشتري في حصه المقر، أو تكون ذمه المنكر مشغوله للمشتري و لكن يكون على المقر أداء ما في ذمه المنكر من دون إذنه فلا- يكون مشغول الذمه للمقر، لأنه أدى ما في ذمته بدون إذنه. بل يحتمل أيضا جريان ذلك في صورته علم المنكر بحق المشتري و مع ذلك أتلّف جميع حصته.

و الحاصل: إن

ما كان باقيا من المال بمقدار حق المشتري يصير حق المشتري متعينا فيه، و على هذا يلزم أنه إذا أتلّف المقر جميع حصته أولا يصير حق المشتري متعينا في حصه المنكر. و هذه التوالى و اللوازم بعيدة جدا.

و الحاصل: إن الظاهر أن قول المشهور أو الإجماع موافق للقاعده لا أنه خلاف القاعده، و دليلهم على قولهم النص الخاص حتى يستشكل بعدم الدلاله أو عدم صحه

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٧٥

دفع ثلث ما في يده و لا ينزل إقراره على الإشاعه على خلاف القاعده (١) للنص (٢).

### [مسأله إذا كان على الميت الحج و لم تكن تركته و افيه به و لم يكن دين فالظاهر كونها للورثه]

(مسأله: ٨٦) إذا كان على الميت الحج و لم تكن تركته و افيه به و لم يكن دين فالظاهر كونها للورثه (٣) و لا يجب صرفها في وجوه البر عن الميت، لكن الأحوط التصديق عنه للخبر عن الصادق عليه السلام (٤) عن رجل مات و أوصى بتركته أن أحج بها فنظرت في ذلك فلم يكفه للحج، فسألت من عندنا من الفقهاء فقالوا تصدق بها. فقال عليه السلام: ما صنعت بها؟ قلت: تصدقت بها. فقال عليه السلام: ضمنت إلا أن لا يكون يبلغ ما يحج به من مكه، فان كان لا يبلغ ما يحج به من مكه فليس عليك ضمان.

السند، و لكن مع ذلك في النفس شىء و الاحتياط طريق النجاه.

(١) قد تقدم ما عندنا من مقتضى القاعده، و بينا احتمال كون القاعده ذلك، و كون فتوى المشهور أو الاجماع لبنائهم على أن مقتضى القاعده ذلك لا لأجل النص.

(٢) تقدمت نصوص الباب مع التأمل في دلاله بعضها و سند بعضها.

(٣) فإن المانع من الإرث هو وجوب أداء حجه الإسلام أو الدين، فاذا لم يكن دين و لم

يجب أداء حجه الإسلام- لأن المال لم يكف لها- فلا مانع من الإرث، فلا وجه لوجوب صرف المال في وجوه البر، بل لا وجه لكونه أحوط، بل مع كون الورثة أو بعضهم قصرا لا يجوز من سهمهم، وكذا إذا كانوا غير قاصرين ولم يرضوا بذلك.

(٤) هذا خبر علي بن مزيد أو علي بن فرقد، قال: أوصى إلى رجل بتركته- إلى آخر ما في المتن مع اختلاف في العبارة «١».

لكن هذا الخبر ضعيف، من جهة أن علي بن مزيد أو علي بن فرقد مجهول لم يوثق في الرجال، فلا يوجب اثبات حكم شرعي به أولا. وثانيا إن مورد الخبر صورته ما إذا عتین

---

(١). الوسائل ج ١٣ ب ٣٧ من ابواب احكام الوصايا، ح ٢.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٧٦

نعم لو احتمل كفايتها للحج بعد ذلك (١) أو وجود متبرع بدفع التتمه لمصرف الحج وجب إبقاؤها (٢).

### [مسألة إذا تبرع متبرع بالحج عن الميت رجعت أجره الاستيجار إلى الورثة]

(مسألة: ٨٧) إذا تبرع متبرع بالحج عن الميت رجعت أجره الاستيجار إلى الورثة (٣)، سواء عتینها الميت أو لا. والأحوط صرفها في وجوه البر أو التصدق

---

ما لا للحج و لم يكف له، و هو غير ما نحن فيه. مضافا إلى أن الظاهر من الخبر الوصيه بجميع المال، و هذا أيضا خلاف القاعده و سيأتى حكم مورد الخبر في المسألة الآتیه، فلا وجه للاحتياط فيما نحن فيه. نعم اذا رضی كبار الورثة بالتصدق من سهمهم فلا مانع له بل هو خير.

(١) إن كان احتمالا عقلايا فلا إشكال في وجوب الإبقاء، لأن عدم قدره في الحال لا يكفى في سقوط التكليف.

(٢) هذا محل إشكال إن لم يكن في الحال وجود المتبرع و احتمال أنه

سيوجد فيما بعد، و لعل مراد الماتن احتمال وجود المتبرع في الحال فيجب الإبقاء.

(٣) أما صحه التبرع فلنصوص:

«منها» صحيحه معاويه بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات و لم يكن له مال و لم يحج حجه الإسلام فأحج (فحج) عنه بعض إخوانه هل يجزى ذلك عنه أو هل هي ناقصه؟ قال: بل هي حجه تامه «١».

«و منها» خبر عامر بن عميره قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بلغني عنك أنك قلت: لو أن رجلا مات و لم يحج حجه الإسلام فحج عنه بعض أهله أجزأ ذلك عنه. فقال:

نعم، أشهد بها على أبي أنه حدّثني أن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله أتاه رجل فقال: يا رسول الله إن أبي مات و لم يحج، فقال له رسول الله صَلَّى الله عليه و آله: حج عنه فان ذلك

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٣١ من ابواب وجوب الحج و شرائطه، ح ١.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٧٧

عنه، خصوصا فيما إذا عيّنها الميت للخبر المتقدم.

### [مسألة المشهور أن الواجب الاستيجار عن الميت من أقرب المواقيت]

(مسألة: ٨٨) هل الواجب الاستيجار عن الميت من الميقات أو البلد،

---

يجزى عنه «١».

و غير ذلك من الأخبار الداله على المقصود بالإطلاق في أبواب النيايه «٢».

أما رجوع أجره الاستيجار الى الورثه في صوره عدم الوصيه و عدم تعيين المال فهو واضح على القاعده، لأن المانع من الإرث هو الحج و مع أدائه بالتبرع لم يبق مانع من الإرث.

أما صوره الوصيه و تعيين المال ففيها صور، فبمقتضى دلالة الخبر لا بد من التصديق عنه في جميع الصور، لكن الخبر ضعيف لا يعتمد عليه. و أما على القاعده فإما أن أوصى بالحج و عين مقدارا من

ثلثه لحجه الإسلام و بعد موته تبرع متبرع عنه فالظاهر لزوم صرفها في وجوه البر أو التصديق عنه، لأن المتفاهم من هذه الوصيه عرفا تعدد المطلوب، بمعنى أنه أوصى بمقدار من ثلثه أن يصرف له، و هذا هو المطلوب الأولى، و المطلوب الثانوى صرف هذا المقدار في حجه الإسلام له، فإذا سقطت حجه الإسلام بقى المطلوب الأولى على حاله، و هو الصرف في وجوه البر له. و كذلك إذا كانت الوصيه بحج غير حجه الإسلام و علم من قصده أنه أراد النيايه بحجه واحده له، و مع التبرع من المتبرع حصل المطلوب الثانوى أيضا فيصرف في وجوه البر له و هو المطلوب الأولى له.

و أما إذا لم يعلم من قصده حصول حجه واحده له بل يحتمل الإيضاء بحج بعد حج، فالظاهر وجوب نيايه الحج له أيضا بعد

تبرع المتبرع، لأنه لم يعلم بسقوط المطلوب الثانوى له، فلا بد من إتيانه.

و أما إذا كانت القرائن قائمه على أن وصيته لم تكن على نحو تعدد المطلوب بل كان

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٣١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه، ح ٢.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٥ من أبواب النيايه، ح ١، ٢، ٣.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٧٨

المشهور وجوبه من أقرب المواقيت إلى مكه إن أمكن و إلا فمن الأقرب اليه فالأقرب (١).

---

المطلوب واحدا- و هو الحج الواحد له- فيرجع ما عينه للحج إلى الورثه، و كذلك إذا كانت الوصيه بجميع ماله لحجه الإسلام فلا إشكال بعد التبرع عنه عن حجه الإسلام فى رجوع أجره الاستيجار الذى عينه إلى الورثه، كما أنه إذا كانت الوصيه بجميع المال لغير حجه الإسلام لا يجوز صرفه

فى الحج بلا إذن من الورثه، إلا أن لا يكون له وارث و قلنا مع عدم كون الوارث للميت له أن يوصى بجميع ماله.

و المتحصل مما ذكرنا: أنه إذا أوصى بثلث ماله أو بمقدار منه للحج مره واحده- أعم من أن يكون حجه الإسلام أو غيرها- و تبرع عنه بذلك متبرع يلزم صرف أجره الاستيجار فى وجوه البر أو التصدق عنه. هذا من جهه أن المتفاهم من هذه الوصيه عرفا كونها على تعدد المطلوب، بمعنى أن المطلوب الأولى منها صرف هذا المقدار من ثلثه فى جهه الخير له، و المطلوب الثانوى منها صرفه فى خصوص الحج، فإذا حصل المطلوب الثانوى له بقى المطلوب الأولى على حاله، فصرف أجره الاستيجار فى وجوه البر أو التصدق عنه على وفق القاعده.

لكن من لم يلتزم بهذا التفاهم العرفى من هذه الوصيه فلا وجه له من الإفتاء بصرف أجره الاستيجار فى وجوه البر أو التصدق عنه. و نحن و إن بنينا على وجود هذا التفاهم العرفى لكن مع ذلك فى النفس منه شىء، و الاحتياط طريق النجاه.

و فى غير ما ذكرنا لا- يجب صرفها فى وجوه البر أو التصدق عنه، بل لا يجوز مع وجود الصغار فى الورثه أو الكبار مع عدم رضائهم.

(١) قال فى الجواهر عند قول المحقق «يقضى الحج من أقرب الأماكن» قال فى شرحه: عند الأكثر، بل المشهور، بل عن الغنيه الإجماع عليه، و المراد به كما فى المدارك أقرب المواقيت إلى مكه ان أمكن الاستيجار منه و إلا- فمن غيره مراعيًا الأقرب فالأقرب،

و ذهب جماعه إلى وجوبه من البلد مع سعه المال و إلا فمن الأقرب إليه فالأقرب.

و ربما يحتمل قول ثالث، و هو الوجوب من البلد مع سعه المال و إلا فمن الميقات و ان أمكن من الأقرب إلى البلد فالأقرب. و الأقوى هو القول الأول (١) و إن كان الأحوط القول الثاني لكن لا يحسب الزائد عن أجره الميقاتيه

---

فإن تعذر الاستيجار من أحد المواقيت و جب الاستيجار من أقرب ما يمكن الحج منه إلى الميقات.

و في القواعد من أقرب الأماكن إلى الميقات. و مزجها في كشف اللثام قال: و انما يجب أى الحج عنه من أقرب الأماكن إلى مكة من بلده إلى الميقات، فإن أمكن من الميقات لم يجب إلا منه و إلا فمن الأقرب إليه فالأقرب، و لا يجب من بلد موته أو بلد استقراره عليه.

ثم قال صاحب الجواهر: قلت الظاهر اتحاد المراد، و هو الحج عنه من أقرب الأماكن إلى مبدأ نسك الحج، فلو فرض عدم التمكن من ذلك إلا من بلده و جب. انتهى.

و قريب منه كلمات بعض آخر مع اختلاف يسير، و الظاهر من كلماتهم رضوان الله عليهم أنه مع الإمكان الواجب الحج عنه من الميقات لا عن بلده و لا عن بلد موته.

(١) هذا هو الموافق للقاعده، لأن الواجب على الوصى أو الوارث هو الحج عن الميت، و الحج عبارته عن المناسك المخصوصه و أولها الإحرام اللازم كونه من الميقات، و أما طى الطريق إلى الميقات فلا يكون جزء من الحج و لا شرطا شرعيا له. نعم هو شرط عقلى لمن كان بعيدا عن الميقات و لم يكن طى الطريق و السفر واجبا على الميت فى زمان حياته.

و قد تقدم أنه إن سافر المكلف بقصد التجاره و صادف فى سفره الميقات فى موسم الحج و قصد حجه

الإسلام من الميقات و أحرم منها و ذهب إلى مكة و أتى بنسك الحج بجميع أجزائها و شرائطها كان حجه صحيحا و مجزيا عن حجه الإسلام. كما أنه لم يكن صرف المال حال حياته واجبا عليه، و لذا لو أتى متسكعا بعد تحقق الاستطاعه كان مجزيا عن

مضافا إلى أن وجوب طى الطريق شرعا أو عقلا إنما يكون على فرض توقف الحج عليه و عدم إمكانه بدونه و لم يتمكن من إتيانه بنحو آخر، و أما مع إمكانه بنحو آخر- كما أنه يمكن الاستيجار من الميقات- فليس الأمر كذلك، فيحتاج وجوب طى الطريق إلى دليل و نص. فهذا هو مقتضى القاعده.

و استدل لوجوب الحج البلدى بأمر:

الأول- أن الواجب على الميت كان هو الحج من بلده فوجب الاستنابه عنه من بلده لأن القضاء لا بد و أن يكون على وفق الأداء.

و فيه: أولا ما تقدم من منع كون وجوبه من البلد على الميت، و ثانيا على فرض كون وجوبه على الميت من البلد لا يجب القضاء عنه، لأن الواجب قضاء الحج عنه، و لا يكون طى الطريق جزء من الحج أو شرطا له، فلا يكون القضاء عنه واجبا.

الثاني- النصوص الداله على أن من لم يتمكن من مباشره الحج و كان مستطعا يجب عليه أن يستناب شخصا آخر، و فيها صرح الإمام عليه السلام: عليه أن يجهز رجلا من ماله.

و فيه:

أولا: أنه قد تقدم فى تلك المسأله أن النصوص المذكوره لا تدل على وجوب التجهيز من البلد بل

يكفى التجهيز من الميقات و لا ظهور فيها فى التجهيز من خصوص البلد.

و ثانيا: لو فرضنا ظهورها فى التجهيز من البلد فهو مختص بالاستنابه حال الحياه، و لا يجوز قياس ما بعد الموت على حال الحياه و التعدى عن حال الحياه إلى غيرها، لاحتمال خصوصيه فيها و عدم العلم بالمناط و القياس غير جائز.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٨١

.....

الثالث: الأخبار الخاصه:

«منها» خبر البنزطى عن محمد بن عبد الله قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يموت فيوصى بالحج من أين يحج عنه؟ قال: على قدر ماله، إن وسعه ماله فمن منزله و إن لم يسعه ماله فمن الكوفه فان لم يسعه ماله من الكوفه فمن المدينه «١».

و فيه أولا: أن محمد بن عبد الله الراوى للخبر مجهول فلا اعتبار بالخبر، و ثانيا أن الخبر وارد فى الوصيه فيمكن التفكيك بين مورد الوصيه و غيره. و يحتمل أن يكون للوصيه حكم خاص، كما أنه قد يدعى بأن الظاهر من الوصيه الحج من البلد.

«و منها» ما عن محمد بن ادريس فى آخر السرائر نقلا من كتاب مسائل الرجال رواه عبد الله بن جعفر الحميرى و احمد بن



محمد الجوهري، عن احمد بن محمد، عن عده من أصحابنا قالوا: قلنا لأبي الحسن - يعنى على بن محمد عليهما السلام - إن رجلا مات فى الطريق و أوصى بحجه و ما بقى فهو لك، فاختلف أصحابنا فقال بعضهم يحج عنه من الوقت فهو أوفر شىء أن يبقى عليه، و قال بعضهم يحج عنه من حيث مات. فقال عليه السلام:

يحج عنه من حيث مات «٢».

و فيه أولا: أن سند الروايه مخدوش لعدم العلم بهذه العده من الأصحاب

بأنهم موثقون أم لا فمجهول حالهم، و ثانيا أن الخبر وارد فى الوصيه، و ثالثا ان الخبر وارد فى خصوص من مات فى الطريق و لا يجوز التعدى عن مورده.

«و منها» صحيح على بن رثاب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى أن يحج عنه حجه الإسلام و لم يبلغ جميع ما ترك إلا خمسين درهما. قال: يحج عنه من بعض المواقيت التى وقتها رسول الله صلى الله عليه و آله من قرب «٣».

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢ من أبواب النيايه، ح ٣.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٢ من أبواب النيايه فى الحج، ح ٩.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٢ من أبواب النيايه فى الحج، ح ١ ص ١١٧.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٨٢

على الصغار من الورثه (١).

و لو أوصى بالاستيجار من البلد و جب و يحسب الزائد عن أجره الميقاتيه من الثلث (٢).

---

و فيه أولا: أن هذه الروايه فى الوصيه و لا يجوز التعدى عنها.

و ثانيا: ان المفروض فى كلام السائل أنه لم يترك إلا خمسين درهما فأجاب الإمام عليه السلام بحكم هذا الفرض، و القيد كان فى كلام السائل و لم يكن القيد فى كلام الإمام عليه السلام حتى يكون لكلامه عليه السلام مفهوم، فلا تدل الروايه الا أنه مع قله المال يحج عنه من أقرب المواقيت.

و غير ذلك من الأخبار الوارده فى المقام الضعيفه سندا أو دلاله أو كليهما.

و ربما يستدل على كفايه الاستنابه للميت عن الميقات بروايات، مثل خبر زكريا بن آدم قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل مات و أوصى بحجه أ يجوز أن يحج عنه من غير البلد الذى مات فيه؟

فقال: أما ما كان دون الميقات فلا بأس.

و هذه الروايه لتأييد ما قدمناه فلا إشكال فيها، أما الاستدلال بها فلا يجوز، لأن الخبر ضعيف سهيل.

و لكن لا إشكال بحمد الله تعالى فيما قدمنا فى اثبات كفايه الاستنابه من الميقات، كما أنه لا إشكال فى أن الأحوط استحبابا القول الثانى، و هو الاستنابه من البلد، فان لم يكن فمن الأقرب فالأقرب كما قال المصنف.

(١) و هذا واضح، لأن التصرف فى مال الصغار لا يجوز بغير الوجه الشرعى حتى لوليهم، فإن الولي لا بد له من أن يكون تصرفه للمصلحه الدنيويه للصغير، و لا يكون فى الاستيجار من البلد مصلحه دنيويه له. و كذا لا يجوز بغير إذن من الورثه الكبار، فلا بد من رضائهم بذلك.

(٢) هذا على وفق القاعده، لأنه بعد ما تبين أن الواجب على الورثه أصل الاستنابه

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٨٣

.....

من الميقات، فالزائد من ذلك لا بد و أن يحسب من ثلثه بعد ما أوصى به، فإن ما تقدم من الأخبار و إن كانت وارده فى الوصيه إلا ان أكثرها ضعيف السند، و ورد بعضها فيما أوصى بمال معين. و قد استشكلنا فيما تقدم فى دلالتها على أن اللازم مع الوصيه الاستيجار من البلد و احتسابها من أصل المال مع إمكان الميقاتيه.

و الحاصل: أنا لم نجد روايه معتبره داله على وجوب احتساب أجره الاستيجار من البلد مع الوصيه من أصل المال مع إمكان الميقاتيه لا من الثلث، فراجع ما أسلفناه عند ذكر الأخبار.

نعم هناك روايه واحده يمكن استفاده ذلك منها، و هى موثقه ابن بكير عن أبى عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل أوصى بماله فى الحج

فكان لا يبلغ ما يحج به من بلاده. قال:

فيعطى فى الموضع الذى يحج به عنه. بناء على أن المراد من قوله «أوصى بماله» أن الوصيه كانت بجميع ماله، فأجاب الإمام عليه السلام بأنه إذا لم يمكن من البلد يحج به من المكان الممكن، فتدل على وجوب الحج عنه من البلد و مع عدم إمكانه يحج به من المكان الممكن الأقرب فالأقرب، فتدل على القول بأن الواجب مع الوصيه الاستنابه من البلد و يكون من الأصل.

و لكن هذا مبنى على كون كلمه «ماله» بكسر اللام حتى تدل على كون المال للميت و الوصيه وقعت على جميع مال الميت، فتدل الروايه على نفوذ الوصيه بجميع المال فى خصوص الحج، فتكون الموثقه مخصصه لما دلت قطعيا على عدم نفوذ الوصيه بما زاد على الثلث.

و لكن يحتمل أن يكون «ماله» بفتح اللام، بأن تكون كلمه ما موصوله و اللام جاره و تكون كلمه ماله مركبا من ما الموصوله و اللام الجاره و الضمير العائد الى الميت، إذا فلا تدل على نفوذ الوصيه بأزيد من الثلث.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٨٤

و لو أوصى و لم يعين شيئا كفت الميقاتيه (١) إلا اذا كان هناك انصراف إلى البلديه أو كانت قرينه على إرادتها، كما إذا عين مقدارا يناسب البلديه (٢).

### [مسأله لو لم يمكن الاستيجار إلا من البلد وجب]

(مسأله: ٨٩) لو لم يمكن الاستيجار إلا من البلد وجب و كان جميع المصرف من الأصل (٣).

و يحتمل أن يكون المراد من «ماله» المال المعين الذى عينه لا جميع ماله، فإن المفرد المضاف لا يكون من ألفاظ العموم حتى يستفاد منه جميع المال، فإذا أوصى بخصوص داره مثلا أو بخصوص متاع معين أو بخصوص مبلغ معين يصدق أنه

أوصى بماله، غاية ما فى الباب أن مقتضى الفصاحه التقيد بكلمه المعين أو بعنوان خاص، لكن الظاهر أن القيود كلها من ألفاظ السائل و لا يلزم أن يكون شخصا فصيحاً حتى يلزم أن لا يتكلم بغير الفصاحه.

و مع هذين الاحتمالين يصير الكلام مجملا- و لم يكن دليلا- على المطلوب، مضافا إلى أنها مطلقه، فانه قال «أوصى بماله فى الحج»، و هذا يشمل حجه الإسلام و غيرها، سواء كان حجا واجبا أو حجا مندوبا. و من المستبعد جدا أن تكون الوصيه بالحج المندوب من الأصل حتى بجميع ماله، و مع ذلك كله فى النفس شىء فى خصوص ما لم تكن الوصيه بمال معين، و عندى تأمل فى الحكم فى خصوص الوصيه بمال معين حتى يحسب الزائد من الثلث أو الأصل.

(١) هذا على وفق القاعده كما تقدم.

(٢) اخراجها من الأصل أو الثلث فقد تقدم آنفا.

(٣) هذا أيضا على وفق القاعده، فإن الواجب هو الحج عن الميت من الميقات. و انما قلنا بكفايه الميقاتيه من جهه أن أول أعمال الحج- و هو الإحرام- محلها الميقات فلا يجب الزائد عنها.

هذا مع الإمكان، أما مع عدم الإمكان من الميقات و عدم إمكانه إلا من البلد فيجب

**[مسألة إذا أوصى بالبلديه أو قلنا بوجوبها مطلقا فخولف برئت ذمته]**

(مسألة: ٩٠) إذا أوصى بالبلديه أو قلنا بوجوبها مطلقا فخولف و استؤجر من الميقات أو تبرع عنه متبرع منه برئت ذمته (١) و سقط الوجوب من البلد (٢)، و كذا لو لم يسع المال إلا من الميقات (٣).

**[مسألة الظاهر أن المراد من البلد هو البلد الذى مات فيه]**

(مسألة: ٩١) الظاهر أن المراد من البلد هو البلد الذى مات فيه، كما يشعر به خبر زكريا بن آدم (٤): سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل مات و أوصى بحجه أيجزىه أن يحج عنه من غير البلد الذى مات فيه؟ فقال عليه السلام: ما كان دون الميقات فلا بأس به مع أنه آخر مكان كان مكلفا فيه بالحج (٥).

الاستيجار من البلد، فإنه مما يتوقف الواجب عليه، و ما يتوقف الواجب عليه واجب، فيكون جميع المصرف من الأصل، فإن اطلاق الوجوب و الإخراج من الأصل يقتضى ذلك، و كذا لو توقف الاستيجار من موضع أبعد من البلد.

(١) لحصول الحج الواجب عليه من الميقات، و أما وجوب الإخراج من البلد فهو تكليف زائد لا يكون دخيلا فى تحقق الواجب، فاللازم براءة ذمه الميت بالنسبة إلى الحج.

(٢) بعد براءة ذمه الميت لا يبقى موضوع لوجوب الاستيجار عنه لحجه الإسلام.

نعم على الوصى أو الوارث الذى تخلف عن مقتضى الوصيه الإثم لعدم عمله بالوصيه.

(٣) هذا أوضح من سابقه، لتعذر العمل بالوصيه فلا إثم أيضا.

(٤) هذا الخبر ضعيف: أولا بسهل فلا يجوز الاعتماد عليه، و ثانيا أن القيد يكون فى كلام السائل لا فى كلام الإمام عليه السلام حتى يستفاد منه دخله فى الحكم الشرعى، و لا يكون تقرير من الإمام عليه السلام، بل يستفاد منه الردع، لأنه عليه السلام حكم بالإجزاء من الميقات ورد ما تخيّل السائل من لزوم كون

الاستيجار من محل الموت، و لا يكون فى الروايه أى دليل يدل على أنه إن كان الواجب الاستيجار من البلد لا بد و أن يكون من بلد الموت.

(٥) و فيه: أنه قد تقدم أن طى الطريق ليس دخيلا فى الحج، فإن الحج أول أعماله

و ربما يقال انه بلد الاستيطان، لأنه المنساق من النص و الفتوى، و هو كما ترى (١).

و قد يحتمل البلد الذى صار مستطيعا فيه (٢). و يحتمل التخيير بين البلدان

الإحرام، و هو من الميقات لا قبله.

(١) بل هذا هو الظاهر، و إنكار أن المنساق من النص و الفتوى هو بلد الاستيطان إنكار للواضحات.

(٢) إن كان المراد أن البلد الذى صار مستطيعا فيه حيث توجه خطاب الحج فيه فيجب الاستنابه منه. ففيه: انه إن بقى فى ذلك البلد إلى زمان الموت فيرجع إلى القول الأول ببيان أن توجه التكليف كان فيه فلا بد من طى المسافه منه فيرد عليه ما قدمناه.

و إن كان المراد أن بلد الاستطاعه تجب الاستنابه منه و ان تحول المكلف إلى بلد آخر و مات فيه. فيرد عليه أن خطاب الحج الذى حدث فى بلد الاستطاعه إنما يتبع المكلف و يتحول بتحوله من بلد إلى بلد آخر إلى أن يتحول الى بلد يكون موته فيه، فيكون بلد الموت آخر البلد الذى توجه الخطاب اليه فيه. فان بنينا بدخاله طى المسافه فى الحج فلا بد من ملاحظه بلد الموت لا غيره، لكن قد سبق بطلان هذا البناء و قلنا أول اعمال الحج الإحرام و طى المسافه لا يكون دخيلا فى وجوب الحج حتى تجب الاستنابه لطفى المسافه أيضا.

نعم لو بنينا على

خلاف الحق بدخاله طى المسافه فى الحج و احتملنا أيضا أن بلد الاستطاعه حيث أنه أول محل تنجز فيه على المكلف خطاب الحج فلا يتغير بانتقاله الى بلد آخر، فمع البناء على هذا الاحتمال و قبوله يتم هذا القول، أى وجوب الاستنابه من بلد الاستطاعه. و لكن أنى لهم باثبات ذلك إن لم نقل بالقطع على خلافه، إذا فهذا الاحتمال ساقط من أصله.

و قد تقدم مرارا أن طى الطريق ليس جزء من الحج و لا- شرط له، و مع فرض وجوبه لا- يختص بخصوص بلد الاستطاعه مع انتقاله منه إلى بلد آخر.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٨٧

التي كان فيها بعد الاستطاعه. و الأقوى ما ذكرنا وفاقا لسيد المدارك «قده» و نسبه الى ابن ادريس رحمه الله أيضا، و ان كان الاحتمال الأخير- و هو التخيير- قويا جدا.

**[مسألة لو عيّن بلده غير بلده تعين]**

(مسألة: ٩٢) لو عيّن بلده غير بلده- كما لو قال: استأجروا من النجف أو من كربلاء- تعين (١).

و استدلل على التخيير بين البلدان التي كان فيها بعد الاستطاعه: تاره بإطلاق النصوص و دعوى عدم انسباق بلد الاستيطان من النصوص و الفتاوى.

و فيه: أنه لا- محل لهذا الاستدلال، أى لا مجال للإطلاق بعد البناء على انسباق بلد الاستيطان من النصوص و الفتاوى كما هو الحق. مضافا إلى أنه يلزم منه التخيير بين جميع البلدان التي كان فيها لا خصوص ما كان فيها بعد الاستطاعه.

و أما إن استدلل على ذلك بأن خطاب الحج إنما كان متوجها إليه فى خصوص هذه البلدان لتلبسه بالاستطاعه فيها، إذ لا خطاب قبل الاستطاعه أينما كان. هذا من جهه، و من جهه أخرى حيث أن البناء على وجوب الاستتابه من جميع هذه البلدان مقطوع العدم، فالمتيقن هو التخيير.

ففيه: أنه بعد ما انتقل من بلد توجه إليه الخطاب بالسير منه، يسقط هذا الخطاب و يتوجه إليه الخطاب بطى المسافه من البلد الآخر المنتقل اليه، و هكذا يتحول الخطاب بتحوله إلى أن يموت، فيستقر التكليف عليه و الخطابات الأولى كلها تصبح ساقطه.

فالتتيجه: أن الميزان بلد الموت لا التخيير، و هذا الاحتمال ضعيف جدا، لكن بعد ما بينا عدم وجوب طى الطريق ليس جزء للحج و لا شرط له، فلا مجال لهذه الدعاوى.

و مع احتمال وجوب طى الطريق من الأخبار الخاصه فالمنصرف منها هو بلد الاستيطان لا غيره، فلا إشكال فى اليين، فان قلنا بوجوب الاستتابه من البلد يتعين بلد الاستيطان.

(١) لوجوب العمل بالوصيه. أما اخراج مقدار الزائد عن أجره الميقاتيه من الأصل

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٨٨

### **[مسأله على المختار من كفايه الميقاتيه لا يلزم أن يكون من الميقات أو الأقرب إليه فالأقرب بل يكفى كل بلد]**

(مسأله: ٩٣) على المختار من كفايه الميقاتيه لا يلزم أن يكون من الميقات أو الأقرب إليه فالأقرب (١)، بل يكفى كل بلد دون الميقات، لكن الأجره الزائده على الميقات مع إمكان الاستيجار منه لا- يخرج من الأصل (٢) و لا- من الثلث إذا لم يوص بالاستيجار من ذلك البلد (٣) إلا إذا أوصى بإخراج الثلث من دون أن يعين مصرفه (٤) و من دون أن يراحم واجبا ماليا عليه.

### **[مسأله إذا لم يمكن الاستيجار من الميقات و أمكن من البلد وجب]**

(مسأله: ٩٤) إذا لم يمكن الاستيجار من الميقات و أمكن من البلد وجب (٥)،

أو الثلث، فعلى تفصيل قد تقدم. و على القول بإخراج الزائد من الثلث فلا بد من كفايه الثلث و إلا فلا يجب العمل بالوصيه.

(١) لعدم ملزم لذلك. و هذا واضح، فإن القول بكفايه الميقاتيه لا يعنى بها تعين الميقاتيه، بل هى آخر الأمكنه المجزيه لا أنه يلزم تعينها بخصوصها.

(٢) لما تقدم أن اللازم الاستيجار للحج من الميقات، فالزائد لا يخرج من الأصل، لأنه تصرف فى مال الغير بلا مجوز مع عدم رضاء الوارث أو كونه محجورا بالصغر و نحوه.

(٣) لأن إخراج الثلث من مال الميت يكون مع الوصيه، و مع عدمها على الفرض لا- مجوز لإخراجه إلا- برضاء الورثه و عدم حجرهم عن التصرف.

(٤) مع عدم تعيين المصرف لا بد أن يصرف فى مصلحه الميت، و الأمر موكول إلى نظر الوصى، و مع كون نظره يقتضى الحج البلدى فيخرج من الثلث.

هذا إذا لم يزاحم واجبا عليه، سواء كان واجبا ماليا أو واجبا غير مالى، بناء على المختار من عدم إخراج الواجبات المالىه من الأصل إلا الحج و ديون الناس و الزكاه و الخمس.

(٥) فإنه يجب استيجار الحج للميت، و إنما قلنا بكفايه الاستيجار

من الميقات لأنه فرد من المأمور به فيجزى و الزائد عليه إضرار بالورثه بلا دليل.

هذا مع إمكانه، أما مع عدم الإمكان إلا من البلد يكون فرد المأمور به منحصرًا فيجب

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٨٩

و ان كان عليه دين الناس أو الخمس أو الزكاه فيزاحم الدين إن لم تف التركه بهما، بمعنى أنها توزع عليهما بالنسبه (١).

### **[مسألة إذا لم تف التركه بالاستيجار من الميقات لكن أمكن الاستيجار من الميقات الاضطرارى وجب]**

(مسألة: ٩٥) إذا لم تف التركه بالاستيجار من الميقات لكن أمكن الاستيجار من الميقات الاضطرارى كملكه أو أدنى الحل وجب (٢). نعم لو دار الأمر بين الاستيجار من البلد أو الميقات الاضطرارى قدم الاستيجار من البلد (٣) و يخرج من أصل التركه لأنه لا اضطرار للميت مع سعه ماله.

### **[مسألة بناء على المختار من كفايه الميقاتيه لا فرق بين الاستيجار عنه و هو حى أو ميت]**

(مسألة: ٩٦) بناء على المختار من كفايه الميقاتيه لا فرق بين الاستيجار عنه و هو حى أو ميت، فيجوز لمن هو معذور بعذر لا يرجى زواله أن يجهز رجلا من الميقات كما ذكرنا سابقا أيضا (٤)، فلا يلزم أن يستأجر من بلده على الأقوى، و ان كان الأحوط

ذلك (٥).

### [مسألة الظاهر وجوب المبادرة إلى الاستيجار في سنة الموت]

(مسألة: ٩٧) الظاهر وجوب المبادرة إلى الاستيجار في سنة الموت (٦)،

و يعود الإضرار بالورثة، بدليل أمره تعالى.

(١) قد استشكلنا في التوزيع في المسألة الثالثة و الثمانين لأجل روايه صحيحه داله على تقديم الحج و عدم ثبوت الإعراض عنها. فراجع.

(٢) لعموم أدله البدليه مع الاضطرار و عدم ما يوجب خروج المورد عن العموم.

(٣) هذا واضح جدا، لعدم الاضطرار حينئذ، فان الاستيجار من البلد أحد أفراد المأمور به الاختياريه مع سعه المال. فلا يبقى محل للعمل بالاضطرار.

(٤) ذكرنا ذلك بالتفصيل في أواخر المسألة الثانيه و السبعين.

(٥) خروجاً عن الخلاف.

(٦) لأنه بدل عما كان واجبا على الميت، و الظاهر أن حكم البدل هو حكم المبدل منه. و التحقيق: أن المتروك المساوى لديون الميت و وصاياه فيما أن يقال بأنه باق في ملك

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٩٠

خصوصا إذا كان الفوت عن تقصير (١) من الميت، و حينئذ فلو لم يمكن إلا- من البلد و جب و خرج من الأصل و لا- يجوز التأخير إلى السنه الأخرى و لو مع العلم بإمكان الاستيجار من الميقات توفيراً على الورثه. كما أنه لو لم يمكن من الميقات إلا بأزيد من الأجره المتعارفه في سنة الموت و جب و لا يجوز التأخير إلى السنه الأخرى توفيراً عليهم.

### [مسألة إذا أهمل الوصى أو الوارث الاستيجار فتلفت التركة أو نقصت قيمتها فلم تف بالاستيجار ضمن]

(مسألة: ٩٨) إذا أهمل الوصى أو الوارث الاستيجار فتلفت التركة أو نقصت قيمتها فلم تف بالاستيجار ضمن (٢)، كما أنه لو كان على الميت دين



الميت أو يقال بانتقاله إلى الورثة مع كونه متعلقا لحقه، و ما كان ملكا للميت أو متعلقا لحقه يجب أدائه فوراً ولا يجوز حبسه دون إذن و رضا من مالكة أو ذى الحق من الميت، فمع عدم إذنه

لحبسه يجب أدائه فوراً.

(١) فإنه مع تقصير الميت يكون معذبا لتقصيره، فيجب رفع العذاب عنه أو تخفيفه فوراً ففوراً بلا اشكال، بل التحقيق أن هذا التكليف الاستيجارى هو الذى كان فى ذمه الميت و كانت ذمته مشغولة به، إذا فجميع القيود المشترطه فيه يكون فى هذا التكليف و من القيود فوريته فتجب المبادره فيه أيضاً.

و الحاصل: إن كان عدم الإتيان لحجه الإسلام عن تقصير منه فعلى القاعده لو لا العفو و الرحمه يكون معذبا بتركه الحج، حتى ورد أنه كان موته موت يهودى أو نصرانى، و هذا العذاب باق إلى براءه ذمته من الحج فيرفع أو يخفف بعد براءه ذمته. و حينئذ يكون وجوب المبادره إلى تفرغ ذمته من الواضحات و لا- يرضى الميت الذى يكون مالكا لمقدار أجره الاستيجار أو يكون ذلك المقدار متعلقا لحقه بالتأخير فلا يجوز التأخير. و مع عدم تقصيره أيضاً لا دليل على جواز حبس حقه، فلا يجوز الحبس أيضاً.

(٢) أما مع وجوب المبادره فلا- إشكال فى الضمان، و أما مع عدم وجوبها ان احتمال التلف أو النقص احتمالاً عقلاً فيمكن القول بالضمان أيضاً.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٩١

و كانت التركه و افيه و تلفت بالاهمال ضمن.

### **[مسألة على القول بوجوب البلديه إذا كان له و طنان الظاهر وجوب اختيار الأقرب إلى مكه]**

(مسألة: ٩٩) على القول بوجوب البلديه و كون المراد بالبلد الوطن إذا كان له و طنان الظاهر وجوب اختيار الأقرب (١) إلى مكه الا مع رضى الورثه بالاستيجار من الأبعد. نعم مع عدم تفاوت الأجره الحكم التخيير (٢).

### **[مسألة بناء على البلديه الظاهر عدم الفرق بين أقسام الحج الواجب]**

(مسألة: ١٠٠) بناء على البلديه الظاهر عدم الفرق بين أقسام الحج الواجب، فلا اختصاص بحجه الإسلام، فلو كان عليه حج نذرى لم يقيد بالبلد و لا بالميقات يجب الاستيجار من البلد (٣)، بل و كذا لو أوصى بالحج ندبا اللازم الاستيجار من البلد (٤) إذا خرج من الثلث.

---

(١) الظاهر أن المراد من الأقرب الأقل قيمه كما هو واضح، و يظهر من باقى عباراته.

(٢) يحتمل القول بالحكم باختيار الورثة، فاذا اختاروا محلا يلزم العمل على رأيهم.

لكن هذا الاحتمال ضعيف، بل الاختيار للوصى، لأنه هو المفوض إليه الأمر و ليس للوارث دخل في ذلك، فانه على الفرض لا يكون عليه خساره أصلا.

(٣) فى النذر لا بد من أن يلاحظ نيه الناذر و قصده حين النذر، و مع عدم قصد خاص حين النذر و عدم انصراف فإن استندنا للوجوب من البلد بما استدل به الحلى - و هو أن الواجب عليه نفقه الطريق من بلده فلما سقط الحج من بدنه و بقى فى ماله تبعه ما كان يجب عليه لو كان حيا من مؤنه الطريق من بلده. انتهى، فمن المعلوم أنه إن تم هذا الدليل فلا فرق بين وجوب حجه الإسلام و بين وجوب الحج بالنذر، بل إن تم دليله يلزم على فرض كون النذر مقيدا بالميقات أن يسعى من البلد الذى كان النذر فيه إلى الميقات، فان نفقه الطريق كانت واجبه عليه فى حياته فتبقى عليه بعد وفاته أيضا. لكن تقدم ما فيه فى المسأله الثامن و الثمانين و غيرها فراجع.

(٤) لإطلاق بعض نصوص الوصيه الشامل لحجه الإسلام و غيرها على فرض تماميته سندا و دلاله.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٩٢

### [مسأله إذا اختلف تقليد الميت و الوارث فالمدار على تقليد الميت]

(مسأله: ١٠١) إذا اختلف تقليد الميت و الوارث فى اعتبار البلديه أو الميقاتيه فالمدار على تقليد الميت (١).

و إذا علم أن الميت لم يكن مقلدا فى هذه المسأله فهل المدار على تقليد الوارث أو الوصى، أو العمل على طبق فتوى المجتهد الذى كان يجب عليه تقليده إن كان متعينا و التخيير مع تعدد المجتهدين و مساواتهم؟ و جوه (٢).

و على الأول فمع اختلاف الورثه فى التقليد يعمل كل على تقليده، فمن يعتقد

(١) بل المدار على تقليد الوارث أو الوصى كل فى مورده، و لا وجه لكون المدار على تقليد الميت، فإن التقليد طريق إلى الواقع، و الوصى أو الوارث الذى فوض إليه الأمر و يتصدى للعمل يرى بحسب اجتهاده أو تقليده أن حكمه و حكم الميت و حكم جميع الناس هو الذى وقع عليه اجتهاده أو فتوى مقلده، و يرى أن هذا هو الذى كان واجبا على الميت و على غيره، فإذا كان تقليد الميت يوجب الحج من الميقات و تقليد الوارث أو الوصى يوجب الحج من البلد مثلا فالوصى أو الوارث يرى أن ذمه الميت لا تفرغ إلا بالحج من البلد، فكيف يجتزئ بالحج من الميقات.

و كذلك إذا كان تقليد الميت يقتضى وجوب الحج من البلد و تقليد الوصى أو الوارث يقتضى الحج من الميقات، فالوصى أو الوارث يرى أنه لا يجوز إخراج المقدار الزائد من أجره الميقات عن تركه الميت مع عدم رضا جميع الورثه أو كون الصغار فيهم، فكيف يجوز

له إخراج الزائد من أجره الميقات من التركة.

فالمتحصل من كان هو الموظف للاستيجار لا بد من ملاحظه اجتهاده أو تقليده لا تقليد غيره.

(٢) حجيه فتوى المجتهد لمن لم يرجع إليه و لم يتعلم فتواه و لم يستند فى العمل إليه محل إشكال بل محل منع، خصوصا الحجيه التخييرييه فى مورد تعدد المجتهدين المساوين فى الفضل مع عدم الرجوع إليهم و عدم أخذ فتواهم، و لا يمكن أن يصار إليه.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٩٣

البلديه يؤخذ من حصته بمقدارها بالنسبه، فيستأجر مع الوفاء بالبلديه بالأقرب فالأقرب إلى البلد. و يحتمل الرجوع إلى الحاكم (١) لرفع النزاع،

(١) لا بد لنا من بيان موارد الرجوع إلى حكم الحاكم، فكل اختلاف و نزاع يدعى واحد من المتنازعين حقا على الآخر ابتداء أو تكون نتيجته دعواه ذلك و ما لم يكن كذلك ليس موردا للرجوع إلى الحاكم الشرعى، سواء كان الاختلاف و النزاع لا يوجب ثبوت حق لأحدهما على الآخر أو كان موجبا لذلك، و لكن صاحب الحق لا يدعى حقه و لا يطالب و يرفع اليد عن حقه، أو يدعى حقه و يطالب و لكن لا يرجع إلى حاكم شرعى بل يؤخر أخذ حقه إلى القيامه.

قمي، سيد حسن طباطبائي، كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ٣ جلد، مطبعه باقرى، قم - ايران، اول، ١٤١٥ هـ ق

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)؛ ج ١، ص: ٢٩٣

ففيما نحن فيه: إن قلنا بأن الواجب على كل من الورثه إعطاء ما تعلق بنصيبه لا أزيد من ذلك، مثلا إذا كان الوارث منحصرافى ولدين و مقتضى تقليد أحدهما إخراج الحج البلدى و مقتضى تقليد الآخر إخراج الحج الميقاتى فعلى واحد منهما يلزم

إخراج نصف أجره البلدى فقط و على الآخر إخراج نصف أجره الميقاتى، فلا نزاع بينهما لأن كلا منهما يعمل على طبق وظيفته بلا نزاع بينهما.

و أما إن قلنا إن الواجب على كل من الورثه إخراج جميع أجره الحج و بعد إخراج أجره الحج يأخذ نصيبه من التركة - بمعنى أن القائل بالبلديه يرى أنه لا يجوز له أخذ حصته من التركة إلا بعد إخراج تمام أجره البلديه من التركة و القائل بالميقاتييه يرى جواز أخذ حصته من التركة بعد إخراج أجره الميقاتيه - فبناء على هذا القول إذا فرضنا أن أجره الميقاتيه تكون ألف درهم و أجره البلديه ألفى درهم و الوارث يكون منحصرافى أخوين و التركة تكون عشره آلاف من الدراهم، فعلى رأى من قال

بالبلديه تكون حصه كل منهما بعد إخراج أجره الحج أربعة آلاف و على رأى من قال بالميقاويه تكون حصته من التركه أربعة آلاف و خمسمائه درهم، فاذا أخذ حصته من التركه يلزم على من قال بالبلديه على هذا القول أن يعطى ألفا و خمسمائه درهم، فعلى هذا يدعى القائل بالبلديه خمسمائه درهم

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٩٤

فيحكم بمقتضى مذهبه. نظير ما إذا اختلف الولد الأكبر مع الورثه فى الحيوه.

و إذا اختلف تقليد الميت و الوارث فى أصل وجوب الحج عليه و عدمه- بأن يكون الميت مقلدا لمن يقول بعدم اشتراط الرجوع إلى كفايه فكان يجب عليه الحج و الوارث مقلدا لمن يشترط ذلك فلم يكن واجبا عليه أو بالعكس- فالمدار على تقليد الميت.

---

على القائل بالميقاويه. فيحتمل على هذا لزوم الرجوع إلى الحاكم الشرعى.

و إذا اختلف الوصى و الوارث- بأن كان مقتضى تقليد الوصى أو اجتهاده الحج

البلدى و مقتضى تقليد الوارث أو اجتهاده الحج الميقاتى- فلا يمكن الجمع بينهما إلا بالرجوع إلى الحاكم الشرعى، فيمكن القول بلزوم اتباع حكمه ما لم يعلم بفساد مدركه و فساد ما اعتمد عليه فى الحكم.

و إذا كان الاختلاف بين تقليد الميت و تقليد الوارث فى وجوب أصل الحج- بأن كان مقتضى تقليد الميت وجوب الحج عليه و مقتضى تقليد الوارث عدم وجوبه- فالمدار كما قدمنا على مقتضى تقليد الوارث خلافا للماتن «قده».

أما إذا كان عكس ذلك- بأن كان مقتضى اجتهاد الميت أو تقليده عدم وجوب الحج و لم يكن مقصرا فى جهات اجتهاده أو تقليده- فالحكم فى ذلك مبنى على أنه إن لم يتنجز عليه وجوب الحج و كان معذورا فى تركه بحيث لم يستقر عليه الحج، فإذا زالت عنه الاستطاعه لا- يجب عليه الحج متسكعا كما قدمناه فى مسأله الجهل بالاستطاعه عن قصور لا عن تقصير، مستدلين بصحيحه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: إذا قدر الرجل على ما يحج به ثم دفع ذلك و ليس له شغل يعذره به فقد ترك شريعته من شرائع الإسلام.

و مفهوم هذه الصحيحه أن دفع الحج و تركه مع عذر يعذره به لا يكون تركا لشريعته من شرائع الإسلام و لا يستقر عليه الحج، و إذا لم يستقر عليه الحج فلا يجب استيجار الحج له، و أى عذر أعذر و أولى من اجتهاد صحيح أو تقليد صحيح اقتضى عدم وجوب الحج.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٩٥

**[مسأله الأحوط فى صورته تعدد من يمكن استيجار الاستيجار من أقلهم أجره]**

(مسألة: ١٠٢) الأحوط في صورته تعدد من يمكن استيجار الاستيجار من أقلهم أجره مع إحراز صحه عمله، مع عدم رضا الورثة أو وجود قاصر فيهم، سواء قلنا

بالبلديه أو الميقاتيه. و إن كان لا يبعد جواز استيجار المناسب لحال الميت (١) من حيث الفضل و الأوثقيه مع عدم قبوله إلا بالأزيد و خروجه من الأصل، كما لا يبعد عدم وجوب المبالغه في الفحص عن أقلهم أجره (٢) و إن كان أحوط.

و على هذا فالمدار على اجتهاد الميت أو تقليده فيه.

إلا- أن يقال: إن الوارث إن اعتقد بمقتضى اجتهاده أو تقليده أنه مع هذا استقر عليه الحج و اشتغلت ذمته بحجه الإسلام، فبمقتضى اطلاق الأدله التي دلت على أن من مات و لم يحج حجه الإسلام و كان مستطيعا يجب أن يحج عنه يكون على الوارث أن يحج عنه من أصل المال و ان كان الميت معذورا في تركه الحج. إلا أن يدعى انصراف الأدله عن مثل هذا الفرض الذى لو فرضنا زوال استطاعته و بعد زوالها تغير اجتهاده أو تقليده. مثلا: كان مقتضى تقليده الأول اشتراط الرجوع إلى كفايه في الاستطاعه، و مقتضى تقليده الثانوى عدم اشتراطه، و كان ذلك بعد زوال استطاعته، فما قدمنا و عرفت كان معذورا في تركه الحج، فلم يستقر عليه الحج و لم يجب عليه متسكعا، فلو لم يتغير تقليده و مات على تقليده الأول فيدعى انصراف أدله و وجوب الحج عن هذا الفرض، فإنه إذا بنينا في حياته أنه إذا تغير تقليده بعد زوال استطاعته لم يجب عليه الحج و لم يستقر له فكيف إذا مات في هذا الحال و لم يتغير تقليده أو تغير، فيكون على الوارث انجاز الحج عنه، فيدعى انصراف الأدله عن هذا الفرض. و لكن لا يخلو عن تأمل.

(١) هذا إذا كان استيجار غير المناسب هتكا لحرمة الميت و حطا لكرامته. و إلا

فبعيد جدا.

(٢) فإن هذه الأمور تحمل على المتعارف، فمقدار الفحص عن أقلهم أجره هو القدر

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٩٦

### [مسألة الأقوى كفايه الميقاتيه]

(مسألة: ١٠٣) قد عرفت أن الأقوى كفايه الميقاتيه، لكن الأحوط الاستيجار من البلد بالنسبه إلى الكبار من الورثه، بمعنى عدم احتساب الزائد عن أجره الميقاتيه على القصر إن كان فيهم قاصر.

### [مسألة إذا علم أنه كان مقلدا و لكن لم يعلم فتوى مجتهده]

(مسألة: ١٠٤) إذا علم أنه كان مقلدا و لكن لم يعلم فتوى مجتهده في هذه المسألة فهل يجب الاحتياط أو المدار على تقليد الوصى أو الوارث؟ و جهان (١) أيضا.

[مسأله إذا علم استطاعه الميت مالا و لم يعلم تحقق سائر الشرائط فلا يجب القضاء عنه]

(مسأله: ١٠٥) إذا علم استطاعه الميت مالا و لم يعلم تحقق سائر الشرائط فى حقه فلا يجب القضاء عنه، لعدم العلم بوجوب الحج عليه، لاحتمال فقد بعض الشرائط (٢).

[مسأله إذا علم استقرار الحج عليه و لم يعلم أنه أتى به أم لا، فالظاهر وجوب القضاء عنه]

(مسأله: ١٠٦) إذا علم استقرار الحج عليه و لم يعلم أنه أتى به أم لا، فالظاهر وجوب القضاء عنه، لأصالة بقائه (٣) فى ذمته. و يحتمل عدم وجوبه عملا بظاهر

المتعارف لا أزيد.

(١) قد تقدم أن المدار على تقليد الوصى أو الوارث، أما على مختاره فلا وجه للرجوع إلى تقليد الوصى أو الوارث، فلا بد إما الرجوع إلى الاحتياط بالاستيجار من البلد أو الرجوع إلى البراءة والاستيجار من الميقات. و لعل الأظهر أن المورد مورد البراءة، لأن الاستيجار من الميقات قطعى و الزائد عليه مشكوك، لأن الاستيجار من البلد شامل من الميقات و الزائد عليه.

هذا إذا كان تقليد الوصى أو الوارث من الميقات، و أما ان كان تقليده يقتضى من البلد فلا يخلو من تأمل.

(٢) هذا واضح على تقدير عدم اماره على تحقق سائر الشرائط، و أما على تقدير وجود الاماره المعتمده على تحققها فلا بد من العمل على طبق الاماره.

(٣) هذا أيضا على القاعده، فإن موضوع وجوب القضاء عنه مركب من جزئين:

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٩٧

حال المسلم و انه لا يترك ما وجب عليه فورا (١). و كذا الكلام إذا علم أنه تعلق به خمس أو زكاه (٢)

موت الشخص الموسر و لم يحج حجه الإسلام، و أحرز أحد الجزئين و هو موته موسرا بالوجدان و الجزء الآخر- و هو أنه لم يحج حجه الإسلام- محرز بالأصل.

(١) هذا الذى ذكره ليس ظاهر حال المسلم، فإن المسلمين أكثرهم على خلاف ذلك عملا، فكيف

يكون العمل بكل واجب ظاهر حال المسلم، فإن سلم فلا دليل على حجية هذا الظاهر، فلاحتمال ضعيف.

(٢) فى ديون الميت إشكال، فإنه باستصحاب بقاء اشتغال ذمه الميت يشكل أن يثبت به عنوان دين الميت الذى هو موضوع لتوجه الخطاب إلى الوارث. مضافا إلى أن الدعوى على الميت لا تثبت بالبينه فقط بل يحتاج ثبوتها إلى يمين المدعى أيضا. فيحتمل أن الحق لا يثبت بالبينه وحدها بل يحتاج اثباته إلى ضم اليمين.

و يحتمل أيضا أن الشارع أسقط استصحاب بقاء اشتغال ذمه المديون، لاحتمال أدائه دينه قبل موته، كما تؤيده روايه يسن الضرير فى هذه المسأله و هى هكذا:

محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن احمد، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يسن الضرير، عن عبد الرحمن بن أبى عبد الله قال: قلت للشيخ (أبى الحسن موسى بن جعفر عليه السلام) خبّرني عن الرجل يدعى قبل الرجل الحق فلم تكن له بينه بماله؟ قال: فيمين المدعى عليه، فإن حلف فلا حق له، وإن رد اليمين على المدعى فلم يحلف فلا حق له (و إن لم يحلف فعليه)، وإن كان المطلوب بالحق قد مات فأقيمت عليه البينه فعلى المدعى اليمين بالله الذى لا إله إلا هو لقد مات وإن حقه لعليه، فإن حلف وإلا فلا حق له، إنا لا ندرى لعله قد أوفاه ببينه لا نعلم موضعها أو غير بينه قبل الموت، فمن ثم صارت عليه اليمين مع البينه، فإن ادعى بلا بينه فلا حق له لأن المدعى عليه ليس بحى، و لو كان حيا لألزم اليمين أو الحق أو برد اليمين عليه، فمن ثم لم يثبت الحق.

كتاب الحج (للقمى،

السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٩٨

أو قضاء صلوات أو صيام (١) و لم يعلم أنه أداها أو لا.

---

و روى الصدوق رحمه الله باسناده عن يسن الضرير مثله إلا أنه قال: قلت للشيخ - يعنى موسى بن جعفر عليه السلام «١».

على أنه قد يتفق علم الوارث بأن الميت فى معاملاته كثيرا يتفق أنه صار مديونا و أداه فى موقعه.

و يحتمل أيضا عدم أدائه للنسيان أو التساهل، و مع هذا الاحتمال للوارث فيلزم أن يكون عليه أداء هذا الدين مع مطالبته و ادعاء نسيانه للموضوع و هذا بعيد جدا. و لكن بعض ما ذكر أو كلها لا يخلو عن المناقشه، و لا يمكن الاعتماد عليه إلا الوجه الأول الذى أشرنا إليه بأن موضوع الحكم هو دين الميت، و هو لا يثبت بالاستصحاب إلا على الأصل المثبت الذى هو باطل، فاذا اعترف الخصم بذلك صغويا و كبرويا فادعأونا ثابت، إلا أنه فيه إشكال و تأمل.

إن قلت: ما الفرق بين حجه الإسلام التى بنيت على وجوب الاستيجار عنها مع الشك فى أدائها حال حياته و استشكلتم فى الدين مع الشك فى أدائه حال حياته؟

قلنا: إن موضوع وجوب الحج عنه مركب يحرز أحد جزأيه بالوجدان و الجزء الآخر يحرز بالأصل كما بينا سابقا، و أما الدين

فموضوع وجوب أدائه بسيط و هو عنوان دين الميت، و لا يثبت بأصالة بقاء الدين إلا على الأصل المثبت، و هو باطل. و على أى حال فالمسأله محل إشكال.

(١) أما قضاء الصلوات أو الصيام مع العلم بعدم أدائه على المختار لا يخرج من الأصل و لا من الثلث إذا لم يوص بها إلا أنها واجبه على أكبر الأولاد بتفصيل مذكور فى محله، و مع عدم

الولد يجب على المذكور من الورثه على الأحوط و أيضا مذكور فى محله تفصيل ذلك.

و مجمل القول: إن ما دل على أن ديون الميت مقدمه على الإرث و الوصيه فالظاهر منها

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٤ من أبواب كيفية الحكم و احكام الدعوى، ح ١.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٢٩٩

**[مسأله لا يكفى الاستيجار فى براءه ذمه الميت و الوارث بل يتوقف على الأداء]**

(مسأله: ١٠٧) لا- يكفى الاستيجار فى براءه ذمه الميت و الوارث بل يتوقف على الأداء (١)، و لو علم أن الأجير لم يؤد وجب الاستيجار ثانيا و يخرج من الأصل إن لم يمكن استرداد الأجره من الأجير (٢).

**[مسأله إذا استأجر الوصى أو الوارث من البلد غفله عن كفايه الميقاتيه ضمن ما زاد عن أجره الميقاتيه]**

(مسأله: ١٠٨) إذا استأجر الوصى أو الوارث من البلد غفله عن كفايه الميقاتيه ضمن (٣) ما زاد عن أجره الميقاتيه للورثه أو لبقيتهم.

**[مسأله إذا لم يكن للميت تركه و كان عليه الحج لم يجب على الورثه شىء]**

(مسأله: ١٠٩) إذا لم يكن للميت تركه و كان عليه الحج لم يجب على الورثه شىء (٤) و ان كان يستحب على وليه، بل قد يقال بوجوبه للأمر به فى بعض

---

هو ديون الناس لا ديون الله تعالى، فإن جميع الواجبات موجب لاشتغال الذمه بفعلها لأمر الله تعالى، و الديون التى يجب أداؤها من تركه الميت منصرفه عن هذه الديون، و التفصيل فى محله. هذا مع العلم بعدم أدائها، و مع عدم العلم بعدم أدائها فبطريق أولى.

(١) هذا مما لا إشكال فيه، فإن الأمور به فى كلام الإمام عليه السلام «أن يحج عنه من صلب ماله» أو قوله عليه السلام «عليه إن



الحج من ماله» أو نحو ذلك من التعبيرات، فالواجب الحج عنه، والاستيجار للحج ليس مصداقا للحج عنه إذا لم يؤد الأجير، فيبقى وجوب الحج عنه على الوارث، فيجب الاستيجار أو بنحو آخر الحج عنه. و بمقتضى الأدلة التي دلت على وجوب الحج من صلب ماله يجب الإخراج من الأصل.

(٢) فإن أمكن الاسترداد منه فيسترد منه.

(٣) هذا إذا كانت الإجاره بعين التركة و لم يجز الورثه فى مقدار التفاوت، و إذا كانت الإجاره فى الذمه لم يرجع الوصى على الورثه أو الوارث على بقيه الورثه إلا بمقدار الحج الميقاتى.

(٤) قال فى المستمسك: بلا خلاف ظاهر، و فى كشف اللثام نسبته إلى المشهور، و ظاهر غيره التسالم عليه انتهى.

و مقتضى النصوص المتقدمه ذلك، مثل قوله عليه السلام «يجح عنه من صلب ماله، لا

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٠٠

الأخبار

(١).

يجوز غير ذلك» فى موثقه سماعه، أو قوله عليه السلام فى صحيح الحلبي «من جميع ماله» أو قوله عليه السلام فى صحيح معاويه «من جميع المال» أو غير ذلك من التعبيرات الداله على وجوب إخراجه من ماله، فلا يجب من غير ماله.

(١) قد ينسب إلى بعض أنه قائل بوجوبه، و لعله بصحيح ضريس عن أبى جعفر عليه السلام قال فى رجل خرج حاجا حجه الإسلام فمات فى الطريق؟ فقال: إن مات فى الحرم فقد أجزأت عنه حجه الإسلام، و إن مات دون الحرم فليقض عنه وليه حجه الإسلام» (١).

لكن يقيد إطلاقه بما ذكر من الأخبار الداله على الإخراج من تركته، و بخصوص صحيح بريد العجلي قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل خرج حاجا و معه جمل له و نفقه و زاد فمات فى الطريق؟ قال: إن كان ضروره ثم مات فى الحرم فقد أجزأ عنه حجه الإسلام، و ان كان مات و هو ضروره قبل أن يحرم جعل جملة و زاده و نفقته و ما معه فى حجه الإسلام. الحديث «٢».

و الحاصل: إنه بحسب القواعد العلميه لا بد أن يقيد إطلاق صحيح ضريس بوجود التركة للميت بمقدار أن يحج عنه، و لكن التحقيق أن صحيح ضريس لا- إطلاق فيه، بل يدل على حكم فى مورد خاص، و هو ما إذا خرج حاجا حجه الإسلام ثم مات دون الحرم، و على حسب القاعده يكون معه زاد و راحله و وسائل بمقدار وصوله إلى المقصد ثم رجوعه منه، فلا بد من جعل زاده و راحلته و وسائله فى الحج عنه، فيصرف إلى المورد المعتاد من كونه ذات راحله و زاد و وسائل، و لا يشمل

ما إذا مات و لم يكن معه شيء منها.

فيكون مدلوله مدلول صحيح بريد العجلى الذى صرح فيه بجعل جمله و زاده و نفقته و ما

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه، ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٢٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه، ح ٢.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٠١

### [مسألة من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره]

(مسألة: ١١٠) من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره تبرعا أو بإجاره (١) و كذا ليس له أن يحج تطوعا. و لو خالف فالمشهور البطلان (٢)، بل ادعى بعضهم عدم الخلاف فيه، و بعضهم الإجماع عليه، و لكن

معه في حجه الإسلام، فلا يشمل المورد الذى لا تكون له تركه أصلا.

أما مع فرض عدم القول بالانصراف و دعوى شموله لمورد لم تكن له تركه، فلا وجه لتقييده، لعدم المنافاه بين وجوب الحج من تركته إن كانت له التركة و وجوب الحج عنه على وليه مع عدم التركة، فمع تعميم الإطلاق لما لم تكن تركه فلا بد من القول بوجوده على وليه. لكن الظاهر أن عدم الوجوب مقطوع بينهم، أما استحبابه على الولي فلا إشكال فيه.

(١) قال في الشرائع: من وجب عليه حجه الإسلام لا يحج عن غيره لا فرضا و لا تطوعا. انتهى.

و قال في الجواهر في شرح قول المحقق «من وجب عليه حجه الإسلام و كان متمكنا منها» لا يحج عن غيره تبرعا أو بإجاره، بل و لا يحج تطوعا، بلا خلاف أجده في الأول منهما.

(٢) أما من حيث الحكم التكليفي فلا إشكال في عصيانه في ترك حجه الإسلام مع كونه واجبا فوريا كما تقدم، و أما حرمة

ما أتى به و بطلانه فلا دليل عليه كما ستعرف.

و استدل على حرمة ما أتى به أو على بطلانه بوجوه:

الأول- ان الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده، و ما أتى به ضد لحجه الإسلام، فيكون منهيا عنه، و النهى فى العباده موجب لفسادها.

و فيه: أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده كما حرر فى الأصول مفصلا.

وقال المصنف «قده»: و لو سلم أن الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده يكون النهى غيريا تبعا، و النهى الغيرى لا يوجب فساد العباده، لأنه لا ينشأ عن المبعوضيه حتى

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٠٢

عن سيد المدارك التردد فى البطلان.

ينافى المحبويه.

و فيه: انه لا إشكال فى أن من أتى بمقدمه واجب أو مقدمه مستحب بقصد الإتيان بذى المقدمه يكون ذلك انقيادا و محبوبا للمولى و قهرا موجبا للثواب، و يؤيده ما ورد كثيرا من الأجر على كل قدم فى طريق الحج أو فى طريق زياره المعصومين، و كذلك من أتى بمقدمه الحرام لأجل التوصل إلى الحرام يكون متجريا و يكون مبعوضا للمولى و يستحق العقاب عليه، و يدل عليه أن السفر لأجل التوصل إلى الحرام يكون من السفر الحرام و تكون الصلاه فيه تامه من غير تقصير. فالظاهر أنه لا فرق بين النهى النفسى أو الغيرى فى كونه سببا لفساد العباده.

و الذى يسهل الخطب أنه قد حقق أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده.

الثانى - ان المفروض وجوب الحج عليه عن نفسه فورا، فهو غير قادر شرعا على تركه، فلا يكون قادرا على الحج عن الغير و لا على الحج الندبى.

و فيه: أنه ان أريد من عدم كونه قادرا على الحج عن الغير و

على الحج المندوب، أنه غير قادر تكوينيا فهو واضح الفساد، و إن أريد عدم كونه قادرا شرعا، ففيه: انه إن كان المراد من عدم القدره الشرعيه اشتراط عدم المزاحمه مع الواجب الفورى فهو أول الكلام و لا دليل على هذا الاشتراط، و إن كان المراد اشتراط القدره الشرعيه فى خصوص الحج، ففيه أولا: أن اشتراط الاستطاعه مختص بحجه الإسلام عن نفسه و لا يشترط فى الحج النبائى و لا فى الحج الندبى، و ثانيا ان القدره و الاستطاعه فى حجه الإسلام أيضا قد فسرت بوجود الزاد و الراحله و تخليه السرب و صحه الجسم، و لا يشترط فى وجوب حجه الإسلام عدم المزاحمه مع واجب فورى آخر أيضا فضلا عن حج غيرها.

الثالث - أنه لا إشكال فى توجه التكليف إليه بأن يحج حجه الإسلام فى عام الاستطاعه فورا، فيصلير الزمان مختصا بحجه الإسلام، فلا يكون الوقت قابلا لوقوع حج غيره فيه،

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٠٣

و مقتضى القاعده الصحه و إن كان عاصيا فى ترك ما وجب عليه كما فى مسأله الصلاه مع فوريه وجوب إزاله النجاسه عن المسجد، إذ لا وجه للبطلان إلّا

كما أن شهر رمضان يكون مختصا بصوم شهر رمضان و لا يجوز له أن يصوم فيه عن غيره لا بالنيابه و لا تبرعا بل لا يجوز أن يصوم فيه عن نفسه صوما نديبا، فكذلك بعد أن صار الزمان مختصا بحجه الإسلام عن نفسه لا يجوز أن يحج عن غيره بإجاره أو تبرعا، و لا يجوز أيضا أن يحج عن نفسه ندبا.

و فيه: أن الأمر الفعلى المتعلق بواجب لا يوجب اختصاص الوقت به بحيث لا يصلح الوقت لغيره فيه، أما فى

صوم شهر رمضان فهو لأجل نص خاص و لا يجوز قياس المقام به. مضافا إلى أن وجوب الحج فورا بعد الاستطاعه لا يجعله من الواجبات الموقته مثل صوم شهر رمضان و الصلوات الواجبه فى أوقاتها. على أنك عرفت فى الواجبات الموقته أيضا بأن الوجوب الفعلى فيها لا يقتضى اختصاص الوقت بها بحيث لا يصلح الوقت لوقوع غيرها فيه.

الرابع- أن قوله تعالى وَ لِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا يدل على أن الحج ملك لله تعالى، فإن اللام فيها يدل على الملك، فالحج يكون مملوكا لله تعالى، فلا يجوز التصرف فيه بغير إذن من الله تعالى، فلو حج عن غيره أو عن نفسه تطوعا فقد تصرف فى ملك الله بلا إذن منه، فيكون باطلا.

و فيه: أولا- إنه قد تقدم منا مرارا أن اللام فى هذه الآيه أو فى صيغته النذر بقوله «لله على» و أمثال ذلك لا تدل على الملكيه الاعتباريه لله تعالى، فان جميع الأشياء ملك لله تعالى بالملكيه الحقيقيه، فإن لله جميع ما فى السماوات و الأرضين، و جميع الواجبات من الصلاه و الزكاه و الحج و الصوم و غيرها ملك لله تعالى، و جميعها موجب لاشتغال ذمه المكلف بها من غير فرق بين الحج و غيره، فلا يجوز إجراء أحكام الملكيه الاعتباريه على ما هو ملك لله تعالى بالملكيه الحقيقيه.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٠٤

.....

نعم إذا كان الكلام محتفا بالقرينه المتصله الداله على أن اللام فيها يراد منها الملكيه الاعتباريه مضافه إلى الملكيه الحقيقيه، فلا بد من العمل على طبقها، و إذا لم تكن قرينه فى الكلام تدل على ذلك فلا يحمل على الملكيه الاعتباريه.

و مما يحتف

بهذه القرينه قوله تعالى فى آيه الخمس وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَا نَّ لِلّٰهِ خُمُسُهُ وَ لِلرَّسُولِ الْآيَهُ، فان اختصاص خمس ما

غنم بنفسه- مع كون جميع المال و نفس المكلف و جميع ما فى يده ملك لله تعالى- يدل على خصوصيه فى خمس ما غنم الذى لم تكن تلك الخصوصيه فى غيره. على أن المراد من اللام فى خصوص ذلك المورد الملكيه الاعتباريه، و إلا فالملكيه الحقيقيه لا- اختصاص لها بخصوص ما غنم. مضافا إلى عطف ملكيته تعالى بملكيه الرسول صلى الله عليه و آله و ملكيه ذوى القربى، و من المعلوم أن ملكيتهم أو أحقيتهم هى الاعتباريه منها، و هذه قرينه أخرى على أن المراد الاعتباريه منها لا الحقيقيه، و انما تعرضنا الى آيه الخمس و أن المراد منها الملكيه أو الأحقيه الاعتباريه لدفع بعض التوهّمات الباطله التى توهمها بعض فى آيه الخمس.

و ثانيا لو سلّم أن المراد من الآيه الملكيه الاعتباريه فلا يلزم أن يكون حجه نيابه عن الغير أو حجه تطوعا تصرفا فى ملك الله بلا إذن، فإنه فى موارد الملكيه الاعتباريه تاره يملك الإنسان جميع المنافع القائمه بنفسه إلى غيره فيصير جميع منفعه ملكا للمستأجر، بخلاف ما إذا ملكه منفعته الخاصه فى ذمته، ففى مثل ذلك يملك المستأجر فقط تلك المنفعه الخاصه فى ذمه الموجر، فإذا أتى الموجر بالعمل بقصد وفاء ما فى ذمته للمستأجر يصير العمل ملكا له، و إذا أتى بالعمل دون قصد الوفاء بما فى ذمته بل قصد العمل لغير المستأجر لم يكن ذلك العمل ملكا للمستأجر و لا يكون تصرفا فى ملكه، لأن ما فى الذمه لا ينطبق على ما فى الخارج بدون القصد قهرا،

فإذا لم يقصد أداء ما فى ذمته للمستأجر لا يكون العمل له، فإن قصد غير المستأجر الأول و هو الثانى يكون العمل له، و إن لم يقصد الأول

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٠٥

.....

و لا الثانى بل أتى بالعمل من غير قصد كونه لغيره كان العمل من نفسه، فإذا قصد به التطوع يصير تطوعا. فكون الحج من نفسه لله تعالى بالملكيه الاعتباريه لا يقتضى صيروره الحج عن الغير مملوكا لله تعالى حتى يكون تصرفا فى ملكه تعالى.

و المحصل من الكلام: ان كون الحج عن نفسه وجوبا مملوكا لله تعالى لا- يوجب أن يكون الحج عن غيره أو الحج تطوعا تصرفا فى ملكه تعالى.

الخامس: ان الأمر بالحج عن نفسه و إن لم يقتض النهى عن ضده لكنه يمنع من الأمر بضده، و هو الحج الندبى أو الحج عن غيره، لامتناع الأمر بالضدين، لأن الجمع بين الضدين محال و لا يقدر المكلف على الجمع بينهما، و مع امتناع الأمر به يقع فاسدا، لأن العباده لا بد لها من أمر من المولى و بدونه لا يكون عباده فيكون فاسدا، فكيف يمكن له قصد التقرب به.

و فيه: أولا ان قصد القربه لا يكون منحصرافا فى قصد الأمر، بل إذا كان عالما بأن العمل محبوب للمولى يمكن للمكلف أن يأتي بالعمل قربه إلى الله، فالعمل إذا كان منسوبا إلى الله مع كونه محبوبا له تعالى يكون قريبا. و ثانيا انه قد حقق فى الأصول جواز

الأمر الترتيبى.

و مع دعوى أن قصد القربه يكون منحصرًا بقصد الأمر يمكن أن يقصد الأمر أيضا بنحو الترتيب، فلا إشكال فيه.

السادس - دلالة بعض الأخبار على عدم الصحة:

«منها» صحيحه سعد بن أبي خلف

قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل الضرورة يحج عن الميت؟ قال: نعم إذا لم يجد الضرورة ما يحج به عن نفسه، فإن كان له ما يحج به عن نفسه فليس يجزى عنه حتى يحج من ماله، و هي تجزى عن الميت إن كان للضرورة مال و ان لم يكن له مال «(١)».

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٥ من أبواب النياحة فى الحج، ح ١.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٠٦

.....

---

«و منها» صحيحه سعيد بن عبد الله الأعرج أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الضرورة أ يحج عن الميت؟ فقال: نعم إذا لم يجد الضرورة ما يحج به، فإن كان له مال فليس له ذلك حتى يحج من ماله، و هو يجزى عن الميت كان له مال أو لم يكن له مال «(١)».

بتقريب أن قول الإمام عليه السلام «إذا لم يجد الضرورة ما يحج به عن نفسه» المقتضى بمفهومه أنه لو كان واجدا لما يحج به لم يجز له الحج نيابة أو تبرعا عن الميت، فيكون الحج عن الميت منها عن ماله، و أيضا بقوله عليه السلام «فإن كان له ما يحج به عن نفسه فليس يجزى عنه حتى يحج من ماله» بناء على عدم إرجاع ضمير عنه إلى النائب بل راجع إلى الميت.

و على هذا فقد صرح الإمام عليه السلام بعدم أجزاء حج الضرورة الذى به مال عن الميت.

وفيه: إن هذا خلاف الظاهر جدا، فإن الضمائر بأسرها راجعه إلى النائب، و إرجاع خصوص ضمير «عنه» إلى الميت مع كون الضمائر قبله إلى النائب و كذا الضمير الذى يكون بعده فى قوله عليه السلام «من ماله» راجع

إلى النائب خلاف السياق و خلاف الظاهر جدا، فلا بد من إرجاع ضمير «عنه» أيضا إلى النائب. مع التصريح فى قوله عليه السلام «و هي تجزى عن الميت» المستفاد منه أجزاء حجه عن النائب، و هذا أيضا قرينه على إرجاع ضمير «عنه» أيضا إلى النائب لا إلى

الميت.

و أما الاعتراض بأنها جملة معترضة قدمها الإمام عليه السلام على جواب السائل بعيد عن المحاورات العرفية.

ففيه: أنه يمكن أنه كان في كلام السائل جملة أو قرينه على أنه يسأل أيضا عن أجزاء حج النائب عن نفسه أم لا، أو علم الإمام عليه السلام من الخارج أن السائل يزعم أجزاء

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٥ من أبواب النيابة في الحج، ح ٢.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٠٧

.....

---

حجه نيابه عن حج نفسه أيضا، و الإمام عليه السلام أراد ردّ هذا الزعم منه بقوله عليه السلام «فليس يجزى عنه».

و الحاصل: ان الظاهر أن الصحيحه تدل على صحه حج النائب عن الميت خلافا للمشهور.

و أما احتمال أن قوله عليه السلام «و هي تجزى عن الميت» يراد منه أن النائب إذا حج من ماله ثم حج عن الميت فهي تجزى عن الميت. ففي كمال البعد، خصوصا مع قوله عليه السلام «و هي تجزى عن الميت ان كان للضرورة مال و ان لم يكن له مال» و مع هذه الجملة لا مجال لهذا الاحتمال أصلا، فإنه بعد أن حج لنفسه لا يكون ضروره، فقول الإمام عليه السلام «إن كان للضرورة مال و إن لم يكن له مال» لا يبقى مجالا لهذا الاحتمال، فلا بد من حمل المفهوم الذي يكون في صدر الصحيحه على التكليف محضا، بمعنى أنه من كان

له مال و لم يحج يجب أن يحج عن نفسه و لا يجوز له تأخيره مع كونه واجبا فوريا.

هذا بالنسبه إلى الصحيحه الأولى - أعنى صحيحه سعد بن أبي خلف - أما بالنسبه إلى صحيحه سعيد بن عبد الله فقوله «نعم إذا لم يجد الضروره ما يحج به فان كان له مال فليس له ذلك حتى يحج من ماله» فلا بد أن تحمل على أنه ليس له ذلك تكليفا محضا، لا - أنه يبطل حجه النيابة، بقرينه التصريح بالصحه بقوله عليه السلام «و هو يجزى عن الميت كان له مال أو لم يكن له مال». و حملة على أنه يجزى عن الميت إذا حج من ماله لنفسه و بعد هذا الحج يكون حجه البعدى يجزى عن الميت سواء كان له مال أو لا. بعيد في كمال البعد لا يصار إليه أصلا. فعلم مما ذكر أن الصحيحين يدلان على خلاف المشهور و على الصحه لا على البطلان.

و قد يستدل للمشهور بصحيحه ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل ضروره مات و لم يحج حجه الإسلام و له مال؟

قال: يحج عنه ضروره لا مال له «١».

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٥ من أبواب النياه فى الحج، ح ٢.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٠٨

دعوى أن الأمر بالشىء نهى عن ضده، وهى محل منع (١)، و على تقديره لا يقتضى البطلان، لأنه نهى تبعى (٢).

و دعوى أنه يكفى فى عدم الصحه عدم الأمر. مدفوعه بكفايه المحبويه فى حد نفسه فى الصحه كما فى مسأله ترك الأهم و الإتيان بغير الأهم (٣) من الواجبين المتراحمين.

أو دعوى أن الزمان مختص بحجته عن نفسه فلا يقبل لغيره

(٤) وهى أيضا مدفوعه بالمنع، إذ مجرد الفوريه لا- يوجب الاختصاص، فليس المقام من قبيل شهر رمضان حيث إنه غير قابل لصوم آخر.

و ربما يتمسك للبطلان فى المقام بخبر سعد بن أبى خلف (٥) عن أبى الحسن

---

و قد يدعى بعدم العمل على ظاهره، و على تقدير تماميته فلا بد من حمله على الاستحباب، بقريته الصحيحين المتقدمين فانهما صريحان و نسان فى الصحه، بخلاف صحيحه عمار فانها ظاهره فى اللزوم و الاشتراط فلا بد من التصرف فى ظاهرها بواسطه الجمع العرفى، فالظاهر أنه لا- اشكال فى صحه حجه نياه عن الغير لكن لا- يجوز له ترك حجه لنفسه و إتيان الحج عن الغير تكليفا كما تقدم تفصيل ذلك و كما دل عليه الصحيحان، فانهما يدلان على الصحه لا على عدمها كما عرفت.

(١) كما تقدم فى الوجه الأول من الوجوه التى استدلت بها على البطلان.

(٢) قد تقدم فى ذلك الوجه عدم الفرق بين النهى التبعى و غيره.

(٣) قد تقدم فى ذلك الوجه أيضا تصحيحه بالترتب.

(٤) قد تقدم فى الوجه الثالث من الوجوه مع دفعه كما عرفت.

(٥) هذا هو صحيح سعد بن أبى خلف الذى تقدم فى الوجه السادس مع تقريب وجه الاستدلال به و بيان ضعفه مفصلا.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٠٩



موسى عليه السلام عن الرجل الصروره يحج عن الميت؟ قال عليه السلام:

نعم إذا لم يجد الصروره ما يحج به عن نفسه، فإن كان له ما يحج به عن نفسه فليس يجزئ عنه حتى يحج من ماله، و هي تجزئ عن الميت إن كان للصروره مال و إن لم يكن له مال.

و قريب منه صحيح سعيد الأعرج (١) عن أبي عبد الله عليه

السلام. و هما كما ترى بالدلاله على الصحه أولى، فإن غايه ما يدلان عليه أنه لا يجوز له ترك حج نفسه و إتيانه عن غيره، و أما عدم الصحه فلا.

نعم يستفاد منهما عدم إجزائه عن نفسه، فتردد صاحب المدارك فى محله (٢)، بل لا- يبعد الفتوى بالصحه لكن لا يترك الاحتياط.

هذا كله لو تمكن من حج نفسه، و أما إذا لم يتمكن فلا إشكال فى الجواز و الصحه (٣) عن غيره، بل لا ينبغي الإشكال فى الصحه إذا كان لا يعلم بوجود الحج عليه، لعدم علمه باستطاعته (٤) مالا، أو لا يعلم بفوريه وجوب الحج عن

---

(١) هذه هى الصحيحه الثانيه التى تقدم ذكرها فى الوجه السادس أيضا، و قد بينا عدم دلالتها على البطلان، بل قلنا: قد دلت على الصحه.

(٢) بل لا وجه للتردد من صاحب المدارك «قد» و من الماتن إلا أن يلاحظ عدم الإفتاء على خلاف المشهور، و إلا فلا بد من الحكم بالصحه بخلاف المشهور.

(٣) لأنه مع عدم التمكن من الحج عن نفسه لم يكن التكليف بالحج عن نفسه فعليا، فلا موجب لبطلان الحج النبأى.

(٤) مع الجهل بالموضوع لعدم تنجز التكليف بالحج عن نفسه، و كذا إذا كان الجهل بالحكم قصورا لا تقصيرا لعدم تنجز التكليف أيضا.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣١٠

نفسه (١) فحج عن غيره أو تطوعا.

ثم على فرض صحه الحج عن الغير- و لو مع التمكن و العلم بوجود الفوريه- لو آجر نفسه لذلك فهل الإجاره أيضا صحيحه أو باطله مع كون حجه صحيحا عن الغير؟ الظاهر بطلانها، و ذلك لعدم قدرته شرعا على العمل المستأجر عليه، لأن المفروض وجوبه عن نفسه فورا (٢). و كونه صحيحا

(١) إذا كان عدم علمه عن قصور لا عن تقصير حتى إذا بنى على البطلان للروايتين كما فهم المشهور منهما، فإنهما على تقدير دالتهما على البطلان ينصرفان عن من لم ينجز عليه الحكم بوجوب الحج فوراً.

(٢) ثم إنه بعد فرض صحه الحج عن الغير اختلفوا في أنه هل الإجاره عليه صحيحه أم هي باطله، وقد استدل لبطلان الإجاره بوجوه:

الأول- ما في المتن من أنه يشترط في صحه الإجاره قدره الأجير شرعاً على العمل المستأجر عليه غير محجور عن التصرف في العمل، و الحال أن الحج عن نفسه واجب عليه فوراً، فلا يقدر على غيره شرعاً.

وفيه: أن اشتراط أن لا يكون الأجير محجوراً من العمل لا إشكال فيه و وجوب الحج عن نفسه فوراً موجب لعدم جواز تركه لكن لا يوجب سلب سلطنه المكلف و حجزه عن التصرف في ذمته بالإجاره، و إيجابه ذلك أول الكلام.

الثاني- ان الأمر بالحج يقتضى النهى عن ضده النيابة، فتكون حراماً، فتفسد الإجاره عليها، لما عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله قَالَ: لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها و أكلوا ثمنها، و إن الله تعالى إذا حرم على قوم أكل شىء حرم عليهم ثمنه. هذا ما عن غوالى اللآلى «١»، و رواه في دعائم الإسلام و لكن فيه «و أكلوا أثمانها».

(١). المستدرک ج ٢ ب ٦ من أبواب ما يكتسب به ح ٨ و نقل عن مسند احمد بهذا المضمون.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣١١

تقدير المخالفه لا ينفذ في صحه الإجاره، خصوصاً على القول بأن الأمر بالشىء نهى عن ضده، لأن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه و إن كانت الحرمة تبعيه.

فإن قلت: ما الفرق

بين المقام و بين المخالفه للشرط في ضمن العقد مع قولكم بالصحه هناك، كما إذا باعه عبداً و شرط عليه أن يعتقه (١) فباعه؟ حيث تقولون

وفيه: أولاً انه قد مر أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده على ما حقق في الأصول، و ثانياً على فرض اقتضاء الأمر بالشىء

النهي عن ضده فلا نحتاج إلى التمسك بالحديث المذكور، لأنه على هذا الفرض يكون غير الحج الإسلامى حراما، فإذا كان الحج عن الغير حراما فيكون فاسدا، والإجاره لا بد و أن تتعلق على أمر صحيح، و هذا غير مقدور على الأجير، فتكون الإجاره فاسده.

و ثالثا: أن هذا الحديث بالعباره المنقوله فى المتن على الظاهر كما قيل ليس فى أصول العامه و لا فى أصول الخاصه، و إنما الموجود كما نقلناه عن غوالى اللآلى و دعائم الإسلام: ان الله تعالى إذا حرم على قوم اكل شىء حرم عليهم ثمنه. فلا يرتبط بمقامنا أصلا.

و رابعا: على فرض وجود الحديث بهذه العباره فهو ضعيف لا يعتمد عليه.

(١) حاصل ما أفاده فى وجه الإشكال أنه بناء على قولكم اذا وجب الحج عليه فورا فلا يمكن أن يؤجر نفسه للنيابه عن الغير، بمعنى أنه إذا كان عليه واجب فعلى فورى لا تصح معامله على ضده. فان الترتب لا محل له فى الأمر الوضعى، لأن الإجاره إما صحيحه أو باطله.

و لا يمكن أن يقال: ان الإجاره تصح مع عدم الإتيان بالأهم و باطله إذا أتى بالأهم، فإذا كان الامر كذلك فكيف قولكم بصحه البيع، فان العتق واجب على المشتري و البيع يضاذه، فيلزم على قولكم أن لا يصح البيع و أنتم تقولون بصحته.

فأجاب عن ذلك بما ذكر فى المتن،

و حاصله ما نشير إليه فى الوجه الثالث من الوجوه التى استدل بها على بطلان الإجاره.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣١٢

بصحه البيع و يكون للبائع خيار تخلف الشرط.

قلت: الفرق أن فى ذلك المقام معامله على تقدير صحتها مفوته لوجوب

---

و إنما الكلام فيما قاله المصنف من صحه بيع الغلام الذى شرط البائع على المشتري أن يعتق و مع ذلك باعه المشتري.

و فيه: أن الشرط إن قلنا بأنه موجب للحكم الوضعى كما يوجب الحكم التكليفى - كما هو الأظهر - فيبيع المشتري للعبد مع هذا الشرط باطل، لأنه لا يكون للمشتري سلطنه وضعيه للبيع و لجميع الانتقالات، و مع عدم هذه السلطنه لا يصح بيعه حتى يكون لبائع الأول خيار تخلف الشرط بخلاف المقام، و قد بينا عدم المانع لصحه الإجاره، فالفرق فى هذا الطرف.

و لا بأس بالبحث عن أن الشرط هل يوجب الحكم الوضعى أيضا أو هو موجب للحكم التكليفى فقط.

و التحقيق أنه موجب للحكم الوضعي، فإن ظاهر قوله عليه السلام في صحيحه عبد الله بن سنان «و المسلمون عند شروطهم مما وافق كتاب الله عز و جل» (١) و كذا في صحيحته الأخرى عن أبي عبد الله عليه السلام قال «المسلمون عند شروطهم إلا كل شرط خالف كتاب الله عز و جل فلا يجوز» (٢)، هو الشمول بالإطلاق للحكم الوضعي و التكليفي جميعا و لا يختص بالحكم التكليفي.

و تدل على هذا الإطلاق صحيحه عبد الله بن سنان أيضا قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشرط في الإماء و لا تباع و لا توهب؟ قال: يجوز ذلك غير الميراث فإنها تورث، لأن كل شرط خالف الكتاب باطل (٣) فان الشرط بأن لا تباع

و لا توهب فانه

---

(١). الوسائل ج ١٢ ب ٦ من أبواب الخيار، ح ١.

(٢). الوسائل ج ١٢ ب ٦ من أبواب الخيار، ح ٢.

(٣). الوسائل ج ١٢ ب ٦ من أبواب الخيار، ح ٣.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣١٣

العمل بالشرط، فلا يكون العتق واجبا بعد البيع، لعدم كونه مملوكا له، بخلاف المقام حيث إننا لو قلنا بصحة الإجاره لا يسقط وجوب الحج عن نفسه فورا،

---

شرط عدم المبيعيه و عدم الموهوبيه و قوله عليه السلام يجوز ذلك يكون حكما وضعيا، فانه لم يقل لا يبيع و لا يهب حتى يحتمل حكما تكليفيا محضا كما فى الفارسيه يقول:

فروخته نشود و هبه نشود، فانه شرط عدم تحقق البيع و عدم تحقق الهبه، فإذا تخلف المشتري و باعه أو وهبه و تحقق البيع و الهبه و قلنا بصحتها كان منافيا لقوله عليه السلام «يجوز ذلك» و كذا قوله عليه السلام «غير الميراث فانها تورث لأن كل شرط خالف الكتاب باطل»، مع أن تحقق الإرث و عدمه لا يتأتى فيه حكم تكليفي أصلا. و علل الإمام عليه السلام عدم جواز شرط الإرث بكونه شرطا مخالفا للكتاب و لم يعلل بأنه حكم وضعي، و يعلم من ذلك أن شرط الحكم الوضعي لا مانع فيه.

و يؤيد ذلك أيضا استعمال هذا التركيب فى بيان الحكم الوضعي فى مقامات أخرى، مثل قوله عليه السلام فى السكنى فى صحيحه حمران قال: سألته عن السكنى و العمرى.

فقال: الناس فيه عند شروطهم، ان كان شرط حياته فهى حياته، و إن كان لعقبه فهو لعقبه كما شرط حتى يفنوا ثم يرد لصاحب

الدار «١». و حكم الإمام عليه السلام في هذا المقام يكون في الحكم

الوضعي و لا يختص بالحكم التكليفي كما هو واضح.

و الحاصل: أن الظاهر من الأدلة أنه يوجب الشرط للحكم الوضعي أيضا، فالبيع فيما نحن فيه باطل لعدم تسلطه وضعا على البيع.

الثالث- من الوجوه التي استدلت على بطلان الإجاره في المقام أنه: ان قلنا بصحة الإجاره لا يسقط وجوب الحج عن نفسه فورا، فيلزم اجتماع أمرين متضادين فعلا، فلا يقدر على امتثالهما، فلا يمكن أن تكون الإجاره صحيحه.

و فيه: أن المورد يدخل في الواجبين المتزاحمين، و له أمثله كثيره، فلا بد من إعمال

---

(١). الوسائل ج ١٣ ب ٢ في احكام السكنى و الحبس، ح ١.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣١٤

فيلزم اجتماع أمرين متنافيين فعلا، فلا يمكن أن تكون الإجاره صحيحه. و ان قلنا إن النهي التبعي لا يوجب البطلان، فالبطلان من جهه عدم القدره على

---

قواعد باب التزاحم، فإن كان فيهما أهم و مهم فيجب الإتيان بالأهم، و كذا إذا كان أحدهما بالخصوص محتمل الأهميه. و في صوره عصيان أمر الأهم يتعلق التكليف بالمهم، و إن كانا متساويين فيكون مخيرا بينهما. و في المقام الحج النفسى لما كان أهم أو لا أقل محتمل الأهميه فهو مقدم، و على الترتب يكون الحج النيابي واجبا أيضا.

الرابع- ان وجوب الحج النفسى يوجب كونه مملوكا لله تعالى، و بما أن الإنسان لا يملك منافع المتضاده في آن واحد لا يكون مالكا للحج عن الغير، فما لم يكن مالكا للحج عن الغير لا يصح أن يؤجر نفسه له، فالإجاره لا تكون صحيحه.

و فيه: انه قد تقدم أن إيجاب الحج النفسى لا يقتضى الملكيه الاعتباريه له تعالى، بل هو مالك للإنسان و لجميع أعماله و جميع الأشياء، فما لم تكن

ملكيه اعتباريه له تعالى لا ينافى الإجاره للحج عن الغير، فلا إشكال فيه.

الخامس- أن الإجاره لو كانت صحيحه يجب الوفاء بها، و وجوب الوفاء بها ينافى الحج عن نفسه، و إن الترتب لا مجال له بالنسبه إلى الإجاره لأنها إما تصح و إما لا تصح.

و قد يقال في دفع هذا الاستدلال: ان وجوب الوفاء المدلول عليه بآيه أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ليس حكما تكليفيا، بل هو حكم ارشادي

إلى لزوم المعامله، لأن معنى الوفاء هو التمام، و لذا يقال الدرهم الوافى أى الدرهم التام. و الدليل على أن الأمر بالوفاء ليس أمرا تكليفيا: انه لو كان الأمر أمرا تكليفيا يلزم حرمه فسخ العقد، و هو واضح البطلان.

و فيه: ان دليل صحه الإجاره ليس منحصرآ بآيه أَوْفُوا بِالْعُقُودِ حتى يقال: لا تدل على الأمر التكليفى، و مع صحه الإجاره لا اشكال فى وجوب تسليم المستأجر عليه للمستأجر على الموجر، و إشكال المستشكل فى وجوب تسليم مورد الإجاره و وجوبه مسلم بلا شبهه.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣١٥

العمل لا لأجل النهى عن الإجاره.

نعم لو لم يكن متمكنا من الحج عن نفسه يجوز له أن يؤجر نفسه للحج عن

---

و الحاصل: ان إشكال المستشكل فى أنه إمضاء الشارع للإجاره يوجب حدوث تكليف ينافى وجوب الحج عن نفسه، و هو وجوب تسليم المستأجر عليه. و هذا لانزم قطعاً، سواء كان الأمر بالوفاء بالعقد تكليفيا أو ارشاديا، و يلزم من هذا عدم إمكان إمضاء الشارع للإجاره.

و التحقيق فى الجواب: ان كون صحه الإجاره و إمضاءها من طرف الشارع موجب لحدوث تكليف مناف للواجب الفعلى و هو الحج النفسى. مسلم لكن الظاهر عدم المانع منه، فيدخل المورد فى اجتماع الواجبين المتزامين

فيعمل على طبقه. فلو فرضنا أن المستطيع من جميع الجهات عقد على امرأه من دون احتياج إلى الترويج و جعل مهرها حالا و مع أداء مهرها لا يقدر على المسير إلى الحج، أو اشترى أمه و جعل ثمنها حالا فمع مطالبه البائع للثمن و أدائه لا يقدر على الحج، فهل يمكن القول ببطلان العقد و الاشتراء؟

كلا، خصوصا إذا لم يكن عازما للحج و منصرفا عنه. مع أن صحه عقد الترويج و الاشتراء توجب حدوث وجوب أداء الدين، و هو ينافى الحج الواجب عليه فورا.

و أمثال ذلك من المعاملات التى توجب حدوث تكليف مناف للواجب الفورى عليه، و الظاهر أنه لا إشكال فيه.

السادس - من الوجوه التى استدلت بها على بطلان الإجاره: انه لا بد فى صحه الإجاره من إمكان الانتفاع بمورد الإجاره للمستأجر، و التعذر الشرعى من الانتفاع بموردها كالتعذر العقلى، ففى هذا المورد الذى كان على المكلف الحج عن نفسه و هو واجب عليه فعلا منجزا لا يمكن للمستأجر الانتفاع بمورد الإجاره، لأنه لا يمكنه الإلزام بتسليم مورد الإجاره، بل يجب عليه أمر الموجر بالحج النفسى من باب الأمر بالمعروف و نهيه عن الإتيان بالحج النيابة من باب النهى عن المنكر. و لا تصل النوبه إلى جريان قاعده

.....

التراحم، لأنه يعتبر في صحه الإجاره أن لا يكون متعلقها مستلزما لترك واجب أو فعل حرام. و في المقام متعلقها مستلزم لترك الواجب، و الترتب لا معنى له بالنسبه إلى الصحه الوضعيه.

و الحاصل: انه مع صحه الإجاره و مع تعلق الأمر بالحج النفسى، إما أن نقول يجوز للمستأجر أن يطالب الأجير بالوفاء بالإجاره و إما ليس له، أما على

الأول فيلزم الأمر بالمنكر، و أما على الثانى فما أثر الصحه مع عدم إمكان الانتفاع بمورد الإجاره.

و فيه: أنه قد تقدم أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده الحج النيابى، فلا يكون حراما حتى يجب النهى عنه، و لذا قلنا بصحه الحج النيابى، و مع حرمة كيف يكون صحيحا. أما الأمر بالحج النفسى من باب الأمر بالمعروف فمشروط باحتمال التأثير، فلو فرض أن النائب منصرف عن الحج النفسى و المستأجر يعلم بعدم تأثير أمره به فلا موضوع للأمر بالمعروف.

و أما إمكان انتفاع المستأجر للعمل المستأجر عليه، فإذا فرضنا أن النائب عازم على ترك الحج النفسى و لا يمكن للمستأجر إجباره باتيان الحج النفسى و لكن هو قادر على إلزامه بإتيان الحج النيابى و تسليم مورد الإجاره، فأى مانع من إلزامه بذلك. و هذا يكفى فى إمكان الانتفاع بمورد الإجاره. و صحه الإجاره لا تتوقف على إمكان الانتفاع بموردها على جميع التقادير، بل يكفى فى صحه الإجاره إمكان الانتفاع بموردها على بعض التقادير.

و لا يستلزم القول بذلك البناء على الترتب فى الأمر الوضعى، و هو صحه الإجاره على تقدير عصيان المأمور به، بل نقول بصحه الإجاره بتا على فرض إمكان الانتفاع بموردها على بعض التقادير، لا أنها تصح على هذا التقدير و لا تصح على تقدير آخر، بل نقول بصحتها مطلقا مع إمكان الانتفاع بموردها على بعض التقادير، خصوصا مع علم المستأجر

.....

قبل الإجاره بأن هذا الشخص عازم على ترك الحج النفسى و لا يمكن إجباره على ذلك، فيستأجره للحج النيابى، و المفروض صحته خصوصا مع إمكان إجباره على الإتيان بالحج النيابى، فلا إشكال من هذه الجهه

و بعد ما تبين أن المستأجر عليه فى المقام ليس بحرام بل هو أمر عبادى.

و العجب تنظير المقام بالإجاره على المحرمات الأوليه، مثل أن يستأجره للتغنى الحرام أو بجعل الأكاذيب و أمثال ذلك، و لا إشكال فى عدم الشباهه بينهما أصلا. مضافا إلى أنه قد يتصور إمكان الإجاره على المحرمات أيضا كالإجاره على الغناء و أمثالها، و إمكان أن يكون لها فائده. فانه مع صحه الإجاره و مالكيه المستأجر وضعاً للمستأجر عليه إذا أجزره على هذا العمل - و ان كان عاصيا فى ذلك - لكن لا يكون مديونا له فى إجاره على العمل، كما اذا أجزر عبده على العمل الحرام لا يصير مديونا له، لأنه مالك له و لجميع منافعه وضعاً لا تكليفاً.

لكن اذا أجزر الحر الغير الأجزر على العمل المحرم - مثل التغنى له - مضافاً إلى عصيانه يصير مديونا له أيضا، اما مع استجاره يمكن أن يقال بعدم كونه مديونا بغير مال الإجاره، و ان كان ذلك محل إشكال. و المراد أنه فى هذا الفرض يمكن القول بتصوير وجود الأثر للصحه و إمكان الانتفاع بالإجاره وضعاً لا تكليفاً. لكن الإفتاء بذلك مشكل، أما فيما نحن فيه فالظاهر عدم الإشكال فيه. و الله الموفق إلى الصواب.

ثم إنه لو قلنا ببطلان الإجاره فهو مع تمكن النائب للحج عن نفسه، و أما لو لم يتمكن من الحج عن نفسه فلا مانع من إجاره نفسه للحج عن غيره، فإنه بناء على القول بالبطلان كان من جهه فعليه وجوب الحج عن نفسه فوراً، و مع عدم تمكنه من الحج عن نفسه لا أمر بالحج عن نفسه، لعدم القدره عليه، فلا مانع من صحه الإجاره أصلا.

و لكن قول المصنف «ره»: ان تمكن

بعد الإجاره عن الحج عن نفسه لا تبطل الإجاره.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣١٨

غيره، و إن تمكن بعد الإجاره عن الحج عن نفسه لا - تبطل إجارته، بل لا يبعد صحتها لو لم يعلم باستطاعته (١) أو لم يعلم بفوريه الحج عن نفسه فأجز نفسه للنيابه و لم يتذكر إلى أن فات محل استدراك الحج عن نفسه كما بعد الفراغ أو فى أثناء الأعمال.

ثم لا إشكال فى أن حجه عن الغير لا يكفيه عن نفسه (٢)، بل إما باطل كما عن المشهور أو صحيح عمن نوى عنه كما قويناه. و كذا لو حج تطوعاً لا يجزيه عن حجه الإسلام (٣) فى الصوره المفروضه بل إما باطل أو صحيح و يبقى عليه حجه الإسلام.

فما عن الشيخ من أنه يقع عن حجه الإسلام. لا وجه له، إذ الانقلاب القهرى لا دليل عليه.

و دعوى أن حقيقه الحج واحده و المفروض إتيانه بقصد القربه فهو منطبق على ما عليه من حجه الإسلام. مدفوعه بأن وحده الحقيقه لا تجدى بعد كون

---

فمحل إشكال، لأنه بناء على بطلان الإجاره مع التمكن من الحج النفسى فلو تمكن بعد الإجاره يكشف بطلان الإجاره من أصلها



ما لم يفت وقت الحج عن نفسه.

(١) أما مع عدم العلم باستطاعته من جهة الجهل الموضوعى فالحق مع الماتن «قده» لأننا بنينا على معذوريه الجاهل بالموضوع، أما مع الجهل بالاستطاعة أو بفوريته من جهة الجهل بالحكم عن تقصير فلا يمكن المساعدة عليه.

(٢) هذا مما لا إشكال فيه، فإنه على طبق القاعدة و على طبق النص، كما فى صحيحه سعد بن أبى خلف و صحيحه سعد بن عبد الله الأعرج.

(٣) بل يجزى كما ستعرف.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)،

ج ١، ص: ٣١٩

المطلوب هو الإتيان بقصد ما عليه (١)، و ليس المقام من باب التداخل بالإجماع (٢)، كيف و إلا لزم كفايه الحج عن الغير أيضا عن حجه الإسلام، بل

(١) بل كون الحج حقيقه واحده يجدى فى المقام، فإن حجه الإسلام عبارته عن الحج الأول من المستطيع مع نيته عن نفسه بقصد القربه و قد تحقق ذلك. و أما قوله: كون المطلوب هو الإتيان بقصد ما عليه. لا دليل على دخله فى المطلوب.

و الحاصل: ان المكلف إذا حج عن نفسه بعد الاستطاعة بقصد القربه- يعنى مضافا إلى الله تعالى- و كان أول حج منه بعد الاستطاعة يكون ذلك حجه الإسلام من دون دخل شىء آخر فيه.

(٢) لا وجه للتداخل، فانه بعد كون الحج حقيقه واحده و لا يمكن للإنسان فى سنه واحده إلا حج واحد فالأمر بالحج منحصر فى الأمر الوجوبى، و لم يكن فى البين أمر ندى أصلا حتى نقول بالترتب أو بالتداخل و لا- تعدد فى الأمر حتى يجب تعدد الامتثال، و لا- نقول بالأجزاء عن حجه الإسلام من جهة التداخل، و لا- يلزم من ذلك كفايه الحج عن الغير أيضا عن حجه الإسلام، فانه مخالف للقاعدة و للنص الصريح كما تقدم.

و ملخص القول: إن حقيقه حجه الإسلام و حقيقه الحج المندوب عن نفسه لما لم تكونا حقيقتين بل هما حقيقه واحده، إلا أن الحج الأول بعد الاستطاعة يكون واجبا و غيره يكون مندوبا. و بما أنه فى سنه واحده لا يمكن إلا حج واحد، فلا يكون أمران فى سنه واحده. فهذه الحقيقه أول وجودها بعد الاستطاعة تكون واجبه، و ما لم يمثل ليس عليه حج مندوب و بعد الامتثال يكون الحج

فى السنوات الأخرى مندوبا، فالحج الأول هو حجه الإسلام، فاذا أتى بقصد القربه يكون صحيحا و سقط. فما حكى عن الشيخ

نعم لو علم أنه مستطيع و لم يؤمر بالحج المندوب و مع ذلك أتى بقصد الاستحباب تشريعا فالظاهر بطلانه، لعدم تمشي قصد القرية منه. أما مع الجهل بالحال فلا إشكال في

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٢٠

لا بد من تعدد الامتثال مع تعدد الأمر وجوبا و ندبا أو مع تعدد الواجبين. و كذا ليس المراد من حجه الإسلام الحج الأول، بأى عنوان كان كما في صلاه التحية و صوم الاعتكاف. فلا وجه لما قاله الشيخ قدس سره أصلا (١).

نعم لو نوى الأمر المتوجه إليه فعلا- و تخيل أنه أمر ندى غفله عن كونه مستطيعا أمكن القول بكفايته عن حجه الإسلام (٢)، لكنه خارج عما قاله الشيخ.

ثم إذا كان الواجب عليه حجا ندريا أو غيره و كان وجوبه فوريا، فحاله ما ذكرنا في حجه الإسلام (٣) من عدم جواز حج غيره و أنه لو حج صح أو لا و غير

---

الصحة، فقول الماتن «ليس المراد من حجه الإسلام الحج الأول بأى عنوان كان» إن كان مراده لزوم قصد حجه الإسلام أو لزوم قصد الوجوب. فليس بتمام، فقد عرفت أن الواجب قصد الحج فقط قرينه إلى الله تعالى، و لا دليل على شىء آخر، و إن كان مراده قصد الحج عن نفسه مقابل قصد الحج عن غيره ففي كمال المتان و الصحة، و لكن لا يضر بما نحن فيه، و ليس مراده ذلك قطعا.

(١) قد عرفت أن له الوجه الوجيه مع الجهل بالموضوع أو الجهل بالحكم.

(٢) بل عرفت أنه لو نرى الأمر

الندبي بخصوصه يكفيه عن حجه الإسلام مع الجهل.

(٣) إذا كان الحج الواجب غير حجه الإسلام فقد اختلفت كلمات القوم في أن حكمه حكم حجه الإسلام أو لا؟ الأظهر الثانى، فانه من تمسك على البطلان بالنص المتقدم فانه على فرض دلالتة على البطلان فمورده خصوص حجه الإسلام و لا يجوز التعدى عن مورده، فلا- يوجب البطلان مع وجوب غير حجه الإسلام. و كذلك بناء على ما قويناه من كفايه قصد الندب بخصوصه مع الجهل بالحكم أو الموضوع عن حجه الإسلام، لأنه لا

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٢١

ذلك من التفاصيل المذكوره بحسب القاعده.

---

دليل على لزوم قصد عنوان حجه الإسلام أو قصد عنوان الوجوب، بل يكفي قصد الحج قربه إلى الله.

و ليس كذلك حج النذر، لأن الظاهر لزوم قصد الوفاء بالنذر، و مع الغفله عن النذر لو حج بعنوان الاستحباب يشكل الحكم بسقوط الحج النذرى.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٢٢

## [فصل فى الحج الواجب بالنذر و العهد و اليمين]

### إشاره

فصل (فى الحج الواجب بالنذر و العهد و اليمين) و يشترط فى انعقادها البلوغ و العقل و القصد و الاختيار، فلا تنعقد من الصبى و إن بلغ عشرا و قلنا بصحة عباداته و شرعيتها لرفع قلم الوجوب عنه (١)،

---

(١) الظاهر أنه قد اتفقت كلمات القوم و تسالمت فتاواهم على اشتراط البلوغ فى صحة انعقاد النذر و أخويه، فلا تنعقد من الصبى.

و استدل على ذلك: برفع القلم عنه، ففى روايه ابن ظبيان قال: أتى عمر بامرأه مجنونه قد زنت فأمر برجمها، فقال على عليه السلام: أما علمت أن القلم يرفع عن ثلاثه: عن الصبى حتى يحتلم، و عن المجنون حتى يفيق، و عن النائم حتى يستيقظ.

و ما يقال من حديث الرفع بما

أنه ظاهر فى امتنائه الحكم فيوجب رفع الأحكام الإلزاميه، فان فى رفعها امتنانا لأنها موجهه فى تركها الاستحقاق للعقاب، فلا يشمل الأحكام الوضعيه، فإطلاق سببيه الأسباب لمسبباتها الشامل للبالغ و غيره محكم.

و فيه: مضافا إلى أن من الأحكام الوضعيه أحكاما موجهه للتقل و الكلفه و يكون فى رفعها امتنان و لا يكون فى رفعها خلاف امتنان على غير الفاعل فتكون مشموله للحديث، أن صحة النذر و العهد و اليمين لا- أثر لها عرفا إلا وجوب الوفاء به، فيرفع بواسطه الحديث.

و يدل على الحكم ما دل على أن عمد الصبى خطأ، ففى صحيحه محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: عمد الصبى و خطؤه واحد. بتقريب أنها تدل باطلاقها على أن عمد الصبى كخطائه فى عدم ترتب الأثر، و قد فصلنا الكلام فيه فى بعض مباحثنا السابقه فلا نكرر.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٢٣

و كذا لا تصح من المجنون (١) و الغافل و الساهى و السكران و المكره، و الأقوى صحتها من الكافر وفاقا للمشهور فى اليمين خلافا (٢) لبعض و خلافا

(١) أما عدم الصحة من المجنون و الغافل و الساهى و السكران و المكره فلعدم القصد فى بعضها و لحديث رفع التسعة.

(٢) اختلفت الكلمات فى صحة يمين الكافر، قال فى المختلف: قال الشيخ فى المبسوط:

الكافر يصح يمينه بالله فى حال كفره، فان حنث فعليه الكفاره، سواء حنث فى حال كفره أو بعد أن يسلم. و قال بعضهم: لا ينعقد يمينه بالله و لا يجب عليه الكفاره و لا يصح منه التكفير. قال: و الأقوى عندى الأول، إلا أنه لا يصح منه الكفاره فى حال كفره، لأنها تحتاج إلى نية

القربه و هى لا تصح من الكافر لأنه غير عارف بالله.

و قال فى الخلاف: لا- ينعقد يمين الكافر بالله تعالى و لا تجب عليه الكفاره بالحنث و لا يصح منه التكفير بوجه، و به قال أبو حنيفة، و قال الشافعى ينعقد يمينه و يلزمه الكفاره بحنثه سواء حنث فى حال كفره أو بعد إسلامه. دليلنا أن اليمين إنما يصح بالله و الكافر غير عارف بالله عندنا أصلا فلا يصح يمينه. و أيضا الأصل براءة الذمه و شغلها يحتاج إلى دليل، و أيضا قوله عليه السلام: الإسلام يجب ما قبله. و أما الكفاره فتحتاج إلى نية و من لا يعرف الله لا يصح أن ينوى و يتقرب إليه. و استدل الشافعى بظواهر الأخبار و حملها على عمومها، قال: و هو قوى يمكن اعتماده، و قال ابن البراج: اذا حلف الكافر بالله تعالى و هو كافر صحت و لم تصح منه الكفاره اذا حنث لأنها تفتقر إلى نية القربه و القربه لا- تصح من الكافر لأنه لا يعرف الله تعالى و اذا لم يعرفه لم يصح أن يتقرب إليه بذلك، و قال ابن ادريس: لا ينعقد يمين الكافر بالله و لا تجب عليه الكفاره بالحنث و لا تصح منه التكفير بوجه.

ثم قال العلامة: و المعتمد أن نقول- و حاصل ما أفاده: ان الكافر إما أنه جاهل بالله أصلا و يجحد الله تعالى أو يشبهه بغير الله تعالى كالمجوس، فهذا لا ينعقد يمينه لأنه لا يحلف

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٢٤

للمشهور فى النذر وفاقا لبعض، و ذكروا فى وجه الفرق عدم اعتبار قصد القربه فى اليمين و اعتباره فى النذر و لا تتحقق القربه فى

الكافر.

إلا- بغير الله تعالى، و إن كان كفره ليس من حيث جحدته لله تعالى فيعتقد يمينه لوجود المقتضى و عدم المانع- إلى آخر ما أفاده.

و قال فى الشرائع: و تصح اليمين من الكافر كما تصح من المسلم. انتهى.

و الحق أن الكافر إن كان معتقدا بالله تعالى مثل اليهود و النصارى فلا- مانع من صحه يمينه و كذلك عهده، و أما نذره فالمشهور عدم صحته من الكافر، قال فى الشرائع: أما الناذر فهو البالغ العاقل المسلم، فلا يصح من الصبى و المجنون و لا من الكافر لتعذر نيه القربه فى حقه و اشتراطها فى النذر، لكن لو نذر فأسلم استحب له الوفاء. و وافقه فى المسالك، بل الظاهر أنه المشهور.

قال فى الجواهر: يعنى لا يصح و لا من الكافر باقسامه، لتعذر نيه القربه فى حقه باعتبار شرطيه الإيمان فى صحه عباداته و الفرض عدمه، فلا- يتصور نيه القربه منه، إذ ليس المراد منها أفعل كذا قربه إلى الله تعالى و ان لم يكن فعل مقربا له، و من هنا لم أجد خلافا فى عدم صحته منه بين أساطين الأصحاب كما اعترف به فى الرياض. نعم تأمل فيه سيد المدارك و تبعه فى الكفايه، فإنهما بعد أن اعترفا بالشهره و ذكرا الدليل المزبور قالوا:

و فيه منع واضح، فإن إرادته التقرب ممكنه من الكافر المقر بالله. و فى الرياض: لا يخلو من قوه إن لم يكن اجماع على خلافه كما هو الظاهر، إذ لم أر مخالفا لرأيهما من الأصحاب- إلى آخر ما أفاده صاحب الجواهر.

و قال فى آخر كلامه: بل الظاهر عدم صحته من المخالف، حتى فرق الإماميه غير الاثنى عشرية. انتهى.

أقول: الأقوى صحه نذر الكافر وفاقا للمصنف،

لعدم كون النذر من الأمور العباديه التى تتقوم بقصد القربه كسائر العبادات من الصلاه و الصوم و الحج و غيرها، بل هو من

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٢٥

.....

---

الأمور التوصليه التى لا يعتبر فى صحتها قصد التقرب.

أما ما يقال: إن صيغه النذر تقتضى اعتبار قصد القربه فيه، و هى قول الناذر «لله على كذا»، فان معناه الالتزام بالفعل أو الترك لله تعالى، و القربه المعتبره فى العبادات ليست إلّا ذلك.

فانه يقال: جميع الواجبات تكون مملوكا لله تعالى، و لذا يقال الذمه مشغوله بكذا من الواجبات. مثلا يقال اشتغال ذمه المكلف بالصلاه و الصوم و غير ذلك، فإن الواجبات تارة تتعلق بزمه العبد بتكليف من الله تبارك و تعالى ابتداء كجميع الواجبات

المتعلقه بذمه الإنسان من التعبديات و التوصليات، و تاره يكون بجعل الإنسان على نفسه مع إمضاء الله تعالى له كالنذر و أخويه، فيجعل الإنسان العمل الفلاني ملكا لله تعالى بالمعنى المناسب له فأمضاه الله تعالى، فيامضائه يصير مملوكا لله مثل سائر الواجبات توصليه أو تعبديه، فلو كانت مملوكيه العمل لله تعالى موجه لعبادته يلزم كون جميع الواجبات عباديه، و هذا باطل قطعاً. مثلاً: أداء الدين واجب من الله تعالى و كذا رد السلام و كذا حفظ النفس المحترمه و أمثال ذلك من الواجبات التوصليه الكثيره كلها واجبات من الله تعالى و تكون ذمه المكلف مشغوله بها و مملوكه لله تعالى بالمعنى المناسب له، كما قلنا في لله عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا. و الحاصل أن جميع الواجبات الشرعيه تكون ملكا لله تعالى و موجه لاشتغال الذمه من دون أن تكون بالملكيه الاعتباريه التي تكون بين الناس و من

دون أن تكون كلها من العباديه التي تكون صحتها منوطه بقصد القربه، و في جميع ذلك يكون العبد مديونا لله تعالى بالمعنى المناسب له تعالى لا بمثل ديون الناس بعضهم من بعض، غايه الأمر في الواجبات المجعوله من الله تعالى يكون اشتغال الذمه و المديونيه له تعالى بالجعل الأولى من الله تعالى، و في النذر و أخويه يكون بجعل المكلف على نفسه و إمضاؤه من الله تبارك و تعالى، و يصير المتعلق من قبيل سائر الواجبات على

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٢٦

و فيه: أولاً ان القربه لا تعتبر في النذر بل هو مكروه (١)، و إنما تعتبر في متعلقه،

---

العبد من دون خصوصيه في البين، و لا دليل على كون النذر من العبادات.

و إذا شك في اعتبار قصد القربه في النذر فمقتضى الأصل عدمه، بل مقتضى اطلاقات أدله وجوب الوفاء بالنذر ذلك، بناء على ما هو الحق الذي قررناه في الأصول من إمكان اعتبار قصد الأمر في متعلق الأوامر، فيتمسك بالإطلاق على عدم اعتباره.

(١) قد يستدل على كراهه النذر بموثقه اسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنني جعلت على نفسي شكراً لله ركعتين أصليهما في السفر و الحضر، أ فأصليهما في السفر بالنهار؟ فقال: نعم. ثم قال: اني لأكره الإيجاب أن يوجب الرجل على نفسه. قلت:

إنني لم أجعلهما لله عليّ إنما جعلت ذلك على نفسي أصليهما شكراً لله و لم أوجبهما على نفسي، أ فأدعهما إذا شئت؟ قال: نعم «١». و نحوها غيرها.

لكنه يشكل الحكم بكراهته، فإنه لو كان مكروها لم يصدر من المعصومين صلوات الله عليهم، و صريح الآيه الشريفه في سوره هل أتى النناء عليهم بأنهم

وفوا بنذرهم، و صريح الأخبار الكثيره أن الآيات نزلت في شأنهم صلوات الله عليهم، و من المستبعد كونه مكروها على الناس دون المعصومين بكونهم سلام الله عليهم خارجين عن حكم الكراهه كما يحتمل ذلك في بعض الأحكام نادراً.

أما موثقه اسحاق بن عمار فيحتمل قريبا أن يكون المراد منها هو الحكم الإرشادي لا التكليفي المولوي، بمعنى أن الإنسان بما أنه مكلف بالواجبات الكثيره التي يستحق العقاب بمخالفتها التي قد تتفق فلا- وجه ليجعل على نفسه واجبا آخر حتى يكون مستحقا للعقاب بمخالفته احيانا، فمقتضى الاعتبار العقلي عدم إيجاب أمر آخر بواسطة النذر، والأحسن أن يكون صابرا في المشكلات الا أنه يطمئن من نفسه عدم المخالفه و الوفاء بالنذر كالمعصومين صلوات الله عليهم اجمعين و الأوحدي من الناس، فلا تدل على الكراهه الشرعيه. و لكن

---

(١). الوسائل ج ١٦ ب ٦ من أبواب النذر و العهد، ح ١.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٢٧

حيث إن اللازم كونه راجحا شرعا (١) و ثانيا ان متعلق اليمين أيضا قد يكون من

---

على أي تقدير لا دليل على اعتبار قصد القربه في النذر.

(١) كون اللازم كونه راجحا شرعا لا- يستلزم كونه عباديا، أما لزوم كون المتعلق راجحا فإن جعل فعل أمر لله تعالى أو جعل ترك أمر له أو التزام فعل أو التزام ترك له تعالى لا بد أن يكون محبوبا له، فهذا ظاهر، فانه لا معنى لجعل أمر غير محبوب لله تعالى له، أعم من أن يكون فعلا أو تركا.

و قد يستدل على ذلك بالنصوص، ففي صحيحه منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا قال الرجل عليّ المشي إلى بيت الله و هو

محرم بحجه أو عليّ هدى كذا و كذا فليس بشيء حتى يقول لله عليّ المشي إلى بيته أو يقول لله عليّ أن أحرم بحجه أو يقول لله عليّ هدى كذا و كذا إن لم أفعل كذا و كذا «١».

و عن أبي الصباح «٢» الكناني قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قال: عليّ نذر. قال: ليس النذر بشيء حتى يسمى لله صياما أو صدقه أو هديا أو حجا.

و في معناها روايات أخرى، و ما يستفاد منها أن النذر لا يتحقق إلا بجعل متعلقه لله تعالى، و ما يجعل لله تعالى أو يلزم لله تعالى لا بد و أن يكون محبوبا لله تعالى، و إلا فلا معنى لجعل شيء له تعالى مما لا يكون محبوبا له.

أما كون شيء محبوبا له تعالى لا يستلزم أن يكون عباديا، مثلا الابتداء بالسلام مستحب ورد السلام واجب و لا يكون عباديا، كما أن حفظ النفس عن الهلاك من نفسه و من نفس غيره واجب و ليس عباديا، و هكذا كثير من الواجبات و المستحبات

نعم قد يستشم من أمثله مثلها لمتعلق النذر أن يكون عباديا، لأن ما مثل به الإمام

---

(١). الوسائل ج ١٦ ب ١ من أبواب النذر والعهد، ح ١.

(٢). الوسائل ج ١٦ ب ١ من أبواب النذر والعهد، ح ٢.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٢٨

العبادات (١). و ثالثا انه يمكن قصد القره من الكافر أيضا (٢).

---

عليه السلام من الصيام و الصلاة و الهدى و الحج و غيرها كلها من العبادات، لكن هذا الاستشمام لا يكون بحد يكون الاستدلال به على الحكم.

و قد يستشكل على لزوم كون متعلق النذر لا بد

أن يكون راجحا شرعيا: بأنه يلزم إما اجتماع حكيمين متماثلين أو متضادين في شىء واحد أو اللغويه، لأن ما تعلق به النذر إن كان واجبا في نفسه فبعد تعلق النذر عليه إما أن يتعلق عليه وجوب آخر فيلزم اجتماع حكيمين متماثلين في شىء واحد و إن لم يتعلق عليه وجوب آخر فيلزم اللغويه، و إن كان ما تعلق به النذر أمرا مستحبا في نفسه فبعد تعلق النذر إن تعلق الوجوب عليه فيلزم اجتماع الضدين في أمر واحد و إلا فيلزم اللغويه.

و فيه: إن الواجب بعد تعلق الوجوب عليه يصير واجبا واحدا مؤكدا، و كذلك إذا كان المنذور قبل تعلق النذر مستحبا حيث لا يبقى الاستحباب بحده باقيا بل يصير حكما واحدا مؤكدا و لا يلزم أحد المحذورين.

(١) قد نفى كون النذر من الأمور العبادية، و قد التزم باعتبار قصد التقرب في متعلق النذر، و قد أورد على ما ذكر في الفرق بين اليمين و النذر بالتساوى في متعلق النذر و متعلق اليمين في لزوم قصد التقرب في بعض الأحيان، فلم يبق فرق بينهما.

(٢) حاصل ما أفاده: أن الكافر المعتقد بالله تبارك و تعالى يمكنه قصد التقرب إلى الله تعالى فلا يأتي في مطلق الكافر. نعم من لم يكن معتقدا بالله لا يمكنه قصد التقرب إلى الله تعالى كما هو واضح، و إن أمكن منه أيضا إذا لم يكن منكرا له و لم يكن قاطعا بعدمه، بل لا يكون معتقدا به و كونه شاكا في ذلك مع احتمال وجوده. و في مثل هذا الشخص يمكن أن يعمل عملا بقصد القره و قصد التقرب إليه رجاء، بل العابدين للصنم يمكن لهم الإتيان بعمل بقصد القره، لأنهم لا



ينكرون الله تعالى بتاتا بل يقولون: إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٢٩

و دعوى عدم امكان إتيانه للعبادات لاشتراطها بالإسلام. مدفوعه (١) بامكان إسلامه ثم إتيانه فهو مقدور لمقدوريه مقدمته، فيجب عليه حال كفره كسائر الواجبات و يعاقب على مخالفته و يترتب عليها وجوب الكفاره (٢) فيعاقب على تركها أيضا. و ان أسلم صح ان أتى به و يجب عليه الكفاره لو خالف، و لا يجرى فيه قاعده جب الإسلام، لانصرافها عن المقام (٣).  
نعم لو خالف و هو كافر و تعلق به الكفاره فأسلم لا يبعد دعوى سقوطها عنه كما قيل.

### [مسألة يشترط في انعقاد اليمين من المملوك و الزوجه و الولد إذن المولى و الزوج و الوالد]

(مسألة: ١) ذهب جماعه إلى أنه يشترط في انعقاد اليمين من المملوك إذن المولى (٤)، و في انعقاده من الزوجه إذن الزوج، و في انعقاده من الولد إذن الوالد،

و الحاصل: ان القول بعدم إمكان التقرب من مطلق الكفار لا وجه له، فاشتراط الإسلام في صحه نذر الكافر مطلقا باطل، و لا يشترط ذلك كما عرفت.

(١) و قد يقال بعدم صحه نذر الكافر للحج، لأنه من العبادات، و يشترط في صحه العباده الإسلام، و من جهه فقدان هذا الشرط لا يصح نذر حجّه.

و يدفع هذا: بأنه و إن كان حجّه لا يصح مع كفره لكن يمكن له أن يسلم و يحج، و مع القدره على مقدمته- و هو الإسلام ثم إتيانه به- يكون الحج منه مقدورا، فلا إشكال من هذه الجهه أيضا، لأن المقدور بالواسطه مقدور.

(٢) هذا مع فرض صحه نذره و قلنا بكونه معاقبا على الفروع كما أنه معاقب على الأصول و قويناه سابقا في مسأله (٧٤) من مسائل وجوب الحج على الكافر فواضح و لا إشكال فيه.

(٣) قد فصلنا هذه المسأله في المسأله الرابعه و السبعين، و هى مسأله وجوب الحج على الكافر فلا حظ.

(٤) قال في الشرائع: و لا تتعقد من الولد مع والده إلّا مع إذنه، و كذا يمين المرأه

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٣٠

لقوله عليه السلام (١): لا يمين لولد مع والده، و لا للزوجه مع زوجها، و لا

و المملوك، إلا- أن يكون اليمين في فعل واجب أو ترك قبيح. و لو حلف أحد الثلاثة في غير ذلك كان للأب و الزوج و المالك حل اليمين و لا كفاره. انتهى.

قال في المسالك في شرح عبارته: لا إشكال في توقف انعقاد يمين كل واحد من الثلاثة على إذن الولي المذكور ما لم يكن يمينه على فعل واجب أو ترك محرم، و هو مستفاد من الأحاديث.

(١) و في صحيحه منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: لا يمين للولد مع والده، و لا للمملوك مع مولاه، و لا للمرأة مع زوجها، و لا نذر في معصيه، و لا يمين في قطيعه «١». و في معناها روايه ابن قدام و انس.

قال في المسالك: و إنما الكلام في أن الإذن هل هو شرط في صحته أو النهي مانع منها؟

و المشهور- و هو الذي جزم به المصنف هنا- الثاني. ثم بعد ذكر احتجاج المصنف و المشهور رجح قولهم ثم رد الاحتجاجات و رجح الأول، يعني باعتبار الإذن السابق بقوله: و لأن اليمين إيقاع و هو لا يقع موقوفا. و قال: و هذا أقوى.

أقول: اختلفت كلمات القوم في أن الإذن السابق يعتبر في صحه يمين هؤلاء أو منعهم مانع

عن الصحه أو لهم الحل، بمعنى أن اليمين منهم ينعقد لكن للوالد و الزوج و السيد حله لا أنه لا ينعقد إلا باذنهم، و استدلوا على ذلك. قال في المسالك: و احتجوا على ذلك بعموم الآيات الداله على وجوب الوفاء باليمين، كقوله تعالى **وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ** «٢» و قوله تعالى **وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ** إلى قوله **ذَلِكَ كَفَارَةٌ أَيَّمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَ أَحْفَظُوا أَيَّمَانَكُمْ** «٣» و هذه الآيات تعم صورته النزاع، خرج منه ما إذا حل الأب

(١). الوسائل ج ١٦ ب ١٠ من أبواب الايمان.

(٢). سورة النحل / الآية ٩١.

(٣). سورة المائدة / الآية ٨٩.

كتاب الحج (للقيمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٣١

للمملوك مع مولاه. فلو حلف أحد هؤلاء بدون الإذن لم ينعقد. و ظاهرهم اعتبار الإذن السابق، فلا تكفي الإجازة بعده مع أنه من الإيقاعات.

و الزوج فيبقى الباقي، و لأن البطلان إنما كان لحق الثلاثة، فإذاً ليس سببا للصحة و لا عدم إذنه مانعا، و إنما المانع في الحقيقة نهيه- الى أن قال: و الجواب عن الآيات المذكوره أن الأمر بامتنال مقتضى اليمين و حفظها موقوف على وقوعها صحيحه إجماعا و هو عين المتنازع، و نحن نمنع وقوعها فضلا عن عقدها و توكيدها، فلا يدل على مطلوبهم. و أما دعوى كون الإذن ليس سببا في الصحة و لا عدم الإذن مانعا فهي مصادره محضه، فإن الخصم يقول إذنه شرط أو سبب و أن عدم إذنه مانعها لا نهيه.

أقول: و يرد على ما أجاب به صاحب المسالك و تبعه غيره أنه ما المراد من أن الأمر بامتنال مقتضى اليمين و حفظها موقوف على وقوعها صحيحه، و هو عين المتنازع فيه، فإن كان المراد

من وقوعها صحيحه هو ما أتى به في الخارج مطابقا لما جعله الشارع، فهو أمر انتزاعي منتزع من مطابقه ما وجد في الخارج لما هو شرع من طرف الشارع، فهذا متأخر عن الجعل و التشريع، فكيف يعقل أخذها قيدا في المرتبه السابقه. و إن كان المراد من وقوعها صحيحه أن اليمين التي يجب حفظها و عدم نقضها هي التي تكون جامعها لجميع القيود التي اعتبرها الشارع- كما هو الظاهر من كلامهم- فهو غريب، فإن المحتاج إلى التمسك بالعموم و الإطلاق هو الذى شك في اعتبار قيد أو شرط زائدا على القدر المتيقن، و إن لم يكن هذا موردا للتمسك بالإطلاق و العموم فلا يبقى مورد للتمسك بهما، فاللازم ملاحظه مقدار دلالة النص الدال على أن لا يمين للولد مع والده و لا للمملوك مع مولاه و لا للمرأة مع زوجها، فإن استفدنا من دلالة النص أن الإذن السابق شرط فهو المحكم، و إن لم نستفد من النص ذلك فيكون مشكوكا، فلا بد من ملاحظه العمومات.

فالذى يجب ملاحظه دلالة النص وفقه الحديث، و هو صحيحه منصور بن حازم من قول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لا يمين للولد مع والده، و لا للمملوك مع مولاه، و لا

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٣٢

.....

للرأه مع زوجها، و لا نذر في معصيه، و لا يمين في قطيعه.

و قد يقال في تقريب الاستدلال بها: ان نفي اليمين في الخارج الصادر من هذه الثلاثة على الحقيقة غير ممكن، لأنه واقع خارجا، فلا بد أن يحمل على المعنى المجازى، و أقرب المجازات هو نفي الصحة.

و يؤيده شهاده السياق بذلك في الصحيحه المتضمنه لنفي النذر على المعصيه

المراد منه نفي الصحة إجماعا، فيكون هو المراد من النفي المتقدم عليها أيضا.

و قد يقال فى تقريب الاستدلال: إن النفى فى الصحيحه هو النفى التشريعى لا- النفى التكوينى، فيدل النص على خروج يمين هؤلاء عن عالم التشريع، فيفيد أن يمين هؤلاء لم يكن مشروعاً أصلاً، فيدل على عدم الصحه.

و يرد على الاستدلال بها: ان المراد من نفي اليمين من الولد مع والده و كذا ما بعده لا بد و أن يكون مع تقدير فى الكلام، إما الوجود بمعنى أنه لا يمين للولد مع وجود والده و كذا فيما بعده، و هذا باطل قطعاً، لأنه يلزم أن يكون يمين هؤلاء باطلا حتى مع إذن الولي، و هذا خلاف ضروره الفقه و لم يقل به أحد، فإن يمين هؤلاء ينعقد مع الإذن قطعاً. و مع عدم إمكان تقدير الوجود فلا- بد أن يقدر أقل ما يكون من التقدير، لأن التقدير خلاف الأصل، فلا بد و أن يقتصر على أقله مع صحه العبارة، فالأمر إما أن يكون لا- يمين للولد بدون إذن الأب أو بلا- إذن من الأب، فلا- يناسب وجود كلمه «مع» الموجوده فى منطوق الحديث، فيصير وجودها لغوا. و إما أن يقدر مع مخالفه الوالد أو مع معارضته أو مع منعه أو نهيه، فلا إشكال فى أن هذا أولى و لا أقل من الاحتمال المساوى، فلا يفيد إلا عدم الانعقاد مع النهى أو المنع منه لا اعتبار الإذن منه.

فبناء على ذلك يستفاد من الحديث أن معارضه الوالد و الزوج و المولى يكون مانعاً عن الانعقاد و القدر المتيقن يكون ذلك، أما لزوم الإذن السابق فلا يستفاد منه، و المنع و النهى

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)،

ج ١، ص: ٣٣٣

و ادعى الاتفاق على عدم جريان الفضوليه فيها (١)، و إن كان يمكن دعوى أن القدر المتيقن من الاتفاق ما إذا وقع الإيقاع على مال الغير مثل الطلاق و العتق و نحوهما لا مثل المقام مما كان فى مال نفسه، غايه الأمر اعتبار رضى الغير فيه، و لا فرق فيه بين الرضى السابق و اللاحق، خصوصاً إذا قلنا إن الفضولى على القاعده.

و ذهب جماعه الى أنه لا يشترط الإذن فى الانعقاد لكن للمذكورين حل يمين الجماعه (٢)، إذا لم يكن مسبقاً بنهى أو إذن، بدعوى أن المنساق من الخبر

---

و المخالفه يكون أعم من أن يكون سابقاً على اليمين أو متأخراً عنه بعد انعقاده، فيكون لهم الحل. هذا هو الموافق للقاعده و ما هو مستفاد من فقه الحديث.

و الحاصل: ان كان الظاهر بما بيناه أن المقدر هو المخالفه و المعارضه أو النهى و المنع فيتم المطلوب، و إن لم يكن الظاهر ذلك فيصير الكلام مجملاً- و القدر المتيقن من عدم الانعقاد هو المخالفه و المعارضه، و الباقي يكون باقياً تحت عموم أدله و جوب الوفاء بمقتضى اليمين و حفظه و عدم نقضه. و أما وحده السياق فليست دليلاً تعديداً حتى يجب العمل على طبقه.

(١) قد يستدل على عدم الصحه إلا- مع الإذن السابق: بأن اليمين من الإيقاع، و ادعى الاتفاق على عدم جريان الفضوليه فى الإيقاعات، فهو لا يقع موقوفاً. و قد أجاب المصنف بقوله: و ان كان يمكن دعوى- إلى قوله: غايه الأمر اعتبار رضا الغير فيه.

و أيده في المستمسك: بأن المعروف بينهم صحه عتق الراهن العين المرهونه مع الإجازة و باختيار جماعه صحه عتق المفلس عبده بدون إذن الديان مع إجازتهم ذلك،

بل على قول من قال بانعقاده و للوالد و الزوج و المولى حله لم يكن موقوفا بل يكون تاما صحيحا كما في الشرائع قال: و لو حلف أحد الثلاثة في غير ذلك كان للأب و الزوج و المالك حل اليمين و لا كفاره، فلا يكون من سنخ الفضولى أصلا.

(٢) كما ذكرنا عن الشرائع و ذكرنا عين عبارته، و ذكرنا سابقا عن المسالك نسبة هذا

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٣٤

المذكور و نحوه أنه ليس للجماعه المذكوره يمين مع معارضة المولى أو الأب أو الزوج، و لازمه جواز حلهم له و عدم وجوب العمل به مع عدم رضاهم به.

و على هذا فمع النهى السابق لا ينعقد و مع الإذن يلزم و مع عدمهما ينعقد و لهم حله.

و لا يبعد قوه هذا القول (١)، مع أن المقدر كما يمكن أن يكون هو الوجود (٢) يمكن أن يكون هو المنع و المعارضه، أى لا يمين مع منع المولى مثلا، فمع عدم الظهور فى الثانى (٣) لا أقل من الإجمال، و القدر المتيقن هو عدم الصحه مع المعارضه و النهى بعد كون مقتضى العمومات الصحه و اللزوم. (٤)

ثم إن جواز الحل أو التوقف على الإذن ليس فى اليمين بما هو يمين مطلقا كما هو ظاهر كلماتهم (٥)، بل إنما هو فيما كان المتعلق منافيا لحق المولى أو الزوج و كان مما

---

القول إلى المشهور.

(١) و الحق مع الماتن «قده»، و هذا القول هو الأقوى.

(٢) بل ذكرنا أنه لا يمكن أن يكون المقدر الوجود، لأنه يلزم أن لا ينعقد يمين الولد و الزوجه و العبد حتى مع إذن الوالد و الزوج و المولى. و هذا باطل بالاتفاق و

لم يقل به أحد.

فلا بد أن يكون المقدر هو المنع و المعارضه و نحوهما.

(٣) بل بما ذكرنا تعرف أن الظهور يكون فى الثانى، بل لا يمكن أن يكون المقدر الأول.

(٤) و قد بينا كل ذلك مفصلا فراجع.

(٥) بل ظاهر النصوص كذلك، بل التوقف على الإذن أو جواز الحل في اليمين بما هو يمين لا في متعلق اليمين، فان ظاهر قوله صلى الله عليه وآله «لا- يمين للولد مع والده» مثلا ظاهر في اليمين بما هو يمين لا في متعلقه، ولا وجه لصرفه عن ظاهره، كما أن القوم فهموا ذلك وعبّروا بذلك في ظاهر كلماتهم.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٣٥

يجب فيه طاعه الوالد إذا أمر أو نهى، و أما ما لم يكن كذلك فلا، كما إذا حلف المملوك أن يحج إذا أعتقه المولى أو حلفت الزوجه أن تحج إذا مات زوجها أو طلقها أو حلفا أن يصليا صلاه الليل مع عدم كونها منافيه لحق المولى أو حق الاستمتاع من الزوجه، أو حلف الولد أن يقرأ كل يوم جزء من القرآن أو نحو ذلك مما لا- يجب طاعتهم فيها للمذكورين، فلا- مانع من انعقاده.

و هذا هو المنساق من الأخبار، فلو حلف الولد أن يحج إذا استصحبه الوالد إلى مكة مثلا لا مانع من انعقاده، و هكذا بالنسبه إلى المملوك و الزوجه، فالمراد من الأخبار أنه ليس لهم أن يوجبوا على أنفسهم باليمين ما يكون منافيا لحق

---

مضافا إلى أنه إن كان المراد متعلق اليمين فيما كان لحق هؤلاء فلا اختصاص بهم، بل لا ينعقد اليمين إذا كان منافيا لحق كل أحد. مثلا: إذا كان متعلق حلف الزوج منافيا لحق الزوجه لا ينعقد،

كما أنه إذا كان متعلق حلف الوالد منافيا لحق الولد لا ينعقد، كما أنه إذا كان متعلق حلف الراهن منافيا لحق المرتهن أو متعلق حلف المفلس منافيا لحق الديان في جميع ذلك لا ينعقد، ولا اختصاص بحلف الولد و الزوجه و العبد مع الوالد و الزوج و المولى.

و الحاصل: إن الاستفادة من الحديث أن الحلف الجامع لشرائطه الشرعيه لا ينعقد من هؤلاء لخصوصيه فيهم، و إلا فكل حلف يكون في معصيه الله تعالى لا ينعقد، سواء كان من جهه تفويت حق من حقوق الناس- من غير فرق بين الوالد و الزوج و المولى و بين غيرهم- أو يكون من جهه حقوق الله تعالى. مثلا: يحلف أن يشرب الخمر أو غير ذلك.

فتلخص من جميع ذلك: ان الحلف المشروع في نفسه لا- ينعقد من هؤلاء لخصوصيه اعتبارها الشارع فيهم، فما قاله المصنف ضعيف جدا لا- يصار إليه، فما هو ظاهر كلمات القوم موافق لظواهر النصوص و هو المحكم، و لا- وجه لصرفه عن الظواهر عن ظاهرها.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٣٦

المذكورين، و لذا استثنى بعضهم الحلف على فعل الواجب أو ترك القبيح و حكم بالانعقاد فيهما، و لو كان المراد اليمين بما هو يمين لم يكن وجه لهذا الاستثناء (١).

هذا كله فى اليمين، و أما النذر فالمشهور بينهم أنه كاليمين فى المملوك و الزوجه، و ألحق بعضهم بهما الولد أيضا (٢)، و هو مشكل لعدم الدليل عليه، خصوصا فى الولد إلا القياس على اليمين، بدعوى تنقيح المناط (٣) و هو ممنوع، أو بدعوى أن المراد من اليمين فى الأخبار ما يشمل النذر لإطلاقه عليه فى جملة من الأخبار،

---

(١) هذا الاستثناء لا يرفع الإشكال أصلا،

فإنه إن كان مفاد الدليل ما هو ظاهر الفتاوى و النصوص يتوجه الإشكال بأنه لو كان مفاد دليل عدم انعقاد اليمين مثلا من الابن بلا- إذن من الأب أو مع منعه، فلا فرق بين أن يكون متعلق يمينه فعل واجب أو ترك حرام، فلو حلف الولد المستطيع أن يحج فى هذه السنه بلا إذن من الأب إن قلنا باشرط الإذن فى الانعقاد فاللازم أن لا ينعقد، مع أن المتعلق واجب، فلو ترك الحج فى سنه الاستطاعه كان عاصيا من جهه تسويق الحج لكن لا يكون عاصيا من جهه نقض الحلف و لا تلزمه الكفاره من جهه نقض الحلف. و كذلك لو حلف على ترك شرب الخمر ثم شرب يكون عاصيا من شرب الخمر و لا يكون عاصيا من جهه نقض الحلف و لا يلزمه الكفاره من هذه الجهه، و كذلك إن كان المراد من النصوص يكون ما فهمه المصنف يأتى الإشكال أيضا، فإن الاقتصار على استثناء فعل الواجب أو ترك الحرام لا- يرفع الإشكال، فإن اللازم على هذا القول استثناء مطلق ما لم يكن تفويت حق الغير لا بد أن يكون مستثنى عن عدم الانعقاد على هذا القول، فهذا الاستثناء لا يرفع الإشكال على القولين، فلا وجه لاستثناء بعضهم اليمين على فعل واجب أو ترك حرام من عدم الانعقاد، فلا بد من الحكم على طبق إطلاق الدليل و عمومه من غير استثناء ما لم يكن اشاره به فى النص.

(٢) نسب ذلك إلى بعض الأساطين.

(٣) بدعوى أن معنى اليمين و النذر و العهد واحد، و هو التزام خاص بسببها بين

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٣٧

منها خبران فى كلام الإمام عليه السلام (١).

---

المخلوق

و الخالق، و الاتحاد فى المفهوم يقتضى الاتحاد فى الحكم.

و أيضا كما ينافى سلطان الثلاثه على الولد و المرأه و العبد فى انعقاد يمينهم بدون إذنهم كذلك ينافى الانعقاد فى النذر أيضا بدون إذنهم من جهه الاتحاد فى المناط. و لكن دعوى ذلك بكلا- تقريرها لا يمكن المساعده عليها، فان صرف أن الثلاثه التزام بين المخلوق و الخالق لا يوجب أن تكون واحده مفهوما، فان مفهوم النذر غير مفهوم اليمين، و السبب فى أحدهما- و هو

صيغته- غير السبب في الآخر، و يختلفان في بعض الأحكام. على أن الاتحاد في بعض المفهوم لا يوجب تسريه بعض أحكام أحدهما إلى الآخر ما لم يعلم بالمناط القطعي الذي يكون بينهما.

و من ذلك ما في التقرير الآخر، فإنه لا- يوجب القطع بأن تمام المناط ذلك، غاية الأمر حصول الظن، و هو لا يغني من الحق شيئاً.

(١) أحدهما ما هو في ذيل موثقه سماعه: إنما اليمين الواجبه التي ينبغى لصاحبه أن يفى ما جعل لله عليه الشكر إن هو عافاه الله من مرضه أو عافاه من أمر يخافه أو رده من سفره أو رزقه رزقا فقال «لله على كذا و كذا شكرا» فهذا الواجب على صاحبه الذي ينبغى لصاحبه أن يفى به «١».

ثانيهما يمكن أن يكون المراد خبر السندی بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

قلت له: جعلت على شيئا الى بيت الله. قال: كفر عن يمينك فانما جعلت على نفسك يمينا و ما جعلته لله فف به «٢».

و قد ذكر في الجواهر روايه عن مولانا موسى بن جعفر الكاظم صلوات الله و سلامه عليهما و لم تكن الروايه في الوسائل و في هامش

الجواهر نسبها إلى التهذيب (ج ٨) و لم يكن

---

(١). الوسائل ج ١٦ ب ١٧ من أبواب النذر و العهد، ح ٤ ص ٢٣٨.

(٢). الوسائل ج ١٦ ب ٨ من أبواب النذر و العهد، ح ٤ ص ٢٣١.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٣٨

و منها أخبار في كلام الراوى (١) و تقرير الإمام عليه السلام له. و هو أيضا كما ترى (٢). فالأقوى في الولد عدم الإلحاق.

---

عندى فعلا- المجلد الثامن حتى أنظر فيه، و متن الروايه التي ذكرها هكذا: لما سئل عن جاريه حلف عليها سيدها أن لا يبيعهها فقال «لله على أن لا أبيعها»؟ فقال عليه السلام:

ف لله بندرك. فأطلق الحلف على النذر في كلام الإمام عليه السلام.

(١) منها ما عن الحسن بن على عن أبي الحسن عليه السلام «١» قال: قلت له: إن لى جاريه ليس لها منى مكان و لا ناحيه و هى تحتمل الثمن إلا أنى كنت حلفت فيها بيمين فقلت «لله على أن لا أبيعها أبدا» ولى إلى ثمنها حاجه مع تخفيف المثنونه. فقال: ف



لله بقولك.

«و منها» ما عن مسعده بن صدقه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام و سئل عن الرجل يحلف بالنذر و نيته في يمينه التي حلف عليها درهم أو أقل. قال: إذا لم يجعل لله فليس بشيء «٢».

«و منها» ما عن الحسين بن بشير قال: سألته عن رجل له جاريه حلف بيمينه شديده و اليمين لله عليه أن لا يبيعها أبدا و له إليها حاجه مع تخفيف المؤنه. فقال: ف لله بقولك «٣».

(٢) فقد استدل على إلحاق النذر باليمين بإطلاق اليمين على النذر في جملة من الأخبار كما عرفت، فأما أن يكون

هذا الإطلاق على سبيل الحقيقة أو المجاز و الاستعارة، و على كلا التقديرين فدلاله المعبرين - موثق سماعه و خبر السندی - على المقصود واضح، لأن النذر على الأول من جملة أفراد الحقيقة و على الثاني يكون النذر مشاركا لها في أحكامها الشرعية التي منها انتفاؤها عند عدم إذن الثلاثة.

ففيه: ان الاستعمال أعم من الحقيقة، فلا يستفاد منه أنه يكون من جملة أفراد الحقيقة،

---

(١). الوسائل ج ١٦ ب ١٧ من أبواب النذر و العهد، ح ١١ ص ٢٤٢.

(٢). الوسائل ج ١٦ ب ١ من أبواب النذر و العهد، ح ٤ ص ٢٢٠.

(٣). الوسائل ج ١٦ ب ١٨ من أبواب الايمان، ح ٥.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٣٩

نعم في الزوجه و المملوك لا يبعد الإلحاق باليمين، لخبر قرب الإسناد عن جعفر عليه السلام و عن أبيه عليه السلام أن عليا كان يقول: ليس على المملوك نذر إلا باذن مولاه. و صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: ليس للمرأة

---

و أما الاستعمال على سبيل المجاز فلا إطلاق في الاستعمال حتى يدل على المشاركة في جميع الأحكام و التنزيل في الاشتراك في بعض، و بملاحظتها لا يفيد.

نعم إذا كان التنزيل بطور مطلق، مثل قوله عليه السلام «الطواف بالبيت صلاة» يفيد الاشتراك في جميع الأحكام إلا ما خرج بالدليل، بل في مثل ذلك أيضا إذا كان مقترنا بما يصلح للقريته لا يفيد أيضا كما أشار إليه سيدنا الوالد في مجلس درسه قدس سره، مثل قوله عليه السلام - على ما في بعض نسخ التهذيب - بعد السؤال عن البختج عنه عليه السلام - إلى أن قال: خمر لا

تشربه. فانه لا يدل فى هذا التنزيل إلّا على حرمه شربه، لأنه عليه

السلام لم يقلل خمر فلا- تشربه حتى يتم الكلام على خمر على وجه الإطلاق ثم يفرع على التنزيل فى جميع الأحكام النهى عن شربه، أما قوله عليه السلام «خمر لا- تشربه» يحتمل أن يكون التنزيل بملاحظه شربه فقط لا فى جميع الآثار، لاتصال كلام «لا تشربه» به.

و الحاصل: إن الإطلاق فى بعض الموارد التى يحتمل أن يكون مع القرينه لا- يدل على التنزيل فى جميع الأحكام، مضافا إلى ضعف بعض الأخبار المذكوره، فلا يعلم كثره الإطلاق و لو مع القرينه.

و قد يستدل على ذلك بعنوان التأييد بالاستقراء و التتبع التام الكاشف عن اشتراك النذر و اليمين فى كثير من الأحكام.

و فيه: ان الاستقراء لا- يكون تاما بل يكون ناقصا، و الاشتراك ما لم يكن فى جميع الأحكام لا يفيد، و الاشتراك فى كثير من الأحكام ما لم يكن فى جميعها لا أثر له.

و أما ما استدل عليه أيضا بعنوان التأييد بأنه بملاحظه جميع ما ذكر يظهر الظن المعتمد عليه بصحة ما ذهب إليه الأكثر.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٤٠

مع زوجها أمر فى عتق و لا صدقه و لا تدبير و لا هبه و لا نذر فى مالها إلّا بإذن زوجها، إلّا فى حج أو زكاه أو برّ والديها أو صلته قرابتها (١). و ضعف الأول منجر بالشهره (٢)،

ففيه: إن الظن الحاصل مما ذكر على تقدير حصوله لا يكون معتمدا، فإن الظن لا يغنى من الحق شيئا إلا مع دليل خاص على حجيته.

هذا، و لكن العجب من الماتن أنه مع ما قوّاه بأن الحكم فى اليمين ليس بما هو يمين بل هو مختص بما يكون المتعلق منافيا لحق المولى و الزوج و ما

يكون المتعلق مما يجب فيه إطاعه الولد عن والده. فبناء على ذلك لا يكون الحكم على خلاف القاعده حتى يحتاج الى نص و دليل خاص، بل الحكم يكون على وفق القاعده، فبناء عليه لا- إشكال فى الإلحاق فى النذر أيضا، من غير فرق بين المرأه و زوجها و المملوك مع سيده و الولد مع والده، فإن متعلق النذر إذا كان منافيا لحق الثلاثه عليه فلا ينعقد النذر قطعاً مع مخالفتهم و عدم إذنهم، فهذا على وفق القاعده من غير احتياج إلى الاستدلال. نعم بناء على ما هو الحق و ما هو ظاهر كلماتهم يحتاج الإلحاق إلى الاستدلال.

(١) فى نسخه الوسائل فى بعض طرق الحديث «أو صلته رحمها».

(٢) ضعف الأول على فرض عدم توثيق الحسين بن علوان، و لكن يحتمل أن كلمه «ثقه» فى كلام النجاشى راجعه إلى الحسين بن علوان، فإن عبارته النجاشى هكذا:

الحسين بن علوان الكلبى مولاهم كوفى عامى و أخوه الحسن يكنى أبا محمد ثقه، روى عن أبى عبد الله عليه السلام و ليس للحسن كتاب. و فى نسخه من النجاشى عندى مكتوب «و ليس للحسين كتاب». أما الناقلون عن النجاشى فكلهم ذكروا ليس للحسن كتاب، و الحسن أخص بنا و أولى، روى الحسين عن الأعمش إلى آخر ما ذكروا، بما أن هو الحسين يحتمل أن يكون ثقه وصف الحسين لا- وصف الحسن، و لكن الأ- كثر فهموا أن الوصف للحسن و عن ابن عقده أن الحسن كان أوثق من أخيه، فيستفاد من قوله أن الحسين أيضا

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٤١

و اشتمال الثانى على ما لا نقول به لا يضر (١).

ثم هل الزوجه تشمل المنقطعه أو لا؟ وجهان (٢)،

و هل الولد يشمل ولد الولد (٣) أو لا؟ كذلك وجهان.

---

ثقه، و على ذلك فتكون الروايه موثقه.

فعلى أى حال إن كانت الروايه بواسطه الحسين بن علوان ضعيفه فلا ينبجر ضعفها بواسطه الشهره الفتوائيه على الأظهر، مضافا إلى أن اسناد المشهور فى فتاواهم إلى هذه الروايه غير معلوم، فانجبارها بالشهره ممنوع صغرويا و كبرويا.

(١) لأنه إذا كان بعض جمل الخبر معارضا بما هو أقوى دلالة فتقديم المعارض على هذه الجمل لا يوجب خروج الخبر الصحيح عن الحجيه من أصله بل يكون باقى الخبر حجه فى مدلوله.

(٢) لا إشكال فى أن المنقطعه صنف من الزوجيه و لم تكن حقيقه أخرى غير الزوجيه، و هذا من المقطوع به، و تدل عليه الآيه الشريفه وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ. إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ. فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ\* لأنها ليست داخله فيما ملكت أيمانهم و لا- فى من ابتغى وراء ذلك، فتكون داخله فى: «على أزواجهم»، فتكون صنفا منها لها أحكام خاصه مثل الدائمه التى تكون لها أحكام خاصه، فلكل واحد من الصنفين أحكام خاصه. و هذا لا يوجب أن يكونا حقيقتين، و لا إشكال و لا شبهه فى ذلك أصلا. فما ذكره بعض من احتمال كونهما حقيقتين. ضعيف جدا، و كذلك دعوى الانصراف مع كون المده طويله كعشرين سنه مثلا. ضعيف أيضا. أما اذا كانت المده قليله جدا مثلا فى يوم أو يومين الظاهر أنه لا إشكال فى الانصراف عنها، و فى بعض المراتب وجود الانصراف و عدمه محل اشكال و تأمل.

(٣) شمول الحكم لولد الولد مشكل، للانصراف. و التعبيرات المتداوله فى العرف مع عدم القرينه تنصرف عن ولد الولد

و عن والد الوالد، فإذا قال شخص: هل لزيد والد؟

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٤٢

و الأمه المزوجه عليها الاستيدان من الزوج و المولى (١) بناء على اعتبار الإذن.

و إذا أذن المولى للمملوك أن يحلف أو ينذر الحج لا يجب عليه (٢) إعطاء ما زاد عن نفقته الواجبه عليه من مصارف الحج، و هل عليه تخليه سبيله لتحصيلها أو لا؟ وجهان (٣).

ينصرف إلى الوالد بلا واسطه. بل فى تعبيرات القرآن و السنه كذلك، فقله تعالى وَ لِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ يَرَادُ مِنْهُمَا الأَبَوَانِ بلا واسطه، و الحاصل: ان الظاهر أن الانصراف محقق بلا إشكال.

(١) هذا ظاهر، لعموم الأدله بلا مخصص فى البين.

(٢) لعدم دليل على وجوب ذلك، و الأصل هو البراءه من ذلك.

(٣) الكلام تاره فى الحكم الظاهرى للعبد بأنه هل يجوز للعبد تحصيل النفقه للحج مع عدم العلم بعدول المولى عن إذنه أو لا يعدل أو لا يجوز له، فهذا يكون مبتنيا على أن الإذن فى شىء يكون إذنا فى لوازمه. و هذا حكم ظاهرى يعتمد عليه ما لم يكن دليل تعبدى على خلافه، و هذا لا دليل على حجتيه فلا يكون حجه.

و تاره يكون الكلام فى أن من أذن فى شىء مع الالتفات إلى لوازمه يكون إذنا فى لوازمه بحيث لا يكون له العدول عن إذنه و صار حقه ساقطا عنه، و هذا أيضا لا- دليل عليه عموما. نعم فى الموارد الخاصه التى يدل دليل خاص عليها أو يكون المورد مشمولاً لدليل عام يدل على ذلك فلا بد من ملاحظه الدليل.

و أما فيما نحن فيه فإن كان المولى لم يلتفت إلى لوازمه و أذن فلا إشكال فى أنه لا يجب

عليه تخليه سبيله لذلك، و إن كان ملتفتا لتلك اللوازم فالظاهر أنه كذلك لا يجب عليه تخليه سبيله، لأن المالك له التسلط على المنع من التصرف فى ماله، و بما أن العبد ملك للمولى فله منعه من أى تصرف.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٤٣

ثم على القول بأن لهم الحل هل يجوز مع حلف الجماعه التماس المذكورين فى حل حلفهم أو لا؟ وجهان (١).

**[مسأله إذا كان الوالد كافرا فالأوجه عدم شمول الحكم له]**

(مسأله: ٢) إذا كان الوالد كافرا ففى شمول الحكم له وجهان، أو جههما العدم للانصراف (٢) و نفى السبيل.

## [مسألة المملوك المبعوض لا يبعد أن يكون حكمه حكم القن]

(مسألة: ٣) هل المملوك المبعوض حكمه حكم القن أو لا؟ وجهان، لا يبعد

و أما القول بأنه لا طاعه للمخلوق في معصيه الخالق. فلا يأتي فيما نحن فيه، فإن التصرف في مال الغير بغير رضاه يكون معصيه الخالق أيضا، سواء نهى المالك عن التصرف أم لا. أما انه لا يرضى بالتصرف فالظاهر أنه له العدول عن إذنه و له عدم تخليه سبيل العبد لتحصيل مصارف الحج، فيكون الحج متعذرا عليه و يبطل النذر.

هذا، و لكن في النفس شىء، و الاحتياط لا ينبغي تركه. و الذى يسهل الخطب أن المسألة ليست في الحال مما يتلى بها.

(١) الظاهر أنه لا إشكال في الجواز لهم، لأنه لا دليل على عدم الجواز لهم، و الأصل البراءة.

(٢) يحتمل أن يقال: ما يكون نذره أو يمينه موجبا لأذيته نحكم بعدم الجواز، فان إيذاءهما حرام و لو كانا كافرين، و في قوله تعالى أَنْ اشْكُرْ لِي وَ لِرَبِّكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ.

وَ إِنْ جَاهِدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مِمَّا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَ صَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا «١» فتدل هذه الآية الشريفة و الآيات الأخرى و ما يستفاد من بعض الروايات أن الشكر لهما و مراعاة حالهما و مصاحبتهما بالمعروف في الدنيا و استثناء عدم إطاعتها في أمرهما بالإشراك بالله، أن هذه الأحكام بما هما ولد و والده، أعم من أن يكونا مسلمين أو كافرين.

(١). سورة لقمان/ الآية ١٤.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٤٤

.....

و أما استثناء عدم إطاعتها في الأمر بالإشراك بالله يحتمل شموله لجميع الواجبات و ترك المحرمات، كما يستفاد

ذلك أيضا من بعض الروايات، فإن إطاعتها في ترك الواجب و فعل الحرام نوع شرك بالله، فإن إطاعه غير الله تعالى في عصيانه نوع شرك به عز و جل، فالنهي عن اطاعتها في الإشراك به يشمل النهي عن الإطاعة في الأمر بترك الواجب و فعل الحرام.

و الحاصل: إن ما أمر به من تكريم الوالد و الوالده أو تكريم أحدهما و الإحسان إليهما و شكرهما و مصاحبتهما بالمعروف في

الدنيا لا- يختص بمن كانا مسلمين بل يشمل الكافر و المشرك منهما، فإن المسلم لا يجاهد الولد أن يشرك بالله تعالى، و الروايات في ذلك كثيرة، و نحن نذكر بعضها تيمنا و تبركا:

عن مولانا السجاد عليه السلام: و أما حق أبيك فإن تعلم أنه أصلك، فانك لو لاه لم تكن، فمهما رأيت من نفسك ما يعجبك فاعلم أن أباك أصل النعمة عليك فيه، فاحمد الله و اشكره على قدر ذلك و لا قوه الا بالله «١».

و عن معمر بن خلاد قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: أدعو لوالدي إن كانا لا يعرفان الحق؟ قال: أدع لهما و تصدق عنهما، و إن كانا حيين لا يعرفان الحق فدارهما، فإن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: إن الله بعثنى بالرحمة لا بالعقوق «٢».

و في مصباح الشريعة «٣» قال الصادق عليه السلام: بر الوالدين من حسن معرفه العبد بالله، إذ لا عباده أسرع بلوغا بصاحبها إلى رضا الله تعالى من حرمة الوالدين المسلمين لوجه الله، لأن حق الوالدين مشتق من حق الله تعالى إذا كانا على منهاج الدين و السنه و لا

---

(١). تفسير نور الثقلين، ج ٤ ح ٢٤ ص ٢٠٠.

(٢). تفسير نور الثقلين، ج ٤

ح ٢٥ ص ٢٠٠.

(٣). تفسير نور الثقلين، ج ٤ ح ٣٨ ص ٢٠٣.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٤٥

.....

---

يكونان يمنعان الولد من طاعه الله تعالى إلى معصيته و من اليقين إلى الشك و من الزهد إلى الدنيا، و لا يدعوانه إلى خلاف ذلك، فإذا كانا كذلك فمعصيتهما طاعه و طاعتها معصيه، قال الله تعالى وَ إِن جَاهِدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا و أما في باب العشره فدارهما و احتمال أذاهما نحو ما احتملا عليك في حال صغرک، و لا تضيق عليهما مما قد وسع الله عليك من المال و الملبوس، و لا- تحول بوجهك عنهما، و لا- ترفع صوتك فوق أصواتهما، فإن تعظيمهما من الله تعالى، و قل لهما بأحسن القول و أطفه، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ.

و عن عيون الأخبار في باب ما كتبه الرضا عليه السلام للمأمون من محض الإسلام و شرائع الدين: و بر الوالدين واجب و إن كانا مشركين، و لا طاعه لهما في معصيه الخالق و لا لغيرهما، فإنه لا طاعه لمخلوق في معصيه الخالق «١».

و عن كتاب الخصال عن الأعمش عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال: هذه شرائع الإسلام إلى أن قال عليه السلام: و بر الوالدين واجب، فإن كانا مشركين فلا تطعهما و لا غيرهما في المعصية، فإنه لا طاعه لمخلوق في معصية الخالق.

و الحاصل: أن المستفاد من الآيات و الروايات أن تكريمهما و الإحسان إليهما و مصاحبتهما بالمعروف لا يختص بالمسلم منهما، بل يعم المشرك منهما أيضا. و المستثنى من ذلك منحصر في معصية الله تبارك و تعالي، و غير ذلك يبقى تحت عموم الدليل.

و بناء

على ما قويننا و اخترنا: ان مخالفه الوالد و ممانعته عن اليمين يكون موجبا لعدم الانعقاد إذا كان في الابتداء و يكون موجبا لحله إذا كان في الاستدامه، فلا يبقى إشكال في العموم، فإن حلف الولد مع ممانعه والده يخالف الإحسان إليه و مصاحبته بالمعروف و البر إليه و ما يجب على الولد من إيفاء حقوق الوالد، فلا يبقى للانصراف محل أصلا.

---

(١). تفسير نور الثقلين، ج ٤ ح ٤٠ ص ٢٠٣.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٤٤

الشمول (١). و يحتمل عدم توقف حلفه على الإذن في نوبته في صورته المهيايه (٢)، خصوصا إذا كان وقوع المتعلق في نوبته (٣).

### [الظاهر عدم الفرق في الولد بين الذكر و الأنتى]

(مسألة: ٤) الظاهر عدم الفرق في الولد بين الذكر و الأنتى (٤)، و كذا في

---

و ما في المستمسك من أن المنصرف من الدليل أن ذلك تكريم للأب و الكافر لا يستحق ذلك. فمدفوع، فإن المستفاد من الآيات و الروايات أن الوالدين مستحقان للإكرام الابن و لو كانا كافرين. نعم لو كنا قائلين باشتراط الإذن من الأب في انعقاد اليمين بحيث لو لم يعلم بذلك و لم يخالف يكون اليمين باطلا فيكون احتمال الانصراف موجودا لا على ما اخترناه.

(١) إنه مشكل كمال الإشكال، فإن العبد المبعوض لا يكون مملوكا بقول مطلق و لا هو حر بقول مطلق، فالدليل الذي يدل على أنه لا يمين للملوك مع مولاه يدل على المملوك بقول مطلق، و لو يصدق على المبعوض أنه مملوك حقيقه فلا إشكال في انصراف قوله صلى الله عليه و آله عن المملوك المبعوض، فشمول الحكم له في غايه الإشكال، فعموم وجوب الوفاء باليمين محكم.

(٢) بناء على شمول الحكم للعبد المبعوض لا يفيد كون حلفه في

نوبته إذا لم يكن المتعلق في نوبته، فإن إيجاب أمر على نفسه في نوبه المولى يكون تصرفاً في حق المولى و سلطنته، فلا ينفذ.

(٣) نعم إذا كان الحلف و متعلق حلفه كلاهما في نوبته فالظاهر أنه لا إشكال فيه، و لو قلنا بأنه يصدق على المبعوض أنه مملوك حقيقه، إلا أن الانصراف في هذه الصورة مسلم لا غبار عليه، و لا يكون بدويًا يزول بالتأمل.

(٤) الظاهر أنه لا- إشكال و لا- خلاف فيه، لصدق الولد على الذكر و الأنثى حقيقه، قال الله تعالى **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ**.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٤٧

المملوك و المالك (١)، لكن لا تلحق الأم بالأب (٢).

### **[مسألة إذا نذر أو حلف المملوك باذن المالك ثم انتقل إلى غيره بقى على لزمه]**

(مسألة: ٥) إذا نذر أو حلف المملوك باذن المالك ثم انتقل إلى غيره بالإرث أو البيع أو نحوه بقى على لزمه (٣).

### **[لو نذرت المرأة أو حلفت ثم تزوجت وجب عليها العمل به]**

(مسألة: ٦) لو نذرت المرأة أو حلفت حال عدم الزوجية ثم تزوجت وجب عليها العمل به (٤)

(١) الظاهر عدم الخلاف فيه، و إن كان صدق المالك على المرأة على نحو الحقيقه و بلا- عنايه محل إشكال. و كذلك المملوك على المملوكه، لكن الظاهر عدم الخلاف فيه من أحد كما اعترف غير واحد به، مضافاً إلى أنه يمكن القول بأن الحكم في المملوك على القاعده، فلا فرق بين الذكر و الأنثى في المالك و المملوك.

(٢) لأن النص وارد في الوالد، و هو لا يشمل الوالده.

هذا على المختار، أما على ما اختار المصنف من أن الدليل مختص بما كان منافياً لحق الوالد فلا فرق بين الوالد و الوالده، لأنه على ذلك يكون الحكم على وفق القاعده كما أشرنا إليه سابقاً.

(٣) أما في الحلف فالظاهر أنه كذلك، لأن الحلف انعقد صحيحاً مع إذن المالك الأول، فلا وجه لعدم لزمه. خصوصاً إذا لم يكن منافياً لحق المالك الثاني، لعموم أدله وجوب الوفاء بالحلف. نعم إذا كان منافياً لحق المالك الثاني و هو يمنعه من العمل به، لا يخلو من تأمل.

أما النذر فكذلك إذا لم يكن منافياً لحق المالك الثاني و لم يمنعه من العمل به، أما إذا كان منافياً لحق المالك الثاني و هو



يمنعه من العمل به فالظاهر انحلال نذره، لأنه يجب أن يكون متعلق النذر راجحا موقع العمل به، و مع منافاته لحق المالك الثانى و منعه منه فلا رجحان فى العمل به، و ينحل مع عدم خلوه من تأمل.

(٤) أما فى الحلف فالظاهر أنه

كذلك، لأن حلفها كان قبل زوجيتها و انعقدت.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٤٨

و إن كان منافيا للاستمتاع بها (١)، و ليس للزوج منعها من ذلك الفعل كالحج و نحوه. بل و كذا لو نذرت أنها لو تزوجت بزيد مثلا- صامت كل خميس و كان المفروض أن زيدا أيضا حلف أن يواقعها كل خميس إذا تزوجها، فإن حلفها أو نذرها مقدم على حلفه و إن كان متأخرا فى الإيقاع، لأن حلفه لا يؤثر شيئا فى تكليفها، بخلاف نذرها فإنه يوجب الصوم عليها، لأنه متعلق بعمل نفسها، فوجوبه عليها يمنع من العمل بحلف الرجل.

---

و ما دل على أنه لا يمين للمرأة مع زوجها ظاهر فى حلفها حال الزوجيه، و هذا الحلف وقعت قبل الزوجيه فلا يشملها.

(١) هذا فى الحلف تام، و أما فى النذر فحيث يشترط أن يكون راجحا حين العمل فليس كذلك، فإذا كان منافيا لحق الزوج و هو يمنعها من العمل به فيصير مرجوحا، فللزوج يكون حل نذر الزوجه و يمنعها من العمل بنذرها، لأنه على الأقوى و على ما هو الحق أن الرجحان الذى يشترط فى صحه النذر هو الرجحان حين العمل، و لا رجحان للعمل بنذر الزوجه مع منافاه العمل لحق الزوج، و بحل الزوج لنذرها و بمنعها عن العمل بنذرها ينحل نذر الزوجه. هذا هو الصحيح الذى لا غبار فيه.

هذا إذا كان نذرها لم يشمل حال زوجيتها، بل فى حال عدم الزوجيه نذرت فعلا أو تركا من دون نظر إلى حال زوجيتها، أما إذا كان نذرها مختصا بحال زوجيتها أو تكون ناظره بإطلاق النذر إلى حال زوجيتها و عدمها و لم يستثن حال كون المتعلق منافيا لحق الزوج. يمكن

أن يقال: إن نذرها لم ينعقد أصلا حتى على القول بأن الرجحان حين النذر كاف، فإن هذا النذر بهذه الخصوصيه لا رجحان فيه أصلا.

فما مثل به المصنف من أنها لو نذرت لو تزوجت بزيد صامت كل خميس من دون استثناء عدم إرادته الزوج الاستمتاع فى ذلك اليوم، فنذرها مع عدم هذا الاستثناء نذر أمر مرجوح لا ينعقد من أصله، من غير فرق بين أن يحلف الزوج أو يندر لو تزوجها أن

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٤٩

**[مسأله إذا نذر الحج من مكان معين فحج من غير ذلك المكان لم تبرأ ذمته]**

(مسألة: ٧) إذا نذر الحج من مكان معين قبله أو بلد آخر معين فحج من غير ذلك المكان لم تبرأ ذمته و وجب عليه ثانياً. نعم لو عينه في سنه فحج في تلك السنه من غير ذلك المكان وجب عليه الكفاره لعدم إمكان التدارك.

و لو نذر أن يحج من غير تقييد بمكان ثم نذر نذرا آخر أن يكون ذلك الحج من

---

يواقعها في كل خميس أو لا، فإن نذر المرأة لا ينعقد من جهة المرجوحه أصلاً. فما ذكره المصنف لا وجه له و لو قلنا بكفايه الرجحان حين النذر كما عرفت فضلاً عن اشتراط الرجحان حين العمل بالمتعلق كما هو المختار.

و من ذلك بان أن ما قاله بعض المعاصرين على ما في تقريرات بعض مقرري بحثه من أنه إن قلنا باعتبار الرجحان حين النذر فنذرهما صحيح و نذر الزوج منحل لأن الرجحان حين النذر موجود. فغير تام، لأنه و إن قلنا باعتبار الرجحان حين النذر يكون نذر الزوجه باطلاً، فإن نذرها بتفويت حق زوجها نذر مرجوح، فيفقد شرط الرجحان حين النذر أيضاً، فلا ينعقد لفقد الرجحان. فعلى أى تقدير لا ينعقد نذر الزوجه كما عرفت مفصلاً.

و

لا مانع من نذر الزوج و على المرأة الإطاعه له. و لو فرضنا صحه نذر الزوجه و انعقاد نذرها ثم وقعت المزاحمه بين الوفاء بنذرها و إطاعه زوجها، مثلاً- كان نذرها الصوم في يوم معين و أراد الزوج الإيقاع بها في ذلك اليوم، فلا- بد من ملاحظه أحكام المزاحمه، و حكم باب المزاحمه هو الأخذ بالأهم من التكليفين أو محتمل الأهميه و لا أثر لأسبقهما سبباً لعدم الدليل على تقديمه.

و الظاهر في المقام أن إطاعه الزوج أهم، لا أقل من احتمال أهميتها، للتأكيدات الكثيره بالنسبه إلى اطاعتها لزوجها، خصوصاً مع إرادته و طئها، و هذه التأكيدات لا توجد بالنسبه إلى الوفاء بالنذر، فبالنتيجه يكون نذرها منحللاً و يلزم إطاعه زوجها، فلا تصل التوبه إلى التخيير الذي هو حكم باب المتزاحمين إذا لم يكن ذات أهميه و لا محتملها بينهما.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٥٠

مكان كذا (١) و خالف فحج من غير ذلك المكان برئ من النذر الأول و وجب عليه الكفاره لخلف النذر الثاني، كما أنه لو نذر أن يحج حجه الإسلام من بلد كذا فخالف فإنه يجزيه عن حجه الإسلام و وجب عليه الكفاره لخلف النذر.

**[مسألة إذا نذر أن يحج و لم يقيد بزمان فالظاهر جواز التأخير إلى ظن الموت أو الفوت]**

(مسألة: ٨) إذا نذر أن يحج و لم يقيد بزمان فالظاهر جواز التأخير (٢) إلى ظن الموت أو الفوت فلا يجب عليه المبادره، إلّا إذا كان هناك انصراف، فلو

(١) هذا إذا كان الحج من ذلك المكان الخاص له رجحان حتى يكون متعلق النذر راجحا، وإلا فيشكل الحكم بصحة نذر الثاني، لأنه يشترط في صحه النذر أن يكون المتعلق راجحا، فالنذر الأول يكون صحيحا، لأن متعلقه كان الحج وهو راجح، أما النذر الثاني يكون متعلقه

ان الحج الثابت الذى تعلق بذمته بواسطه النذر يأتى به من ذلك المكان، فاذا لم يكن للمكان الخاص مزيه و رجحان لا ينعقد النذر، لأن من شرائط انعقاد النذر رجحان المتعلق، و المفروض عدم المزيه و الرجحان فيه فلم ينعقد.

نعم لو نذر ابتداء أن يحج من مكان معين لا إشكال فيه، لأنه لا يشترط في صحه النذر أن يكون المتعلق بجميع خصوصياته راجحا، بل مع رجحان أصل المتعلق يكفى فى الصحه، بخلاف ما يكون تعلق النذر بالخصوصيه فقط و لا يكون النذر الحج من مكان كذا بل يكون المتعلق أن يأتى بالحج الواجب الثابت عليه سابقا من مكان كذا مع عدم المزيه فيه فلا ينعقد.

نعم إن كان له مزيه و رجحان فى أن يكون الحج من ذلك المكان فيصح و بتخلفه تجب الكفاره، و هكذا إذا نذر أن يأتى بحجه الإسلام الواجبه عليه من مكان كذا إن كان له رجحان يصح النذر و إلا فلا يصح و لا تجب الكفاره.

(٢) جواز التأخير هو المشهور الموافق للأصل و عدم دليل على وجوب المبادره.

و قد استدل على وجوب المبادره و عدم جواز التأخير بوجه:

الأول: انصراف الأوامر المطلقة إليها و منها ما نحن فيه.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٥١

مات قبل الإتيان به فى صوره جواز التأخير لا يكون عاصيا. و القول بعصيانه مع تمكنه فى بعض تلك الأزمنه و ان جاز التأخير، لا وجه له.

و إذا قيده بسنه معينه لم يجز التأخير مع فرض تمكنه فى تلك السنه (١)، فلو أخر عصى و عليه القضاء و الكفاره.

و إذا مات وجب قضاؤه عنه، كما أن فى صوره الإطلاق إذا مات بعد تمكنه منه قبل إتيانه وجب

القضاء عنه (٢).

---

و فيه: أنه لا انصراف فيها أولا، و على فرض الانصراف فهو بدوى يزول بالتأمل.

الثانى: انه إن لم نقل بوجوب الفوريه يستلزم عدم ثبوت الوجوب لجواز الترك ما دام حيا.

و فيه: ان جواز التأخير لا- يكون مطلقا بل ما لم يحصل الظن بالموت مع ظهور أماراته، أما إذا حصل الظن القوى بالموت مع

ظهور العلامات فلا- يجوز التأخير. على أن جواز التأخير حكم ظاهري لا منافاه بينه و بين ثبوت الحكم الواقعي بالوجوب. مضافا إلى أن هذا يأتي في الواجبات الموسعه كلها.

الثالث: ضعف ظن الحياه، لأنه إن لم يأت في العام الأول لا يمكنه الإتيان إلا في عام آخر.

و فيه: انه لم يحصل الظن بالموت إلى السنه القادمه.

الرابع: الأخبار الداله على المنع من تسوييف الحج.

و فيه: ان هذه الأخبار إما صريحه في حجه الإسلام لا في كل حج واجب، و إما منصرفه إليها انصرافا تاما، فلا إشكال في جواز التأخير ما دام لم يحصل الظن القوي بالموت أو يكون من قصد النادر الإتيان به فوراً أو يكون انصراف اليه، فبناء على ذلك فلو مات قبل الإتيان به مع جواز التأخير لا يكون عاصيا كما عليه المصنف.

(١) لا إشكال في ذلك، و الظاهر عدم الخلاف فيه.

(٢) قال في الجواهر: لو تمكن من أدائه ثم مات قضى عنه من أصل تركته، كما هو

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٥٢

و القول بعدم وجوبه بدعوى أن القضاء بفرض جديد. ضعيف، لما يأتي.

---

مقطوع به في كلام أكثر الأصحاب على ما في المدارك، بل في كشف اللثام نسبتته إلى قطعهم، و إن قال: للنظر فيه مجال للأصل و افتقار وجوبه إلى أمر جديد.

أقول: الظاهر أن وجوب

القضاء قول الأكثر بل على ما نقل عن بعض لا خلاف فيه.

إنما الكلام في دليله، فالكلام تاره في أصل وجوب القضاء لو نذر مقيدا بسنه و تركها في تلك السنه مع كونه حيا و تاره في وجوب القضاء عنه بعد موته سواء كان نذره مقيدا بسنه و تركها أو كان مطلقا و تركه في تمام عمره، و ثالثه على فرض وجوب القضاء هل يجب القضاء من أصل المال أو من الثلث؟ فنقول:

استدل على وجوب القضاء بوجوه: الأول الإجماع.

و فيه: أنه لم يعلم أنه إجماع تعبدى، فانه يحتمل أن يكون فتاوى العلماء مستنده الى الأدله المذكوره، فلا بد من ملاحظتها.

الثاني: ان الحج واجب مالى ثابت فى الذمه، فيجب قضاؤه.

و فيه: ان التكليف فيه موقت بوقت خاص يفوت بفوات وقته و لا- يبقى فى الذمه حتى يمكن تداركه إلا- أن يدل دليل خاص تعبدى على وجوب قضائه، كما دل الدليل على وجوب القضاء فى الصلاه و الصوم و ما شابهما، أو دل الدليل من أول الأمر أن وجوبه يكون بنحو تعدد المطلوب، بمعنى أن أصل التكليف يكون مستمرا إلى الاداء و يكون تكليف آخر أن يأتى به فى الوقت الخاص، فبفوات الوقت لا يسقط أصل التكليف و إنما يسقط التكليف الآخر و كلاهما مفقودان هنا، فالحج المنذور فى سنه معينه إذا لم يأت به فى تلك السنه يفوت وقته و لا يبقى التكليف باتيانه إلا بدليل خاص تعبدى على وجوب قضائه أو العلم بأن نذره كان بنحو تعدد المطلوب، فإذا شك فى وجود دليل تعبدى على وجوب القضاء و شك فى أن نذره على نحو تعدد المطلوب فلم يوجد الدليل فيكون مورد الأصل البراءه، فلا يجب عليه

قضاؤه إذا كان حيا فضلا أن يكون واجبا على وليه أو وصيه

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٥٣

.....

بعد موته. نعم صار عاصيا بعدم إتيانه فى تلك السنه و تجب الكفاره عليه إن لم يكن معذورا شرعا فى عدم الإتيان به.

هذا أولا، و ثانيا أن كون الحج واجبا ماليا ممنوع، فإن الحج عباره عن مناسك خاصه لا يتوقف الإتيان به على بذل المال إلا بالنسبه إلى ثوب إحرامه و هديه، و قد تقدم مفصلا.

و ثالثا لا يكون كل واجب مالى ثابتا فى الذمه حتى يجب قضاؤه، فإن المكلف إذا رأى مؤمنا مشرفا على الهلاك بواسطة الجوع أو المرض الذى يتوقف حفظه على دواء خاص و هو قادر على رفع جوعه بمقدار حفظ حياته أو بذل المال بمقدار علاجه بمقدار حفظه عن الهلاك من دون أن يستلزم عليه الحرج يجب عليه حفظ النفس المحترمه مع كونه متوقفا على بذل المال و لكن لا يكون ثابتا فى الذمه حتى يوجب اشتغال ذمته بمعادل هذا الغذاء أو الدواء أو بمقدار علاجه. و كذلك نفقه الأقارب واجبه إذا كان موسرا و هم معسرون و لا يكون ثابتا فى الذمه و لا يستلزم اشتغال الذمه حتى يجب عليه القضاء و أداء ما فى ذمته فى حياته فضلا عن أن يكون القضاء واجبا بعد موته على وصيه أو وليه، بل لا دليل على وجوب القضاء بعد موته بالنسبه إلى الكفارات الواجبه عليه فى حياته، فإن المتيقن من معقد الإجماع هى الأموال التى اشتغلت ذمته بها، مثل ديونه للناس بأى سبب كانت، و كذلك الخمس و الزكاه و رد المظالم، و أما الكفارات و النذور و نحوها فالظاهر أنها لا تخرج

من الأصل. نعم حجه الإسلام تخرج من الأصل للنص.

الثالث: مما استدل على وجوب قضاء الحج المنذور، الأخبار الداله على وجوب القضاء فيما إذا نذر أن يحج رجلا من ماله، و تقريب الاستدلال بها- بعد أنها تدل على وجوب القضاء فيما إذا نذر أن يحج رجلا يستفاد منها أن قضاء الحج المنذوره واجب

و يجب قضاؤه بعد الموت، و كون متعلق النذر الحج بنفسه أو أن يحج غيره لا مدخل له في تغير الحكم، فان الموجب للقضاء هو النذر و تمكنه من الفعل و تفريطه حتى مات، فإذا نذر

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٥٤

.....

أن يحج و لم يفعل مع تمكنه منه يجب قضاؤه بعد موته، فلا وجه للقول بأن النذر يقتضى وجوب الأداء، و القضاء يحتاج إلى أمر جديد لدلاله الأخبار على وجوب القضاء بعد الموت، و هذا هو الأمر الجديد.

فمن الأخبار الداله على ذلك صحيحه ضريس الكناسي قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل عليه حجه الإسلام نذر نذرا في شكر ليحجن به رجلا إلى مكة فمات الذي نذر قبل أن يحج حجه الإسلام و من قبل أن يفى بنذره الذي نذر. قال: إن ترك مالا يحج عنه حجه الإسلام من جميع المال، و أخرج من ثلثه ما يحج به رجلا لنذره و قد و فى بالنذر، و إن لم يكن ترك مالا إلا بقدر ما يحج به حجه الإسلام حج عنه بما ترك و يحج عنه وليه حجه النذر، انما هو مثل دين عليه.

يحتمل قويا بأن جملة «إنما هو مثل دين عليه» تكون عله لقوله عليه السلام «حج عنه بما ترك» فإنها المناسبه لهذا القول، و إن كانت القاعده

الأوليه تقتضى رجوعها إلى قوله عليه السلام «و يحج عنه وليه حجه النذر»، لأنه الأقرب لكنه هذا ما لم يكن قرينه على خلافه، فانه لو أرجعناه إلى الأخير يلزم أن يكون التعليل تعبديا صرفا على خلاف القواعد الأوليه، لأنه إن كان مثل دين عليه يجب إخراجه من الأصل لا- من الثلث، على أن دين الميت إذا لم تكن له تركه لا- يكون على وليه شىء. نعم يستحب أن يفرغ ذمه الميت.

و قريب منها خبران آخران، و قد أجابوا عن الأخبار و قالوا: ان العلماء رضوان الله عليهم لم يعملوا بها فى موردها، فكيف يمكن العمل فى غير موردها، قالوا: فانهم ملتزمون فى موردها بخروجها من الأصل، مع ان الأخبار داله بخروجها من الثلث.

و يشكل الاستدلال بها أيضا على فرض جواز الاستدلال بها فى موردها أنه فرق بين الإحجاج بالغير و نذر الحج، فإن الإحجاج بالغير هو بذل المال ليحج، فيمكن القول بأنه واجب مالى، فيكون مشمولاً لقضاء الدين، بخلاف الحج بنفسه الذى هو عبارته عن

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٥٥

.....

الأعمال المخصوصه و بذل المال ليس داخلا فيه. و لا يجوز التعدى عن موردها، لأنه قياس و هو باطل على مذهب الحق.

و أما القول بأن المستفاد من الأدله كون الموجب للقضاء هو النذر، من غير فرق بين كون متعلقه الإحجاج بالغير و كون متعلقه الحج بنفسه. فغير سديد، فإن مناطات الأحكام و ملاكاتها غير معلومه عندنا إلا مع دليل يدل عليها أو يكون قرينه داله عليها، و هما مفقودان فى المورد. فلا بد من الاقتصار على مورد النص، و هو نذر الإحجاج بالغير لا الحج بنفسه، و لا يجوز التعدى عنه.

الرابع: ما

عن صاحب الجواهر رضوان الله عليه، فانه قال: إن الخطاب بالحج من الخطابات الدينيه، على معنى ثبوته فى الذمه على نحو ثبوت الدين فيها، لا أنه مثل خطاب السيد لعبده الذى يراد منه شغل الذمه بإيجاده فى الخارج و ان لم يثبت فى الذمه ثبوت دين.

و من هنا وجب فى حج الإسلام إخراج قيمه العمل من أصل التركه. و بهذا المعنى كان واجبا ماليا، لا من حيث احتياجه إلى المقدمات الماليه التى لم تخرج من أصل التركه ما لم يوص بها على الأصح، بل لعل خطاب النذر الذى هو نحو الخطاب بالإجاره أولى من الخطاب الأصلي بذلك. على أن متعلق النذر الحج على حسب مشروعيتها، و قد عرفت أنها على الوجه المزبور، بل قوله عليه السلام «إنما هو مثل دين عليه» رمز إلى ما ذكرنا.

انتهى.

وفيه: إن دعوى أن الخطاب بالحج من الخطابات الدينيه على معنى ثبوته فى الذمه على نحو ثبوت الدين فيها، دعوى بلا شاهد و لا- دليل، فإن الخطاب به على نحو الخطابات الأخرى بالنسبه إلى التكليف و لا خصوصيه فيه. نعم جميع الخطابات موجب لاشتغال الذمه بأدائها بلا- اختصاص بالخطاب بالحج، فالأمر بالصلاه و الصوم و نحوهما موجب لاشتغال الذمه بأدائها. و أما بمعنى ثبوت التكليف بالحج زائدا على الأمر بإيجاده فى

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٥٦

.....

الخارج على نحو ثبوت الدين فيها، فلم يثبت و لم يدل دليل عليه. أما فى خصوص الحج الإسلامى فنقول: بأنه مثل الدين لدليل خاص نص على ذلك و لا يتعدى إلى غيره.

و أما كون متعلق النذر لا بد أن يكون على حسب ما شرع فى الحج الإسلامى، فلا دليل عليه، بل

يكون خطاب النذر مثل باقى الخطابات بلا فرق بينها.

الخامس: ما نسب إلى صاحب الحدائق، و هو أن النذر إذا كان مطلقا غير مقيد بوقت خاص يوجب استقرار الحج فى ذمته ما لم

يأت به و إن مات. و ليس فى الأخبار ما يدل على اختصاص الخطاب حال الحياه لىحتاج القضاء بعد الموت إلى أمر جديد، بل إطلاق اشتغال الذمه يقتضى بقاء ذلك إلى حصول البراءة بالإتيان بالفعل، غاية الأمر تجب المباشرة ما دام حيا، و لكن النذر اقتضى شيئين المباشرة و استقراره فى الذمه، و بالموت يسقط الأول و يبقى الثانى.

و يدفع هذا: بأن الناذر إنما ينذر الحج مباشره، و بعد الموت و تعذر المباشرة يسقط المقيد بانتفاء قيده. و ليس المقام من قبيل تعدد المطلوب، و أن المتبادر و المتعارف فى قصد الناذر الفعل المباشرى لا استقرار الحج فى ذمته حتى بعد موته. و الحكم بوجود الوفاء بالنذر تابع لقصد الناذر، و أدله مشروعيه النذر لا تقتضى الزائد من ذلك، و لو فرض قصد ناذر على خلاف المتعارف- بأن نذر استقرار الحج فى ذمته و لو مات- فلا يكون هذا النذر مشمولاً لأدله مشروعيه النذر، فإن الظاهر من الدليل هو الأمر المتعارف و المتبادر منه، و إطلاق الأدله لا يشمل ما كان غير المتعارف، فلا يكون هذا النذر مشروعاً بعد عدم شمول الإطلاق له.

مضافاً إلى أنه إن كان قصد الناذر فى نذره أن يكون مستقراً فى ذمته حتى بعد موته: فإن كان قصده من هذا النذر أن يجعل تكليف الأداء بعد موته على الوصى و الولى فلا معنى للنذر لتكليف الغير بالأداء، و ان كان قصده بقاء اشتغال ذمته بالحج فلا أثر له ما

لم يدل

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٥٧

و هل الواجب القضاء من أصل التركه أو من الثلث؟ قولان (١)، فذهب

---

دليل على لزوم إفراغ ذمه الميت على الوصى و الوارث.

و أما قوله رحمه الله تعالى: من أنه ليس فى الأخبار ما يدل على اختصاص الخطاب بحال الحياه. فهذا غريب، لأن نفس الخطاب بالوفاء بالنذر كسائر الخطابات الشرعيه يقتضى المباشرة.

السادس من الوجوه التى استدلت بها على وجوب القضاء: الاستصحاب.

و فيه أولاً: ان الاستصحاب فى بقاء الأحكام لا مجرى له كما حققناه فى محله، فانه دائماً معارض باستصحاب عدم الجعل. و تفصيل ذلك موكول إلى محله. و ثانياً: إن كان المراد من الاستصحاب استصحاب تكليف نفسه بالحج بعد الموت فلا معنى له لسقوط التكليف عن الميت بعد موته، مضافاً إلى عدم أثر بقاء التكليف عليه بعد موته مع عدم دليل على وجوب إفراغ ذمه الميت عن التكليف على الوصى و الولى، بل ما دل الدليل هو وجوب أداء ديونه، أعنى ديون الناس من الديون المتعارفه. نعم فى خصوص حجه الإسلام دل الدليل على وجوب إخراج قيمته من أصل المال.



هذا كله مضافا إلى أن اشتغال ذمته في حياته أيضا زائدا على ما يقتضى التكليف بإتيانه مباشرة غير معلوم، فينفى بالأصل.

لكنه بما أنه يدعى مكررا تسالم الأصحاب على وجوب القضاء فليحسن الاحتياط، الا أن يعارض الاحتياط باحتياط أقوى، مثل كون الورثة قاصرين فلا مجال للاحتياط أيضا.

نعم إن كان الميت أوصى بثلثه مع عدم تعيين المصرف أو كان الورثة كلهم بالغين غير قاصرين و أرادوا الاحتياط، فهو ممكن. وكذلك إذا كان بعض الورثة بالغين غير قاصرين و يحسبون أجره الحج من سهمهم، فهو ممكن أيضا.

(١) قد بينا

سابقا أن الكلام تاره فى أصل وجوب القضاء على الناظر فى حياته إذا كان

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٥٨

جماعه إلى القول بأنه من الأصل (١)، لأن الحج واجب مالى، و إجماعهم قائم على أن الواجبات المالىة تخرج من الأصل (٢).

و ربما يورد عليه: بمنع كونه واجبا ماليا، و إنما هو أفعال مخصوصه بدنيه و إن كان قد يحتاج إلى بذل المال فى مقدماته، كما أن الصلاه أيضا قد تحتاج إلى بذل المال فى تحصيل الماء و السائر و المكان و نحو ذلك.

و فيه: أن الحج فى الغالب محتاج إلى بذل المال (٣) بخلاف الصلاه و سائر العبادات البدنيه، فإن كان هناك إجماع أو غيره على أن الواجبات المالىة تخرج من الأصل يشمل الحج قطعا (٤).

و أجاب صاحب الجواهر رحمه الله تعالى: بأن المناط فى الخروج من

---

نذره مقيدا بسنه معينه و تركه فى تلك السنه، و أخرى فى وجوب القضاء عنه على الورثة بعد موته و قد سبق الكلام فىهما، و ثالثه مع فرض وجوب القضاء عنه بعد موته هل تكون الأجره من أصل التركه أو من الثلث؟ فهو محل الخلاف بين الفقهاء رضوان الله عليهم.

---

قمي، سيد حسن طباطبايى، كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ٣ جلد، مطبعه باقرى، قم - ايران، اول، ١٤١٥ هـ ق

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)؛ ج ١، ص: ٣٥٨

(١) كما عن السرائر و فى الشرائع و المختلف و غيرها.

(٢) وقد تقدم هذا الدليل مع ضعفه في الثاني من الوجوه التي استدلت على وجوب قضاء المنذور.

(٣) في مقدماته لا في أصل ماهيته كما تقدم.

(٤) بل في شموله اشكال بل منع، وقد تقدم أن المتيقن من معقد الإجماع

هو الأموال التي اشتغلت ذمه المكلف بها اشتغالا وضعيا مثل ديونه للناس بأى سبب كانت، وكذلك الخمس والزكاة والمظالم المرذود. و أما الكفارات والنذور ونحوها فالظاهر أنها لا تخرج من الأصل ويشك في شمول الإجماع لها إن لم يعلم بعدمه. نعم الحج الإسلامي يخرج من الأصل للنص.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٥٩

الأصل (١) كون الواجب ديناً، والحج كذلك، فليس تكليفاً صرفاً كما في الصلاة والصوم، بل للأمر به جهه وضعيه، فوجوبه على نحو الدينيه، بخلاف سائر العبادات البدنيه، فلذا يخرج من الأصل، كما يشير إليه بعض الأخبار الناطقه بأنه دين (٢) أو بمنزله الدين.

(١) قد ذكرنا قوله في الوجه الرابع من الوجوه التي استدلت على وجوب القضاء، وقد تقدم ما في قوله رحمه الله تعالى من الضعف و ما يرد عليه، بل وجوبه مثل سائر الواجبات من غير فرق بينها.

(٢) الأخبار المشار إليها:

«منها» صحيح ضريس قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل عليه حجه الإسلام و نذر نذرا في شكر له ليحجن به رجلا إلى مكة، فمات الذي نذر قبل أن يحج حجه الإسلام و من قبل أن يفى بنذره الذي نذر؟ قال: إن ترك ما لا يحج عنه حجه الإسلام من جميع المال و أخرج من ثلثه ما يحج به رجلا لنذره و قد و فى بالنذر، و إن لم يكن ترك ما لا يقدر ما يحج به حجه الإسلام حج عنه بما ترك و يحج عنه وليه حجه النذر، إنما هو مثل دين عليه «١».

«و منها» صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل توفى و أوصى

أن يحج عنه. قال: إن كان ضروره فمن جميع المال، إنه بمنزله الدين الواجب، و إن كان قد حج فمن ثلثه. الحديث «٢».

«و منها» خبر حارث يتاع الأنماط أنه سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى بحجه؟ فقال: إن كان ضروره فهي من صلب ماله، إنما هي دين عليه، و إن كان قد حج

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٩ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٢٥ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٤.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٦٠

قلت: التحقيق أن جميع الواجبات الإلهية ديون لله تعالى، سواء كانت مالا أو عملا ماليا أو عملا غير مالي، فالصلاه و الصوم أيضا ديون لله و لهما جهه وضع،

---

فهى من الثلث (١).

هذه هى الأخبار المشار إليها، و لا دلالة فيها أن الحج المنذور دين أو مثل دين:

أما صحيحه معاويه بن عمار و خبر الحارث فالظاهر منهما أن المراد خصوص حجه الإسلام، بقريته التشقيق بين الضروره و غيرها، و لا إشكال أن حجه الإسلام بمنزله الدين و تخرج من الأصل، إنما الكلام فى الحجه المنذوره و لا ربط بها، بل اطلاق الصحيحه و الخبر يدلان على أن الحج المنذور أيضا من الثلث، لعدم الاستفصال فى الحج الموصى به بين كونه حجا واجبا مندورا أو حجا مندوبا مع ضعف خبر الحارث.

أما صحيحه ضريس و هى العمده فهى إن كان قول الإمام عليه السلام «إنما هو مثل دين عليه» إن كان راجعا الى قوله عليه السلام «حج عنه بما ترك» و تعليلا له و لو كان الظاهر بحسب العبارة أنه راجع إلى الأقرب إلا أن مناسبه التعليل تقتضى

رجوعه الى قوله «حج عنه بما ترك» و إن كان أبعد، إذ مع رجوع التعليل الى قوله «و يحج عنه وليه حجه النذر» لا تكون العله موافقه للحكم، لأنه أولا- حكم بأن يخرج المنذور من ثلثه و الحال أنه إن كان مثل الدين لا بد و أن يخرج من الأصل، و ثانيا حكم عليه السلام بأنه إن لم يكن له مال بقدر حجه الإسلام و حجه النذر يحج عنه وليه. و هذا الحكم أيضا لا يناسب التعليل بأنه مثل دين عليه، فإنه من أحكام الديون المتعارفه لا يكون ذلك إلا أن يقال: إنه دين خاص له أحكام خاصه غير الأحكام المختصه بالديون المتعارفه.

و الحاصل: إن جملة «إنما هو مثل دين عليه» سواء كانت راجعه إلى الحجه الإسلاميه مع كونها أبعد فى سياق الجمل أو كانت راجعه إلى الحج النذرى لا تفيد للمستدل، فإنها إن كانت راجعه إلى الحج الإسلامى فواضح، فإن الحكم حينئذ مسلم مفروغ عنه، و إن

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٥ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٥.

.....

كانت راجعه إلى الحج النذرى فلتصريح فى الروايه بأنه من الثلث، فلا يمكن الاستفاده من التشبيه بالدين أنه يخرج من الأصل. هذا، و قد يستدل على لزوم خروجه من الأصل: بأن الواجب المالى هو ما كان وجوده متوقفا على المال، و كذا وجوبه، و الحج كذلك، و الواجبات المالىه تخرج من الأصل إجماعا.

وفيه: إنه لو سلم المبني فان الحج الذى يتوقف وجوبه على المال هو حجه الإسلام دون الحج النذرى.

و قد يستدل أيضا على وجوب إخراجه من الأصل كما فى المستمسك: ان العبارة فى قوله تعالى

وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ظَاهِرًا: أن اللام للملك، فيكون الحج مملوكا لله سبحانه على الناس، و بالنسبه إلى الحج المنذور فأظهر، لأن صيغه النذر مفادها جعل المنذور لله سبحانه و تمليكه إياه، فيكون من الديون التى يجب أن تخرج من الأصل.

و قد تقدم هذا الاستدلال لوجوب قضاء الحج من الأصل مع رده، و قلنا: إن وجوب قضاء حجه الإسلام من أصل التركة إنما هو لأجل النصوص الخاصه المعتبره لا- من جهه دلالة لله على الناس حِجُّ الْبَيْتِ، فإن جميع الأشياء ملك لله تعالى كما قال وَ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ\*، وَ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ\* وَ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَ الْمَأْمُرُ، إِذَا لِلَّهِ إِلَهٌ إِلَّا إِلَهُهُ رَاجِعُونَ، فان العابد و العباده من الصلاه و الصوم و الحج كلها ملك لله تعالى بالملكيه الحقيقيه المناسبه له تعالى لا بالملكيه الاعتباريه التى تكون بين الناس، و الدليل الذى دل على إخراج الديون من أصل التركة يراد بالديون فيه الديون المتعارفه التى تكون موجب لاشتغال الذمه اشتغالا وضعيا للدائن، و يكون الدائن مالكا بالملكيه الاعتباريه لما فى ذمه المديون، فاللام فى لله على الناس حِجُّ الْبَيْتِ و فى (لله على كذا) فى النذر و أمثال ذلك لا تدل على الملكيه الاعتباريه، بل يكون ما جعله الله على الناس من

.....

الحج و ما جعله المكلف لله على نفسه فى النذر مثل سائر الواجبات التى لا ينتزع منها الدين الاعتبارى المتعارف بين الناس.

نعم فى الموارد التى دلت القرائن على إرادته الملكيه الاعتباريه من اللام فنقول بها من جهه دليل خاص، كما فى قوله تعالى وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا

غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَىٰ وَ الْيَتَامَىٰ وَ الْمَسَاكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ الْآيَةَ، إن في هذه الآية- و الله أعلم- قرينتين دالتين على أنه ليس المراد من اللام الملكيه الواقعيه الحقيقيه بل المراد منها- و عنده تعالى العلم- الأمر الاعتباري، احدهما: اختصاص الحكم بخمس ما غنم بل بحصه منه، فانه كما عرفت جميع ما غنم و جميع الأشياء لله تعالى، و الاختصاص بأن الخمس لله تعالى لا- بد و أن يراد منه المعنى الاعتباري، بمعنى أن لله تعالى حقا اعتباريا فيما غنم و علاقه اعتباريه بينه تعالى، و المال يمثل العلاقه الاعتباريه بين المال و المكلف المسماه بالمالكيه و المملوكيه و الحق و ذى الحق، و هذه العلاقه الاعتباريه غير العلاقه الموجوده في جميع الأشياء بينها و بين الله تعالى، و هى المملوكيه الواقعيه الحقيقيه، و لذا تختص هذه بخمس ما غنم لا بكله المانع عن تصرف المالك في جميع المال بنحو الإطلاق، كما كان له التصرف في جميع المال في غير ما غنم و في بقيه المال فيما غنم.

و الحاصل: إن اختصاص ما كان لله بخصوص الخمس بل بحصه منه يستفاد منه أن المالكيه في الخمس غير مالكيته تعالى في جميع الموجودات، بل يكون من قبيل المالكيه الاعتباريه التى بينها بمثل قوله تعالى يُوَصِّيهُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ فِي آخِرِ الْآيَةِ الشريفيه فى بيان إرث الأقرباء، أو قوله تعالى وَ لَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ فى بيان إرث الزوج و الزوجه و نحوها، و كذلك مثل قوله تعالى إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسَاكِينِ الْآيَةَ، و أمثال ذلك

مما كان المراد منها الملكيه الاعتباريه، فبعد عدم إمكان الحمل على الملكيه الحقيقيه الواقعيه تصل

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٦٣

.....

النوبه إلى الملكيه و الحق الاعتباري كما فى الآيات المذكوره.

و اعتبار الملكيه لله تعالى ليس أمرا غير معقول و لا بحيث لا يقبله الطبع السليم، بل يمكن اعتبارها من الله تعالى لذاته المقدسه، و بعد اعتباره تعالى تلك الملكيه لنفسه اعتبرها العقلاء تبعا لاعتباره تعالى، مع دلاله الدليل و القرائن على ذلك بلا اشكال.

و لا- وجه للقول بعدم معقوليتها أو عدم قبول الطبع السليم لها، فأى إشكال يرد عليه و أى مانع له حتى نحتاج إلى التأويل و تحمل الآية الشريفيه على غير ظاهرها، و نقول: إن المراد أنه تعالى أولى بالتصرف لها، و نحمل ما عطف على ذاته تعالى أيضا على ذلك، بل بعد عدم إمكان الحمل على الملكيه الواقعيه الحقيقيه لا بد و أن يحمل على المالكيه الاعتباريه، كما فى الآيات المذكوره التى ذكرناها.

على أن الحمل على الأولى بالتصرف لا يرفع الإشكال أصلا، فانه تعالى أولى بالتصرف فى جميع المال و فى جميع الأشياء لا فى خصوص خمس ما غنم، فكما أن المالكيه الواقعيه و الحقيقيه شامله لجميع الأشياء و لجميع المغنم كذلك أولويته تعالى

للتصرف شامله لجميع الأشياء و لتمام المغنم، و لا اختصاص لألويته تعالى بخصوص خمس المغنم بل بحصه منه، فلا بد من اعتبار أمر آخر، و هو اعتبار الملكيه و الحقيه الاعتباريه التي هي تختص بقسم خاص من المال و بحصه خاصه منه، بمثل الاعتبار الذي اعتبره الشارع و العقلاء للمخلوقين بالنسبه إلى أموالهم و حقوقهم، و كما أشار إليها بقوله عز من قائل في الآيات

الشريفه المذكوره و غيرها من الآيات. فلا مانع و لا إشكال في ذلك أصلا كما هو واضح.

و أضعف و أردأ من هذا الإشكال الإشكال بأن اعتبار الملكيه لله تعالى و للرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله غير معقول عرضا و كذا طولا، و قد ورد في الروايات أن ما لله هو للرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله، فكيف يمكن كون المال ملكا لله تعالى و ملكا للرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله؟

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٦٤

.....

وجه الضعف: ان الملكيه الطويله لا إشكال فيها، بل هي واقعه، فكما قويننا من دلالة الأدله على أن العبد يملك لكن المستفاد من الأدله أن مالكيته في طول مالكيه المولى لأمواله في غير ما خرج بالدليل من فاضل الضريبه و غيرها، فلا إشكال من هذه الجبهه أيضا.

و الحاصل: إذا دل الدليل و القرائن على اعتبار الملكيه الاعتباريه للذات الربوبى جلت آلاؤه و نعمائوه فلا مانع من الحمل على ذلك بلا إشكال.

الثانيه: من القرينتين اللتين أشرنا إليهما هي اقتران ذاته تعالى في الآيه الشريفه مع المخلوقين من الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله و ذى القربى و اليتامى و المساكين و ابن السبيل في مدخول اللام مع وحده السياق بقوله تعالى لِلَّهِ خُمُسُهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَى الْآيَهُ.

فمع هذا الاقتران و وحده السياق يستفاد منه أن إضافه الخمس إليه تعالى و مالكيه ذاته تعالى له بعين إضافه ما عطفه الله تعالى على نفسه المقدسه بلا- تفاوت و اختلاف، و اللام في «لله» و فيما عطف عليه تعالى بمعنى واحد، لا أنه في «لله» مثلا بمعنى الملكيه الواقعيه الحقيقيه أو بمعنى الاختصاص بمعنى الأولى بالتصرف و فيما

عطف عليه بمعنى آخر أعنى معنى الملكيه الاعتباريه أو بمعنى المصرفيه، و المعنى الواحد هو الملكيه الاعتباريه في الموارد الستة، فإن حمل في لله في الموارد الأخر على الملكيه الواقعيه الحقيقيه لأنها الأنسب بمقامه الربوبى، فبعد وجود القرينتين و الدليل على عدم اراده الملكيه الواقعيه الحقيقيه و كذلك الأولويه في التصرف فإن الملكيه الواقعيه و الحقيقيه له تعالى تكون في جميع المال و في جميع الأشياء، و كونه أولى بالتصرف يكون في جميع المال و جميع الأشياء لا في خمس المغنم أو حصه منه، و جعل ذاته تعالى قرينا للموارد الخمسه الباقيه في نحو المالكيه كما عرفت، و عدم مانع من الحمل على الملكيه الاعتباريه

فى ذاته تعالى لا بد من حمل اللام على الملكيه الاعتباريه فى الجميع لأنه الظاهر منه.

هذا فى سهم الإمام صلوات الله و سلامه عليه، و أما فى سهم الساده كثرهم الله تعالى

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٦٥

.....

و أعزهم فقد يتوهم عدم إمكان حمل اللام على الملكيه أو الحقيه الاعتباريه من جهة كثره نصف خمس المغنم و قله الساده الفقراء بالنسبه، فإن سهم الساده يكون بأضعاف عدده الساده المستحقين للخمس، فلا بد من حمل اللام فيهم على المصرفيه لا الملكيه و الأحقيه.

و هذا أيضا توهم فاسد، لأن إشكال المتوهم نشأ عن الغفله من أن مستحقى الخمس - أعنى نصفه - هم مطلق ولد هاشم بن عبد مناف، و لهاشم غير عبد المطلب ولد آخر يسمى بأسد والد فاطمه بنت أسد والده أمير المؤمنين صلوات الله و سلامه عليه، و كان لعبد المطلب عشره أولاد و كان لكل واحد منهم أولاد كثيرون، و كذا كان لأبى طالب عليه السلام أربعه

من الأولاد و يكون لكل واحد منهم أولاد، حتى ان أمير المؤمنين صلوات الله و سلامه عليه يكون له أولاد كثيرون. و الساده المعروفون فى هذا الزمان أكثرهم القريب بالكل أولاد رسول الله صلى الله عليه و آله و قليل من الساده المنسوبين لغير النبى لا يعرفون بالسياده فى هذا الزمان، إنما القليل فى نهايه القله المنتسبين إلى عباس أو عقيل و غيرهما يعرفون بالسياده، حتى أنه قد يقال إن القليل من ذريه عباس ينتحلون و ينسب نسبهم بالرسول صلى الله عليه و آله كل لاحترام خاص للساده من ولد رسول الله صلى الله عليه و آله، حتى أن من كان من ولد أمير المؤمنين صلوات الله و سلامه عليه من أبى الفضل العباس أو من ولد محمد بن الحنفيه و غيرهما لا يعرف كثيرا، و أما ذريه رسول الله صلى الله عليه و آله فأكثرهم مقتولون مشردون مطرودون متفرقون فى البلاد، مع إخفاء نسبهم خوفا من الأعداء، بل بعضهم كانوا لا يهتمون بحفظ نسبهم.

و الحاصل: إن الساده غير المعروفين فى هذا الزمان كثيرون لا يحصيهم إلا الله تعالى، و يمكن أن يكون عددهم أكثر من المعروفين بالسياده بالأضعاف الكثيره المضاعفه التى لا يحصيهم إلا الله. على أن المجمعول الواقعى غير ما هو يوجد فى الخارج بعد العوارض و الضائعات، فان المجمعول الواقعى لا بد و أن يكون على طبق المصاديق المقدره الوجود،

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٦٦

.....

بحيث لو وجد تمام الأفراد مع كونهم معروفين عند الناس لكفاهم المجعول الواقعي.

مثلا: لو فرضنا أن محسن ابن فاطمه سلام الله عليهما لم يقتل و كان له الذريه كما للحسن و الحسين صلوات الله عليهما

و كذلك المقتولون من ذريه رسول الله صلى الله عليه و آله بأيدي بنى أميه و بأيدي بنى العباس و بأيدي غيرهم، و فرضنا أن لهم بل لكل واحد منهم ذريه كثيره لكان يكفيهم، أو لو فرضنا في زمان الدوله الاسلاميه الحقه بظهور حضره بقيه الله و صاحب العصر و الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف أنه عليه السلام أحيا المقتولين من الساده الكرام و زوجهم بأزواج و توالدوا و تناسلوا كثيرا بأضعاف الذين من قبلهم لكان يكفي الكل. و الكفايه التي نقول بها أن يكون لكل واحد منهم دار مملوكه للسكنى و زوجه أو زوجات و خادم و خادمه بواحد أو أكثر على حسب احتياجهم و مركوب لركوبهم بحيث يكونوا في الرفاه من العيش، كما أنه لا بد من ملاحظه جميع هذه الأمور في الموجودين المعروفين منهم في زماننا، فمع ملاحظه جميع ما ذكر و غير ذلك من الأمور يظهر أن الجعل لا- يكون زائدا على مقدار الحاجه، فإن الكفايه بملاحظه جميع ذلك أو كون المجعول زائدا على مقدار الحاجه لا يعلمها إلا علام الغيوب.

هذا بحسب مقام الجعل، أما ما هو الواقع في الخارج و ما يصل إلى الساده فعلا نرى أن كثيرا منهم لا يملكون دارا للسكنى استقلالاً، بل كثير منهم غير مزوجين لعدم مؤنه التزويج لهم و عدم ما يمون به مع عائلتهم لو تزوجوا و لم يكن لهم خادم و لا خادمه و لا مركوب، و عدده منهم مرضى لا يقدرون على الدواء و العلاج و لا يكون لهم مؤنه مراجعه الطبيب لعلاج أنفسهم أو علاج عوائلهم المرضى و يبقون مرضى و قد يؤدي ذلك إلى موتهم، و عدده منهم مع

كثره العائله و كثره البنات لا- يقدرن على زواجهن و رفع احتياجهن، و غير ذلك من احتياجاتهم، كل ذلك مع فرض لزوم الرفاه و السعه في معاشهم و عدم قدرتهم على الأقل من ذلك، بل كثير منهم في ضيق من المعاش، فلم يكف

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٦٧

فدمه المكلف مشغوله بهما (١) و لذا يجب قضاؤهما، فإن القاضى يفرغ ذمه نفسه أو ذمه الميت، و ليس القضاء من باب التوبه أو من باب الكفار، بل هو إتيان لما كانت الذمه مشغوله به. و لا فرق بين كون الاشتغال بالمال أو بالعمل، بل مثل قوله «لله على أن أعطى زيدا درهما» دين الهى لا خلقى، فلا يكون الناذر مديونا لزيد بل هو مديون لله بدفع الدرهم لزيد، و لا فرق بينه و بين أن يقول «لله على أن أحج أو أن أصلى ركعتين»، فالكل دين لله و دين الله أحق أن يقضى، كما في بعض الأخبار (٢). و لازم هذا كون الجميع من الأصل.

نعم إذا كان الوجوب على وجه لا يقبل بقاء شغل الذمه به بعد فوته (٣) لا

ما يؤدي من الخمس - أعنى نصفه - للساده الموجودين بقدر كفاههم كما قلنا، فلا يجوز بهذه التمحلات إخراج حق الساده الكرام عنهم، و لو فرض محالا - صحه ما ذكره فلا - يخرج منهم إلى غيرهم في غير الساده، و لذا ورد أيضا: نحن و الله الذين



عنى الله بذى القربى و الذين قرنهم الله بنفسه و نبيه فقال **مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِأَيِّ الْقُرْبَى وَ**  
**الْيَتَامَى وَ الْمَسْكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ** منا خاصه أو فينا خاصه، كما فى

روايه أخرى.

هذا مع كثره احتياج الساده الكرام هل يجوز صرف ما جعله الله تعالى لهم لاستغنائهم و عدم احتياجهم إلى الناس إلى غيرهم و جعلهم محرومين عن حقهم الذى خصهم الله تعالى به.

(١) لا إشكال فى هذه الجهه، إلا أنّ الظاهر من الدين الذى يكون من الأصل هو الدين الذى يكون عليه للمخلوقين لا كل ما اشتغلت الذمه به مثل جميع الواجبات.

(٢) قد تقدمت هذه الأخبار، و كلها ضعاف. و الظاهر أن دين الله أحق أن يصح قضاؤه لا أنه أحق من دين الناس للأداء، و قد تقدم ذلك فى المباحث المتقدمه.

(٣) جميع الواجبات التى تعلقت على ذمه المكلف بالأخص ما كانت مؤقتة بوقت

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٦٨

يجب قضاؤه لا بالنسبه إلى نفس من وجب عليه و لا بعد موته، سواء كان مالا أو عملا، مثل وجوب إعطاء الطعام لمن يموت من الجوع عام المجاعه، فإنه لو لم يعطه حتى مات لا يجب عليه و لا على وارثه القضاء، لأن الواجب إنما هو حفظ النفس المحترمه و هذا لا يقبل البقاء بعد فوته. و كما فى نفقه الأرحام، فإنه لو ترك الإنفاق عليهم مع تمكنه لا يصير دينا عليه، لأن الواجب سد الخله و إذا فات لا يتدارك.

فتحصل أن مقتضى القاعده فى الحج النذرى اذا تمكن و ترك حتى مات وجوب قضاؤه من الأصل، لأنه دين إلهى. إلا أن يقال بانصراف الدين عن مثل هذه الواجبات، و هو محل منع (١)، بل دين الله أحق أن يقضى.

و أما الجماعه القائلون بوجوب قضاؤه من الثلث فاستدلوا بصحيحه ضريس (٢) و صحيحه ابن أبى يعفور (٣) الدالتين على أن من نذر الإحجاج

و مات

---

معين لا يمكن تداركه بعد الموت و بعد الوقت، فإن المباشره و الوقت قيد لها، إلا أن يدل دليل خاص على وجوب قضاؤه بعد الوقت مثل الصلاه و الصوم، أو بعد الموت كحجه الإسلام، و ما لم يدل دليل خاص على وجوب القضاء بعد الوقت فى الموقت و فى الفعل المباشرى بعد الموت لا- وجه للقول بوجوب القضاء و التدارك، إلا أن يعلم من دليل أصل تشريعه أنه على نحو

تعدد المطلوب، و أنى لنا العلم بذلك.

(١) على فرض صدق الدين بنحو الإطلاق على الواجبات الإلهية فلا إشكال فى الانصراف إلى الديون المتعارفه للناس بينهم مع اشتغال ذمتهم لهم.

(٢) قد تقدمت صحیحه ضریس فى الاستدلال على وجوب القضاء من الأصل، لأنه دين فى أول المسأله.

(٣) قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: رجل نذر لله إن عافى الله ابنه عن وجعه

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٦٩

قبله يخرج من ثلثه، و إذا كان نذر الإحجاج كذلك مع كونه ماليا قطعاً، فنذر الحج بنفسه أولى بعدم الخروج من الأصل.

وفيه: إن الأصحاب لم يعملوا بهذين الخبرين فى موردتهما فكيف يعمل بهما فى غيره (١). و أما الجواب عنهما بالحمل على صورته كون النذر فى حال المرض

---

ليحججه إلى بيت الله الحرام فعافى الله الابن و مات الأب. فقال: الحج على الأب يؤديها عنه بعض ولده. قلت: هى واجبه على ابنه الذى نذر فيه؟ فقال: هى واجبه على الأب من ثلثه أو يتطوع ابنه فيحج عن أبيه (١).

(١) قد أفتى الشيخ رحمه الله تعالى فى النهايه و المبسوط و عن تهذيبه أيضا. و المحقق رحمه الله تعالى فى المعتبر بوجوب قضائه عن الثلث. و

عن ابن جنيد رحمه الله ذلك أيضا، و فى المختلف و رواه الصدوق رحمه الله تعالى فى كتابه، و صرح المحقق و العلامة فى المعتبر و المختلف بأن الشيخ احتج بما رواه ضریس فى حكمه بأنه من الثلث.

و الظاهر من المحقق فى المعتبر ارتضاؤه لهذا الاحتجاج، بل من المحتمل قويا أن استدلال ابن جنيد يكون أيضا ذلك، و كذلك الظاهر من الصدوق رحمه الله أيضا الفتوى بمضمون الروايه، فبناء على ذلك لا تكون الروايه معرضا عنها.

و أما قولهم عدم عمل الأصحاب بها فى موردها، لا يكون أيضا بمعنى الإعراض عنها، بل يحتمل فهم المعارضه بينها و بين خبر مسمع الآتى و ترجيحه عليها، و إن كان فيه إشكال كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

و الحاصل: إن الحكم بأن القضاء للحج المنذور واجب و يكون هو من الأصل مشكل جدا، و كذا القول بأن النذر كان فى حال المرض و هو قول العلامة فى المختلف.

و العجب من الماتن و غيره مع أنهم استشكلوا فى الصحیحه بأنهم لم يعملوا بها فى موردها، و مع ذلك استشهد على كون الحج

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٩ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٣.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٧٠

بناء على خروج المنجزات من الثلث. فلا وجه له بعد كون الأقوى خروجها من الأصل.

و ربما يجاب عنهما بالحمل على صوره عدم إجراء الصيغه أو على صوره عدم التمكن من الوفاء حتى مات. و فيهما ما لا يخفى خصوصا الأول.

**[مسألة إذا نذر الحج مطلقا أو مقيدا بسنه معينه و لم يتمكن من الإتيان به حتى مات لم يجب القضاء عنه]**

(مسألة: ٩) إذا نذر الحج مطلقا أو مقيدا بسنه معينه و لم يتمكن من الإتيان به حتى مات لم يجب

القضاء عنه، لعدم وجوب الاداء عليه حتى يجب القضاء عنه، فيكشف ذلك عن عدم انعقاد نذره (١).

الصحيحه، و هى قوله عليه السلام «إنما هو مثل دين عليه»، و الحال أنه لا دلالة على أن المنذور يخرج من الأصل أصلا كما تقدم منا، فإنه إن أرجعنا هذه الجملة إلى حجه الإسلام فلا يرتبط بذلك، و ان أرجعناها إلى الحج المنذور فمع تصريح الإمام عليه السلام أنه يخرج من الثلث فيكون المراد من مثل الدين عليه دين خاص له أحكام خاصه، فيكون تعليلا تعبديا لا يمكن الأخذ بظاهرها.

و الحاصل: إنه إن ثبت إجماع تعبدى على جعل وجوب قضاء الحج المنذور أو وجوب كونه من الأصل فهو، و إن كان إثبات الإجماع التعبدى فى غاية الإشكال، و إلا فالحكم بأصل وجوبه مشكل. نعم الاحتياط حسن إن أمكن.

و إن كان الورثه قاصرين لا يمكن الاحتياط أيضا، إلّا مع الوصيه بالثلث المطلق أو بخصوص قضاء حجه المنذور من الثلث.

(١) يعنى بعد ما انكشف أنه لا يتمكن من العمل بالمنذور يكشف عن عدم انعقاد نذره، لأن من شرائط صحة النذر و انعقاده التمكن من الإتيان به. و أما قوله لم يجب القضاء عنه لعدم وجوب الاداء فيكشف عن عدم انعقاد نذره، فلا تخلو العبارة عن المسامحة فى التعبير.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٧١

**[مسألة إذا نذر الحج معلقا على أمر فمات قبل حصول المعلق عليه هل يجب القضاء عنه أم لا]**

(مسألة: ١٠) إذا نذر الحج معلقا على أمر - كشفاء مريضه أو مجيء مسافره - فمات قبل حصول المعلق عليه هل يجب القضاء عنه أم لا؟ المسألة مبنيه (١) على أن التعليق من باب الشرط أو من قبيل الوجوب المعلق، فعلى الأول لا يجب لعدم الوجوب عليه بعد فرض موته قبل حصول الشرط وإن كان متمكنا

من حيث المال و سائر الشرائط، و على الثانى يمكن أن يقال بالوجوب لكشف حصول الشرط عن كونه واجبا عليه من الأول. إلا أن يكون نذره منصرفا إلى بقاء حياته حين حصول الشرط.

### [مسألة: ١١] إذا نذر الحج فاستقر عليه ثم صار معضوبا أو مصدودا فالظاهر وجوب استنابته حال حياته]

(مسألة: ١١) إذا نذر الحج و هو متمكن منه فاستقر عليه ثم صار معضوبا

(١) إن قلنا بأن قضاء الحج المنذور لا دليل عليه إلا مع اثبات تحقق الإجماع التعبدى عليه، فلا إشكال فى عدم الوجوب فى فرض المسألة لعدم شمول الإجماع لهذا الفرض قطعا أو يشكك شموله له. و مع فرض وجود الدليل على وجوب القضاء فأىضا لا يجب القضاء فى فرض المسألة، لعدم التمكن له من أداء المنذور فى ظرفه. و يشترط فى صحه النذر و انعقاده التمكن من الأداء فى ظرفه، و مع عدم التمكن منه مع الموت يكشف عن عدم انعقاده ابتداء فلا يجب القضاء.

و على فرض القول على خلاف التحقيق أنه لا يشترط ذلك، فإن كان قصد الناذر حين النذر معلوما للناذر أو للورثة فيتبع قصد الناذر، فإن كان قصده على نحو الوجوب المعلق أو على نحو الشرط المتأخر فلا بد من القول بوجوب القضاء، و إن كان على نحو الشرط المتقدم فلا يجب القضاء عنه.

هذا إذا كان قصد الناذر معلوما حين النذر للناذر أو للوارث، و إن لم يكن قصد الناذر معلوما فالظاهر أن القيد أخذ شرطا للنذر. و كون الشرط على نحو الشرط المقارن و لو سلم عدم الظهور فى ذلك فالقدر المتيقن ذلك و يشكك فى وجوب الزائد، فالأصل عدمه فلا يجب القضاء.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٧٢

لمرض أو نحوه أو مصدودا بعدو أو نحوه، فالظاهر وجوب استنابته حال حياته لما مر

من الأخبار سابقا فى وجوبها. و دعوى اختصاصها بحجه الإسلام ممنوعه كما مر سابقا (١).

و إذا مات وجب القضاء عنه، و إذا صار معضوبا أو مصدودا قبل تمكنه و استقرار الحج عليه أو نذر و هو معضوب أو مصدود حال النذر مع فرض تمكنه من حيث المال، ففى وجوب الاستنابته و عدمه حال حياته و وجوب القضاء عنه بعد موته قولان، أقواما العدم (٢) و ان قلنا بالوجوب بالنسبه إلى حجه الإسلام، إلا أن يكون قصده من قوله «لله على أن أحج» الاستنابته (٣).

### [مسألة لو نذر أن يحج رجلا فى سنه معينه فخالف مع تمكنه وجب عليه القضاء و الكفاره]

(مسألة: ١٢) لو نذر أن يحج رجلا- في سنة معينة فخالف مع تمكنه وجب عليه القضاء (٤) و الكفاره، و إن مات قبل اتيانهما يقضيان من أصل التركة، لأنهما واجبان ماليان بلا إشكال (٥)، و الصحيحتان المشار إليهما سابقا الدالتان على

(١) قد مرت الأخبار في مسأله (٧٢)، و قد مر منه الإشكال في عموم الأخبار لغير حجه الإسلام، و تقدم منا الإشكال أيضا في عمومها. و يحتمل الانصراف في روايه محمد بن مسلم و ابن أبي حمزه، مع كون الثانيه ضعيفه أيضا و قلنا، و المسأله محل إشكال.

(٢) مع القول بعدم اختصاص الأخبار بحجه الإسلام فالتفكيك بينهما لا وجه له، و بعد شمول الأخبار للحج النذري لا بد من إجراء جميع الأحكام عليه من دون تفاوت.

(٣) و في هذه الصوره الاستنباه واجبه بلا إشكال في حال حياته، أما القضاء عنه بعد موته ففيه الإشكال السابق الذي تقدم.

(٤) قد تقدم الإشكال في وجوب القضاء مطلقا و بالخصوص في هذه الصوره في المسأله الثامنه، أما الكفاره فوجوبها بلا إشكال.

(٥) قد تقدم الكلام فيها مفصلا، و تقدم الإشكال في الأدله التي استدلووا على وجوب

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٧٣

الخروج من الثلث معرض عنهما (١) كما قيل أو محمولتان على بعض المحامل.

و كذا اذا نذر الإحجاج من غير تقييد بسنه معينه مطلقا أو معلقا على شرط و قد حصل و تمكن منه و ترك حتى مات، فإنه يقضى عنه من أصل التركة (٢).

و أما لو نذر الإحجاج بأحد الوجوه و لم يتمكن منه حتى مات، ففي وجوب قضائه و عدمه و جهان، أو جههما ذلك (٣)، لأنه واجب مالى أو جبه على نفسه فصار ديناً، غايه الأمر انه ما لم يتمكن معذور.

القضاء و خروج الواجبات الماليه من الأصل إلما في الديون المتعارفه بين الناس الموجه لاشتغال ذمه بعضهم لبعض و في خصوص حجه الإسلام للنص الخاص، و لا دليل على وجوب إخراج الواجبات الماليه مطلقا من الأصل.

(١) لا دليل على أنهما معرض عنهما، و قد تقدم أن المحقق و العلامة رحمهما الله في المعبر و المختلف نسبا إلى الشيخ رحمه الله تعالى الاحتجاج بصحيح ضريس، و الظاهر من المحقق نفسه في المعبر ارتضاؤه هذا الاحتجاج، و قلنا الظاهر من ابن جنيد و الصدوق رحمهما الله تعالى الاستدلال به أيضا. فلا يمكن القول بأنه معرض عنه و ان المحقق في الشرائع و العلامة في المختلف

لم يشيرا بأنه معرض عنه، بل العلامه «ره» حملها على حمل غير مرضى كما عرفت.

و إنا و إن كنا قائلين بأن إعراض الأصحاب عن الخبر يسقطه عن الحجية، إلّا ان صرف عدم عمل الأصحاب به لا يسقطه عن الحجية، إذ لعله لوجود المعارض له و ترجيح المعارض، مثلاً في هذا المورد لعل نظرهم إلى معارضه خبر مسمع له و ترجيحه عليه.

(٢) تقدم الإشكال عليه،

و لا دليل على وجوب القضاء من أصل تركته.

(٣) تقدم آنفاً أولاً- و ثانياً أنه بعد عدم التمكن من العمل بالمنذور حتى مات يكشف عن عدم انعقاد نذره، لأن من شرائط انعقاده القدره على الإتيان بالمنذور.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٧٤

و الفرق بينه و بين نذر الحج بنفسه أنه لا يعد ديناً مع عدم التمكن منه و اعتبار المباشرة، بخلاف الإحجاج فإنه كنذر بذل المال، كما إذا قال «لله علىّ أن أعطى الفقراء مائة درهم» و مات قبل تمكنه.

و دعوى كشف عدم التمكن عن عدم الانعقاد. ممنوعه (١)، ففرق بين إيجاب مال على نفسه أو إيجاب عمل مباشرى و ان استلزم صرف المال فإنه لا يعد ديناً عليه بخلاف الأول (٢).

### [مسأله لو نذر الإحجاج معلقاً على شرط فمات قبل حصول الشرط مع تمكنه منه فالظاهر وجوب القضاء عنه]

(مسأله: ١٣) لو نذر الإحجاج معلقاً على شرط كمجىء المسافر أو شفاء المريض فمات قبل حصول الشرط مع فرض حصوله بعد ذلك و تمكنه منه قبله، فالظاهر وجوب القضاء عنه، إلا أن يكون مراده التعليق على ذلك الشرط مع كونه حياً حينه. و يدل على ما ذكرنا خبر مسمع (٣) بن عبد الملك فى من كان له

(١) لا وجه لهذا المنع أصلاً، فإنه لا إشكال فى اعتبار القدره على المنذور فى انعقاده و ما لم يكن مقدوراً لم ينعقد.

(٢) قد تقدم أنه لا يكون ديناً، بمعنى الدين المتعارف الذى حكمه الخروج من الأصل.

(٣) الخبر هكذا: عن مسمع قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: كانت لى جاريه حبلى فنذرت لله عز و جل إن ولدت غلاماً أن أحجه أو أحج عنه. فقال: إن رجلاً نذر لله عز و جل فى ابن له إن هو أدرك أن يحج عنه أو يحجه فمات

الأب و أدرك الغلام بعد فأتى رسول الله صلى الله عليه و آله الغلام فسأله عن ذلك فأمر رسول الله أن يحج عنه مما ترك أبوه

«١». فالكلام فى المسأله تاره يكون فى الحكم على حسب القاعده، و تاره فيما يستفاد من الروايه، و ثالثه فى اعتبار الروايه و عدمه:

---

(١). الوسائل ج ١٦ ب ١٦ من أبواب النذر و العهد، ح ١.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٧٥

جاريه جبلى فنذر إن هى ولدت غلاما أن يحجه أو يحج عنه، حيث قال الصادق عليه السلام بعد ما سئل عن هذا: إن رجلا نذر فى ابن له ان هو أدرك

---

أما الروايه فالظاهر اعتبارها، فإن النجاشى فى ذيل عنوانه للرجل قال: روى عن أبى جعفر عليه السلام روايه يسيره، و روى عن أبى عبد الله عليه السلام و أكثر و اختص به، و قال له أبو عبد الله عليه السلام: إنى لأعدك لأمر عظيم يا أبا سيار. و عن رجال الكشى قال: قال محمد بن مسعود: سألت أبا الحسن على بن الحسن فضال عن مسمع بن كردين أبى سيار فقال: هو ابن مالك من أهل البصره، و كان ثقه. انتهى.

و قال فى قاموس الرجال نقل ابن طاوس و ابن داود كلام كش بدون ذكر توثيقه، و قال و أصل كش و ترتيبه تتفقان على نقله.

أقول: من المحتمل قويا صحه أصل رجال الكشى من وجود التوثيق، مضافا إلى أنه من البعيد جدا كما فى معجم الرجال أن محمد بن مسعود كان جاهلا لوالد مسمع و محله حتى يكون سؤاله عن ذلك، فلا بد أن يكون سؤاله عن حاله من التوثيق و عدمه فأجاب به بأنه كان ثقه. مضافا

الى أن قول النجاشى أنه اختص بالإمام عليه السلام و قال له أبو عبد الله عليه السلام: إنى أعدك لأمر عظيم، مدح كامل. على أنه ورد ذكره فى سند كامل الزيارات، فالروايه من حيث السند لا إشكال فيها.

أما الكلام فى نفس الروايه فإن فى هذا الحديث قال فى المستمسك و غيره: قد اشتملت الروايه على فرضين: الأول ما إذا نذر إن ولد له ولد أن يحجه أو يحج عنه فولد له ثم مات الوالد، و الثانى ما إذا نذر إن ولد له ولد و أدرك أن يحجه أو يحج عنه فمات الوالد قبل أن يدرك. و أنت خبير بأنه فى الفرض الأول الذى كان مسئولا عنه لم يفرض فيه موت الوالد، بل فيه تصريح بعدم الموت، فإن الناظر الوالد هو السائل عن الإمام عليه السلام، فكيف يقال: إن المفروض موت الوالد.

و زاد فى المستمسك فى الثانى: ان ولد له ولد و أدرك، و المظنون أنه «إن ولد له ولد» من

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٧٦

أن يحججه أو يحج عنه فمات الأب و أدرك الغلام بعد فأتى رسول الله صَلَّى الله عليه و آله فسأله عن ذلك فأمر رسول الله صَلَّى الله عليه و آله أن يحج عنه مما ترك أبوه.

الغلط في النسخه، فإن المذكور في الروايه كما عرفت نذر لله عز و جل في ابن له إن هو أدرك، و الظاهر أن النذر مع وجود الولد. و الحاصل أن الفرض الأول الذي سأل المسائل - و هو الوالد الناذر - أن الجاربه الحبلى ان ولدت غلاما أن أحجه أو أحج عنه و لم يكن في السؤال إشاره إلى حصول المنذور - و هو ولاده

الغلام حين السؤال - و لم يكن أيضا إشاره إلى أن الوظيفه بعد حصول ولاده الغلام و هو المنذور أى شىء إن لم يف بالنذر حتى مات، ثم ان الإمام عليه السلام أجاب بما وقع السؤال عن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله، و جوابه «ص» و بحسب الظاهر - إن كان سؤال السائل عن الإمام عليه السلام فقط هذا المقدار و لم يكن سقط في الروايه فلا نفهم يادراكنا القاصر ارتباط الجواب بالسؤال، فلعله يكون سقط في الروايه.

و على أى حال - و العلم عندهم - و الفرض الثانى ما اذا نذر في ابن له إن أدرك أن يحججه أو يحج عنه فمات الأب و أدرك الغلام بعد فأتى رسول الله صَلَّى الله عليه و آله الغلام فسأله عن ذلك فأمر النبي أن يحج عنه مما ترك أبوه، و فى الفرض الثانى الذى بينه الإمام عليه السلام لا - إبهام له فى السؤال و لا - فى الجواب، بخلاف الفرض الأول فانه لا يدري أن السائل أراد من السؤال أن هذا النذر صحيح أم لا ينعقد أو لا، أو ان سؤاله عن أمر آخر غير معلوم لنا، و لم تكن اماره أو قرينه فى البين توجب ظهور محط السؤال عن أى شىء أو كان سقط فى الكلام و يكون فيه إبهام من جهات، و هل يمكن استفاده الجواب من سؤال السائل عن الفرض الثانى و جواب رسول الله صَلَّى الله عليه و آله. فبما أن الحكم فى الفرض الثانى على خلاف القواعد الأوليه، فإنه قبل حصول المنذور لا تكليف و لا اشتغال ذمه الناذر بشىء ما دام حيا، فما لم تشتغل فى حياه الناذر لا وجه للقضاء. مضافا الى

أنه بعد موته انكشف عدم قدرته على الوفاء بالنذر، فينكشف بطلان نذره و عدم انعقاده.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٧٧

و قد عمل به جماعه. و على ما ذكرنا لا يكون مخالفا للقاعده كما تخيله سيد الرياض و قرره عليه صاحب الجواهر و قال: إن الحكم فيه تعبدى على خلاف القاعده.

و لكن مع قيام دليل معتبر تعبدى على خلاف القواعد الأوليه لا - إشكال فى وجوب العمل على طبقه، إنما الكلام فى ثبوت الإعراض عن هذا الخبر، و الظاهر أنه لم يثبت الإعراض، لأن الشهيد فى المسالك قال: و الأصل فى المسأله روايه مسمع. و مع عدم ثبوت الإعراض تكون الروايه فى موردها حجه و لا - بد من العمل على طبقها. أما التعدى عن موردها إلى غير موردها



بواسطه نقل الإمام عليه السلام هذه القضية في جواب السائل المستفاد منه أنه حكم كلى غير مختص بموردها. فمحل إشكال جدا، فإنه قد عرفت أن ارتباط هذه القضية بسؤال السائل الذى لا يدري أن محط السؤال ما ذا حتى يكون ذكر هذه القضية جوابا له غير معلوم فى أفهامنا القاصره، فاستفاده الحكم الكلى من هذا الخبر مشكل. و المسأله محل إشكال و تأمل و الاحتياط طريق النجاه، و مورد الروايه الذى هو القدر المتيقن هو النذر بأن يحجه أو يحج عنه.

ثم اعلم أن ما عنونه الفقهاء رضوان الله عليهم فى كلماتهم و فتاواهم لا- يكون منطبقا لا على الفرض الأول و لا على الفرض الثانى، فإنه فى الفرض الأول كما عرفت لا يكون الموت مفروضا و لا إشاره به، فإن الناذر هو السائل فكيف يحتمل أن يكون الموت مفروضا فى السؤال، فهل يحتمل أن يكون سؤاله

عن الوظيفه بعد موته فى صورته عدم العمل بالمندور و عدم الوفاء به إلى أن مات؟ كلا ثم كلا.

أما عدم انطباقه على الفرض الثانى فواضح كما اعترف به غير واحد، فان فى الفرض الثانى فرض وجود الولد و نذر إن أدرك هو فيحجه أو يحج عنه فمات الأب و أدرك الغلام بعد، فلا يكون ما عنونه الفقهاء رضوان الله عليهم منطبقا على الفرض الأول و لا على الفرض الثانى.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٧٨

### [مسأله اذا كان مستطيعا و نذر أن يحج حجه الإسلام انعقد على الأقوى]

(مسأله: ١٤) اذا كان مستطيعا و نذر أن يحج حجه الإسلام انعقد على الأقوى (١) و كفاه حج واحد، و اذا ترك حتى مات و جب القضاء عنه و الكفاره

و أيضا لا يمكن القول بأن جواب الإمام عليه السلام بما وقع من القضية الواقعه فى زمان رسول الله صلى الله عليه و آله و أمره الغلام بأن يحج مما ترك أبوه. لا يكون أمرا كليا قابلا للانطباق على سؤال السائل، و مع عدم العلم بانطباق ما أمر به النبي على جهه سؤال السائل التى تكون مجهوله لنا، فإن كان محط السؤال عن انعقاد هذا النذر و عدمه فإنه بحسب الظاهر ليس أمرا مجهولا- على مسمع حتى يسأل عنه، فان وجوب الوفاء بالنذر أمر معروف بين المسلمين لا يجهره الشيعة، خصوصا مثل مسمع الذى كان مختصا بالإمام عليه السلام.

على أنه بعد ما كانت جهه السؤال مخفيه علينا لا يمكن استفادته حكم غير المورد من أمر رسول الله صلى الله عليه و آله حتى يقال: إن جواب الإمام عليه السلام لسؤال السائل بنقل قضيه سؤال السائل عن رسول الله «ص» و أمره بأن يحج مما ترك أبوه يستفاد منه عدم خصوصيه

المورد فى الحكم، فما لم يعلم جهه السؤال لا يمكن ذلك.

(١) قد نسب الإشكال فى انعقاده الى السيد و الشيخ و أبى الصلاح و ابن ادريس رضوان الله عليهم، و عن جمع من الأساطين رحمهم الله تعالى القول بانعقاده، بل عن بعضهم الأشهر انعقاده. و الأقوى وفاقا للمصنف انعقاده.

و قد استدل على عدم انعقاده بوجوه:

الأول: أنه يشترط فى انعقاد النذر و صحته القدره على متعلقه، و الحج بعد الاستطاعه يصير واجبا و بعد الوجوب لا يقدر شرعا على تركه، و لا بد فى القدره على الشىء أن يكون الإنسان قادرا على فعله و تركه، فإذا لم يقدر على تركه شرعا سلبت عنه القدره على فعله أيضا، فإذا لم يكن قادرا على المتعلق لا يصح نذره.

و فيه: أن القدره التى اعتبرت فى صحة النذر و انعقاده هى القدره العقلية بلحاظ أن ما

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٧٩

.....

كان الممتنع الوجود عقلا لا يمكن تحقيقه فى الخارج، و ما لا يمكن تحقيقه خارجا لا يصح التكليف به لأنه تكليف بالمحال. و التكليف بالمحال ممتنع على الحكيم، لأنه من اللغو الذى لا يمكن صدوره عن الحكيم عز و جل.

و معلوم أن هذا الوجه لا يجرى فى الممتنع شرعا، مضافا إلى أنه ان قلنا إن الوجوب الشرعى لفعل يوجب كون هذا الفعل غير مقدور يلزم من وجوده عدمه، لا- أن الإيجاب على هذا الفرض يوجب كونه غير مقدور، فإذا كان غير المقدور يمتنع إيجابه، فيلزم من إيجابه عدم إيجابه. فتأمل.

الثانى: إنه يعتبر فى صحة النذر و انعقاده أن يكون المتعلق مملوكا للناذر، و الحال أن العمل اذا كان واجبا بأصل الشرع يصير ملكا لله عز و

جل، و بالخصوص فى الحج الذى يكون الظاهر فى قوله عز و جل **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ** من جهه دلالة اللام على الملكية لله تعالى، فإذا كان الحج مملوكا لله فلا يكون مملوكا للناذر حتى يصح نذره، فلا يصح لفقد شرطه. مضافا إلى أنه ما كان مملوكا لله تعالى بأصل الشرع كيف يمكن تملكه لله عز و جل ثانيا بالنذر.

و فيه: انه إن أريد من الملكية لله تعالى الملكية الاعتبارية الموجودة بين الناس فلا يكون وجوب الشىء موجبا لصيروره العمل ملكا لله تعالى بهذه الملكية الاعتبارية، كما لا- تكون اللام أيضا ظاهره فيها، كما تقدم ذلك مكررا. و أما الملكية الحقيقية الواقعية فجميع الأشياء ملك لله عز و جل، كما أن جميع أعمال الإنسان قبل الإيجاب و بعد الإيجاب يكون ملكا له تعالى و تحت سلطانه بلا تفاوت بين الواجبات و غيرها، و هو مالك الملوک و الملائك. و هذا لا يستلزم عدم صحة النذر و عدم انعقاده.

هذا مضافا إلى أنه لو كان المتعلق ملكا للناس بالملكيه الاعتباريه و كان المنذور منطبقا عليه بالخصوص أو بالعموم فالظاهر أنه أيضا لا يستلزم عدم انعقاد النذر. مثلا: إذا آجر

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٨٠

من تركته (١).

و إذا قيده بسنه معينه فأخر عنها وجب عليه الكفاره (٢). و إذا نذره في حال عدم الاستطاعه انعقد أيضا و وجب عليه تحصيل الاستطاعه مقدمه (٣)، إلا أن

نفسه لصوم يوم معين ثم نذر أن يأتي بما آجره في ذلك اليوم، أو نذر صوم ذلك اليوم و يكون قصده حين النذر الصوم مطلقا أعم من أن يكون نيابه عن الغير بالإجاره أو بالتبرع أو يكون عن

نفسه- فالظاهر أن النذر صحيح و ينعقد، و اذا تخلف مع عدم العذر الشرعى تجب الكفاره عليه كما أنه صار عاصيا بعصيانين.

الثالث: أن ما هو واجب بأصل الشرع فنذره لغو لا أثر فيه، لأن ما كان واجبا لا يمكن أن يصير واجبا بوجوب آخر غير الوجوب الأول.

وفيه: أنه إن كان المراد عدم إمكان اجتماع وجوبين مستقلين على شىء واحد فمتين، لكن اجتماع الوجوبين موجب لوجوب واحد مؤكد، كما إذا أمر الوالد و الوالده بأمر واحد في المورد الذى يجب إطاعتهما، و كما إذا أمرا أو أمر واحد منهما بإتيان صلاه واجبه.

و الحاصل: إن تأكد الوجوب بواسطه الأمر بالوفاء بالنذر قد يوجب الانبعاث إلى إتيان الحج إذا لم يكن العبد منبعا من التكليف بالحج وحده، سيما مع ترتب الكفاره فى مخالفته، فلا يكون لغوا، فيحصل الوجوب المؤكد و يستحق فى مخالفته عقابين عقابا لترك حجه الإسلام و عقابا لترك الوفاء بالنذر، فلا إشكال فى انعقاده.

(١) أما القضاء فلما تقدم من وجوب القضاء من الأصل، و أما الكفاره فقد تقدم الإشكال فى وجوب قضائه مع عدم الوصيه بها و مع الوصيه تخرج من الثلث لا من الأصل.

(٢) لمخالفته الوفاء بالنذر فوجبت الكفاره عليه. هذا إذا لم يقيده بتأخيره عن سنه الاستطاعه و إلا فلا ينعقد نذره.

(٣) لما كان وجوب الوفاء بالنذر دائرا مدار قصد الناذر حين نذره، فان كان قصده

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٨١

يكون مراده الحج بعد الاستطاعه.

### [مسأله لا يعتبر فى الحج النذرى الاستطاعه الشرعيه]

(مسأله: ١٥) لا يعتبر فى الحج النذرى الاستطاعه الشرعيه (١)، بل يجب مع القدره العقليه (٢) خلافا للدروس. و لا وجه له، إذ حاله حال سائر الواجبات التى تكفيها القدره عقلا.

### [مسأله إذا نذر حجا غير حجه الإسلام فى عامه و هو مستطيع لم ينعقد]

(مسأله: ١٦) إذا نذر حجا غير حجه الإسلام فى عامه و هو مستطيع لم ينعقد (٣)، إلا إذا نوى ذلك على تقدير زوالها فزالت. و يحتمل الصحه مع

---

الإتيان بحجه الإسلام إن استطاع فلا إشكال فى عدم وجوب تحصيل الاستطاعه، و إن كان قصده حين النذر الإتيان بحجه الإسلام مطلقا فالظاهر أنه يجب عليه تحصيل الاستطاعه مع الإمكان مقدمه وفاقا للماتن «قده».

(١) لا اشكال فى أن اعتبار الاستطاعه الشرعيه مختص بحجه الإسلام و لا يكون معتبرا فى الحج النذرى.

(٢) المراد عدم اشتراط الاستطاعه الشرعيه التى اعتبرت فى ثبوت حجه الإسلام على المكلف، و إلا- فمن المعلوم أن صرف القدره العقليه لا يكفى فى انعقاده أو فى لزوم الوفاء به. و قد تقدم شرائط انعقاد النذر فى أول مسائل البحث فى الحج الواجب بالنذر و العهد و اليمين.

و كذا يشترط فى لزوم الإتيان بجميع الواجبات أمور، مثل عدم استلزامه للخرج، و لا تكفى القدره العقليه فقط.

(٣) قد علل بأنه نذر ما لا يصح فعله فلا ينعقد.

وفيه: انه مبنى على عدم صحه غير حجه الإسلام من المستطيع، و قد تقدم عدم صحه هذا المبنى. و قد أشبعنا الكلام فى رد ما استدل على هذا المبنى فى المسأله العاشره بعد المائة من الفصل الأول من مسائل اشتراط الاستطاعه فى وجوب حجه الإسلام و عرفت هناك صحته.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٨٢

الإطلاق أيضا إذا زالت حملا لنذره على الصحه (١).

---

و لكن قد يقال عدم صحه

نذر غير حجه الإسلام في عام الاستطاعه ليس مبنيًا على عدم صحه غير حجه الإسلام في عام الاستطاعه، بل لا يصح نذره و ان قلنا بصحه غير حجه الإسلام في عام الاستطاعه، و استدلوا على ذلك بوجوه:

الأول: عدم قدرته شرعا على العمل المنذور لوجوب حجه الإسلام، و لا إشكال في اعتبار قدره على متعلق النذر في صحته.

و فيه: انه إن كان المراد من عدم قدرته على المنذور أن العمل به يكون مزاحما لإتيان الواجب الفعلي المنجز عليه، فلا يكون قادرا على المنذور شرعا، فيرد عليه أنه لم يعتبر في صحه النذر أن لا يكون كذلك، و أما قدره العقليه فموجوده بالوجدان.

الثاني: ان الأمر بحجه الإسلام يقتضى النهي عن ضده، فإذا كان منهايا فلا يصح.

و فيه: أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهي عن ضده كما تقدم مكررا.

الثالث: انه إن قلنا بصحه النذر و وجوب الوفاء بالمنذور و المفروض وجوب حجه الإسلام فيلزم اجتماع أمرين متنافيين.

و فيه: أنه في المورد يجرى عليه حكم الواجبين المتنافيين، و كم له من نظير.

الرابع: ان إيجاب حجه الإسلام يوجب أن يصير الحج مملوكا لله تعالى، و بما أن الإنسان لا يملك منافع المتضاده في آن واحد فلا يكون مالكا لحج آخر حتى يملكه ثانيا لله تعالى.

و فيه: انه قد مر الجواب عن هذا مكررا بأنه لا ظهور للأمر يقتضى الملكيه الاعتباريه، و أما الملكيه الواقعيه الحقيقيه فله تبارك و تعالى قبل الإيجاب و بعده، كما أن له كل شىء بهذه الملكيه.

(١) ليس المقام من موارد الحمل على الصحه، لأنه في مورد يحتمل أن يكون ما قصده كان صحيحا، أما فيما علم أنه لم يقصد ما هو الصحيح قطعا بل كان مبهما

فلا يكون موردا للحمل على الصحه.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٨٣

### **[مسأله إذا نذر حجا في حال عدم الاستطاعه ثم حصلت له، فإن كان موسعا أو مقيدا بسنه متأخره قدم حجه الإسلام]**

(مسأله: ١٧) إذا نذر حجا في حال عدم الاستطاعه الشرعيه ثم حصلت له، فإن كان موسعا أو مقيدا بسنه متأخره قدم حجه الإسلام لفوريته، و إن كان مضيقا- بأن قيده بسنه معينه و حصل فيها الاستطاعه أو قيده بالفوريه قدمه (١)، و حينئذ فان بقيت الاستطاعه إلى العام القابل وجبت و إلا فلا، لأن

نعم بعد زوال الاستطاعه يكشف عدم كونه مستطاعا و كان نذره صحيحا، لكن عرفت عدم تماميه ما ذكره في أصل الحكم.

(١) كلمات الفقهاء رضوان الله عليهم في هذه المسأله مختلفه:

منهم من يقول بمثل قول الماتن من وجوب تقديم الحج النذرى، لأن وجوب الحج النذرى فى هذه السنه مانع من تحقق الاستطاعه، لأن المانع الشرعى كالمانع العقلى.

وقالوا: هذا نظير ما لو استؤجر على الحج فى تلك السنه، فإن الإجاره رافعه للاستطاعه عندهم، فلا يجب على الأجير حجه الإسلام.

وفرق بعضهم بين الإجاره والنذر، و هو كفايه سلطنه الموجر على نفسه عند عقد الإجاره فى صحه تملكها و تملك المستأجر لها، فلا يبقى مورد لتأثير الاستطاعه، بخلاف النذر فإن اشتراطه حدوثا و بقاء برجحان المنذور من حيث نفسه، و مع غض النظر عن تعلق النذر به لموجب انحلاله بالاستطاعه.

و الحاصل: إن اشتراط صحه النذر برجحان المنذور يجب أن يكون فى نفسه مع قطع النظر عن النذر به، و لا إشكال فى أنه مع حصول الاستطاعه لا يكون متعلقه راجحا لأدائه إلى ترك الحج، و إنما يكون المنذور راجحا بتوسط النذر الرافع للاستطاعه. و مثل هذا الرجحان لا يكفى فى صحه النذر، فعليه ينحل النذر بالاستطاعه.

وفيه: إن هذا

البيان يجرى أيضا مثله فى وجوب حجه الإسلام فى الفرض، فإن الاستطاعه المعتبره فى وجوب حجه الإسلام لا بد و أن تكون حاصله مع قطع النظر عن وجوب الحج، و فى المفروض لو قطع النظر عن وجوب الحج ترتفع الاستطاعه بالنذر

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٨٤

.....

و على هذا يكون الأخذ بأحد الحكمين رافعا لموضوع الآخر، و ترجيح وجوب الحج على وجوب الوفاء بالنذر بلا مرجح حتى بملاحظه كون وجوب الحج أهم، لأن ترجيح الأهم إنما يكون فى المتراحمين الواجد كل منهما لملاكه و يكون تراحمهما فى مقام الامتثال، لا فى المتواردين اللذين يكون كل منهما رافعا لملاك الآخر، بل المتعين فيهما الرجوع إلى منشأ آخر للترجيح. مضافا إلى أن الرجحان الذى يكون معتبرا فى المنذور هو الرجحان على الترك فيما إذا نذر فعل أمر- يعنى يكون فعله أرجح بالنسبه إلى تركه- لا الرجحان بالنسبه إلى شىء آخر، و إلا يلزم أن لا يصح النذر إلا إذا تعلق بأفضل الأعمال. و ذلك بديهى البطلان، فإنه إذا نذر أن يصلى فى مسجد محله ركعتين لا إشكال فى انعقاد نذره و ان كانت الصلاه فى المسجد الجامع أفضل، و لا اشكال فى أن الحج راجح فى نفسه مع قطع النظر عن النذر و ان كانت حجه الإسلام أفضل من حج غيرها.

و قد يقال: يشترط فى صحه النذر أن لا يكون محللا لحرام أو محرما لحلال، و قد ادعى بعض أن فى الدلاله على ذلك وردت

روايات كثيرة.

أقول: لم نجد روايه واحده داله على ذلك فكيف بروايات كثيره. نعم فى صحيحه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سمعت أبا عبد

الله عليه السلام يقول: لا- تجوز يمين فى تحليل حرام و لا تحريم حلال و لا قطيعه رحم. و نحوها عن أبى عبد الله عليه السلام فى روايه أبى الربيع الشامى.

و أنت خير بأن الروايه الثانيه ضعيفه و أن الأولى صحيحه، و إنهما واردتان فى اليمين لا فى النذر.

هذا أولا و لم نجد كما عرفت روايه واحده فى ذلك فى النذر.

و ثانيا أن الظاهر منهما أنه لا- يجوز أن يكون نفس متعلق اليمين حراما إذا تعلق اليمين بفعله أو يكون واجبا و تعلق اليمين على تركه، لا أنه لا يجوز أن يكون متعلق اليمين مستلزما

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٨٥

.....

---

لفعل حرام أو ترك واجب، و مدلول الروايه أجنبى عن المقام.

و قد يقال: إن بعض النصوص تدل على أن من قيود الاستطاعه عدم مزاحمه تكليف آخر معها، ففى صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: إذا قدر الرجل على ما يحج به ثم دفع ذلك و ليس له شغل يعذره به فقد ترك شريعته من شرائع الإسلام. الحديث، فان المستفاد منه أن كل عذر رافع للفرض، و بديهى أن الوفاء بالنذر عذر شرعى فيكون رافعا له.

و يرد عليه: أن ما يستفاد منه أن العذر هو الذى يكون المكلف معذورا به لا كل ما يصدق عليه العذر، فإن علمنا أن الوفاء بالنذر أهم من أداء حجه الإسلام يكون عذرا يعذره به، و إلا فلا ندرى أن الوفاء بالنذر عذر يعذره به حتى يكون رافعا له.

و الحاصل: ان الاستطاعه- على ما فسرهما المعصوم عليه السلام- هى وجدان الزاد و الراحله و تخليه السرب و صحه البدن، و لم يكن من شرائط تحققها

عدم تكليف فعلى مزاحم للحج، فمع تحقق هذه الأربعه حصلت الاستطاعه و تحقق وجوب حجه الإسلام.

و كذلك لم يعتبر فى النذر أن لا يكون متعلقه مزاحما لتكليف آخر، و بناء على ذلك فان قلنا:

إنه لا يصح عن المستطيع غير حجه الإسلام، فلا إشكال فى انحلال النذر، و إلا فلا دليل على كون وجوب النذر رافعا لموضوع

الاستطاعة و لا الاستطاعة تكون رافعه لوجوب الوفاء بالنذر، بل تحقق موضوع كل منهما و صارا واجبين عليه، إلا أنه لما لم يكن قادرا على اتیانهما فى عام واحد يكونان من قبيل الواجبين المتراحمين، فإن أحرز أهمیه أحدهما قدم، و كذلك إن احتمل أهمیه أحدهما بخصوصه قدم أيضا، و إلا فيكون وظيفته التخيير. و قد تقدم مفصلا فى المسألة (٣٢) من الفصل السابق فى ذلك و قلنا بأن حجه الإسلام أهم، لأنه مما بنى عليه الإسلام و للتوعيدات الواردة فى تركه التى لم ترد بالنسبه إلى غيرها، و لا أقل من احتمال الأهمیه فى خصوصه، فلا إشكال فى تقديمه خلافا للماتن.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٨٦

المانع الشرعى (١) كالعقلی.

و يحتمل وجوب تقديم النذر و لو مع كونه موسعا، لأنه دين عليه (٢)، بناء على أن الدين و لو كان موسعا يمنع عن تحقق الاستطاعة، خصوصا مع ظن عدم تمكنه من الوفاء بالنذر إن صرف استطاعته فى حجه الإسلام.

**[مسألة إذا كان نذره فى حال عدم الاستطاعة فوراً ثم استطاع و أهمل عن النذر فى عامه و جب الإتيان به مقدما على حجه الإسلام]**

(مسألة: ١٨) إذا كان نذره فى حال عدم الاستطاعة فوراً ثم استطاع و أهمل عن وفاء النذر فى عامه و جب الإتيان به فى العام القابل مقدما على حجه الإسلام (٣)، و ان بقيت الاستطاعة اليه لوجوبه عليه فوراً ففوراً، فلا- يجب عليه حجه الإسلام إلا- بعد الفراغ عنه  
(٤).

لكن عن الدروس أنه قال بعد الحكم بأن استطاعه النذر شرعيه لا عقليه:

فلو نذر ثم استطاع صرف ذلك إلى النذر، فإن أهمل و استمرت الاستطاعة إلى العام القابل و جب عليه حجه الإسلام أيضا، و لا وجه له. نعم لو قيد نذره بسنه

---

(١) قد عرفت أن وجوب الوفاء بالنذر ليس مانعا شرعيا لتحقيق الاستطاعة و لا لوجوب حجه الإسلام.

(٢) قد تقدم فى المسألة الثامنة أن المنذور ليس ديناً، بمعنى اشتغال الذمه به اشتغالا وضعيا، نحو الديون المتعارفه الحاصله من الناس لبعضهم على بعض، و بينا ضعف الوجوه التى استدلوها على وجوب قضائه، فهذا الاحتمال ضعيف جدا لا يصار إليه.

(٣) قد ظهر مما تقدم فى المسألة السابقه ضعف هذا القول و تقدم حجه الإسلام على الحج النذرى، أما بناء على مبنى المصنف من أن الحج النذرى إذا كان مضيقا يكون مانعا من الاستطاعة فقله فى هذه المسألة متين، لكن فى المبنى نظر كما عرفت.



(٤) هذا أيضا على مبناهم يكون صحيحا، لأن وجوب الواجب الفوري المنجز عليه مانع من الاستطاعة على المبني الباطل منهم.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٨٧

معينه و حصل فيها الاستطاعة فلم يف به و بقيت استطاعته إلى العام المتأخر أمكن أن يقال بوجوب حجه الإسلام أيضا، لأن حجه النذرى صار قضاء موسعا (١)، ففرق بين الإهمال مع الفوريه و الإهمال مع التوقيت بناء على تقديم حجه الإسلام مع كون النذرى موسعا.

### [مسأله إذا نذر الحج و أطلق و كان مستطاعا أو استطاع بعد ذلك، ففيه أقوال]

(مسأله: ١٩) إذا نذر الحج و أطلق من غير تقييد بحجه الإسلام و لا بغيره و كان مستطاعا أو استطاع بعد ذلك، فهل يتداخلان فيكفى حج واحد عنهما أو يجب التعدد أو يكفي نيه الحج النذرى عن حجه الإسلام دون العكس؟

أقوال (٢)

(١) هذا واضح بناء على وجوب قضاء الحج النذرى، لكن في وجوب قضائه تأمل كما عرفت، أما مع القول بوجوب قضائه يكون من الواجب الموسع و لا يمكن مزاحمته للواجب المضيق.

و نتيجة البحث: إن مع ملاحظه تفسير الاستطاعة في لسان المعصومين عليهم السلام بوجدان الزاد و الراحله و خلو السرب و صحه البدن و عدم تقيدها بعدم كون وجوب الحج مزاحما لواجب آخر، فلا يبقى مجال لذكر هذه الفروع، و كأن ذكرها من عدم التوجه إلى هذه النصوص المفسره للاستطاعة و توهم اشتراط الاستطاعة الشرعيه بقول مطلق، بمعنى أنه يجب أن لا يكون الحج مزاحما لتكليف فعلى آخر، فإذا كان مزاحما لم تكن الاستطاعة حاصله فلا يجب الحج.

(٢) قد اختلفت أقوال الفقهاء رضوان الله عليهم في هذه المسأله، و قد نسب القول بالتداخل إلى الشيخ «ره» و نسب أيضا إلى صاحب الذخير و صاحب المدارك، و حكى القول بعدم التداخل عن الشيخ في الخلاف و عن الناصريات و الغنيه و السرائر و الفاضلين و الشهيدين و غيرهم، و حكى القول بكفايه نيه الحج النذرى عن حجه الإسلام دون العكس، فلا بأس أن نذكر القاعده الأولى في تداخل التكليفين و عدمه مع عدم دليل تعبدى على التداخل و عدمه، فنقول:

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٨٨

أقواها الثانى، لأصالة تعدد المسبب بتعدد السبب، و القول بأن الأصل هو

إذا ورد حكمان و طلبان على طبيعه واحده و كان كل من الحكمين مترتبا على موضوع خاص و كان ظاهر الدليل الذى على

الحكم ظاهرا في ترتب الحكم مستقلا على ذلك الموضوع، مثلا: إذا دل الدليل على أن الجنب يجب أن يغتسل و الدليل الآخر على أن

الحائض يجب أن تغتسل، و كان الحكمان الثابتان على الموضوعين - أعنى الجنب و الحائض - قد تعلقا بطبيعه واحده و هي الاغتسال، فهل القاعده تقتضى التداخل أو عدم التداخل مع فرض عدم دليل تعبدى على أحد الأمرين و فرض قابليه الطبيعه للتعدد؟

فقول:

مقتضى ما دل على أن الجنب يجب أن يغتسل مطلقا، سواء اغتسل عن جنبه مقارنة أو سابقه أو لا، و كذلك مقتضى ما دل على أن الحائض يجب أن تغتسل مطلقا سواء اغتسلت عن جنبه مقارنة أو سابقه أو لا، و كل من الدليلين ظاهر في ترتب الحكم على موضوعه مستقلا، فإطلاق كل من الدليلين يستفاد منه استقلال كل من الجنبه و الحيض في ترتب وجوب الاغتسال، و لازم ذلك تعدد وجوب الاغتسال عند حصول الجنبه و الحيض.

و تعلق الطلب بشىء يقتضى إيجاد ذلك الشىء خارجا، و لا يكون في نفس الطلب لا- في مادته و لا في هيئته دلالة على الوحده أو التعدد، لكن تعدد البعث يقتضى تعدد الانبعاث، فلا محاله يجب على المكلف عند حصول أحد الموضوعين - أعنى الجنبه و الحيض - إيجاد الاغتسال في الخارج، و لازم ذلك وجوب الغسل لكل منهما عند حصولهما، من غير فرق بين مقارنة الموضوعين في الوجود خارجا أو سبق أحدهما فيه، إلا أن يدل دليل على كفايه الواحد، كما دل الدليل على كفايه غسل واحد لأسباب متعدده، ففي صحيحه زراره قال: إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزاءك غسلت ذلك للجنبه و الحجامة و عرفه و النحر و الحلق و الذبح و الزيارة، فاذا اجتمعت عليك حقوق (الله) اجزأها عنك غسل واحد. قال: ثم قال: و كذلك المرأه يجزيها غسل واحد لجنابتها و إحرامها و جمعتها و غسلها

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٨٩

.....

من حيضها و عيدها.

و الحاصل: إن كل حكم تعلق على موضع خاص فعند تحقق ذلك الموضوع في الخارج لا بد من إيجاد متعلق الطلب، من جهه ظهور اللفظ في ترتب الحكم على الموضوع مستقلا متى وجد الموضوع. فهذا الظهور من كونه ظهورا لفظيا يكون مقدا على ظهور وحده الطبيعه المتعلقة للطلب على وحده الطلب لو فرض لها ظهور في الوحده، فلا معارضه بين ظهور اللفظ في حدوث الحكم عند حدوث الموضوع و بين ظهور وحده الطبيعه على وحده الحكم، فإنه لو فرض لها ظهور في الوحده فانه مستند إلى الإطلاق، و مع ظهور اللفظ على خلافه يكون ذلك بيانا له، فلا يبقى له ظهور أصلا حتى يعارض هذا الظهور، فالقاعده الأوليه

تقتضى عدم التداخل مع عدم دليل على خلافها.

إلا أنه يمكن أن يقال: إن النذر و وجوب الوفاء به خارج عن تحت هذه القاعدة، لأن وجوب الوفاء تابع لقصد الناذر، فإن قصد حين النذر أن يحج حجا مطلقا- أعم من أن يكون هو حجه الإسلام أو غيرها- فلا إشكال في التداخل، بل إذا قصد حين النذر أن يحج حجا مطلقا سواء كان عن نفسه أو عن الغير- بأن كان قصده صدور حج منه أعم من أن يكون هذا الحج صار واجبا عليه من قبل أو لا و أعم من أن يكون حجا عن نفسه أو نيابه عن الغير بالإجاره أو بالتبرع- فلا إشكال في الأجزاء حتى إذا حج نيابه عن الغير، و ان قصد أن يحج حجا عن نفسه بحيث لم يصر واجبا عليه بوجوب آخر فلا إشكال في عدم التداخل، كما إذا نذر حجا غير حجه

الإسلام.

أما إذا لم يدر أن نيته حين النذر أيهما و احتمال أن نيته حينه كل منهما، فمن جهه أن المتيقن من وجوب الوفاء به هو الحج المطلق، فيمكن القول بكفايه حجه الإسلام عن نذره، و إن علم أنه كان غافلا عن هذه الخصوصيات بل نذر الحج مع العلم بأنه لم يكن في قصده ما قصد هذا أو ذاك، لأنه كان غافلا عن ذلك، فهل يحكم بالتداخل أو لا من جهه

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٩٠

التداخل ضعيف (١).

و استدلل للثالث بصحيتى رفاعه (٢) و محمد بن مسلم عن رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله الحرام فمشى هل يجزيه عن حجه الإسلام؟ قال عليه السلام:

نعم.

وفيه: ان ظاهرهما كفايه الحج النذرى عن حجه الإسلام مع عدم الاستطاعه (٣)، و هو غير معمول به. و يمكن حملهما على أنه نذر المشى (٤) لا الحج ثم أراد أن يحج فسأل عن انه هل يجزيه هذا الحج الذى أتى به عقيب هذا المشى أم لا؟ فأجاب عليه السلام بالكفايه.

---

كون القاعدة الأولىه حدوث الحكم عند حدوث الموضوع و حدوث المسبب عند حدوث السبب، و من جهه الشك في حدوث تكليف زائد على القدر المتيقن أو لا فالأصل البراءة؟

وجهان.

(١) هذا في غير النذر صحيح كما عرفت و لكن الحكم في النذر خارج عن هذه الكليه كما أوضحناه.

(٢) و فى صحيحه رفاعه بعد ما ذكر فى المتن، قلت: و إن حج عن غيره و لم يكن له مال و قد نذر أن يحج ماشيا أ يجزى عنه ذلك من مشيه؟ قال: نعم.

(٣) هذا بعيد جدا، لأنه مع عدم الاستطاعة لا يكون عليه حجه الإسلام حتى يكون مجزيا عنه.

مضافا إلى أنه لا شاهد و لا قرينه على هذا الخلاف الظاهر.

(٤) نسب هذا الحمل إلى كشف اللثام و غيره، و هذا أبعد من سابقه، و ان قال فى المستمسك: و هو غير بعيد فى الصحيح الأول بقرينه السؤال الثانى. وجه البعد: ان السؤال كان عن رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله الحرام فمشى، فإن الظاهر أن نذره كان الحج عن مشى لا أن نذره كان أن يمشى إلى بيت الله الحرام بدون الحج.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٩١

نعم لو نذر أن يحج مطلقا أى حج كان (١) كفاه عن نذره حجه الإسلام، بل الحج النيابى و غيره أيضا، لأن مقصوده حينئذ حصول الحج منه فى الخارج بأى وجه كان.

### **[مسألة إذا نذر الحج حال عدم استطاعته معلقا فاستطاع قبل حصول المعلق عليه فالظاهر تقديم حجه الإسلام]**

(مسألة: ٢٠) إذا نذر الحج حال عدم استطاعته معلقا على شفاء ولده مثلا فاستطاع قبل حصول المعلق عليه فالظاهر تقديم حجه الإسلام (٢)، و يحتمل تقديم المنذور (٣) إذا فرض حصول المعلق عليه قبل خروج الرفقه مع كونه فوريا، بل هو المتعين إن كان نذره من قبيل الواجب المعلق.

### **[مسألة إذا كان عليه حجه الإسلام و الحج النذرى و لم يمكنه الإتيان بهما ففيه وجوه]**

(مسألة: ٢١) إذا كان عليه حجه الإسلام و الحج النذرى و لم يمكنه الإتيان

(١) قد يقال: لا فرق بين هذه الصورة و الصورة الأولى التى ذكرها فى صدر المسألة إلا من جهة التصريح بالاطلاق و عدمه، و هذا لا يوجب الفرق فى الحكم.

وفيه: إنه مع التصريح بالاطلاق كان نيته حين النذر حجا مطلقا مع التوجه إلى الإطلاق بلا فرق بين التصريح و عدمه، أما مع الغفلة عن الإطلاق و التقيد فهل يمكن القول بالتداخل أو لا، فقد تقدم منا أنه فيه وجهان.

(٢) لا إشكال فيه على جميع التقادير.

(٣) هذا الاحتمال ضعيف فى كمال الضعف، و قد ذكرنا فى المسألة العاشرة أن النذر معلقا على أمر، فالظاهر فيه أن الشرط

شرط للنذر لا المنذور، ولا يكون من قبيل الشرط المتأخر، بل يكون من قبيل الشرط المقارن، فعلى ذلك لا وجه لتقديم الحج النذرى.

و تقدم أيضا أن النذر لا يكون مانعا عن الاستطاعه و تكون حجه الإسلام مقدمه على الحج النذرى مع عدم كفايه واحده عنهما كما تقدم تفصيله.

ثم إنه على فرض وجوب الحج النذرى مقدما على حجه الإسلام لا- يفرق بين حصول المعلق عليه قبل خروج الرفقه أو بعد خروجهم قبل التلبس بالإحرام، بل بعد التلبس على احتمال ضعيف فى كمال الضعف.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٩٢

بهما إما لظن الموت أو لعدم

التمكن إلا من أحدهما- ففى وجوب تقديم الأسبق (١)

(١) ذهب بعض الى أن من مرجحات باب التراحم أسبقيه السبب، و لكن لا- وجه و لا- دليل عليه. أما التخيير فى باب تراحم التكاليف مع عدم الرجحان لواحد منها فهو مما لا إشكال فيه بعد عدم وجدان مرجح لواحد منها، فإن العقل يحكم حينئذ بالتخيير، فلا مناص من الذهاب إليه.

أما تقديم حجه الإسلام لأهميتها- إن ثبتت أهميتها أو لا أقل من احتمال أهميتها بالخصوص- فلا إشكال فى تقديمها.

و أما الإشكال بأننا لا نعرف مناطات الأحكام فلعل مناط الحج النذرى أقوى. ففيه ما تقدم مكررا من أن التوعيدات الواردة فى ترك حجه الإسلام مما لا- يرد فى ترك الحج النذرى و ان حجه الإسلام مما بنى الإسلام عليه، و بيان أهميته فى كثير من الأخبار و التعبير عن تركه فى كتاب الله عز و جل لا- تبقى شبهه فى أهميتها على الحج النذرى، لا- أقل من احتمال أهميتها بالخصوص، و هو كاف فى مقام الترجيح، لأنه مع الإتيان بمحتمل الأهميه يقطع بعدم العقاب، فإنه مع التخيير يجوز تقديمه فى مقام العمل و إن كان متعينا فواضح.

و الحاصل: انه كما تقدم كرارا لا إشكال فى لزوم تقديم حجه الإسلام.

أما قول المصنف: أوجهها الوسط. فغريب مع ذكره تقديم حجه الإسلام لأهميتها و عدم ذكر منع أهميتها و عدم احتمال الأهميه لها، فالأقوى تقديم حجه الإسلام.

أما إذا مات و عليه حجه الإسلام و الحج النذرى، فإن بنينا عدم وجوب قضاء الحج النذرى مع عدم الوصيه به فلا إشكال، و كذا إذا بنينا بأن قضاءه من الثلث، أما إن بنينا على وجوب إخراجه من الأصل على خلاف ما هو الأقوى فى

النظر إن لم يكن على لزومه اجماع، فالأقوى أيضا تقديم قضاء حجه الإسلام لأهميتها كما قلنا ذلك في زمان حياته أيضا، فلا تصل النوبه إلى التخيير. مضافا إلى صريح صحيح ضريس، وفيه: و ان لم يكن

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٩٣

سببا أو التخيير أو تقديم حجه الإسلام لأهميتها، وجوه أوجهها الوسط و أحوطها الأخير. و كذا إذا مات و عليه حجتان و لم تف تركته إلا لإحداهما.

و أما إن وفّت التركة فاللزام استيجارهما و لو فى عام واحد (١).

### [مسألة من عليه الحج الواجب بالنذر الموسع يجوز له الإتيان بالحج المندوب قبله]

(مسألة من عليه الحج الواجب بالنذر الموسع يجوز له الإتيان بالحج المندوب قبله (٢).

### [مسألة إذا نذر أن يحج أو يحج انعقد و وجب عليه أحدهما على التخيير]

(مسألة: ٢٣) إذا نذر أن يحج أو يحج انعقد و وجب عليه أحدهما على وجه التخيير (٣)، و إذا تركهما حتى مات يجب القضاء عنه مخيرا (٤). و إذا طرأ العجز من

---

ترك ما لا إلا بقدر ما يحج به حجه الإسلام حج عنه بما ترك.

و قد أفتى غير واحد من الفقهاء رضوان الله عليهم بهذا الحكم، و إن ادعى أن هذه الصحيحه لا يكون بعض الجمل منها معمولا بها، و لكن هذه الجمله منها قد أفتى غير واحد من العلماء على طبقها، و لا إشكال فى الإعراض عن بعض جمل الروايه و العمل على طبق بعض جملها الأخرى.

(١) بناء على وجوب قضائه و يكون القضاء من أصل التركة فلا- إشكال فى وجوب الاستيجار، و من جهة عدم لزوم الترتيب بينهما لا إشكال فى عام واحد أيضا، و لكن الإشكال فى أصل وجوب قضاء الحج النذرى أولا و كونه من الأصل على فرض الوجوب ثانيا.

(٢) الظاهر عدم الإشكال فيه، لأنه لا- دليل على عدم الجواز، كما تجوز الصلوات المستحبه على من كانت عليه الفريضة من القضاء أو الأداء، و لا يقاس على عدم جواز صوم التطوع أو على عدم جواز الحج المندوب على من كان عليه حجه الإسلام بناء على عدم جوازه على خلاف التحقيق، فإنه على فرض ذلك فإنه مختص بحجه الإسلام و لا يجوز القياس.

(٣) لأنه لا مانع من انعقاده و بعد الانعقاد يكون الواجب عليه مخيرا.

(٤) قد تقدم كرارا أن وجوب القضاء محل إشكال أو منع، أما مع وجوب القضاء

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٩٤

أحدهما معينا

تعين الآخر (١)، و لو تركه أيضا حتى مات يجب القضاء عنه (٢) مخيرا أيضا، لأن الواجب كان على وجه التخيير فالفائت هو الواجب المخير. ولا عبره بالتعيين العرضى، فهو كما لو كان عليه كفاره الإفطار فى شهر رمضان و كان عاجزا عن بعض الخصال ثم مات فإنه يجب الإخراج من تركته مخيرا، و إن تعين عليه فى حال حياته فى إحداها فلا يتعين فى ذلك المتعين.

نعم لو كان حال النذر غير متمكن إلا- من أحدهما معينا و لم يتمكن من الآخر إلى أن مات أمكن أن يقال باختصاص القضاء بالذى كان متمكنا منه، بدعوى أن النذر لم ينعقد بالنسبة إلى ما لم يتمكن منه (٣) بناء على أن عدم التمكّن

---

فيجب القضاء أيضا مخيرا، لأن القضاء تابع للأداء، فاذا كان وجوب الأداء مخيرا فلا بد أن يكون القضاء مخيرا أيضا.

(١) فإنه مع تعذر أحد فردى الواجب التخييرى يصير الآخر متعينا عقلا.

(٢) أما وجوب القضاء عنه فقد تقدم مرارا أنه لا- دليل بنحو الإطلاق على وجوب قضاء المنذور فى حياه الناذر إن كان الناذر قيده بزمان معين، فبعد فوات الوقت لا دليل على وجوب القضاء، لأن الخصوصيه الوقتيه معتبره فيه. كما أنه لا دليل بنحو الإطلاق فى وجوب القضاء عنه بعد موته، فإن الخصوصيه المباشريه معتبره فيه مع التفاصيل الأخرى التى قدمناها إلا أن يثبت الإجماع على جميعها أو بعضها، أما مع وجوب القضاء عما ذكره الماتن فمتين.

(٣) لا يمكن المساعده على هذا القول، فإن النذر إذا انعقد انعقد فى تمام متعلقه لا فى بعضه، فإن النذر لا يتبعض، فإنه على فرض القول بانعقاد نذره تشتغل ذمته بأحد الأمرين على الترديد لا أنه تشتغل ذمته بالواحد المعين فانه غير المنذور.

و الحاصل: إنه إذا تعلق النذر بأحد الأمرين تخيرا و قلنا بوجوب القضاء إذا لم يأت به فى حياته و معنى وجوب القضاء عنه أن ما اشتغلت ذمته من متعلق النذر يكون باقيا فى

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٩٥

يوجب عدم الانعقاد. لكن الظاهر أن مسأله الخصال ليست كذلك، فيكون الإخراج من تركته على وجه التخيير و ان لم يكن فى حياته متمكنا، الا من البعض أصلا.

و ربما يحتمل فى الصورة المفروضه و نظائرها عدم انعقاد النذر بالنسبه إلى الفرد الممكن أيضا، بدعوى أن متعلق النذر هو أحد الأمرين على وجه التخيير، و مع تعذر أحدهما لا يكون وجوب الآخر تخييريا (١). بل عن

ذمته حتى بعد موته و بالقضاء تفرغ ذمته، و بعد امكان الإتيان بما كان غير متمكن من إتيانه فى حياته يصير بمنزله ما إذا نذر أحد الأمرين و فرض عدم تمكنه من أحدهما فى مده من الزمان و قبل فوات الوقت صار متمكنا، فلا إشكال فى الوجوب عليه تخييرا، فكذلك فى مفروض المقام و تعين أحد الأمرين على الميت فى حياته، فلعدم قدرته على العدل الآخر. أما اذا كان ولى الميت قادرا على الإتيان فلا مانع من القول بأنه مخير فى مقام القضاء.

أما قول المصنف «ره» بناء على أن عدم التمكن يوجب عدم الانعقاد، يعطى أنه لا يقطع بأن عدم التمكن و مع عدم القدره على المنذور يوجب عدم الانعقاد، مع أنه من المسلمات و هو مجمع عليه.

(١) لعل هذا الاحتمال أظهر و أقوى، فإن الناذر ألزم نفسه بكل واحد منهما على البدل على نحو التخيير لا على وجه التعيين، فإذا كان غير قادر على

أحدهما المعين فيلزم من انعقاد نذره أن يجب الإتيان بالواحد المعين. و هذا غير ما تعلق به نذره، فما تعلق به نذره- و هو الإلزام على نفسه أحد الأمرين تخييرا- فبما أنه غير قادر عليه على هذا النحو فلم ينعقد، و ما كان متمكنا منه- و هو أحد الأمرين بخصوصه متعينا عليه- فلم يكن مندورا.

و المتحصل: إن ما هو المنذور لم يكن مقدورا فلا ينعقد و ما كان مقدورا لم يكن مندورا.

أما قول الماتن أن مقصود الناذر اتيان أحد الأمرين من دون اشتراط كونه على وجه

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٩٦

الدروس اختياره فى مسأله ما لو نذر إن رزق ولدا أن يحجه أو يحج عنه إذا مات الولد قبل تمكن الأب من أحد الأمرين.

وفيه: إن مقصود الناذر اتيان أحد الأمرين من دون اشتراط كونه على وجه التخيير، فليس النذر مقيدا بكونه واجبا تخييريا حتى يشترط فى انعقاده التمكن منهما.

**[مسأله إذا نذر أن يحج أو يزور الحسين عليه السلام ثم مات قبل الوفاء بنذره وجب القضاء من تركته]**

(مسأله: ٢٤) إذا نذر أن يحج أو يزور الحسين عليه السلام من بلده ثم مات قبل الوفاء بنذره وجب (١) القضاء من تركته، و لو اختلف أجرتهما يجب



التخيير. فلا شاهد ولا قرينه على كون مقصوده ذلك، بل ظاهر تعلق نذره بإتيان أحدهما يكشف أن مقصوده كونه في سعه في اختيار أحد الأمرين ولا يكون في ضيق إزام على الإتيان بواحد معين، فلا وجه لما أفاده أصلا، ألا ان تقوم قرينه و شاهد من الخارج على أن مقصود الناذر ذلك على خلاف الظاهر. فما نسب إلى الشهيد رضوان الله عليه هو الأظهر.

و قد أورد على هذا القول: بأن اشتراط القدره على جميع الأفراد المخير بينها في وجوب أحدها ممنوع، كما

لو نذر الصدقه بدرهم، فإن متعلقه أمر كلي و هو مخير في التصديق بأي درهم اتفق من ماله، و لو فرض ذهابه إلا درهما واحدا أوجب التصديق به.

و لكن يدفع هذا الإيراد: بأن متعلق النذر إن كان كلياً جامعاً للأفراد قابلاً للتصدق على كل فرد يكون الحكم كما ذكر، أما ما نحن فيه فليس كذلك، بل يكون المتعلق كلا من الفردين على التخيير و لا يكون كلياً جامعاً بينهما، فلا يكون المتعلق مقدوراً على نحو التخيير، فاللزام أن لا ينعقد.

(١) قد تكرر منا الإشكال أو المنع من وجوب قضاء المنذور، و على فرض وجوبه الإشكال أو المنع من كونه من الأصل لو لا ثبوت الإجماع عليهما أو على أصل وجوب القضاء، و مع فرض صحه كلا الأمرين فما ذكره الماتن «ره» صحيح لا إشكال فيه.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٩٧

الاقتصار على أقلهما أجره، إلا إذا تبرع الوارث بالزائد، فلا يجوز للوصى اختيار الأزيد أجره و إن جعل الميت أمر التعيين إليه. و لو أوصى باختيار الأزيد أجره خرج الزائد من الثلث (١).

### [مسأله إذا علم أن على الميت حجا و لم يعلم أنه حجه الإسلام أو حج النذر وجب قضاؤه عنه من غير تعيين]

(مسأله: ٢٥) إذا علم أن على الميت حجا و لم يعلم أنه حجه الإسلام أو حج النذر وجب قضاؤه عنه من غير تعيين، و ليس عليه كفاره (٢).

و لو تردد ما عليه بين الواجب بالنذر أو بالحلف وجبت الكفاره أيضا (٣)،

(١) فإنه لو فرض وجوب القضاء و كونه من الأصل فان ذلك في المقدار اللازم، أما الزائد عليه فمع الوصيه به يخرج من ثلثه.

(٢) هذا بناء على وجوب قضاء الحج النذرى و وجوب الكفارات التي تثبت على الميت من ماله صحيح لا إشكال فيه أصلا، أما بناء على عدم وجوب

قضاء الحج النذرى و عدم وجوب أداء الكفارات التي كانت على الميت يمكن أن يقال: ليس في الصوره المفروضه على ولى الميت شىء، لأنه يشك في أن عليه أن يستتيب عن الميت للحج أو لا، لأنه إن كان على الميت حجه الإسلام يكون عليه أن

يستنيب، أما إذا كان عليه الحج النذرى فلا يجب عليه الاستنابه، و الأصل البراءه من الاستنابه.

أما إذا بنينا على عدم وجوب الاستنابه للحج النذرى و لكن يجب أداء الكفاره التى وجبت على الميت، ففي هذه الصورة يمكن أن يقال بوجوب قضاء الحج و أداء الكفاره، لأنه يعلم إجمالاً إما بوجوب قضاء الحج إن كان ما عليه هو حجه الإسلام و إما كفاره حنث النذر، فمن جهة علمه الإجمالى بأحدهما فالقاعدته تقتضى الاحتياط بإتيان كليهما، لأن العلم و لو إجمالاً يقتضى القطع بالبراءه و لا- يحصل إلما بإتيان طرفى العلم الإجمالى، فإن العلم بالتكليف يقتضى القطع بالامتثال و لا يحصل إلا بإتيان كليهما.

(٣) هذا على قول من قال بوجوب أداء الكفارات فواضح، لكن الإشكال فى الوجوب.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٩٨

و حيث أنها مردده بين كفاره النذر و كفاره اليمين (١) فلا بد من الاحتياط (٢).

(١) اختلفت كلمات العلماء فى كفاره النذر هل هى مثل كفاره اليمين أو هى مثل كفاره الإفطار فى شهر رمضان؟ فان قلنا بأن كفاره النذر هى كفاره اليمين - كما هو الأقوى - فلا- إشكال فى اليمين، و إن قلنا كفاره النذر كفاره الإفطار فى شهر رمضان فيكون بينهما اختلاف كما عليه بعض الفقهاء رضوان الله عليهم. و منشأ الاختلاف اختلاف الأخبار فى ذلك:

ففى صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: إن قلت

«لله عليّ» فكفاره يمين «١».

و ما عن حفص بن غياث عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن كفاره النذر، فقال: كفاره النذر كفاره اليمين «٢» الحديث.

و عن جميل بن صالح عن أبى الحسن موسى عليه السلام أنه قال: كل من عجز عن نذر نذره فكفارته كفاره يمين «٣». و غيرها من الأخبار.

و فى مقابل هذه الأخبار روايه عبد الملك بن عمرو عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

سألته عن جعل لله عليه أن لا يركب محرماً سماه فركبه. قال: لا، و لا أعلمه إلا قال:

فليعتق رقبه أو ليصم شهرين متتابعين أو ليطعم ستين مسكيناً «٤».

إلا أنه لم يثبت فى الرجال وثاقه عبد الملك بن عمرو، فلا إشكال فى ترجيح الروايات الأولى، فإن فيها الصحيحه و المعتبره، بل لا اعتبار بالروايه الأخيره، فإنه لا يعتمد عليها مع عدم المعارض فكيف مع معارضه الروايه الصحيحه و المعتبره، فلا إشكال من

هذه الجهة. فالأقوى أن كفاره النذر أيضا كفاره اليمين، فلا مجال للبحث من هذه الجهة.

(٢) لا وجه للاحتياط، لأن المورد من مصاديق التكليف المردد بين الأقل والأكثر

---

(١). الوسائل ج ١٥ ب ٢٣ من أبواب الكفارات، ح ١.

(٢). الوسائل ج ١٥ ب ٢٣ من أبواب الكفارات، ح ٢.

(٣). الوسائل ج ١٥ ب ٢٣ من أبواب الكفارات، ح ٥.

(٤). الوسائل ج ١٥ ب ٢٣ من أبواب الكفارات، ح ٧.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٣٩٩

و يكفى حينئذ إطعام ستين مسكينا، لأن فيه إطعام عشره أيضا الذي يكفى في كفاره الحلف.

### **[مسألة إذا نذر المشى في حجه الواجب عليه أو المستحب انعقد مطلقا]**

(مسألة: ٢٦) إذا نذر المشى في حجه الواجب عليه أو المستحب انعقد مطلقا، حتى في مورد يكون الركوب أفضل (١)، لأن المشى في

حد نفسه أفضل

---

الذي يكون التحقيق فيه جواز الاكتفاء بالأقل، فانه المتيقن و إجراء البراءة بالنسبة إلى المقدار الزائد المشكوك، ففي المقام يكفى إطعام عشره مساكين و لا يلزم الأكثر. هذا بناء على أن كفاره النذر تكون غير كفاره اليمين على خلاف الأظهر.

(١) لا بد من البحث في هذه المسألة في موردين:

الأول: نذر المشى في حجه، بأن تعلق النذر بالمشى في حجه الواجب أو المستحب، بحيث يكون المنذور خصوصيه المشى لا أن يكون المتعلق الحج ماشيا، و هو المورد الثاني و سيأتي التعرض له. و قيل التسالم على صحة النذر و انعقاده، و لكن الإشكال في مراد من أفنى بذلك هل يكون المراد المورد الأول أو المراد المورد الثاني؟

قال المحقق رضوان الله عليه: لو نذر أن يحج ماشيا و جب مع التمكن، و عليه اتفاق العلماء.

و أنت خبير بأن الظاهر من هذه العبارة أن النذر تعلق بالحج ماشيا لا أنه تعلق بخصوص المشى بل تعلق بالحج على نحو خاص و

هو المورد الثاني، و لا إشكال فى صحه هذا النذر و انعقاده حتى فى مورد يكون الركوب أفضل، لأنه لا يشترط فى صحه النذر أن يكون المنذور أفضل من جميع ما عداه. و لا إشكال فى أن الحج ماشيا راجح فى حد نفسه، بل لا يعتبر فى صحه النذر و انعقاده أن يكون متعلق النذر راجحا بجميع قيوده و حدوده.

و كون الركوب أفضل من المشى لبعض الجهات الخارجيه و الطوارئ لا يوجب مرجوحه الحج ماشيا، لأنه راجح فى نفسه، و هذا يكفى فى صحه نذر الحج ماشيا و لا إشكال فيه.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٠٠

من الركوب بمقتضى جملة من الأخبار (١)، و إن

كان الركوب قد يكون أرجح

---

و يدل عليه اطلاق أدله نذر الحج ماشيا بأنه يصح بلا استثناء ما كان الركوب أفضل، ففي صحيحه رفاعه بن موسى قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله؟ قال: فليمش. قلت: فانه تعب. قال: فإذا تعب ركب.

و فى معناها روايات أخرى:

«منها» عن سماعة و حفص قال: سألتنا أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله حافيا. قال: فليمش، فإذا تعب فليركب.

و عن أبي جعفر عليه السلام مثل ذلك.

و مع ذلك كله فى مورد يكون الركوب أفضل لبعض الطوارئ فمحل إشكال، فإنه إذا كان المشى موجبا لفوات عنوان الراجح، اذ قد عرفت أن فتاوى المشهور و أقوال العلماء بالصحه فى المورد الثانى - أعنى نذر الحج ماشيا لا نذر خصوص المشى فى الحج بأن كان متعلق النذر خصوص المشى - فما فى قول بعض من أن الظاهر التسالم على الصحه فى المورد الأول و هو نذر المشى فى الحج بأن تعلق النذر على خصوص المشى ليس بصحيح، بل ما كان مورد اتفاق العلماء هو نذر الحج ماشيا.

(١) الأخبار فى أفضلية المشى كثيره، و قد وردت أيضا فى أفضلية الركوب روايات، فمن الأخبار فى أفضلية المشى ما فى صحيحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما عبد الله بشىء أشد من المشى و لا أفضل «١».

و ما عن هشام بن سالم قال: دخلنا على أبي عبد الله عليه السلام أنا و عنبسه بن مصعب و بضعه عشر رجلا من أصحابنا، فقلنا: جعلنا الله فداك أيهما أفضل المشى أو الركوب؟

فقال: ما عبد الله بشىء أفضل من المشى. الحديث «٢».

(١).

الوسائل ج ٨ ب ٣٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه، ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٣٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه، ح ٢.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٠١

لبعض الجهات، فإن أرجحيته لا توجب زوال الرجحان عن المشى فى حد نفسه.

و ما عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل المشى، فقال: الحسن بن علي عليهما السلام قاسم ربه ثلاث مرات حتى نعلا و نعلا و ثوبا و ثوبا و ديناراً و ديناراً، و حج عشرين حجه ماشياً على قدميه «١».

و ما عن الصدوق رحمه الله تعالى قال: روى أنه ما تقرب العبد الى الله عز و جل بشىء أحب اليه من المشى إلى بيته الحرام على القدمين، و إن الحججه الواحده تعدل سبعين حجه، و من مشى عن جملة كتب الله له ثواب ما بين مشيه و ركوبه، و الحاج إذا انقطع شمع نعله كتب الله له ثواب ما بين مشيه حافياً إلى منتعل «٢».

و ما عن ثواب الأعمال عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما عبد الله بشىء مثل الصمت و المشى إلى بيته «٣».

و قريب منها ما عن الخصال «٤».

و ما عن أبي أسامه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: خرج الحسن بن علي عليهما السلام إلى مكة سنة ماشياً فورمت قدماه، فقال له بعض مواليه: لو ركبت يسكن عنك هذا الورم. فقال: كلا. الحديث «٥».

و ما عن أبي المنكدر عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال ابن عباس: ما ندمت على شىء صنعت ندمى على أن لم أحج ماشياً، لأنى سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول:

من حج بيت

الله ماشياً كتب الله له سبعة آلاف حسنه من حسنات الحرم. قيل: يا رسول

(١). الوسائل ج ٨ ب ٣٢ من أبواب وجوب الحج، ح ٣.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٣٢ من أبواب وجوب الحج، ح ٥.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٣٢ من أبواب وجوب الحج، ح ٦.

(٤). الوسائل ج ٨ ب ٣٢ من أبواب وجوب الحج، ح ٧.

(٥). الوسائل ج ٨ ب ٣٢ من أبواب وجوب الحج، ح ٨.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٠٢

و كذا ينعقد لو نذر الحج ماشيا مطلقا و لو مع الإغماض عن رجحان المشى، لكفايه رجحان أصل الحج فى الانعقاد، إذ لا يلزم أن يكون المتعلق راجحا

---

الله و ما حسنات الحرم؟ قال: حسنه ألف ألف حسنه. و قال: فضل المشاه فى الحج كفضل القمر ليله البدر على سائر النجوم، و كان الحسين بن على عليهما السلام يمشى إلى الحج و دابته تقاد وراءه «١».

و ما عن المفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام إن الحسن بن على عليهما السلام كان أعبد الناس و أزهدهم و أفضلهم فى زمانه، و كان إذا حج حج ماشيا و رمى ماشيا و ربما مشى حافيا «٢».

و ما عن ابراهيم بن على عن أبيه قال: حج على بن الحسين عليهما السلام ماشيا، فسار عشرين يوما من المدينة إلى مكة «٣».

و قريب من هذه الروايات روايات أخرى تدل على أن المشى بما هو مشى أفضل حتى إذا يكون موجبا لتورم القدمين.

و أما ما ورد فى فضليه الركوب: فمنها ما عن رفاعه قال: سأل أبا عبد الله عليه السلام رجل: الركوب أفضل أم المشى؟ فقال: الركوب أفضل من المشى، لأن

رسول الله صلى الله عليه و آله ركب.

و زاد فى روايه الكليني قال: سألته عن مشى الحسن عليه السلام من مكة أو من المدينة. قال: من مكة. و سألته إذا زرت البيت أركب أو أمشى؟ فقال: كان الحسن عليه السلام يزور راكبا. و ما عن هشام بن سالم انه قال لأبى عبد الله عليه السلام فى حديث: أيما أفضل نركب إلى مكة فنعجل فنقيم بها إلى أن يقدم الماشى أو نمشى؟ فقال: الركوب

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٣٢ من أبواب وجوب الحج، ح ٩.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٣٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه، ح ١٠.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٣٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه، ح ١١.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٠٣

.....

أفضل «١».

«و منها» ما عن رفاعه و ابن بكير جميعا عن أبى عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الحج ماشيا أفضل أو راكبا؟ فقال: بل راكبا، فإن رسول الله صلى الله عليه و آله حج راكبا «٢».

و هذه الروايه قد رواها الكليني «ره» بطريق صحيح، و رواها الصدوق بطرق مختلفه.

«و منها» ما عن سيف التمار قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: انه بلغنا و كنا تلك السنه مشاه عنك أنك تقول فى الركوب. فقال: إن الناس يحجون مشاه و يركبون. فقلت:

ليس عن هذا أسألك. فقال: عن أى شىء سألتنى. فقلت: أى شىء أحب إليك نمشى أو نركب؟ فقال: تركبون أحب إليّ، فإن ذلك أقوى على الدعاء و العباده «٣».

«و منها» ما عن عبد الله بن بكير قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: إنا نريد الخروج إلى مكه مشاه. فقال: لا تمشوا و اركبوا. فقلت:

أصلحك الله إنه بلغنا أن الحسن بن على عليهما السلام حج عشرين حجه ماشيا. فقال: إن الحسن بن على عليهما السلام كان يمشى و تساق معه محامله و رحاله «٤».

«و منها» ما عن سليمان «٥» قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: إنا نريد أن نخرج إلى مكه مشاه. فقال: لا تمشوا و اخرجوا ركبانا. فقلت: أصلحك الله بلغنا عن الحسن بن على عليهما السلام أنه حج عشرين حجه ماشيا. فقال: إن الحسن بن على عليهما السلام كان يحج ماشيا و تساق معه الرحال.

«و منها» ما عن أبى بصير عن الصادق عليه السلام أنه سأله عن المشى أفضل أو

(١). الوسائل ج ٨ ب ٣٣ من أبواب وجوب الحج، ح ٣.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٣٣ من أبواب وجوب الحج، ح ٤.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٣٣ من أبواب وجوب الحج، ح ٥ ص ٥٨.

(٤). الوسائل ج ٨ ب ٣٣ من أبواب وجوب الحج، ح ٦ ص ٥٨.

(٥). الوسائل ج ٨ ب ٣٣ من أبواب وجوب الحج، ح ٧ ص ٥٨.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٠٤

.....

الركوب؟ فقال: إذا كان الرجل موسرا فمشى ليكون أفضل لنفقته فالركوب أفضل «١».

و هذه الروايه ذكرت بطرق مختلفه، و في بعضها بدل قوله عليه السلام «ليكون أفضل لنفقته» ليكون أقل لنفقته.

هذه هي الروايات الداله على أفضلية الركوب، فإننا إذا استفدنا منها أن الأفضليه من الجهات و العوارض الطارئه لا من حيث الركوب بنفسه، بل مثلا- إن المشى يوجب الضعف في الدعاء و العباده و في الركوب أقوى على الدعاء و العباده، أو يكون المشى موجبا لقله الإقامه في مكه و الركوب يوجب الإقامه فيها أكثر، أو من

جهه أن الركوب يوجب وضع الحج على الجلاله و العظمه، أو يوجب كثره الإنفاق في سبيل الحج، و غير ذلك من العوارض و الطوارئ كما أشير إليها في بعض الروايات فلا معارضه بين الروايات، فإن ما دل على أفضلية المشى فالمعنى به أن المشى في نفسه أفضل، و ما دل على أفضلية الركوب يراد به أن الركوب من جهه العوارض و الطوارئ أفضل. و لكن لا- يمكن استفاده ذلك من جميع الروايات، فإن بعضها يدل على أن الركوب بنفسه أفضل، مثل قوله عليه السلام «الركوب أفضل من المشى لأن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله ركب أو حج راكبا»، فيكون معارضا لما دل على أن المشى أفضل من الركوب، فلا- بد من العلاج.

و قد يقال: إن الأخبار الداله على أفضلية الركوب للطوارئ و العوارض و أمور خارجيه تخصص و تقيد الأخبار التي تدل على أن المشى أفضل مطلقا، و نتيجة ذلك بعد التقييد بذلك أن أفضلية المشى مختصه بصوره عدم استلزامه لتلك العوارض الطارئه، مثل استلزام المشى كساله و ضعفه عن العباده أو قله الإقامه في مكه أو يوجب خلاف ما يراد من وضع الحج على الجلاله و العظمه إلا مع سوق المحامل و الرحال معه كما فعله المعصومون عليهم السلام، أما عمل رسول الله صَلَّى الله عليه و آله لم يكن على هذه الكيفيه، فيحتمل



(١). الوسائل ج ٨ ب ٣٣ من أبواب وجوب الحج، ح ١٠ ص ٥٩.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٠٥

بجميع قيوده (١) و أوصافه.

فما عن بعضهم من عدم الانعقاد في مورد يكون الركوب أفضل. لا وجه له (٢). و أضعف منه دعوى الانعقاد في أصل الحج

لا في صفة المشى (٣) فيجب

أن يكون ذلك من جهة الفقر الذي كان جاريا في كثير من المسلمين، فلا يرى ذلك مناسبا في هذه الحال- و العلم عند الله عز و جل- و نحو ذلك.

و بعد تقييد الأدلة الداله على أن المشى أفضل تصوير تلك الأدلة أخص من الأدلة الداله على أن الركوب أفضل مطلقا، فتقدم عليها، فلا معارضه في البين.

فتحصل من ذلك كله: ان المشى أفضل إن لم يستلزم العوارض الطارئة الموجبه لأفضليه الركوب، و مع استلزامه لها يكون الركوب أفضل. فبناء على ذلك إن كان متعلق النذر خصوص المشى في الحج الواجب مثلا ففي مورد رجحان الركوب يشكل الحكم بانعقاد نذره، فإن المشى في هذه الصورة يكون موجبا لفوات عنوان الراجح الذي يكون بالركوب، فاذا كان كذلك يصير مرجوحا بالعرض. و لا فرق بين المرجوح بالذات و المرجوح بالعرض في عدم صحه نذره، بل بما قدمنا من تقييد الأدلة الداله على أفضليه المشى بما إذا لم يستلزم المشى العوارض الطارئة الخارجيه مثل الكساله و الضعف في العباده و العوارض الأخرى التي تقدمت، و بعد تقييد أفضليه المشى بذلك لا رجحان له بالذات أيضا.

(١) نحن و ان شيدنا ذلك و بينا صحه النذر كذلك، إلا أنه في مورد يكون الركوب أرجح و أفضل لبعض الطوارئ و مع ذلك يكون في النفس شيء، فالمسأله بعد تحتاج إلى التأمل التام.

(٢) إن كان نظر البعض في نذر خصوص المشى في الحج الواجب مثلا فله وجه وجيه كما بينا و كما يقول المصنف «ره» في المسأله الآتيه في نذر الركوب في حجه في مورد يكون المشى أفضل.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٠٦

مطلقا، لأن المفروض نذر

المقيد فلا معنى لبقائه مع عدم صحه قيده (١).

## [مسأله لو نذر الحج راكبا انعقد و وجب]

(مسأله: ٢٧) لو نذر الحج راكبا انعقد و وجب، و لا يجوز حينئذ المشى و ان كان أفضل (٢)، لما مر من كفايه رجحان المقيد دون قيده. نعم لو نذر الركوب في حجه في مورد يكون المشى أفضل لم ينعقد، لأن المتعلق حينئذ الركوب لا الحج راكبا (٣).

و كذا ينعقد لو نذر أن يمشى بعض الطريق من فرسخ في كل يوم أو فرسخين، و كذا ينعقد لو نذر الحج حافيا (٤).

و ما في صحيحه الحذاء من أمر النبي صَلَّى الله عليه و آله بركوب أخت عقبه

---

(١) إن كان نظر القائل في قوله ذلك، ان هذا النذر لم ينعقد إلا أن الإجماع تحقق في أصل انعقاد نذره لا في صفتة، فحينئذ يكون الإشكال في منع هذا الإجماع.

(٢) مع ما مر من التأمل فيه في نظيره في المشى.

(٣) فان الركوب بما هو ركوب لم يعلم فيه رجحان مع خلوه عن الطوارئ و العوارض الخارجيه.

(٤) أما الحفاء في المشى فلم يرد في رجحانه في نفسه روايه معتبره يمكن الاعتماد عليها إلا مرسله الصدوق رحمه الله تعالى، قال: روى أنه ما تقرب العبد إلى الله عز و جل بشىء أحب إليه من المشى إلى بيته الحرام. إلى أن قال: و الحاج إذا انقطع شسع نعله كتب الله له ثواب ما بين مشيه حافيا إلى منتعل.

و إلا مرسله مفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام: إن الحسن بن علي عليهما السلام كان أعبد الناس و أزهدهم و أفضلهم في زمانه، و كان إذا حج حج ماشيا و رمى ماشيا و ربما مشى حافيا.

و كل من الروايتين ضعيفه

بالإرسال، إلا أن يتمسك في رجحان الحفاء بحديث «من بلغ» فتأمل.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٠٧

ابن عامر (١) مع كونها ناذره أن تمشى إلى بيت الله حافيه. قضيه في واقعه يمكن أن

---

(١) عن أبي عبيده الحذاء قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل نذر أن يمشى إلى مكة حافيا. فقال: ان رسول الله صَلَّى الله عليه و آله خرج حاجا، فنظر إلى امرأه تمشى بين الإبل، فقال: من هذه؟ فقالوا: أخت عقبه بن عامر نذرت أن تمشى إلى مكة حافيه.

فقال رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله: يا عقبه انطلق إلى أختك فمرها فلتركب، فإن الله غنى عن مشيها وحفاها. قال: فركبت.

فإنَّ الصحيحه تدل على عدم مشروعيه نذر المشى حافيا إلى مكة و عدم مطلوبيته فلم ينعقد. و أنت خبير بأن قوله صَلَّى اللهُ عليه وآله ظاهر بكون المراد من غنى الله عز و جل عدم المطلوبيه و المشروعيه، و إلا فان الله غنى عن العالمين. فيظهر منه أن عدم انعقاد النذر لعدم مشروعيه المنذور.

و قد أجاب الفقهاء رضوان الله عليهم عن هذه الصحيحه بوجوه كلها مدخوله:

«منها» أنها قضيه فى واقعه لا عموم فيها.

وفيه: ان جواب الإمام عليه السلام عن سؤال السائل بما ذكر. و فيه: ان اكتفاء الإمام عليه السلام فى مقام جواب السائل عن حكم هذه المسأله بفعل رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله و قوله يدل على أنه حكم واقعى أولى و لم يكن قوله صَلَّى اللهُ عليه وآله فى خصوصيه علم ذلك من حال المرأه من عجزها عن المشى كذلك أو ايجاب ذلك كشفها و تضررها أو نحوها، و إلا كان ذكر الإمام عليه السلام فى مقام جواب السائل عن حكم هذه المسأله مستدركا و بقى السؤال بلا جواب. و هذا خلاف الظاهر لا يجوز حمل كلام الإمام عليه السلام على ذلك.

مضافا إلى التعليل الذى يكون فى ذيل الحديث يدل على عدم مطلوبيه المشى و الحفاء بنفسهما لا من جهه خصوصيه خارجيه.

«و منها» غير ذلك من الأجوبه التى لا يمكن أن يصار إليها.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٠٨

يكون لمانع من صحه نذرها من ايجابه كشفها أو تضررها أو غير ذلك.

و قد أجاب بعض عن الصحيحه بإعراض الأصحاب عنها فتسقط و لا يمكن الاعتماد عليها.

وفيه: إن الإعراض عنها غير ثابت، لأنه يمكن أن يكون عدم عمل بعضهم بها من جهه حملها على الجهات التى ذكروها على خلاف ظاهرها و زيفناها، و يمكن أيضا أن يكون عدم عمل البعض بهذه الروايه من جهه ترجيح الخبر المعارض لها لترجيح الخبر عندهم و سنذكرها، بل الثابت عمل بعضهم بهذه الصحيحه كما عن الدروس و غيره.

و عن بعض المعاصرين - على ما فى تقارير بعض مقررى بحثه - بأن الصحيحه و ان سلّم صحه دلالتها يختص الحكم بالنساء دون الرجال. و هذا غريب منه، فإن السائل الذى سأل هذا الحكم قال فى سؤاله: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل نذر أن يمشى إلى مكة حافيا، فأجاب الإمام عليه السلام بما ذكر فى الحديث، فكيف يمكن الحكم بأنه مختص بالنساء. مع أن سؤال السائل عن رجل نذر كذلك، فالحكم يشترك بين النساء و الرجال بلا تنقيح المناط. و مع ملاحظه أن نقل الإمام عليه السلام

قول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي مَقَامِ جَوَابِ سُؤَالِ السَّائِلِ عَنْ نَذْرِ

الرَّجُلِ لَا يَبْقَى إِشْكَالٌ فِي الْحُكْمِ بِالتَّعْمِيمِ.

أَمَّا الْخَبْرُ الْمَعَارِضُ لِلصَّحِيحِ، وَهُوَ مَا فِي نَوَادِرِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى عَنْ سَمَاعِهِ وَحَفْصِ قَالَ: سَأَلْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيًا.

قَالَ: فَلَيْمَشْ، فَإِذَا تَعَبَ فَلْيَرْكَبْ «١». وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَ ذَلِكَ.

وَ قَدْ يُقَالُ بِتَرْجِيحِ الْخَبْرِ عَلَى الصَّحِيحِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ مَعَ كَوْنِ الْخَبْرِ ضَعِيفًا بِالْإِرْسَالِ عَلَى الظَّاهِرِ. وَ أَمَّا أَنَّ الصَّحِيحَ مَعْرُضٌ عَنْهَا فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ.

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٣٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه، ح ١٠.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٠٩

### [مسألة يشترط في انعقاد النذر ما شيا أو حافيا تمكن الناذر و عدم تضرره]

(مسألة: ٢٨) يشترط في انعقاد النذر ما شيا أو حافيا تمكن الناذر و عدم تضرره بهما (١)، فلو كان عاجزا أو كان مضرا بيدنه لم ينعقد. نعم لا مانع منه إذا كان حرجا لا يبلغ حد الضرر، لأن رفع الحرج من باب الرخصة لا العزيمة (٢).

هذا إذا كان حرجيا حين النذر و كان عالما به (٣)، و أما إذا عرض الحرج بعد

---

(١) أما اعتبار تمكن الناذر فلا إشكال فيه، لأنه مع عدم التمكن لا ينعقد النذر. أما الضرر، فقد بينا في محله أنه لا يحرم جميع أقسامه، خصوصا مع اشتماله على المنافع العقلائية، بل من المقطوع عدم حرمة جميع مراتبه، و على العمل به سيره المتشرعه قديما و حديثا. نعم بعض مراتبه محرم قطعا، مثل قطع الأطراف أو يكون مضرا بالنفس بحيث يوجب الهلاك أو الابتلاء ببعض الأمراض، و بعض مراتب الضرر لا يصل إلى الحد المحرم من الضرر إلا أنه يصل إلى حد الحرج فحكمه حكمه.

(٢) لا إشكال

في أن دليل رفع الحرج يرفع الحكم، فإن كل إلزام من الشارع يوجب الحرج فهو مرفوع، أعم من الوجوب أو الحرمة و أعم من التكليف أو الوضع. و بعد رفع الحكم بهذا المعنى لا يوجب إثبات الاستحباب بل لا يوجب اثبات الحكم بالإباحه، فإن دليل رفع الحرج رافع للحكم و لا يكون مثبتا للحكم، فبعد رفع الحكم لا يعلم ببقاء الملاك أو ببقاء الرخصة، بل يصير الموضوع مشمولا

للحكم الأولى من الاستحباب أو الإباحه، فكل موضوع يكون محكوما بالاستحباب مع قطع النظر عن لزوم العارض له فيبقى استحبابه و كذلك إباحته، فما لم يكن من الأمور العباديه فيبقى حكم الإباحه التي تكون للأشياء ما لم يدل دليل على حرمة أو وجوبه و ما لم يؤت به بعنوان العباده حتى يكون تشريعا و بدعه.

(٣) الحرج إما أن يكون حين النذر مع علم الناذر به، و إما أن يكون حين النذر و لكن مع عدم علم الناذر به، و إما أن يعرض الحرج بعد النذر.

فان لم يكن الحرج حين النذر و بعدا عرض الحرج أو كان موجودا حين النذر مع جهل

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤١٠

ذلك فالظاهر كونه مسقطا للوجوب.

### [مسأله في كون مبدأ وجوب المشى أو الحفاء بلد النذر أو الناذر أو أقرب البلدين إلى الميقات أو مبدأ الشروع أقوال]

(مسأله: ٢٩) في كون مبدأ وجوب المشى أو الحفاء بلد النذر (١) أو الناذر أو أقرب البلدين إلى الميقات أو مبدأ الشروع في السفر أو أفعال الحج؟ أقوال، و الأقوى (٢) انه تابع للتعين أو الانصراف، و مع عدمهما فأول أفعال الحج إذا قال

---

الناذر به فالظاهر عدم لزوم العمل به، بل يمكن أن يقال بعدم انعقاد نذره لإطلاق أدله رفع الحرج.

أما إن كان الحرج حين النذر و كان الناذر عالما به و مع

ذلك أقدم على نذره، فقد يقال بشمول إطلاق دليل رفع الحرج. و لكنه مشكل، لأن دليل رفع الحرج يرفع الحكم الذي من جهة حكم الشارع وقع المكلف في الحرج لا- من جهة إقدام نفسه حصل الوقوع في الحرج، لا- أقل من انصراف الدليل عن ذلك، ففي هذه الصورة لا يترك الاحتياط إن لم يكن أقوى.

(١) قال في الشرائع: أما الحج فنقول لو نذره ماشيا لزم، و يتعين من بلد النذر.

انتهى.

و نسب هذا القول إلى المبسوط و التحرير و الإرشاد، و نسب القول ببلد الناذر إلى القواعد و الدروس.

أما القول بأقرب البلدين إلى الميقات فقال في المسالك: و قيل يعتبر أقرب البلدين إلى الميقات، و هو حسن إن لم يدل العرف على خلافه. انتهى.

و نسب مبدأ الشروع في السفر إلى كشف اللثام، و عن الجواهر: هو مبدأ الشروع في أفعال الحج، و جعله الأصح.

(٢) لا إشكال في أنه إذا قصد الناذر حين النذر مكانا معيناً أو كان هناك انصراف إلى مكان معين فالمتع هو المعين، لأن النذر المعبر الجامع لشرائطه تابع لقصد الناذر، والأقوال المذكورة بحسب الظاهر مختصة بصوره عدمهما مع تصريح بعضهم بذلك.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤١١

«لله علي أن أحج ماشياً» و من حين الشروع في السفر إذا قال «لله علي أن أمشي إلى بيت الله» أو نحو ذلك، كما أن الأقوى أن منتهاه مع عدم التعيين رمى الجمار لجملة من الأخبار (١)

و في صورته عدم الانصراف و عدم تعيين الناذر في قصده قول المصنف «ره» متين، فان المشى - كما في الجواهر - حال من الحج و الحج اسم لمجموع المناسك المخصوصه، فلا يجب المشى إلا حاله. و لكن الإشكال و

الكلام في تحقق الانصراف و عدمه. و يحتمل أن يكون المنصرف إليه من قوله «لله علي أن أحج ماشياً» هو المشى من حين الشروع في السفر إلى الحج، و لعله يختلف باختلاف عرف الناذر حين نذره، فالمسألة محتاجة إلى التأمل التام في تحقق الانصراف و عدمه.

(١) و من الأخبار التي أشار إليها صحيحه رفاعه عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: سألته إذا زرت البيت أركب أو أمشي؟ فقال: كان الحسن عليه السلام يزور راكبا «١».

«و منها» ما عن اسماعيل بن همام عن أبي الحسن الرضا عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال: قال أبو عبد الله عليه السلام في الذي يمشى: إذا رمى الجمره زار البيت راكبا «٢».

«و منها» ما عن جميل قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا حججت ماشياً و رميت الجمره فقد انقطع المشى «٣».

«و منها» ما عن الحلبي أنه سئل أبو عبد الله عليه السلام عن المشى متى ينقض مشيه؟

قال: إذا رمى الجمره و أراد الرجوع فليرجع راكبا فقد انقضى مشيه، و ان مشى فلا بأس.

(١). الوسائل ج ٨ ب ٣٥ من أبواب وجوب الحج، ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٣٥ من أبواب وجوب الحج، ح ٢.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٣٥ من أبواب وجوب الحج، ج ٥.

لا طواف النساء كما عن المشهور (١)، و لا الإفاضه من عرفات كما فى بعض الأخبار (٢).

### [مسأله لا يجوز لمن نذر الحج ماشيا أو المشى فى حجه أن يركب البحر]

(مسأله: ٣٠) لا يجوز لمن نذر الحج ماشيا أو المشى فى حجه أن يركب البحر لمنافاته لنذره (٣)، و ان اضطر إليه لعروض المانع من سائر الطرق سقط نذره، كما أنه لو كان منحصرًا

فيه من الأول لم ينعقد.

و لو كان فى طريقه نهر أو شط لا يمكن العبور إلا بالمركب فالمشهور أنه يقوم

«و منها» غير ذلك من الأخبار. و بعد ورود هذه الأخبار الصحيحه سندا و صراحه مضمونها دلالة لا إشكال فيها، و نسب هذا القول إلى المسالك و المدارك و الجواهر.

(١) نسب هذا القول إلى المشهور و إلى خصوص الشهيد فى الدروس رضوان الله عليه، و لعل الوجه أن تمام الحج طواف النساء و الوفاء بالنذر أن يأتى بالمنذور بتمامه، لكن الكلام فى كون طواف النساء من أجزاء الحج، و مع ورود هذه النصوص لا مجال لذلك.

(٢) يشير إلى ما فى قرب الإسناد عن محمد بن الوليد عن يونس بن يعقوب قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام متى ينقطع مشى الماشى؟ قال: اذا أفضت من عرفات.

و فيه: مع قطع النظر عن سندها لا يعرف القائل بها، فلا مجال للاعتماد عليها فى مقابل الصحاح المتقدمه.

(٣) هذا كله واضح، لأنه يكون خلاف نذره. و الظاهر عدم الخلاف فى ذلك، لاشتراط التمكن من المنذور فى صحه النذر و انعقاده. و لا كلام فيه، إنما الكلام فى أنه لو فرض إمكان المشى فى بعض الطريق هل يجب المشى فى المقدار الممكن أم لا؟ فالتحقيق أنه إن كان عالما بأنه لا يمكنه المشى فى بعض الطريق فلا بد له من الركوب فى البحر مع انحصار الطريق فيه أو لا بد له من الركوب فى الطائره مع عدم إمكان السفر إلى بيت الله بغيره، و مع علمه بذلك نذر أن يحج ماشيا أو المشى فى حجه، فإن كان انصراف فى البين - بأن المقصود من نذره المشى من الميقات فى هذا الفرض كما ليس

ببعيد أو أن المقصود غيره - فلا كلام،

كتاب الحج (لللمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤١٣

فيه، لخبر السكونى (١). و الأقوى عدم وجوبه لضعف الخبر عن اثبات الوجوب (٢).

و التمسك بقاعده الميسور لا وجه له (٣)، و على فرضه فالميسور هو التحرك لا

فإن لم يكن انصراف في البين فإنه يحتمل قويا بل يكون الظاهر أنه منعقد نذره في المقدار الممكن من المشى و في غير المقدار الممكن يجوز أن يركب. و في هذه الصورة لا يجب القيام بلا إشكال.

هذا كله إذا كان عالما بذلك من حين نذره، و أما لو كان جاهلا بذلك بل يعتقد إمكان المشى في تمام الطريق، فإن كان المقدار غير الممكن قصيرا بحيث لا يضر بصدق المشى في سفره فلا إشكال في انعقاد نذره و وجوب الوفاء به لصدق المشى في تمام سفره، أما لو كان المقدار غير الممكن طويلا بحيث لا يصدق المشى في تمام سفره مع الركوب في ذلك المقدار مع جهله بذلك و زعمه أنه يمكن المشى في تمام الطريق فيحتمل قويا عدم انعقاد نذره، فإن النذر بأن يحج ماشيا أو المشى في سفره إلى الحج ينصرف إلى المشى في تمام سفره، فمع عدم إمكانه ينحل نذره أو لم ينعقد، إلا أن يكون انصراف خاص في مورد خاص.

(١) و هو ما عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام أن عليا عليه السلام سئل عن رجل نذر أن يمشى إلى البيت فحج في المعبر. قال: فليقم في المعبر قائما حتى يجوزه.

(٢) الظاهر أن الخبر معتبر و لا يكون ضعيفا، فإن السكوني و النوفلي اللذين في سند الخبر يكونان في اسناد كامل الزيارات و كذلك في اسناد تفسير

على بن ابراهيم القمي و قد ذكرا أنهما يخبران في حديثهما عن الثقات. مضافا إلى أنه قد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى إجماع الأصحاب على العمل بروايه السكوني، فالرواية لا تكون ضعيفة.

(٣) فإنه لا دليل على كليه قاعده الميسور أصلا، و على فرضه لا تجرى في المركبات.

مضافا إلى أن القيام ليس ميسورا للمشى عرفا، فما ذكر من أن المشى مركب من القيام

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤١٤

القيام (١).

**[مسألة إذا نذر المشى فحج راكبا، فإن كان المنذور الحج ماشيا من غير تقييد بسنه معينه وجب عليه الإعادة]**

(مسألة: ٣١) إذا نذر المشى فخالف نذره فحج راكبا، فإن كان المنذور الحج ماشيا من غير تقييد بسنه معينه وجب عليه الإعادة و لا كفاره إلا إذا تركها أيضا، و إن كان المنذور الحج ماشيا في سنه معينه فخالف و أتى به راكبا وجب



و الحركة فإذا تعذر أحدهما لم يسقط الآخر لقاعده الميسور. فلا وجه له، و كذلك التحرك أيضا ليس بميسور المشى عرفا بل هما أمران متغايران، لكن الظاهر وجوب العمل على طبق الخبر، ففي كل مورد يجوز الركوب مع شمول المنذور له يجب القيام على الظاهر.

(١) المنذور إما أن يكون الحج ماشيا من غير تعيين سنه أو حج معين فيجب عليه الإتيان به في سنوات أخرى و لا كفاره عليه لعدم المخالفة أصلا، و إما إن يكون المنذور الحج ماشيا في سنه معينه فخالف و حج راكبا فلا إشكال في وجوب الكفاره عليه للمخالفة، و إنما الكلام في أمور:

الأول: وجوب القضاء عليه كما عليه المصنف تبعا لغيره أم لا يجب القضاء عليه بل تجب الكفاره فقط. الثاني: في أن ما أتى به من الحج صحيح أم فاسد. الثالث: بناء على صحه حجه هل يجزيه عن الحج المنذور أم لا؟

أما القضاء فقد

تقدم مرارا الإشكال في وجوبه لانتفاء المقيد بانتفاء قيده، فانه كان المنذور الحج ماشيا مقيدا في سنه معينه و بعد انقضاء تلك السنه لا يمكن الإتيان بالمقيد مع قيده، و وجوب الإتيان بأصل المقيد بلا قيده يحتاج إلى دليل تعبدى كما دل الدليل في قضاء الصلاه و الصوم، و لم يثبت الدليل فيما نحن فيه.

نعم إن علم أن المنذور كان من حين النذر بنحو تعدد المطلوب يجب القضاء، و المفروض عدم ثبوت الدليل التعبدى و عدم العلم بكون المنذور على نحو تعدد المطلوب، بل العلم على خلافه في كثير من الموارد، فلا- يجب القضاء و الحكم بوجوبه مشكل. و لا يجوز قياس المقام بالصلاه و الصوم، فإنه قياس باطل و لا يجوز في المذهب.

كتاب الحج (للقيمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤١٥

عليه القضاء و الكفاره، و اذا كان المنذور المشى في حج معين وجبت الكفاره دون القضاء لفوات محل النذر. و الحج صحيح في جميع الصور، خصوصا الأخيره، لأن النذر لا يوجب شرطيه المشى في أصل الحج، و عدم الصحه من حيث النذر لا يوجب عدمها من حيث الأصل، فيكفى في صحته الإتيان به بقصد القربه.

أما أن الحج المأتى به صحيح أم لا؟ فقد اختلفت كلمات الفقهاء رضوان الله عليهم في ذلك، فذهب بعضهم إلى الصحه، و هو الحق المطابق للقاعده، لأن المأتى به عبادته في نفسه و قد أتى به متقربا إلى الله تعالى، فيكون صحيحا و لا إشكال فيه. و ذهب قوم إلى بطلان حجه.

و قد استدل على بطلان الحج بوجوه:

الأول: ان الأمر بالحج ماشيا و هو المنذور يقتضى النهى عن ضده و هو الحج راكبا، فيصير الحج راكبا منها عنده. و هو

موجب للفساد.

وفيه: انه قد تكرر فيما سبق وقد حقق في الأصول أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده. هذا أولا، و ثانيا انه لو فرض الاقتضاء فلا يصير الحج منهيًا عنه، لأن الركوب ضد للمشى ولا يكون ضدا للحج، فيصير الركوب بناء على ذلك منهيًا عنه، و ليس الركوب من أجزاء الحج حتى يكون الحج حراما.

الثانى: ما ورد من أنه لا تطوع فى وقت الفريضة، بتقريب أن الواجب عليه الحج ماشيا، و أما الحج راكبا فهو تطوع فهو ممنوع عنه.

وفيه: أولا ان هذا على القول به يختص بالصلاه و لا مورد له فى غيرها، و ثانيا أنه فى الصلاه أيضا ممنوع كما حققناه فى محله.

الثالث: ما ذكره فى المستمسك من أنه بناء على أن السير من الميقات إلى مكة من أجزاء الحج فيكون عباده، تشكل صحته من جهة أن السير راكبا تفويت لموضوع النذر، فيكون

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤١٦

و قد يتخيل البطلان من حيث أن المنوى- و هو الحج النذرى- لم يقع و غيره لم يقصد. و فيه: ان الحج فى حد نفسه مطلوب و قد قصده فى ضمن قصد النذر، و هو كاف. ألا ترى أنه لو صام أياما بقصد الكفاره ثم ترك التتابع لا يبطل صيام

---

حراما من باب أن عله الحرام حرام و لو عقلا على نحو يكون مبعدا، فيمتنع أن يكون مقربا، و حرمة السبب المفوت للواجب و مبعديته لا ترتبط بحرمة الضد و مبعديته.

وفيه: ان السبب لفوت موضوع النذر الواجب فعلا هو إما عدم المقتضى له من جانب المكلف أو ضعف اقتضائه للمشى المقهور لضعفه فى مقابل اقتضاء المقتضى للركوب،

ففوت الواجب الفعلى- و هو المنذور- مستند إلى عدم تماميه علتة و سببه، و لا يستند إلى السير راكبا ليكون هو المفوت له حتى يكون حراما و مبعدا.

الرابع: ما عن صاحب المدارك من أن الحكم بوجود الإعاده يستفاد منه كون الحج المأتى به فاسدا.

وفيه: انه لم نجد فى الأخبار دليلا- معتبرا يدل على وجوب الإعاده. نعم قد يدعى الإجماع على ذلك، و ان ثبت اجماع على ذلك فانما حكمهم بالإعاده من جهة تدارك ما وجب بالنذر من جهة عدم حصول القيد، و لا يستفاد من حكمهم بوجود قضاء المنذور حكمهم بفساد الحج المأتى به من حيث أصل الحج، فانه مستجمع لجميع شرائط الحج، و لا وجه لفساده و يكون صحيحا.

الخامس: أن الحج النذرى الذى هو المقصود لم يقع وغيره لم يقصد.

وفيه: ما تقدم سابقا فى مسأله ما اذا جهل باستطاعته و كان فى الواقع مستطيعا و أتى بالحج بعنوان الندب و قلنا إن الحج يكون حقيقه واحده و لا يكون أنواعا مختلفه و لا يكون الحج النذرى و غيره نوعين من الحج حتى إذا أتى بالحج النذرى لم يتحقق أصل الحج بل بما انه قصد أصل الحج و هو يكون عباده مطلوبه فيكفى فى تحققه، و قد قصده فى ضمن قصد الحج النذرى و هو كاف فى وقوعه حجا مندوبا و هو مطلوب أو حجا آخر واجبا عليه

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤١٧

الأيام السابقه أصلا (١) و إنما تبطل من حيث كونها صيام كفاره، و كذا إذا بطلت صلاته لم تبطل قراءته و أذكاره التى أتى بها من حيث كونها قرآنا أو ذكرا.

و قد يستدل للبطان إذا ركب

فى حال الإتيان بالأفعال: بأن الأمر بإتيانها ماشيا موجب للنهى عن إتيانها راكبا (٢).

وفيه: منع كون الأمر بالشىء نهيا عن ضده و منع استلزامه البطان على

---

بنفسه لا حجا نيابيا عن الغير، فان الحج عن الغير لا بد له من قصد الغير و لا يمكن وقوع حج واحد عن نفسه و عن غيره. و على كل حال نذر المشى لا يوجب شرطيته فى أصل الحج كما قال المصنف.

أما وجوب الكفاره فى صورته نذر المشى فى حج معين فلا إشكال فيه لمخالفه النذر.

و أما عدم وجوب القضاء فى هذه الصوره فواضح لفوات محل النذر، فإن محله كان فى هذا الحج المعين، فبعد امتثاله لا يبقى محل لامتنال الأمر النذرى، و قد فرض صحه أصل الحج بما بيناه، و عدم صحته من حيث النذر لا يوجب عدم الصحه من حيث الأصل.

(١) لأن الصوم يكون حقيقه واحده و يكون مطلوبا إلا فى الموارد الخاصه كيوم العيدين. نعم فى بعض الموارد يشتمل عنوانا خاصا ككونه مندورا أو قضاء شهر رمضان أو كونه كفاره و أمثال ذلك، و لكن كل ذلك لا يجعل الصوم أنواعا مختلفه بواسطه اشتماله لعنوان خاص، بل يبقى الصوم على حقيقته، فاذا قصد الصائم الصوم بأحد هذه العناوين و اتفق عدم صحه هذا العنوان لا يوجب عدم صحه أصل الصوم، بل أصل الصوم يكون صحيحا لاستجماع جميع شرائط صحته، و كذا الكلام فى القراءه و الأذكار.

(٢) قد أشرنا إلى هذا الاستدلال فى أول الأدله التى استدلوها بها على بطلان أصل الحج مع رده، و قلنا أيضا على فرض كون

الأمر بالشيء نهيا عن ضده لا يستلزم بطلان الحج، فإنه على هذا القول يكون الركوب منهيًا عنه،

فإنه ضد المشي لا الحج، وليس الركوب من أجزاء الحج حتى يكون الحج من جهه جزئه يصير حراما.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤١٨

القول به، مع أنه لا يتم فيما إذا نذر الحج ماشيا مطلقا من غير تقييد بسنه معينه و لا بالفوريه لبقاء محل الإعادة (١).

### [مسألة لو ركب بعضا و مشى بعضا فهو كما لو ركب الكل]

(مسألة: ٣٢) لو ركب بعضا و مشى بعضا فهو كما لو ركب الكل لعدم الإتيان بالمنذور، فيجب عليه القضاء أو الإعادة (٢) ماشيا. و القول بالإعادة و المشى فى موضع الركوب ضعيف لا وجه له (٣).

(١) فيجب عليه الإعادة لعدم الإتيان به و بقاء وقته، و محصل الكلام: إن الناذر تاره تعلق نذره بالحج ماشيا مطلقا من غير تقييده بسنه معينه أو فى حج معين فحج راكبا فيجب عليه إعادة الحج فى السنوات الآتية و لا- يكون قضاء بل أداء لما فى ذمته من وجوب الوفاء بالنذر و لا كفاره عليه و لكن الحج المأتى به يكون صحيحا، و لا دليل على بطلان أصل حجه كما تقدم.

و تاره تعلق نذره بالحج ماشيا فى سنه معينه فخالف فحج راكبا، ففى هذه الصورة تجب عليه الكفاره لمخالفه نذره و استشكنا فى وجوب القضاء عليه، و لكن كان أصل حجه صحيحا، و قد بينا ما استدلوا به على بطلانه مع رد جميعها. و لا يكون المأتى به هو الحج المنذور، فإنه هو الحج ماشيا مقيدا به فلم يتحقق و قلنا بوجوب الكفاره عليه لمخالفه نذره.

و تاره تعلق نذره بالمشى فى حج معين كان واجبا عليه أو كان مندوبا فخالف فحج راكبا، ففى هذه الصورة تجب الكفاره عليه لمخالفه نذره بالمشى فى حج معين، و كان حجه صحيحا و

مجزيا عن تكليفه الواجب أو المستحب عليه، فإن نذر لمشى فيه لا يوجب تقييده المشى لموضوع تكليفه السابق.

(٢) الإعادة صحيحه إذا لم يكن مقيدا بسنه معينه، لأنه لم يأت بالمنذور فيجب عليه الإعادة. أما إذا كان نذره مقيدا بسنه معينه فوجوب القضاء مشكل كما تقدم.

(٣) هذا واضح أيضا، لأن المقصود من الحج ماشيا المشى فى حج واحد لا فى حجين

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤١٩

### [مسألة لو عجز عن المشى بعد انعقاد نذره لتمكنه منه أو رجائه سقط]

(مسألة: ٣٣) لو عجز عن المشى بعد انعقاد نذره لتمكنه منه أو رجائه (١) سقط، و هل يبقى حينئذ وجوب الحج راكبا أو لا بل

يسقط أيضا؟ فيه أقوال:

أحدها وجوبه راكبا مع سياق بدنه (٢).

أو أكثر، نعم لو كان قصده حين النذر المشى فى الحج بنحو الإطلاق- بمعنى أنه يكون قصده المشى فى الحج أعم من أن يكون تمام المشى فى حج واحد أو يكون بعض المشى فى حج وبعضه فى حج آخر فى حجّين أو أكثر، ولا إشكال حينئذ فى وجوب المشى فى موضع الركوب فى حج آخر، وبناء على ذلك لا كفاره عليه لأنه لا مخالفه لنذره.

(١) إن كان الناذر حين النذر يرجو القدره على المشى ثم تبين عدم قدرته من حين النذر فبحسب القاعدة لا ينعقد نذره، لأنه لا يكون للرجاء موضوعيه للحكم بل هو طريق له، ومع تبين الخلاف ينكشف عدم الانعقاد. إلا- أن يستفاد من النصوص الآتية عموم الحكم لصوره الرجاء أيضا، فلاحظ.

(٢) نسب هذا القول إلى الشيخ وجماعه من الفقهاء رضوان الله عليهم، واستدل عليه بصحيحه ذريح المحاربي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حلف ليحجن ماشيا فعجز عن ذلك فلم

يطلقه. قال: فليركب و ليسق الهدى «١».

و بصحيحه الحلبي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله و عجز عن المشى. قال: فليركب و ليسق بدنه، فإن ذلك يجزى عنه إذا عرف الله منه الجهد «٢».

و بما عن أنس: ان النبي صَلَّى الله عليه و آله رأى رجلا يهادى بين ابنيه و بين رجلين.

قال: ما هذا؟ قالوا: نذر أن يحج ماشيا. قال: ان الله عز و جل غنى عن تعذيب نفسه

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٣٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه، ح ٢.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٣٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه، ح ٣.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٢٠

الثانى وجوبه بلا سياق (١).

فليركب و ليهده «١».

(١) نسب هذا القول إلى المفيد و ابن الجنيد و غيرهما رضوان الله عليهم، و قد يستدل عليه بصحيحه رفاعه بن موسى قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله. قال: فليمش. قلت: فإن تعب. قال: فإذا تعب ركب «٢».

---

قمي، سيد حسن طباطبائي، كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ٣ جلد، مطبعة باقري، قم - ايران، اول، ١٤١٥ هـ ق

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)؛ ج ١، ص: ٤٢٠

و السكوت عن السياق مع كونه في مقام البيان يدل على عدم وجوبه.

و يدل عليه أيضا صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن رجل جعل عليه مشيا إلى بيت الله فلم يستطع. قال: يحج راكبا «٣». و هذا كسابقه.

و عن سماعه و حفص قالا: سألتنا أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله حافيا. قال: فليمش، فإذا تعب فليركب «٤».

و عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل عليه المشى إلى بيت الله فلم يستطع. قال: فليحج راكبا «٥».

و عن محمد بن علي بن الحسين قال: روى أن من نذر أن يمشى إلى بيت الله حافيا مشى، فإذا تعب ركب. قال: و روى أنه يمشى من خلف المقام «٦».

و عن حريز عمن أخبره عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام قال: إذا حلف الرجل أن لا يركب أو نذر أن لا يركب فإذا بلغ مجهوده ركب. قال: و كان رسول الله صلى

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٣٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه، ح ٨.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٣٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه، ح ١.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٣٤ من أبواب وجوب الحج، ح ٩.

(٤). الوسائل ج ٨ ب ٣٤ من أبواب وجوب الحج، ح ١٠.

(٥). الوسائل ج ٨ ب ٣٤ من أبواب وجوب الحج، ح ١١.

(٦). الوسائل ج ٨ ب ٣٤ من أبواب وجوب الحج، ح ٥.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٢١

.....

اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَحْمِلُ الْمَشَاهِدَ عَلَى بَدَنِهِ (١).

و هذه الروايات كلها ظاهره في وجوب الركوب و ساكنه عن السياق.

و من الروايات ما عن عنبسه بن مصعب «٢» قال: قلت- يعنى لأبى عبد الله عليه السلام- اشتكى ابن لى فجعلت لله على إن هو برأ أن أخرج إلى مكه ماشيا و خرجت أمشى حتى انتهيت إلى العقبه فلم أستطع أن أخطو فيه، فركبت تلك الليله حتى إذا أصبحت مشيت حتى بلغت، فهل على شىء؟ قال: فقال لى: اذبح فهو أحب إلى. قال: قلت له: أى

شىء هو إلى لازم أم ليس لى بلازم؟ قال: من جعل لله على نفسه شيئا فبلغ فيه مجهوده فلا شىء عليه و كان الله أعذر لعبده.

و هذه الروايات غير الروايه الأخيره دلالتها على عدم وجوب السياق من جهه السكوت فى مقام البيان، و هذا السكوت- و إن كان قد يستفاد منه الحكم بعدم وجوب المسكوت عنه و ظهوره على العدم أشد من الإطلاق فى غير المقام من موارد الإطلاق- إلا أنه لا يمكن الاستفاده منه معارضته للتصريح بالتقيد، غايه ما يستفاد منه هو التأييد لا الدلاله.

أما الروايه الأخيره فتدل بصراحته على عدم الوجوب و أن الحكم بوجوب السياق فى الروايات الداله عليه يكون على خلاف ظاهرها استحبابيا.

و لكن قد يחדش فيها بضعف السند من جهه عنبسه بن مصعب تاره من جهه كونه ناووسيا و أخرى من جهه عدم توثيقه فى الرجال، أما كونه ناووسيا فلا يضر بكونه ثقه، و إذا كان الراوى للروايه ثقه يكون معتبرا و لا يلزم كونه إماميا قائلًا بإمامه الأئمه الاثنى عشر عليهم السلام، و أما عدم توثيقه فى الرجال فقد يدفع بوجوده فى اسناد كامل

(١). الوسائل ج ٨ ب ٣٤ من أبواب وجوب الحج، ح ١٢.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٣٤ من أبواب وجوب الحج، ح ٦.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٢٢

الثالث سقوطه إذا كان الحج مقيدا بسنه معينه أو كان مطلقا مع اليأس عن التمكن بعد ذلك و توقع المكنه مع الإطلاق و عدم اليأس.

الزيارات، و قد شهد صاحب كامل الزيارات بوثاقه جميع الوسائط فى اسناده، فالظاهر أنها معتبره، فيستفاد أن الحكم فى السياق استحبابى لا وجوبى، و ان كان لا ينبغى ترك الاحتياط بالسياق أيضا.

أما القول الثالث فمع قطع النظر عن الأخبار يكون على وفق القاعده، لأنه مع عدم التمكن من المنذور لا ينعقد النذر، فإن كان المنذور مقيدا بسنه معينه أو كان مطلقا مع اليأس عن التمكن فلا ينعقد النذر، فلا يجب عليه شىء لا الحج مع الركوب و لا السياق.

و إن كان النذر مطلقا و عدم اليأس عن التمكن فعلى القاعده لا بد له من الصبر إلى التمكن.

هذا على مقتضى القاعده، لكن بملاحظه ظاهر النصوص المتقدمه لا- يبقى إشكال فى وجوب الحج مع الركوب على ظاهر الأخبار.

و أما احتمال أن الأخبار لا تدل على وجوب الحج راكبا لإمكان ورودها فى مقام توهم الحضر، لأنه قد يتوهم ممنوعيه الركوب شرعا بعد العجز عن المشى. فإن الظاهر أن ترديد السائل يكون فى أنه هل يسقط الحج مع العجز عن الركوب أو يجب الحج راكبا، و بعد جواب الإمام عليه السلام بأنه يحج راكبا يظهر منه أنه لا يسقط الحج بل يسقط المشى بالعجز و لا بد له أن يحج راكبا. و لا إشكال فيه على الظاهر.

مضافا إلى أنه فى صحيحه الحلبي قال عليه السلام «فان ذلك يجرى عنه» صريح فى أنه كان مشغول الذمه بعد العجز عن المشى أيضا بالحج فيجب عليه الحج راكبا.

و إطلاق الأخبار يشمل صورته كون المنذور فى سنه معينه أو كان مطلقا مع اليأس عن التمكن، أما صورته عدم اليأس عن التمكن و رجاء تمكنه فى الآتيه فالظاهر عدم شمول الأخبار لها، فإن العجز عن المشى مع كون المنذور مطلقا غير مقيد بسنه معينه لا يصدق مع العجز فى سنه خاصه، بل لا بد من العجز فى جميع السنوات الآتيه إلى آخر عمره، فلا بد

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٢٣

الرابع: (١) وجوب الركوب مع تعيين السنه أو اليأس فى صورته الإطلاق و توقع المكنه مع عدم اليأس.

الخامس (٢): وجوب الركوب إذا كان بعد الدخول فى الإحرام، و إذا كان قبله فالسقوط مع التعيين و توقع المكنه مع الإطلاق.



---

من الصبر إلى أن يتمكن أو يصير مأیوسا عن التمكن، فيحج راكبا.

و من ذلك يظهر أنه لو كان مأیوسا عن التمكن فى صورته الإطلاق فحج راكبا و بعد ذلك صار متمكنا من المشى فالظاهر وجوب الحج ماشيا، فإن يأسه عن التمكن لا يكون له موضوعيه للحكم بل كان طريقا محضا، و بعد انكشاف خطأ الطريق يبقى الوجوب عليه، فيجب أن يحج ماشيا.

(١) أما القول الرابع فهو موافق للقاعده بملاحظه الأخبار، و قد ظهر وجهه مما تقدم.

(٢) و أما القول الخامس فيكون مبني على عدم شمول الأخبار مع تعيين السنه، فيلزم أن يكون العمل على القواعد، و القاعده تقتضى عدم انعقاد النذر مع عدم التمكن.

هذا إذا كان قبل الدخول فى الإحرام، أما بعد دخوله فى الإحرام من جهه وجوب الإتمام فيجب أن يأتى به راكبا مع العجز عن المشى، أما وجوب الإتمام بعد الدخول فى الإحرام إما من جهه دلالة قوله تعالى وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ عَلَى وَجوب الإتمام بعد الدخول مع التأمل فى دلالة الآيه الشريفه على ذلك من جهه ورود نص صحيح أن المراد منها وجوب الحج و العمره، بمعنى أنهما مفروضان فيجب إتيانهما تامين، فلم يرتبط بوجوب الإتمام مع عدم وجوب الإتيان بهما، أو من جهه قيام الإجماع على وجوب الإتمام بعد الدخول فى الإحرام و عدم العمل بمفاد الأخبار. أو أن وجوب الإتمام يكون

على وفق القاعده، فانه بعد أن دخل فى الإحرام بالإحرام الصحيح لا بد من إحلاله و خروجه من الإحرام من محلل و ليس إلّا الإتمام، فيجب لخروجه من الإحرام.

و هذا هو المعتمد على الظاهر. و يدفع هذا القول بأن إطلاق الأخبار يشمل ما كان

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٢٤

و مقتضى القاعده و إن كان هو القول الثالث (١) إلّا أن الأقوى بملاحظه جملة من الأخبار هو القول الثانى (٢) بعد حمل ما فى بعضها من الأمر بسياق الهدى (٣) على الاستحباب بقريته السكوت عنه فى بعضها الآخر (٤) مع كونه فى مقام البيان، مضافا إلى خبر عنبسه (٥) الدال على عدم وجوبه صريحا فيه، من غير فرق فى ذلك بين أن يكون العجز قبل الشروع فى الذهاب أو بعده (٦)، و قبل الدخول فى الإحرام أو بعده (٧)، و من غير فرق أيضا بين كون النذر مطلقا أو مقيدا بسنه مع توقع المكنه و عدمه. و إن كان الأحوط فى صورته الإطلاق مع

---

المنذور مقيدا بسنه معينه أو يكون مطلقا.

(١) فإنه كما قدمنا مقتضى القاعده مع قطع النظر عن الأخبار، فإنه مع عدم التمكن من المنذور ينحل النذر أو ينكشف عدم انعقاده.

(٢) قد تقدمت الأخبار و هي صحاح موسى و ذريح المحاربي و الحلبي و محمد بن مسلم و غيرها.

(٣) و هي صحاح الحلبي و ذريح المحاربي و غيرهما.

(٤) و هي صحيحه رفاعه بن موسى و محمد بن مسلم و غيرهما، و قد تقدمت كلها.

(٥) الذى فيه بعد سؤال السائل: أى شىء على لازم؟ قال عليه السلام: من جعل لله عليه شيئاً فبلغ فيه مجهوده فلا شىء عليه و كان الله أعذر

لعبده. و قد تقدم أيضاً أنه من قسم الموثق، فهو قرينه على حمل سائر الأخبار على الاستحباب، لإطلاق بعض النصوص. و لا ينافى ظهور بعض النصوص فى ما بعد الشروع، مثل صحيحه رفاعه بن موسى و غيرها، لعدم التنافى فى المثبتين.

(٦) لإطلاق بعض النصوص أيضاً.

(٧) لما تقدم من الإطلاق أيضاً.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٢٥

عدم اليأس من الممكنه و كونه قبل الشروع فى الذهاب الإعادة (١) اذا حصلت الممكنه بعد ذلك، لاحتمال انصراف الأخبار عن هذه الصورة.

و الأحوط (٢) إعمال قاعده الميسور أيضاً بالمشى بمقدار الممكنه، بل لا يخلو عن قوه للقاعده. مضافاً إلى الخبر (٣) عن رجل نذر أن يمشى الى بيت الله حاجاً. قال عليه السلام: فليمش، فاذا تعب فليركب. و يستفاد منه كفايه الحرج و التعب فى جواز الركوب و إن لم يصل إلى حد العجز.

و فى مرسل حرير: إذا حلف الرجل أن لا يركب أو نذر أن لا يركب فإذا بلغ مجهوده ركب.

---

(١) بل الأقوى فى هذه الصورة، فإن الظاهر عدم شمول الأخبار لهذه الصورة، لأن الظاهر من العجز عن التكليف هو العجز عنه فى تمام المده لا فى برهه من الزمان، فإذا كان النذر مطلقاً و كان متوقفاً للممكنه باحتمال عقلائي فالظاهر عدم شمول الحكم لها إذا كان قبل الشروع فى الذهاب، بل فى هذه الصورة إن كان مأيوساً عن التمكن و حج راكباً و حصلت الممكنه بعد ذلك فالأحوط إن لم يكن أقوى وجوب الإعادة، بل لا- ينبغى ترك الاحتياط فيما إذا كان بعد الشروع فى الذهاب مع اليأس من الممكنه ثم حصلت الممكنه.

(٢) هذا الاحتياط متين بناء على حجيه قاعده الميسور مطلقا، لكن الإشكال في

حجيتها. و بناء على حجيتها قول المصنف أيضا بأنه لا يخلو من قوه صحيح متين.

(٣) هذا الخبر هو صحيحه رفاعه بن موسى التي قد تقدمت و غيرها من الأخبار و ظاهرها كما قال الماتن كفايه الحرج و التعب و لا يلزم الوصول إلى حد العجز، كما أنه قد يستفاد منها وجوب المشى بمقدار لا يصل إلى حد الحرج، بأن يمشى إلى أن يتعب ثم يركب، و بعد رفع التعب أيضا يمشى إلى حد التعب ثم يركب و هكذا. و لعل ظاهر كلام الإمام عليه السلام كذلك.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٢٤

### [مسأله إذا نذر الحج ماشيا فعرض مانع آخر غير العجز فهل حكمه حكم العجز أو لا وجهان]

(مسأله: ٣٤) إذا نذر الحج ماشيا فعرض مانع آخر غير العجز عن المشى من مرض أو خوف أو عدو أو نحو ذلك، فهل حكمه حكم العجز فيما ذكر أو لا لكون الحكم على خلاف القاعده؟ وجهان (١). و لا يبعد التفصيل بين المرض و مثل العدو باختيار الأول في الأول و الثاني في الثاني، و إن كان الأحوط الإلحاق مطلقا.

(١) الظاهر أن العجز يشمل جميع ما ذكر من الموارد، فإن العجز تاره من جهه قصور الفاعل أو من جهه مانع في الأرض أو خصوصيه فيها أو من جهه مانع خارج عنهما من عدو و غيره، و يصدق على الجميع العجز عن المشى في الطريق من أى جهه كان، و الاختصاص بما كان العجز من قصور الفاعل لا وجه له و لا يكون انصراف في البين، و لو فرض فهو بدوى يزول بالتأمل. فلا فرق بين أنواع المانع التي توجب العجز عن المشى، فحكم الكل واحد.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٢٧

### [فصل في النيايه]

#### إشارة

فصل (في النيايه) لا إشكال في صحه النيايه عن الميت في الحج الواجب و المندوب (١)، و عن الحي في المندوب مطلقا (٢) و في الواجب في بعض الصور.

(١) الظاهر أن هذا من القطعيات من حيث الفتوى و النصوص، و النصوص في ذلك كثيره:

«منها» ما تقدم في بعض المباحث.

«و منها» خبر عبد الله بن سنان قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجل فأعطاه ثلاثين ديناراً يحج بها عن اسماعيل و لم يترك شيئاً من عمره إلى الحج إلّا اشترط عليه حتى اشترط عليه أن يسعى في وادي محسر، ثم قال: يا هذا إذا أنت فعلت هذا كان

لإسماعيل حجه بما أنفق من ماله، و كانت لك تسع بما أتعبت من بدنك «١».

«و منها» خبر ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الرجل يحج عن آخر، ما له من الثواب؟ قال: للذي يحج عن رجل أجز و ثواب عشر حجج «٢».

(٢) كما في صحيحه محمد بن عيسى اليقطيني قال: بعث إليّ أبو الحسن الرضا عليه السلام رزم ثياب و غلمانا و حجه لى و حجه لأخى موسى بن عبيد و حجه ليونس بن عبد الرحمن و أمرنا أن نحج عنه، فكانت بيننا مائة دينار أثلاثاً فيما بيننا. الحديث «٣».

و مثلها غيرها.

و أما فى الواجب فقد تقدمت روايات متعددة فى باب (٢٤) من أبواب وجوب الحج

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ١ من أبواب النيابة فى الحج، ح ١ ص ١١٥.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ١ من أبواب النيابة فى الحج، ح ٣ ص ١١٥.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٣٤ من أبواب النيابة فى الحج، ح ١ ص ١٤٧.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٢٨

**[مسألة فيما يشترط فى النائب]**

**إشارة**

(مسألة: ١) يشترط فى النائب أمور:

**[البلوغ]**

أحدها: البلوغ على المشهور، فلا يصح نيابة الصبى عندهم (١) و إن كان مميزاً، و هو الأحوط

---

و شرائطه، و هو باب وجوب استنابه الموسر فى الحج إذا منعه مرض أو كبر أو عدو أو غير ذلك. و هذا هو الذى أراد المصنف

من بعض الصور، و قد تقدمت أخبار ذلك في ذلك الباب.

(١) قد استدل على اشتراط البلوغ في النائب بأمور:

الأول: أن عبادات الصبي ليست صحيحة بل هي تمرينية، و المراد من التمرينية أنه إما أن لا تكون عباداته موضوعه لأمر شرعى، و يبتنى ذلك على أن الأمر بالأمر ليس أمرا، أو يكون المراد أن الأمر بالأمر و إن كان أمرا إلا أن الغرض من الأمر هو التمرين لا المصلحه الموجهه للأمر المتوجه إلى البالغين.

و فيه: على كلا- التقديرين: إنا قد أثبتنا في محله أن الأمر بالأمر أمر شرعى عن مصلحه موجهه للحكم الشرعى، لكنه قد دل الدليل على أن الأحكام الإلزاميه مرفوعه عنه.

مضافا إلى أن الأوامر المستحبه المطلقه تكون شامله له، و إن حديث الرفع - بما أنه امتنانى - لا- يرفع الأحكام المستحبه عن الصبي، لأنه لا امتنان في ارتفاعها عنه. و الحاصل ان الظاهر أن عباداته تكون صحيحة شرعيه.

و بما ذكرنا ظهر عدم إمكان الاستدلال على عدم صحه أعمال الصبي بحديث الرفع، كما أنه لا يمكن التمسك لعدم صحه عباداته بحديث عمد الصبي خطأ، فإننا قد بينا في البحث عن استحباب الحج للصبي و عدم ثبوت الكفاره عليه يأتانه المحرمات على المحرم، و قلنا إن أدله شرعيه عباداته أخص من دليل عمد الصبي خطأ، فتقدم عليه فلا- يشمل عباداته، فتكون عباداته صحيحة، فلا إشكال من هذه الجهه أيضا.

و

بعد ثبوت شرعيه عباداته فمن العبادات المشروعه النيابة في الحج عن الميت مطلقا

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٢٩

لا- لما قيل من عدم صحه عباداته لكونها تمرينية لأن الأقوى كونها شرعيه، و لا لعدم الوثوق به لعدم الرادع له من جهه عدم تكليفه لأنه أخص من المدعى، بل

---

و عن الحى في بعض الموارد، و أدله استحبابها تشمل الصبي بما بيناه من أن الأحكام المستحبه غير مرفوعه عن الصبي من جهه عدم الامتنان في رفعه عنه الا- أن يمنع مانع من عدم وجود روايه معتبره في باب استحباب النيابة عن الغير تكون مطلقه تشمل الصبي حتى نتمسك بإطلاقها الشامل للصبي، إلا أن يتوسل بأدله التسامح في السنن، لأنه يوجد في روايات استحباب النيابة روايه واحده ضعيفه تكون مطلقه شامله للصبي و غيره، و هى روايه أبى جميله عن جابر عن أبى جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: من وصل قريبا بحجه أو عمره كتب الله له حجتين و عمرتين، و كذلك من حمل عن حميم يضاعف الله له الأجر ضعفين (١). و هذه الروايه و إن كانت مطلقه بالنسبه إلى الصبي و لكن مقيده بالتقريب الذى سيجىء، و

هي ضعيفه بأبي جميله.

و لقائل أن يقول: صحه عبادات الصبي عن نفسه و شرعتها لا تستلزم صحه نيابتها عن الغير، و لم يدل دليل على صحه نيابه الصبي عن الغير في عباداته.

الثاني مما استدل على اشتراط البلوغ في النائب: أنه لا وثوق بقوله.

و فيه: أولا ان هذا أخص من المدعى، و ثانيا ان الكلام في مقام الثبوت لا في مقام الإثبات.

الثالث: انصراف أدله النيابة عن الصبي.

و فيه: على فرض

وجود إطلاق شامل له في بادئ النظر فالانصراف ممنوع، و على فرضه فهو بدوى يزول بالتأمل.

الرابع: ان بعض أدله النيابة عن الغير مشتمل على لفظ «رجل»، ففي صحيحه معاويه ابن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يموت و لم يحج حجه الإسلام و يترك

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٥ من أبواب النيابة في الحج، ح ٦ ص ١٣٩.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٣٠

لأصالة عدم فراغ ذمه المنوب عنه بعد دعوى انصراف الأدله، خصوصا مع اشتمال جمله من الأخبار على لفظ «الرجل».

---

مالا؟ قال: عليه أن يحج من ماله رجلا ضروره لا مال له «١». و الرجل ظاهر في البالغ أو منصرف عن غير البالغ، و على ذلك لا بد أن يكون النائب بالغا و لا يكون صيبا.

و قد يقال: إنه لا تنافي بين المثبتين، فإنه في بعض الروايات الأمره بالنيابه لم يذكر الرجل بل مطلقه شامله للرجل و الصبي، و في صحيحه محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مات و لم يحج حجه الإسلام يحج عنه؟ قال: نعم «٢». بناء على إطلاقها من هذه الجهه و لم نقل إنها مسوقه لبيان أصل وجوب الحج عنه.

و في صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: يقضى عن الرجل حجه الإسلام عن جميع ماله «٣». بناء على إطلاقها أيضا و لم نقل إنها مسوقه لوجوب الحج من صلب ماله، و لا نظر في أن النائب أعم من كونه بالغا أو يجوز أن يكون غير بالغ، فمع القول بإطلاق هذه الأدله فمن جهه عدم التنافي بين المثبتين لا وجه لحمل المطلق على المقيد.

فيه: انه على نظريه المشهور- و لو كان التكليف فى طرف المطلق متعلقا بمطلق وجوده المستلزم لانحلاله بانحلال وجوداته و أفراده خارجا- ففى مثل ذلك لا يحمل المطلق على المقيد لعدم التنافى بينهما، فإذا ورد فى دليل «أكرم كل عالم» و ورد فى دليل آخر «أكرم كل عالم عادل» فلا وجه لحمل الأول على الثانى، لأنه لا مانع من أن يكون كل منهما واجبا، غايه الأمر يحمل المقيد هنا على أفضل أفراد الواجب.

أما إن كان التكليف فى طرف المطلق متعلقا بصرف وجوده ففى مثل ذلك إذا تعلق

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٨ من أبواب وجوب الحج، ح ١ ص ٤٩.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٢٨ من أبواب وجوب الحج، ح ٢ ص ٥٠.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٢٨ من أبواب وجوب الحج، ح ٣ ص ٥٠.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٣١

و لا فرق بين أن يكون حجه بالإجاره أو بالتبرع باذن الولى أو عدمه، و إن

التكليف فى دليل آخر بحصه خاصه منه و علم من الخارج أن التكليف واحد حمل المطلق على المقيد، نظرا إلى أن المقيد قرينه بنظر العرف على التصرف فى المطلق. و ما نحن فيه من هذا القبيل، فلا بد من حمل المطلق على المقيد.

هذا على نظريه المشهور، و أما على التحقيق من عدم الفرق فى حمل المطلق على المقيد بين ما كان التكليف واحدا أو متعددا، فان ظهور المطلق فى الإطلاق يتوقف على جريان مقدمات الحكمه، و هو متوقف على عدم دليل صالح للتقييد، من غير فرق بين الحدود و البقاء، و المفروض أن دليل المقيد صالح للتقييد من غير فرق بين الوصف المعتمد على موصوفه أو

غير معتمد عليه، فإذا ورد فى دليل «أكرم عالما» و ورد فى دليل آخر «أكرم فقيها» يحمل الأول على الثانى. فعلى هذا يكون الحكم أوضح، فالظاهر أن المسأله واضحه و لا إشكال فيها.

و أما ما يقال من أن ذكر الرجل من باب الغلبه لا من باب الاشتراط و لذا تجوز نيابه المرأه عن الرجل.

ففيه: إنه لا وجه لرفع اليد عن ظهور الرجل فى الاشتراط، و جواز نيابه المرأه عن الرجل للنص الخاص فيه.

و أما الإشكال بأن حج الصبى يستلزم التصرف المالى و هو ممنوع من التصرفات المالىه فى ماله.

ففيه: أن التصرف المالى فى حجه إن كان من جهه الكفارات التى تعلقت بالمحرم فلا تتعلق الكفارات به، و إن كان من جهه هديه فإنه إن ملك عين الهدى و يكون باختياره فلا إشكال فيه و إن لم يكن باختياره يكون معذورا فيه، فالحق فى عدم الاجتراء بنيابه الصبى ما ذكرنا من ذكر «الرجل» فى بعض الأخبار بالتقريب الذى ذكرنا.

و ما يقال من أن «الرجل» لا يكون ظاهرا فى البالغ، فإنه مكابره لا أقل من انصرافه

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٣٢

كان لا يبعد دعوى صحه نيابته فى الحج المندوب (١) باذن الولى (٢).

### [الثانى العقل]

الثانى: العقل

فلا تصح نيابه المجنون الذى لا يتحقق منه القصد، مطبقا كان جنونه أو ادواريا فى دور جنونه. و لا بأس بنيابه السفيه.

### [الثالث الإيمان]

الثالث: الإيمان

لعدم صحه عمل غير المؤمن (٣) و إن كان معتقدا بوجوبه و حصل منه نيه

إلى البالغ، و لا- يكون الانصراف بدويا. مضافا إلى ما أشرنا إليه من عدم وجود مطلق بحيث يطمئن بإطلاقه و لم يكن مسوقا للحكم الآخر كما أشرنا إليه، فتصير المسأله أوضح، فإن بنيانا على عدم ظهور الرجل فى البالغ لا أقل من إجماله، و القدر المتيقن هو البالغ، فتصير نيابه الصبى بلا دليل، و هو يكفى فى اشتراط كون النائب بالغا.

مضافا إلى كل ذلك فان اثبات شرعيه عبادات الصبى فى عبادات نفسه لا يستلزم صحه نيابته عن الغير فى عبادات الغير، فانه غايه ما يدل الدليل أن عباداته النفسيه صحيحه، أما اجتراء نيابته عن الغير فى عبادات الغير فلا.

(١) ما بيناه أخيرا من عدم الدليل على صحه نيابه الصبى فى عبادات الغير يقتضى عدم الصحه فى الحج المندوب أيضا، و الفرق بين الحج الواجب و الحج المندوب من عدم صحه الأول منه و صحه الثانى منه غير فارق.

(٢) بناء على صحه نيابه الصبى فلا وجه فى اشتراط إذن الولى، فانه لا يشترط فى صحه عباداته اجازة الولى.

(٣) قد أشبعنا الكلام فى اشتراط الولايه فى صحه العبادات و أنه لا تصح عبادات المخالف للحق فى المسأله الرابعه و السبعين من مسائل اشتراط الاستطاعه للحج، و ذكرنا هناك أن المستفاد من كثير من الروايات أن عبادات المخالفين باطله و لا تكون



صحيحه لا أنها صحيحه غير مقبوله، بناء على أن عدم القبول لا ينافي صحه العمل، لأنه ذكر في

الآيه

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٣٣

القربه. و دعوى ان ذلك في العمل لنفسه دون غيره كما ترى.

الشريفه إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ و ذكر في كثير من الروايات عدم القبول بلا قرينه، و لم يريدوا منها عدم الصحه قطعا.

و لكن في روايات الباب لا يكتفى بعدم القبول وحده بل فيها عبارات داله على عدم الصحه أيضا، ففي صحيحه محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كل من دان الله عز و جل بعباده يجهد فيها نفسه و لا إمام له من الله فسعيه غير مقبول و هو ضال متحير و الله شانى لأعماله. إلى أن قال: و إن مات على هذه الحال مات ميتة كفر و نفاق، و اعلم يا محمد أن أئمه الجور و أتباعهم لمعزولون عن دين الله قد ضلوا و أضلوا، و أعمالهم التي يعملونها كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف لا يقدرين على شىء مما كسبوا ذلك هو الضلال البعيد. ففي هذه الروايه جمل ظاهره في بطلان العمل، مثل قوله عليه السلام «و الله شانى لأعماله» و أصرح من ذلك قوله عليه السلام «فأعمالهم التي يعملونها كرماد اشتدت به الريح»، و ذكرنا هناك التفصيل فراجع.

و كذلك في الروايات الأخرى، مثل قوله عليه السلام بعد ذكر عبادات المخالف «ثم لقي الله بغير ولايتنا لم ينفعه ذلك شيئا»، و كذلك الجمل التي ذكرناها هناك الظاهره بل الصريحه في البطلان لما ذكرنا فلا نعيد.

مضافا إلى ذلك ما عن عمار بن موسى عن الصادق عليه السلام في الرجل يكون عليه صلاه أو صوم هل يجوز أن يقضيه غير عارف؟ قال عليه السلام: لا يقضيه إلا مسلم عارف.

بناء على التعدى عن موردها كما هو غير بعيد. على أنه في الحج صلاه الطواف أيضا إن لم يدع الانصراف عنها.

مضافا إلى ذلك كله يمكن أن يقال: ان المخالف أسوأ حالا من اليهود و النصارى، لأن كلا منهما اتبعوا نبييا مرسلا مقربا من الله تعالى كانا من أعظم الرسل و النبيين و من أولى العزم من الرسل و كان دينهما حقا من الله في زمانهما و لكن نسخ دينهما و كان الواجب على كل

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٣٤

#### [الرابع العداله]

الرابع: العداله (١) أو الوثوق بصحه عمله

الناس الدخول في الإسلام، و من أجل عدم دخولهم في الإسلام صاروا كافرين مستحقين لللعن و العذاب و السخط، و أما المخالفون فمن الأصل اتبعوا من كانوا أشرف خلق الله و أبغضهم عنده و قدموهم على من كان خير خلق الله بعد النبي صلى الله عليه و آله الطاهرين، فهم أشرف و أسوأ حالا من اليهود و النصارى. و في تصريح قول الإمام عليه السلام «فان مات على هذه الحال مات ميتة كفر و نفاق» و قوله عليه السلام «ان أئمة الجور و أتباعهم لمعزولون عن دين الله» فهم كفار الآخرة.

بقي في المقام دفع ما قد يقال: ان عملهم لأنفسهم إن كان باطلا لا يستلزم بطلان عملهم لغيرهم.

فانه يقال: مضافا إلى اطلاق قولهم بالبطلان يشمل عملهم لأنفسهم أو نيابه عن غيرهم، أنه لا إطلاق في أدله نيابه تشملهم، فإن أكثر الأدله يذكر فيها أن ثواب المباشر أكثر من ثواب المنوب عنه، فمع عدم ثواب المباشر لهم لا تشملهم الأدله، و لا أقل من الشك في شمولهم، فلا بد من الرجوع إلى الأصل، و الأصل عدم نيابه

الشخص لغيره ما لم يدل دليل على الصحة، فلا إشكال في المسأله بحمد الله تعالى.

(١) لا إشكال في عدم اشتراط العدالة أو كونه موثقا في صحه عمل النائب، إنما الإشكال في الاكتفاء باستنابه الفاسق من جهه دلالة الآيه الشريفه «١» بلزوم التبين في إخباره بإتيان العمل، فنقول: لا اشكال في الاكتفاء باستنابه الفاسق مع العلم بأنه أتى به صحيحا، سواء أخبر بذلك أو لم يخبر، فإنه مع العلم بصحه عمله لا وجه لعدم الاكتفاء به.

و الآيه الشريفه لم تدل على لزوم التبين مع العلم بصدق خبره، بل الظاهر كفايه الوثوق بأنه أتى بالعمل صحيحا.

و أما مع عدم العلم و عدم الوثوق بأنه أتى به صحيحا تاره يعلم أو يثق بأنه أتى بالعمل

(١). سورة الحجرات / الآيه ٥.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٣٥

و هذا الشرط إنما يعتبر في جواز الاستنابه لا في صحه عمله.

### [الخامس معرفته بأفعال الحج و أحكامه]

الخامس: معرفته بأفعال الحج و أحكامه (١)

و ان كان بإرشاد معلم حال كل عمل.

### [السادس عدم اشتغال ذمته بحج واجب عليه في ذلك العام]

لكن يشك فى أنه أتى به صحيحا أولا، فالظاهر أيضا الاكتفاء به من جهة حمل فعل المسلم على الصحة و أصاله الصحة، و أما إن كان الشك فى أصل إتيانه و عدم إخباره بالإتيان، فلا إشكال فى عدم الاكتفاء به، و ان كان مع إخباره و عدم الوثوق به فيشكل الاكتفاء به من باب «من ملك شيئا ملك الإقرار به».

(١) هذا الشرط واضح، لأنه مع عدم معرفته بأعمال الحج لم يكن قادرا على إتيانه فلا بد له من العلم بأفعاله و أحكامه حتى يكون قادرا على الأعمال، سواء كان علمه باجتهد أو تقليد، و سواء كان علمه بأفعاله و أحكامه قبل الشروع فى العمل أو حين كل عمل حتى يأتى به صحيحا.

و يؤيد ذلك ما عن مصادف عن أبى عبد الله عليه السلام فى المرأة تحج عن الرجل الصروره؟ فقال: إن كانت قد حجت و كانت مسلمه فقيهه فرب امرأه افقه من رجل. «١»

و قريب منها روايته الأخرى «٢». و الظاهر أن المراد منها ما ذكرنا من معرفتها بأعمال الحج حين العمل لا انه اشتراط زائد.

(٢) قد ذكرنا فى المسألة العاشره بعد المائة من مسائل الاستطاعة و أحكامها تفصيل هذه المسألة، و قد أشبعنا الكلام فيها و ذكرنا جميع ما استدل على بطلان الحج فى هذه الصورة مع رد الجميع، و قوينا هناك صحة الحج و كذلك صحة الإجاره بحسب القواعد و كذلك بحسب النص الوارد فى المقام، و أثبتنا أن النص يدل على صحة الحج خلافا للمشهور.

(١). الوسائل ج ٨

ب ٨ من أبواب النيايه فى الحج ح ٤.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٨ من أبواب النيايه فى الحج ح ٧.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٣٦

فلا تصح نيايه من وجب عليه حجه الإسلام أو النذر المضيق مع تمكنه من إتيانه، و أما مع عدم تمكنه لعدم المال فلا بأس، فلو حج عن غيره مع تمكنه من الحج لنفسه بطل على المشهور. لكن الأقوى أن هذا الشرط إنما هو لصحة الاستنابه (١) و الإجاره و إلا فالحج صحيح و ان لم يستحق الأجره و تبرأ ذمه المنوب عنه على ما هو الأقوى من عدم كون الأمر بالشىء نهيا عن ضده.

مع أن ذلك على القول به و إيجابه للبطلان إنما يتم مع العلم و العمد، و أما مع الجهل (٢) أو الغفله فلا. بل الظاهر صحة الإجاره أيضا على هذا التقدير، لأن البطلان إنما هو من جهة عدم قدره الشرعيه على العمل المستأجر عليه، حيث أن المانع الشرعى

كالمانع العقلي، و مع الجهل أو الغفله لا مانع لأنه قادر شرعا.

### [مسألة لا يشترط في النائب الحريره]

(مسألة: ٢) لا يشترط في النائب الحريره، فتصح نيابه المملوك باذن مولاه (٣)، و لا تصح استنابته بدونه (٤)، و لو حج بدون إذنه بطل (٥).

- (١) قد تقدم منا هناك أنه لا يشترط ذلك في صحه الإجاره أيضا، و ان الاجاره أيضا صحيحه و يستحق الأجير أجره المسمى.
- (٢) قد تقدم أنه بناء على بطلان الحج على القاعده أو على النص إن كان الجهل يكون جهلا بالحكم عن تقصير لا عن قصور يشكل الحكم بالصحه، فإن الجهل بالحكم عن تقصير لم يكن معذرا.
- (٣) بلا خلاف على الظاهر و بلا إشكال لعموم الأدله و إطلاقها.
- (٤) لقوله

تعالى عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ و للنصوص الكثيره الداله على عدم نفوذ تصرفاته إلا مع الإذن، إلا في الواجبات لأنه تصرف في ملك الغير فلا يجوز بغير اذن المالك.

(٥) إذا كان تصرفه في جميع أعماله في غير الواجبات و الضروريات حراما فتبطل

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٣٧

### [مسألة يشترط في المنوب عنه الإسلام]

(مسألة: ٣) يشترط في المنوب عنه الإسلام، فلا تصح نيابه الكافر (١).

العباده. نعم لا يشمل التصرفات التي لا تعد في العرف تصرفا في ملك الغير و لا يكون منافيا لحق المولى.

(١) هذا هو المشهور، بل ادعى الإجماع عليه. قال في الجواهر عند شرحه قول المحقق «و كذا لا تجوز نيابه المسلم عن الكافر» قال: لما عرفت من عدم انتفاعه بذلك و اختصاص جزائه في الآخره بالخزي و العذاب و النهي عن الاستغفار له و المواده لمن حاد الله تعالى. و احتمال انتفاعه بالتخفيف عنه و نحوه، يدفعه لزوم الثواب الذى هو دخول الجنة و نحوه لصحه العمل و لو من حيث الوعد بذلك لا التخفيف و نحوه. مع امكان منع قابليته له أيضا في عالم الآخره كما يؤمى إليه نصوص تعجيل جزاء بعض أعماله في الدنيا التي هي جنته كإنظار ابليس و نحوه- إلى آخر ما ذكره.

و عن المستند الإجماع على عدم صحه النيايه عن الكافر، و عن المدارك لا ريب فيه.

و ما استدل على ذلك وجوه:

الأول: الإجماع. و فيه: انه يحتمل أن يكون مدرك الإجماع بعض ما يذكر من الوجوه، و هو ليس بحجه.

الثاني: ما ادعاه المصنف «ره» من انصراف الأدله عنه.

و فيه: مع تسليمه أنه ناش عن أنس الذهن بالفتاوى، فلا يعتد به.

الثالث: قوله تعالى لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا

سَعَى.

و فيه: أنه مخصص بالأخبار الداله على جواز النيايه، بل استحبابها، بل وجوب أخذ النائب في بعض الموارد، و انصراف تلك الأدله قد أجبنا عنه.

الرابع: قوله تعالى مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ «١».

---

(١). سورة التوبه / الآيه ١١٣.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٣٨

لا- لعدم انتفاعه بالعمل عنه لمنعه و إمكان دعوى انتفاعه بالتخفيف فى عقابه بل لانصراف الأدله، فلو مات مستطيعا و كان الوارث مسلما لا يجب

---

و فيه: إنه مختص بالمشركين، فلا يعم غيرهم من أقسام الكفار.

و قد يجاب أيضا: بأن الآيه تدل على النهى عن الاستغفار، و النيايه عنه فى الحج غير الاستغفار. و تنقيح المناط القطعى ممنوع. و لكن فيه تأمل، فإنه يحتمل استفاده الأولويه القطعيه منه.

الخامس: استحقاق الكافر العقاب و الخزى فى الآخره لا الأجر و الثواب.

و قد أجابوا عنه: بأن استحقاقه العقاب و الخزى فى الآخره لا ينافى استحقاقه الثواب من جهه عمل النائب له، و لكن فيه تأمل

أيضا.

السادس: ما تقدم من صاحب الجواهر من عدم انتفاعه بذلك، وقربه بأن الجنة لازمه لصحة العمل ولو من جهة الوعد بذلك، و مع إتيان النائب الحج عنه و قلنا بصحته و صار العمل عنه صحيحا يستحق الثواب و هو الجنة و لو من حيث الوعد، و لا يمكن أن يستحق دخول الجنة.

و فيه: ان ترتب الثواب على العمل الصحيح و ترتب دخول الجنة مع صحة العمل ليس ملازما للعمل الصحيح بل هو تفضل من الله تعالى على عباده، لا أنه من باب استحقاق العبد لذلك، و قد ورد في بعض الأخبار أنه يوزن في الآخرة نعمه من نعم الله

تعالى التي أنعم على عبده مع جميع الأعمال الصالحة التي عملها في الدنيا فيترجح تلك النعمة على جميع أعماله الصالحة في الميزان، فيبقى عليه جميع النعم الأخرى مع سيئاته بلا مقابل.

و أما وعده تعالى لصحيح العمل فهو متوقف على صورته قابلية العبد لذلك الثواب أو يجعله بالأجر الدنيوي كما يشير إليه بعض الأخبار، كما أن الكافر المعتقد بالله تعالى ربما يعمل بالواجبات التوصليه بقصد القربه إلى الله تعالى لا يوجب ثواب الآخرة و دخول الجنة بل يجعل أجره بعض ما ذكر.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٣٩

عليه استيجاره عنه.

و يشترط فيه أيضا كونه ميتا أو حيا عاجزا في الحج الواجب، فلا تصح

و أما ما ذكره صاحب الجواهر: من أن الكافر لا يخفف عنه العذاب لعدم قابليته لذلك، و من البديهي أن صحة عمل النائب مستلزمه لفرغ ذمه المنوب عنه عن الحج الفائق عنه، و هو لا ينفك عن ارتفاع عذابه الذي كان مترتبا على تركه لهذا العمل الواجب و بقاء شغل ذمته به.

و فيه: أن عدم تخفيف العذاب عنه لكفره و عدم اعتقاده بوجوده تعالى أو بوحدانيته أو برسله تبارك و تعالى لا ينافي ارتفاع العذاب بواسطة ترك الواجبات عليه و مخالفته لما أمر به بعد إتيان النائب عنه ما تركه في حياته، و بعد كون عمل النائب صحيحا يرتفع منشأ العقاب بقاء فلا يبقى منشأ العقاب، فيرتفع العقاب قهرا من جهة ترك هذا الواجب، فلا يعاقب عقاب تارك الحج قهرا بقاء. فكما أنه إذا عمل بالواجبات التوصليه في الدنيا لا يعاقب في الآخرة أو في البرزخ على تلك الواجبات لعدم حدوث منشأها، فكذلك إذا ارتفع منشأ العقاب بقاء يرفع العقاب المسبب عن

ترك الواجب.

و أما الآيه التي دلت على عدم تخفيف العذاب عن مطلق الكافر الذي مات على كفره- و هي قوله تعالى خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ\* (١)- فالجواب عنها ما ذكرنا.

و الحاصل: إن عدم تخفيف العذاب عن الكافر من حيث كفره لا- ينافي التخفيف من جهات أخرى. مضافا إلى كل ذلك أن عدم التخفيف من حيث كيفية العذاب لا ينافي التخفيف من حيث أمد العذاب، فإنه بحسب الآيه الشريفه لا يعلم الخلود و لم يتيقن الخلود المطلق لمطلق الكفار، ففي قوله تعالى يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ. فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَيُنَادُونَ لَهَا رَبِّ أَسْأَلُ مَا دَامَتْ فِيهَا مَا دَامَتْ النَّارُ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ. خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتْ

(١). سورة البقره/ الآيه ١٦٢.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٤٠

.....

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ. وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُودٍ (١) فإنه تبارك و تعالى فرق بين السعيد و الشقي من حيث خلود الأول في الجنة و خلود الثاني في النار، فإنه تبارك و تعالى بعد ما قال بأن السعيد في الجنة خالد فيها ما دامت السماوات، ثم استثنى بمشيئته تبارك و تعالى، ثم وعد بعدم المشيه على الخلاف بقوله تعالى عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُودٍ، فتحصل من هذه الآيه أن خلود أهل الجنة دائمي لا انقضاء له و إنه لا يشاء انقضاءه، بخلاف قوله تعالى بالنسبه إلى الذين شقوا فإنه تعالى بعد ما أوعدهم بخلودهم في النار استثنى المشيه على خلافه و لم يذكر بعده عدم المشيه، فيبقى احتمال تعلق المشيه

بانقطاع العذاب من دون ذكر بعدم تعلق المشيه.

و الحاصل: ان الله تبارك و تعالى فرق بين خلود أهل الجنة خالدون فيها ما لم تتعلق المشيه على الخلاف، ثم بين أن المشيه لا تتعلق بخلاف الخلود بقوله عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُودٍ و بين خلود أهل النار بأنهم خالدون ما لم تتعلق المشيه بالخلاف، و لم يذكر عدم تعلق المشيه بالخلاف.

فتحصل من جميع ما ذكر: أنه لم يدل دليل قطعي على عدم ارتفاع عقاب ترك بعض الواجبات عن الكافر بواسطه النيبه عنه في ذلك الواجب، مثل النيبه عنه في الحج أو تخفيف عذابه من هذه الجبهه، كما أنه يحتمل الارتفاع أو التخفيف بواسطه بعض الفضائل الأخلاقيه و الملكات الفاضله، كما قد يقال بالنسبه إلى انوشيروان و حاتم الطائي و غيرهما، أو بواسطه محبه الكافر لأمر المؤمنين صلوات الله و سلامه عليه أو لبعض الأئمه صلوات الله عليهم كما قد ورد في بعض الأخبار، و أمثال ذلك. فلا يمكن الحكم بعدم صحه النيبه عن الكافر من هذه الجبهه.

---

(١). سورة هود/ الآيات ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٤١

.....

---

السابع: مما استدل على عدم صحه النيايه عن الكافر أن عمل النائب تابع لعمل المنوب عنه في الصحه و القبول، فكما لا يصح العمل من المنوب عنه فلا يصح من النائب أيضا.

و فيه: إن النيايه عن الحائض جائزه مع أنه لا- يصح منها، و لا ملازمه أصلا بين صحه عمل المنوب عنه مع عمل النائب، فإنه يمكن أن يكون بعض شرائط الصحه مفقودا عن المنوب عنه بخلاف النائب.

الثامن: النهى عن المواد لمن حاد الله و رسوله، و النيايه عنه في الحج مواده له.

و فيه: أولا انه

مختص بمن حاد الله و رسوله، فإن كان المراد من عاند الله و رسوله و عاداهما فليس كل كافر معاندا و لا عدوا لهما، و إن كان المراد غير المعاند و غير العدو فيكون المعنى مجملا، و القدر المتيقن هو المعاند و العدو، فلا يشمل جميع الكفار.

و قد أجابوا أيضا: بأن المواده هي المحبه القليه و لا ارتباط لها بالنيايه، كما أن الإحسان إليه جائز بلا اشكال.

و لكن يمكن أن يقال: انه كل ما يقطع بجوازه خارج عن عموم النهى بواسطه القطع بالخروج، كما يمكن ان يقال: ان الإحسان إليه في حياته جائز بمقدار المقطوع، فيبقى الباقي مشمولاً للنهى. كما أن القول بأن النيايه عنه ليست مواده و اظهارا للمحبه له، في غايه الإشكال، فالمسأله عندى بعد لا تخلو من تأمل و إشكال مع كونها على الظاهر إجماعيه و لا خلاف فيها.

أما النيايه عن المسلم المخالف بناء على عدم جواز النيايه عن الكافر فالظاهر بحسب القواعد أن لا تجوز أيضا، لأنهم منهم، قال صاحب الجواهر «قده»: بل لا تجوز نيابته عن المسلم المخالف الذى هو كافر فى الآخره- إلى آخر ما قال.

كما يظهر أنهم كافرون فى الآخره مما تقدم من صحيح محمد بن مسلم من قوله عليه

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٤٢

.....



السلام: كل من دان الله عز وجل لعباده يجهد فيها نفسه ولا إمام له من الله فسعيه غير مقبول. إلى أن قال عليه السلام: وإن مات على هذا الحال مات ميتة كفر و نفاق. و تقدم في اشتراط كون النائب مؤمنا ما بيناه من أن المخالف أسوأ حالا من الكفار و أشد كفرا منهم.

فإن قلنا بعدم صحه

النيابه عن الكافر فعلى القاعده لا بد من القول بعدم صحتها عن المخالف أيضا، من غير فرق بينهم من الناصب و غيره إلا أنه وردت روايات تدل على الجواز فى الجملة و جواز النيابة عن بعضهم، ففى صحيح وهب بن عبد ربه قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أ يحج عن الناصب؟ فقال: لا. قلت: فإن كان أبى؟ قال: إن كان أباك فنعم. و فى طريق آخر: فحج عنه «١».

و فى موثق ابن عمار عن أبى ابراهيم عليه السلام قال: سألته عن الرجل يحج فيجعل حجته و عمرته أو بعض طوافه لبعض أهله و هو عنه غائب ببلد آخر؟ قال: فقلت:

فينتقض ذلك من أجره؟ قال: لا هى له و لصاحبه و له سوى ذلك بما وصل. قلت: و هو ميت هل يدخل ذلك عليه؟ قال: نعم حتى يكون مسخوطا عليه فيغفر له أو يكون مضيقا عليه فيوسع عليه. فقلت: فيعلم هو فى مكانه أن عمل ذلك لحقه؟ قال: نعم. قلت: و إن كان ناصبا ينفعه ذلك؟ قال: نعم يخفف عنه «٢».

و هذه الروايه ليست صريحه فى النيابة، بل و لا تكون ظاهره فيها، بل يحتمل أن يكون المراد إهداء الثواب لا النيابة، فلا يكون إطلاقها معارضا لصحيح وهب. أما تقييد إطلاقها فى الناصب بخصوص الأب فمشكل جدا، فإنه يلزم إخراج الأكثر.

و بعد احتمال حمل الموثقه على إهداء الثواب فلا معارض للصحيحه، فيختص جواز النيابة عن الناصب إذا كان والدا لا غيره، بل لا يتعدى إلى الجد أيضا، لأن الظاهر من

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٠ من أبواب النيابة فى الحج، ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٢٥ من أبواب النيابة فى الحج، ح

---

«الأب» أنه لا يشمل الجد.

و يؤيد عدم الجواز خبر على بن مهزيار قال: كتب إليه: الرجل يحج عن الناصب هل عليه إثم إذا حج عن الناصب و هل ينفع ذلك الناصب أم لا؟ فقال: لا يحج عن الناصب و لا يحج به.

و أما خبر على بن أبي حمزه قال: سألته عن الرجل يحج و يعتمر و يصلى و يصوم و يتصدق عن والديه و ذى قرابته؟ قال: لا بأس به، يؤجر فيما يصنع و له أجر بصله قرابته.

قلت: إن كان لا يرى ما أرى و هو ناصب. قال: يخفف عنه بعض ما هو فيه «١». فضعيف سنداً لا يعتمد عليه.

هذا إذا قلنا أن الموثقه لا- تكون ظاهره فى النيابة كما رجحناه، و أما إذا قلنا انها ظاهره فى النيابة و عرفت تقييدها بخصوص الناصب الذى يكون والدا مشكل جدا، فالجمع بين الصحيحه و الموثقه ينحصر بحمل الصحيحه على الكراهه لنصوصيه الموثقه فى الجواز، فلا تكون النيابة عن الناصب حراما. و يؤيده خبر على بن أبي حمزه، فهو و إن كان ضعيفا إلا أنه يفيد للتأييد.

أما المخالف الذى لا يكون ناصبا و يكون والدا فالتعدى إليه فالظاهر أنه ليس قياسا بل يكون من باب الأولويه القطعيه.

و أما إذا لم يكن ناصبا و لم يكن والدا فلا تدل النصوص على تحريم النيابة عنه، فإن بنينا على حرمة النيابة عن الكافر و قلنا إنهم كفار فى الآخره مطلقا- سواء كان من المعاندين منهم أو غيرهم و سواء كان من المستضعفين منهم أو غيرهم- فلا تجوز النيابة عنهم فى غير الوالد منهم. و إذا استشكلنا فى حرمة النيابة عن الكافر خصوصا

إذا لم يكن معاندا و مات مع استطاعته للحج و استقرار الحج فى ذمته- كما بنينا على الإشكال فى آخر المسأله-

---

(١). الوسائل ج ٥ ب ١٢ من أبواب قضاء الصلوات ح ٨.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٤٤

النيابه عن الحى فى الحج الواجب الا- إذا كان عاجزا (١)، و أما فى الحج الندبى (٢) فيجوز عن الحى (٣) و الميت تبرعا أو بالإجاره.

**[مسأله تجوز النيابة عن الصبى المميز]**

(مسأله: ٤) تجوز النيابة عن الصبى المميز (٤)

---

فحرمه النيابة عن المخالف غير الناصب الغير المعاند أشكل، خصوصا إذا كان مستضعفا و مات مع استطاعته للحج و بقائه في ذمته و بقي عنه المال بقدر الاستيجار للحج.

(١) قد تقدم الكلام في ذلك و أن مقتضى الأصل عدم صحة النيابة و وجوب المباشرة في التكليف ما لم يدل دليل على صحة النيابة، و لم يدل دليل على صحة النيابة في الحج الواجب اذا لم يكن عاجزا.

(٢) قد تقدم أيضا أن المستطيع العاجز عن المباشرة في الحج يجب عليه الاستنابة، و قد تقدم تفصيل ذلك.

(٣) بلا إشكال نصا و فتوى، و في صحيحه محمد بن عيسى اليقطيني قال: بعث إليّ أبو الحسن الرضا صلوات الله و سلامه عليه رزم ثياب و غلمانا و حجه لى و حجه لأخى موسى ابن عبيد و حجه ليونس بن عبد الرحمن و أمرنا أن نحج عنه، فكانت بيننا مائة دينار و أثلاثا فيما بيننا «١».

(٤) أما الصبى المميز فقد قوينا شرعيه عباداته و توجه التكليف الغير الإلزاميه عليه، فلا إشكال في النيابة عنه، فإن تكليف الحج كما توجه على المكلفين استحبابا في غير حجه الإسلام و ما صار واجبا بسبب آخر كذلك توجه استحبابا على غير البالغين، فالنيابة عنه لا إشكال فيها.

و أما إذا قلنا بعدم شرعيه عباداته و لم يتوجه التكليف إليه أصلا لا وجوبا و لا استحبابا، فيشكل القول بصحة النيابة عنه، فإن النائب و إن لم يقصد الأمر المتوجه إلى المنوب عنه بل يقصد الأمر المتوجه إليه على ما هو الحق الا أنه بواسطه أدله صحة النيابة

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٣٤ من أبواب النيابة في الحج، ح ١.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٤٥

و المجنون (١)، بل يجب الاستيجار عن المجنون إذا استقر عليه حال إفاقته ثم مات مجنونا.

### [مسألة لا تشترط المماثلة بين النائب و المنوب عنه فى الذكوره و الأنوثة]

(مسألة: ٥) لا تشترط المماثلة بين النائب و المنوب عنه فى الذكوره و الأنوثة، فتصح نيابه المرأه عن الرجل (٢) كالعكس.

---

بعمله يفرغ ذمه المنوب عنه عما توجه إليه التكليف، و أما إذا لم يتعلق التكليف بالمنوب عنه أصلا لا وجوبا و لا استحبابا و لا عرفا فصدق النيابة عنه مشكل إن لم نقل أنه ممنوع.

(١) لا- إشكال أيضا في صحه النيايه عن المجنون إن لم يكن مجنونا من أول ولادته إلى أن مات، بل كان له دور إفاقه حتى يمكن توجه التكليف إليه و لو استجابا. أما إذا لم يكن له دور إفاقه في تمام عمره و لم يتوجه إليه التكليف أصلا فيشكل الحكم بصحه النيايه عنه ان لم نقل انه ممنوع كما قلنا في الصبي، بل هنا أشكل. و على فرض صدق النيايه فلا إطلاق في أدله النيايه بحيث يشمل ذلك. و لكن إهداء الثواب له و كذلك للصبي و إن لم يكن مميزا أيضا فالظاهر عدم الإشكال فيه.

و أما إن كان الحج استقر على المجنون في دور إفاقته ثم جن و مات مجنونا فالظاهر عدم الإشكال في وجوب الاستيجار عنه إذا بقى له مال، لإطلاق الأدله و عدم المقيد.

(٢) كما هو المشهور على ما قيل، و يشهد بذلك صحيحه أبي أيوب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: امرأه من أهلنا مات أخوها فأوصى بحجه و قد حجت المرأة، فقالت:

ان كان يصلح حججت أنا عن أخي و كنت أنا أحق بها من غيري. فقال أبو عبد الله عليه السلام: لا بأس بأن تحج عن أخيها، و إن كان لها مال فلتحج من مالها، فإنه أعظم لأجرها «١».

و عن معاويه بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يحج عن المرأة

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٨ من أبواب النيايه في الحج، ح ١.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٤٤

نعم الأولى المماثلة (١).

---

و المرأة تحج عن الرجل. قال: لا بأس «١».

و عن حكيم بن حكيم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: انسان هلك و لم يحج و لم يوص بالحج فأحج عنه بعض أهله رجلا أو امرأه. إلى أن قال: فقال ان كان الحاج غير ضروره أجزأ عنهما جميعا و أجزأ الذي أحجه «٢».

و عن رفاعه عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: تحج المرأة عن أختها و عن أخيها، و قال: تحج المرأة عن أبيها (ابنها) «٣».

و عن حكيم بن حكيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يحج الرجل عن المرأة و المرأة عن الرجل و المرأة عن المرأة «٤».

و في خير مصادف عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تحج عن الرجل الضروره؟

فقال: ان كانت قد حجت و كانت مسلمه فقيهه، فرب امرأه أفقه من رجل «٥».

و خبر مصادف أيضا

قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: أ تحج المرأة عن الرجل؟

قال: نعم إذا كانت فقيهه مسلمه و كانت قد حجت، رب امرأه خير من رجل «٦».

و غير ذلك من الروايات. و أنت ترى أن الروايات اتفقت على الجواز، إلا أنه في بعضها قيدت بعدم كون المرأة ضروره، و تأتي هذه في المسأله الآتيه.

(١) في مقابل هذه الروايات ما رواه عبيد بن زراره قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل الضروره يوصى أن يحج عنه هل يجزى عنه امرأه؟ قال: لا كيف تجزى

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٨ من أبواب النيايه فى الحج، ح ٢.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٨ من أبواب النيايه فى الحج، ح ٣ ص ١٢٤.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٨ من أبواب النيايه فى الحج، ح ٥ ص ١٢٤.

(٤). الوسائل ج ٨ ب ٨ من أبواب النيايه فى الحج، ح ٦ ص ١٢٤.

(٥). الوسائل نفس المصدر، ح ٤ ص ١٢٤.

(٦). الوسائل ج ٨ ب ٨ من أبواب النيايه فى الحج، ح ٧ ص ١٢٥.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٤٧

### [مسأله لا بأس باستنابه الضروره]

(مسأله: ٦) لا بأس باستنابه الضروره رجلا كان أو امرأه (١) عن رجل أو

---

امرأه و شهادته شهادتان. قال: إنما ينبغى أن تحج المرأة عن المرأة و الرجل عن الرجل، و قال: لا بأس أن يحج الرجل عن المرأة  
«١».

ولا يستفاد من هذه الرواية بملا حظها ذيلها إلا - كراهه نيابه المرأه عن الرجل و أولويه كون النائب رجلا إذا كان المنوب عنه رجلا خصوصا بملا حظها الروايات الصريحه فى الجواز. و الجمع العرفى يقتضى حمل تلك الروايه على الأولويه كما قال المصنف، لكن يشكل الحكم بأولويه المماثله حتى أولويه

المماثله عن نيابه الرجل عن المرأه بملاحظه التعليل فى الروايه.

(١) اختلفت كلمات الفقهاء رضوان الله عليهم فى هذه المسأله على أقوال:

الأول: ما نسب إلى المشهور، و هو جواز استنابه الضروره مطلقا رجلا كان أو امرأه عن الرجل و المرأه. الثانى: عدم جواز استنابه المرأه الضروره مطلقا كان المنوب عنه رجلا أو امرأه، و نسب ذلك إلى النهايه و التهذيب و المهذب و المبسوط. الثالث: عدم جواز نيابه المرأه الضروره عن الرجل، و نسب ذلك إلى الإستبصار.

أما النصوص فمنها ما يدل على الجواز مطلقا، منها صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: لا بأس أن يحج الضروره عن الضروره «٢». و المستفاد من إطلاقها جواز استنابه الضروره مطلقا. و منها صحاح معاويه بن عمار و رفاعه واحدى صحيحتى حكم بن حكيم المتقدمه فى المسأله السابعه المستفاد منها إطلاق جواز نيابه المرأه ضروره كانت أو لا عن الرجل ضروره كان أو لا.

و استدلل للثانى بما رواه سليمان بن جعفر قال: سألت الرضا صلوات الله و سلامه عليه عن امرأه ضروره حجت عن امرأه ضروره. فقال: لا ينبغى «٣». و لا يستفاد من هذه

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٩ من أبواب النيايه فى الحج، ح ٢ ص ١٢٦.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٦ من أبواب النيايه فى الحج، ح ١.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٩ من أبواب النيايه فى الحج، ح ٣.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٤٨

امرأه. و القول بعدم جواز استنابه المرأه الضروره مطلقا أو مع كون المنوب عنه رجلا ضعيف. نعم يكره ذلك، خصوصا مع كون المنوب عنه رجلا، بل لا يبعد

---

الروايه إلا الكراهه لا الحرمة.

و قد يقال: بأن هذه

الروايه ضعيفه، لأن فى طريقها على بن أحمد بن أشيم، و قال الشيخ «ره» انه مجهول. لكن هو من رواه كامل الزيارات و قد شهد صاحب الكامل بوثاقه جميع رواته، و لا ينافى ذلك قول الشيخ رحمه الله تعالى بأنه مجهول. فقد دلت الروايه على الكراهه لكن فى خصوص نيابه المرأه الصروره عن المرأه الصروره.

و ادعاء تنقيح المناط حتى يسرى الحكم إلى غير المورد، لا- وجه له إلا- ادعاء الأولويه بالنسبه إلى نيابه المرأه الصروره عن الرجل الصروره، و العهده على مدعيها. لا بأس باستفاده هذه الأولويه بملاحظه موثقه عبيد بن زراره المستفاد منها كراهه استنابه المرأه عن الرجل و المستفاد من هذه الروايه كراهه استنابه المرأه الصروره عن امرأه صروره الداله على منقصه استنابه المرأه الصروره و لو عن امرأه الصروره. و يستفاد من مجموع ما ذكر أن منقصه استنابه المرأه الصروره أشد من منقصه المرأه غير الصروره، فاستنابه المرأه الصروره عن الرجل أشد منقصه من استنابه المرأه غير الصروره، و ان تم ما ذكر يظهر صحه قول الماتن من كراهه استنابه المرأه الصروره، خصوصا مع كون المنوب عنه رجلا.

و قد يستدل للثانى أيضا بمفهوم صحيحه حكم بن حكيم التى تقدمت فى المسأله المتقدمه، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: انسان هلكت و لم يحج و لم يوص بالحج فأحج عنه بعض أهله رجلا- أو امرأه. إلى أن قال: فقال: إن كان الحاج غير صروره أجزاء عنهما جميعا و أجزاء الذى أحجه.

و استشكل عليه: بأن مفهومه إن لم يكن صروره لم يكن مجزيا عن الجميع، و هذا أجنبى عما نحن فيه، و لكن يمكن أن يدعى أن المصوغ عنه السؤال الأجزاء عن المنوب

عنه، فتقييد الإمام عليه السلام بكون النائب غير صروره يستفاد منه أن كون النائب صروره

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٤٩

كراهه استيجار الصروره و لو كان رجلا عن رجل (١).

موجب لعدم الأجزاء عن المنوب عنه، و لكن إثبات استفاده ذلك من الصحيحه على مدعيها، و على فرض استفاده ذلك منها فمقتضى الجمع العرفى بين مفهومها و صريح صحيحه محمد بن مسلم التى قد تقدمت- و فيها قال: لا بأس أن يحج الصروره عن الصروره- حمل مفهوم تلك الصحيحه على الكراهه. مضافا إلى أنه و إن تم الاستدلال بها تدل على منع استنابه الصروره رجلا كان أو امرأه، و لا تختص بالمرأه الصروره. و لكن أصل هذه الاستفاده من الصحيحه فى كمال الإشكال.

و استدلل للقول الثالث بما رواه زيد الشحام عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: يحج الرجل الصروره عن الرجل الصروره، و لا تحج المرأه الصروره عن الرجل الصروره. و هذه الروايه ضعيفه بالمفضل، فإنه يحتمل أن يكون ابن صالح.

و استدلل أيضا بموثقه عبيد بن زراره التي تقدمت في المسأله السابقه، و قد تقدم أنها لا تدل إلا على الكراهه و لا تدل على الحرمه.

و استدلل أيضا بخبرى مصادف اللذين قدما في المسأله السابقه، و لكنهما ضعيفان لا يعتمد عليهما.

فقد ظهر أن القول الأول- و هو جواز استنابه الصروره رجلا- كان أو امرأه عن الرجل أو المرأه- هو الصحيح، و إن كانت مكروهه في بعض الموارد.

(١) قد يستدل على اثبات كراهه استنابه الرجل عن الرجل الصروره بصحيحه حكم بن حكيم التي تقدمت.

و فيها: إن كان الحاج غير صروره أجزاء عنهما جميعا و أجزاء الذي أحجه، و تقدم آنفا منا

ما يمكن أن يقال في الاستدلال بها مع ما فيه. مضافا إلى ما تقدم من صحيحه معاويه بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت و لم يحج حجه الإسلام و يترك مالا- قال عليه السلام: عليه أن يحج من ماله رجلا- صروره لا- مال له. المحمول عند

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٥٠

### [مسأله يشترط في صحه النيابة قصد النيابة و تعيين المنوب عنه]

(مسأله: ٧) يشترط في صحه النيابة قصد النيابة (١) و تعيين المنوب عنه في النيه (٢) و لو بالإجمال،

الأصحاب على الاستحباب، فلا يمكن القول بكراهه استنابه الرجل الصروره عن الرجل الصروره.

و استدلل أيضا بمكاتبه بكر بن صالح قال: كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام: ان ابني معي و قد أمرته أن يحج عن أمي أ يجزى عنها حجه الإسلام؟ فكتب: لا، و كان ابنه صروره و كانت أمه صروره «١».

و فيه: انها ضعيفه سندا، فلا يعتمد عليها.

و استدلل أيضا بما عن ابراهيم بن عقبه قال: كتبت إليه أسأله عن رجل صروره لم يحج قط عن صروره لم يحج قط أ يجزى كل واحد منهما تلك الحجه عن حجه الإسلام أو لا، بين لي ذلك يا سيدى إن شاء الله، فكتب: لا يجزى ذلك. «٢».

و فيه: مضافا إلى إضماره أنه انما نفى الأجزاء عن كل واحد منهما جميعا لا عن المنوب عنه، فلا دليل على كراهه استنابه الرجل الصروره عن الرجل الصروره، بل بمقتضى صحيحه معاويه بن عمار المتقدمه لا بد من القول برجحانه.

(١) فإن وقوع العمل عن الغير و تحقق النيابة متوقف بالقصد، فإن العمل الصادر عن العاقل الملتفت ينتسب إلى نفسه، و وقوعه



عن الغير يحتاج إلى القصد حتى يقع عن الغير و

تتحقق النيابة.

(٢) كما يتوقف تحقق النيابة على القصد كذلك يتوقف وقوع العمل عن المنوب عنه الخاص على قصد النيابة عن الشخص الخاص، وإلا فلا تتحقق النيابة عنه، بل لا يتحقق عنوان النيابة ما لم يعين في القصد شخصا أو اشخاصا أو الجميع و لو بالإجمال، فإن النيابة

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٦ من أبواب النيابة في الحج، ح ٤.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٦ من أبواب النيابة في الحج، ح ٣.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٥١

و لا يشترط ذكر اسمه (١)، و ان كان يستحب ذلك في جميع المواطن و المواقف (٢).

### [مسألة كما تصح النيابة بالتبرع و بالإجاره كذلك تصح بالجعل]

(مسألة: ٨) كما تصح النيابة بالتبرع و بالإجاره كذلك تصح بالجعل (٣)،

---

لا تتصور إلا بالنائب و المنوب عنه.

(١) فإنه لا دليل على وجوب ذكر اسمه عقلا، بل يدل النص أيضا على عدم الوجوب، ففي صحيح البنزطي أنه قال: سأل رجل أبا الحسن الأول عليه السلام عن الرجل يحج عن الرجل يسميه باسمه. قال: ان الله لا تخفى عليه خافية «١».

(٢) يدل عليه روايات:

«منها» صحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: ما يجب على الذي يحج عن الرجل؟ قال: يسميه في المواطن و المواقف «٢». المحموله على الاستحباب بقرينه صحيحه البنزطي المتقدمه.

«و منها» صحيحه الحلبي «٣» التي رواها الصدوق رحمه الله تعالى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الرجل يحج عن أخيه أو عن أبيه أو عن رجل من الناس هل ينبغي له أن يتكلم بشيء؟ قال: نعم، يقول بعد ما يحرم «اللهم ما أصابني في سفري هذا من تعب أو بلاء أو شعث فأجر فلانا فيه و أجرني في قضائي

«و منها» صحيحه معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قيل له: أ رأيت الذى يقضى عن أبيه أو أمه أو أخيه أو غيرهم أن يتكلم بشىء؟ قال: نعم، يقول عند إحرامه «اللهم ما أصابنى من نصب أو شعث أو شدة فأجر فلانا فيه و أجرنى فى قضائى عنه» (٤). و منها غيرها من الأخبار.

(٣) الظاهر عدم الإشكال فيه، و لم ينقل الخلاف من الأصحاب رضوان الله عليهم،

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ١٦ من أبواب النيايه فى الحج، ح ٥.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ١٦ من أبواب النيايه فى الحج، ح ١.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ١٦ من أبواب النيايه فى الحج، ح ٢.

(٤). الوسائل ج ٨ ب ١٦ من أبواب النيايه فى الحج، ح ٣.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٥٢

و لا تفرغ ذمه المنوب عنه إلا بإتيان النائب صحيحا، و لا تفرغ بمجرد الإجاره (١).

---

و تدل عليه عمومات نصوص الجعاله.

(١) هذا بحسب القواعد مع قطع النظر عن النصوص لا- إشكال فيه، فإنه ما لم يأت النائب بالعمل لا وجه بحسب القواعد لفرغ ذمه المنوب عنه، لكن فى المقام نصوص تدل على خلاف تلك القاعدة:

«منها» موثقه اسحاق بن عمار قال: سألته عن الرجل يموت فيوصى بحجه فيعطى رجل دراهم يحج بها عنه فيموت قبل أن يحج ثم أعطى الدرهم غيره. فقال: إن مات فى الطريق أو بمكه قبل أن يقضى مناسكه فانه يجزى عن الأول. قلت: فإن ابتلى بشىء يفسد عليه حجه حتى يصير عليه الحج من قابل أ يجزى عن الأول؟ قال: نعم. قلت لأن الأجير ضامن للحج؟ قال: نعم (١).

«و منها» موثفته الأخرى عن أبى عبد الله

عليه السلام فى الرجل يحج عن آخر فاجترح فى حجه يلزمه فيه الحج من قابل أو كفاره؟ قال: هى للأول تامه، و على هذا ما اجترح (٢).

«و منها» مرسله الصدوق رضوان الله عليه قال: قيل لأبي عبد الله عليه السلام:

الرجل يأخذ الحج من الرجل فيموت فلا يترك شيئاً؟ فقال: أجزأت عن الميت، وإن كان له عند الله حجه اثبتت لصاحبه «(٣)».

«و منها» عن أبي حمزه و الحسين عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أعطاه رجل مالا ليحج عنه فحج عن نفسه. فقال: هي عن صاحب المال «(٤)».

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ١٥ من أبواب النيايه في الحج، ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ١٥ من أبواب النيايه في الحج، ح ٢.

(٣). الوسائل ب ٢٣ من النيايه في الحج، ح ٢.

(٤). الوسائل ب ٢٢ من النيايه في الحج، ح ١.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٥٣

و ما دل من الأخبار على كون الأجير ضامنا و كفايه الإجاره في فراغه، منزله على أن الله تعالى يعطيه ثواب الحج اذا قصر النائب في الإتيان أو مطروحه لعدم عمل الأصحاب بها بظاهرها.

---

«و منها» مرسله حسين بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أعطى رجلا ما يحججه فحدث بالرجل حدث. فقال: إن كان خرج فأصابه في بعض الطريق فقد أجزأت عن الأول و إلا فلا «(١)».

«و منها» مرسله الحسين بن يحيى (عثمان) عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أعطى رجلا مالا يحج عنه فمات. قال: فإن مات في منزله قبل أن يخرج فلا يجزى عنه، و إن مات في الطريق فقد أجزأ عنه «(٢)».

«و منها» روايات أخرى داله على الإجزاء

بعد خروج النائب من منزله و موته قبل إتيان المناسك، أو داله على الإجزاء بمجرد استيجار النائب و لو لم يخرج من منزله و لم يفعل شيئاً.

و لكن في مقابل هذه الروايات موثقه عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل حج عن آخر مات في الطريق. قال: و قد وقع أجره على الله، و لكن يوصى فان قدر على رجل يركب في رحله و يأكل زاده فعل «(٣)». فان هذه الروايه قد دلت على عدم الإجزاء عن المنوب عنه مطلقاً.

والتحقيق في هذه الأخبار: ان ما دل منها على أن مجرد الاستيجار يكفى في فراغ ذمه المنوب عنه و مع عدم عمل النائب بشىء لا يجب الاستيجار ثانيا و إن وقت تركه الميت بالاستيجار ثانيا و كون الحج حجه الإسلام، مضافا إلى أن أكثرها ضعيفه السند بل دلالة

---

(١). الوسائل ج ١٥ من أبواب النيابة في الحج، ح ٣.

(٢). الوسائل ج ١٥ من أبواب النيابة في الحج، ح ٤.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ١٥ من أبواب النيابة في الحج، ح ٥.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٥٤

### [مسألة لا يجوز استيجار المعذور في ترك بعض الأعمال]

(مسألة: ٩) لا يجوز استيجار المعذور في ترك بعض الأعمال، بل لو تبرع المعذور يشكل الاكتفاء به (١).

---

أيضا و معارضه لما هو أقوى منها سندا و دلالة، معرض عنها عند الأصحاب و على الظاهر لم يعمل أحد بها، فهي مطروحة أو مؤله.

و ما دل منها على الاجتزاء بعد خروج النائب من المنزل و موته في الطريق أو في مكة قبل الإتيان بالمناسك، فالعمده في هذه الروايات سندا و دلالة موثقه اسحاق بن عمار مع معارضتها بموثقه عمار الساباطى التى دلت على عدم الاجتزاء،

لكن يمكن رفع المعارضه بحمل موثقه عمار على الاستحباب، أو تحمل على أن ما أوجبه الإمام عليه السلام هو تكليف النائب مع فراغ ذمه المنوب عنه، و لا تدل على عدم فراغ ذمه المنوب عنه.

و ما يقال: من أن النائب الأول يأتي بالعمل النيابة و بافراغ ذمه المنوب عنه و كذلك الثانى يأتي بالعمل نيابه عن المنوب عنه، فكيف يمكن القول بفراغ ذمه المنوب عنه.

فإنه يقال: لا إشكال في القول بفراغ ذمه المنوب عنه و جعل التكليف في ذمه الأجير، و هذا معنى أن الأجير ضامن، بمعنى أنه ضامن للعمل النيابة عن المنوب عنه و اشتغال ذمته بالعمل عنه. و لا- استبعاد في ذلك، فانه حكم تعبدى لا بد من ملاحظه مقتضى الدليل، و الدليل لا يقتضى بقاء اشتغال ذمه المنوب عنه حتى يكون معارضا لموثقه اسحاق.

و الحاصل: إن أمكن ذلك فلا معارضه في البين، و إلا فيحمل موثقه عمار على الاستحباب و تبقى موثقه اسحاق بلا معارض. و

لكن الإشكال في ذلك أن الظاهر عدم عمل الأصحاب على إطلاقها، و سيأتي البحث عنه حين تعرض المصنف له.

(١) فإن أدله الأبدال العامه الاضطراريه مختصه بالعامل عن نفسه المضطر في تمام الوقت ظهورا أو انصرافا إلى ذلك، و لا تشمل النائب عن الغير بحيث يوجب عمله الاضطرارى سقوط التكليف الواجب عن ذمه المنوب عنه، إلا- في الموارد التي دل دليل خاص على ذلك، بل يشكل شمول أدله النيابة له أيضا.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٥٥

### [مسأله إذا مات النائب قبل الإحرام لم يجز عن المنوب عنه]

(مسأله: ١٠) إذا مات النائب قبل الإتيان بالمناسك، فإن كان قبل الإحرام لم يجز عن المنوب عنه، لما مر من كون الأصل عدم فراغ ذمته إلا بالإتيان بعد

حمل الأخبار الداله على ضمان الأجير على ما أشرنا إليه (١)، و إن مات بعد الإحرام و دخول الحرم أجزأ عنه، لا لكون الحكم كذلك في الحاج يثبت عن نفسه (٢)

(١) من قوله: منزله على أن الله تعالى يعطيه ثواب الحج أو مطروحه لعدم عمل العلماء بظاهاها، مضافا إلى ما قلنا من ضعف دلالتها و ضعف أكثرها سندا و معارضتها لما هو أقوى منها سندا و دلالة.

(٢) قال في المدارك بعد الاستدلال على الحكم بالإجماع المنقول عن جماعه منهم العلامه في المنتهى قال: و لروايه بريد بن معاويه و ضريس، فيعمل بمقتضى الأصل فيما عداه، و لا- يقال ان الروايتين مختصتان بمن حج عن نفسه و لا تتناولان حج النائب، لأنه إذا ثبت في حق الحاج يثبت في نائبه، لأن فعله كفعل المنوب، و يدل على حكم النائب صريحا الإجماع المنقول- إلى آخر ما ذكره.

و قال في الجواهر في شرح قول المحقق رضوان الله عليه «و من استؤجر و مات في الطريق فإن أحرم و دخل الحرم فقد أجزأت عن حج عنه» قال: بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، لما سمعته سابقا من الخبرين و إن كان موردهما الحج عن نفسه، إلا أن الظاهر و لو بمعونه فهم الأصحاب كون ذلك كيفية خاصه في الحج نفسه، سواء كان عن نفسه أو عن الغير، و سواء كان واجبا بالنذر أو غيره، فالمناقشه في ذلك من بعض المتأخرين في غير محلها، لما عرفت خصوصا بعد أن كان فعل النائب فعل المنوب عنه و الفرض إجزاؤه في الثاني فيجزي في الأول. مضافا إلى موثق اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: سألته عن الرجل يموت

فيوصى بحجه فيعطى رجل دراهم يحج بها عنه فيموت قبل أن يحج؟ قال: إن مات في الطريق أو بمكه قبل أن يقضى مناسكه فإنه يجزي عن الأول، المحمول و لو بقريته ما عرفت على إرادته ما بعد الإحرام و دخول الحرم

لاختصاص ما دل عليه به، و كون فعل النائب فعل المنوب عنه لا يقتضى الإلحاق، بل لموثقه اسحاق بن عمار المؤيده بمرسلى حسين بن عثمان و حسين ابن يحيى الداله على أن النائب إذا مات فى الطريق أجزاء عن المنوب عنه، المقيده بمرسله المقنعه: من خرج حاجا فمات فى الطريق فإنه إن كان مات فى الحرم فقد سقطت عنه الحج، الشامله للحاج عن غيره أيضا.

---

و عدم العمل بما دل عليه مما هو أزيد من ذلك للمعارض الذى هو أقوى منه لا يقدح فى العمل به فيما نحن فيه، و المراد من الخبرين فى كلام صاحب الجواهر و صاحب المدارك صحيحا ضريس و بريد العجلى اللذين تقدما المذكورين فى باب (٢٦) من أبواب وجوب الحج، و هما مختصان كما قال المصنف «ره» فى الحاج عن نفسه.

و ما ذكره صاحب الجواهر من أن الظاهر كون ذلك كيفيه خاصه فى الحج. لا- يمكن المساعده عليه لا ظهور فيه أصلا، و صرف افتاء الأصحاب على طبقه لا يوجب الظهور فى ذلك.

و أما ما قاله أيضا و قبله قاله صاحب المدارك من أنه إذا ثبت ذلك فى حق الحاج عن نفسه ثبت فى نائبه لأن فعله كفعل المنوب عنه.

و فيه: ان فعل النائب كفعل المنوب عنه، بمعنى أن المنوب عنه لو كان آتيا بالعمل فى حياته كان مسقطا لما فى ذمته،

كذلك فعل النائب يكون موجبا لسقوط ما فى ذمه المنوب عنه. فمسلم إلا أن ترتب جميع الأحكام المترتبه على فعل المنوب عنه على فعل النائب أول الكلام و لا دليل عليه، و النصوص الوارده مختصه بالمنوب عنه. و مع احتمال الخصوصيه تسريه الحكم إلى النائب لا- وجه له إلا بالقياس و هو باطل أو تنقيح المناط و هو لا يثبت، فقول المصنف «ره» كون فعل النائب فعل المنوب عنه لا يقتضى الإلحاق متين.

فبقى موثق اسحاق، و تقدم منا رفع المعارضه بينه و بين موثق عمار وفاقا للمصنف فى رفع أصل المعارضه لا فى وجهه، لكن موثق اسحاق يدل على إطلاق الموت فى الطريق فى

و لا يعارضها موثقه عمار الداله على أن النائب إذا مات فى الطريق عليه أن يوصى، لأنها محموله على ما إذا مات قبل الإحرام أو على الاستحباب. مضافا إلى الإجماع على عدم كفايه مطلق الموت فى الطريق، و ضعفها سنداً بل و دلالة منجبر بالشهره و الإجماعات المنقوله، فلا ينبغى الإشكال فى الأجزاء فى الصوره المزبوره.

و فيه: إن المرسله ضعيفه بالإرسال فلا وجه لتقييد الموثق بالمرسله، فإنه لا دليل على عمل الأصحاب بها حتى تنجبر. مضافا إلى أن عمل الأصحاب لا- يوجب الانجبار على الأظهر، أضف إلى ذلك أنه مع تسليم السند و دلالتها على حكم الأعم من الحاج لنفسه أو غيره و لم نقل أنها لا تدل أزيد من حكم الحاج لنفسه و تكون ظاهره في الحاج لنفسه أو قلنا باجماله من هذه الجهة. و مع الإغماض عن جميع ذلك لا تصلح للتقييد، لأن بينها و

بين موثق اسحاق عموما من وجه، من جهة اختصاص الموثق بالنائب و عمومته للموت قبل الإحرام و قبل دخول الحرم و اختصاص المرسله للموت بعد دخول الحرم و بعد الإحرام و عمومها للنائب و الحاج عن نفسه.

و الذى يسهل الخطب أن المرسله لإرسالها لا تكون حجه حتى تكون معارضة و يبقى موثق اسحاق بلا معارض، و يدل على الإجزاء مطلقا و لو كان الموت فى الطريق قبل الإحرام و دخول الحرم، و لكن الأصحاب لم يفتوا باطلاقه، و ادعى المصنف الإجماع على خلافه، و كذلك قال فى المستند: لو مات النائب قبل اتمام المناسك فان كان قبل الإحرام لم يجز عنه اجماعا للأصل و الإجماع يخص الأخبار الآتية، و فى الجواهر قطعا بل اجماعا بقسميه.

و التحقيق أن يقال: إن ثبت إجماع تعبدى على خلاف موثق اسحاق فهو، و كذلك إن ثبت إعراض المشهور عنه، و إلا فالمسألة فى غايه الإشكال، لأن عدم العمل بالرواية

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٥٨

و أما إذا مات بعد الإحرام و قبل دخول الحرم، ففى الإجزاء قولان، و لا- يبعد الإجزاء و إن لم نقل به فى الحاج عن نفسه، لإطلاق الأخبار فى المقام. و القدر المتيقن من التقييد هو اعتبار كونه بعد الإحرام، لكن الأقوى عدمه، فحاله حال الحاج عن نفسه فى اعتبار الأمرين فى الإجزاء.

و الظاهر عدم الفرق بين حجه الإسلام و غيرها من أقسام الحج، و كون النيايه بالأجره أو بالتبرع.

---

المعتبره بأصلها أو باطلاقها من غير دليل معتد به مشكل، و الفتوى على خلاف الشهره المحققه و الإجماعات المنقوله و عدم وجدان من أفتى على طبق إطلاق الروايه قديما و حديثا أشكل. و لكن

احتمال تحقق الإجماع التعبدى على خلاف إطلاق الموثق غير بعيد، فلا بد من تقييد الموثق بما بعد الإحرام، و ان كان التقييد بذلك مشكلا أيضا و لو بما يستأنس به من مقابله الطريق بمكه بقوله عليه السلام: إن مات فى الطريق أو بمكه. بكون المراد من الطريق هو القريب من مكه، فيمكن أن يكون المراد هو بعد الإحرام، لكنه مشكل أيضا.

و مع عدم الاطمئنان بجميع ما ذكر فلا بد من الاحتياط قبل الإحرام، و أما بعد الإحرام و قبل دخول الحرم فإن لم نستبعد تقييد

الموثق بالإجماع و القدر المتيقن من تقييده تقييده بما قبل الإحرام فلا بد من الإفتاء بالإجزاء بعد الإحرام، و إن نستبعد ذلك فلا بد من الاحتياط أيضا. و أما بعد الإحرام و دخول الحرم، فإن ثبت إجماع تعبدى على الإجزاء- كما أنه ليس ببيعد و ادعاه غير واحد- فإن أمكن العمل بالموثق فى هذا المورد فهو القدر المتيقن منه و لم نقل بإعراض الأصحاب عنه أو قلنا بإمكان الإعراض عن بعض مدلول الدليل فقط، فلا بد من الإفتاء بالإجزاء، و إلا فالعمل بالاحتياط.

و أما قول الماتن «الأقوى عدمه» فالظاهر أنه اعتمد على مرسله المقنعه المقيده بنظره لموثق اسحاق، لكن تقدم الإشكال فى المرسله- مضافا إلى ضعفها سندا و دلالة كما تقدم- لا تصلح للتقييد، لأن بينها و بين الموثق عموما من وجه.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٥٩

### [مسألة إذا مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجره]

(مسألة: ١١) إذا مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجره إذا كان أجيرا على تفرغ الذمه (١)، و بالنسبه إلى ما أتى به من الأعمال إذا كان أجيرا على الإتيان بالحج، بمعنى الأعمال المخصوصه (٢)، و ان

مات قبل ذلك لا

هذا إذا كانت النيايه بالأجره، و أما إذا كانت النيايه بالتبرع فلا يشملها الموثق، فإنه مخصوص بالإجاره و لا يمكن التعدى عنها خلافا للماتن. نعم الظاهر عدم الفرق بين حجه الإسلام و غيرها لإطلاق الموثق.

(١) هذا واضح على الظاهر بناء على القول بالإجزاء عن المنوب عنه إن وقع الموت بعد الإحرام و بعد دخول الحرم، كما عليه ظاهر الإجماع، فبناء على هذا القول قد أتى الأجير بما استؤجر عليه- و هو تفرغ ذمه المنوب عنه- فيستحق تمام الأجره، و معنى استيجاره لتفرغ الذمه أنه يعمل عملا يوجب تفرغ ذمه المنوب عنه، فقد عمل ذلك فيستحق تمام الأجره.

(٢) هذا بحسب القواعد العامه تام، فإذا كان المستأجر عليه الأعمال المخصوصه فلم يأت بتمامها بل أتى ببعضها، فمقتضى القاعده أنه استحق بعض الأجره بالنسبه، لكن أقوال الأصحاب فى ذلك مختلفه، فبعض صرح بما قاله الماتن، و لكن فى الشرائع قال: فإن أحرم و دخل الحرم فقد أجزأت ممن حج عنه، و لو مات قبل ذلك لم يجوز و عليه أن يعيد من الأجره ما قابل المتخلف من الطريق ذاهبا و عائدا. و الظاهر من عبارته أنه إن مات بعدا لإحرام و دخول الحرم لم يعد من الأجره شيئا، و لم يفرق بين أن يكون أجيرا على تفرغ الذمه أو يكون أجيرا على إتيان الحج بمعنى الأعمال المخصوصه. بل الظاهر من العرف أن يستأجروا على الحج، و هو معنى الأعمال المخصوصه، فيستفاد منه أنه أفتى باستحقاق الأجير تمام الأجره.

و قال فى المسالك بعد كلام: و لو مات فى أثناء الفعل فإن كان قد أحرم و دخل الحرم فمقتضى الأصل أن لا يستحق إلا بالنسبه، لكن وردت



يستحق شيئاً، سواء مات قبل الشروع في المشى أو بعده وقبل الإحرام أو بعده وقبل الدخول في الحرم، لأنه لم يأت بالعمل المستأجر عليه لا كلا ولا بعضاً بعد فرض عدم إجزائه، من غير فرق بين أن يكون المستأجر عليه نفس الأعمال أو

---

عنه وبراءة ذمه الأجير، واتفق الأصحاب على استحقاقه جميع الأجره، فهذا الحكم ثبت على خلاف الأصل، فلا مجال للطعن فيه بعد الاتفاق عليه.

وقال صاحب الجواهر في شرح كلام المحقق «من استؤجر و مات في الطريق فان أحرم و دخل الحرم فقد أجزأت عمن حج عنه» قال بعد الاستدلال على إجزائه عمن حج عنه في كلام طويل: كما أنه لا إشكال في عدم استحقاق المستأجر رد ما قابل المتخلف من الأجره بعد الإجماع المحكى عن جماعه على ذلك و نفى الخلاف من آخر. انتهى.

و عن الحدائق دعوى الإجماع على استحقاق الجميع، و عن كشف اللثام: لا يستعاد من تركته- يعنى النائب- شىء بلا خلاف عندنا على ما فى الغنيه، و عن الخلاف: اجماع الأصحاب على أنه منصوص لا يختلفون فيه. و قد عرفت انهم قائلون باستحقاق الأجير تمام الأجره من غير فرق بين أن يكون أجيروا على تفرغ الذمه أو يكون أجيروا على الأعمال المخصوصه، بل يكون كلام بعضهم صريحاً فى هذا القسم، بل عرفت أن المتعارف من الإجاره الاستيجار على الأعمال المخصوصه لا على تفرغ الذمه.

و ما يقال من عدم الإشكال فى دعوى الاتفاق و الإجماع على الحكم فى الجملة، أما فى خصوص ما إذا كانت الإجاره على نفس العمل فغير ظاهر لا يصغى

إليه، بعد ما عرفت من أن المتعارف هو الاستيجار على الأعمال المخصوصه لا على تفرغ الذمه و ان كان الغرض الأقصى هو تفرغ الذمه، بل الظاهر من كلام الجمعيين إما هذه الصوره أو الأعم، فلا إشكال فى ذلك.

و فى مقابل هذا القول قول بعض آخر، و هو عدم الاستحقاق من الأجره شيئاً لا كلا ولا بعضاً، لأنه مع فرض أن الاستيجار وقع على الحج- بمعنى الأعمال المخصوصه-

مع المقدمات من المشى و نحوه. نعم لو كان المشى داخلاً فى الإجاره على وجه الجزئيه- بأن يكون مطلوباً فى الإجاره نفساً- استحق مقدار ما يقابله من الأجره، بخلاف ما إذا لم يكن داخلاً أصلاً أو كان داخلاً فيها لا نفساً بل بوصف

فالإتيان ببعض العمل ليس حجا، كما إذا أتى ببعض الصلاة مع كونه أجيرا للصلاة ثم أتى بركعه منها فلا يستحق الأجره على تلك الركعه فكذلك فى المقام.

و لكن هذا القول لا يصغى إليه أصلا، أما فى النظر- يعنى إذا استؤجر للصلاة فأتى بركعه منها ثم مات- لا نسلم أنه لا يستحق شيئا، بل يحتمل أنه يستحق بالنسبه، أما فى المقام فلا إشكال فيه بناء على تفرغ ذمه المنوب عنه، لأن الغرض من الاستيجار قد حصل كلا- و تماما، و ما أتى به من الأعمال قد وصل ثوابه و أجره إلى المنوب عنه، بل يمكن القول بوصول ثواب تمام العمل إلى المنوب عنه، لأنه كان فى نيه النائب أن يأتى بتمام العمل بقصد النيابة عن المنوب عنه، فيعطى ثواب تمام العمل تفضلا من الله تبارك و تعالى.

هذا كله إذا كان بعد الإحرام و دخول الحرم، أما إذا كان بعد

الإحرام و قبل دخول الحرم، فإن عملنا على موثقه اسحاق، و لم نعمل على إطلاقها بواسطة الاتفاق على خلافه، فالقدر المتيقن من الخروج عن إطلاقها هو قبل الإحرام و قبل دخول الحرم، أما بعد الإحرام و قبل دخول الحرم فلا اتفاق على خلاف إطلاق الموثق، فإن بنينا على تقييد الموثق بالاتفاق على خلاف إطلاقه فلا بد من القول بإجزائه عن المنوب عنه و استحقاق الأجير تمام الأجره ان كان أجيرا على تفرغ الذمه، أما ان كان أجيرا على الإتيان بالحج- بمعنى الأعمال المخصوصه- فلا بد من القول باستحقاق الأجير بعض الأجره بالنسبه إلى ما أتى من الأعمال. و ليس فى هذا الفرض اتفاق و إجماع على استحقاق تمام الأجره على خلاف القاعده، فلا بد من العمل بحسب القواعد العامه، فإنه لا ملازمه بين أجزاء ما أتى به الأجير عن المنوب عنه و عدم استحقاقه تمام الأجره.

و أما ان مات قبل الإحرام و قبل دخول الحرم، فبناء على عدم الأجزاء عن المنوب

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٦٢

المقدميه، فما ذهب اليه بعضهم من توزيع الأجره عليه أيضا مطلقا لا وجه له، كما أنه لا وجه لما ذكره بعضهم من التوزيع على ما أتى به من الأعمال بعد الإحرام، إذ هو نظير ما إذا استؤجر للصلاة فأتى بركعه او أزيد ثم أبطلت

عنه- كما ادعى الإجماع عليه و ليس ببعيد- فعلى القاعده، و فرض كونه أجيرا على الأعمال المخصوصه لا يستحق شيئا من الأجره، لأن المستأجر عليه كان أعمال الحج و لم يأت منه شيئا، فلا يستحق من الأجره شيئا.

و أما ما يقال: من أن قاعده احترام عمل المسلم ما لم يقصد المجانيه تقتضى أن

لا يذهب هدرا، فإن لم يستحق أجره المسمى لكن يستحق أجره المثل.

ففيه: أنها مسلمه، لكن ما لم يلغى المسلم احترام عمله بنفسه، فإن الأجير كان يمكنه أن يؤجر نفسه لطفى الطريق و عمل الحج

جميعا حتى يكون طى الطريق جزء للمستأجر عليه فيستحق بإزائه جزء من الأجره، و لكن لم يفعل ذلك، بل آجر نفسه لخصوص أعمال الحج فى مقابل الأجره المسماه و ألغى حرمه عمله الذى هو طى الطريق فلا يستحق شيئا.

و أما ما يقال: من أن استيفاء عمل الغير بأمره موجب للضمان، فيما أن الأجير قد طى الطريق بأمر المستأجر فيصير ضامنا له.

ففيه: أنه إذا وقعت إجاره صحيحه على عمل فكل ما يتبعه لا يوجب ضمانا غير الأجره المسماه، مضافا إلى أنه ان بنينا بوجود الأمر المقدمى من طرف الأمر إلا أنه هو الأمر بالمقدمه الموصله لا بمطلق المقدمه كما حقق فى الأصول، فلا أمر من المستأجر أصلا.

مضافا إلى كل ذلك أنه اذا آجر الأجير نفسه فقط لأعمال الحج و هو يعلم أن الإتيان بما استؤجر عليه يتوقف على طى الطريق فأقدم على طى الطريق مجانا فلا يستحق شيئا، فلا يكون مغرورا أصلا حتى يرجع إلى من غرّه. نعم لو آجر نفسه لطفى الطريق و لأعمال الحج بحيث يكون طى الطريق جزء من الإجاره و جعلت الأجره فى عقد الإجاره فى مقابل عمل الحج و طى الطريق معا يستحق من الأجره ما يقابل طى الطريق بالنسبه، لأنه جزء

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٦٣

صلاته، فانه لا إشكال فى أنه لا يستحق الأجره على ما أتى به.

و دعوى أنه و إن كان لا يستحق من المسمى بالنسبه لكن يستحق اجره المثل

لما أتى به، حيث إن عمله محترم. مدفوعه بأنه لا وجه له بعد عدم نفع

---

من المستأجر عليه. و أما إذا كان داخلا- فيها لا نفسا بل بوصف المقدميه. ففيه اختلاف، فبعض الفقهاء منهم الماتن يقولون لا يستحق شيئا لا من الأجره المسماه و لا أجره المثل، لأن طى الطريق لا يكون جزء من المستأجر عليه، و منهم من قال باستحقاق الأجير من الأجره بالنسبه كما فى الصوره السابقه، و عن الحدائق نسبه هذا القول إلى تصريح الأصحاب، و قد تقدم عن الشرائع أنه قال: و لو مات قبل ذلك لم يجز و عليه أن يعيد من الأجره ما قابل المختلف من الطريق ذاهبا و عائدا. و قريب منه ما عن القواعد، كما عن بعض آخر ذلك من غير ذكر العود.

و منهم من قال لا يستحق من الأجره المسماه و إنما يستحق اجره المثل.

و لعل الوجه فى القول بأنه يعيد من الأجره ما قابل المختلف من الطريق ذاهبا و عائدا:

أن اطلاق الإجاره على الحج يقتضى دخول الذهاب و الإياب على نحو الجزئيه، و يحتمل أن يقال: ان بناء العرف يكون على ذلك، و يحتمل أيضا أن العرف يفرق بين القيود التى قيدت مورد المعامله بها بين أن يكون القيد ليس باختيار طرف المعامله و

بين القيود التي تكون باختيار الطرف، ففي قيود تكون باختيار الطرف تكون جزء من المعامله و يكون مقدار من الثمن بإزائه و ان لم يصرح بالجزئيه.

و يمكن أن يكون نظر من قال بالأجره المسماه أن طى الطريق يكون بأمر المستأجر و لم يأت به الأجير مجانا، حتى يقال انه بنفسه قد ألغى احترام عمله فلا يستحق شيئا. و قد يستدل أيضا بموثق

عمار عن الصادق عليه السلام فى رجل حج عن آخر و مات فى الطريق؟ قال: و قد وقع أجره على الله، و لكن يوصى فإن قدر على رجل يركب فى رحله و يأكل زاده فعل. فإن الإمام عليه السلام لم يأمر باستعادته مقدار ما صرفه فيما مضى من

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٦٤

للمستأجر فيه، و المفروض أنه لم يكن مغرورا من قبله، و حينئذ فتنسخ الإجاره إذا كان للحج فى سنه معينه، و يجب عليه الإتيان به إذا كانت مطلقه من غير استحقاق شىء على التقديرين.

مؤنه الطريق، فعلم من ذلك أنه كان مستحقا له، فإن تم الاستدلال بهذا يدل على استحقاق الأجير ما أتى به من الطريق و ان كان قبل الإحرام، من جهه عدم الاستفصال فى الروايه بين كون موته قبل الإحرام أو بعده، كما يظهر ذلك أيضا من إطلاق كلام المحقق رضوان الله عليه فى الشرائع، فانه قال كما تقدم: فان أحرم و دخل الحرم فقد أجزأت عمن حج عنه، و لو مات قبل ذلك لم يجوز و عليه أن يعيد من الأجره ما قابل المتخلف من الطريق ذاهبا و عائدا. و اطلاق عبارته يعطى أنه إن مات قبل الإحرام و قبل دخول الحرم لا- يستعاد منه تمام الأجره بل يستعاد منه ما قابل المتخلف من الطريق. كما يظهر ذلك أيضا من عبارات غيره كما تقدم، مع اطلاق قولهم فى أنه إذا استأجره للحج و لطفى الطريق على نحو الجزئيه أو على نحو القسيديه، بل يعطى إطلاق كلامهم ما إذا استأجره للحج من عدم ذكر طى الطريق لا جزءا و لا بنحو القسيديه كما يظهر من اطلاق الموثقه ذلك

أيضا كما عرفت، فالقول بأن الأجير إذا مات بعد دخول الحرم- سواء كان قبل الإحرام أو بعده- لا يستحق شيئا لا من الأجره المسماه و لا أجره المثل مشكل جدا.

و أما نظير الماتن «ره» ما نحن فيه بما إذا استؤجر للصلاه فأتى بركعه أو أزيد ثم أبطلت صلاته، فانه لا إشكال فى أنه لا يستحق الأجره على ما أتى به. فقياس مع الفارق، فان مسألتنا فى من مات فى الطريق لا أنه أبطل عمله، و فى النظر أيضا لا نسلم أن من أتى بركعه أو أزيد ثم مات فى وسط الصلاه فهو لا يستحق شيئا، بل يحتمل أنه أيضا يستحق من الأجره بالنسبه.

هذا كله إذا لم يؤجر نفسه لخصوص أعمال الحج، بمعنى الأعمال المخصوصه، بل آجر نفسه للنيابه فى الحج بإطلاقه و بما هو مرتكز فى نظر العرف، أو للحج مع المقدمات من

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٦٥

## [مسأله يجب فى الإجاره تعيين نوع الحج]

(مسأله: ١٢) يجب فى الإجاره تعيين نوع الحج من تمتع أو قران أو أفراد (١)، و لا يجوز للموَجِر العدول عما عيّن له و ان كان إلى الأفضل، كالعدول من أحد

المشى و نحوه بوصف المقدميه. أما إذا آجر نفسه لخصوص أعمال الحج و بمعنى الأعمال المخصوصه كما تقدم، فالظاهر أنه خارج عن كلمات الفقهاء رضوان الله عليهم، كما أن الظاهر خروجه عن إطلاق موثقه عمار ظهوراً أو انصرافاً.

و أما قول الماتن بأنه تنفسخ الإجاره إذا كانت للحج فى سنه معينه و يجب عليه الإتيان به إذا كانت مطلقه. كأنه خلط عليه عنوان المسأله، فإن عنوان المسأله هو موت النائب لا إبطال النائب عمله، و ما ذكرناه على فرض موت النائب لا أنه أبطل

عمله عمداً، و كأن المصنف لا يفرق بينهما و لكن ذكرنا أنه يمكن الفرق بينهما بل الظاهر كذلك.

(١) قال فى المسالك: من جملة شرائط النيابة تعيين نوع الحج، لاختلاف أنواعه و اختلاف الأغراض فيها. انتهى.

و قال فى الجواهر: ظاهرهم الاتفاق عليه من كون التمتع و القران و الأفراد أنواعاً للحج مختلفه، و أنه يجب فى الإجاره تعيين أحدها لاختلافها فى الكيفيه و الأحكام، و إلا لزم الغرر كما اعترف به فى المدارك فى صدر البحث، و المحكى عن المدارك أنه قال: و مقتضى قواعد الإجاره أنه يعتبر فى صحه الإجاره على الحج تعيين النوع الذى يريده المستأجر لاختلافها فى الكيفيه و الأحكام، و نقل نحوه عن غيره أيضاً.

أقول: إن كان المراد من وجوب تعيين نوع الحج فى الإجاره أنه لو تعلق غرض المستأجر بقسم خاص من أقسام الحج، فوجوب تعيين نوع الحج واضح لا إشكال فيه، لأن الإجاره على المبهم و المردد لا تصح قطعاً، و ان كان المراد أنه لو تعلق غرض المستأجر فى الإجاره بإيجاد طبيعه الحج من دون أن يكون نظره بقسم خاص من الحج و يصرح فى الإجاره بأنى استأجرتك بإتيان طبيعه الحج و أنت مخير بإتيان أى قسم شئت، فوجوب التعيين محل إشكال بحيث يحكم ببطلان الإجاره فى هذه الصوره، و إثبات الإجماع

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٦٦

الأخيرين إلى الأول، إلا إذا رضى المستأجر بذلك فيما إذا كان مخيراً بين النوعين أو الأنواع (١) كما فى الحج المستحبى و المنذور المطلق، أو كان ذا منزلين متساويين فى مكه و خارجها.

و الاتفاق على البطلان مشكل، بل مخالف لبعض الفروض التى يذكرونها. و لا يلزم الغرر أصلاً، لأنه

لا اختلاف بينهما في متعلق الإجاره. مضافا إلى ضعف سند حديث لا غرر.

و على أى تقدير لو عين له قسما خاصا من الحج فعلى القواعد لا- يجوز للمؤجر العدول عما عين له و إن كان إلى الأفضل، خصوصا لو كان الغرض الأصلي من المستأجر تعلق به.

هذا بحسب القواعد مما لا إشكال فيه.

(١) كلمات الفقهاء رضوان الله عليهم فى هذه المسأله مختلفه، فبعضهم قال بجواز العدول إلى الأفضل مطلقا، و بعض آخر بعدم الجواز مطلقا، و بعضهم بالجواز فيما كان الحج مندوبا و فى غير المندوب لا يجوز، و بعضهم بالجواز فيما كان الحج مندوبا أو قصد المستأجر الإتيان بالأفضل لا مع تعلق الغرض بالقران أو الأفراد، و غير ذلك من الأقوال، فلا بد من ملاحظه الدليل الخاص فى المسأله و ملاحظه القواعد العامه مع عدم دلاله الدليل.

أما الدليل الخاص فى المسأله فروايتان:

إحدهما: صحيحه أبى بصير- يعنى المرادى- عن أحدهما صلوات الله عليهما فى رجل أعطى رجلا دراهم يحج بها عنه حجه مفرده فيجوز له أن يتمتع بالعمره إلى الحج؟ قال:

نعم، انما خالف الأفضل إلى الفضل «١» و فى روايه الصدوق قال: انما خالفه إلى الفضل و الخير.

ثانيهما: خبر ابن محبوب «٢» عن على فى رجل أعطى رجلا دراهم يحج بها عنه حجه مفرده. قال: ليس له أن يتمتع بالعمره إلى الحج، لا يخالف صاحب الدرهم. و هذه الروايه

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ١٢ من أبواب النيايه فى الحج، ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ١٢ من أبواب النيايه فى الحج، ح ٤.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٦٧

و أما اذا كان ما عليه من نوع خاص فلا ينفع رضاه أيضا بالعدول إلى

غيره، و فى صورته جواز الرضا يكون رضاه من باب اسقاط حق الشرط إن كان التعيين بعنوان الشرطيه و من باب الرضا بالوفاء بغير الجنس إن كان بعنوان القيديه.

---

ساقطه عن الاعتبار، لأنه لم يعلم أن المسؤول هو الإمام بل مقطوع العدم كونه هو الإمام بلا واسطه، فلا نحتاج إلى الجمع بين

أما الصحيحه فيمكن أن يستفاد منها أن المستأجر كان مخيرا بين أنواع الحج، فإنه لو كان الواجب على المستأجر خصوص حج الأفراد لا يكون في التمتع فضل، فلا بد إما أن يكون الحج مندوبا أو يكون واجبا مخيرا فيه بين أنواع الحج، فإطلاق الصحيحه- بقرينه ذيلها- يحمل على أن الحج إما أن يكون مندوبا أو يكون واجبا عليه لكن وجوبا مخيرا فيه، وإما أن نقول بظهورها في ذلك، أو لا أقل هذا الذيل موجب لإجمالها، والقدر المتيقن منها ذلك.

أما استفاده رضا المستأجر من الروايه، بتقريب أنه بعد أن كان المنوب عنه مخيرا بين النوعين و كان التمتع أفضل فهذا قرينه على رضاه بالعدول. فلا يمكن المساعدة عليه، فان رضاه لا بد أن يكون قبل العمل حتى يكون مفيدا، أما بعده فلا يؤثر في انقلاب ما وقع باطلا، و الرضا المقدم على العمل لا بد مع التفات المستأجر و إذنه بذلك، و أما مع عدم الالتفات فالرضا التقديري يشكل أن يكون مؤثرا، بل الرضا الفعلي القلبي ما لم يقترن بالإذن يشكل تأثيره.

و حمل الصحيحه على صورته التفات المستأجر و إذنه بذلك. حمل بعيد جدا، فتزليل الصحيحه على صورته رضا المستأجر و علم النائب بذلك مع اطلاق الصحيحه و لا شاهد لهذا التنزيل غير تام بل مما يقطع بخلافه، فإن الظاهر من الروايه من

قوله عليه السلام «إنما خالف الى الفضل» أو «إنما خالفه الى الفضل و الخير» هو أن عله الحكم بعدم البأس

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٦٨

و على أى تقدير يستحق الأجره المسماه و ان لم يأت بالعمل المستأجر عليه على التقدير الثاني، لأن المستأجر إذا رضى بغير النوع الذى عينه فقد وصل اليه

مع المخالفه هو كون المخالفه إلى الفضل و الخير لا أنه يرضاه المستأجر، لأنه مع رضاه يكون عدم البأس من جهه رضاه بذلك. مضافا إلى أنه ان كان مع رضاه فلا يكون مخالفه فى البين حتى يحتاج إلى عله.

مضافا إلى ذلك كله أن عدم البأس بواسطه رضا المستأجر، فلا يفرق بين أن يكون إلى الفضل أو إلى المساوى أو إلى الأدون. فرفع اليد عن الخبر الصحيح الذى عمل به عدده من الأصحاب فى نهايه الإشكال، كما أن رفع اليد عن القواعد العامه لا يخلو أيضا عن تأمل و إشكال و إن كان العمل به غير بعيد، و الاحتياط طريق النجاه.

أما تقسيم الماتن فى صورته جواز الرضا بين كون التعيين بعنوان الشرطيه أو بعنوان القيديه، من جهه أن القيود التى تعتبر فى المعامله إما أن تكون ذاتيا لمورد المعامله كان قييدا و لو كان ذكره بعنوان الشرطيه و ان كان خارجا عن الذات كان شرطا و لو كان ذكره بعنوان القيديه. نعم قد يفرق فيما كان خارجا عن الذات إن كان ذكره بعنوان القيديه كان قاصدا على نحو وحده المطلوب، و إن كان ذكره بعنوان الشرطيه كان قاصدا على نحو تعدد المطلوب. فعلى هذا إن قلنا ان عنوان التمتع و القران و الأفراد عناوين داخله فى الذات و لا تكون خارجة

عنها فالتعيين يكون بعنوان القيديه، و إن قلنا انها عناوين خارجه عن الذات فالتعيين يكون بعنوان الشرطيه. و لكن الظاهر أن ما به الامتياز بين أنواع الحج داخل فى الذات، خصوصا مع لزوم قصد الخصوصيه فى مقام الإتيان، فيكون قيدا لا شرطا.

أما قول الماتن «ره» يستحق الأجره المسماه على أى تقدير، فإن كان مراده رضا المستأجر يكون قبل العمل فلا بأس به، أما إن كان المراد رضاه بعد العمل فيشكل المساعدة عليه، لأنه إن قلنا بأن التعيين يكون بعنوان القيديه فلم يأت بالمستأجر عليه فلا

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٦٩

ماله على الموجر كما فى الوفاء بغير الجنس فى سائر الديون، فكأنه قد أتى بالعمل المستأجر عليه. و لا فرق فيما ذكرنا بين العدول إلى الأفضل أو إلى المفضل.

يمكن القول بأنه وفاء بغير الجنس، فإن الوفاء بغير الجنس يتصور قبل العمل بأن رضى المستأجر بإتيان غير ما عليه وفاء عما عليه، أما بعد العمل فلا يمكن أن يكون وفاء ما لم يكن وفاء حين وقوعه، و لا يمكن أن يتغير الشىء بعد وقوعه على صفه بشىء آخر، فلا يستحق شيئا لا المسماه و لا المثل.

و إن قلنا بأن التعيين يكون بعنوان الشرطيه- بمعنى أن التمتع و القران و الأفراد عناوين خارجه عن الذات و لا تكون من الذاتيات لأقسام الحج- فقد عرفت بطلانه، و قلنا بأن الظاهر أن الامتياز بين الأنواع داخل فى الذات، خصوصا مع لزوم قصد الخصوصيه.

و على أى تقدير إن بنى على خلاف ما قوينا و بنى على أنها خارجه عن الذات فإذا أتى المؤجر العمل على خلاف ما عينه له، فيكون للمستأجر خيار تخلف الوصف، فله خيار فسخ

المعامله، فان أسقط حق خياره فالمعامله تكون على حالها، فيستحق المؤجر الأجره المسماه لا من باب إسقاط حق الشرط كما قال الماتن، فاذا فسخ المستأجر الإجاره من جهه تخلف الوصف فيمكن القول باستحقاق الأجير أجره المثل، لأنه لم يأت بالعمل تبرعا و مجانا و كان أصل العمل باذن المستأجر و أمره.

لكنه مع ذلك لو لا- الإجماع و الاتفاق على استحقاقه أجره المثل لا يخلو من تأمل، إلا أن الظاهر تحقق الإجماع على ذلك. لكن هذا بعد البناء على أن الامتياز بين الأنواع يكون من الذاتيات، خصوصا مع لزوم قصد الخصوصيه، و بينا أنه لا يمكن أن يكون من باب الوفاء بغير الجنس، و قلنا لا يستحق أجره المسماه و لا أجره المثل و كذلك فى سائر الديون، و لكن الظاهر أنه مجز عن المنوب عنه.

و ما استدل على بطلان عمله هو الاستدلال الذى استدل على بطلان الحج عن الغير ممن استقر الحج عليه و تمكن من أدائه، و قد بينا عدم دلالة أدلتهم على بطلان العمل من

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٧٠



هذا، و يظهر من جماعه (١) جواز العدول إلى الأفضل، كالعدول إلى التمتع تعبدًا من الشارع، لخبر أبي بصير (٢) عن أحدهما عليهما السلام في رجل أعطى رجلا دراهم يحج بها مفردة أ يجوز له أن يتمتع بالعمرة إلى الحج؟ قال عليه السلام: نعم، إنما خالف إلى الفضل.

و الأقوى ما ذكرناه، و الخبر منزل على صورته العلم (٣) برضى المستأجر بذلك مع كونه مخيرا بين النوعين، جمعا بينه و بين خبر آخر (٤) في رجل أعطى رجلا دراهم يحج بها حجه مفردة. قال عليه السلام: ليس له أن يتمتع بالعمرة إلى الحج، لا يخالف صاحب الدراهم.

---

الغير بل قلنا استيجاره أيضا صحيح.

(١) نقل عن الشيخ «قده» و أبي علي و القاضي.

(٢) هذه الصحيحه نقلناها في أوائل هذه المسألة مع ما عندنا من شرحها و ما يستفاد منها، و تعبير المصنف «ره» عنها بالخبر عجيب مع كونها في أعلى مراتب الصحه.

(٣) ان نزلنا الصحيحه على صورته العلم برضا المستأجر فلا مخالفه في البين حقيقه بل عمل بمقتضى علمه برضا المستأجر. مضافا إلى أنه لا شاهد لهذا التنزيل.

على أنه على هذا يكون الجواز واضحا لا- يحتاج إلى السؤال خاصة من أبي بصير المرادى، على أنه مخالف لتعليل الإمام عليه السلام بأنه خالف إلى الفضل.

(٤) هذا الخبر هو الذى نقلناه بعد الصحيحه عن ابن محبوب عن عليّ و قلنا لا- نعلم ما المراد من عليّ، لأن التعبير عن الأئمه عليهم السلام لم يعهد به مطلق إلا عن علي أمير المؤمنين عليه السلام، فإن كان هو المراد تكون الروايه مرسله، لأنه من المقطوع أنه لم تكن روايه عنه عليه السلام بلا واسطه بل لها وسائط، و إن كان المراد غيره فينحصر أن يكون المراد علي بن موسى الرضا صلوات الله عليه، و عرفت أنه لا يعهد التعبير عنه عليه السلام

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٧١

و على ما ذكرنا من عدم جواز العدول إلا مع العلم بالرضى إذا عدل بدون ذلك لا يستحق الأجره في صورته التعيين على وجه القيديه، و إن كان حجه صحيحا عن المنوب عنه و مفرغا لذمته إذا لم يكن ما فى ذمته متعينا فيما عين.

فأما إذا كان على وجه الشرطيه فيستحق إلا إذا فسخ المستأجر الإجاره من جهه تخلف الشرط، إذ حينئذ

لا يستحق المسمى بل أجره المثل.

ب «على» مطلق، و لذا قال بعضهم: ان المراد على بن رئاب، فلا يكون قوله كقول غيره من المسمين ب (على) غير المعصومين حجه ما لم يستند إلى المعصوم عليه السلام، فهذه الروايه غير حجه و ساقطه عن الاعتبار.

و العجب من الماتن أن يحاول الجمع بين الخبرين مع عدم اعتبار أحدهما و بعد أن قال جمعا بينهما بحسب الظاهر لكن طرح الصحيحه، فانه نزل الصحيحه أولا على صوره كون المنوب عنه مخيرا و نزلها أيضا على صوره كون المستأجر راضيا بالعدول، و بالأخير أفتى بالجواز في صوره رضا المستأجر بالعدول، سواء كان العدول إلى الأفضل أو إلى المفضل، فبأى مدلول من الصحيحه عمل بل طرحها كلاً.

و التحقيق أن الخبر ساقط عن الحجيه كما عرفت، و لو فرض حجيته فلا- بد من الجمع بين الصحيحه و بين الخبر بتقييده، فإنه مطلق و الصحيحه كما عرفت لا- تشمل ما على المنوب عنه من نوع خاص، فبما أن الصحيحه مختصه بكون المنوب عنه مخيرا بين النوعين أو الأنواع و الخبر مطلق من هذه الجبهه فيقيد بالصحيحه، مع أنه لو لم تكن مقيده له لا بد أن يحمل على الاستحباب جمعا.

و ملخص القول: إنه بما أن الصحيحه كما عرفت لا تشمل ما على المنوب نوعا خاصا و الصحيحه تكون معموله بها عند عده من الأصحاب لا وجه لعدم العمل بها بواسطه مخالفتها مع القواعد العامه، فإن تخصيص القواعد العامه بخبر صحيح معمول به ليس بعزيز و موافق للقاعده، فالأظهر بواسطه الصحيحه أنه يجوز العدول بخصوص الأفضل

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٧٢

### [مسأله لا يشترط فى الإجاره تعيين الطريق]

(مسأله: ١٣) لا يشترط فى الإجاره تعيين الطريق و

ان كان فى الحج البلدى لعدم تعلق الغرض بالطريق نوعا، و لكن لو عين تعيين (١). و لا يجوز العدول عنه الى غيره الا إذا علم أنه لا غرض للمستأجر فى خصوصيته و إنما ذكره على المتعارف فهو راض بأى طريق كان. فحينئذ لو عدل صح و استحق تمام الأجره. و كذا اذا أسقط بعد العقد (٢) حق تعيينه.

فالقول بجواز العدول مطلقا (٣) أو مع عدم العلم بغرض فى الخصوصيه (٤).

إذا كان المنوب عنه مخيرا بين الأنواع فى خصوص هذا القسم. و لكن الاحتياط طريق النجاه، و قد عرفت أنه فى هذه الصوره إذا خالف النائب و عمل بالأفضل يكون عمله جائزا و صحيحا مبرئ لذمه المنوب عنه، و لكن لا يستحق الأجره المسماه، لأنه لم يأت بالمستأجر عليه.

و بناء على ما قويننا من كون التمتع و القران و الأفراد من الخصوصيات الداخلة فى الذات لا الخارجة عنها فلا يكون العدول عما عينه على النائب موجبا لتحقق مورد المعامله. و لا- يكون هذا من قبيل تخلف الوصف حتى يوجب الخيار، بل يكون من قبيل تبدل مورد الإجاره رأسا، فلا يكون النائب مستحقا للأجره المسماه، لأنه لم يأت بالمستأجر عليه، و لا لأجره المثل لأنه لا يكون بأمره و بإذنه، و لا من قبيل الوفاء بغير الجنس كما تقدم تفصيله.

(١) لدليل صحه العقد و نفوذه مع جميع شرائطه، هذا بالنظر الى القواعد العامه.

(٢) هذا واضح لا إشكال فيه إذا كان ذكر طريق خاص من باب المثل لا أن العقد واقع على الخصوصيه.

(٣) فى المستند نسب القول بالجواز مطلقا إلى الشيخين و القاضى و الحلبي و الجامع و الإرشاد و غيرهم.

(٤) قال فى الشرائع: و لو شرط

الحج على طريق معين لم يجز العدول إن تعلق بذلك غرض. قال فى الجواهر فى شرحه: وفاقا للمشهور، لعموم أَوْفُوا بِالْعُقُودِ

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٧٣

ضعيف كالاستدلال له بصحيحه حريز عن رجل أعطى «١» رجلا حجه يحج عنه من الكوفه فحج عنه من البصره. فقال: لا بأس إذا قضى جميع المناسك فقد تم حجه. إذ هى محموله على صورته العلم بعدم الغرض كما هو الغالب، مع أنها انما دلت على صحه الحج من حيث هو (١) لا من حيث كونه عملا مستأجرا عليه كما

و «المؤمنون».

أقول: لا إشكال فى أنه إذا عين المستأجر فى الإجاره طريقا خاصا يجب على الأجير العمل على طبق الإجاره مع شرائطها بحسب القواعد العامه، لكن الصحيحه التى ذكرها المصنف صارت سببا لفتوى جمع من الأساطين على خلافه، و لكن تحمل الصحيحه على المحامل التى كلها خلاف الظاهر، و منها الحمل على صورته العلم بعدم الغرض كما قال الماتن و ادعى أنه هو الغالب.

و أنت خبير بأنه ليس كذلك، بل فى صورته عدم الغرض لا يعين الطريق الخاص كما هو الغالب، أما مع تعيين الطريق فالأغلب لا- يكون إلا- مع الغرض الخاص، كما أنه كان الطريق مستلزما للعبور على المدينة المعظمه فيلزم أن يكون العمل مشتتلا على زياده النبى و الزهراء و أئمه البقيع عليه و عليهم السلام و غير ذلك، و يكون الإحرام من مسجد الشجره و جهات أخرى، و كذلك إن كان تعيين الطريق الخاص مستلزما للعبور على العراق فيكون العمل مشتتلا على زياده الأئمه عليهم السلام فى العراق، و كذلك تعيين طريق خاص فى الإجاره نوعا يكون مع الغرض الخاص. مضافا إلى أنه لا شاهد لحمل

إطلاق الصحيحه على هذه الصوره.

(١) العمده إشكاله رحمه الله ان تم هو الإشكال في دلالة الصحيحه على ذلك فلا يتم الاستدلال بها. و التحقيق أن قوله عليه السلام «لا بأس» ان كان مقدمه لتفريع: إذا قضى

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ١١ من أبواب النيايه في الحج، ح ١.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٧٤

هو المدعى. و ربما تحمل على محامل آخر (١).

و كيف كان لا إشكال في صحه حجه و براءه ذمه المنوب عنه (٢) إذا لم يكن ما

---

جميع المناسك فقد تم حجه عليه، فتصير دلالة الصحيحه منحصره في بيان صحه الحج فقط و براءه ذمه المنوب عنه، و لا نظر في قوله عليه السلام الى الجواز التكليفى لعدول النائب عما عيّن، فلا يمكن الاستدلال بالصحيحه على جواز العدول عن الطريق الخاص.

أما إن كان قوله عليه السلام «لا بأس» لبيان أن عدول الأجير عن الطريق الخاص لا مانع منه و لا بأس به، و قوله عليه السلام «إذا قضى جميع المناسك فقد تم» لبيان الحكم الوضعى و صحه الحج و هذه المخالفه لا تضر بصحة الحج كما هو الظاهر، فإن الإمام عليه السلام أجاب عن أمرين: الحكم التكليفى للنائب بالجواز بقوله «لا بأس» و عن الحكم الوضعى و صحه الحج بقوله «إذا قضى» الى آخره، فقد تم الاستدلال بالصحيحه على الجواز مطلقا كما عن الشيخين و سائر الأساطين. و الظاهر من الصحيحه هذا الاحتمال الثانى، فتدل على الجواز مطلقا.

و مع ذلك كله لا يترك الاحتياط، من جهه أنه يحتمل بعيدا أن الاحتمال الأول الذى ذكرناه- و لو لم يكن الكلام ظاهرا فيه- إلا أنه يحتمل بعيدا أن يكون موجبا لإجمال الصحيحه، و

الاحتياط حسن على كل حال.

(١) عن بعض ان قوله «من الكوفه» متعلق بقوله «أعطى»، و عن بعض آخر انه صفه لقوله «رجلا»، و عن بعض آخر حملها على محامل آخر كلها خلاف الظاهر جدا.

(٢) لا إشكال فيه، لصراحه دلالة الصحيحه على ذلك بكلا احتماليه، فقد صرح الإمام عليه السلام بقوله «فقد تم حجه»، لكن اذا لم يكن ما عليه مقيدا بخصوص الطريق المعين. مضافا إلى أنه على وفق القاعده، لا- أن طى الطريق لا يؤثر في صحه الحج و عدمها، بل الميزان فى صحته الإتيان بالمناسك كلها، و المفروض أن الطريق لم يكن واجبا على المنوب عنه.

عليه مقيدا بخصوصيه الطريق المعين، إنما الكلام في استحقاقه الأجره المسماه على تقدير العدول و عدمه، و الأقوى أنه يستحق من المسمى بالنسبه و يسقط منه بمقدار المخالفه إذا كان الطريق معتبرا في الإجاره (١) على وجه الجزئيه، و لا يستحق شيئا على تقدير اعتباره على وجه (٢) القيديه، لعدم اتيانه بالعمل المستأجر عليه حينئذ و إن برئت ذمه المنوب عنه بما أتى به، لأنه حينئذ متبرع بعمله.

و دعوى أنه يعد في العرف انه أتى ببعض ما استؤجر عليه فيستحق بالنسبه، و قصد التقييد بالخصوصيه لا يخرج عرفا عن العمل للأجزاء كما ذهب إليه

(١) هذا واضح إذا كان اعتبار الطريق في الإجاره على وجه الجزئيه، بمعنى أنه آجره لطي الطريق الخاص و العمل بمناسك الحج و كان المستأجر عليه مركبا منهما، فبمقتضى تقسيط الأجره على أجزاء المستأجر عليه يسقط من الأجره بمقدار المخالفه و يستحق الباقي من الأجره المسماه.

هذا إذا لم يفسخ المستأجر الإجاره لبعض الصفقه، و ان فسخ يفسخ، فحينئذ

يستحق أجره المثل بمقدار عمله على ما هو المعروف بينهم، على تأمل بيناه في المسأله المتقدمه إن لم يكن إجماع عليه.

(٢) بأن يستأجره على الحج المقيد بكونه من طريق خاص على نحو وحده المطلوب، فعلى الظاهر لا يستحق شيئا لا الأجره المسماه و لا أجره المثل، فانه لم يأت بالعمل المستأجر عليه لا كلا و لا بعضا. أما عدم استحقاقه للأجره المسماه فلعدم الإتيان بالعمل المستأجر عليه، و أما عدم استحقاقه لأجره المثل فلأن المأتي به لم يكن بأمر المستأجر، فان أمر المستأجر كان متعلقا بالعمل المقيد و لم يأت به و ما أتى به غير مطلوب له بل كان من المتبرع بعمله.

صاحب الجواهر (١). لا وجه لها.

و يستحق تمام الأجره إن كان اعتباره على وجه الشرطيه الفقهيه (٢)، بمعنى

(١) قال صاحب الجواهر بعد ذكر كلام صاحب المدارك: لكن الأصح خلافه، ضروره صدق كونه بعض العمل المستأجر عليه و ليس هو صنفا آخر، و ليس الاستيجار على خياطه تمام الثوب فخاط بعضه بأولى منه بذلك.

و في كلام صاحب الجواهر النظر الواضح، فان كل مركب إذا لوحظ كل جزء منه مقيدا بأجزائه الأخر على نحو وحده المطلوب،

و بهذا اللحاظ و هذه الحثيه صار المركب موردا للطلب، فإذا انفرد جزء في الخارج أو جزءين أو أكثر عن الأجزاء الأخر فلا يكون جزء من أجزاء المركب بما هو مطلوب بل يكون مباينا له. مثلا: الركوع ما لم يكن متعقبا بالسجود و لم يكن متأخرا عن الأجزاء الأخرى لا يكون جزء الصلاة بما هو مطلوب، بل يكون شيئا مابائنا للصلاه، و هكذا كل مركب إذا كان على هذه الحاله.

و

هكذا الحال في الخياطه، فإذا استأجره لخياطه الثوب متقيدا بخياطه كله على نحو وحده المطلوب، فإذا خاط بعضه و لم يتمه لا يستحق أجره لعدم إتيانه ما استؤجر عليه، بل قد يكون عدم اتمامه موجبا للنقص فيه كما في بعض الاحيان، فيحتمل أن يكون ضامنا للنقص الوارد عليه، و هكذا الحكم في جميع المركبات. فقول صاحب الجواهر رضوان الله عليه «ليس هو صنفا آخر» لا يمكن المساعدة عليه، بل هو صنف آخر فلا يستحق شيئا كما عليه الماتن رحمه الله تعالى.

(٢) هذا واضح إن أمضاه المستأجر و أسقط خياره فيستحق تمام الأجره المسماه، و إن فسخ الإجاره من جهه خيار تخلف الشرط فيرجع الى أجره المثل على المشهور بينهم، بل يمكن دعوى الاتفاق، لأن أصل العمل كان بأمره و طلبه و كان المستأجر تسلم ما استؤجر عليه، و عمل المسلم محترم و لم يأت به تبرعا و مجانا، فلا يذهب هدرا. لكن لا يخلو من تأمل ان لم يكن إجماع عليه كما ليس ببعيد، و مع كونه اجماعيا و بناء العقلاء عليه لا إشكال فيه.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٧٧

الالتزام في الالتزام. نعم للمستأجر خيار الفسخ لتخلف الشرط، فيرجع إلى أجره المثل.

### **[مسأله إذا أجر نفسه للحج عن شخص مباشره في سنه معينه ثم أجر عن آخر في تلك السنه مباشره بطلت الإجاره الثانيه]**

(مسأله: ١٤) إذا أجر نفسه للحج عن شخص مباشره في سنه معينه ثم أجر عن شخص آخر في تلك السنه مباشره أيضا بطلت الإجاره الثانيه (١)، لعدم

---

(١) قد استدل على بطلان الإجاره الثانيه بوجوه:

الأول: ما أفاده المصنف، و هو عدم قدره الأجير على العمل بها.

و فيه: أنه إن كان المراد عدم القدره العقليه فبديهى البطلان، و إن كان المراد عدم القدره الشرعيه- بمعنى أن لا يكون شىء عليه واجبا فعليا

مضادا للمستأجر عليه الثاني- فهذا عين المدعى، و لم يدل دليل عليه، فالقدره الشرعيه أيضا موجوده.

الثاني: أن عمله في الإجاره الأولى صار مستحقا للغير فلا يجوز صرفه في غير ذلك و فيه: انه في الإجاره الثانيه لا يملك الأجير عين ما ملكه للمستأجر الأول، بل يملك فردا آخر غير ما ملكه في الأول.

الثالث: انه بعد ما آجر نفسه للحج من الأول صار الحج من الأول واجبا عليه، و الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده، و النهى موجب للفساد.

و فيه: انه قررنا فى الأصول و حققنا أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده.

الرابع: ان الأمر بالشىء و ان لم يقتض النهى عن ضده- و هو الحج الثانى- إلا أنه يقتضى عدم الأمر بضده و هو الحج الثانى، و حيث إنه كان عباده فلا يصح بدون الأمر.

و فيه: انه قد حقق فى الأصول صحه الترتب، ففى كل مورد يقع التراحم بين الواجبين فإن كانا متساويين فى الأهميه فيحكم بالتخير بينهما، و إن كان بينهما أهم و مهم نحكم بتعين الأهم و بنحو الترتب يتوجه الأمر بالمهم، فلا إشكال من هذه الجهه أيضا.

الخامس: النصوص المدعاه الداله على زعم بعض الفقهاء على عدم جواز نيابه من استقر عليه الحج المتقدمه فى المسأله العاشره بعد المائة من مسائل اشتراط الاستطاعه فى

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٧٨

القدره على العمل بها بعد وجوب العمل بالأولى. و مع عدم اشتراط المباشره

---

وجوب حجه الإسلام.

و قد تقدم عن الماتن عدم دلالتها على ما ادعوا، و نحن أيضا بينا على النحو المشروح عدم دلالتها على ما ادعوا، بل تدل على الصحه، و هى روايات ثلاث قد ذكرناها فى تلك المسأله مع

شرحها فراجع.

السادس: و هو العمده فى الإشكال- ان الإنسان لا يملك منفعه المتضاده فى عرض واحد بل يملكها على نحو البديل. مثلا: لا يملك الإنسان فى آن واحد و فى عرض واحد للكتابه و الخياطه، فإذا اشتغل بالخياطه لا يقدر فى تلك الحاله الاشتغال بالكتابه، كما أنه لا- يمكنه الاشتغال فى آن واحد بالكتابتين المختلفتين أو بالخياطتين المختلفتين، فإذا ملك منفعته الخاصه فى زمان خاص كالحج لشخص لا- يملك تلك المنفعه الخاصه فى ذلك الزمان حتى يمكنه التمليك لشخص آخر، فالحج فى تلك السنه إذا صار مملوكا لزيد مثلا- و المفروض أن الإنسان لا- يملك منفعه المتضاده- فلا- يملك شيئا حتى يملكه لعمرو، فالإجاره الثانیه للحج تصير باطله، لأنه إما أن يملك المستأجر الثانى الحج الذى يكون بنفسه مالكا له و المفروض أنه لا يملكه و إما أن يملك عمرا ما كان مملوكا لزيد، فتكون المعامله فضوليّه. فهذا مثل مسأله دار آجره انسان لزيد الى سنه فلا يملك منافع الدار فى تلك السنه حتى يملكها لشخص آخر بالإيجار الآخر، فان آجرها ثانيه تكون الإجاره الثانیه باطله، فهذا الوجه صحيح

فالإجاره الثانيه باطله. و الوجه الوجيه: ان ما ملكه و كان تحت سلطنته قد ملكه للمستأجر الأول فلا يبقى شىء حتى يملكه للمستأجر الثاني، و لهذا تكون الإجاره الثانيه باطله.

و هذا هو الفارق بين ما نحن فيه و مسأله من استقر عليه الحج حجه الإسلام أو حجا بالنذر الذى قلنا ان حجه تبرعا أو نيابه عن الغير صحيح، و كذا إجاره نفسه للحج نيابه صحيحه، و هو أنه فى تلك المسأله لم يصر الحج مملوكا لله بالملكه الاعتباريه بل صار

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١،

ص: ٤٧٩

فيهما أو فى إحداهما صحتا معا (١).

و دعوى بطلان الثانيه و ان لم يشترط فيها المباشره مع اعتبارها فى الأولى، لأنه يعتبر فى صحه الإجاره تمكن الأجير من العمل بنفسه فلا- يجوز إجاره الأعمى على قراءه القرآن و كذا لا- يجوز إجاره الحائض لكنس المسجد و ان لم يشترط المباشره. ممنوعه، فالأقوى الصحه (٣).

هذا إذا آجر نفسه ثانيا للحج بلا- اشتراط المباشره، و أما إذا آجر نفسه لتحصيله فلا إشكال فيه (٣). و كذا تصح الثانيه مع اختلاف الستين أو مع

---

واجبا عليه فقط، و قد بينا مفصلا أن كل شىء - أعم من الواجبات و غيرها- يكون ملكا لله بالملكه الحقيقيه، و هذه غير الملكيه الاعتباريه، و لو صار حجا واجبا عليه يدخل فى الواجبين المتراحمين.

(١) هذا لا إشكال فيه، فإنه إذا لم يشترط المباشره فيهما أو فى أحدهما لا وجه لعدم صحه الإجاره، لأن الأجير قادر و متمكن من العمل بكلتا الإجارتين. و نتيجة الاجارتين أن المستأجرين يكونان مالكين كل منهما لحجه فى ذمته، و هو قادر للعمل بكلتا الإجارتين، و لا يشترط فى صحه الإجاره إلا تمكن الأجير للعمل بالمستأجر عليه، أما قدره الأجير على الإتيان بالمستأجر عليه بنفسه مع عدم اشتراط المباشره فلا يشترط فى صحه الإجاره. و كذا الحكم فى المثالين المذكورين فى المتن.

نعم إن كان ظاهر الكلام المباشره أو تكون قرينه فى البين تدل عليها فيما نحن فيه و فى المثالين، فتتم الدعوى لكنه خارج عن الفرض.

(٢) ما أفاده المصنف هو الصحيح كما عرفت.

(٣) لعدم التنافى بينهما، لأنه يمكن أن يكون مشغول الذمه بتحصيل حجتين فى سنه واحده و لو بتوسط الاستنابه فيهما أو فى



إحداهما.

كتاب الحج (للقمى، السيد

حسن)، ج ١، ص: ٤٨٠

توسعه الإجارتين أو توسعه إحداهما (١)، بل و كذا مع إطلاقهما (٢) أو إطلاق احداهما إذا لم يكن انصراف إلى التعجيل.

(١) هذا واضح لا إشكال فيه، لإمكان تسليم مورد الإجاره فى جميع هذه الصور بلا إشكال فيه فتصح.

(٢) عن الشيخ رضوان الله عليه و بعض آخر بطلان الثانية مع الإطلاق، و قد يستدل على ذلك: بأن إطلاق الإجاره يقتضى التعجيل، فإذا كان مقتضى الإجاره التعجيل فالإجاره الثانية تكون مزاحمه للأولى فتبطل.

و فيه: أن إطلاق الإجاره ما لم تكن قرينه فى البين أو انصراف لا يقتضى التعجيل، فلا مزاحمه أصلا.

و قد يقال: إن مقتضى قاعده السلطنه على الأموال و الحقوق تقتضى وجوب المبادره إلى أداء الحق و التسليم له.

و فيه: ان وجوب المبادره إلى الحق و التسليم يختص بصوره عدم رضا صاحب الحق بالتأخير و ما لم يجعل فى عقد المعامله التوسعه للمديون فى أداء الحق، فإذا كان راضيا بالتأخير أو كان مفاد المعامله التوسعه فى زمان الأداء فلا تجب المبادره إلى الأداء بمقدار التوسعه فى زمان الأداء فى عقد المعامله، و ما دام الرضا بالتأخير باقيا. و فى صورته إطلاق الإجاره مع عدم قرينه على التعجيل و عدم انصراف إليه و عدم التعارف عليه، فمفاد المعامله يقتضى التوسعه فى زمان الأداء بالمقدار المتعارف، فإن المستأجر كان له أن يقيد أداء مورد الإجاره فى السنه الحالیه، و أما مع عدم التقييد فيكون الأجير فى التوسعه بالمقدار المتعارف.

و ثانيا أن وجوب المبادره إلى أداء الحق لا يوجب التوقيت و لا يوجب تملك المستأجر خصوص الحج الواقع فى تلك السنه حتى تكون الإجاره الثانية مزاحمه له، بل يكون حكما تكليفيا للمؤجر، فيجب على المؤجر

أداء الحقوق و المبادره إليها بقدر الإمكان،

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٨١

و لو اقترنت الإجارتان - كما إذا أجر نفسه من شخص و أجره وكيله من آخر فى سنه واحده و كان وقع اجارتين فى وقت واحد - بطلتا (١) معا مع اشتراط المباشره فيهما.

و لو أجره فضوليان من شخصين مع اقتران الإجارتين يجوز له اجازة احداهما (٢)، كما فى صورته عدم الاقتران.

و لو أجر نفسه من شخص ثم علم أنه أجره فضولى من شخص آخر سابقا على عقد نفسه ليس له اجازة ذلك العقد (٣)، و ان

قمي، سيد حسن طباطبائي، كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ٣ جلد، مطبعة باقري، قم - إيران، اول، ١٤١٥ هـ ق

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)؛ ج ١، ص: ٤٨١

لفرض أنه لا يمكنه أداء كليهما في هذه السنة.

مضافا إلى كل ذلك أنه مع علم المستأجر الثاني بالإجازة الأولى لا يكون مقتضى الثاني التعجيل أصلا حتى تكون مزاحمه للأولى، بل مع الاحتمال العقلائي بذلك أيضا مع كون المتعارف بالنسبة إلى هذا الشخص استيجاره لحج آخر في تلك السنة.

(١) لتنافيها فلا يمكن الحكم بصحتها، لما عرفت من بطلان إجاره نفسه مباشرة في سنة واحده لشخصين، فلا يمكن القول بصحتها جميعا ولا بصحة واحده منهما معينه لأنه ترجيح بلا مرجح. والحكم بصحة إحداهما لا على التعيين لا يفيد فيلغى.

(٢) هذا واضح لا مانع من إجاره إحداهما، فانه يشملها عموم الأدله، فتصح المجازة و تبطل الأخرى أجازها بعد إجازة الأولى أم لم يجزها. أما مع عدم الإجازة فلأن صحة الفضولي متوقفه على إجازة الأصيل، و أما مع الإجازة فلأنه لا حق له للإجازة، فانه بعد صحة إحدى

الإجازتين الفضوليتين بواسطة إجازة الأصيل فالإجازة الثانية باطله على ما تقدم تفصيلا.

(٣) ما أفاده المصنف هو الصواب، لأن الإجازة من الأصيل تؤثر كاشفه أو ناقله في صورته أنه يكون للأصيل سلطنه على المال و على إجارته، و بعد إجارته نفسه لا تبقى له

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٨٢

بدعوى أنها حينئذ تكشف عن بطلان إجاره نفسه، لكون إجارته نفسه مانعا عن صحة الإجازة حتى تكون كاشفه، و انصراف أدله صحة الفضولي عن مثل ذلك.

**[مسألة إذا آجر نفسه للحج في سنة معينه لا يجوز له التأخير و لا التقديم لا مع رضی المستأجر]**

(مسألة: ١٥) إذا آجر نفسه للحج في سنة معينه لا يجوز له التأخير (١) بل و لا التقديم (٢) الا مع رضی المستأجر (٣)، و لو آخر لا لعذر أثم و تنفسخ الإجاره إن

سلطنه على الإجاره حتى تفيد اجازته، و مع عدم سلطنته على الإجاره لا سلطنه له على الإجاره أيضا، فلا تفيد إجازته.

(١) هذا مقتضى صحه الإجاره و نفوذها مع جميع قيودها، و يستحق المستأجر أن يعمل الأجير على طبق ما عقدت الإجاره عليه.

(٢) هذا بعين ما ذكرنا في صوره التأخير، فان المستأجر يستحق ما هو المستأجر عليه، مع تعيينه في العقد هو يستحق خصوص ما عقد عليه، فإذا قدمه أو أخره لم يأت بالعمل المستأجر عليه و لم يستحق الأجره.

(٣) رضا المستأجر بالتقديم تاره من جهه عدم تعلق الغرض بخصوص الزمان المعين بل ذكر الزمان من باب المثال أو المتعارف و لا- يكون نظر المستأجر إلى زمان خاص بل هو راض بإتيان العمل بأى زمان كان، فمع علم الأجير بذلك يجوز له التقديم و التأخير معا، و تاره يكون نظره أن لا يتأخر عن الزمان المعين و يفرض أنه علم ذلك من القرائن فيجوز له التقديم

لا التأخير، و إلا فلا يجوز التأخير و لا التقديم مع عدم القرائن على الرضا عن المستأجر بالتقديم.

أما مع التأخير عن الزمان المعين: فتاره انه كان غير قادر على العمل فى ذلك الزمان، ففى هذه الصوره و فرض التقييد بذلك الزمان فالإجاره تكون باطله من جهه عدم قدره الأجير على الإتيان، أما إذا كان قادرا لإتيان العمل فى ذلك الزمان و لكن أخره عمدا و بلا عذر فالظاهر أن الإجاره لا تنفسخ و بقيت الإجاره على حالها خلافا للماتن، و يكون

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٨٣

كان التعيين على وجه التقييد، و يكون للمستأجر خيار الفسخ لو كان على وجه الشرطيه. و إن أتى به مؤخرا لا يستحق الأجره على الأول و ان برئت ذمه المنوب عنه به (١)،

للمستأجر مطالبه أجره المثل للعمل و لا وجه لانفساخ الإجاره. و لما كان الأجير مشغول الذمه و لم يأت بالعمل لا بد من أداء ما فى الذمه باعطاء أجره المثل للعمل و لا وجه لانفساخها و يكون عاصيا فى التأخير. نعم للمستأجر إما مطالبه أجره المثل للعمل أو فسخ الإجاره و استرداد المسمى لو أداها حين عقد الإجاره.

هذا إذا كان التأخير منه بغير عذر، أما إن كان معذورا فى التأخير فإما أن يكون من حين العقد غير قادر على الإتيان بالعمل فالإجاره باطله كما سبق، و إما أن يكون حين عقد الإجاره قادرا على الإتيان بحيث لو كان يستعمل للعمل كان يمكنه الإتيان لكن أخره بالمقدار المتعارف بحيث أنه على المتعارف لا يفوته العمل لكن اتفق حدوث المانع و كان سببا للفوت، ففى هذه الصوره لو كان الفوت لعذر و يمكن القول بعدم عصيانه

إلا- أنه من جهه قدره على العمل حين عقد الإجاره و بمقدار زمان إتيان العمل لا- وجه لانفساخ الإجاره، و يكون حكمه كسابقه فى بقاء الإجاره على حالها.

هذا كله على فرض التقيد، و أما إذا كان على وجه الشرطيه فما أفاده المصنف هو الصواب من أن للمستأجر خيار الفسخ.

(١) هذا على ما اختاره الماتن «ره» من أن انفساخ الإجاره هو الصواب، و أما على ما اخترناه من بقاء الإجاره و استحقاق المستأجر أجره المثل فلأجير استحقاق الأجره المسماه و عليه أداء اجره المثل. نعم قد عرفت أن للمستأجر خيار فسخ الإجاره، و لو فسخ الإجاره يسترد من الأجير الأجره المسماه لو كان أداها اليه. و على أى حال لو أتى به مؤخرًا على فرض التقيد لا يستحق شيئًا و ان برئت ذمه المنوب عنه كما قال الماتن.

و هذا على القاعده، إذ المفروض أن النائب أتى به عن المنوب عنه على طبق القواعد

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٨٤

و يستحق المسماه على الثاني (١) إلا اذا فسخ المستأجر فيرجع الى أجره المثل.

و إذا أطلق الإجاره و قلنا بوجود التعجيل لا تبطل مع الإهمال (٢)، و فى ثبوت الخيار للمستأجر حينئذ و عدمه وجهان: من أن الفوريه ليست توقيتًا، و من كونها بمنزله الاشتراط (٣).

### **[مسأله لا تصح الإجاره الثانيه فيما اذا أجر نفسه من شخص فى سنه معينه ثم أجر من آخر فى تلك السنه]**

(مسأله: ١٦) قد عرفت عدم صحه الإجاره الثانيه فيما اذا أجر نفسه من شخص فى سنه معينه ثم أجر من آخر فى تلك السنه، فهل يمكن تصحيح الثانيه باجاره المستأجر الأول أو لا؟ فيه تفصيل (٤)، و هو أنه إن كانت الأولى واقعته

---

الشرعيه و لازمه البراءه.

(١) لأن للمستأجر خيار فسخ الإجاره، فإذا لم يفسخ فتكون الإجاره على حالها باقيه،

فيستحق الأجره المسماه لبقاء الإجاره على حالها. و لو فسخ الإجاره فيرجع إلى أجره المثل مع ما فيه كما قدمنا.

(٢) قد تقدم تفصيل ذلك و أنه يجب التعجيل أو لا، و على فرض وجوب التعجيل لا- يكون قيدًا للمعامله حتى يكون بنظر المصنف موجبًا للانفساخ.

(٣) على الماتن أن يقول على ما قواه سابقًا: ان الدليل إما أن يدل على أنه قيد للعمل المستأجر عليه فتبطل مع إهماله، و إما أن يدل على أنه شرط فى المعامله فيكون للمستأجر الخيار باهماله.

(٤) تحقيق المقام و توضيحه: انه تاره فى الإجاره الأولى تقع على خصوص الحج الصادر منه فى هذه السنه، بحيث يصير شخص الحج الصادر منه فى هذه السنه مملوكًا للمستأجر، و بما أن الحج فى سنه واحده ليس قابلاً للتكرار لم يبق للأجير منفعه من

حيث الحج حتى يمكنه أن يملكه غيره أيضا، فما يصدر منه من الحج يكون ملكا للمستأجر، كما أنه إذا ملكه جميع منافعه في هذه السنه في الإجاره صار جميع منافعه مملوكه للمستأجر.

و على هذا لو أوقع الإجاره الثانيه أيضا على خصوص الحج الصادر منه في هذه السنه

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٨٥

على العمل فى الذمه لا تصح الثانيه بالإجاره، لأنه لا دخل للمستأجر بها، إذ لم تقع على ماله حتى تصح له إجازتها. و ان كانت واقعته على منفعه الأجير فى تلك السنه- بأن تكون منفعته من حيث الحج أو جميع منافعه له- جاز له إجاره الثانيه لوقوعها على ماله.

و كذا الحال فى نظائر المقام، فلو آجر نفسه ليخيط لزيد فى يوم معين ثم آجر نفسه ليخيط أو ليكتب لعمره فى ذلك اليوم ليس لزيد إجاره العقد

الثانى، و أما إذا ملكه منفعته الخياطى فأجر نفسه للخياطه أو للكتابه لعمره جاز له إجاره هذا العقد، لأنه تصرف فى متعلق حقه و إذا أجاز يكون مال الإجاره له لا للمؤجر.

---

للمستأجر الثانى فلازم ذلك أن الإجاره الثانيه وقعت على ملك المستأجر الأول، فتكون فضوليته و تصح باجاره المستأجر الأول، لأنها وقعت فى ملكه. و لا اشكال فيه، بلا فرق بين أن تقع الإجاره على جميع منافع الأجير فى تلك السنه أو على خصوص الحج الصادر منه فى هذه السنه.

أما إذا وقعت الإجاره الأولى على كلى الحج فى ذمه الأجير، بأن أوقعه فى هذه السنه مباشره و لم تقع على شخص الحج الصادر منه فى تلك السنه حتى يكون المستأجر مالكا لخصوص هذا الحج بل يكون مالكا فى ذمه الأجير الكلى الواقع مباشره فى هذه السنه، فهذا الحج الصادر منه لم يكن بخصوصه مملوكا له حتى تكون له إجاره الثانيه.

لكن قد يقال: تكون له الإجاره أيضا، من جهه أنه بعد ما آجر نفسه للحج عن زيد فى هذه السنه- و لو كانت الإجاره واقعته على الكلى من الحج فى الذمه مباشره فى هذه السنه و لم يكن للحج فى هذه السنه مباشره أفراد متعدده بل له فرد واحد- فيكون متعلق

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٨٦

نعم لو ملك منفعه خاصه- كخياطه ثوب معين أو الحج عن ميت معين على وجه التقييد- يكون كالأول فى عدم امكان إجازته (١).

الإجاره منحصرًا بفرد خاص لا غير، و هو الحج الصادر منه فى تلك السنه، و قهرا تعين ما فى الذمه فى هذا المعين، فىكون هذا المصداق فى الحقيقه ملكا للمستأجر الأول، فتكون له إجاره الإجاره الثانيه على النحو الأول بلا فرق بينهما.

إلا أن يخذش فى ذلك: بأن انحصار مصداق الكلى فى فرد لا يوجب مملوكيه الفرد بما هو فرد للذى كان مالكا للحج الكلى فى ذمه الموجر حتى تكون إجارته للمستأجر الثانى التصرف فى ملك المستأجر الأول فضوله و له حق الإجاره لها و الإجاره الثانيه باطله، لأنه لم يكن مالكا للحج فى هذه السنه مباشره لا الفرد الخاص منه لأنه جعله ملكا للمستأجر الأول و لا الكلى لأنه لا فرد للكلى الذى يكون اختياره فى يده، فإنه على الفرض كان للكلى فرد واحد و هو فى الحال صار ملكا للغير، فلا ملكيه له حتى يمكن إجارته. و مع ذلك كله لا تخلو المسأله من تأمل ما.

(١) لا- يخفى أن المتيقن من تصحيح الإجاره الثانيه باجاره المستأجر الأول هو الذى تكون الإجاره الثانيه فى حق المستأجر بجمع قيوده، و كلام الماتن لعله لا يستفاد منه هذا كاملا. مثلا: اجاره الشخص للخياطه أو الكتابه تاره تكون لمطلق الخياطه أو مطلق الكتابه مباشره فى يوم معين فأجر الأجير نفسه للغير للخياطه مثلا- مباشره فى ذلك اليوم تكون اجارته تصرفا فى حق المستأجر الأول فله أن يجيزها، أما إذا آجره المستأجر الأول للخياطه ثوب زيد على نحو التقييد ثم آجر الأجير نفسه للغير للخياطه ثوب عمرو فلا يعلم أن يكون له إجاره الإجاره الثانيه، لأن حق المستأجر الأول كان منحصرًا فى خياطه ثوب زيد فى يوم معين مباشره على نحو التقييد و خياطه ثوب عمرو مبائنه لحق المستأجر الأول و ليس تصرفا فى ملكه، فيشكل الحكم بإمكان إجاره المستأجر الأول.

و هكذا إن استأجره للحج عن ميت معين على نحو التقييد فى

السنه المعينه مباشره ثم

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٨٧

### [مسأله إذا صد الأجير أو أحصر كان حكمه كالحاج عن نفسه]

(مسأله: ١٧) إذا صد الأجير أو أحصر كان حكمه كالحاج عن نفسه (١) فيما عليه من الأعمال، و تنفسخ الإجاره مع كونها مقيده بتلك السنه (٢)، و يبقى الحج فى ذمته مع الإطلاق، و للمستأجر خيار التخلف إذا كان اعتبار تلك السنه على وجه الشرط فى ضمن العقد (٣). و لا يجزى عن المنوب عنه و ان كان بعد الإحرام و دخول الحرم (٤)، لأن ذلك كان فى خصوص الموت من جهه الأخبار، و القياس عليه لا وجه له.

آجر الأجير نفسه للحج مباشرة فى تلك السنه عن ميت آخر، فيشكل الحكم بإمكان تصحيح الإجاره الثانيه باجاره المستأجر الأول.

نعم لو آجر نفسه للغير للحج من ذلك الميت المعين الذى آجره المستأجر الأول للحج عنه فلا مانع من إجاره المستأجر الأول إجاره الثانيه، لأنه كان تصرفا فى حقه فيستحق المستأجر الأول مال الاجاره و لا يستحق الأجير من ذلك شيئا، نعم هو يستحق الأجره المسماه فى الإجاره الأولى. و كذلك الحكم فى سائر الأمثله، و إن كان كلام المصنف ربما لا يستفاد منه تمام المقصود.

(١) الظاهر أنه متفق عليه، و هو مقتضى عموم الأدله المثبتة لتلك الأحكام الشامله لعمومها و اطلاقها للحاج عن نفسه و الحاج عن غيره.

(٢) لتعذر العمل المستأجر عليه من جهه الصد أو الحصر الكاشف عن عدم صحه تملكه و تملكه. هذا مع عدم الإهمال فى الإتيان بالعمل لا إشكال فيه، أما مع الإهمال فى اتيان العمل ففيه إشكال قد تقدم.

(٣) الظاهر أنه متسالم عليه و لم يعلم من أحد الخلاف فيه.

(٤) الظاهر عدم الإشكال فيه أيضا، و إن نسب القول

بالإجزاء إلى بعض الأساطين، فإن الإجزاء حكم تعبدى على خلاف القواعد للنصوص المعتمده المختصه بالموت، و لا وجه للقياس عليه ما لم يعلم بالمناط كما قال المصنف فهو الصواب.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٨٨

و لو ضمن الموجر الحج فى المستقبل فى صورته التقييد لم تجب إجابته (١).

و القول بوجوبه ضعيف، و ظاهرهم استحقاق الأجره بالنسبه إلى ما أتى به من الأعمال، و هو مشكل (٢)، لأن المفروض عدم إتيانه للعمل المستأجر عليه و عدم فائده (٣) فيما أتى به، فهو نظير الانفساخ فى الأثناء لعذر غير الصد و الحصر و كالانفساخ فى أثناء سائر الأعمال (٤) المرتبطه لعذر فى اتمامها. و قاعده احترام عمل المسلم لا تجرى، لعدم الاستناد إلى المستأجر، فلا يستحق أجره المثل أيضا.

**[مسأله إذا أتى النائب بما يوجب الكفاره فهو من ماله]**

(مسأله: ١٨) إذا أتى النائب بما يوجب الكفاره فهو من ماله (٥).

**[مسأله إطلاق الإجاره يقتضى التعجيل]**

(مسأله: ١٩) إطلاق الإجاره يقتضى التعجيل (٦)، بمعنى الحلول فى مقابل

---

(١) لعدم الدليل على وجوبه و إن نسب القول بوجوبه إلى بعض الفقهاء رضوان الله عليهم و لا نرى وجها لوجوبه.

(٢) قد تقدم تفصيل هذه المسألة فى المسألة الحادية عشره و فصلنا القول فيها.

(٣) ذكرنا فيها أنه أى فائده أعظم من الأجر الأخرى صار نصيبا له بفعل النائب من جهة أنه هذا المقدار نيابه عن المنوب عنه.

(٤) ذكرنا أيضا فى تلك المسألة أن فى سائر العبادات المرتبه أيضا لا يكون مسلما عدم حق النائب بمقدار ما أتى النائب به. مثلا: إذا صلّى و بعد ركعه أو ازيد مات النائب نحتمل أن يكون الحق بمقدار ما أتى به، فراجع تلك المسألة.

(٥) الظاهر عدم الإشكال و عدم الخلاف فيه، بل ادعى بعض الإجماع عليه. و هو على القاعده، فإنها عقوبه على نفسه فلا بد أن يكون من ماله، فوجوب كون العقوبه فى مال غيره لا وجه له و لم يدل دليل عليه.

(٦) إطلاق الإجاره إذا لم يكن انصراف أو قرينه أو تعارف على الطرفين يقتضى

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٨٩

الأجل لا بمعنى الفوريه، إذ لا دليل عليها.

و القول بوجوب التعجيل إذا لم يشترط الأجل ضعيف، فحالها حال البيع فى أن اطلاقه يقتضى الحلول، بمعنى جواز المطالبه و وجوب المبادره معها.

---

الحلول فى مقابل شرط الأجل، بمعنى أن مقتضى صحه الإجاره أن بعد تمام العقد ما لم يكن شرط و انصراف و تعارف فى البين يصير الموجر مالكا لمال الإجاره و أن المستأجر مالكا على ذمه الموجر للعمل بما استوجر فيه.

أما وقت التسليم

فتختلف الموارد و اختلاف المتعارف و الإمكانيات، فإذا آجر نفسه للحج لشخص و قد آجر نفسه للغير فى هذه السنه قبل هذه الإجاره لا يمكنه بحسب التكليف الشرعى الإتيان بالحج لهذا الشخص، و على هذا لا يجب عليه الإتيان للحج لهذا الشخص، فلا يجوز للمستأجر المطالبه و لا يجب على الأجير المبادره.

و أما مع عدم المانع من إتيان العمل فى هذه السنه فيشكل القول بعدم وجوب التعجيل و لو لم يطالب المستأجر إلا مع رضاه بالتأخير أو كان قرينه أو انصراف حين العقد أو تعارف حينه على التأخير، فقول المصنف وجوب المبادره مع المطالبه المفهوم منه عدم وجوب المبادره مع عدم المطالبه لا يمكن المساعده عليه، فانه مع عدم المطالبه و عدم العلم برضاه بالتأخير يشكل



الحكم بعدم وجوب المبادرة، فانه مع اشتغال الذمه لحقوق الأدميين فعلا و في الحال بدون دليل على التأخير و عدم إحراز رضا صاحب الحق بالتأخير يشكل الحكم بعدم وجوب المبادرة، بل الظاهر أنه لا إشكال في وجوب المبادرة عليه، لكنه كما أشرنا لا بد من ملاحظه التعارف و عادات البلد و سائر القرائن.

مثلا: إذا استأجر شخصا معروفا بايجار نفسه للحج و يكون هذا شغله، فكثيرا ما يؤجر نفسه للحج مع ايجار نفسه قبل الحج واحد أو لحجين أو اكثر للغير، فإذا أراد المستأجر إتيان الحج في سنة الإيجار أو سنة بعدها فلا بد أن يقيد معامله بذلك أو يشترط في ضمن العقد، فمع عدم القيد أو الشرط يستظهر منه عدم إرادته التعجيل. كما أنه إذا كانت

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٩٠

### [مسألة إذا قصرت الأجره لا يجب على المستأجر إتمامها]

(مسألة: ٢٠) إذا قصرت الأجره لا يجب على المستأجر إتمامها، كما أنها لو زادت

ليس له استرداد الزائد (١). نعم يستحب الإتمام كما قيل (٢)، بل قيل يستحب على الأجير أيضا رد الزائد (٣)، و لا- دليل بالخصوص على شىء من القولين. نعم يستدل على الأول بأنه معاونه على البر و التقوى (٤)، و على الثانى بكونه موجبا (٥) للإخلاص فى العباده.

---

عاده البلد الاستيجار لسنه الاستيجار على نحو يكون شرطا ضمنيا بذلك فلا بد من العمل على طبق الشرط. و الحاصل إن القرائن و الانصرافات هى المحكم كما فى سائر المقامات.

(١) لا إشكال فى هذين الحكمين نصا و فتوى و يكون على طبق القاعده.

(٢) نسب ذلك إلى النهايه و المبسوط و المنتهى.

(٣) نسب ذلك إلى التذكرة.

(٤) إن كان المراد أن الأجير صار فى ضيق من جهه قله الأجره و بالاتمام فى اثناء العمل يصير الأجير فى سعه فى بقيه العمل فيكون إعانه له فى بقيه العمل فهو حسن لو قلنا يصدق بذلك الإعانه على العمل، و فيه تأمل.

(٥) إن كان الأجير يؤجر نفسه للحج لأجل درك الثواب و بما أنه لا يكون فى سعه حتى يأتى بالحج لنفسه و من ماله فيؤجر نفسه ليتمكن من الإتيان بالحج و يقنع فى الأجره بمقدار المئونه و اذا زادت الأجره يرد الزائد لخلوص العمل لله تعالى فيمكن المساعده عليه.

و أما النصوص فى هذه المسألة: فمنها ما عن مسمع قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

أعطيت الرجل دراهم يحجج بها عنى ففضل منها شىء فلم يردده على. فقال: هو له، لعله ضيق على نفسه فى النفقه لحاجته إلى النفقه «١». فما يستفاد منها لعله أمران: الأول أن

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ١٠ من أبواب النيايه فى الحج، ح ١ ص ١٢٦.

كتاب الحج

(للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٩١

**[مسأله لو أفسد الأجير حجه بالجماع قبل المشعر فكالحاج عن نفسه]**

(مسأله: ٢١) لو أفسد الأجير حجه بالجماع قبل المشعر فكالحاج عن نفسه يجب عليه إتمامه و الحج من قابل (١) و كفاره بدنه، و هل يستحق الأجره على

---

الأجره هى له، و الثانى أنه إن لم يضيق على نفسه و لم يكن بحاجه إلى النفقه يحسن رد الزائد مع التأمل فيه.

«و منها» ما عن محمد بن عبد الله القمى قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يعطى الحجه يحجج بها و يوسع على نفسه فيفضل منها أ يرددها عليه؟ قال: لا هى له «١».

«و منها» ما عن عمار بن موسى الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يأخذ الدراهم ليحجج بها عن رجل هل يجوز أن ينفق فى غير الحج؟ قال: إذا ضمن الحجه فالدراهم له يصنع بها ما أحب و عليه حجه «٢».

«و منها» ما عن أبى على احمد بن محمد بن مطهر قال: كتبت الى أبى محمد عليه السلام:

إنى دفعت الى سته أنفس مائه دينار و خمسين دينارا ليحججوا بها فرجعوا و لم يشخص بعضهم، و أتانى بعض و ذكر أنه قد أنفق بعض الدينانير و بقيت بقيه و أنه يرد على ما بقى، و إنى قد رمت مطالبه من لم يأتنى بما دفعت إليه. فكتب عليه السلام: لا تعرض لمن لم يأتك و لا تأخذ ممن أتاك شيئا مما يأتيك، و الأجر فقد وقع على الله عزّ و جل «٣».

«و منها» ما نقل عن المقنعه أنه قد جاءت روايه أنه: ان فضل مما أخذه فانه يردده إن كانت نفقته واسعته، و إن كان قد قتر على نفسه لم يردده.

و هذه

الروايه و إن كانت مرسله و لكن بضميمه حديث «من بلغ» قد يستفاد منها حسن رد الزائد إن كانت نفقته واسعته.

(١) هذا هو المشهور بين الفقهاء، قال في الجواهر: بلا خلاف أجده فيه بيننا، بل

(١). الوسائل ج ٨ ب ١٠ من أبواب النيايه فى الحج، ح ٢ ص ١٢٦.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ١٠ من أبواب النيايه فى الحج، ح ٣ ص ١٢٧.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ١٠ من أبواب النيايه فى الحج، ح ٤ ص ١٢٧.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٩٢

الأول أو لا؟ قولان مبنيان على أن الواجب هو الأول و أن الثانى عقوبه أو هو الثانى و أن الأول عقوبه. قد يقال بالثانى للتعبير فى الأخبار بالفساد الظاهر فى البطلان، و حمله على إرادته النقصان و عدم الكمال مجاز لا داعى إليه (١)، و حينئذ فتفسخ الإجاره (٢) إذا كانت معينه و لا يستحق الأجره و يجب عليه الإتيان فى القابل بلا أجره. و مع اطلاق الإجاره تبقى ذمته مشغوله و يستحق الأجره على ما يأتى به فى القابل.

و الأقوى صحه الأول و كون الثانى عقوبه، لبعض الأخبار الصريحه فى ذلك (٣)

يمكن تحصيل الإجماع عليه، و يدل عليه إطلاق الأخبار الوارده فى هذا الحكم، بل بعض الأخبار الخاصه كما سيأتى.

(١) أى داع أقوى من دلاله الخبر الصحيح بذلك، لكن قال فى الجواهر: و التحقيق أن الفرض الثانى لا الأول الذى أطلق عليه اسم الفاسد فى النص و الفتوى، و احتمال أن هذا الإطلاق مجاز لا داعى إليه- إلى آخر ما قال.

(٢) على إشكال قد تقدم فى المسأله الخامسه عشر بناء على إتيانه نيايه عن المنوب عنه.

(٣) و هو صحيح

زراره قال: سألته عن محرم غشى امرأته و هى محرمه. قال:

جاهلين أو عالمين؟ قلت: أجبني عن الوجهين جميعا. قال: إن كانا جاهلين استغفرا ربهما و مضيا على حجهما و ليس عليهما شىء، و إن كانا عالمين فرق بينهما من المكان الذى أحدثا فيه و عليهما بدنه و عليهما الحج من قابل، فإذا بلغا المكان الذى أحدثا فيه فرق بينهما حتى يقضيا نسكهما و يرجعا إلى المكان الذى أصابا فيه ما أصابا. قلت: فأى الحجتين لهما؟ قال:

الأولى التى أحدثا فيها ما أحدثا و الأخرى عليهما عقوبه «١».

---

(١). الوسائل ج ٩ ب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع، ح ١.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٩٣

فى الحاج عن نفسه ولا- فرق بينه وبين الأجير (١)، و لخصوص خبرين فى خصوص الأجير عن اسحاق بن عمار عن أحدهما سلام الله عليهما (٢) قال: قلت فإن ابتلى بشىء يفسد عليه حجه حتى يصير الحج عليه من قابل أيجزى عن الأول؟ قال: نعم. قلت: فإن الأجير ضامن للحج؟ قال: نعم. و فى الثانى سئل الصادق عليه السلام عن رجل حج عن رجل فاجترح فى حجه شيئاً يلزم فيه الحج من قابل و كفاره. قال: هى للأول تامه، و على هذا ما اجترح. فالأقوى استحقاق الأجره على الأول و إن ترك الإتيان من قابل عصياناً أو لعذر (٣).

---

و هذه الروايه صريحه فى المطلوب.

(١) لإطلاق الصحيحه، فإن قول السائل «سألته عن محرم غشى امرأته و هى محرمه» يشمل الحاج عن غيره كما يشمل الحاج عن نفسه، و لا إشكال فيه. و هذا الحديث الصريح فى المطلوب قرينه على أن التعبير بالفساد يحمل على النقصان و نفي الكمال و

الاحتياج إلى ضميمة ليكمل، أو أن المراد من الفساد أن عمله هذا صار سبباً لعقوبه الفاعل بأن يأتى بالحج فى القابل.

(٢) أول الحديث قال: سألته عن الرجل يموت فيوصى بحجه فيعطى رجل دراهم يحج بها عنه فيموت قبل أن يحج ثم أعطى الدراهم غيره. فقال: إن مات فى الطريق أو بمكه قبل أن يقضى مناسكه فإنه يجزى عن الأول. قلت: فان ابتلى - إلى آخر ما فى المتن «١».

و هذه الروايات لا تبقى شكاً و ترديدا فى أن الحج الصحيح هو الأول و الثانى عقوبه محضه.

(٣) بعد أن دلت صحيحه زواره على أن الأولى هى حجه واقعيه و كذا فى باقى الروايات دلالة واضحة من قوله عليه السلام «نعم» بعد سؤال السائل «أيجزى عن

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ١٥ من أبواب النيايه فى الحج، ح ١ و ٢.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٩٤

ولا- فرق بين كون الإجاره مطلقه أو معينه (١)، و هل الواجب إتيان الثانى بالعنوان الذى أتى به الأول فيجب فيه قصد النيايه عن

المنوب عنه و بذلك العنوان أو هو واجب عليه تعبدا و يكون لنفسه؟ و جهان لا- يبعد الظهور (٢) فى الأول، و لا ينافى كونه عقوبه، فانه تكون الاعاده عقوبه، و لكن الأظهر الثانى، و الأحوط ان يأتى به بقصد ما فى الذمه.

ثم لا يخفى عدم تماميه ما ذكره ذلك القائل (٣) من عدم استحقاق الأجره فى

---

الأول» و من قوله عليه السلام فى الروايه الثانيه «هى للأول تامه»، فيستفاد أن الحج المستأجر عليه كان تاما للمنوب عنه و أن الحج الثانى عقوبه لمن ارتكب الخلاف و لا يرتبط بالمنوب عنه، فيستحق الأجره المسماه بلا إشكال.

(١) بعد أن عرفت أنه عمل و أتى بما استؤجر عليه و العمل كان للمنوب عنه تاما، لا فرق بين كون الإجاره مطلقه أو معينه، لأنه عمل على طبق الإجاره على أى حال.

(٢) هذا الظهور مبنى على أن المستفاد من الأخبار أن الحج فى القابل إعاده الحج الأول و بمنزله القضاء عنه، فلا بد فيه من قصد النيابة حتى يكون إعاده له و وجوب الإعاده عقوبه على النائب.

لكن هذا المبني فاسد جدا، فإن صريح الأخبار يعطى أن الأول كان مبرءا لذمه المنوب عنه و كان له تاما فلا معنى للإعاده و القضاء، و صريح الدليل يعطى أن الثانى عقوبه على فعل النائب بواسطه خطيئته فلا وجه لقصد النيابة فيه، و لكن الاحتياط بقصد ما فى الذمه حسن على كمال حال.

(٣) القائل صاحب الجواهر رضوان الله عليه، و هو فرع على ما ذكر سابقا بقوله: فلا محيص عن القول بأن الفرض حينئذ الثانى، كما لا- محيص بناء على ذلك عن القول بانفساخ الإجاره إذا فرض كونها معينه، و عود الأجره لصاحبها على فرض القول بأن الحج الأول كان فاسدا و لا يكون مجزيا عن المنوب عنه، و القول بانفساخ الإجاره على فرض كون

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٩٥

صوره كون الإجاره معينه و لو على ما يأتى به فى القابل لانفساخها و كون وجوب الثانى تعبدا لكونه خارجا عن متعلق الاجاره و ان كان مبرءا لذمه المنوب عنه، و ذلك لأن الإجاره و إن كانت منفسخه بالنسبه إلى الأول لكنها باقيه بالنسبه إلى الثانى تعبدا لكونه عوضا شرعيا تعبديا (١) عما وقع عليه العقد، فلا وجه لعدم استحقاق الأجره على الثانى.

و قد يقال

بعدم كفايه الحج الثانى أيضا فى تفرغ ذمه المنوب عنه بل لا بد للمستأجر أن يستأجر مره أخرى فى صورته التعيين، و للأجير أن يحج ثالثا فى صورته الإطلاق، لأن الحج الأول فاسد، و الثانى انما وجب للإفساد عقوبه فيجب ثالث، إذ التداخل خلاف الأصل.

الإجاره معينه، و القول بكون الثانى عوضا شرعيا عما على المنوب عنه تعبدا. لكن ليس فى الأخبار إشاره إلى كون الثانى عوضا شرعيا عن المستأجر عليه الموقت فى السنه الأولى، بأن يكون الثانى بمنزله المستأجر عليه و يستحق الأجره عليه، فلا يتم ما أفاده الماتن «ره».

(١) أقول: على فرض دلالة الأخبار على عدم صحه الأول و عدم فراغ ذمه المنوب عنه بالحج الأول على خلاف ما استظهرناه من الأخبار و من صحه الأول و فراغ ذمه المنوب عنه بالحج الأول و لم نقل بذلك، فالاستفاده من الأخبار بأن الثانى يكون بذلك العنوان مشكله فيشكل الاجتزاء به.

أما على القول باستفاده ذلك من الأخبار يكون التداخل بحسب الدليل، فالدليل يقتضى بأنه عقوبه و بأنه بعنوان الأول، لكن عرفت أن هذه التوجيهات و التأويلات غير محتاج إليها بعد صراحه الأخبار على أن الحج الأول هو الحج الواجب و الثانى عقوبه، و صراحه الأخبار أيضا أن الحج الأول يجزى عن المنوب عنه و هو له تام.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٩٦

وفيه: ان هذا إنما يتم إذا لم يكن الحج فى القابل بالعنوان الأول، و الظاهر من الأخبار- على القول بعدم صحه الأول- وجوب إعادته الأول، و بذلك العنوان فيكفى فى التفرغ و لا يكون من باب التداخل، فليس الإفساد عنوانا مستقلا.

نعم إنما يلزم ذلك إذا قلنا أن الإفساد موجب لحج مستقل

(١) لا على نحو الأول، و هو خلاف ظاهر الأخبار.

و قد يقال فى صورته التعيين: إن الحج الأول إذا كان فاسدا و انفسخت الإجاره يكون لنفسه، ففضاؤه فى العام القابل أيضا يكون لنفسه و لا يكون مبرءا لذمه المنوب عنه، فيجب على المستأجر استيجار حج آخر (٢).

(١) لا استبعاد فى ذلك، و هو من المحتمل بعد حكم الامام عليه السلام بأن الحج الواجب هو الحج الأول و هو مجز عن الأول و هو له تام و الثانى عقوبه، فلا استبعاد فى القول بأن هذا العمل فى الحج موجب لحج مستقل و لم يكن خلاف ظاهر الأخبار، بمعنى أن هذا العمل فى الحج موجب لعقوبه و الخلاص من هذه العقوبه إتيان الحج فى القابل فيكون لنفسه و لتخليصه.

(٢) إن صاحب الجواهر رضوان الله عليه فى المقام بعد بيان مختاره و الإشكال على سائر الأقوال قال: و بذلك كله ظهر لك ما فى أقوال المسأله و وجوهها، فإن حصلها مع المختار ثمانية أحدها: انفساخ الإجاره مطلقا ان كان الثانى فرضه و هو ظاهر المتن، الثانى انفساخها مع التعيين دون الإطلاق و وجوب حجه ثالثه نيابه كما هو خيره الفاضل فى القواعد و المحكى عن الشيخ و ابن ادريس، الثالث عدم الانفساخ مطلقا و لا يجب حجه ثالثه و هو خيره الشهيد «ره»، الرابع إن كان الثانى عقوبه لم يفسخ مطلقا و

لا عليه حجه ثالثه و إن كان فرضه انفسخ فى المعينه دون المطلقه و عليه حجه ثالثه و هو على ما قيل خيره التذكره و أحد وجهى  
المعتبر و المنتهى و التحرير، الخامس كذلك و ليس عليه حجه

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٩٧

و فيه أيضا ما عرفت: من أن الثانى واجب بعنوان إعاده الأول، و كون الأول بعد انفساخ الإجاره بالنسبه إليه لنفسه لا يقتضى  
كون الثانى له و إن كان بدلا عنه، لأنه بدل عنه بالعنوان المنوى لا بما صار إليه بعد الفسخ.

هذا، و الظاهر عدم الفرق فى الأحكام المذكوره بين كون الحج الأول المستأجر عليه واجبا أو مندوبا (١)، بل الظاهر جريان  
حكم و جوب الإتمام و الإعاده فى النيابة تبرعا أيضا و إن كان لا يستحق الأجره أصلا.

---

ثالثه مطلقا و هو محتمل المعتبر و المنتهى، السادس انفساخها مطلقا مطلقه كانت أو معينه كان الثانى عقوبه أو لا لانصراف  
الإطلاق إلى العام الأول و فساد الحج الأول و ان كان فرضه، السابع عدم انفساخها مطلقا كذلك قيل و يحتمله الجامع و المعتبر  
و المنتهى و التحرير لمضمهر اسحاق بن عمار قال قلت: فان ابتلى بشىء يفسد عليه حجه حتى يصير عليه الحج فى القابل أ يجزى  
عن الأول؟ قال: نعم. قلت: فإن الأجير ضامن للحج؟ قال:

نعم. و فى خبره الآخر: سئل الصادق عليه السلام عن رجل حج عن رجل فاجترح فى حجه شيئا يلزم فيه الحج من قابل و كفاره؟  
قال: هى للأول تامه و على هذا ما اجترح.

الثامن المختار و هو محتمل محكى المختلف و هو الأصح لما سمعت - انتهى.

هذه هى الأقوال، و لكن قد عرفت أن الحج الأول هو الحج الواجب و مع كونه نائبا فيجزى به عن المنوب عنه و لا- تنفسخ  
الإجاره سواء كانت معينه أو مطلقه و يستحق الأجره على أى حال، و عرفت أيضا أن الحج الثانى يكون عقوبه للنائب، و الظاهر  
أنه لا يكون بدلا عن الحج الأول و

كان الحج الأول مبرئ لذمه المنوب عنه و لو لم يأت النائب بالحج الثانى فانه تكليف بنفسه.

(١) كون عدم الفرق فى الأحكام المذكوره بين كون الحج الأول واجبا أو مندوبا بحسب الظاهر عدم الخلاف فيه، و قد ادعى  
الإجماع عليه غير واحد من الأصحاب رضوان الله عليهم، و إطلاق النصوص يقتضى ذلك، و لا- شبهه فيها إلا- فى وجوب  
الإتمام،

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٤٩٨

**[مسأله يملك الأجير الأجره بمجرد العقد]**

(مسأله: ۲۲) يملك الأجير الأجره بمجرد العقد (۱)، و لكن لا يجب تسليمها

و هو أيضا بحسب الظاهر مورد للإجماع و محل الاتفاق.

و يمكن أن يستدل عليه مضافا إلى الاجماع و الاتفاق الظاهر تحققهما: بأنه بعد حدوث الإحرام صحيحا لا بد من موجب للإحلال، فإنه و ان كان إحرامه مندوبا لكن بعد الإحرام يصير بحسب الظاهر موظفا بالعمل على طبق إحرامه ما دام الإحرام باقيا، و خروجه من الإحرام لا بد من موجب إما باتمامه العمل أو بدليل خاص يدل على جواز التحلل له قبل تمام العمل، و الظاهر أنه لا دليل هناك على الخروج من الإحرام، بل حكم الإحرام يكون باقيا في الجملة حتى بعد الموت، فإنه من أحكام غسل الميت أنه إذا مات في إحرام العمره قبل التقصير و في إحرام الحج قبل إتمام السعى لا يجوز أن يغسل بماء الكافور، و كذا لا يجوز أن يحنط بالكافور، فحكم الإحرام يكون باقيا بعد الموت في الجملة. فإن تم هذا الدليل فيجب الإتمام حتى يصير محلا. و هذا يجرى في جميع موارد الحج الذى يكون ليس بواجب عليه، فان تم الدليل يدل على وجوب إتمام الحج و العمره بعد الدخول فيهما.

و يمكن أيضا أن يستفاد لزوم الإتمام

في مقامنا من صحيحه معاويه بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل محرم وقع على أهله؟ فقال: إن كان جاهلا فليس عليه شيء، و ان لم يكن جاهلا فإن عليه أن يسوق بدنه و يفرق بينهما حتى يقضيا المناسك و يرجعا إلى المكان الذى أصابا فيه ما أصابا، و عليه الحج من القابل.

فيستفاد منها ظاهرا لزوم قضاء المناسك، فإنه عليه السلام جعل قضاء المناسك مفروضا مطلقا من غير فرق بين أن يكون المحرم أحرم باحرام واجب أو غير واجب، فيدل على لزوم الإتمام مع تأمل ما.

(۱) بمقتضى صحه العقد و نفوذه و لا إشكال فيه.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ۱، ص: ۴۹۹

إلا بعد العمل إذا لم يشترط التعجيل (۱) و لم تكن قرينه على إرادته من انصراف أو غيره، و لا فرق في عدم وجوب التسليم بين أن تكون عينا أو ديناً، لكن إذا كانت عينا و نمت كان النماء للأجير (۲).

و على ما ذكر من عدم وجوب التسليم قبل العمل إذا كان المستأجر وصيا أو وكيلاً و سلمها قبل كان ضامنا لها على تقدير عدم العمل من الموجر أو كون عمله باطلا (۳)، و لا يجوز لهما اشتراط التعجيل من دون إذن الموكل أو الوارث.



(١) إذا شرط الأجير تعجيل تسليم الأجره أو قامت قرينه على إرادته من انصراف أو غيره فلا إشكال فى لزوم التعجيل إذا لم يكن وكيلًا أو وصيا كما يشير اليه المصنف «ره»، و أما إذا لم يشترط الأجير التعجيل لا لفظا و لا ضمنا و يكون العقد مطلقا فالمشهور أنه لا يجب التسليم قبل إتيان العمل.

و استدل على ذلك بأن مبنى المعاوضات على التقابض و

التعاطى و التسليم و التسلم، و لكل منهما الامتناع من التسليم قبل تسليم العوض، كما أنه يجب التسليم بعد تسلم العمل. و لا يخفى أن تسليم العمل و تسلمه يكون بإتيانه بالعمل، فإذا أتى بالعمل يجب تسليم الأجره إليه. فهذا شرط ضمنى ارتكازى فى جميع المعاوضات مع الإطلاق و مع عدم وجود صارف فى البين، لكن هذا مبنى على ما اشتهر بينهم و عليه المصنف أيضا من أنه بمجرد الإجاره لا تفرغ ذمه المنوب عنه و ان لم يأت الأجير بالحج كما دل عليه بعض الأخبار و قد مر تفصيلها، و الا فلا مجال لانتظار إتيان العمل.

(٢) لأن النماء تابع للعين، فإذا كانت العين ملكا للأجير فلا محاله نماؤه كان ملكا له.

(٣) مع فرض أنه للمالك الامتناع من تسليم الأجره قبل العمل و لا يكون واجبا عليه تسليم الأجره، فإذا سلمها الوصى أو الوكيل بلا رضا من صاحب المال فيكون ضامنا للتعدى. و كذلك لا يجوز اشتراط التعجيل من دون إذن الموكل أو الوارث إن كان الاستيجار من الأصل لا من الثلث مع كون جميع الثلث باختياره و بنظره بكل ما يرى

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٥٠٠

و لو لم يقدر الأجير على العمل مع عدم تسليم الأجره كان له الفسخ (١) و كذا للمستأجر (٢)، لكن لما كان المتعارف تسليمها أو نصفها قبل المشى يستحق الأجير المطالبه فى صورته الإطلاق و يجوز للوكيل و الوصى دفعها من غير ضمان (٣).

### [مسألة إطلاق الإجاره يقتضى المباشره]

(مسألة: ٢٣) إطلاق الإجاره يقتضى المباشره، فلا يجوز للأجير (٤) أن يستأجر غيره إلا- مع الإذن صريحا أو ظاهرا، و الروايه الداله على الجواز (٥)

---

الصالح. نعم إن كان الاستيجار من الأصل

و لكن يتعذر الاستيجار بلا شرط يجوز للوصى و لا ضمان عليه، و هذا واضح.

(١) لا وجه لحق الفسخ للأجير، لأنه مع عدم قدره الأجير على العمل المستأجر عليه تنفسخ الإجاره لا أن الأجير يفسخها. نعم للمستأجر اختيار بأن يدفع الأجره إليه فيمكنه من العمل فيجب حينئذ عليه العمل، و للمستأجر أيضا اختيار بأن لا يدفع اليه الأجره فيبقى عاجزا عن العمل فتتنفسخ الإجاره.

(٢) وقد عرفت أنه ليس للأجير و لا- المستأجر الفسخ، بل إما أن تفسخ الإجاره بسبب عجز الأجير عن العمل و إما يمكنه المستأجر من العمل باعطاء الأجره له فيأتي بالعمل المستأجر عليه.

(٣) لا إشكال في كون المتعارف كذلك حتى في زمن الأئمه عليهم السلام و يستفاد ذلك من الروايات، و لا إشكال بمقدار المتعارف و لا ضمان أيضا بهذا المقدار.

(٤) فان نسبه الفعل إلى الفاعل ظاهره في قيام الفعل بالفاعل حقيقه بنحو المباشره مع عدم قرينه على خلافها، فإذا ملك المستأجر قيام الفعل بالأجير مباشره فلا وجه لاستيجار الغير فلا يجوز.

(٥) و الروايه ما عن عثمان بن عيسى قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: ما تقول في الرجل يعطى الحجه فيدفعها إلى غيره؟ قال: لا بأس. فليس في الروايه عنوان

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٥٠١

محموله على صورته العلم بالرضى من المستأجر.

### [مسأله لا يجوز استيجار من ضاق وقته عن إتمام الحج تمتعا]

(مسأله: ٢٤) لا يجوز استيجار من ضاق وقته عن إتمام الحج تمتعا و كانت وظيفته العدول إلى حج الأفراد عمن عليه حج التمتع (١).

و لو استأجره مع سعه الوقت فنوى التمتع ثم اتفق ضيق الوقت فهل يجوز له العدول و يجزى عن المنوب عنه أو لا؟ وجهان (٢)، من إطلاق أخبار العدول

---

الإجاره و الاستيجار،

فلا ظهور لها في الاستيجار.

و يحتمل أن يكون المراد أنه اعطى إليه قيمه الحجه ليحج عن نفسه أو يوكله في الحج بنحو الإطلاق أعم من أن يحج مباشره أو تسببيا أو غير ذلك. و أما حمل الروايه على الاستيجار على صورته العلم بالرضا من المستأجر فبعيد و لا شاهد له.

(١) الظاهر عدم الخلاف في هذه المسأله، و استدلل بأن الأفراد في الفرض المذكور بدل اضطرارى و لا دليل على الاجتزاء به عن التمتع الذى هو الواجب الاختيارى، و الأصل عدم الاجتزاء به. و على فرض جواز العدول من أول الأمر مع علمه بالضيق مع استقرار الحج عليه في سعه الوقت لا يوجب تعميم الحكم في الاستنباه، فإن المنوب عنه لا يكون مضطرا مع إمكان أخذه غير هذا النائب.

(٢) اختلف آراء الفقهاء فى هذه المسأله، فبعض قال بجواز العدول و استندوا باطلاق أخبار العدول، و بعض قال بعدم جواز العدول و استندوا إلى أنه خلاف الأصل و ان أخبار العدول منصرفه إلى الحاج عن نفسه و لا يشمل النائب.

و فيه: ان الانصراف لا-وجه له، و هو ممنوع، و الاطلاق محكم و لا شبهه فى الاطلاق، ففى صحيحه الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أهمل بالحج و العمره جميعا ثم قدم مكة و الناس بعرفات فخشى إن هو طاف و سعى بين الصفا و المروه أن يفوته الموقف. قال: يدع العمره، فإذا تم حجه صنع كما صنعت عائشه و لا هدى «١» عليه. و أنت

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢١ من أبواب أقسام الحج، ح ٦.

كتاب الحج (للقمي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٥٠٢

و من انصرافها إلى الحاج عن نفسه، و

الأقوى عدمه (١). و على تقديره فالأقوى عدم إجرائه (٢) عن الميت و عدم استحقاق الأجره عليه، لأنه غير ما على الميت و لأنه غير العمل المستأجر عليه (٣).

---

ترى أنه لا شبهه فى اطلاقها للحاج عن نفسه أو عن غيره. و فى معناها روايات أخرى.

(١) بل الأقوى جوازه كما عرفت.

(٢) و بعد فرض جواز العدول اختلفت كلمات القوم على أنه هل يجزى عن المنوب عنه أم لا- يجزى؟ و اختار المصنف تبعا لآخرين عدم الإجزاء عن المنوب عنه، و لعل الوجه فيه أن الأبدال الاضطراريه إنما تجزى على تقدير الاضطرار و لا اضطرار بالنسبه إلى المنوب عنه، لعدم انحصار النائب بهذا الشخص.

و فيه: أنه بعد تسليم شمول أخبار العدول للنائب فالإجزاء لازم له، لأن تشريع العدول لا معنى له إلا الإجزاء و كون ما يأتى به بدلا شرعيا عما عليه، فظهر أن الأقوى إجراؤه عن المنوب عنه.

(٣) إذا كانت الإجاره على إفراغ ذمه المنوب عنه فلا إشكال فى استحقاق الأجره المسماه، و أما إذا كانت الإجاره على نفس الأعمال فعدم استحقاق النائب الأجره المسماه و لا أجره المثل محل تأمل، فانه بعد فرض أن الشارع حكم بالعدول و فرض أنه حكم بالإجزاء عن المنوب عنه و مع فرض عدم تقصير النائب فى مقام العمل و نص حكم الشارع بالامتنال على نحو خاص لا على النحو الذى استؤجر عليه يشكل الحكم بأن اختلاف أنحاء الامتنال مع جعل الشارع نحوا منه بدل النحو الآخر على التعيين يوجب لعدم استحقاق الأجره المسماه و لا اجره المثل. و المسأله بعد محتاجه إلى مزيد التأمل.

مضافا إلى كل ذلك: ان المتعارف في الاستيجار و الاستنابه عدم وقوع العقد على تفرغ الذمه

و إن كان الغرض الأصلي ذلك، و لا- المتعارف بحسب الاستيجار على الأعمال المخصوصه، بل المتعارف في الاستيجار و الاستنابه على أعمال الحج على حسب الوظيفه

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٥٠٣

### [مسأله يجوز التبرع عن الميت في الحج الواجب]

(مسأله: ٢٥) يجوز التبرع عن الميت في الحج الواجب أى واجب (١) كان

الشرعيه من حيث الاستنابه في كل حال على حسب الوظيفه في تلك الحال كما في الاستيجار على سائر العبادات. مثلا: اذا استأجره للصلاه و نسي السجده الواحده أو التشهد و قضاها بعد الصلاه أو نسي بعض الأجزاء الغير الركنيه من القراءه و بعض الأذكار الواجبه أو عرض مثلا له الشك بين الثلاث و الأربع و بنى على الأربع ثم أتى بركتين من جلوس، ثم بعد الصلاه و بعد صلاه الاحتياط تبين له أنه سلم على ثلاث و على حسب الوظيفه كانت صلاته صحيحه، هل يحتمل نقص الأجره بواسطه ترك بعض الأجزاء أو عدم الأجره من جهه عدم الإتيان بما استؤجر عليه في المثال الأخير؟ فالظاهر عدم احتمال ذلك و كذلك فيما نحن فيه.

(١) بلا إشكال و لا خلاف ظاهر كما في المستمسك، و لا نعلم فيه خلافا كما عن التذكره، و في الجواهر بل الإجماع بقسميه عليه، و عن المستند بالإجماع المحقق. و المحكى مستفيضا أنه من المقطوع له للنصوص الكثيره منها ما تقدم بعضها في وجوب استنابه حجه الإسلام عن الميت ان تركها.

و أما النصوص فكثيره:

«منها» ما عن معاويه بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات و لم يكن له مال و لم يحج حجه الإسلام فأحج (فحج) عنه بعض إخوانه هل يجزى ذلك عنه أو هي ناقصه؟ قال: بل هي حجه

تامه «١».

قال صاحب الوسائل: هذا محمول على أنه لم يكن له مال حين الموت و كان الحج قد وجب عليه من قبل، و القرائن على ذلك ظاهره.

أقول: لا يبعد ذلك من القرائن.

«و منها» ما عن عامر بن عميره قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بلغني عنك أنك

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٣١ من أبواب وجوب الحج، ح ١.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٥٠٤

و المندوب (١)، بل يجوز التبرع عنه بالمندوب و إن كانت ذمته مشغوله بالواجب و لو قبل الاستيجار عنه للواجب، و كذا يجوز الاستيجار، بل يجوز التبرع عنه

---

قلت: لو أن رجلا مات و لم يحج حجه الإسلام فحج عنه بعض أهله أجزأ ذلك عنه، فقال:

نعم أشهد بها على أبى أنه حدثنى أن رسول الله صلى الله عليه و آله أتاه رجل فقال: يا رسول الله إن أبى مات و لم يحج. فقال له رسول الله صلى الله عليه و آله: حج عنه، فإن ذلك يجزى عنه «١».

(١) اجماعا على ما حكى أيضا و نصوصا:

«منها» عن موسى بن القاسم البجلي قال: قلت لأبى جعفر الثانى عليه السلام: إني أرجو أن أصوم بالمدينه. إلى أن قال: فربما حججت عن أبيك و ربما حججت عن أبى و ربما حججت عن الرجل من إخوانى و ربما حججت عن نفسى فكيف أصنع؟ فقال: تمتع.

فقلت: إني مقيم بمكه منذ عشر سنين. فقال: تمتع «٢».

«و منها» عن أبى بصير قال «٣»: قال أبو عبد الله عليه السلام فى حديث: من حج فجعل حجته عن ذى قرابته يصله بها كانت حجته كامله و كان للذى حج عنه مثل أجره، إن الله عز و جل واسع لذلك.

و

«منها» ما عن اسحاق بن عمار عن أبى ابراهيم عليه السلام قال: سألته عن الرجل يحج فيجعل حجته و عمرته أو بعض طوافه لبعض أهله و هو عنه غائب ببلد آخر. قال:

فقلت فينقص ذلك من أجره؟ قال: لا، هى له و لصاحبه و له سوى ذلك بما وصل. قلت:

و هو ميت هل يدخل ذلك عليه. قال: نعم حتى يكون مسخوطا عليه فيغفر له أو يكون مضيقا عليه فيوسع عليه. فقلت: فيعلم و هو فى مكانه أن عمل ذلك لحقه؟ قال: نعم.

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٣١ من أبواب وجوب الحج، ح ٢.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٢٥ من أبواب النيايه فى الحج، ح ١.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٢٥ من أبواب النيايه فى الحج، ح ٤.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٥٠٥

بالمندوب و إن كانت ذمته مشغوله بالواجب (١) و لو قبل الاستيجار عنه للواجب (٢) و كذا يجوز الاستيجار عنه فى المندوب كذلك (٣).

و أما الحى فلا يجوز التبرع عنه فى الواجب (٤) إلا إذا كان معذورا فى المباشره لمرض أو هرم، فانه يجوز التبرع عنه و يسقط عنه وجوب الاستنابه على

---

الحديث «١».

«و منها» ما عن جابر عن أبى جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلم: من وصل قريبا بحجه أو عمره كتب الله له حجتين و عمرتين، و كذلك من حمل عن حميم يضاعف الله له الأجر ضعفين «٢».

و غير ذلك من الأخبار الكثيره المستفيضه إن لم تكن متواتره.

(١) لإطلاق الأخبار و لا تقييد فيها، بل الأصل يقتضى الجواز ما لم يدل دليل على عدم الجواز.

(٢) أيضا للأصل و إطلاق الأخبار.

(٣) الظاهر عدم الإشكال

فيه، فبعد جواز التبرع عنه لا إشكال على الظاهر فى الاستيجار عنه.

(٤) لا إشكال فى عدم جواز التبرع عن الحى فى الواجب، و الظاهر تحقق الإجماع عليه و تقتضيه القواعد، فإن مشروعيه النيايه فى الواجبات تحتاج إلى الدليل، فان الأصل عدم مشروعيه النيايه، و سقوط التكليف عن المكلف بفعل الغير خلاف الأصل إلا فى مورد يقتضى الدليل ذلك، و لا دليل على جواز النيايه عن الحى فى الواجبات مع قدره المكلف على الإتيان بالواجب مباشره من المكلف نفسه، فلا يجوز التبرع عنه و لا الاستيجار عليه. و هذا واضح لا إشكال فيه.

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٥ من أبواب النيايه فى الحج، ح ٥.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٢٥ من أبواب النيايه فى الحج، ح ٦ ص ١٣٩.

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٥٠٦

الأقوى (١) كما مر سابقا. و أما الحج المندوب فيجوز التبرع عنه (٢)، كما يجوز له أن يستأجر له (٣) حتى إذا كان عليه حج واجب لا يتمكن من أدائه فعلا، و أما إن تمكن منه فالاستيجار للمندوب قبل أدائه مشكل (٤)، بل التبرع عنه حينئذ

(١) قد مر سابقا أن مقتضى ظاهر النصوص وجوب الاستنابه ممن وجب عليه الحج و يكون فعلا تسبيبا له، و يمكن أن يكون التسبيب دخيلا فى البديل، لكن قال فى المستمسك: مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه توجب حمل الكلام على عدم دخل التسبيب فى إفراغ ذمه المنوب عنه، و إن كان مقتضى الجمود على ما تحت عباره النصوص أن التسبيب دخيل فى البديل الواجب، فهذا الارتكاز من قبيل القرينه المتصله على صرف الكلام عن ظاهره.

أقول: إثبات هذه الدعوى بحيث يكون موجبا لصرف ظاهر النص عن

ظاهره محل منع، بل يمكن أن يقال: إن مناسبه الحكم و الموضوع يقتضى القول بأن الواجب عليه أولا الحج مباشره و مع عدم امكان المباشره يكون الواجب عليه تسبيب فعل الغير عنه كما هو ظاهر النص، و الأظهر عدم السقوط بالتبرع عنه بل تجب الاستنابه.

(٢) هذا ما تقتضيه النصوص التى ذكرناها آنفا فى أول هذه المسأله.

(٣) دلت عليه النصوص أيضا، فعن محمد بن عيسى اليقطينى قال: بعث إلى ابو الحسن الرضا عليه السلام رزم ثياب و غلمانا و حجه لى و حجه لأخى موسى بن عبيد و حجه ليونس بن عبد الرحمن و أمرنا أن نحج عنه، فكانت بيننا مائه دينار أثلاثا فيما بيننا.

(٤) لا إشكال فيه على الظاهر، لإطلاق النص بلا استئصال، ففى صحيحه موسى بن القاسم البجلي عن أبى جعفر عليه السلام: ربما حججت عن أبيك و ربما حججت عن أبى و ربما حججت عن الرجل من إخوانى و ربما حججت عن نفسى فكيف أصنع؟ فقال: تمتع.

ففى موثقه اسحاق بن عمار عن أبى ابراهيم عليه السلام قال: سألته عن الرجل يحج فيجعل حجته و عمرته أو بعض طوافه لبعض أهله و هو عنه غائب ببلد آخر. قال: فقلت

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٥٠٧

أيضا لا يخلو عن إشكال في الحج الواجب (١).

### [مسألة لا يجوز أن ينوب واحد عن اثنين أو أزيد في عام واحد]

(مسألة: ٢٦) لا يجوز أن ينوب واحد عن اثنين أو أزيد في عام واحد (٢)،

فينقص ذلك من أجره. قال: لا، هي له و لصاحبه و له سوى ذلك بما وصل - إلى آخر الحديث فتأمل.

(١) يحتمل أن تكون هذه العبارة اشتباها من قلم النساخ، و لا معنى صحيح لها.

(٢) لا بد أن يكون في الكلام سقط، و هو أنه

لا يجوز أن ينوب واحد عن اثنين في الحج الواجب، و إلا فهو يصرح فيما بعد أسطر بقوله: و أما في الحج المندوب فيجوز - إلى آخر ما قال. كما أن الظاهر أن جملة «و ان كان الأقوى الصحة» اشتباه من قلم النساخ.

أما عدم جواز نيابه واحد من اثنين مضافا إلى نقل الإجماع على عدم جوازه مطابق للأصل، فإن الأصل عدم فراغ ذمه شخص بنيابه الغير عنه، خرج بالدليل نيابه واحد عن واحد و بقي الباقي على عدم الجواز.

نعم في صحيح البيهقي عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن رجل أخذ حجه من رجل فقطع عليه الطريق فأعطاه رجل حجه أخرى يجوز له ذلك؟ فقال: جائز له ذلك محسوب للأول و الأخير، و ما كان يسعه غير الذي فعل إذا وجد من يعطيه الحجه.

و قد يقال: إنها معارضة لما عن ابن بزيع قال: أمرت رجلا أن يسأل أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يأخذ من رجل حجه فلا تكفيه أله أن يأخذ من رجل آخر حجه أخرى و يتسع بها و يجرى عنهما جميعا أو تركهما (يتركهما جميعا) إن لم يكفه احدهما؟ فذكر أنه قال: أحب إلي أن تكون خالصه لواحد، فإن كانت لا تكفيه فلا يأخذها.

و فيه: إنه لا يصح لمعارضه الصحيحه، فإنها أولا- مرسله، لأنه لا يعرف الرجل الذي أمره ابن بزيع أن يسأل أبا الحسن عليه السلام، و ثانيا بمقتضى القاعده يمكن الجمع بينهما بالحمل على الكراهه، لا سيما مع قوله عليه السلام «أحب إلي»، لكن الظاهر أنه معرض عنه باطلاقه و لا يعمل أحد باطلاقه.

كتاب الحج (للقي، السيد حسن)، ج ١، ص: ٥٠٨

و إن كان الأقوى فيه الصحة، إلا اذا كان

وجوبه عليهما على نحو الشركه (١)، كما إذا نذر كل منهما أن يشترك مع الآخر في تحصيل الحج.



و أما فى الحج المندوب فيجوز حج واحد عن جماعه بعنوان النياه (٢)، كما

(١) هذا أيضا على القاعده، لأنه كما سيجىء جواز النياه فى الحج المستحب عن المتعدد، فبواسطه تعلق النذر يصير واجبا، فلا مانع أن يندر كل منهما أن يشترك مع الآخر فى تحصيل الحج، و بعد النذر يصير واجبا فينوب واحد عنهما.

(٢) كما عن المشهور، و تدل عليه النصوص:

«منها» ما عن محمد بن اسماعيل قال: سألت أبا الحسن عليه السلام: كم أشرك فى حجتي؟ قال: كم شئت «١».

«و منها» ما عن معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أشرك أبوى فى حجتي؟ قال: نعم. قلت: أشرك اخوتى فى حجتي؟ قال: نعم، إن الله عز و جل جاعل لك حجا و لهم حجا، و لك أجر بصلتك إياهم. الحديث «٢».

«و منها» ما عن هشام بن الحكم عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يشرك أباه أو أخاه أو قرابته فى حجه. فقال: إذن يكتب لك حجا مثل حجهم و تزداد أجرا بما وصلت «٣».

«و منها» مرسله الصدوق قال: قال الصادق عليه السلام: لو أشركت ألفا فى حجتك كان لكل واحد من غير أن ينقص من حجتك شىء «٤».

«و منها» غير ذلك من الأخبار.

و بعضهم حملوا تلك الروايات على إهداء الثواب، و لكن ذلك خلاف ظاهرها، و لا

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٨ من أبواب النياه، ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٢٨ من أبواب النياه، ح ٢.

(٣). الوسائل ج ٨ ب ٢٨ من أبواب النياه، ح ٣.

(٤). الوسائل ج ٨

ب ٢٨ من أبواب النياه، ح ٨.

يجوز بعنوان إهداء الثواب لجملة من الأخبار الظاهرة في جواز النيابة أيضا، فلا داعى لحملها على خصوص إهداء الثواب.

### [مسألة يجوز أن ينوب جماعه عن الميت أو الحى فى عام واحد فى الحج المندوب]

(مسألة: ٢٧) يجوز أن ينوب جماعه عن الميت أو الحى فى عام واحد فى الحج المندوب (١) تبرعا أو بالإجاره، بل يجوز ذلك فى الواجب أيضا، كما إذا كان

---

وجه لصرف ظاهر تلك الأخبار عن ظاهرها. مع أنه لا إشكال فى إبقائها على ظواهرها.

و يحتمل بعيدا أن المراد منها الاشتراك منهم و من نفسه، بمعنى أن أحج عن نفسى و عن أبوى مثلا. لكنه بعيد أيضا.

أما إهداء الثواب فلا إشكال فيه، و قد استظهر صاحب الوسائل من بعض الأخبار إهداء الثواب و عنون له بابا:

«منها» ما عن الحارث بن مغيرة قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام و أنا بالمدينه بعد ما رجعت من مكه: إنى أردت أن أحج عن ابنتى. قال: فاجعل ذلك الآن «١».

«و منها» مرسله الصدوق قال: قال رجل للصادق عليه السلام: جعلت فداك انى كنت نويت أن أدخل فى حجتى العام أبى و أمى أو بعض أهلى فنسيت. فقال: الآن فأشركها «٢».

و لكن يحتمل أن يكون المراد جعل الحج لهم لا- ثوابه، كما دل بعض الروايات فى من آجر نفسه للحج و لم يأت به إن كان حج الأجير أخذت حجته و دفعت إلى صاحب المال، و فى روايه أخرى: و إن كان له عند الله حجه أثبتت لصاحبه. غايه الأمر إن فى ذلك الحال من غير اختيار من الشخص و فيما نحن فيه يكون باختيار الحاج نفسه أن يجعل حجه أو نصف حجه مثلا لبنته و يقبل الله

تبارك و تعالى ذلك.

(١) لإطلاق أدله استحباب الحج عن الغير من دون ذكر ترتيب بينها، فلا مانع منه.

---

(١). الوسائل ج ٨ ب ٢٥ من أبواب النيابة فى الحج، ح ١.

(٢). الوسائل ج ٨ ب ٢٥ من أبواب النيابة فى الحج، ح ٢.

على الميت أو الحي الذي لا يتمكن من المباشرة لعذر حجان مختلفان نوعا كحجه الإسلام و النذر (١) أو متحدان من حيث النوع كحجتين للنذر، فيجوز أن يستأجر أجيرين لهما في عام واحد.

و كذا يجوز إذا كان أحدهما واجبا و الآخر مستحبا، بل يجوز أن يستأجر أجيرين لحج واجب واحد كحجه الإسلام في عام واحد احتياطا، لاحتمال بطلان حج أحدهما (٢)، بل و كذا مع العلم بصحة الحج من كل منهما و كلاهما آت

---

و كذا يجوز الاستيجار أيضا في ذلك، و منها ما عن محمد بن عيسى اليقطيني قال: بعث إلى ابو الحسن الرضا عليه السلام رزم ثياب و غلمانا و حجه لى و حجه لأخى موسى بن عبيد و حجه ليونس بن عبد الرحمن و أمرنا أن نحج عنه، فكانت بيننا مائه دينار أثلاثا فيما بيننا.

(١) قد تقدم منا و من المصنف «ره» أيضا أن القدر المتيقن من النيايه عن الحي المعذور فى الحج هو حجه الإسلام لا الحج النذرى و لا-الإفسادى، بناء على كون الثانى عقوبه، لأن الأخبار أكثرها فى خصوص حجه الإسلام، و أما التى يحتمل اطلاقه روايتان:

إحدهما: روايه على بن أبى حمزه، و هى بواسطة ضعفها لا اعتماد عليها. و ثانيتهما:

صحيحه محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: كان على عليه السلام يقول: لو أن رجلا أراد الحج فعرض

له مرض أو خالطه سقم فلم يستطع الخروج فليجهز رجلا من ماله ثم ليعثه مكانه. و فيها احتمال الانصراف إلى حجه الإسلام بواسطة الروايات الأخرى المرويه عن أمير المؤمنين عليه السلام فى المعذور عن المباشرة فى حجه الإسلام، من أمره صلوات الله عليه بتجهيز رجل مكانه. قريب جدا، خصوصا من قوله عليه السلام فيها «فليجهز رجلا من ماله»، فمع احتمال الانصراف يشكل الحكم فيما هو على خلاف القاعده فى الزائد على القدر المتيقن، ففيمنا نحن فيه الحكم فيه مشكل.

(٢) قد يقال بأن تعلق أمر بشىء يقتضى إيجاده و نقض عدمه، و بما أن ايجاد المأمور به من المباشرة دفعه واحده نوعا لا يمكن إلا متعددا، فبعد وجود فرد من المأمور به و نقض

كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ج ١، ص: ٥١١

بالحج الواجب و إن كان إحرام أحدهما قبل إحرام الآخر، فهو مثل ما إذا صلى جماعة على الميت فى وقت واحد. و لا يضر سبق أحدهما بوجوب الآخر، فان الذمه مشغوله ما لم يتم العمل، فيصح قصد الوجوب من كل منهما و لو كان أحدهما أسبق شروعا.

عدمه فلا- محاله يحصل الامتثال، و لا معنى لامتثال آخر من دون أن يكون فى الأمر أى دلالة على إيجاد المأمور به واحداً أو متعدداً، بل و لا دلالة فيه على صرف الوجود، بل من جهة حصول الامتثال بأول الوجود لا يبقى محل لامتثال آخر.

و أما إيجاد المأمور به بنائبه فيمكن نقض عدمه دفعه بوجودات متعددة، فلا مانع من استيجار اثنين أو أزيد فى عام واحد لإيجاد المكلف به و نقض عدمه بشرط عدم كون واحد منهما أسبق ختاماً فيصير كل منهما مصداقاً لواجب واحد، فانه يصدق على مجموعهما إيجاد المأمور به و نقض عدمه. فتأمل.

لكن ذلك مع عدم أى دلالة فى دليل التكليف على كون الواجب واحداً لا متعدداً، و أما مع وجود هذا الدليل فلا يمكن هذا القول. و أما بعنوان الاحتياط فالظاهر عدم الإشكال فيه أصلاً، و لا يلزم أن يكون العمل بالاحتياط بعد إتمام الآخر، فإنه بعد الاستيجار بناء على عدم فراغ الذمه من الاستنابه، بل مشروط بحصول المستأجر عليه ما لم يحصل المستأجر عليه يكون التكليف باقياً، فيبقى محل الاحتياط، فلا إشكال فيه أصلاً.

---

قمى، سيد حسن طباطبايى، كتاب الحج (للقمى، السيد حسن)، ٣ جلد، مطبعه باقرى، قم - ايران، اول، ١٤١٥ هـ ق

## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ  
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية فى أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامى عام ١٤٢٦ الهجرى فى المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين فى الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر فى العلوم الإسلامية وتبعثها فى أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية فى أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين فى العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهى منظمة فى برامج إلكترونية وجاهزة فى مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

## الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازل العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهديد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

## السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحث للمصادر والمعلومات  
الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

## نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات  
إقامة المسابقات في مطالعة الكتب  
إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية  
إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية  
افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)  
إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كiosk، الرسالة القصيرة ( sms )  
إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

1.JAVA

2.ANDROID

3.EPUB

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

